



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

6

الحمد لله خَفَّ حمده وصلواته على مُحَمَّدٍ خَيْرِ خَلْقِهِ وعلى  
آلِهِ وَحَبِيبِهِ هَذَا كِتَابٌ مُخَصَّرٌ فِي أَصُولِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ  
اللهُ عَنْهُ إِذَا قُرِئَ الْمُسْتَدْنِ وَنُصُوْرُهُ نَبَّهَ بِهِ عَلَى أَكْثَرِ الْمَسَائِلِ  
وَإِذَا نَظَرَ فِيهِ الْمُسَيِّئُ يَذْكُرُ بِهِ جَمِيعَ الْغَوَالِبِ إِنْ شَاءَ اللهُ  
تَعَالَى وَبِهِ الْبُوصْفُ وَهُوَ حَسْبِي وَنَعْمَ الْوَكِيلُ ۝ وَأَيَّاهُ أَسْأَلُ  
أَنْ يَنْفَعَهُ بِهِ أَنَّهُ دَرِيْبٌ مُجِيبٌ

كتاب الطهارة

**باب الهمة**

وَاللَّهُ تَعَالَى وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا وَلَا جَوْ ١٠  
رَفْعُ حَدِيثٍ وَلَا إِزَالَةُ نَجَسٍ إِلَّا بِالْمَاءِ الْمُطْلَقِ وَهُوَ مَا نَزَلَ مِنْ

d) In Codice O. وما توفيقي الا بالله عليه توكلت. e) In Codice L. haec verba sequuntur: قال الشيخ الامام رضى الاسلام ابو اسحق ابراهيم بن على بن يوسف القمي رادى قدس الله روحه. f) Cod. L. حسبنا. g) Coran 25, 50.

السماء أو نزع من الارض على اى صفة كان من اصل الخلعة  
ونُكِرَت الطهارة بماء فُصِدَ الى تسميته <sup>٥</sup> وَاذا نَعَتَ الماءَ بِمُخَالِطِهِ  
طاهر يسعنى الماء عنه كالزعفران والأسنان لم يجز الطهارة به  
وان نَعَتَ بماء لا يخلط به كالدُّهْنِ (٢) والعُودُ جازت الطهارة به  
<sup>٦</sup> في احد العولين وان وقع في ماء <sup>٧</sup> دون الفلنس <sup>٨</sup> نجاسة لا  
ندركها انطُرِفَ لم نتجسه وقبل نتجسه وقبل فيه فولان وان  
كانَ مَّا ندركها الطُرْفَ فان كانت مَيِّنة لا نَقَسَ لها سائلة لم  
تنتجسه في احد العولين وهو الاصلح للناس ونتجسه في الاخر  
وهو الفلاس وان كان عبر ذلك من المجاسات تحسه وان كان  
الماء <sup>٩</sup> فلتس ولم يغير فهو طاهر وان نَعَتَ فهو كحس وان <sup>١٠</sup>  
زال السعير بسفسه او بماء طهر وان زال بالتراب صفة فولان  
اصحهما انه يظهر وقال في القديم ان كان الماء حارًا لم ينجس  
الا بالمعبر وما نُظِّهَ به من حَدَبٍ فهو طاهر غير مطهر في  
اظهر العولين فان بلغ فلتس جازت الطهارة به وقبل لا يجوز

### يلب الانية

٤٥

يجوز الطهارة من كل اناه طاهر الا ما اتُخذ من ذهب او فضة  
فانه حرم استعماله <sup>١</sup> في الطهارة وغيرها فان نُظِّهَ منه صَحَّتْ  
طهارته وهل يجوز \* آكانه فيه وجهان <sup>٢</sup> وما اتُخذ من بلور او  
يساقوت فيعيه فولان اظهرهما انه \* لا يحرم <sup>٣</sup> (٥) وما صُتِبَ بالعقد

a) In L. deletum, in O. تسميته. b) O. habet. c) O. فهو. d) In L. deest. e) L. جان. f) In L. deest. g) In Cod. L. deletum. h) Ex Cod. O. addita sunt haec verba, quae in Cod. L. deleta sunt. i) Haec quoque verba ex Codice O. addita, in L. deleta sunt.

ان كان مسلماً للحاحه لم تُكره وان كان للرئيه كُره وان كان  
 كنسراً للحاحه كُره وان كان للرئيه حرم وفيل ان كان في  
 موضع الشرب حرم وان كان في غيره لم يحرم وفيل لا يحرم  
 حال ونسحب ان يحترق الانسان فان وقع في بعضها فحاسة  
 واسمعه عليه يحترق ونوضاً بالطاهر على الاعلى عنده وفيل  
 ان كان معه ماء يسقى طهارته لم يحترق وان اسببه ذلك على  
 الاعلى فعه فولان احدهما يحترق والناى لا يحترق ومن اسببه  
 عليه ماء وبول ارادهما ونسب

### باب السواك

السواك سنة عند العمام الى الصلوة وعند كل حال ينعت فيها  
 القم من أربع وعمره ونكره للصائم بعد الروال ونسحب ان يساك  
 نعود من اراك وان يساك يابس قد ندى ماله<sup>٥</sup> والمسك  
 ان يساك عرساً وندهن عبا وبكحل ونرا ونعلم الطغر ونسب  
 الابط ويختلف العاده ويقص السارب<sup>٥</sup> وكره الفرغ ويجب  
 الخناس

16

### (4) باب صفة الوضوء

اذا اراد الوضوء نوى رفع الحذب او الطهارة للصلاة او الطهارة  
 لا يمر لا يسباح الا بالطهارة كمن المصحف وعمره ونسحب  
 الدبة الى آخر الطهارة ونسبى الله تعالى ونغسل كفه ثلثا فان  
 كان قد قام من اليوم كره ان نغمس كفه في الماء قبل ان  
 نغسلها ثلثا دم يمسح ونسبى ثلثا ونجمع<sup>٥</sup> بينهما في

وبجميع. d) In O. e) طهارة. ٥)



باب فرض الوضوء وسننه

وَمِنْ أَلْوَضُوءِ سَمَةِ الْبَيْتِ عِنْدَ غَسْلِ الْوُجْهِ، وَغَسْلِ الْوُجْهِ،

وغسل المذبح<sup>٥</sup>، ومسح العليل من الرأس<sup>٦</sup>، وغسل الرجلين<sup>٧</sup>،  
والمرتبت<sup>٨</sup> على ما ذكرناه<sup>٩</sup>، وأصاب المذبح في القدمين الساتع<sup>١٠</sup>  
فجعل سابعاً<sup>١١</sup>، وسنة عشرة<sup>١٢</sup> (6) المسمحة<sup>١٣</sup>، وغسل الكف<sup>١٤</sup>،  
والمصمصة<sup>١٥</sup>، والاسنمسا<sup>١٦</sup>، ومسح جميع الرأس<sup>١٧</sup>، ومسح  
الاذنين<sup>١٨</sup>، وحلل اللحية الكتف<sup>١٩</sup>، وحلل أصابع الرجلين<sup>٢٠</sup>،  
والامضاء باليمى<sup>٢١</sup>، والطهارة لنا<sup>٢٢</sup>،

### باب المسح على الخف

ونجور المسح على الخف في الوضوء للمسافر ليلة أيام وليلتهن<sup>٢٣</sup>  
وللمقيم يوماً وليلة وأبداء المدة من حين تحلب بعد لمس<sup>٢٤</sup>  
الخف فان مسح في الخصر ثم سائر أو مسح في السعير ثم أقام<sup>٢٥</sup>  
ان مسح مقيم<sup>٢٦</sup> وأن شكا في وقت المسح أو في انقضاء مده<sup>٢٧</sup>  
المسح في الأمر على ما دوحب العسل<sup>٢٨</sup> ولا نجور المسح إلا  
ان لمس الخف على طهارة كاملة ولا نجور إلا على خف سائر<sup>٢٩</sup>  
لأقدمين يمكن مساحه المشي عليه وفي المسح على الجرموق<sup>٣٠</sup>  
قولان أحدهما نجور والباق لا يجوز<sup>٣١</sup> والثمة أن يمسح<sup>٣٢</sup>  
على الخف وأسفله فصنع يده اليمى على موضع الأصابع<sup>٣٣</sup>  
واليسرى تحت عقبة ثم يمر اليمى إلى ساعده واليسرى إلى  
موضع الأصابع فان انقصر على مسح العليل من أعلاه أجره<sup>٣٤</sup>  
وان انقصر على ذلك (7) من أسفله لم نجريه على ظاهر المذهب<sup>٣٥</sup>  
وان ظهرت الرجل أو انقصت مده المسح وهو على طهارة المسح<sup>٣٦</sup>

٥) In O. add. إلى المرفقين. ٦) O. add. إلى الكعبين. ٧)

Codd, سبعة.

عَسَلُ الْقَدَمَيْنِ فِي اصْدَحِ الْعُلَيْنِ وَاسْنَعِ الْوَصْوَةَ فِي الْاُخْرَى

باب ما ينقص الوضوء

وهو أربعة أحدها الخارج من السبيلين \* نادراً كان أو معاذاً فان  
انسدَّ المخرجُ المَعَادُ وانفتح مخرجُ دُونِ الْمَعْدَةِ انقص الوضوء  
٥ بالخارج منه وان انفتح دُونُ الْمَعْدَةِ فعيه قولان وان لم ينسدَّ المعادُ  
لم ينقص الوضوء بالخارج من دُونِ الْمَعْدَةِ ومما يحبسها وحها ٥  
والساق زوالُ العِصْلِ إِلَّا الْيَوْمَ فَأَعْدَا مُعَصِبًا بِمَحَلِّ الْحَدَثِ إِلَى  
الارض ٥ والدالبُ أَنْ يَمْسَحَ شَيْءٌ مِنْ بَشْرَتِهِ عَلَى بَشْرَةِ امْرَأَةٍ  
أَحْبَبَتْهُ فَمَسَّ عَلَى بَشْرَةِ ذَاتِ رَجِيمٍ مَحْرَمٍ فَعِيهِ قولان وفي  
١٠ الملموس قولان ٥ والرابعُ مَسُّ مَرْجٍ الْأَدْمَى بِدُنَى الْكَفِّ ٥ وإذا  
تمسَّ الطهارة وسكَّ في الحدث بى على نعين الطهارة وان تمسَّ  
الحدث وسكَّ في الطهارة بى على نعين الحدث وان تمسَّ الطهارة  
والحدث وسكَّ في السابقين منهما نظر فيما كان قتلها فان كان  
حدثاً فَهُوَ مَطْهُرٌ وان كان طهارةً فَهُوَ (8) مُتَحَدِّثٌ ٥ ومن أحدث  
١٥ حَرَّمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالطَّوَّافَ وَمَسَّ الْمُصْحَفَ وَحَمَلَهُ

باب الاسطابة

إذا اراد قضاء الحاجة فان كان معه شىء منه \* دَنَرُ اللَّهِ عَزَّ  
وَجَلَّ نَحْنَاهُ وَيَقْدَمُ رِحَاةُ الْبَسْرَى فِي الدَّحُولِ وَالْمَسَى فِي الْخُرُوجِ  
وَيَقُولُ اَللّهُمَّ اَتَى اَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْنِ وَالْخَائِنَةِ ٥ وَلَا تَرْفَعْ

البشرى طاهر: a) L. om. b) Cod. L. in margine ex *Modjmal*: حلد الانسان

قُوته حَتَّى تَذْنُوْا مِنَ الْاَرْضِ وَتَنْصِبَ رِجْلَهُ السَّمِي وَيَعْبُدُ عَلَى  
 الْمَسْرَى وَلَا تَكْلُمُ اِذَا انْقَطَعَ الْمَوْءُ مَسْحَ بِيَدِهِ الْمَسْرَى مِنْ  
 مَحَامِعِ الْعُرُوْى اِلَى رَاسِ الدَّنَكْرِ ثُمَّ يَسْمِي دَكْرَهُ وَيَقُوْلُ اِذَا فَرَعَ  
 عُرَاتَكَ لِحْمَدِ اللَّهِ اَلَّذِي اَخْرَجَ عَنِّي الْاَتْنَى وَعَاطَقَنِي وَانْ كَانَ  
 فِي الصَّحَرَاءِ اَبْعَدَ وَاسْمَرَ عَنِ الْعَبُوْنَ وَارَادَ مَوْصِعًا لِلْمَوْلِ وَلَا  
 يَسُوْلُ فِي نَقَبٍ وَلَا سَرِيٍّ وَلَا تَحْتَ الْاَسْجَارِ الْمُتَبَرِّهَةِ وَلَا فِي قَارِعَةِ  
 الطَّرِيفِ وَلَا فِي طَيْلٍ وَلَا يَسْتَعْبِلُ السَّمْسَ وَالْعَمَرَ وَلَا يَسْتَعْبِلُ  
 الْعَيْلَةَ وَلَا يَسْتَدْنِيهَا هَاهُ وَانْ اَرَادَ الْاَسْتِجَاءَ بِالمَاءِ انْ يَغْلُ اِلَى  
 مَوْصِعٍ اُخَرَ هَاهُ وَالْاَسْتِجَاءَ وَاحِبًا مِنَ الْمَوْلِ وَالْعَائِطُ وَالْاَفْصَلُ  
 اِنْ يَكُوْنُ قَبْلَ الْوَصُوْءِ فَانْ اُخْرَاهُ اِلَى مَا بَعْدَهُ اُخْرَاهُ وَانْ اُخْرَاهُ  
 اِلَى مَا بَعْدَ التَّشْمِي لَمْ يَجْرِيْهِ وَفِيْلَ يَجْرِيْهِ (9) وَالْاَفْصَلُ اِنْ يَجْمَعُ  
 بَيْنَ الْمَاءِ وَالْخَجْرِ اِذَا ارَادَ الْاَفْصَارَ عَلَى اَحَدِهِمَا فَاَلْمَاءُ اَفْصَلُ وَانْ  
 اَفْصَرُ عَلَى الْخَجْرِ اُخْرَاهُ وَانْ اَنْشُرَ لِلْخَارِجِ اِلَى بَاطِنِ الْاَلْتَمَةِ فَعِنْدَ  
 فَوَلَانِ اَحَدِهِمَا اَنَّهُ بِجَرِيْهِ الْخَجْرِ وَانْ اَنْشُرَ الْمَوْلُ لَمْ يَجْرِيْهِ اَلَّا  
 الْمَاءُ وَفِيْلَ فَبِهِ فَوَلَانِ اَحَدَهُمَا يَجْوِرُ فِيْهِ الْخَجْرُ مَا لَمْ يَجَاوِرْ  
 مَوْصِعَ الْقَطْعِ \* وَالْمَانِي لَا بِجَرِيْهِ اَلَّا الْمَاءُ هُ تَانْ كَانَ لِلْخَارِجِ دَمًا اَوْ فَحَا  
 فَعِنْدَ فَوَلَانِ اَحَدِهِمَا لَا بِجَرِيْهِ اَلَّا الْمَاءُ وَالْمَانِي بِجَرِيْهِ الْخَجْرِ وَانْ كَانَ  
 لِلْخَارِجِ حَصَلَةً لَا رُطُوْبَةً مَعَهَا لَمْ يَجِبِ الْاَسْتِجَاءُ مِنْهُ فِي اَحَدِ الْقَوْلَيْنِ  
 وَيَجِبُ فِي الْاُخْرَى وَاِذَا اَسْتَنْحَى بِالْخَجْرِ لَرْمَةِ اِرَالَةِ الْعَيْنِ وَاسْتِغَاءِ  
 دَلِيْثٍ مَسْحَاتٍ اَمَّا بِحَاكِيٍّ لَهُ نَامَةٌ اُخْرَى اَوْ بِاِحْبَارٍ كَلَامَةٍ وَالْمَسْحَبُ 20

a) In O. خرج. b) In O. اذا. c) In O. فان. d) Ex marginis Codicis L. haec verba sunt addita.

أَنْ يُبْرَ حَجْرًا مِنْ مَعْدَمِ الصَّعْكَه السَّيِّئِ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى  
 الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ثُمَّ يَبْرُ الْبَابَ مِنْ مَعْدَمِ الصَّعْكَه السَّيِّئِ  
 إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ثُمَّ يَبْرُ الْبَابَ عَلَى  
 الصَّعْكَه السَّيِّئِ وَالْمُسْرِبَةِ حَيْثُهَا ٤٠ وَلَا يَسْمَحِي بِنَاحِيٍّ وَلَا مَطْعَمٍ  
 ٤١ كَالْعَظْمِ وَجِلْدِ الْمَذْكُوتِ قَبْلَ الدَّمْعِ وَلَا بِمَا لَهُ حَرْمَةٌ فَإِنْ اسْمَحَى  
 بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِهِ وَلَا يَسْمَحِي بِبَيْعِهِ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ  
 أَحَدُهُمَا

### بَابُ مَا يَوْجِبُ الْغُسْلَ

(10) وَيَحْتَاجُ الْغُسْلُ عَلَى الرَّحْلِ مِنْ سِتِّينَ مِنْ خُرُوجِ الْمَنِيِّ وَمِنْ  
 ١٠ أَيْلَاجٍ لِلْحَشَمَةِ فِي الْفَرْجِ وَيَحْتَاجُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ خُرُوجِ الْمَنِيِّ وَمِنْ  
 أَيْلَاجٍ لِلْحَشَمَةِ فِي الْفَرْجِ وَمِنْ الْخَبْصِ وَالْمَغَاسِ وَقِيلَ بِأَجْبٍ عَلَيْهَا  
 أَيْضًا مِنْ خُرُوجِ الْوَلَدِ وَقِيلَ لَا يَحْتَاجُ ٤٢ وَأَنْ شَكَّ هَلْ خَارَجَ  
 مِنْ ذِكْرَةٍ مَسِيٍّ أَوْ مَذْكُوتٍ فَقَدْ قِيلَ يَلْزِمُهُ الْوَضُوءُ دُونَ الْغُسْلِ  
 وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْغُسْلُ ٤٣ وَمَنْ أَجْبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
 ٤٥ وَالطَّوَافُ وَفَرَاةُ الْقِرَانِ وَمَشُّ الْمَصْحَفِ وَحَمَلُهُ وَالْقُبُورُ فِي الْمَسَاجِدِ

### بَابُ صَعَةِ الْغُسْلِ

وَمَنْ أَرَادَ الْغُسْلَ نَوَى الْغُسْلَ مِنَ الْخَمَابَةِ أَوْ الْخَبْصِ أَوْ نَوَى  
 الْغُسْلَ لِمَسَاحَةِ مَا لَا يُسْمَحُ إِلَّا بِالْغُسْلِ ٤٤ وَنَوَاضًا كَمَا يَتَوَضَّؤُ  
 لِلصَّلَاةِ ثُمَّ نَقَصَ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَتَخَلَّلَ أَصُولَ سَعْرَةٍ ثُمَّ نَقَصَ  
 ٥٠ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ حَسَدِهِ وَتَذَلُّكَ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ يَدُهُ مِنْ يَدِهِ

وبفعل ذلك ملأنا فان كانت امرأة تغتسل من الحيض أسحب لها ان ننيع أثر الدم فرصة من المسك (11) فان لم يجد تطيبا غيره فان لم يجد الماء كاف و و الواحد من ذلك الغنى وايصال الماء الى جميع الشعر والبدن و سنة الوضوء والسلك والمكرار و والمسح ان لا ينقص الماء في الغسل من صلب ولا في الوضوء من ممد اعضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وان بعض عن ذلك و استع احراه و وان وحى عليه وضوء وغسل احراه الغسل على ظاهر المذهب و وان اجتمع على المرأة غسل حمالة وغسل حنص فافغسلت لاحدهما اجراها عيها ومن نوى غسل الجمعة لم يحركه عن الجاهة ومن نوى غسل الجاهة 10 لم يحركه عن الجمعة في اصبح الغولين

### باب الغسل المسمون

وهو انما عشر غسل الجمعة وغسل العبدتين وغسل الكسوتين وغسل الاسساء والغسل من غسل الميت وغسل الكافر اذا اسلم وغسل المجنون اذا اطاق والغسل للاحرام 10 والغسل لدخول مكة والغسل للوقوف بعرفة والغسل للرعى والغسل للطواف

### باب التيمم

(12) ويجب التيمم عن الاحداث كلها اذا عجز عن استعمال الماء ولا يحوز التيمم الا بتراب طاهر له غبار يعلف بالوجه والبدن 20

a) In O. نوان. b) E margine L. cum صح. c) L. hic et in seqq. et الغسل plus semel om.

فان خلطه جصاً او زَمْلاً له دحر السَّيْم ٥ واذا اراد المَبِيْم  
 فاقه بِسَيِّمِي الَّآءَ عَرَّ وَحَدَّ ٥ ونصربُ بده ٥ على المَرَابِ وبَعْرِقِ  
 اَصَابِعُه وتَبَوَّى اسباحة الصلوة ومسح وَحَهْه ثم يصرب اخرى  
 فَبَصَّعَ يُطَوِّن اَصابع بده ٥ المسرى على ظهور اصابع بده الببى  
 ٥ وَنَمِرْهَا على طَهر الكَفْ فاذا ساع اَللَّوَجْ فبص اطراف اصابعه  
 وحعلها على خَرَف الدراع ثم نَمِرْها الى المَرِفِ ثم نَدِيرَ بَطْنِ كَفِّه  
 الى تَطْنِ الدراع ونَمِرْهُ عليه ويزرع ابهامه فاذا بلغ اَللَّوَجْ امرُ ابهام  
 بده المسرى على ابهام بده الببى ثم يمسح بده المسمى  
 بده المسرى مثل ذلك ثم يمسح احدى المَراحمِ على الاخرى  
 ١٥ ويَحْلِلُ بين اصابعهما ٥ والواجب من ذلك التَّبْه ٥ ومسح الوجه  
 والسِّمْنِ بِصَرِيْمَتَيْنِ فصاعداً وترتَّبُ اليد على الوجه ٥ وسَنَنَه  
 المِسْمَةَ ونَقَدْنِم المسمى (15) على البسرى ٥ ولا يحوز السَّيْمُ  
 لمكبوتة الا بعد دخول الوقت واعواز الماء او الخوف من استعماله  
 فان اعوزَ الماء او وحده وهو يحتاج ٥ اليه للعَطَشِ لرمه طَلَبُه  
 ٢٥ شيئا فَرُبَّ منه فان يَدْرَكَ له او بيع منه يَتَمَّ المِثْلُ لرمه قبوله  
 وان دُرَّ على ماء يُقَرِّبُه لرمه قَصْدُه ما لم يَخْشَ الصَّرَرُ في نفسه  
 او ماله فان لم يجد وكان على ثِقَةٍ من وجود الماء في اخر  
 الوقت فَاَلْفَصْلُ ان يُوَجِّهه وان كان على اَيْلَاسٍ من وجوده فَاَلْفَصْلُ  
 ان يقدِّمه وان كان يرحو فعبه فولان اصحُّهما انَّ المَقْدِمْ  
 ٣٥ افضل وان وحد بعض ما يكعبه استعماله ثم تَبَيَّنَ للماقى في

a) In O. بعلال. b) In O. بمديح. c) In O. المد. d) In

٥. مُحْبَاج.

احد القولين ونعصر على التيميم في القول الآخر فان نسّم وصلي  
 ثم قيلت ان في رَحْلته او حيث يلزمه طلمه ماء اعاد في  
 طاهر المذهب وان نبثم ثم رأى الماء قبل الدخول في الصلوة  
 بطلت نسّمه وان كان بعد الفراغ منها احرّاته صلوته ان كان  
 مسافراً ولزمه الاعادة ان كان حاضراً وان رأى الماء (14) في أنماها  
 أنماها ان كانت الصلوة ممّا تسقط فرضها بالنسّم وتبطل ان لم  
 يسقط فرضها بالنسّم وان حاف من استعمال الماء التلّف  
 لمَرَصِ نسّم \* وصلي ولا اعادة عليه وان حاف الريادة في المَرَصِ معه  
 قولان اصحهما انه يسّم ولا اعادة عليه وان خاف من سِدّه التردّ نسّم  
 وصلي واعاد ان كان حاضراً وان كان مسافراً اعاد في احد القولين  
 ولم يُعَدّ في الاخرى وان كان في بعض بدنه قرحٌ ممع  
 استعمال الماء غسل الصحيح ونسّم عن الخرج في الوجه واليد  
 وصلي ولا اعادة عليه ولا يصلي بنبثم واحد اكثر من مَرَصِه وما  
 ساء من السواصل ومن نسّم للقرص صلي به القتل ومن نسّم  
 للسعل لم يصلي به العَرَص \* ومن لم يجد ماء ولا تراه صلي  
 العريضة وحذّها واعاد اذا قدر على احدهما \* واذا وضع الكسبر  
 للحياتر على غير طهر وخاف من ترعها التلّف مسح عليها واعاد  
 الصلوة وان وضعها على طهر مسح وصلي وفي الاعادة قولان وهل  
 نصّم الى المسح النسّم منه قولان \*

(15) باب الخبص

اول سبي حبص منه المرأة تسع سنين واول حبص يوم وليلة

a) In marg. L. additur ماء. b) In L. debet الماء. c) Haec  
 verba ex Codice O sunt addita.



واكبره خمسة عشر يوماً وعالنه ست<sup>١</sup> أو سبع<sup>٢</sup> وادل<sup>٣</sup> ظهر فاصل  
بين الخبثتين خمسة عشر يوماً ولا حد<sup>٤</sup> لأكثره وان رأت يوماً  
ظهوراً ويوماً دماً فعدة فولان أحدهما نضم<sup>٥</sup> الظهر الى الظهر والدم  
الى الدم والثاني لا نضم بل للجمع حصص<sup>٦</sup> وفي الدم الذي  
نراه<sup>٧</sup> للفاصل فولان أصحهما أنه حصص<sup>٨</sup> والثاني أنه استحصاه  
واذا انقطع دم المرأة لزمان يصح فيه للخص وهو حصص<sup>٩</sup> وان  
عبر الدم الاكثر<sup>١٠</sup> كان كانت ممترة<sup>١١</sup> وهي التي ترقى في بعض  
الأنام دماً اسود<sup>١٢</sup> وفي بعضها دماً احمر<sup>١٣</sup> كان حصصها انام<sup>١٤</sup> الدم  
الاسود وان كانت عبر ممترة<sup>١٥</sup> ولها عادة<sup>١٦</sup> كان حصصها انام<sup>١٧</sup> العادة  
<sup>١٨</sup> وان لم يكن ممترة ولا لها عادة<sup>١٩</sup> وفي المبداء<sup>٢٠</sup> فعدة فولان أحدها  
أنها تحبب<sup>٢١</sup> اقل<sup>٢٢</sup> للخص والثاني حبب<sup>٢٣</sup> غالب<sup>٢٤</sup> للخص وان كانت  
لها عادة<sup>٢٥</sup> فسست<sup>٢٦</sup> حدتها<sup>٢٧</sup> وقتها فعدة فولان أحدها أنها (16)  
كالمبداء<sup>٢٨</sup> والثاني وهو الصحيح أنه لا يطأها الزوج ويعسل<sup>٢٩</sup> لكل  
فريضة<sup>٣٠</sup> ويصوم شهر رمضان ثم يصوم شهراً آخر فصيح<sup>٣١</sup> لها من  
<sup>٣٢</sup> ذلك ثمانية وعشرون يوماً ثم تصوم ستة<sup>٣٣</sup> أيام من ثمانية عشر  
يوماً طيلة<sup>٣٤</sup> في أولها وثلاثة<sup>٣٥</sup> في آخرها فصيح<sup>٣٦</sup> لها منها<sup>٣٧</sup> ما بقي  
من الصوم وان كان ناسبة<sup>٣٨</sup> للوقت ذاكرة<sup>٣٩</sup> للعدد او ناسبة<sup>٤٠</sup> للعدد  
ذاكرة<sup>٤١</sup> للوقت فكل<sup>٤٢</sup> زمان يفتا<sup>٤٣</sup> فيه حصصها جعلها فيه حائضاً  
وكراً<sup>٤٤</sup> زمان يفتا<sup>٤٥</sup> ظهرها جعلها طاهراً<sup>٤٦</sup> وكل<sup>٤٧</sup> زمان سكتنا<sup>٤٨</sup> فيه  
<sup>٤٩</sup> جعلها في الصلوة طاهراً<sup>٥٠</sup> وفي الوطئ حائضاً<sup>٥١</sup> وكل<sup>٥٢</sup> زمان احبل  
انه طاع<sup>٥٣</sup> الدم حصة<sup>٥٤</sup> امرأها بالغسل<sup>٥٥</sup> واذا حصلت المرأة حرم<sup>٥٦</sup>

a) Codd. بضم. b) In L. انسى. c) In O. طابها. d) In O.

وكل<sup>٥٧</sup> L. hic et deinde من ذلك.

الاستسماعُ بها فيما بين الشُّرَّةِ والرُّكْبَةِ وفعلٌ حرم الوطئُ في  
 العرجِ وحده والمذهبُ الأوَّلُ وحرمُ عليها الصلوةُ \* وسقطَ عنها  
 فرضُها وحرمُ عليها الصومُ ٥ وانطوافُ وفراءُ القرآنِ ومسُّ المصحفِ  
 وحملُهُ ولُطْلُوسُ في المسجدِ وفعلٌ حرم العورُ منه وفعلٌ لا  
 حرم ٥ وإذا انقطعَ الدَّمُ أربعَ حُرُمٍ الصومُ ونسَى سائرَ الحُرُماتِ ٥  
 (17) إلى أنْ تَعْمَلَ ٥ وأصلُ النِّعاسِ مَآخِذٌ ٥ وأكثرُ سِتْرٍ يوماً  
 وعالتهُ أربعونَ يوماً وإذا عبرَ اندمُ الأَكْمَرُ فهو كالمُخَصِّصِ في الرِّقَّةِ  
 إلى السِّمْرِ والعادةِ والأَقَلِّ والعَالِبِ ٥ وإذا نَعِسَتْ المرأةُ حُرْمُ  
 علمِها ما يحرمُ على الخائضِ وسقطَ عنها ما يسقطُ عن  
 الخائضِ ٥

10

وَدَعَمَلُ الْمَسْحَاصَةِ فَرَحَهَا وَبَعْضُهُ وَسَوْضًا لَكَلْ فَرِيصُهُ وَلَا  
 نَوَجَرُ نَعْدِ انْطَهَارَةِ الْإِسْعَلِ نَأْسَابِ الصَّلَوَةِ وَالذَّحُولِ فِيهَا ثَانِ  
 أَحْرَتِ وَدَمُهَا نَحْرِي اسْتَأْنَعَتِ الطَّهَارَةَ وَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا فِي  
 أَسْمَاءِ الصَّلَوَةِ اسْتَأْنَعَتِ الطَّهَارَةَ وَالصَّلَوَةَ وَفَعَلَ تَمَصَّى فِيهَا ٥  
 وَحُكْمُ سَلِيسِ الْبَوْلِ وَسَلِيسِ الْإِنْدَى حُكْمُ الْمَسْحَاصَةِ ٥

13

### بابُ أَرْأَلَةِ النَّجَاسَةِ

وَالنَّجَاسَةُ فِي الْبَوْلِ وَالغَائِطِ وَالْإِنْدَى وَالْوَتَى وَفَعَلَ وَمِثْلُ غَيْرِ  
 الْإِدْمَى وَفَعَلَ وَمِثْلُ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحْمَةٌ غَيْرُ الْإِدْمَى وَالدَّمُ وَالْقَتِجُ  
 وَالْعَسَى وَالشَّمْرُ وَالسِّدْ وَالْكَلْبُ وَالْحَمِيرُ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ  
 أَحَدِهِمَا وَالْمَيْدُ إِلَّا السَّمَكُ وَالْخَرَانُ وَالْإِدْمَى فِي أَصْحَ الْقَوْلَيْنِ ٥  
 وَمَا لَا يُؤْكَلُ لِحْمَةٌ إِذَا دَبِحَ وَسَعَرُ (18) الْمَيْدَةُ وَشَعْرُ مَا لَا يُؤْكَلُ

20

٥) In O tantummodo. ٥) In textu L. deest hic et  
 لِحْمَةٌ

الحمية اذا انفصل في حال حيوته وكفى ما لا يؤكل لحمه غير  
الادمي والعلقة في احد الوجهين وطونه فرج المرأة في طاهر  
المذهب وما نفجس بذلك ولا يظهر شيء من المحاسن  
بالاستحالة الا شيطان الحمر فانها اذا انقلب تنعسها خلا طهرت  
٥ وان خللت لم يظهر وجلد المسنة سوى جلد الكلب والخمر  
اذا ذبح ثلثه يظهر ويتحل تنع في احد القولين ٥ وادا ولع  
الكتاب او الخمر او ما تولد منهما في اناه لم يظهر حتى  
يُغسل سبع مرات احدتهن بالمراب فان غُسل نَذَلَ المراب  
بالجص والاسنان فبه قولان اصحهما انه يظهر وان غُسل بالماء  
١٥ وحده فعه وجهان احدهما انه يظهر والباني لا يظهر ٥ ونجس في  
في بول العلام الذي لم يطعم النضج ونجس في غسل سائر  
النجاسات كالسول والخمر وغيرها المكاد بالمال الى ان يدعب  
أنسه والافصل ان يعسلها فلما لا يبول أثره بالغسل كالدم  
وعبره اذا غُسل وبقي أثره لم يصره وما غُسل به المحاسة ولم  
٢٥ ينعش (١٩) فهو طاهر وقيل هو نجس وقيل ان انفصل وقد  
ظهر المأكول فهو طاهر وان انفصل ولم يظهر لخل فهو نجس

## كتاب الصلوة

وجب فرض الصلوة على كل بالغ عاقل طاهر مسلم فلما الصبي  
ومن زال عقله بحسن او مرض والقص والنساء فلا يجب  
٣٥ عليهم ٥ ويؤمر الصبي بالصلوة لتسبع ونصرت على تركها لعشر  
فان بلغ في انهاء الصلوة او صلى في ازل الوقت وبلغ في اخره

٥ او من احدهما O. addit.

أَحْرَاهُ ذَلِكَ مِنَ الْعَرَصِ ۝ وَأَمَّا الْكَافِرُ فَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ لَمْ يَحِبْ  
 عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مُرْتَدًّا وَحِبَّ عَلَيْهِ ۝ وَلَا تُعَذَّرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ قَرْصِ  
 الصَّلَاةِ فِي تَأْخِيرِهَا عَنِ الْوَقْتِ إِلَّا تَأْتِمُّ أَوْ تَأْسُ أَوْ مَعْدُورٌ يَسْقَرُ  
 أَوْ مَنَظَرٌ فَإِنَّهُ يُؤَخِّرُهَا مِنْهُ لِلْجَمْعِ أَوْ مِنْ أَكْثَرِ عَلَى تَأْخِيرِهَا وَمَنْ  
 أَمْسَعَ مِنْ فِعْلِهَا حَاحِدًا لَوْحُونَهَا كَبُرَ وَقِيلَ نَكْرَهُ ۝ وَمَنْ أَمْسَعَ  
 غَيْرَ حَاحِدٍ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ قِيلَ فِي طَاهِرِ الْمَذْهَبِ وَقِيلَ  
 دَقِيقًا تَتْرُكُ الصَّلَاةَ الرَّابِعَةَ وَقِيلَ بِعَمَلِ بَرَكِ الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ إِلَى  
 أَنْ تَصِيفَ وَفِيهَا (20) وَتُسَبِّبُ كَمَا بِسَبَابِ الْمُرْتَدِّ ثُمَّ نَقُلُ  
 وَبِصَلَّى عَلَيْهِ وَبَدَى فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ

الصَّلَاةُ الْمَكُونَةُ حِمْسِ الطُّهْرِ وَأَوَّلُ وَجْهٍ إِذَا رَأَى الشَّمْسُ  
 وَآخِرُهُ إِذَا صَارَ طُلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ وَالْعَصْرُ وَأَوَّلُ وَجْهٍ إِذَا صَارَ طُلُّ  
 كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ وَإِذَا أَذْنَى رِبَادَةٍ وَآخِرُهُ إِذَا صَارَ طُلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ  
 ثُمَّ يَذْهَبُ وَفَتْتِ الْإِخْمَارُ وَيَبْقَى وَفَتْتِ الْجَوَارِ إِلَى الْغُرُوبِ وَالْمَغْرِبِ  
 وَأَوَّلُ وَفَتْتِهَا إِذَا عَاصَتْ الشَّمْسُ وَلَا وَفَتْتِ لَهَا إِلَّا وَفَتْتِ وَاحِدًا 15  
 فِي أَظْهَرِ الْعَوَلِينَ وَهُوَ بِمُقَدَّارِ مَا تَقْوَصُّ وَيَسْتَرْ الْعَوْرَةَ وَيُؤْتِنُ وَنُقِمَ  
 وَلَهُ أَنْ يَسْتَدِيمَهَا إِلَى أَنْ يَغِيبَ الشَّعْفُ وَالْعَسَاءُ وَنَزَرَهُ أَنْ يَغَالِ  
 لَهَا الْعَبَسُ وَأَوَّلُ وَجْهٍ إِذَا غَابَ الشَّعْفُ الْآخِرُ وَآخِرُهُ إِذَا ذَهَبَ  
 قُلْتُ اللَّيْلِ فِي أَحَدِ الْعَوَلِينَ وَنَصَعُهُ فِي الْآخِرِ ثُمَّ يَذْهَبُ  
 وَفَتْتِ الْإِخْمَارُ وَيَبْقَى وَفَتْتِ الْجَوَارِ إِلَى طُلُوعِ الْعَاقِرِ النَّهَائِيِّ (21) 20

وَالصُّنْحُ وَأَوَّلُ وَهِيَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الْمَانِي وَآخِرُهُ إِذَا أَشَقَرَ الصُّبْحُ ثُمَّ  
يَذُوبُ وَحِبُّ الْإِخْتِبَارِ وَيَعْنِي وَجْتَ الْجَوَارِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَمَنْ  
ادْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ فَقَدْ اِدْرَكَهَا وَمَنْ سَكَنَ  
فِي دُحُولِ الْوَقْتِ فَآخِرُهُ نَعْمٌ عَنْ عِلْمٍ عَمِلَ بِهِ وَإِنْ أَحْبَبَهُ عَنْ  
اجْتِهَادٍ لَمْ يَقْلِدْهُ بَلْ يَحْتَكِدُ وَيَعْمَلُ عَلَى الْأَعْلَى عِنْدَهُ  
وَالْأَفْضَلُ بَعْدَهُمُ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ إِلَّا الظُّهْرَ فِي الْحَرِّ لَيْسَ  
يَبْصُرُ إِلَى الْجَمَاعَةِ فَإِنَّهُ يُتْرَكُ بِهَا وَفِي الْعِشَاءِ فَوَلَّانِ أَصْحَبُهَا أَنْ  
يُقَدِّمَهَا أَفْضَلُ وَمَنْ اِدْرَكَ مِنْ وَجْتَ الصَّلَاةِ فَنَزَّ مَا نُودِيَ فِيهِ  
الْعَرَضُ ثُمَّ حَنَّ أَوْ كَانَتْ امْرَأَةٌ فَحَاصَتْ وَحِبُّ عَلَيْهِمَا الْعِشَاءُ  
وَأَنْ يُلَاحِظَ صَبِيٌّ أَوْ اسْلَمَ كَأَنَّ أَوْ ظَهَرَ حَائِضٌ أَوْ نَعَسَ أَوْ أَلَى  
مَاجُونٌ أَوْ مُعْتَى عَلَيْهِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ بِرَكْعَةٍ لِرَمَمِ الصُّنْحِ  
وَأَنْ كَانَ بِذُنُونِ رَكْعَةٍ فَعِيَهُ فَوَلَّانِ وَأَنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْغُرُوبِ أَوْ  
قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لِرَمَمِ الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ وَمَنْ الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ  
فَوَلَّانِ أَحَدُهُمَا يَلْزَمُ (22) بِمَا يَلْزَمُ بِهِ الْعَصْرُ وَالْعِشَاءُ وَالنَّادِي  
يَلْزَمُ بِقُدْرٍ خَمْسَ رَكَعَاتٍ وَمَنْ لَمْ يَصَلِّ حَتَّى تَابَ الْوَقْتُ  
وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْقَرْصِ بَعْدَ أَوْ غَيْرِ عَذَرٍ لِرَمَمِ الْعِشَاءِ وَالْأَوَّلَى أَنْ  
يُعْصِبَهَا مَرْتَبًا إِلَّا أَنْ يَخْشَى فَوَاتَ الْخَاصِرَةَ فَلِرَمَمِ الْبِدَانَةِ بِهَا  
وَالْأَوَّلَى أَنْ يُعْصِبَهَا عَلَى الْقَوْرِ فَإِنْ أَحْرَاهَا جَازَ وَفَلَّانِ أَنْ تَأْتِيَ  
بَعْدَ عَذَرٍ لِرَمَمِ فَصَاوُهَا عَلَى الْعَوْرِ وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنَ الْخَمْسِ  
وَلَمْ يَعْرِفْ عَسَى لِرَمَمِ أَنْ يَصَلِّيَ الْخَمْسَ

### بَابُ الْأَذَانِ

الْأَذَانُ وَالْإِطَاعَةُ سُنَّةٌ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِمَامَةِ

وفيل هو فرض على الكفاية فان اتعف اهل بلد على تركه فابليهم  
الامام والادان سعة عشر كلمة الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
الله اكبر اسهد ان لا اله الا الله اسهد ان لا اله الا الله اسهد  
ان محمدا رسول الله اسهد ان محمدا رسول الله ثم ترجع  
فسمد صوته فيقول اسهد ان لا اله الا الله اسهد ان لا اله الا الله 5  
الله (23) اسهد ان محمدا رسول الله اسهد ان محمدا رسول  
الله حتى على الصلوة حتى على الصلوة حتى على العلاج حتى  
على العلاج الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله فان كان في ادان  
الصبح قال بعد التحميلة الصلوة حتى من اليوم مرتين والامام  
احدى عشر كلمة الله اكبر الله اكبر اسهد ان لا اله الا الله 10  
اسهد ان محمدا رسول الله حتى على الصلوة حتى على العلاج  
ود فامت الصلوة فامت الصلوة الله اكبر الله اكبر لا اله  
الا الله ونسأحت ان يرتل الادان ونذرج الامة ويكون  
الامة اخصص صوتا من الادان وان يوتن ويغم على طهارة  
ودسقبل العيلة فادا بلغ للجملة التمت يمنا وشمالا ولا يسددر 15  
وان يوتن على موضع طل وان جعل اصنعه في صياحي انتنه  
وان يكون الموتن حسن الصوت وان لا يقطع الادان بكلام ولا  
عيرة وان يكون من اقرباء موتى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وان يكون نقة وان يقول بعد العلاج منه اللهم رب هذه  
الدعوة (24) السامة والصلوة العائمة آت محمدا الوسيلة والعصبة 20  
والدرجحة الرابعة رابعة للعام المحمود الذي وعدته يا ارحم

a) Conf. Corán 17, 22 et 81.

الراحمين، ونُسحِبْتُ لَمَسِ سَمْعُهُ أَنْ يَقُولَ كَمَا يَقُولُ الْمَوْتَى أَلَّا  
 فِي الْمَعْلَةِ فَاتَّهَ يَقُولُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ أَلَّا بِاللَّهِ وَيَقُولُ فِي كَلِمَةِ  
 الْإِيمَانِ أَفَاتَمَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا مَا دَامَتْ أَنْسِمَاوُ وَالْأَرْضُ وَلَا  
 يَحْزَنُ الْإِنْسَانُ أَلَّا مَرَّتَنَا وَلَا يَحْزَنُ مِنْ دَحُولِ الْوَقْتِ أَلَّا الصُّنْحُ  
 ٥ دُتَّهَ يَوْتُنْ لَهُ نَعْدَ نَصَفِ اللَّيْلِ وَيُعْصِمُ الْمَرْأَةَ وَلَا يَوْتُنْ، وَمَنْ  
 فَاتَمَّ صَلَوَاتٍ أَوْ جَمَعَ بَيْنَ صَلَوَتَيْنِ أَتَى وَأَطَمَ لِلْأُولَى وَخَذَهَا  
 وَأَقَامَ لِلثَّانِي نَعْدَهَا فِي أَصْحَ الْأَقْوَالِ \* وَفِي الْقَوْلِ الْمَالِي لَا يَوْتُنْ  
 وَلَا يُعْصِمُ وَفِي الْقَوْلِ الْمَالِي أَتَى وَأَطَمَ لِكُلِّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَةٍ  
 وَإِذَا لَمْ يُؤْخَذْ مِنْ مَطْوَعٍ بِالْإِنْسَانِ رَوَى الْإِمَامُ مِنْ يَقُومُ بِهِ وَأَنْ  
 ١٠ اسْتَأْجَرَ عَلَيْهِ حَارَ وَمِثْلَ لَا يَحْزَنُ،

### باب سر العورة

وَيَحِبُّ سَرَّ الْعُورَةِ عَنِ الْعَيْنِ بِمَا لَا يَصِفُ النَّسْرَةُ وَهُوَ سَرُّ  
 فِي صَحِيحَةِ انْحِلَوة (26) وَعُورَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ ٥ وَعُورَةُ  
 الْحِمَّةِ حَمِيعُ بَدَنِهَا أَلَّا الْوَحْدَ وَالْكَفَّينِ ٥ وَعُورَةُ الْأَمَةِ مَا بَيْنَ  
 ٥ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ٥ وَالْمَسْحُوتُ أَنْ يَصَلِّيَ الرَّجُلُ فِي دَوْتَسٍ فَيَمِصُ  
 وَرِدَاءَهُ فَلَنْ أَفْضَرَ عَلَى سَرِّ الْعُورَةِ حَارَ أَلَّا أَنْ الْمَسْحُوتُ أَنْ  
 يَطْرَحَ عَلَى عَاتِقِهِ سِتْرًا ٥ وَيَسْحُوتُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ يَصَلِّيَ فِي بِلْدِهِ  
 أَصْوَابٍ دَرَجٍ وَخِمَارٍ وَسِرَاجٍ وَيَسْحُوتُ لَهَا أَنْ يَكْتَفِيَ حُلَائِنَهَا  
 وَمَنْ لَا يَحْدُ أَلَّا مَا يَسْتَرُ بَعْضَ الْعُورَةِ سَرُّ السَّوَانِسِ وَأَنْ

٥) Conf. Qorān 2, 172, 9, 18    ٥) Conf. Qorān 11, 109 et 110  
 ٥) In L. decet    ٥) Haec vocabula in Codice L. a lectore expuncta sunt.

وحد ما تكفى احدهما سر نه القنل وحمل سر نه الدنر  
وان نذل له سدره لرمه قبولها ومن لم يحد صلي عربانا ولا  
اعلاه فاحس وان وحد السرة في اثناء الصلوة وهي بقرنه سر  
وتنى وان كانت بالبعد سر واسانف

## باب طهارة البدن واللبس والموضع للصلوة

واحيساب الاحتساب شرط في صحتها الصلوة بان حمل نجاسة  
في صلوته او لابسها بدينه او بمانه لم يصح صلوته وقال في ٨١  
(26) ان صلي ثم راي في ثوبه نجاسة كانت في الصلوة لم يعلم  
بها فصل الدخول احرائه صلوته وان اصاب اسفل الخف  
نجاسة بمسحه على الارض فصلى فيه فله قولان احدهما  
نكروته والى لا تكروته. وان اصاب الارض نجاسة فذهب أثرها  
بالشمس والريح فصلى عليها فيه قولان احدهما تكروته والى  
لا تكروته وان صلي في مقبرة منوشة لم يصح صلوته وان  
صلي في مقبرة غير منوشة كرهت واحراء وان سكب في  
نبشها صحت صلوته وقيل لا يصح وان خبر عظمه بعظمه  
نكس وخاف التلث من ثرعه فصلى فيه احرائه صلوته وان  
صلي وفي ثوبه ثم البراعيت او اليسر من سائر النماء او  
سليس السول او الاسكاسة جازت صلوته وان كان على ثوبه  
او على بدينه مما لا تدركه الطرف من غير الدماء بعد فعل  
يصح وقيل لا يصح وحمل فيه قولان وان كان على فرجه ثم  
مكاف من غسله صلي فيه وأعاد ويكره الصلوة في الحمام



وبارعة الطريق وأعطين الإبل (27) ولا نُكْرِهَ فِي مُرَاجِ الْعِمِّ وَلَا  
 دَجَلٍ أَنْصَلُوهُ فِي أَرْضٍ مَعْصُوبَةٍ وَلَا دُوبٍ مَعْصُوبٍ وَلَا دُوبٍ حَرِيرٍ  
 فَإِنْ صَلَّيْ لَمْ نَعُدْ وَإِنْ أَسْنَدَ عَلَيْهِ دُوبٌ ظَاهِرٌ وَدُوبٌ نَحْسٌ  
 صَلَّيْ فِي الظَّاهِرِ عَلَى الْإِغْلَابِ عِنْدَهُ وَإِنْ حَقِيَ عَلَيْهِ مَوْضِعُ  
 ٥ الْإِغْلَابِ مِنَ الدُّوبِ عَسَلَهُ كُلُّهُ

### باب استعجال الفعلة

وَأَسْمَعُ مَا أَعْلَمُ سَرَطٌ فِي صَحَّةِ الصَّلَاةِ الْأُتَى سِدَّةُ الْخَوْفِ  
 وَفِي الْبَاطِلَةِ فِي الشَّغْرِ فَإِنَّهُ يَصْلِيهَا حَتَّى يَوْجِدَ فَإِنْ كَانَ مَاسِيًا  
 أَوْ عَلَى دَابَّةٍ يُمَكِّنُهُ يَوْجِئُهَا إِلَى الْعَمَلِ لَمْ يَحْزَرْ حَتَّى يَسْتَعِجِلَ  
 10 الْعَمَلَةَ فِي الْأَحْرَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسَّكُودِ وَالْعَرَضِ فِي الْعَمَلِ  
 إِصَابَةُ الْعَيْنِ مِمَّنْ قُرِبَ مِنْهَا لِرَمَةِ ذَلِكَ نَفْسٌ وَمَنْ يَعُدُّ مِنْهَا  
 لِرَمَةِ بِالْطَّنِّ فِي أَحَدِ الْعَوَلَيْنِ وَفِي الْعَوَلِ الْآخَرِ الْعَرَضُ لِمَنْ يَعُدُّ  
 لِحَقِّهِ وَمَنْ صَلَّيْ فِي الْكَعْبَةِ أَوْ عَلَى طَهْرٍهَا وَبِئْسَ بَدَنُهُ سُرَّةٌ  
 مَمْصُولَةٌ حَارِبٌ صَلَاتُهُ وَمَنْ عَابَ عَلَيْهَا فَأَحْبَرَهُ نَهَى عَنْ عِلْمِ صَلَاتِهِ  
 15 يَعْزِلُهُ وَلَمْ يَجْهَدْ وَكَذَلِكَ إِنْ رَأَى مُحَارِبًا الْمُسْلِمِينَ فِي بَلَدٍ  
 صَلَّيْ إِلَيْهَا وَلَمْ يَجْهَدْ وَإِنْ كَانَ فِي تَرْتِيٍّ وَأَسْبَغَ عَلَيْهِ الْعَمَلَةَ  
 (28) أَحْبَدَ فِي تَلْكِهَا بِالْإِثْلِ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْإِثْلَ أَوْ كَانَ  
 أَعْمَى فَلَمْ يَصِرْ نَعْرِفَهُ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَعْلَمُهُ صَلَّيْ عَلَى  
 حَسَبِ حَالِهِ وَأَعَادَ وَمَنْ صَلَّيْ بِالْأَحْمَادِ أَعَادَ الْأَحْمَادَ لِلصَّلَاةِ  
 20 الْآخَرَى فَإِنْ نَعَثَ أَحْمَدُهُ عَمِلَ بِالْأَحْمَادِ الْبَاقِي فَمَا يَسْتَعِجِلُ وَلَا  
 نَعُدُّ مَا صَلَّيْ بِالْأَحْمَادِ الْأَوَّلِ وَإِنْ سَقَى الْكَحْطَ لِرَمَةِ الْإِعَادَةِ فِي  
 صَحِّهِ أَنْعَوْلَ

إذا اراد الصلوة لم السها بعد فراغ الموقنين من الاطعمة ثم  
 يسوي الضعوف ان كان اماماً ثم يسوي الصلوة عندها ان  
 كانت الصلوة مكنونة او ستة راسية وان كانت نافلة غير راسية  
 احرأته ستة الصلوة ويكون الستة معارضة للكسر لا تحركه غيره  
 والمكسر ان يقول الله اكبر او الله الاكبر لا تحركه غيره ذلك  
 من لا يحسن المكسر بالعربية كثر بلسانه وعليه ان يعلم  
 وساجهر بالمكسر ان كان اماماً ويرفع يده مع المكسر حذو  
 مذكرته ويقرب اصابعه (29) فاذا انقضى المكسر خط يده  
 واحد كوجه الأنسر بكفه اليمين وجعلها حب صدره وحمل  
 نظره الى موضع سجوده ثم يقرأ وَحَيْثُ وَحَيْثُ لِلَّهِ قَطْرٌ  
 السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَسِيفًا مِثْلًا مِمَّا أُنْزِلَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ اِنْ  
 ضَلُّوْا فِي شَيْءٍ وَتَسْتَكْبِرُوْا وَتَحْتَفِزُوْا فَمَا لَكُمْ اِلٰهَ سِوٰى  
 رَبِّ الْعَالَمِيْنَ لَا سِرِيْكَ لَهُ وَبِذٰلِكَ اُمِرْتُ وَاَنَا مِنَ الْمُسْلِمِيْنَ ثم يقول اَعُوذُ بِاللّٰهِ مِنَ  
 السَّمَانِ الرَّحِمِ وقرأ فاتحة الكتاب اوئها بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ  
 الرَّحِيْمِ ويزيل القراءة ويرتبها ويأتى بها على الزلا فان تركه  
 دونها او فرقها لزمه اعادة اداها قال وَلَا الصَّالِّينَ اَلْ آمِنَ  
 بجهر بها الامام بما في الجهر فيها وفي المأموم قولان اصحهما  
 انه يجهر بها ثم يقرأ السورة يمدتها باسم الله الرحمن  
 الرحيم فان كان مأموماً في الصلوة نجهر فيها بقرآن السورة وفي  
 الفاحه قولان اصحهما انه يقرأها <sup>هـ</sup> والمنعك ان تكون <sup>و</sup>

a) Qorān 6, 79. b) Qorān 6, 168, ubi pro ج. voc penult.

existat <sup>ز</sup> قرآن. c) Conf. Qorān 16, 100. d) Qorān 1, initium. e)

Qorān 1, finis. f) O. habet <sup>ج</sup> حمد. g) O. habet <sup>ب</sup> ب. h) L. <sup>د</sup> دعا.

السورة في الصبح والطهر من طول المفضل وفي العصر والعشاء  
 من أوساط المفضل وفي المغرب من فصار المفضل ۞ ونحجر الامام  
 والمنفرد بالقرآن في الصبح (30) والاولئ من المغرب والعشاء ۞  
 ومن لا يحسن العاجزة وصلى الوقت عن المعلم فوا بقدرها  
 من غيرها وان كان يحسن انه فعه فوالا احدهما بقراءها ثم  
 نصف اليها من الذكر ما سم به قدر العاجزة والباقي الله يكرر  
 ذلك سنعا وان لم يحسن سنا من القرآن لومه ان يقول  
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا  
 قوة الا بالله العلي العظيم ونصف اليه كلمين من الذكر  
 40 ومن سحر عدا وعبره ۞ فان لم يحسن سنا وقف بقدر  
 الفراءه ثم يركع مكبرا رافعا يده وأثنى الركوع ان سبحي  
 حتى يبلغ يده ركسته والمستحب ان يصع يده على ركسته  
 ويفرق اصابعه ويمد ظهره وعنقه ويحكي مرقعه عن حسنه ۞  
 وتضم المرأة بعضها الى بعض ۞ ونقول سبحان ربي العظيم ثلثا  
 45 وذلك ادنى الكمال فان قال مع ذلك اللهم لك ركعت ولك  
 أسلمت وبك آمنت واثقت ربي خضع لك سمعي وبقري  
 وعظامي وشعري ونسري وما استقلت به قدمي لله رب العالمين  
 كان اكمل ثم يرفع راسه قائلا سمع الله (31) لمس حمده  
 ويرفع يديه فاذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد ملء السموات  
 50 وملء الارض وملء ما بينهن من شيء بعد ذلك ادنى الكمال  
 فان قال معه اهل النداء والحمد حق ما قال العبد كلنا لك  
 عبد لا معطي لهما متعت ولا مانع لهما أعطيت ولا يسمع دا

الْحَدِّ مِنْكَ الْخُدُّ كَانَ اكْمَلَ ثُمَّ دَكَّتْ وَهَوَى سَاحِدًا فَصَنَعَ  
 رُكْبَتَهُ ثُمَّ نَدَعَهُ ثُمَّ جَبَهَهُ وَأَثَقَهُ وَأَدَّتِي السَّحُودَ أَنَّ مَسِيرَ  
 حَمِيدِهِ الْمُصَلِّي وَفِي وَصْعِ السَّدَنِيِّ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْعَدَمِ فَوَلَانِ  
 أَحَدَهُمَا نَحَبٌ وَالْمَالِي لَا نَحَبَ وَفِي مَسِيرَةِ الْمُصَلِّي مَا لَقَفَ فَوَلَانِ  
 أَصْحَابُهُمَا أَنَّهُ لَا نَحَبَ هـ وَالْمَسْبُوحُ أَنْ يَحْكِي مَرْتَفَعُهُ عَنْ  
 حَسَنَتِهِ وَيُعْزِلَ تَطْنُهُ عَنْ قَبْحَتِهِ وَيَضُمُّ الْمَرَأَةَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ  
 وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى تَلَا وَذَلِكَ ادَّتِي الْكَمَالَ طَنْ قَالَ  
 مَعَهُ اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ وَلَكَ اسْلَمْتُ وَلَكَ أَمِنْتُ أَنْتَ رَبِّي سَجَدْتُ  
 وَخَشَعْتُ لِعِلْمِي حُلُقِهِ وَصُورِهِ وَسَفَى سَمْعِهِ وَبَصَرَهُ فَسَارَكَ اللَّهُ  
 أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ هـ كَانَ اكْمَلًا وَإِنْ سَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سَحُودِهِ مَا  
 سَاءَ كَانَ خَسَنًا ثُمَّ يَرْفَعُ (32) رَأْسَهُ مَكْتَبًا وَيَحْلِسُ مَعْمَرًا وَيَعْرِسُ  
 رِجْلَهُ الْبَسْرَى وَيَحْلِسُ عَلَيْهَا وَيَنْصِبُ السَّمِي وَيَقُولُ اللَّهُمَّ اعْفُرْ  
 لِي وَارْحَمْنِي وَارْفُقْنِي وَاعْفُ عَنِّي هـ ثُمَّ يَسْجُدُ السَّاجِدَةَ  
 السَّادَةَ مَكْتَبًا ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مَكْتَبًا وَيَحْلِسُ حَلَسَةً الْأَسْرَاحَةَ  
 فِي أَصْحَ الْغَوْلِيِّ ثُمَّ يَهْصُ قَائِمًا مَعْبِدًا عَلَى يَدَيْهِ وَبِمَدِّ الْكَبِيرِ هـ  
 إِلَى أَنْ يَفْعُومَ ثُمَّ يَصَلِّي الرُّكْعَةَ الْغَانِمَةَ مِثْلَ الْأَوَّلَى إِلَّا فِي الشَّعَةِ  
 وَالْأَسْمَاعِ وَالْمَعُودِ طَنْ كَانَ فِي صَلَاةِ هِيَ رُكْعَتَانِ حَلَسَ مَعُودًا  
 يَعْرِسُ رِجْلَهُ الْبَسْرَى وَيَنْصِبُ السَّمِي وَيُخْرِجُهَا مِنْ حِمِّهِ وَيُقْصِي  
 بَوْرِكَ إِلَى الْأَرْضِ وَيَضَعُ يَدَهُ السَّمِي عَلَى فَخْذِهِ السَّمِي وَيَعْبَسُ  
 أَصَانَعَهُ إِلَّا الْمُسْتَبِيحَةَ فَإِنَّهُ يُسَرِّدُهَا مُنْشِدًا وَيَنْسُطُ الْبَدَّ الْبَسْرَى  
 عَلَى الْعَهْدِ الْبَسْرَى وَيَنْسُطُ يَقُولُ الْمَحْبَاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ  
 الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ سَلامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحِمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلامٌ

a) Qur'an, 23, 14 et 40, 66. b) Conf. Qur'an 2, 286 c) Conf. Qur'an 24, 61.

علينا وعلى عباد الله الصالحين أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ  
 أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْوَاحِدُ مِنْهُ حَمْدٌ كَلِمَاتٌ وَهِيَ الْمَحْبَبَاتُ  
 نَلِّهُ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ (33) وَرَحِمَةُ اللَّهِ وَفَرَّكَاهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا  
 وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ  
 مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 ثُمَّ يَقُولُ االلَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى  
 إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ  
 عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَكِيدٌ ﷻ وَالْوَاحِدُ مِنْهُ  
 االلَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَتَدْعُو بِمَا نَحْوُكَ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ  
 ١٥ وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُو بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 االلَّهُمَّ ااعْرِضْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا  
 أَسْرَمْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ  
 إِلَّا أَنْتَ ثُمَّ يَسَلِّمُ سَلَامَتَيْنِ أَحَدَهُمَا عَنْ يَمِينِهِ يَمُودُ بِهَا الْخُرُوجَ  
 مِنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامَ عَلَى الْخَاصِرِ وَالْآخِرِ عَنْ شِمَالِهِ يَمُودُ بِهَا  
 ٢٥ السَّلَامَ عَلَى الْخَاصِرِ ثُمَّ يَدْعُو سِرًّا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ تَعْلِيمَ الْخَاصِرِ  
 فَيُبَاحُ جَهْرًا، وَإِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ هِيَ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ أَوْ أَرْبَعٍ جَلَسَ  
 بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ مَعْرِضًا (34) وَيَسْتَهْدُ وَيَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدَّثَهُ فِي أَحَدِ الثَّقَلَيْنِ وَلَا يَصَلِّي فِي الْآخِرِ ثُمَّ  
 يَصَلِّي مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ بِمِثْلِ النَّاسِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَفْرَأُ السُّورَةَ فِي  
 ٣٥ أَحَدِ الثَّقَلَيْنِ وَيَفْرَأُ فِي الْآخِرِ وَيَجْلِسُ فِي أَحَدِ الصَّلَاةِ مَمْرُكًا  
 فَإِنْ كَانَ نَحَى الشُّمُوحِ فَالْشُّبَّةُ أَنْ يَقْبُضَ بَعْدَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ

سَمِعُوا اللَّهَ اهْدِنِي صِرَاطَكَ وَاعِنِي فَمَنْ عَصَا وَتَوَدَّى  
 فَمَنْ تَوَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ لِي فَمَا اعْطَيْتَ وَفَمَنْ سَرَّ مَا قَصَصْتَ اَذْكُرْ  
 تَقْصِي وَلَا تَقْصِي عَلَيْكَ اِنَّهُ لَا يَدُلُّ مَنْ وَاَلَيْتُ \* وَلَا نَعْرُ مِنْ عِلَاسٍ  
 نَمَارَكْتَ رَبَّنَا وَبَعَالَيْتَ وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَتَوْسِ  
 الْمَأْمُومِ عَلَى الدُّعَاءِ وَبِشَارِكَةِ فِي السَّاءِ ٥ وَاِنْ نَزَلَ بِالسَّمَاسِ بَارِلَةً  
 قَتُّوْا فِي حَمْعِ الصَّلَاةِ

### باب في فروص الصلوة وسببها

وفروص الصلوة ثمانية عشر المدة ومكسرة الاحرام والعمام وقراءة  
 الفاتحة والركوع والطمانينة فيه والاعمال (35) والطمانينة فيه  
 والسجود والطمانينة فيه والجلوس بين السجدين والطمانينة  
 فيه والجلوس في اخر الصلوة والشهيد فيه والصلوة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم والمسلمة الاولى وتنه للخروج وقبل لا يجب  
 ذلك وترتيبها على ما ذكرناه وسببها اربع وتليق رفع اليدين  
 في تكبيرة الاحرام والركوع والرفع منه ووضع اليمن على الشمال  
 والنظر الى موضع ساجدة ودعاء الاستعجال والمعوذ والأمين وقراءة  
 السورة والتخبر والاسرار والمكبرات سوى تكبيرة الاحرام  
 والمسبح والحمد في الرفع من الركوع والمسبح في الركوع  
 والمسبح في السجود ووضع اليد على الركبة في الركوع  
 ومد الظهر والعب فيه والبداهة بالركبة ثم بالمد في السجود  
 ووضع اليمين في السجود ومجاناة للرفع عن الحسب في الركوع

a) In marg. L. haec recte supplentur; conf. enim Qurān 8, 25.  
 Verba كس كه بورا دوست explicatur in Persice: هر کس که بورا دوست  
 باشد ترا دو کند. Ibid. Persice explicatur: e) كتاب ل. b) نازد.

والسجود وإفلاذ البطن عن العتخذ في السجود والدعاء في  
 الجلوس بين السجدين وجلسه الاستراحة والافراس (36) في  
 سائر الخلسات والمركب في آخر الصلوة ووضع اليد اليمنى على  
 العتخذ اليمنى معصية والاشارة باليسبحة ووضع اليد اليسرى  
 ٥ على العتخذ اليسرى مبسوطة والمنشأ الأول والصلوة على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فيه والصلوة على آله في المشهد  
 الآخر والدعاء في آخر الصلوة والقبول في الصبح والمسبحة  
 الثانية ونية السلام على الحاضرين فان ترك فرضاً ساهياً وهو في  
 انصلوة لم يُعَدَّ بها فعله بعد المروك حتى يأتى بها دركه ثم  
 ١٠ يأتى بها بعده وان لم يعرف موضعه بنى الامر على أسوأ  
 الاحوال فان كان المروك سجدة من اربع ركعات جعلها من  
 غير الاحمره ثم يأتى به ركعة فان كان سجدين جعل واحدة من  
 الاولى وواحدة من الثانية واثني بركعتين وان كان ثلاث سجديات  
 جعل سجدة من الاولى وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة  
 ١٥ واثني بركعتين وان كان اربع سجديات جعل سجدة من الاولى  
 وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة واثني بسجدة (37)  
 وركعتين وان ذكر ذلك بعد السلام معه فولاى احدهما أنه  
 بنى على صلوة ما لم ينطاول الفصل والناهي يسمى ما لم يُقَمَّ  
 من المجلس وان ذكر بعد ذلك استأنف وان ترك سنة فان  
 ٢٠ ذكر قبل التلبس بقرص طاد أنه وان تلبس بقرص لم تعد اليه

### باب صلوة المطوع

اصطلح عبادات البدن الصلوة ويطوعها اضطر المطوع واصطلح

المطوع ما شَرَعَ له الجماعة وهو العبد والكسوف والاسسعاء وتني  
 الوبير وركعتي الفجر فولان اصحهما ان الوبير افضل \* والسنة  
 ان يواطىء على السنن الرابعة مع العرائض وهي ركعتا الفجر  
 واربع قبل الظهر وركعتان بعدها واربع قبل العصر وركعتان بعد  
 المغرب وركعتان بعد العشاء \* وانوتر واقلة ركعة واكثره احدى  
 عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين واذنى الكمال ثلث ركعات  
 بتسليمتين يقرأ في الاولى بعد الفاتحة سَبَّحَ \* وفي الثانية (38)  
 قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ \* وفي الثالثة قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* والمعوذتين \*  
 وبعثت في الاخيرة منها في المصنف الاخير من شهر رمضان  
 ووصلني الصَّحِيحُ بمائتي ركعات وادناها ركعتان \* ونوم سهر رمضان  
 بعشرين ركعة في الجماعة المرابحة ويوتر بعدها في الجماعة الا  
 ان يكون له تهاجد فيجعل الوبير بعده \* وفي ثابته من هذه  
 السنن الرابعة شيء في قضاء في اصبح العوليين \* ونسئ المهجدة  
 والنصف الاحمر من الليل افضل من المصنف الاول والثالث  
 الاوسط افضل من الاول والاخير \* ونطوع الليل افضل من نطوع  
 النهار وبعثه في البيت افضل من فعله في المسجد والافضل  
 ان يسلم من كل ركعتين وان جمع ركعات بتسليمه او تطوع  
 بركعة واحدة حار \* ونسئ لمن دخل المسجد ان يصل  
 ركعتين حكمة المسجد الا ان يدخل وقد حصر الجماعة بالفرصة  
 اول \* ويجوز فعل المواقيل قاعدا

30

باب سجود الملاوة

a) Qurān 87.    b) Qurān 109.    c) Qurān 113.    d) Qurān  
 113 et 114.    e) In O. de'at المرابحة.



وساكود التلاوة سِتَّةً للعاري والمسمع وهي أربعة عشر (39)  
 ساجدة ساجدة في الاعراف<sup>١</sup> وساجدة في الرعدة<sup>٢</sup> وساجدة في  
 النمل<sup>٣</sup> وساجدة في سحابة<sup>٤</sup> وساجدة في مريم<sup>٥</sup> وساجدة بان  
 في الخج<sup>٦</sup> وساجدة في العرفان<sup>٧</sup> وساجدة في النمل<sup>٨</sup> وساجدة  
 في الر منبل<sup>٩</sup> وساجدة في حم الساجدة<sup>١٠</sup> وساجدة في الحكم<sup>١١</sup>  
 وساجدة في اذا السماء انشعب<sup>١٢</sup> وساجدة في افرا<sup>١٣</sup> وساجدة  
 في س<sup>١٤</sup> ساجدة سكر لمست من عرائم الساكود فان فرأها في  
 انصلوة لم يسجد وقبل يسجد سكر<sup>١٥</sup> ومن نجذب عند بعة  
 طاعمة او اذ تدعب عنه بعة طاهرة<sup>١٦</sup> أصبح له ان يسجد  
 سكرًا لله عز وجل<sup>١٧</sup> ومن سجد للتلاوة في الصلوة كثر للساجود  
 والربع ومن سجد في غير الصلوة كثر للاحرام رافعاً يذنه ثم  
 نكث للساجود ويكثر للرفع وقبل يشهد ويسلم وقبل يسلم ولا  
 تشهد والمصوح أنه لا تشهد ولا يسلم وحكم ساجود التلاوة  
 حكم صلوة النفل في القبلة وسائر الشروط

باب ما يفسد الصلوة وما لا يفسدها

١٥

إذا أخذت في صلوة بطلت صلوة وان سبعة (40) الخديث  
 بعة قولان احدهما لا يبطل وموضاً ونسب على صلوة والباقي  
 انها يبطل وان لافي حاسة عبر معفو عنها بطلت صلوة وان  
 وقع عليه حاسة بأكاسه صحاها في الحال لم يبطل صلوة وان

a) Qorān 7.    b) Qorān 13.    c) Qorān 16.    d) Qorān 17.  
 e) Qorān 19.    f) Qorān 22.    g) Qorān 25.    h) Qorān 27.  
 i) Qorān 32.    j) Qorān 41.    k) Qorān 53.    l) Qorān 84.  
 m) Qorān 96.    n) Qorān 38.    o) In L. de'at سكرًا.

انكشعت<sup>ه</sup> عورته بطلت صلوته وان كشعها<sup>ه</sup> الربح لم يطل  
 صلوته وان قطع السنه او عزم على قطعها او سكت هل يعطها  
 او ترك فرضا من فروضها بطلت صلوته وان ترك العراة ناسنا  
 معه فولان اصحهما انها يطل وان زاد في صلوته ركوعا او  
 سحودا او قنما او دعودا عامدا بطلت صلوته وان قرأ العاخرة  
 وتثنى لم يطل صلوته على المصوص وان تكلم عامدا او فقهه  
 عامدا بطلت صلوته وان كان ذلك ساعيا او جاهلا بالحريم او  
 معلوتا ولم يخل العضل لم يطل صلوته وان اطل فقد  
 نسطل وفل لا يطل وان نفع ولم يتي منه حرط لم يطل  
 صلوته وان حطا حلت حظايب ممواليات او صرب حلات صريان<sup>ه</sup>  
 ممواليات بطلت صلوته وان اكل عامدا بطلت صلوته (41) وان  
 كان ساعيا لم يطل صلوته وان فكر في الصلوة او التمت فيها  
 كره ولم يطل صلوته ولا يصلى وهو يدافع الاختنس ولا يدخل  
 فيها وقد حصر العساء ونعسه تنوى الله بان جعل احرائه صلوته  
 وان كلمه انسان او اسناس عليه وهو في الصلوة سبى ان كان  
 رجلا وصعقت ان كانت امرأة وان سلم عليه رث بالاشارة وان  
 نذره النصاف وهو في المسجد نصف في ثوبه وحك بعضه  
 ببعض وان كان في عمر المسجد نصف على ساره او تحت  
 قدمه وان مر من بابه مارا بينهما سيرة او عصا بقدر عظم  
 الذراع لم يكره وكذلك ان لم يكن عصا وخط بين يديه على  
 ثلثه اذرع حطبا لم يكره وان لم يكن سى<sup>ه</sup> من ذلك كره  
 واجرائه صلوته

## باب سجد السهو

إذا سجد في عدد الركعات وهو في الصلوة نسي على النسي وهو الأفضل ونأي بما نسي ويسجد للسهو وكذلك إذا سجد في فرض من فروضها (42) نسي الأمر على النسي وهو أنه لم يفعل شيئاً به ويسجد للسهو وإن ران في صلوته سجداً أو ركعاً أو قداماً أو فعوذاً على وجه السهو سجد للسهو وإن تكلم أو سلم ناسياً أو قرأ في غير موضع القراءة سجد للسهو وإن فعل ما لا يُبطل عنه الصلوة كاللعب والخطوة والظروفتي لم يسجد للسهو وإن نهض للقيام في موضع الفعوى ولم ينصب قائماً فعاد إلى الفعوى معه فإلان أحدهما يسجد والباني لا يسجد وإن ترك التشهد الأول أو الصلوة على النسي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول وقلنا أنها سنة أو ترك القنوت سجد للسهو وقيل إن ترك ذلك عمداً لم يسجد وإن سها سهوياً أو أكثر كعه للجميع سجدتان وإن سها حلف الإمام لم يسجد وإن سها إمامه نابعة في السجود وإن ترك الإمام سجد المأموم وإن سبقه الإمام بركعة وسجد معه أطال في آخر صلوته في قوله التجديد ولا يُعبد في القديم وإن ترك إمامه فرضاً (43) نسي مفارقتة ولم يناعه وإن ترك فعلاً مسنوناً نابعة ولم يفعل فعله وسجد السهو سنة فإن ترك جاز وحلّه فعل السلام وإن كان في موضع آخر أن كان السهو زيادةً فعله بعد السلام والأول هو الأصح فإن لم يسجد حتى سلم ولم يُطل الفصل

أو فعوذاً In I. defect

ساجد وأن ظل فعبه فولان اصطحبها أنه لا يسجد

باب الساعات التي نهى عن الصلوة فيها

وهي خمسة أوقات عند طلوع الشمس حتى يرفع يده رُمح  
وعند الاسواء حتى تروى وعند الاصفرار حتى تغرب وبعد  
صلوة الصبح وبعد صلوة العصر ولا تُكره فيها ما لها سنة  
كصلوة الجنائز وسجود البلادة وقضاء العائنة ولا تُكره شيء من  
الصلوات في هذه الساعات بمكة ولا عند الاسواء يوم الجمعة

باب صلوة الجماعة

والجماعة سنة في الصلوات الخمس وقيل هي فرض على الكفاية  
(44) فان اتسع أهل بلد على تركها فويلوا وأهل الجماعة  
انسان ولا يصح للجماعة حتى يموت المأموم الانمام وعلها  
حيما كثر فيه الجوع من المساجد اتصل بان كان في حواره  
مسجد ليس فيه جماعة كان فعلها في مسجد الجوار اتصل  
وان كان للمسجد امام راب كره لغيره امام الجماعة فيه ومن  
صلى مبعدا ثم ادرك جماعة يصلون استحسب له ان يصلها  
معهم وتعد في ترك الجماعة المرض ومن ساقى بالمطر والوحل  
والريج الساردة في الليلة المظلمة ومن له مرض يخاف صبابة  
او قريب يخاف موته ومن حضره الطعام ونفسه يموت اليه او  
يدافع الاختبات او يخاف صررا في نفسه او ماله ومن أحرم  
مبعدا ثم نوى متابعة الامام جار في احد العولين ومن أحرم

مع الإمام ذمٌ أخرج نفسه من الجماعة لعذرٍ وأنتم مفردًا حاز  
 وإن كان لعذرٍ معه فوَلانِ أصحُّهما أنه يحوز وإن أُحْدِثَ  
 الائمُ تاسخلف مأموماً جارٍ في أصحِّ القولين (48) ألا أنه لا  
 يستخلف إلا من لا يخالفه في ترتيب الصلوة وسئل لا يحوز  
 ٥ إن يستخلف في صلوة الجمعة إلا من كان معه في الركعة  
 الأولى والمصنوع أنه يحوز ونسحبُ للإمام أن يحقِّق في  
 الأدكار ألا أن يعلم من حال المأمومين أنهم يؤذون المطوِّلَ وإذا  
 أحسَّ الإمامُ بداخِلٍ وهو راعٍ اسحبَّ له أن يسطر في أصحِّ  
 القولين ونُكِّره في القول الآخر وإن أدرك الإمام قبل أن يسلم بعد  
 10 أدرك الجماعة ومن أدركه راعياً بعد أدرك الركعة وإن أدركه في  
 الركعة الأخيرة فهو أوَّلُ صلوة وما يقصبه فهو آخرُ صلوة يُعدُّ  
 فيها انقِموتٌ ومن أدركه قائماً مقراً بعضُ العاحدة ثم ركع الائمُ  
 فعدَّ قبل يقرأ ثم يركع وحمل تركع ولا يقرأ ونُكِّره أن يسف  
 الائمُ تركي وإن سعه تركي عاد إلى مُناعبه ولا يحوز إن سعه  
 15 تركنَّين فإن سقده يركعين ثلَّ ركع قبلة فلما أراد أن يركع رفع  
 فلمَّا أراد أن يرفع سجد ثلَّ فعل ذلك مع العلم بتخريبه  
 بطلت صلوة وإن فعل مع (48) التَّجَهُّلُ لم يطل صلوة ولم  
 يعدَّ له بيلك الركعة ومن حصر وقد أقبمت الصلوة لم يشعل  
 عنها بنافله وإن أقبمت وهو في النافلة ولم نخس فوات الجماعة  
 20 أدبها

### باب صفة الأئمة

السُّنَّةُ أَنَّ دَوْمَ الْقَوْمِ أَمْرُهُمْ وَأَنْعُهُمْ ثَلَاثُ زَوَادٍ وَاحِدٌ فِي الْعَقْدِ

والقراءة فهو أولى وإن زاد واحدًا تلفقه وراد آخرُ القراءة فلا تعدُّ<sup>٩</sup>  
 أولى فإن اسموتًا في ذلك فقدم اشرفهما واسمئهما فإن اسموتًا في  
 ذلك فقدم اقدمهما هاجرةً فإن اسموتًا في ذلك فقدم اودعهما  
 وإن اسموتًا في ذلك أفزع بينهما وصاحب الست احف من  
 غيره وإمام المسجد احف من غيره والسلطان احف من<sup>١٠</sup>  
 صاحب المنزل وإمام المسجد والبالغ أولى من انصبتي وللناصر أولى  
 من المسائر والحر أولى من العبد والعبد أولى من انداسف وغير  
 ولد الرنا أولى من ولد الرنا والبصر أولى عندى من الاعشى  
 وميل هو والمصر سوا ولا ونكرة ان تؤم الرجل يومًا (٤٧) واكرمهم  
 له كارهون ولا تجوز الصلوة خلف كافر ولا مجنون ولا مجذوب<sup>١١</sup>  
 ولا نجس ولا صلوة رجل ولا حتى خلف امرأة ولا خنثى  
 حلف لنفسى ولا ظاهر خلف المسحاصه وميل تجوز ذلك ولا  
 يحوز صلوة قارى حلف أمي ولا احرس ولا آرت ولا ألتع  
 في احد القول ولا يحوز صلوة الجمعة خلف من يصلى الظهر  
 وفي جوارها خلف صبي او منتقل فolan ولا تجوز صلوة<sup>١٢</sup>  
 حلف من يصلى صلوة يحالها في الاصل الطاهرة كالصبيح  
 حلف من يصلى الكسوف والكسوف خلف من يصلى الصبح  
 فان صلى احد هؤلاء حلف احد هؤلاء ولم يعلم ثم علم اعاد  
 ألا من صلى حلف المحدث فانه لا اعادة عليه في غير الجمعة  
 ويجب في الجمعة

٢٠

باب موقف الامام والمأموم

السنة ان يعف الرجل انواحد عن يمين الامام والخنثى

٩) Sic recte in O.; sed Ia habet آرت.

خلفهما والمرأة خلف الخثى وإن حصر رجلان أو رجل وصبي  
اصطفاه خلفه (48) فإن كانوا عراً وحف الإمام وسطحهم فإن حصر  
رجلاً وصبياناً وخبائناً وبسلاً تعذم الرجل ثم الصبيان ثم الخثى  
ثم النساء ومن حصر ولم يجد في الصف فرجة جذب واحداً  
5 واصطف معه فإن لم يفعل وصلى وحده كره ذلك وإن حصر  
ومع الإمام واحداً عن يمينه أحرم عن يساره ثم يعقد الإمام  
أو يماخر المأمومين والمسحوب أن لا يكون موضع الإمام أعلى  
من موضع المأمومين إلا أن يُريد تعليمهم اعتدل الصلوة للمسحوب  
أن يعف الإمام على موضع على كما فعل رسول الله صلى الله عليه  
10 وسلم وإن تعذر المأموم على الإمام لم يصح صلوته في اصبح  
القولين وإن صلت المرأة ببسوة قامت وسط الصف ومن صلى  
مع الإمام في المسجد حرت صلوته إذا علم بصلوته وإن صلى  
به خارج المسجد وانصلت به الصغوف جاز صلوته وإن  
انقضت ولم يكن دونه حائل حرت صلوته إذا لم يتد ما يسه  
15 وبين آخر الصف (49) على ثلثائه ذراع فإن حال بينهما حائل  
بمع الاستطراق والمساودة لم يصح صلوته وإن منع الاستطراق  
دون المساودة بأن يكون بينهما سكة بعد قبل يحوز وقبل لا يحوز

### باب صلوة المريض

إذا عجز عن انعام صلى قاعداً وبعد منزلة في أحد القولين

واحرأه a) Codd. اعتقه. b) Hoc loco O. non ذلك habet, sed  
c) In margine L. cum additur ab alia manu: صلته.  
d) سواء كان بينهما حائل أم لا بعد أن يكون في المسجد

Gloss. in L. آمد سد ل. e) O. بحر.

ومقترباً في الآخر وان عجز عن العود صلى مصطحباً على ختبه  
 الايمن سمعنا العيلة نوحه ونومى بالركوع والسجود ويكون  
 سكونه اخص من الركوع فان عجز عن ذلك اوماً بطرفة ونوى  
 بقلبه ولا يترك الصلوة ما دام عقله خائفاً فان قدر على العدم  
 في ادناء الصلوة او انعود انهدل الله وانتم صلوتكم وان كان به  
 وخع العين فقل له ان صليت مسلماً أمكن مداؤك وهو  
 قادر على العلم احمل ان يحجز له ترك الغمام واحتمل ان لا  
 يحجز

#### باب صلوة المسافر

(80) اذا سافر في غير مقصده سقراً يبلغ ثمانية واربعين ميلاً<sup>40</sup>  
 فلهما سمى فله ان يصلي الظهر والعصر والعشاء ركعتين ركعتين  
 اذا تارى نسيان البلد او حيلهم مومه ان كان من اهل الحرام  
 والافضل ان لا يصير الا في سفر يبلغ مسرة بلده اتمام فاذا بلغ  
 سفره ذلك كان انقصر افضل من الانعام وان كان للبلد الذي  
 يقصده طريقان بقصر في احدهما ولا يقصر في الآخر مسلماً<sup>41</sup>  
 الانعد لغرض لم يقصر في احد العولين ويقصر في الآخر  
 فان احرم في البلد ثم سافر او احرم في السفر ثم اقام او  
 نسك في ذلك او لم تنو القصر او انتم يقصم في حرة من  
 صلوته او بين لا يعرف انه مسافر او يقصم لومة ان نيم وان  
 نوى المسافر اقامة اربعة ايام عبر يوم الدخول ويوم الخروج اسم وان<sup>42</sup>  
 اقام في بلد لقضاء حاجة ولم يبق الاقامة قصر الى ثمانية عشر يوماً

٤٠) In margine L. adscriptum est: (أهوارن) (أهوارن) ٤١) In margine L. adscriptum est: (أهوارن) ٤٢) In margine L. adscriptum est: (أهوارن)



في أحد العولين وسعصر آتدا في القول الآخر (٥١) وان فائده صلوة في انحصار فضاها في السع انم وان فائده في السع فضاها في السع او للصر فعه فولان اصحهما انه نيم ٥ ونحور الجمع بين الظهر والعصر في وقت احدهما وبس ٥ المغرب والعشاء في وقت احدهما في السع الطويل وفي السع انصبر فولان والمسحك نني هو في المزل في وقت اولة ان بعتم السابعة الى الاولة ٥ ولمي هو سائر ان يوجر الاولة الى انانته اقتدا برسول الله صلى الله عليه وسلم ٥ وان اراد الجمع في وقت الاولة لم يجز الا ثلثة شروط ان بعتم الاولة مبهم ٥<sup>١٠</sup> وان تنوى الجمع عند الاحرام بالاولة في أحد العولين ونحور في القول الثاني فل العراغ من الاولة وان لا يقرى بينهما وان اراد الجمع في وقت الثانية كعاد ثمة للجمع فل خروج وبس الاولة بعدير ما يصلي فرض الوقت والافضل ان بعتم الاولة وان لا يقرى بينهما ونحور للبعس للجمع في المطر في وقت الاولة مبهم ان كان يصلي في موضع نبسه المطر وتبيل سابه (٥٢) ويكون المطر موحودا عند اقتراح الاولة وعند العراغ منها واقتراح الثانية وفي حوار الجمع في وقت الثانية فولان

### باب صلوة الخوف

ان كان العدو في غير جهة القبلة ولم تؤمنوا وقاتلهم عمر ٥ بحطو فرق الامام الساس فرقتين رفة في وجه العدو ورفة حلقه قبصلي والرفة التي حلقه ركة فادا قم الى الثانية فارقته

١٠. ادا. ٥) خبهما ٥) O. الاولى. Cod. O. ٥).

وَأَسْمَتِ الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ لِنَفْسِهَا ثُمَّ كَرَّجَ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ وَحَيَّ  
 الطَّائِعَةُ الْآخَرَى فَمَضَى مَعَهَا الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ وَتَحَلَّسَ وَبَصَلَى  
 الطَّائِعَةُ الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ ثُمَّ نَسَلِمَ بِهِمْ وَقَدْ نَفَرُوا فِي حَالِ الْإِسْطَارِ  
 وَتَمَشَّهْدُ أَمْ لَا صَافِيَةَ فَوَلَّانَ وَفَعَلَ يَسْهَدُ فَوَلَّ وَاحِدًا فَإِنْ كَانَتْ  
 الصَّلَاةُ مَعْرُوفًا مَضَى بِالنَّاطِقَةِ الْأُولَى رَكَعَتَيْنِ وَالثَّانِيَةَ رَكَعَةً فِي أَحَدٍ ٥  
 السَّوْلَى وَفِي الْغَوْلِ الْآخِرِ بَصَلَى بِالنَّاطِقَةِ رَكَعَةً وَالثَّانِيَةَ رَكَعَتَيْنِ  
 وَإِنْ كَانَتْ صَلَاةً رُبَاعَةً مَضَى بِكُلِّ طَائِعَةٍ (٥٣) رَكَعَتَيْنِ فَإِنْ  
 مَرَّتْهُمْ أَرْبَعُ فَرَبٍ بَصَلَى بِكُلِّ فَرَبٍ رَكَعَةً فَقِي صَلَاةُ الْإِمَامِ فَوَلَّانَ  
 أَحَدَهُمَا أَنَّهَا صَحِيحَةٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَفِي صَلَاةِ الْمَأْمُومِ فَوَلَّانَ أَحَدَهُمَا  
 أَنَّهَا نَصِيحَةٌ وَالسَّابِقُ نَصِيحَةٌ صَلَاةُ الطَّائِعَةِ الْآخِرَةِ وَتَمُتُّ صَلَاةُ ١٥  
 الْمُسْلِمِينَ وَانْقَرَأَ السَّابِقُ أَنْ صَلَاةُ الْإِمَامِ نَاضِلَةٌ وَنَصِيحَةٌ صَلَاةُ الطَّائِعَةِ  
 الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ وَتَمُتُّ صَلَاةُ الطَّائِعَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّانِيَةَ ٥ وَإِنْ كَانَ  
 الْعَدُوُّ فِي حَيْثُ الْعَمَلِ يَشَاهِدُونَ فِي الصَّلَاةِ وَفِي الْمُسْلِمِينَ كَثِيرٌ  
 أَحْزَمَ بِالنَّاطِقَتَيْنِ وَسَجَدَ مَعَ الصَّفِّ الَّذِي تَلَهُ فَاذَا رَفَعُوا  
 رُؤُسَهُمْ سَجَدَ الصَّفِّ الْآخِرَ فَاذَا سَجَدَ فِي الثَّانِيَةِ خَرَسَ الصَّفِّ ٢٥  
 الَّذِي سَجَدَ فِي الْأُولَى وَسَجَدَ الصَّفِّ الْآخِرَ فَاذَا رَفَعُوا رُؤُسَهُمْ  
 سَجَدَ الصَّفِّ الْآخِرَ وَتَسَحَّبُ أَنْ تَحْمِلَ السَّلَاحُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ  
 فِي أَحَدِ الْعَوْلَيْنِ وَيَحِبُّ فِي الْآخِرِ وَإِنْ أَسَدَتْ لَخُوفٌ وَالتَّخَمُّ  
 الْفَيْدُ صَلُّوا رِحَالًا وَرُكْبَةً إِلَى الْعَمَلِ وَغَيْرِ الْقَبْلَةِ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا  
 عَلَى التَّوَكُّعِ وَالسَّجُودِ أَوْمَأُوا وَإِنْ اضْطُرُّوا إِلَى الصَّرْبِ الْمُسَابِغِ ٣٥  
 صَرَّتُوا وَلَا أَعَادَةَ عَلَيْهِمْ (٥٤) وَفَعَلَ عَلَيْهِمُ الْإِعْلَافُ ٥ وَإِنْ أَمِنَ وَهُوَ

وَأَكْبَ فَرَلْ تَقَى وَانْ كَانَ رَاجِلًا فَرَكِبَ اسْتَأْنَفَ عَلَى الْمَنْصُوصِ  
 وَفَلَّ أَنْ اضْطَرَّ إِلَى الرُّكُوبِ فَرَكِبَ لَهُ تَسَدُّفٌ وَفَلَّ عَمْدَ فُولَانَ  
 وَانْ رَأَى سَوَادًا فَطَوَّعَهُمْ عَدُوًّا فَصَلُّوا صَلَاةَ سِدَّةٍ لِلْخَوْفِ ثُمَّ تَنَانَ  
 لَهُمْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَدُوًّا أَحْرَأْتَهُمُ الصَّلَاةُ فِي أَصْحَ الْعَوَالِي وَانْ  
 رَأَى عَدُوًّا فَحَاسَّوْهُمْ فَصَلُّوا صَلَاةَ سِدَّةٍ لِلْخَوْفِ ثُمَّ نَانَ أَنَّهُ كَانَ  
 بِهِمْ حَقْدٌ أَهْدَوْا وَفَلَّ عَمْدَ فُولَانَ

باب مَا نَكَرَ لَيْسَ وَمَا لَا نَكَرَ

حَرَّمَ عَلَى الرَّحْلِ اسْتِعْمَالُ نَابِ الْأَيْرَسِ أَوْ مَا أَكْثَرُ الْإِيْرَسِ  
 وَكَذَلِكَ حَرَّمَ عَلَيْهِ الْمَسُوحَ بِالذَّهَبِ وَالْمَمُونَةَ أَلَا أَنْ يَكُونَ  
 ١٥ قَدْ صَدَّقَ وَيُحْجَرُ لِلْمُحَارِبِ لِنَسِّ الدِّبَاجِ الْبَاحِشِ الَّذِي لَا  
 مَعْرُوفَ غَيْرُهُ مَعَانَتُهُ فِي دَفْعِ السِّلَاحِ وَلَيْسَ الْمَسُوحُ بِالذَّهَبِ إِذَا  
 طَاحَتْهُ الْحَرَبُ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَيُحْجَرُ سُدُّ النَّسِّ بِالذَّهَبِ لِلصُّرُورِ  
 وَيُحْجَرُ لِنَسِّ الْبَرِّ لِلْحَكَّةِ وَفَلَّ لَا يُجَوَّرُ وَيُحْجَرُ أَنْ يُلَيْسَ  
 دَانَتُهُ لِلَّذِ الْبَاحِشِ سَوَى جِلْدِ (٥٥) الْكَلْبِ وَالْخَمْرِ

باب صَلَاةُ الْجُمُعَةِ

٤٥

وَمِنْهُ لَزْمَةُ الظُّهْرِ لَزْمَةُ الْجُمُعَةِ أَلَا الْعَبْدَ وَالْمَرْأَةَ وَالْمَسَافِرَ وَالْمُغْتَمِّ  
 فِي مَرَضٍ لَا تَسْمَعُ فِيهِ ابْتِدَاءَ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي نَصَبَ فِيهِ  
 الْجُمُعَةُ وَالْمَرِيضَ وَالْمَعْمُومَ مَرِيضًا بِخَافِ صِيَابَعِهِ وَمَنْ لَمْ يَرُبَّ نَحَافَ  
 مَوْتَهُ وَمَنْ سَدَّلَ مَنَابِهِ بِالْمَنْطَرِ فِي طَرَفِهِ وَمَنْ نَحَفَ مِنْ طَالِمٍ  
 ٢٥ عَمَّا جُمِعَتْ عَلَيْهِمْ وَإِنْ حَصَرُوا أَلَا الْمَرِيضَ وَمَنْ فِي طَرَفِهِ

مطر<sup>٥</sup> وثبهما اذا حصرا لزمهما للجمعة ومن لا جمعة عليه مختار<sup>٥</sup>  
 من الظهر والجمعة والاتصل ان لا يصلى الظهر قبل فرع الامام  
 من الجمعة ومن لم يركع عرض الجمعة لا يصلى الظهر قبل فرع الامام  
 من الجمعة بان صلاها قبل ثبوت الجمعة لم يصح في اصح انقولن  
 ومن لم يركع عرض الجمعة لم يجز له ان يسامر سغراً لا يصلى فيه  
 للجمعة بعد الزول وهل يحوز قبل الزوال منه قولان<sup>٥</sup> ولا يصح  
 للجمعة الا بشرط احدها ان يكون في آنس محببة والباقي  
 ان يكون في جماعة (٥٦) ولتلب ان نعلم بأن بعض رجلاً احراراً  
 بالعن غلاء بعض في موضع لا تطعمون عنه ساء ولا صفاء  
 الا طعن حاجة من اول الصلوة الى ان نعلم للجمعة بان انقصوا<sup>٥</sup>  
 عنه بعض الامام وخذت انبها ظهراً وان نقصوا عن الاربعين  
 انبها ظهراً في اصح الاقوال وان يعى معه انسان انبها جمعة  
 في الباقي وان يعى معه واحد انبها جمعة في التلب والرابع  
 ان يكون وقت الظهر باقياً فان فاتهم الوقت وهم في الصلوة  
 انبها ظهراً والخامس ان لا يكون قبلها ولا معها جمعة اخرى<sup>٥</sup>  
 فان كان قبلها جمعة فالجمعة هي الاولى والثانية باطلان وان  
 كان معها ولم يعلم السابق منهما ولم ينعقد احدهما عن  
 الاخرى بامام فلهما باطلتان وان كان الامام مع الثانية فعنه

٥) O. pro نعمنا ٥) Alia manus in Codicis L. margine  
 فلا يبعد: In margine Codicis L. adscript pro الصلوة الخطية

الجمعة ان كان بعض الاربعين امرأة او عبداً او صبياً او مساكراً  
 او معهما غير مبطون كالماجر لعدم العصود يدل من شرح الاحكام  
 ٥) O. habet لم

فولان أحدهما أن الجمعة جمعة الإمام والثاني أن الجمعة هي أنساعه وانسدس أن بعدتها خُتُباني من سَرَط صَحِيحهما الضُّبَارَةُ واسْطَارَةُ (٥٧) في أحد انقولن وانِعْصَامُ والقعودُ بينهما وانَعَدُّ اُنْدَى بتعقد نه انجمعه وعرضها أن حميد الله تعالى وبعثتني على النبي صلى الله عليه ونوصي تنقوي الله فيهما والدعاء للمؤمنين ونقرأ في الأولى سَنَّا من القرآن وقبل نجيب القراءه فيهما وسنتهما أن يكون على منبر أو موضع عال وأن يسلم على الناس إذا أقبل عليهم<sup>١</sup> وأن يكلم إلى أن يوتى الوقت ويعتمد على قيس أو سيف أو عصا وأن يقصد قصد وجهه<sup>٢</sup> وأن يدعو للمسلمين وأن يعصر الخطبة<sup>٣</sup>، والجمعة ركعتان إلا أنه نَسْنُ أن تكبر فيهما بالقراءة وأن نقرأ بعد العاكة في الأولى سورة الجمعة وفي الثانية الماعن<sup>٤</sup>

#### باب هيئة الجمعة

السُّنَّةُ لَمَسْ اراد الجمعة أن يغسل لها عند الزواج<sup>٥</sup> أن يغسل لها بعد العاجز أحرأه وأن يسطف يسواك وأخذ طُفْرٍ وسَعِيرٍ وقطع راحته وأن يسطف ويلبس أحسن ثيابه وأصلها (٥٨) البهائن ويرتد الإمام على سائر الناس في الرتبة ويسكر بعد طلوع الشمس ويمشي إليها وعليه الشكينة والنوفار ولا يركب ويدنو من الإمام ويشعل بذكر الله تعالى والتلاوة ونسحب أن نقرأ سورة الكهف<sup>٦</sup> يوم الجمعة وأن نكبر من

a) Sic L. habet, in Cod. O. est: سبها. b) In L. deest: عليهم.

c) Qorān 1. d) Qorān 62. e) Qorān 63. f) Qorān 18.

الصلوة على رسول الله صلى الله عليه في يومها وليلتها وتكبر في يومها من الدنيا رجاء أن يصادف ساعة الاحابة وأن حصر والامام بهخطب لم يخطب رطب الناس ولا يربد على تحية المسجد يركعثن بمنجور فيهما ويسمع الخطبة ان كان يسمعها ويذكر الله تعالى ان لم يسمعها ولا تمكث فان تكلمتم لم تسمعوا حتى اصبح العولس وان ادرك الامام رايها في الثانية اسم الجماعة وان ادركه بعد الركوع اسم الظهر وان روجم عن السجود وامكته ان يسجد على ظهر انسان قعد فان لم يمكنه ان ينظر حتى يروى الرحام ثم يسجد فان ادرك الامام قبل السلام اسم الجمعة (59) وان لم يدرك السلام اسم الظهر وان لم يدرك الرحام حتى ركع الامام في الثانية فعليه قولان احدهما بعض ما عليه والماني انه تتبع الامام

### باب صلوة العيدين

وصلوة العيدين سنة مؤكدة وقبل هي في فرض على الكفاية فان اتفق أهل بلد على تركها من غير عذر فويلوا ووقتها ما من أن ترتفع الشمس الى الروال ونسئ بعدد صلوة الأصحى وأخير صلوة العطر فان كانت فصاها في اصبح العولس والسنة ان نسيها في عند الأصحى الى ان يصلي وأكمل في العطر قبل الصلوة ونظام الصلوة في الجامع ان صاى بهم صلوا في الصحراء وبسبب خلف الامام من يصلي في الجامع تصعق الناس وتكثرونها والرجال والنساء والصبيان ونظيرون الرتبة ونعسل لها بعد العشر

عندهم O. d) صلوة Le om. e) هو Codd. f) انعمد Le. g)

١٨ ان اعسل قبل العاجر جاز في احد الغولين ويكر الماس  
 بعد الصبح وسأخر الامام الى الوقت الذي صلى بهم ولا  
 تركب (60) في القسبي اليها وتمصون اليها في طريق وترجعون  
 في طريق آخر اعداء برسول الله صلى الله عليه وسلم والسنة  
 ١٩ ان تصلي جماعة ويأذون لها الصلوة جامعة وتصل ركعتين  
 الا انه يكثر في الاولى بعد دُعاه الاسباح وقبل العود سبع  
 تكبيرات وفي الثانية قبل القراءة خمس تكبيرات يرفع فيها  
 اليه ونقرأ في الاولى بعد الفاتحة سورة الف وفي الثانية  
 اقرئت الساعة ويخطب بهم خطبتين كخطبتي الخبيرة الا  
 ٢٠ انه يسمعت في الاولى سبع تكبيرات والثانية سبع تكبيرات  
 ويعلمهم في العطر زكاة العطر وفي الاضحية وبحور  
 ان يخطب من بعد الصلاة والسنة ان يمد في عبد العطر  
 بالكبير بعد العود من ليلة العطر خلف الصلوات وفي غيرها  
 من الاحوال وحاشة عند اذحام الناس الى ان يحرم الامام  
 ٢١ يصلوا العدد وفي عند الاضحية يمد في يوم النحر بعد صلوة  
 الطهر ويكر خلف الغرائص وحلف اسوايل في اصبح الغولين  
 (61) الى ان يصلي الصبح من اجر اثم الشرب في اصبح  
 الاقوال وفي قول ثان انه يكر من المعرب ليلة العبد للي  
 صلوة الصبح اجر اثم الشرب وفي قول ثالث انه يكر من  
 ٢٢ صلوة الصبح يوم عرفة الى ان يصلي العصر اجر اثم الشرب

a) Qorān 1. b) Qorān 50. c) Qorān 54. d) Pro من بعد O. habet باعدا e) لا عبرة f) In margine Codicis L. ex alio opere quaedam de festorum cultu sunt adscripta, quae culpa bibliopegae semiabecatae sunt.

وإن رأى سناً من بهيمة الأنعام في الأيام المعلومات وهي  
العشر الأولى من ذي الحجة كثره

### باب صلوة الكسوف

وهي سنة مؤكدة وفيها من حين الكسوف إلى حين تحلّي  
ثان ثابت لم ينقص والسنة أن يعسل لها وإن نُقِمَ في جماعة  
حبّ صلى الجماعة ويبدأ لها الصلوة جامعة وهي ركعتان  
في كل ركعة فإمامان وقراءتان وركعتان وساجدات  
تقرأ في الإمام الأول بعد العاكة سورة طويلة كالبقرة ثم  
تركع وتندعو بقدر مائة أنه ثم تركع وتقرأ بعد العاكة بقدر  
ال عمران وتركع وتندعو بقدر سبعين أنه ثم يسجد (82)  
كما يسجد في غيرها ثم يقوم في الثانية فيقرأ بعد العاكة  
بحر مائة وخمسين أنه ثم تركع وتندعو بقدر سبعين أنه ثم  
يرفع فيقرأ بعد العاكة بحراً من مائة أنه ثم تركع وتندعو  
بقدر خمسين أنه ثم يسجد كما يسجد في غيرها فإن كانت  
في كسوف الشمس أسر وإن كان في كسوف القمر جهو ثم  
يخطب خطبتين يحوهم فيها والله أن لم يصل حتى تحلّت  
لم يصل فإن لم يصل لكسوف الشمس حتى عانت كسفة لم  
يصل وإن لم يصل لكسوف القمر حتى غاب خاسفاً قبل طلوع  
الشمس صلى وإن اجمع صلواتا مختلفتين نداءً ناخوهم قوتا  
ثم يصلي الاخرى ثم يخطب كلكونه والكسوف في أول

١) الأول L. ٢) Qorān 1. ٣) Qorān 2 ٤) Qorān 3.  
٥) O. سبعين ٦) Codd. دعو ٧) L. جها ٨) Codd. مختلفان



انوقت بعداً بالكسوف ثم يصلي المكنونة ثم بخطب فان استوت  
في القواف تدأ بتأكيدهما كنونهم والكسوف بعداً بالكسوف

### باب صلوة الاستسقاء

اذا أخذت الأرض وانقطع العنت أو انقطع ماء العين وعط  
الامم (63) الناس وأمرهم بالخروج من انطلم وأتوب من العاصي  
ومضاهية الاعداء وانصدف وصيام ليلة أيام ثم خرج بهم الى  
انصتلى في اليوم الرابع بعد غسل وسطي في سبب بذله  
ودحرج معه السور وانعاشرو وانصن ان احروا اليهاثم لم  
يكره وان خرج اهل ابيهم لم تمنعوا لكن لا يخلطون للمسلمين  
10 ويصلي بهم ركعتي صلوة العبد وتسحب ان يقرأ فيها  
سورة سوح ويخطب خطبتين يستعير الله في امساج الاول  
يسعنا وفي النامه سنعنا ونكبر فيها من الصلوة على رسول الله  
صلى الله عليه ومن الاسعار ونقرأ فيها اسعروا ربكم الآية  
ونرفع تده وتذعو بدعاه النبي صلى الله عليه وسلم اللهم  
15 سقنا رحمة ولا سقنا عذاب ولا مخف ولا نلاه ولا قدم ولا  
عزب اللهم على الطراب ومناب السبحر اللهم خولنا ولا علنا  
اللهم اسعنا عتنا معنا مرباً قبيلاً مربعا عذفا محلاً سحاً  
عاشاً طسقاً دائماً (64) اللهم اسعنا العنت ولا نجعلنا من  
القنطين اللهم ان بالعباد والبلاد والخلف من اللأواء والعهد  
والصنك ما لا نشكو الا اليك اللهم انبت لنا الرزق وأدر لنا

a) O والنزب b) Qorān 71 c) Qorān 71, 9. In Cod. O  
additur Qorān 71, 10 d) Conf. Qorān 4, 8. e) Conf. Qorān  
42, 27.

الْقُصْرَ وَأَسْعِنَا مِنْ تَرَكَاتِ السَّمَاءِ وَأَنْتَبَ لَنَا مِنْ تَرَكَاتِ الْأَرْضِ  
 اللَّهُمَّ ارْقَعْ عَنَّا الْكَهْدَ وَالْجُوعَ وَالْعَرَى وَأَنْسِفْ عَنَّا مِنَ الْبَلَاءِ  
 مَا لَا نَكْنَعُهُ غَيْرُكَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْجَعُكَ أَتَكَ كُنْتَ غَقَارًا فَأَرْسَلَ  
 السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِذْرَارًا<sup>٥</sup> وَنَسْتَعِذُّ الْقِبْلَةَ فِي أَمْنِهِ لِلْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ  
 وَنَحْوِلُ رِذَائِهِ مِنْ مَبْنِيهِ إِلَى سَمَائِهِ وَمِنْ سَمَائِهِ إِلَى مَبْنِيهِ وَنَجْعَلُ  
 أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَنُحَرِّكُهُ إِلَى أَنْ يَمْرُقَ مَعَ سَائِهِ وَنَعْمَلُ الدُّنْيَا مِثْلَ  
 ذَلِكَ طَنْ لَمْ نَسْقُوا عَادُوا ثَانِنَا وَثَانِنَا طَنْ نَأْقُوا لِلصَّلَاةِ وَنَسْقُوا  
 وَمِثْلَ الصَّلَاةِ صَلُّوا وَشَكُّوا اللَّهَ تَعَالَى وَسَأَلُوا الرِّيَادَةَ وَنُسْحَبُ  
 الْأَسْبَعَاءُ حَلَبُ الصَّلَاةِ بِالثَّلَاثَةِ وَنُسْحَبُ لِأَهْلِ الْحَضْبِ أَنْ  
 تَدْعُو لِأَهْلِ الْحَضْبِ وَنُسْحَبُ أَنْ تَقِفَ فِي أَوَّلِ مَطَرٍ لِيُصْنِفَ<sup>١٥</sup>  
 وَأَنْ يَغْتَسِلَ (65) فِي الْوَادِي إِذَا سَالَ وَيَسْتَبِخُ لِلرَّعْدِ وَالسَّرْبِ

## كِتَابُ الْجَنَائِزِ

بابُ مَا يَعْمَلُ بِالْمَيِّتِ

نُسْحَبُ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُكَبِّرَ دُكْرَ النَّوْبِ وَأَنْ يَعُودَ الْمَرِيضَ طَنْ  
 رَحَاهُ طَاهُ وَأَنْصَرِفَ وَأَنْ حَافَ أَنْ يَمُوتَ رَغْبَهُ فِي الْفَوَيْدِ<sup>١٥</sup>  
 وَالْوَصِيَّةِ وَأَنْ رَأَى مَيِّتًا نَحْنُ إِلَى الْقَبْلِ وَنَقْبَهُ قَوْلُ لَا إِلَهَ  
 إِلَّا اللَّهُ إِذَا مَا اسْحَبْتُ لِأَرْفَعَهُمْ نَحْنُ أَنْ نَعْمِصَ عَمِّيَّةً وَنَشْدُ  
 لُحْنَتَهُ وَنَلْبِسَ مَعَالِيَهُ وَنَحْلَعُ سَائِهِ وَنُسْحَبُ نَوْبَ وَنَجْعَلُ عَلَى  
 نَظْمِهِ حَدِيدًا أَوْ طَبْنًا رَطْبًا وَنَسَارِعَ إِلَى فَصَادِهِ تَدْبِهِ وَالْوَصِيلِ  
 إِلَى إِتْرَاقِهِ مِنْهُ وَنَقْرِهِ وَصَبِّهِ وَنَلْزِقُ إِلَى نَحْمِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ<sup>٢٥</sup>

٥) Conf. Qurān 71, 9 et 10.  
 hic titulus desideratur

٥) Sic Cod. O.; in Cod. L.

فَدَمَاتُ فَاحْتَا فَنُتْرَكَ لِمَنْ تَبَقِيَ مَوْتُهُ

### باب غسل الميت

وَعَسَلُ الْمَيِّتِ فَرَضٌ عَلَى الْكَفَايَةِ وَالْأُولَى أَنْ يَتَوَلَّاهُ أَبُوهُ وَخَدُّهُ  
وَأُمُّهُ وَعَصَانُهُ ثُمَّ الرَّجُلُ الْإِحَابُ ثُمَّ الرَّوْحَةُ ثُمَّ الْمَسَاءُ الْأَقَارِبُ  
وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً عَسَلَهَا النِّسَاءُ الْأَقَارِبُ (66) ثُمَّ النِّسَاءُ الْإِحَابُ  
ثُمَّ التَّرَوُّجُ ثُمَّ الرِّجَالُ الْأَقَارِبُ وَتَوَلَّاهُ الْمَحَارِمُ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِمْ طَنْ  
مَاتَ رَجُلٌ وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِلَّا امْرَأَةٌ أَحْسَنُهُ أَوْ مَاتَتْ امْرَأَةٌ وَلَمْ يَكُنْ  
هُنَاكَ إِلَّا رَجُلٌ أَحْسَنُ نَحْمَا طَنْ مَاتَ كَافِرٌ فَتَأْرَنُ الْكُفَّارُ أَحَقُّ  
مِنْ أَقَارِبِهِ الْمُسْلِمِينَ وَيَسِّرُ الْمَيِّتُ فِي الْعَسَلِ مِنَ الْعَدُونَ وَلَا  
يُظَنُّ الْعَسَلُ إِلَّا إِلَى مَا لَا تُدْرِكُهُ مِنْهُ وَالْأُولَى أَنْ تُعَسَلَ فِي  
مَبِصَرٍ وَغَيْرِ الْمُسْتَحْسَنِ مِنَ الْمَاءِ أُولَى إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى الْمُسْتَحْسَنِ  
وَيَتَوَلَّى عَسَلُهُ وَنَحْيَتُهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمْسَ عَوْرَتُهُ وَيُسْحَبَ أَنْ  
لَا يَمْسَ سَائِرَ نَدْبِهِ إِلَّا بِحِفْظِهِ وَبِوَضْعِهِ وَصَوْنِهِ كَمَا يُوَضِّعُهُ لِلصَّلَاةِ  
ثُمَّ يَغْسَلُ رَأْسَهُ نِهَاً وَيَسْدِرُ وَيُسْرِجُ سَعْرَهُ وَيُعَسَلُ سَعْدُ الْأَيْمَنِ ثُمَّ  
الْأَنْسَرُ ثُمَّ تُعَمِّصُ الْمَاءُ عَلَى جَمِيعِ نَدْبِهِ وَيُعْمَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا  
سَمَاعِدُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ امْرَأَتُ الْمَيِّتِ عَلَى الْبَطْنِ وَإِنْ احتَاجَ إِلَى  
الرَّيَاةِ عَلَى ذَلِكَ عَسَلُ وَيَكُونُ وَتَرًا وَيُحْمَلُ فِي الْعَسَلَةِ الْآخِرَةِ  
كَافُورًا (67) وَيُعَلِّمُ أَطْعَامَهُ وَجُفَّ سَارِيَهُ وَحُلُوَ عَانِهِ وَالْعَرَضُ مِنْ  
ذَلِكَ الثَّيِّبُ وَالْعَسَلُ؛ ثُمَّ يَمْسَحُهُ فِي قَرِيبٍ طَنْ حَرَجٌ مِنْهُ بَعْدَ  
الْعَسَلِ سَنَى أَعْمَدُ غَسَلُهُ وَحِلُّ بَرَقَتِي وَحِلُّ نَكْعَتِهِ عَسَلُ الْمَحَلِّ  
وَمَنْ نَعَذَرَ غَسَلَهُ يَمِّمُ

## باب الكفن

وتكفّن الميتَ مَرَضاً على الكعانه ونحو ذلك في ماله معشراً  
 على الدّين والوصيّة فان كانت امراه لها زوجٌ فعلى زوجها وفيل  
 في مالها وان لم يكن له مالٌ فعلى من نزل به نعشه فان لم  
 يكن فعلى بيت المال ونُسحِبُ ان تكفّن الرجلُ في ثَلَاثَةِ اَنْوَاعٍ ٥  
 اَرَارٍ وَلِعَاقَتَيْنِ بَيْضٍ والمراء في خمسة اَنْوَاعٍ اَرَارٍ وَخِيَارٍ وَدِرْعٍ  
 وَلِعَاقَتَيْنِ بَيْضٍ وَتُجْعَلُ ما عند رَأْسِهِ أَكْثَرُ مِثْقَالِ ما عند رِجْلَيْهِ  
 والواحدُ نَوْبٌ وَاحِدٌ ونُسحِبُ ان تُدْرَجَ الخُوطُ والكافورُ في  
 الأكفانِ وَتُجْعَلُ الخُوطُ والكافورُ في فُطْنٍ وتترك على مَنَادِ  
 الوجه وعلى الاذن وعلى مواضع السكود وَلَوْ طُيِّبَ جميعُ نَدَنِهِ ١٠  
 بالكافور (68) فهو حَسَنٌ فان كان مُخْتَرِماً لم يَقْرَبَ الطِّيبُ ولا  
 يلبس المَخِيطُ ولا يحكمُ راسه

## باب الصلوة على الميت

وهي مَرَضٌ على الكعانه والسُّتَّة ان تُعْقَل في حمائه وأولى  
 الناس بذلك اموه ثم حَدَثُهُ ثم اِنَّهُ ثم اَنْسُ اسْمُهُ على ترتيب ١٥  
 العَصَات فان اسْتَوَى اَمَلِي في دَرَجَةٍ فُتِمَ اسْمُهُما فان اسْمُوها  
 في ذلك اُفْرَعَ سَمِيحاً فان اَحْتَمَعَ الْمُنَاسِبُ والوالى فُتِمَ الْمُنَاسِبُ  
 في اصْحَاحِ الْقَوْلَيْنِ فان اَجْمَعَ حَافِرُ فُتِمَ الى الامام اِفْصَلُهُم  
 ونعق الامامُ عند راس الرَّجُلِ وعند عاكسة المراء ونحوه وتكبر  
 اربعَ تكبيراتٍ مرفوع معها السَّدَّ يقرأ في الاولى اِنْفَاحَةً وفي ٢٠

١) Li. ٢) Li. ٣) Li. ٤) Li. ٥) Li. ٦) Li. ٧) Li. ٨) Li. ٩) Li. ١٠) Li.

١) Li. ٢) Li. ٣) Li. ٤) Li. ٥) Li. ٦) Li. ٧) Li. ٨) Li. ٩) Li. ١٠) Li.

انما فيه يصلّى على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وفي انما فيه  
 تَدْعُو لِلْمَتِّ اَللّٰهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ وَاِنِّىْ عَبْدُكَ خَرَجَ مِنْ رَوْحِ  
 اَنْدَسِيَا وَسَعِيْبِيَا وَمَحْبُوْبِيَا وَاَحْسَاثِيْهَا مَبِيْهَا اِلَى طَلْعَةِ انْقَبَرِ وَمَا هُوَ  
 لَافِيْهِ كَانَ يَشْهَدُ اَنْ لَا اِلٰهَ اِلَّا اَنْتَ وَاَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ  
 ٥ (69) وَاَنْتَ اَعْلَمُ بِهِ اَللّٰهُمَّ تَرَوْنِيْ بِكَ وَاَنْتَ حَبْرُ مَبْرُوْلٍ بِهِ وَاَصْنَحُ  
 نَعْمًا اِنِّىْ رَحِمْتُكَ وَاَنْتَ عَمِّىْ عَنِ عِدَانِهِ وَفَدَّ حِقْصَاكَ رَاصِيْنَ  
 اَيْدِيْكَ سَعَاءَ لَكَ اَللّٰهُمَّ اِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَرِّدْ فِىْ اِحْسَانِهِ وَاِنْ كَانَ  
 مُسِيْئًا فَتَحَاوَرْ عِيْدَهُ وَلَقَدْ نَرَحِمُكَ رِصَاكَ وَفِيْهِ فِتْنَةُ الْعَمِيْ وَعِدَاتُهُ  
 وَاَصْنَحُ لَكَ فِىْ فِرَّةٍ وَخَافِ الْاَرْضَ عَنِ خَشْيَتِهِ وَنَقْدِ نَرَحِمُكَ  
 ١٠ اَلَّذِيْنَ مِنْ عَذَابِكَ حَتّٰى تَبْقَعَهُ اِلَى خَشْيِكَ يَا اَرْحَمَ الرَّاحِمِيْنَ  
 ويقول فى الرابعة اَللّٰهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا اُخْرٰى وَلَا تَقْبَلْ بَعْدَهُ وَاَعِزُّ  
 لِمَا وَلَدَ نَرَحِمُكَ يَا اَرْحَمَ الرَّاحِمِيْنَ ثُمَّ يَسْتَلِمُ بِسَلَامَتَيْنِ  
 وَالْوَاحِدُ مِنْ ذَلِكَ النِّسْبَةِ وَالْمَكْبُرَاتِ وَفَرَادَى الْغَاكَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى  
 النَّبِيِّ وَاَنْتَقِ الدُّعَاءَ لِلْمَتِّ وَالْمُسْلِمَةِ الْاُولٰى وَمِنْ سَنَقَةِ الْاِمَامِ  
 ١٥ بِمَعْنَى الْمَكْبُرَاتِ ذَكَرَ فِى الصَّلَاةِ وَاَلٰى نَمَا اَدْرَكَ طَاوَا سَلَّمَ الْاِمَامُ  
 كَثِيْرًا مَا بَقِيَ مُسَوِّلًا ثُمَّ يَسْتَلِمُ وَمِنْ طَاوَا حَمِيْعُ الصَّلَاةِ صَلَّى  
 عَلَى الْقُرْ اَنْذَا وَفَعَلَ (70) يَصَلِّىْ عَلَيْهِ مَنْ كَانَ مِنْ اَهْلِ الصَّلَاةِ  
 عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَفَعَلَ اِلَى سَهْرٍ وَفَعَلَ مَا لَمْ يَنْتَلِ خَسَدُهُ وَاِنْ  
 كَانَ الْمَيِّتُ غَائِبًا عَنِ الْبَلَدِ صَلَّى عَلَيْهِ نَالِمُهُ كَمَا صَلَّى رَسُولُ  
 ٢٠ اَللّٰهُ صَلَّى اَللّٰهُ عَلَيْهِ عَلَى الْمَاجِسِيْ وَاِنْ وَحْدَ بَعْضُ الْمَتِّ غُسْلُ  
 وَكُفَيْسَ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَمِنْ مَاتَ مِنَ الْمُسْلِمِيْنَ فِىْ حَرْبِ الْكُفَّارِ  
 بِسَبِيْنٍ مِنْ اَسْبَابِ فَيَالِهِمْ قَبِلَ اَنْعَمَاءَ الْحَرْبِ لَمْ يُغْسَلْ وَلَمْ يُصَلَّ

عليه بسل نزع عنه ثياب الحرب ويُدْتَنِي بما نَعَى من ثيابه  
 ومن ما في حرب أهل البَيْعَى من أهل الْعَدْلِ غَسَلَ وَصَلَّى  
 عليه في اصْبَحَ الْعَوْلَى ۝ وَنَعَسَ السَّقَطَ الَّذِي نَعِجَ فِيهِ الرُّوحُ  
 ولم يَسْنِهِلْ وَنَكَفَى وَلَا بَصَلَّى عليه وإن لم يُنْقَعْ فِيهِ الرُّوحُ  
 كَفَى وَذَفَى ۝ وإن احلَطَ من بَصَلَّى عليه بَنَى لَا بَصَلَّى عليه ۝  
 صَلَّى عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَرَّةً أَنَّهُ هُوَ الَّذِي بَصَلَّى عَلَيْهِ

### باب حمل الحمار والدين

(71) وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَجْمَعَ فِي حَمْلِ الْحِمَارِ بَيْنَ الْمَرْبِيعِ وَالْمِلِ بْنِ  
 الْعَمُونَتَيْنِ طَنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا طَحْمِلُ بَنِ الْعَمُونَتَيْنِ أَفْضَلُ وَنَسَاحِبُ  
 أَنْ تُسْرِعَ بِالْحِمَارِ وَإِنْ يَكُونُ النَّاسُ أَمَامَهَا يَقْرُبُهَا ثُمَّ تَذْفَنُ 10  
 وَهُوَ فَرَسٌ عَلَى الْكَعْبَةِ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَمُولَى ذَلِكَ مِنْ يَمُولَى عَسَلَهُ  
 وَإِنْ يَكُونُ عِنْدَهُمْ وَتَرَا وَإِنْ يَكُونُ يَوْمَ النَّهَارِ وَيَعْمَلُ الْقَمْرُ قَدَرُ  
 طَامَةٍ وَيَسْطُهُ وَتَذْفَنُ فِي اللَّحْدِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَرْضُ رِخْوَةً فَتَسْقُ  
 وَتَذْفَنُ فِي سَقِّهَا وَهَسَلُ اللَّحْدِ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ إِلَى الْقَمْرِ وَنَسَاحِي  
 نَتَوَّبَ عَمْدَ ادْخَالِهِ إِلَى الْعَمْرِ وَنَقُولُ الَّذِي نُدْخِلُهُ نَسَمُ اللَّهَ وَعَلَى 15  
 مَلَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَضَاجَعَ عَلَى جَنْبِهِ الْإِيمِي  
 وَنَوَضَعَ تَحْتَ رَأْسِهِ لَيْمَةً وَنَعْصِي بِخَدِّهِ إِلَى الْأَرْضِ وَنُكْنَى عَلَيْهِ  
 التَّرَابُ بِالْبَيْدِ فَلَيْتَ حَتَّاتٍ ثُمَّ يُهَالُ عَلَيْهِ الْمَرَابُ بِالْمَسَاحِي  
 وَتُرْقَعُ الْقَمْرُ مِنَ الْأَرْضِ قَدَرُ شَيْءٍ وَنَسْطِيحُهُ أَفْضَلُ وَيُؤْتَى عَلَيْهِ  
 الْمَاءُ وَلَا يَجْصَصُ وَلَا تُبْنَى عَلَيْهِ وَلَا تَذْفَنُ اثْنَانِ فِي مَرٍّ إِلَّا 20  
 لَصْرُورَةٍ وَتَقْدَمُ الْأَمْسُ الْأَفْرَأُ إِلَى الْفِيلَةِ وَالذَّفَنُ (72) فِي الصَّقِيرَةِ  
 أَفْضَلُ طَنْ ذَفَنَ مِنْ غَيْرِ غَسَلَ أَوْ إِلَى غَيْرِ الْفِيلَةِ يُبَشِّ وَغَسَلَ

وَوَجَّهَ إِلَى الْعِبْلَةِ وَأَنْ وَفَعَ فِي الْعَرِ سَيِّءٌ لَهُ فَمِنَهُ نُبَسٌ وَأُحْدٌ،  
وَأَنْ يُلْعَ الْمَتُّ مَالًا لَعِبِهِ سَقَّ جَوْفُهُ وَأُحْرِجَ وَأَنْ مَانَتْ أَمْرًا  
بِقِي جَوْفِهَا وَلَكِنْ يُرْجَى خَبْرُهُ سَقَّ حَوْبَهَا وَأُحْرِجَ وَأَنْ لَمْ تُرْجَ  
فُتْرِكَ عَلَيْهِ سَيِّءٌ حَتَّى يَمُوتَ ٥ وَنُسَحِبُ لِلرَّحَالِ رِبَارًا الْعُيُورِ وَيَعُولُ  
٥ إِذَا رَأَى سَلَامًا عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَأَنَا أَنْ سَاءَ اللَّهُ عَنِ قَوْمٍ  
بِكُمْ لَا حَافُونَ اللَّهُمَّ لَا تَخْشَرْنَا أَخْرَقُمْ وَلَا تَغِيْبُنَا بَعْدَهُمْ وَاعْفُ  
نَفَا وَلَهُمْ وَلَا يَجْلِسُ عَلَى قَبْرِ وَلَا تَدْرُسُهُ ٥ إِلَّا لِحَاحِدَةٍ وَتَكْرَرُ الْمَبِيتُ  
فِي الْمَقْتَرَةِ

### باب المعربة والبكاء على الميت

١٥ وَنُسَحِبُ الثَّعْبَةَ قَبْلَ الدَّفْنِ وَبَعْدَهُ إِلَى تَأْمِنِهِ أَنْ يَمُوتَ وَتَكْرَرُ لِلْخُلُوسِ  
لَهَا وَيَعُولُ فِي تَعْرِبَةِ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْلِمِ أَعْظَمَ اللَّهُ أَخْرَكَ وَاحْسِنِ  
عَرَاكَ وَعَقْرَ لَمْتِكَ وَفِي تَعْرِبَةِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ  
وَاحْسِنِ عَرَاكَ وَفِي تَعْرِبَةِ الْكَافِرِ بِالْمُسْلِمِ احْسِنِ إِلَهُ عَرَاكَ وَعَقْرَ  
لَمْتِكَ (75) وَفِي تَعْرِبَةِ الْكَافِرِ بِالْكَافِرِ أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَلَا تَقْصُ  
١٥ عَنَدَكَ ٥ وَنَحْشُورُ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَتِّ مِنْ عَمَرٍ تَذِبُ وَلَا يَبَاحُهُ  
وَنُسَحِبُ لِأَهْلِيهِ الْمَتِّ وَجِبْرَانِهِ أَنْ نُصَلِّحُوا طَعَامًا لِأَهْلِ الْمَتِّ

### كُتَابُ الرُّكُوعِ

لَا يُحِبُّ الرُّكُوعَ إِلَّا عَلَى حَرٍّ مُسْلِمٍ تَامَ الْمَلِكُ عَلَى مَا حَبِبَ فِيهِ  
الرُّكُوعَ فَإِنَّمَا الْمَكَانُ فَلَا رُكُوعَ عَلَيْهِ وَالْكَافِرُ أَنْ كَانَ أَصْلًا فَلَا  
٢٥ رُكُوعَ عَلَيْهِ وَأَنْ كَانَ مُرْتَدًّا فَغَيْبُهُ بِلَهُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا حَبِّ وَالْكَافِرِ

لا تحب والثالث ان رجع الى الاسلام وحب وان لم يرجع لم  
بحسب<sup>٤٥</sup> وما لم يتم ملكه عليه كالدني الذي على المكاتب لا  
حب فيه الزكوة وفي الأحرار قبل استيعاف المعية فولان اصحهما  
انه حب<sup>٤٦</sup> فيها الزكوة وفي المال المغصوب والصالح والدني على  
مباطل فولان اصحهما انه تحب فيها الزكوة<sup>٤٧</sup> ولا حب الزكوة<sup>٤٨</sup>  
الا في المواسي والشيان والبايعين وغروص الحار<sup>٤٩</sup> وما تؤخذ من  
المعدن (74) والركار وهل حب في اعمائها او في الذمة معه  
فولان احدهما انها حب في الذمة والباي في الغنى فيملك  
العقراء من الصواب قدر القرص فان لم يخرج منه لم حب  
في السنة المائنة زكوة

40

#### باب صدقة المواسي

ولا تحب الزكوة في المواسي الا في الابل والنقر والعتم اذا  
ملك منها فصاناً من السائمة حولاً كاملاً وجب فيه الزكوة في  
اصح القولين ولا تحب في الاحر حتى يمتكن من الأداء وما  
تنتج من الصواب في ائمه الخول تركي بخول الصواب وان لم<sup>٤٥</sup>  
تنبض عليه حولاً وان باع الصواب في ائمه الخول انقطع الخول  
وان ما م معه فولان اصحهما انه يقطع والثاني ان الوارب  
مدى على حول الموربة<sup>٤٦</sup> وأول نصاب الابل خمس فتجب فيه  
ساة وفي عشر شاتين وفي خمسة عشر ثلث سياه وفي عشرين  
اربعة سياه فان أخرج منها بغيراً قبل منه وشحري<sup>٤٧</sup> (75) في<sup>٤٨</sup>

a) L. hoc loco et mox deinde لا نجيب, sed vocabulum illud لا  
postea deletum est. b) O. الموروث ut quoque in L. antea scrip-  
tum fuit.



سَانِيهَا اخَذَتْ مِنَ الصَّانِ وَهُوَ الَّذِي لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ وَالْبَنِيُّ مِنَ  
الْمَعْرِ وَهُوَ الَّذِي لَهُ سِتَّةٌ وَحَدٌ لَا يُحَرِّقُ فِيهَا إِلَّا الْجَذَعَةُ أَوْ  
الْبُسْتَةُ وَفِي خَمِيسٍ وَعِشْرِينَ بَيْتَ مَخَاصٍ وَهِيَ أَلَمَى لَهَا سِتَّةٌ  
وَدَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَيْلِهِ بَيْتٌ مَخَاصٍ فَيُجْزَى  
سِتَّةٌ مِنْهُ أَيْ لِبُيُوتِهِ وَهُوَ الَّذِي لَهُ سِتَانٌ وَدَخَلَ فِي الثَّالِثَةِ وَفِي  
سِتٍّ وَخَمِيسٍ بَيْتٌ لِمَوْنٍ وَفِي سِتٍّ وَارْبَعِينَ حَقَّةً وَفِي أَلَمَى لَهَا  
ثَلَاثُ سِتِينَ وَدَخَلَتْ فِي الرَّابِعَةِ وَفِي أَحَدِي وَثْنِينَ حَقَّةً  
وَفِي أَلَمَى لَهَا أَرْبَعٌ سِتِينَ وَدَخَلَتْ فِي الْخَامِسَةِ وَفِي سِتٍّ وَسَعِينَ  
بَيْتًا لِمَوْنٍ وَفِي أَحَدِي وَثْنِينَ حَقَّةً وَفِي مِائَةٍ وَاحِدِي  
وَعِشْرِينَ ثَلَاثُ مِائَةٍ لِمَوْنٍ ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَيْتٌ لِمَوْنٍ وَفِي  
كُلِّ خَمِيسٍ حَقَّةً وَفِي الْأَوَّلِ أَلَمَى مِنَ الشُّصْبِ فَوَلَانِ أَحَدُهُمَا  
أَتَاهَا عَقْرٌ وَالسَّائِي أَنْ قَرَضَ الْمَصَابَ سَعْلُفَ الْكَمِيعِ وَفِي وَحِبِّ  
عَلَمِهِ سِتٍّ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ أَحَدٌ مِنْهُ سِتٌّ أَفْقَى مِنْهُ وَوَدَّ عَلَيْهِ  
سِتَّالَانِ أَوْ عِشْرُونَ دِرْهَمًا أَوْ سِتٌّ أَسْعَلَ مِنْهُ وَذَخَعَ مَعَهُ (76) سِتَّالَانِ  
أَوْ عِشْرُونَ دِرْهَمًا وَالْأَخْبَارُ فِي الشُّعُودِ وَالشُّرُولِ إِلَى الْمَصْدِقِ وَفِي  
السَّابِقِ أَوْ الْعِشْرِينَ دِرْهَمًا إِلَى الَّذِي تُعْطَى ذَلِكَ وَلَنْ أَتَقَفَ  
فَرَصَانِ فِي نَصَابٍ كَالْمِائَتَيْنِ فِيهَا أَرْبَعٌ حَقَائِدٍ أَوْ خَمِيسٌ بَيْنَابِ  
لِمَوْنٍ أَخْبَارُ الشَّاعِي أَعْقَبَهُمَا لِلْمَسَاكِينِ وَحَدٌ مِنْهُ فَوَلَانِ أَحَدُهُمَا  
مَا ذَكَرْتُ وَالشَّاعِي يَحِبُّ الْعَقْلَ، وَأَوَّلُ نَصَابٍ الْبَقَرِ ثَلَاثُونَ  
فَيُجْزَى فِيهِ ثَبْعٌ وَهُوَ الَّذِي لَهُ سِتَّةٌ وَفِي أَرْبَعِينَ مُسْتَةً وَفِي  
أَلَمَى لَهَا سِتَانِ وَفِي سِتِّينَ نَهْجَانِ وَهَلِي هَذَا أَبْدَا ثُمَّ فِي كُلِّ  
ثَلَاثِينَ نَبِيعٌ وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسْتَةً، وَأَوَّلُ نَصَابٍ الْقَتَمِ أَرْبَعُونَ

فلتخب ثمة سنة وفي مائة واحد وعشرين سائلا وفي مائتين  
 وواحدة ثلث سنة ثم في كل مائة سنة، وان كانت الماسة  
 انا أو ذكورا وانا فر نؤخذ في فرصها الا الاثني الا في ملس  
 من البقر فانه نحري منها الذكر وان كان كلها ذكورا أخذ  
 في فرصها الذكر (77) الا الايل فانه لا نؤخذ فيها الا الاناء  
 وقبل نؤخذ منها الذكر الا انه نؤخذ في ست وثلثين ان  
 لسون اكثر سنة من ان ليون نؤخذ في خمس وعشرين،  
 وان كانت الماشية صيحا أخذ منها صيغة وان كانت مراضا  
 أخذ منها مريضة وان كانت صيحا ومراضا أخذ منها صيغة  
 بتعص سنة قرص صيغ ونعص سنة قرص مريض على قدر  
 المائتي وان كانت صغرا فان كانت من الغنم أخذت منها  
 صغيرة وان كانت من الايل والبقر أخذ منها كبيرة اقل سنة  
 من كبيرة نؤخذ من الكبار وقبل نؤخذ الكبيرة من النصب  
 التي ينصير العرض منها بالنسي فاما فيما تنصير العرض فيها  
 بالعند فانه نؤخذ الصغار وان كان المواشي انواعا كالبحاني<sup>10</sup>  
 والعراب والبقر والحواميس والصلان والمير طبة فولان احدهما  
 بنؤخذ من الاكثر والمال نحسب في الجمع بالنقسط ولا يؤخذ  
 (78) الثراء والماحض وفحل الغنم والاكلة وحررات المال الا ان  
 يحسار رب المال، وان كان بين بعثن من اهل الركوة نصاب  
 مشرك من الماسة او نصاب غير مشرك الا انهما اشتركا في<sup>20</sup>  
 السراج والمسرغ والمشرط والفحل والراعي والمخلب حولا كاملا

١٠) In Codice L. العراب Persee expiatur voce لوك.

رَكْنًا زَكَاةَ الرَّحْلِ الْوَاحِدِ طَنْ اخذ الساعى الغرض من نصب  
احدهما رَحَعَ على حليضة بالتحضة وان كان بينهما نصاب من  
غير النسبة فعنه فولان اصبحتهما انه كالمسنة والساني تركمان ركوة  
المعبر

### باب ركوة النبات

ولا يحجب الركوة في سىء من الرروع الا فيما نصاب مما نبتت  
الآدميون كالخيطه والشعير والدخى والذرة والارز وما أسفه  
والقطنه وفي الغدس والحبس والماس والساقلى والثوبنا والمهرطمان  
ولا يحجب في سىء من التمار الا في الرطب (79) والعنب وقال  
10 في القدم يحجب في الرتمون والورس والفوطم ولا يحجب ذلك  
الا على من اتفق في ملكه نصاب من الخبوب او نذا الصلاح  
في ملكه فصلادة من التمار وبصانه ان يبلغ الحبس الواحد  
بعد التصعبه في الخبوب والجماف في اثمار خمسة اوسف وهو  
الف وستمائه رطل بالبغدانى الا الارز وانعلس وهو صنف من  
15 الخيطه يتختر في شجرة بصلابه عشرة اوسف مع عشرة، ونصم  
ثمرة العلم الواحد بعضها الى بعض في اكمل النصاب وفي الرروع  
اربعة احوال احدها انه يصم ررع العلم الواحد بعضه الى بعض  
والساني يصم ما اتفق زراعته في فصل واحد والبالي ما اتفق  
خصاده في فصل واحد والرابع ما اتفقت زراعته وخصاده في  
20 فصل واحد، وما سقى بقبر مؤبد كماء السماء والسيح وما

7) Uterque Codex L. in margine كاعله دانه وهو رطم. 8) Uterque Codex L. نصاب. 9) Perace explicatur inter lineas Codicis L.:  
رود حانه

مشرب بالعدوى واجب فيه العشر وما سقى بمون كالتواضع  
والسدواي واجب فيه نصف العشر (80) وان سقى نصفه بهذا  
ونصفه بذاك وجب فيه ثلثه اربع العشر وان سقى بأحدهما  
اكثر تعب فولان احدهما نعتنر فيه حكم الاكبر والاني واجب  
بالعسوط وان جعل المعداد جعل بينهما نصفين ويجب فيها راد  
على المصاب بحسابه ويجب اخراج الواجب من الثمر بإسبا  
ومن التخت مضعي فان اخبر الى قطعة للخوف من العطس  
او كان رطبا لا نجى منه سمر او كان عتبا لا نجى منه رطب  
أخذ الركوة من رطبه وان اراد صاحب المال ان يتصرف في  
السرة قبل الخفاف خرس عليه وصن نصيب الفقراء ثم تصرف  
فان كان أحساسا خرس تخاة حلة وان كان حسا واحدا حار  
ان نخرس للمع دعة واحدة وان نخرس واحدة واحدة فان  
باع قبل ان يصن نصيب الفقراء بطل البيع في احد القولين  
ولم يبطل في الاخر وان باع المممة قبل نذير الصلاح او باع  
المسامة قبل اللول فإرارا من الركوة كربة ذلك ولم يبطل  
البيع

### (81) باب ركوة الناص

ومن ملك نصابا من الذهب والفضة حولا كاملا وهو من اهل  
الركوة وحنت عليه الركوة ٥ ونصاب الذهب عشرون ميعالا وركوته  
نصف ميعال وبما راد بحسابه ونصاب الورب مائتا درهم وركوته 20

٥) Hoc  
٦) Inter lineas ibidem Persice additur: بيشتر كسدين  
vocabulum in Cod. L. deest.

خمسۃ دراهم وصما راك حسانه وان ملك خلیاً مَعْدًا لاسعمال  
مُباح لم یجب الرکوة منه فی احد العولین وان کان مَعْدًا  
لاستعمال مُحَرَّمٍ او مکروهٍ او للعینه وجبت فیه الرکوة

### باب رکوة العروس

اذا اسمری عرساً بنصاب من الاثمان بقى حوله على حول  
النمی وان استرته بعرض للعینه او بما دون النصاب من الاثمان  
استعد الحول عليه من يوم الشری وقيل لا یُجْزى فی الحول  
حتى نكون فیه نصاباً من اول الحول الى اخره وان اسمری  
بنصاب من السائمة فقد قبل بقی على حول الماسة وقيل  
10 معد عليه الحول من يوم الشری وهو الاظهر (82) ونقوم ما  
الحارة برأس المال ان کان قعداً ویتعد البلد ان کان رأس المال  
عرساً وقيل ان کان رأس المال دون النصاب فیم یتعد البلد بان  
بلعت فیه منه فی اخر الحول نصاباً زکوةً وان نقصت عن النصاب  
لم تلزمه الرکوة الى ان يحول عليه حولاً اخر وقيل ان زادت فیه  
15 بعد ذلك بیوم او بشهر صار ذلك حوله ويلمه الرکوة ویجعل  
الحول الثانی من ذلك الوقت وان اسمری عرساً بمائتی درهم  
ونقص منه وراک على قدر رأس المال زکمی الاصل لِحَوْلِهِ وَرَكَمِ  
الریادة لِحَوْلِهَا وَفِي حَوْلِ الریادة وجهان احدهما من حیث  
الطهور والثانی من حیث النقص وقيل فی المسئلة قولان احدهما  
20 یرکمی الاصل لِحَوْلِهِ والریادة لِحَوْلِهَا والثانی یرکمی للجمع لِحَوْلِ  
الاصل وان باع عرس الحارة فی اثناء الحول بعرض للحارة لم

بمنقطع للؤلؤ وإن ناع الايمان بعضها ببعض الكارة بعد قبل  
بمنقطع للؤلؤ وقبل لا ينقطع وإن استمرى للكارة ما يحسب  
الركوة (83) في عتته وسقف وقت وجوب ركوة انعمي بأن  
استمرى فاختلا فائمرت فمدا فيها الصلاح قبل للؤلؤ وجب ركوة  
العين وإن سقف وقت وجوب ركوة الكارة بأن يكون عبدة  
مالاً للكارة تاسرى به نصائباً من الساقية وحب ركوة الكارة  
وإن أضعف وقت وجوبها فعبدة فولان<sup>٥</sup> وقبل الفولان في  
الاحوال كُتِلها

### باب زكوة المعدن والبركار

إذا استخرج من معدني في أرض مباحة أو مملوكة له نصائباً<sup>٦</sup>  
من الذهب أو الفضة وهو من أهل الركوة دفعة أو في أوقاب  
مستأنسة لم ينقطع فيها من القعد مبرك وإعمال وحب عليه  
الركوة متى لحال في أصح العولين ولا يحسب في الآخر حتى  
حصول عليه للؤلؤ ومنى زكوة ثلثة احوال أحدها رتغ الغسر  
والنباي الخمس والبالب أن أصابه بلا تعب ولا مؤنة وجب<sup>٧</sup>  
فيه الخمس وإن أصابه بسعي أو مؤنة فعبدة رتغ الغسر ولا  
يُخرج الحف إلا بعد الطحن والمخلص<sup>٨</sup> وإن وجد (84)  
بركاراً من ديب للهلبة في موان وهو نصيب من الايمان وجب  
فيه الخمس في الحال وإن كان دون النصيب أو قدر انصاف  
من غير الايمان فعبدة فولان<sup>٩</sup> فإن كان من ديب الاسلام فهو

٥) Ab alia manu in L. inter lineas adnotatur. الركوة الاسم  
العين.

لُعَقَتُهُ وَإِنْ كَانَ عِيَّ أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ فَهُوَ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ

### باب رَكُوعِ الْعِطْرِ

وَيُحِبُّ رَكُوعُ الْعِطْرِ عَلَى كُلِّ حَرٍّ مُسْلِمٍ قَصَلَ عَنْ فُؤَادِهِ وَفُوتَ  
 مَن يَلْمُهُ بَعْقُهُ مَا تَوَدَّى فِي الْعِطْرِ فَإِنْ فَصَلَ بَعْضُ مَا تَوَدَّى  
 ٥ هَدَّ فَيَلْ يَلْمُهُ وَفَصَلَ لَا يَلْمُهُ، وَنَ وَحِشَتْ عَلَيْهِ فِطْرُهُ وَحِشَتْ  
 عَلَيْهِ فِطْرُهُ كَيْلَ مَن يَلْمُهُ بَعْقُهُ إِذَا كَانُوا مُسْلِمِينَ وَوَحَدَ مَا  
 تَوَدَّى عَلَيْهِمْ فَإِنْ وَحَدَ مَا تَوَدَّى عَنِ الْمَعْنَى بَدَأَ نَفْسَ يَمْدًا  
 يَتَعَقَّبُهُ وَفَصَلَ يَمْدًا فِطْرُهُ الرُّوحَ عَلَى فِطْرِهِ نَفْسُهُ وَفَصَلَ بَدَأَ  
 بَعْقُهُ نَفْسُهُ نَمَّ هُوَ بِالْخَبَارِ فِي عَمْرٍ وَفَصَلَ هُوَ بِالْخَبَارِ فِي حَقِّ  
 ١٥ نَفْسُهُ وَحَقِّ عَمْرٍ وَإِنْ رَدَّجَ أَمْنَهُ مَن عَمْرٍ أَوْ حَرٍّ مُعَسِّرٍ أَوْ  
 نَزْرَحَتْ مُوسِرَةٌ (٨٤) يَحَرِّجُ مُعَسِّرٍ بَعْقُهُ فَوَلَانِ أَحَدُهُمَا حَبَّ عَلَى  
 أَنْسَبَدَ فِطْرُهُ الْأَمَّةُ وَعَلَى الْحَرِّ فِطْرُهُ نَفْسُهُ وَالْمَالِ لَا يَحِبُّ  
 وَفَصَلَ يَحِبُّ عَلَى السَّبَدِ وَلَا يَحِبُّ عَلَى الْحَرِّ وَهُوَ طَاهِرُ الْمَصْصِ،  
 وَيَحِبُّ صَدَقَةُ الْعِطْرِ إِذَا أَدْرَكَ أَحَرَّ جُرَّوً مَن سَهَرِ رَمَضَانَ وَعَرَبَتْ  
 ٢٥ الشَّمْسُ فِي أَصْبَحِ الْقَوْلِ وَيَحِبُّ يَطْلُوعُ الْفَجْرِ فِي النَّاسِ  
 وَالْأَفْصَلُ أَنْ نَخْرُجَ مِنْ صَلَوةِ الْعَبْدِ وَحَوْرَ إِحْرَاجِهَا فِي حَمِيعِ  
 شَهْرِ رَمَضَانَ وَلَا يَحَوْرَ بِأَحْرَافِهَا عَنْ يَوْمِ الْعِطْرِ فَإِنْ أَحْرَافَ أَمَّ  
 وَلَمَّه الْعِصَاءُ، وَالْوَاحِدُ مِنْهُ صَاعٌ يَصَاعُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَفُلْتٌ بِالْمَعْدَنِي وَيَحِبُّ ذَلِكَ  
 ٣٥ مَن الْأَهْوَاتِ الَّتِي يَحِبُّ فِيهَا التَّوَكُّؤُ وَفِي الْمَمَرِ وَالْوَيْسِ وَالرُّ

٥) Cod. O. مَن عَمْرٍ habet pro عَمْرٍ

والشعير وما أسبها وأما الألفُ عهد قبل بحور وعمل منه  
 فولان ومحب العطرة مما يعينه من هذه الاحماس وعمل من  
 غالب صوت السادة فان عدل عن العرب الواجب الى قوب  
 اعلى منه اخره وان عدل الى ما دونه فعه فولان ولا ذكرى  
 صاع (86) من حشش فان كان عيذ بين بعشرة مكيلفي<sup>ه</sup>  
 العرب عهد قبل نكح كحل واحد منهما نصف صاع من فوه  
 وعمل نكحرجان من ادنى العوين وعمل نكحرجان من قوب البلد  
 الذي منه العبد فان كانوا في ناسه لا قوب لهم فيها اخرجوا  
 من قوب ادرب الملاد لهم ولا تؤخذ في العطرة دعوى ولا  
 سويف ولا حطب معيب

40

#### باب قسم الصدقات

من وجب عليه الركة وندر على اراحها لم يحرك له نأحرها  
 فان اخرها ايم وصين وان معها حاحدا لوجوبها كقر وأخذت  
 منه وقيل وان معها تحلا بها أخذت منه وعزر عليه وان  
 عليها أخذت منه وعزر وان قال يعنه ثم أسرته ولم تحل عليه<sup>15</sup>  
 الحول وما اسبه ذلك مما يخالف الظاهر خلف عليه وعمل  
 حلف اسحبائا وان قال لم حل عليه الحول بعد وما اسبه  
 مما لا يخالف الظاهر خلف (87) اسحبائا فان نذل الركة  
 فسلت منه والمستحب ان يدعى له ويقال أحرك الله فيما  
 اعطيت وارك لك فما ابست وجعله لك طهورا<sup>20</sup> وان مان

كال في الانوار: In margine Cod. L. alio manu adscriptum est: <sup>ه</sup>

ادنين Cod. O. <sup>د</sup> وتعتن غالب قوب البلد وعت الوجوب



بعد وجوب الركة عليه قضى ذلك من تركه وان كان فهاك  
 نَحْنُ اَمَيَّ فَعَمَ دَلِمَ اُفَوَالِ اَحَدَهَا نَعْتَمُ الرَكُوعُ وَالْبَاسِي نَقْدَمُ  
 الدُّعَاءُ وَالذَّلْبُ نَقْسَمُ سَيَمَاءُ وَكُلُّ مَالٍ يَحِبُّ فِيهِ الرَكُوعُ مَالِحُولُ  
 وَانْصَبَ جَارَ نَعْدَمُهَا عَلَى لَحُولُ وَانْ نَسَلَفُ الْاِمَامُ الرَكُوعُ مِنْ  
 ٥ عِبَرِ مَسْئَلَةٍ فَهَلْكَ فِي يَدِهِ ضَيْبٌ وَانْ نَسَلَفُ نَمْسَلَةُ الْعَقْرَاءِ  
 نَمُو مِنْ صَمَانِهِمْ وَانْ نَسَلَفُ نَمْسَلَةُ اَرْبَابِ الْاَمْوَالِ هُوَ مِنْ  
 صَمَانِهِمْ وَانْ نَسَلَفُ نَمْسَلَةُ الْخَبِيعِ هُوَ مِنْ صَمَانِ  
 الْعَقْرَاءِ وَمِنْ صَمَانِ اَرْبَابِ الْاَمْوَالِ وَانْ عَاطِلُ سَاءٍ مِنْ مَائِهِ  
 وَعَشْرِينَ نَمَّ نَبَحَ سَاءٌ سَحْلَةٌ فَمِنْ لَحُولِ صَمَّ الْمَخْرُجِ اِلَى  
 ١٠ مَائِهِ وَلِمَمَ سَاءٌ اَحَرَى وَانْ نَعَصُ الْبَصَابُ فَمِنْ لَحُولِ وَكَانَ فَمِنْ  
 هَمَّ اَنْهَا رَكُوعٌ مَعْتَجَلَةٌ جَارَ لَهْ اِنْ يَسْرُجُ وَانْ هَلْكَ الْعَقْرَاءُ  
 اَوْ اسْتَعْمَى مِنْ عَمِ الرَكُوعِ فَمِنْ لَحُولِ لَمْ نَحْرِقُهُ (88) عِ  
 الْفَرَسِ وَيَسْرُجُ اِنْ كَانَ فَمِنْ نَشْ اَنْهَا مَعْتَجَلَةٌ وَمِنْ وَحِبِّ  
 عَلَيْهِ الرَكُوعُ فِي الْاَمْوَالِ السَّاطِيَةِ وَفِي الْبَاسِ وَالْمَوَالِ اَنْعَجَارُ  
 ١٥ وَالرَّكَارُ حَارَ لَهْ اِنْ يَغْفِي قَلْبَكَ نَقْسَمُ وَهُوَ كَلِمَةُ يَحْجُوزُ اِنْ يَدْعُ  
 اِلَى الْاِمَامِ وَمِنْ الْاَفْصَلِ اَوْحَهُ اَحَدَهَا اِنْ يَغْفِي نَعْمَةً وَانْشَأَى  
 اِنْ يَدْعُ اِلَى الْاِمَامِ وَالنَّالِبُ اِنْ كَانَ الْاِمَامُ عَدْلًا بِالْاَفْصَلِ اِنْ  
 يَدْعُ اِلَيْهِ وَانْ كَلَّ جَانِبًا بِالْاَفْصَلِ اِنْ يَغْفِي نَعْمَةً وَفِي  
 الْاَمْوَالِ الطَّاهِرَةِ وَفِي الْمَوَاسِي وَالزُّرُوحِ وَالْأَشْجَارِ وَالْمَعَادِنِ فَوَلَانِ اَصْحَبُهَا  
 ٢٠ اِنْ لَهْ اِنْ يَغْفِي نَعْمَةً وَنَكَرَ اِنْ يَغْفِي الرَكُوعُ مِنْ يَدِهِ  
 الْمَالُ وَانْ يَغْفِي فَعَمَ فَوَلَانِ اَحَدُهُمَا نَحْرِقُهُ وَالْبَاسِي لَا يَحْرِقُهُ  
 وَانْ يَغْفِي اِلَى مَا لَا نَقْصَرُ اِلَيْهِ الصَّلَاةُ هُوَ فَمِنْ دَحْوَرِ وَانْشَأَى  
 لَا يَحْجُوزُ وَانْ حَلَّ عَلَيْهِ لَحُولُ وَلَدَلَّ بِدَلِيلٍ قَرَّبَهَا عَلَى فَرَا

أَقْرَبُ الْمَالِ إِلَيْهِ وَإِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ رُكُوتُ الْعَطْرِ فِي بَلَدٍ وَمَالُهُ  
 فِي عَمْرٍاءَ فَهُوَ فُلَانٌ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا حَبٌّ لِعُقْرَاءِ بَلَدِ الْمَالِ وَإِنَّمَا  
 حَبٌّ لِعُقْرَاءِ مَوْصِيْعِهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَلَا يَصِحُّ الزُّكُوتُ حَتَّى تَبْرُقَ  
 (89) أَنَّهَا رُكُوتٌ مَالِهِ أَوْ رُكُوتٌ وَاحِدَةٌ وَقِيلَ إِنْ دَفَعَ إِلَى الْأَمَامِ  
 أَحَدَهُمَا مِنْ عَمْرٍاءَ وَلَيْسَ نَسَى وَدَخِرَ أَنْ يَمُوتَ قِيلَ حَالُهُ  
 الدَّفْعِ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ وَإِنْ دَفَعَ إِلَى وَكَلَمَهُ وَبَوَى وَكَلَمَهُ وَلَمْ يَمُوتْ  
 رُبُّ الْمَالِ لَمْ يَحْرُفْ وَإِنْ تَوَيَّ رُبُّ الْمَالِ وَلَمْ يَمُوتْ الْوَكَلَمُ قِيلَ قِيلَ  
 يَحْرُفُ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ وَإِنْ حَصَلَ عِنْدَ الْأَمَامِ مِائَةٌ فَلِلْمُصْحَبِ  
 أَنْ يَسْمُ الْأَنْدَلِ وَالْقُرَى فِي أَصْدِلَ أَفْجَاهِهَا وَالْقَمَمِ فِي أَذَانِهَا طَلِ  
 كَانَتْ مِنَ الرُّكُوتِ كَتَبَ زُكُوتٌ أَوْ صَدَقَةٌ وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْخَيْرِ 10  
 كَتَبَ خَيْرَةً أَوْ صَعَارَةً وَيَحِبُّ صَرَفُ زُكُوتِ الْمَالِ إِلَى ثَمَانِيَةِ  
 أَصْدَافٍ أَحَدُهَا الْعَاصِلُ وَهِيَ سِرْطَةٌ إِنْ يَكُونُ خُرًا فَهِيَ أَمْنًا وَلَا  
 يَكُونُ مَتْنٌ حَرُمٌ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ مِنْ ذِي الْقُرْبَى وَيُجْعَلُ لَهُ  
 الشُّمُوسُ إِنْ كَانَ الشَّمْسُ أَكْثَرَ مِنْ عَمَلِهِ رَدُّ الْعَاصِلِ عَلَى نَعْمَةٍ  
 الْأَصْدَفُ وَإِنْ كَانَ أَفْضَلُ نَقِمَ مِنْ خُمُسِ الْخُمُسِ فِي أَحَدٍ أَنْفُولَيْنِ 15  
 وَمِنَ الرُّكُوتِ فِي النَّاسِ وَإِنَّمَا الْعُقْرَاءُ وَهُمْ الَّذِينَ لَا يَعْدُونَ  
 عَلَى مَا يَفْعُ مَوْعًا مِنْ كَعَابَتِهِمْ مُنْتَقِعُ الْمَهْمِ (90) مَا يَرُدُّ لَهُ  
 حَاجَتُهُمْ مِنْ آذَانَةٍ يُكْسَبُ بِهَا أَوْ مَالٍ يُتَجَرَّ بِهِ وَإِنْ حُرِفَ رَحُلٌ  
 يَابِغَتِي ثُمَّ ادَّعَى الْفَقْرَ لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ إِلَّا تَتَمَّ وَالْثَالِثُ أَنْفَاسُ  
 وَهُمْ الَّذِينَ يَعْدُونَ عَلَى مَا يَفْعُ مَوْعًا مِنْ كَعَابَتِهِمْ وَلَا يَكْفِيهِمْ 20  
 فَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ مَا يَنْبَغِي لَهُ الْكَفَاةُ إِنْ رَأَى قَوْمًا وَادَّعَى أَنَّهُ لَا

وَالثَّانِي In Codic. L. 1. لَدَهُ أَوْ صَدَقَهُ أَوْ رُكُوتٌ In Cod. O. 1.

كَسَبَ لَهُ اعْطَاهُ مِنْ عِبَرِ تَيْسٍ وَفِيهِ نَعَطَى تَيْسِيْنِ وَإِذَا أَذَى  
 عِيَالًا لَمْ يَقْتُلْ إِلَّا نِسَاءً وَالرَّابِعُ الْمُؤْتَقَةُ وَهُمْ صِرْبَانِ مُؤْتَقَةُ الْكُفَّارِ  
 وَمُؤْتَقَةُ الْمُسْلِمِينَ بَأَمَّا مُؤْتَقَةُ الْكُفَّارِ فَصِرْبَانِ مِنْ تَرْخَى اسْلَامُهُ وَمِنْ  
 نُخَافُ سَرَّهُ فَنُعْطُونَ مِنْ خُمُسِ الْخُمْسِ وَمُؤْتَقَةُ الْمُسْلِمِينَ صِرْبَانِ  
 ٥ صِرْبٌ لَهُمْ سَرٌّ تَرْخَى يَعْطِيهِمْ اسْلَامُ نَظَرَاتِهِمْ وَفَوْمٌ تَرْخَى حُسْنُ  
 اسْلَامِهِمْ فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْطِيهِمْ وَأَمَّا بَعْدَهُ  
 فَعِيَّةٌ بِلِسَةِ أَفْوَالٍ أَحَدُهَا لَا تُعْطُونَ وَاسْنَانِيْنِ يَعْطُونَ مِنْ سَهْمِ  
 الْمُؤْتَقَةِ وَابْنَالَتٌ مِنْ خُمُسِ الْخُمْسِ وَصِرْبٌ فِي طَرَفِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ  
 إِنْ أَحْبَبُوا دَفَعُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَفَوْمٌ (91) إِنْ أُعْطُوا خَتَا  
 ١٥ الصَّدَقِ مِثْلِي نَابِهِمْ فَعِيَّةٌ أَفْوَالٌ أَحَدُهَا يُعْطُونَ مِنْ سَهْمِ  
 الْمُؤْتَقَةِ وَابْنَانِيْنِ مِنْ خُمُسِ الْخُمْسِ وَالثَّلَاثُ مِنْ سَهْمِ سَبِيلِ اللَّهِ  
 وَالرَّابِعُ مِنْ سَهْمِ الْمُؤْتَقَةِ وَسَهْمِ سَبِيلِ اللَّهِ وَلِخُمْسِ الرِّقَابِ وَهُمْ  
 الْمُكَانِسُونَ فَتُدْفَعُ إِلَيْهِمْ مَا يُوَدُّونَ فِي الْكِبَانَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ  
 مَا يُوَدُّونَ وَلَا يُرَادُّونَ عَلَى مَا يُوَدُّونَ وَلَا يَقْتُلُ فَوْهُ أَنَّهُ مُكَتَبٌ  
 ٢٥ إِلَّا نَسِيَهُ تَنْ صَدَقَةُ الْمَوْلَى هَذَا فَيُلْ دَفْعَ إِلَيْهِ وَفِيهِ لَا يُدْفَعُ  
 وَالسَّادِسُ الْعَارِمُونَ وَهُمْ صِرْبَانِ صِرْبٌ غَرِمٌ لِإِصْلَاحِ دَابِ النَّبِيِّ  
 فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ مَعَ الْعِيَّةِ فِي ظَاهِرِ الْمَدِينَةِ مَا يَعْصِي بِهِ  
 الدِّينَ وَصِرْبٌ غَرِمٌ لِنَفْسِهِ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ مَعَ الْحَاحَةِ مَا يَعْصِي بِهِ  
 الدِّينَ وَلَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَنَّهُ غَرِمٌ بِالنِّسْبَةِ تَنْ صَدَقَةُ  
 ٣٥ عَرْمَتُهُ عَلَى الْوَحْهَيْتَيْنِ وَإِنْ غَرِمَ فِي مَعْصِيَةٍ وَنَابَ دَفْعَ إِلَيْهِ وَفِيهِ  
 لَا يُدْفَعُ وَالسَّابِعُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُمْ الْعُرَاةُ الْأَدْنَى لَا حَقَّ

١٥) In L. inter lineas additur. ٢٥) Cod. O. رسول الله.

لَمْ فِي التَّنَوُّانِ مُدْعَعُ الْيَمِّ مَا يَسْعَنُونَ بِهِ فِي عَرِيٍّ مَعَ  
 الْعِنَى وَالْمَاسِ أَسَى السَّبِيلِ (92) وَهُوَ الْمُسَافِرُ أَوْ الْمُرِيدُ لِلشَّعْرِ  
 فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ مُدْعَعُ الْيَمِّ مَا يَكْفِيهِ فِي حَرْجِهِ وَرَحْوِهِ وَلَا  
 يُدْعَعُ الْيَمِّ حَتَّى تَنْتَ حَاجَتُهُ فَإِنْ فَصَلَ مِنْهُ سَيِّءٌ أُسْتَرْجِعَ  
 مِنْهُ، وَإِنْ تَقَدَّ صَنْفٌ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ وَفَرَّقَتْهُ عَلَى الْبَاقِينَ  
 وَالْمُسَحَّبُ أَنْ تُصَرِّفَ صَدْعَتَهُ إِلَى آفَاتِهِ أَلَدَسٍ لَا يَلْمُهُ لَفَعَتُهُ  
 وَأَنْ تَعْمَ كُلَّ صَبَبٍ أَنْ أَمَكِيٍّ، وَأَقْلُ مَا نُحَرِّقُ أَنْ تَدْعَعُ إِلَى  
 يَمِّهِ مِنْ كَذِّ صَبَبٍ مِنْهُ إِلَّا الْعَامِلُ فَإِنَّهُ يَحْجُورُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا  
 وَالْأَفْصَلُ أَنْ يُعَرِّفَ عَلَيْهِ عَلَى فَرْقٍ حَاجِبٍ وَإِنْ يَسْتَوِي بِهِمَا  
 وَأَنْ دَعَعَ حَمِغَ السَّيْلِ إِلَى أَسَى عَرِيٍّ لِلثَّلَاثِ الثَّلَاثُ فِي أَحَدٍ  
 السَّوْلَسِ وَأَقْلُ جُرِّيٍّ فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ وَإِنْ فَصَلَ عَنْ دَعْعٍ  
 الْأَصْنَافِ سَيِّءٌ وَكَانَ يَصْبُ الْبَاقِينَ وَفَقَّ كَعَابِيٍّ نَقَلَ مَا فَصَلَ  
 إِلَى ذَلِكَ الصَّبَبِ بِأَقْرَبِ الْبِلَادِ أَنَّهُ وَإِنْ فَصَلَ عَنْ دَعْعٍ وَدَعْعٍ  
 عَنْ كَعَابِيٍّ الْمَعْنَى نَقَلَ الْعَاصِلَ إِلَى أَلَدَسٍ نَقَصَ سَهْمُهُ عَنْ  
 الْكَعَابِيٍّ فِي أَحَدِ الْقَوْلِ وَيُقَعَّلُ إِلَى الصَّنَفِ الَّذِي (93) فَصَلَ  
 عَلَيْهِ بِأَقْرَبِ الْبِلَادِ فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ، وَأَمَّا رَكْوَةُ الْعَطْرِ فَالْمَذْهَبُ  
 أَنَّهَا كَرَكْوَةُ الْمَالِ تُصَرَّفُ إِلَى الْأَصْنَافِ وَفَصَلَ نُحَرِّقُ أَنْ تُصَرَّفَ  
 إِلَى يَمِّهِ مِنَ الْعَفَاءِ وَلَا تُدْعَعُ الرَكْوَةُ إِلَى كَافٍ وَلَا إِلَى هَاسِمٍ  
 وَيَبَى الْمَطْلَبِ وَفَصَلَ أَنْ مُنْعَوَا حَقَّقَ مِنْ حُمُسٍ لَحْمِيسٍ دُعَعَ الْيَمِّ  
 وَلَيْسَ بِسَيِّءٍ وَيَجْجُورُ الدُّعْعُ إِلَى مَوَالِي بَيِّ هَاسِمٍ وَيَبَى الْمَطْلَبِ  
 وَفَصَلَ لَا يَجْجُورُ

ذَلِكَ وَلَيْسَ بِسَيِّءٍ. Codex O. addit: أَلَدَسٍ. Codex L. أَلَدَسٍ.

## باب صدقة التطوع

وَنُسَحِبُ الصَّدَقَةَ فِي جَمِيعِ الْأَوَاقِ وَنُسَحِبُ الْأَكْثَارَ مِنْهَا فِي  
سَهْرِ رَمَضَانَ وَأَمَّا لِلْحَاجِّ وَلَا نَحِلُّ ذَلِكَ لِمَنْ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى  
مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ فِي كَعَابِهِ وَكَعَابِهِ مِنْ بِلْمِهِ كَعَابُهُ أَوْ فِي فِصَاهِ  
دُنْيِهِ وَيُكْرَهُ لِمَنْ لَا يَصْبِرُ عَلَى الْإِصَابَةِ

## كتاب الصيام

يُحِبُّ صَوْمُ سَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ عَادِلٍ عَلَى  
الصَّوْمِ فَأَمَّا الْكَافِرُ فَإِنْ كَانَ أَصْلَحًا لَمْ يَحِبَّ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ (94)  
مُرْتَدًّا وَجِبَ عَلَيْهِ وَأَمَّا الصَّبِيُّ فَلَا صَوْمَ عَلَيْهِ غَيْرَ أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِهِ  
لَسْعٍ وَيُضْرَبُ عَلَى تَرْكِهِ لِعَشْرِ وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ يَحْتَجُونَ لَمْ يَحِبَّ  
عَلَيْهِ الصَّوْمُ فَإِنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ أَتَى الْخَبُونَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ  
لَمْ يُلْزَمَ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ عَلَى طَاهِرِ الْمَذْهَبِ فَأَمَّا مَنْ لَا يَقْدِرُ  
عَلَى الصَّوْمِ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْخَى تَرْكُهُ فَلَا يَحِبَّ عَلَيْهِ الصَّوْمُ  
إِلَّا أَنَّهُ تَلْزَمُهُ الْعِدَّةُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةٌ مِنْ طَعَامٍ فِي أَصْبَحِ  
الْقَوْلَيْنِ وَلَا يُلْزَمُ فِي الْآخَرِ وَمَنْ تَرَكَ الصَّوْمَ حَاجِدًا لَوْحُوبَهُ  
كُفِّرَ وَفُتِلَ بِكُفْرِهِ وَمَنْ تَرَكَ حَاجِدًا مِنْ غَيْرِ غُذِيرٍ خَسِ  
وَمُنِعَ الطَّعَامَ وَاشْرَابَهُ وَلَا يَحِبَّ صَوْمُ سَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا بِرُؤْسِهِ  
الْهِلَالِ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْهِمْ وَجِبَ عَلَيْهِمْ اسْتِكْمَالُ سَعْيَانِ ثُمَّ يَصُومُونَ  
إِنْ رَأَوْا الْهِلَالَ نَالْنَهَارِ فَهُوَ لِلَّيْلِ الْمَسْقُوبِ وَيُقْتَلُ فِي هِلَالِ سَهْرِ  
رَمَضَانَ عِدَّةً فِي أَصْبَحِ الْقَوْلَيْنِ وَلَا يُعَدُّ فِي الْآخِرِ إِلَّا عِدْلَانِ

94) Cod. O. بال. 95) in Cod. L. deest.

وَلَا تُعْمَلُ فِي سَائِرِ الشُّهُورِ إِلَّا عِدْلَانِ فَإِنْ قَامَتْ<sup>٥</sup> الْبَيْتَةُ بِالرُّؤْيَا  
 فِي يَوْمِ الشُّكِّ وَحُبِّ عَلَيْهِمْ فَصَاوُهُ<sup>٦</sup> وَفِي إِمْسَاكِهِ بَعْدَ الْبَهَارِ دَوْلَانِ  
 (95) أَحَدُهُمَا نَجِيبٌ وَالثَّانِي لَا يَجِبُ وَإِنْ صَامُوا بِشَهَادَةٍ وَاحِدَةٍ  
 بِلَيْتَيْنِ يَوْمًا وَهُمْ تَرَوُا الْهَلَالَ أَفْطَرُوا وَعَمِلَ لَا يُعْطَوْنَ وَإِنْ أُسْمِيَتْ  
 الشُّهُورُ عَلَى اسْمٍ حَرَجِيٍّ وَصَامَ فَإِنْ وَافَقَ الشُّهُرَ أَوْ مَا بَعْدَهُ<sup>٧</sup>  
 أَحْرَاءُ<sup>٨</sup> وَإِنْ وَافَقَ مَا قَبْلَهُ لَمْ يَحْرَجْ<sup>٩</sup> فِي أَصْحَابِ الْقَوْلِ فَإِنْ  
 رَأَى هَلَالَ شَوَّالٍ وَخَذَهُ أَفْطَرَ سَرًّا وَلَا يَصُحُّ صَوْمُ سَهْرٍ مَصَانٍ وَلَا  
 غَبْرَةٍ<sup>١٠</sup> مِنَ الصَّيَامِ الْوَاحِبِ إِلَّا بَيْتُهُ مِنَ اللَّيْلِ لِكُلِّ يَوْمٍ وَعَمِلَ  
 يَصُحُّ بَيْتُهُ مَعَ الْعَاجِزِ وَيَصُحُّ النُّعْلُ بَيْتُهُ فَمِنَ الرُّوَالِ وَفِيهِ  
 قَوْلٌ أَحْرَأُ أَنَّهُ يَصُحُّ بَيْتُهُ بَعْدَ الرُّوَالِ أَيْضًا وَلَا يَصُحُّ صَوْمُ شَهْرِ<sup>١١</sup>  
 مَصَانٍ وَلَا غَبْرَةٍ مِنَ الصَّيَامِ الْوَاحِبِ إِلَّا بِتَعْيِينِ الشَّيْءِ وَيَصُحُّ  
 النُّعْلُ بَيْتُهُ مُطْلَعُهُ<sup>١٢</sup> وَمِنْ مَرَضٍ وَحَافِ الصَّرَرِ حَارٌّ لَهُ أَنْ يُعْطَرَ  
 وَعَلَيْهِ الْعَصَاءُ وَمِنْ سَائِرِ فَيْلِ الْعَاجِزِ سَعْرًا يُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ جُلُوًّا  
 لَهُ أَنْ يَغْطَرَ وَالْأَصْلُ أَنْ يَصُومَ وَإِنْ أَفْطَرَ تَعْلِيهِ الْقَصَاءُ وَإِنْ  
 خَافَتْ الْحَامِلُ وَالْمُرْصِعُ عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَفْطَرَا وَعَلَيْهِمَا الْعَصَاءُ وَإِنْ<sup>١٣</sup>  
 خَافَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا أَفْطَرَا وَعَلَيْهِمَا الْعَصَاءُ وَفِي الْعِدَّةِ نُسُخَاتُ الْقَوَالِ  
 (96) أَحَدُهَا أَنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِمَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً مِنْ طَعَامٍ وَالثَّانِي  
 أَنَّهَا مَسْكُوتَةٌ وَالثَّلَاثُ أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْمُرْصِعِ دُونَ الْحَامِلِ وَإِذَا  
 حَاصِلَتِ الصَّائِتَةُ أَوْ نَفَسَتْ بَطَلَ صَوْمُهَا وَعَلَيْهَا الْعَصَاءُ وَإِنْ جُنَّ<sup>١٤</sup>  
 بَطَلَ صَوْمُهُ وَلَا فِصَادٌ عَلَيْهِ وَإِنْ أَقْبَى عَلَيْهِ جَمِيعَ النَّهَارِ لَمْ<sup>١٥</sup>

شهرٌ In Cod. L. ٥) مساجرٌ Cod. L. ٦) تامه Cod. L. ٧)

صوم

يَصِحُّ صَوْمُهُ وَعَلَيْهِ الْقَصَادُ وَإِنْ أَغْمَى عَلَيْهِ فِي بَعْضِ النَّهَارِ نَعِيَهُ  
 ذَلِكَ أَهْوَالُ أَحَدِهَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ وَالْثَانِي لَا يَبْطُلُ وَالْبَالِتُ أَنْ  
 كَانَ مُعْصِفًا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ لَمْ يَبْطُلْ وَفِي أَنْ كَانَ فِي طَرِيقِهِ  
 مُعْصِفًا لَمْ يَبْطُلْ وَإِنْ طَهَّرَ الْخَائِضَ أَوْ اسْلَمَ الْكَافِرُ أَوْ أَطَى  
 \* الْحَجَنُونَ أَوْ قَلِمَ الْمَسَافِرُ وَهُوَ مُقِطَّرٌ اسْتَحَبَّ لَهُ إِمْسَاكُهُ بَعْدَهُ  
 النَّهَارَ وَإِنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ وَقَدِمَ الْمَسَافِرُ وَهِيَ صَائِمَتَانِ فَفَدَّ فَمِنْ  
 لَمْ يَرْهَمَا أَتَمَّ الصَّوْمَ وَعَمْدَى أَنَّهُ لَمْ يَلْمِ الْمَسَافِرَ دُونَ الصَّبِيِّ وَمَنْ  
 نَسِيَ لِلخُرُوجِ مِنَ الصَّوْمِ بَطُلَ صَوْمُهُ وَفِي أَنْ لَا يَبْطُلُ \* تَنْ أَكَلَ أَوْ  
 سَرَبَ أَوْ اسْمَعَطَ أَوْ أَحْبَقَى أَوْ صَبَّ الْمَاءَ فِي أُذُنِهِ فَوَصَلَ إِلَى  
 ١٥ دِمَاعَةٍ أَوْ طَعَسَ خَوْفَهُ أَوْ ضَعِيَ بِإِدْنِهِ أَوْ دَاوَى جُرْحَهُ فَوَصَلَ  
 إِلَى الدَّوَاءِ إِلَى جَوْفِهِ أَوْ اسْمَعَاءَ أَوْ جَلَعَ أَوْ نَشَرَ فِيهَا دُونَ الْغَرَجِ  
 (٩٧) فَانْقَرَزَ أَوْ اسْتَمْنَى فَانْقَرَزَ نَازِلًا لِلصَّوْمِ طَالَمَا بِالْحَرَمِ بَطُلَ  
 صَوْمُهُ وَعَلَيْهِ الْقَصَادُ وَإِمْسَاكُهُ بَقِيَّةِ النَّهَارِ وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ نَاسِيًا  
 أَوْ جَاهِلًا أَوْ فَعَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُكْرَهًا لَمْ يَبْطُلْ صَوْمُهُ وَإِنْ  
 ٢٠ أَكْرَهَ حَتَّى فَعَلَ نَفْسَهُ نَفِيهِ فَوَلَانَ أَصْحَبَهُمَا أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ وَإِنْ  
 تَمْتَصَّصَ أَوْ اسْتَنْشَفَ فَوَصَلَ الْمَاءَ إِلَى جَوْفِهِ بَطُلَ صَوْمُهُ فِي أَحَدِ  
 الْقَوْلَيْنِ دُونَ الْآخَرِ وَإِنْ مَالَغَ بَطُلَ وَفِيهِ عَلَى قَوْلَيْنِ وَإِنْ أَكَلَ  
 مَعْقِدًا أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ بَلَى أَنْ نَهَارًا لَزِمَهُ الْقَصَادُ وَإِنْ أَكَلَ شَاكًا فِي  
 طُلُوعِ الْعَجْرِ لَمْ يَلْزِمَهُ الْقَصَادُ وَإِنْ أَكَلَ شَاكًا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ  
 ٢٥ لَزِمَهُ الْقَصَادُ وَإِنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْعَجْرُ وَفِي فِيهِ طَعْلَةٌ فَلَعَقَهُ أَوْ كَانَ

وإذا أدخل لقمة في فيه In margine Codicis L. adnotatur \*  
 معصداً لم بعد زمان ابتلعه ناسياً لا يبطل صومه به من صابى  
 بالفعال

مأجلاً فترج صَحَّ صَوْمُهُ وَإِنْ اسْتَدَامَ بَطُلًا وَإِذَا جَامَعَ مِنْ غَيْرِ  
 قَدَّرَ لِرُمَاهُمَا الْعَصَاءَ وَفِي الْكَفَّارَةِ ثَلَاثَةُ أَهْوَالٍ أَحَدُهَا نَحْبٌ عَلَى  
 كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَفَّارَةٌ وَالثَانِي نَحْبٌ عَلَيْهِ ذَوْبُهَا وَالثَّلَاثُ  
 نَحْبٌ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ عَنْهُ وَعَنْهَا ۖ وَالْكَفَّارَةُ عَيْنُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَإِنْ  
 لَمْ يَجِدْ فَصَلَامٌ شَهْرَتَيْنِ مَبْنِيَّتَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاطْعَامٌ سِتِينَ ۖ  
 مَسْكَبًا (98) فَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَدَّتْ فِي نَفْسِهِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ  
 إِلَى أَنْ يَجِدَ وَيَسْقُطَ فِي الْمَاءِ وَمَنْ حَرَّكَ الْقَبْلَةَ سَهْوَةً  
 كَرِهَ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ وَيُكْرَهُ لِلصَّائِمِ الْعَلَكُ وَيُكْرَهُ لَهُ الْاجْتِنَامُ وَيُكْرَهُ  
 لَهُ السَّوَاكُ بَعْدَ الرِّوَالِ وَيُكْرَهُ لَهُ الرِّصَالُ وَيُكْرَهُ لَهُ وَلَغَرُهُ صَمْتُ  
 يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ وَيُسَبِّحُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَبْرَأَ صَوْمَهُ مِنَ الشَّيْءِ وَالْعِيبَةِ ۖ  
 فَإِنْ سَوَّيْتُمْ فَلَمَقْلُ آتَى صَائِمٌ وَيُسَحَّبُ لَهُ أَنْ يَنْسَحَرَ وَإِنْ يُوَخَّرَ  
 السَّحُورَ مَا لَمْ يَخْسَ طُلُوعَ الْفَاجِرِ وَيُعْتَجِلُ الْعَطَرُ إِذَا خَفِيَ  
 عُرُوبُ الشَّمْسِ وَيُسَحَّبُ أَنْ يُعْطَرَ عَلَى تَمَرٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى  
 الْمَاءِ وَيُسَحَّبُ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى الْأَطْيَارِ بِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَطُوبُ وَيَطْلُبُ لَيْلَةَ ۖ  
 الْقَدْرِ فِي جَمِيعِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَفِي الْعَشْرِ الْآخِرِ أَكْثَرُ وَفِي  
 لَيْلِ الْبُوتَرِ أَكْثَرُ وَارْجَاهَا لَيْلَةُ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ وَالثَّلَاثِ  
 وَالْعِشْرِينَ وَيُسَحَّبُ أَنْ يَكُونَ نَهْأٌ فِيهَا اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ  
 الْعَفْوُ عَفَى عَنِّي وَمَنْ لَزِمَهُ قَضَاءُ شَيْءٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَالْمَسْحُوبُ  
 أَنْ يَعْصِيَهُ مَتَابَعًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوَخَّرَ الْقَضَاءُ إِلَى رَمَضَانَ (99) ۖ

مسئلة إذا جامع امرأته ثم: In margine Codicis L. adnotatur: ۖ  
 مات في تلك اليوم فلا كفارة عليه نقل من التهذيب



آخر من غير عذر فان آخره لرمه مع العصاء عن كل يوم مُدٍّ من طعام ومن مات وعلمه صومٌ بمكّن من فعلة أُطعم عدة عن كل يوم مُدٍّ من طعام ومنه قول آخر انه نصاب عنه

### باب صوم المنطوع

١ نسحب لمن صام شهر رمضان ان يبعه بسبت من سؤال ونسحب ان يصوم يوم عرفة الا ان يكون حاجا نعرته منكراً له، ونسحب صوم يوم ناسوا وعاسوا من التحريم وأيام النصف من كل شهر وصوم الاثنين والخميس، ومن دخل في صوم منطوع او صلوة منطوع استحب له اتمامها فان خرج منها لم ٢٠ لا زمة العصاء وان دخل في حجة منطوع او غيره منطوع لرمه اتمامها فان افسدها لرمه العصاء، ولا تجوز صوم يوم السبت الا ان يوافق ليلة له او يصلة بها قبله وحل لا تجوز اذا انصف شعبان ان يصوم الا ان يوافق ليلة له او يصلة بها قبله ويكره ان يصوم يوم الجمعة وحده ولا يحل في يوم العطر ٢٥ والأصحى وأيام النسيء فان صام في هذه الأيام لم يصح الصوم وقال في القديم يصح للميت صوم أيام المشريف

### (100) باب الاعتكاف

الاعتكاف سنة ولا يجب الا بالليل ولا يصح الا بالليل ولا يصح الا في المسجد والاعتكاف ان يكون بصوم وان يكون في الجامع وان يدر الاعتكاف في الليل لم يلزمه بالليل وان

نَذَرُ فِي الشَّهَارِ لَهُ نِزْمُهُ فِي اللَّيْلِ وَإِنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ نَوْمَتَيْنِ  
مِثْلَتَيْنِ لِرَمَةِ اعْتِكَافَ نَوْمَتَيْنِ مُتَتَابِعَتَيْنِ فِي اللَّيْلِ أَلَيْ بِسَمْعِهِمَا  
وَحُجَّتَانِ اصْحَبَهُمَا أَنَّهُ لَا نِزْمَ وَإِنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ مِثْلَةٍ مُتَتَابِعَةٍ  
مَحْرُجٍ لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَفَصَاةِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ  
وَالْهَيْصِ وَالْمَرَضِ وَحَصَاةِ الْعِدَّةِ وَإِذَا سَهَلَهُ <sup>٥</sup> تَعَنَّتْ عَلَيْهِ لَهُ  
بِطُلْ اعْتِكَافُهُ فَإِنْ خَرَجَ لَمَّا لَمْ يَنْزِلْ مِنْ رِبَاةٍ وَعِبَادَةٍ وَصَلَاةٍ  
خُصِّعَهُ بَطُلْ اعْتِكَافُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ سِرِّهِ ذَلِكَ فِي نَذَرِهِ فَلَا  
يَصْرُ فَإِنْ خَرَجَ لَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ فَسَأَلَ عَنِ الْمَرِضِ فِي طَرِيقِهِ وَلَمْ  
يَعْرِجْ حَارَ وَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْعَمَلِ عَامِدًا أَوْ حَامِعًا فِي الْفَرْجِ  
عَامِدًا بَطُلْ اعْتِكَافُهُ وَإِنْ بَاسَرَ فَمَا دُونَ الْفَرْجِ شَهْوَةً <sup>١٠</sup> تَعَبَهُ  
فَوَلَانَ وَإِنْ خَرَجَ إِلَى الْمَارَةِ الْخَارِجَةِ (101) مِنَ الْمَسْجِدِ لَمْ يَصْرُ  
وَلَا يَعْتِكَافُ الْعَبْدُ بِغَيْرِ ابْنِ مَوْلَاهُ وَلَا الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ ابْنِ الرَّوْحِ  
وَيَحْزَنُ لِلْمَكَاتِبِ أَنْ يَعْتِكَفَ بِغَيْرِ ابْنِ مَوْلَاهُ

### كِتَابُ الْحَجِّ

لِلْحَجِّ مَرَضٌ وَفِي الْعُمْرِ فَوَلَانَ اصْحَبَهُمَا أَنَّهَا فَرَضٌ وَلَا يَجِبُ فِي <sup>١٥</sup>  
الْعُمُرِ إِلَّا مَرَّةً إِلَّا أَنْ يَنْذُرَ أَوْ يَدْخُلَ إِلَى مَكَّةَ لِحَاجَةٍ لَا يَتَكَرَّرُ  
مِنْ حِجَارَةٍ أَوْ رِبَاةٍ فَسَلِمَهُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ فِي أَحَدِ  
الْقَوْلَيْنِ وَلَا نِزْمَ ذَلِكَ فِي الْآخَرِ وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى  
مُسْلِمٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ خَيْرٍ مُسْتَطِيعٍ فَأَمَّا الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ فَلَا يَجِبُ  
عَلَيْهِ وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ فَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ <sup>٢٠</sup>

وَأَمَّا الْمُجَنُّونُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ وَأَمَّا الصَّبِيُّ فَأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَيَصِحُّ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ مَمْتَرًا أَحْرَمَ بِلَدَنِ الْوَلِيِّ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَمْتَرٍ أَحْرَمَ عَنْهُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ وَفَعَلَ عَنْهُ وَلِيُّهُ مَا لَا يَتَنَبَّأُ مِنْهُ وَتَقَفُّهُ فِي الْحَجِّ وَمَا يُلْزِمُهُ مِنَ الْكُفَّارَةِ فِي مَالِهِ فِي أَحَدِ الْعَوْلَيْنِ وَفِي مَالِ الْوَلِيِّ فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ وَيَصِحُّ مِنْهُ (102) فَإِنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ وَعَيْفَ الْعَبْدُ قَبْلَ الْوُقُوفِ فِي الْحَجِّ وَخَبِلَ الطَّوَافُ فِي الْعُمْرَةِ أَجْرَاهُمَا عَنْ حَاجَتِهِ الْإِسْلَامَ وَعَمَرَتِهِ، وَالْمُسْتَطِيعُ اثْنَانِ مُسْتَطِيعٌ بِنَعْسِهِ وَمُسْتَطِيعٌ بِغَيْرِهِ فَلِلْمُسْتَطِيعِ نَعْسُهُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا وَاجِدًا لِلرَّادِ وَالْمَاءُ بَيْنَ الْمَثَلِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي جَرَبَ الْعَادَةُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا فِي نَهَابِهِ وَرَجُوعِهِ وَإِنْ يَكُونُ وَاجِدًا لِرَاحِلِهِ يَصْلُحُ لِمَثَلِهِ إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسَافَةٌ تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ وَإِنْ يَكُونُ ذَلِكَ قَاصِلًا عَمَّا حَتَّاجُ الْمَاءِ مِنْ مَسْكَنِ وَخَادِمٍ أَنْ أَحْتَاجَ إِلَيْهِ وَفَصَاءٌ دِيمِيٌّ أَنْ كَانَ عَلَيْهِ وَإِنْ يَجِدُ طَرِيقًا أَمْنًا مِنْ غَيْرِ خُفَارَةٍ وَإِنْ يَكُونُ عَلَيْهِ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَتِمَكَّنُ فِيهِ مِنَ السَّيْرِ لِأَدَائِهِ وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ نَأْنًا يَكُونُ مَعَهَا مَنْ تَلَسَّ مَعَهُ عَلَى نَفْسِهَا، وَالْمُسْتَطِيعُ بِغَيْرِهِ أَنْ يَجِدَ مِنْ لَا يَعْدُرُ عَلَى الزُّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِزَمَانِهِ أَوْ كَثَرِ مَالًا يَدْعُو إِلَى مِنْ حَجٍّ عَنْهُ أَوْ لَهُ مِنْ يَطْبَعُهُ فَيُلْزِمُهُ فَرَسَ الْحَجِّ، وَالْمَسْحُوبُ لِمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ أَوْ الْعُمْرَةُ إِنْ لَا يُؤَخَّرُ ذَلِكَ فَإِنْ آخَرَهُ وَفَعَلَ فَبَدَلِ أَنْ يَمُوتَ لَمْ يَأْتِ وَمِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَنَتَمَكَّنُ مِنْ صَلَاةٍ (103) فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَاتَ

وحب فصاؤه من تركته كالزكوة، ولا حج ولا عمر من غيره  
وعلمه فرضه ولا ينفذ بالحج من نفسه وعلمه فرضه ولا يؤدى  
تأخر الحج وعلمه حجة الاسلام فان أحرم عن عمره أو نفذ  
وعلمه فرضه انصرف الى الفرض وكذلك لو أحرم تأخر الحج  
وعلمه فرض الاسلام انصرف الى فرض الاسلام، ولا يجوز التمسك  
فى حجة المطوع فى احد العولين ويجوز فى الآخر ويجوز  
الاحرام بالعمرة وفعلها فى جميع السنة ولا يجوز الاحرام بالحج  
الا فى اسهر الحج وفى سؤال ونحو القعدة وعشر ليل من لى  
الحجة فان احرم بالحج فى غير اسهر انعقد احرامه بالعمرة،  
وبجوز افراد الحج عن العمرة ويجوز القران بينهما ويجوز<sup>١٥</sup>  
التمتع بالعمرة الى الحج واصطفا الافراد ثم التمتع ثم القران  
والافراد ان صح ثم يخرج الى آتتى الحبل ونحوه بالعمرة  
والمستع ان نحرى بالعمرة فى اسهر الحج ويغزى منها ثم حج  
من عامه والقران ان يجمع بينهما فى الاحرام أو يهتد بالعمرة  
ثم يدخل عليها الحج قبل الطواب ثم يقتصر على افعال (104)<sup>١٥</sup>  
الحج وان آخذ بالحج ثم ادخل عليه العمرة فعليه قولان احدهما  
يصح ويصير قارنا والثانى لا يصح، ويجب على المتبع والعارن  
ثم ولا يجب ذلك على العارن الا أن يكون من غير حاضرى  
المسجد الحرام ولا على المستع الا أن لا يعود لاحرام الحج الى  
المسقات وان لا يكون من حاضرى المسجد الحرام وحاصرو<sup>٢٥</sup>  
المسجد الحرام أقل الحرم ومن كان منه على مسافة لا تقتصر  
فيهما الصلوة، والاصل ان مذبح ثم التمتع والقران يوم

النَّحْرُ طَنْ فَدَحِ الْمُنْتَبِعَ بَعْدَ الْعِرَاقِ مِنَ الْعِمْرَةِ وَالْعَارْنَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ  
بِالْحَجِّ حَارٌّ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ وَحَدُّهُ لَا يَحْجُورُ تَمَّ الْمُنْتَبِعُ حَتَّى  
يُفْرِعَ مِنَ الْعِمْرَةِ وَيُنْحَرِمَ بِالْحَجِّ طَنْ لَمْ يَحْدِ الْهَدْيُ صَافٍ كَلِمَةً  
أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فِي أَصْحَى الْقَوْلَيْنِ وَإِذَا  
نَزَعَ مِنَ الْحَجِّ فِي انْقِوَالِ الْآخِرِ

### باب المواضع

مِيعَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْخَلْفَةِ وَمِيعَاتُ أَهْلِ الْمَدِينِ تَلَمُّمْ  
وَمِيعَاتُ أَهْلِ تَحْدِ قَرْنٍ وَمِيعَاتُ أَهْلِ السَّامِ وَمِيعَاتُ الْجَبَلِ  
(105) وَمِيعَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ دَابُّ عَرَبِيٍّ وَأَنْ أَهْلُوا مِنَ الْعَرَبِ  
10 هُوَ أَصْلُهُ وَهَذِهِ الْمَوَاقِعُ لِأَهْلِهَا وَلَكِنْ مَنْ مَرَّ بِهَا مِنْ غَيْرِ  
أَهْلِهَا وَمَنْ كَانَ أَهْلُهُ دُونَ الْمِيعَاتِ أَوْ فِي الْحَرَمِ فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ  
وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا لَا مِيعَاتَ فِيهَا أَحْرَمَ إِذَا حَانَ إِلَى أَقْرَبِ الْمَوَاقِعِ  
الْمَعْلُومَةِ وَمَنْ كَانَ دَارُهُ دُونَ الْمِيعَاتِ فَلَا يَصِلُ أَنْ لَا يُحْرِمَ إِلَّا مِنْ  
الْمِيعَاتِ فِي أَصْحَى الْقَوْلَيْنِ وَمِنْ ثُبُوتِ أَهْلِهِ فِي انْقِوَالِ الْآخِرِ وَمِنْ  
15 جَاوَزِ الْمِيعَاتِ غَيْرَ مُرِيدٍ لِلنُّسُكِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ أَقْبَلَ مِنْ  
مَوْضِعِهِ وَمَنْ جَاوَزَ الْمِيعَاتَ مُرِيدًا لِلنُّسُكِ وَأَحْرَمَ دُونَهُ فَعَلِبَهُ تَمَّ  
طَنْ عَادَ إِلَى الْمِيعَاتِ عَمِلَ الْمَلْبِيسُ بِالنُّسُكِ سَعَطَ عَنْهُ الدَّمُ

### باب الإحرام وما يحرم منه

إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ أَعْسَلَ طَنْ لَمْ يَحْدِ الْمَاءُ نَتَمَّ وَتَجَرَّدَ عَنْ  
20 التَّخْبِطِ فِي أَزَارٍ وَرَدَّاهُ أَبْيَضَيْنِ حَدِيدَتَيْنِ أَوْ نَظْمَيْنِ وَسَطَفَ  
وَبَطَّنَ وَنُصِّلَى رَكَعَتَيْنِ إِذَا بَدَأَ بِالنُّسُكِ أَحْرَمَ فِي أَصْحَى الْقَوْلَيْنِ

وفى القول السابق نُحَرِّم عَقِبَتِ الصَّلَاةِ وَنَهَوَى الْأَحْرَامَ بَعْلَهُ  
وَيَلْبَتَى (106) طَنْ لَمْ يَلْبَسَ أَحْرَامًا وَفِيهِ لَا تَحَرُّقُهُ حَتَّى يَلْتَبَسَ  
وَالْمَسْحُوتُ أَنْ يَتَعَبَّ مَا أَحْرَمَ بِهِ طَنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا ثُمَّ صَرَفَهُ إِلَى  
حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ حَارٍ وَأَنْ أَحْرَمَ حَاجَّتَيْنِ أَوْ عِمْرَتَيْنِ أَعْقَدَ  
أَحَدَهُمَا طَنْ أَحْرَمَ نَفْسَكَ ثُمَّ تَعَبَّ نَفْسَهُ فَوَلَّى أَحَدَهُمَا أَنَّهُ  
نَصَرَ ثَارَتَا وَالسَّابِقُ أَنَّهُ تَحَرَّى وَتَصَرَّفَ أَحْرَامَهُ إِلَى مَا يَلْبَسُ عَلَى  
طَنْتِهِ مِنْهُمَا وَلَا يَسْحَبُ أَنْ تَذَكَّرَ مَا أَحْرَمَ بِهِ فِي تَلْبَسَتِهِ  
وَالْمَلْبَسَةُ أَنْ يَفْعَلَ لَتَشْكَّ اللَّهُمَّ لَتَشْكَّ لَتَشْكَّ لَا سِرْمَكَ لَكَ لَتَشْكَّ  
أَنْ لَحْمًا وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلَكُ لَا سِرْمَكَ لَكَ وَتَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالْمَلْبَسَةِ  
وَالْمَرَأَةُ كَحَصْ صَوْنِهَا وَيَسْحَبُ أَنْ تُكَبِّرَ مِنَ الْمَلْبَسَةِ وَيَسْحَبُ 10  
دَلِكُ فِي الْمَسَاجِدِ وَأَقْبَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَعِنْدَ احْتِمَاعِ الرِّبَاطِ  
وَأَدَا رَأَى شَيْئًا يُعَاجِبُهُ قَالَ لَتَشْكَّ أَنْ الْعَبَسَ عَسَّ الْأَحْرَمَ وَأَدَا  
لَتَشْكَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى  
مَا أَحَبُّ وَلَا يَلْبَسُ فِي الطَّوَافِ 11 وَأَدَا أَحْرَمَ حُرْمَ عَلَيْهِ لَتَشْكَّ  
الْمَخِطُ فِي جَبْعِ بَدَنِهِ طَنْ صَعَلَ ذَلِكَ لَرَمَنَهُ الْعِدَّةُ طَنْ 12  
لَمْ يَجِدَ (107) أَرَأَا جَازَ أَنْ يَلْبَسَ السَّرَاوِيلَ وَلَا قِدَّةَ عَلَيْهِ  
وَحَرَّمَ عَلَيْهِ لَتَشْكَّ الْخُفَّ طَنْ لَتَشْكَّ لَرَمَنَهُ الْعِدَّةُ طَنْ لَمْ يَجِدَ  
تَعَلَّسَ حَارٍ لَهُ أَنْ يَلْبَسَ خُفَّيْنِ مَعْطُوعَيْنِ مِنْ أَسْعَلَ الْكَعْبَيْنِ  
وَلَا قِدَّةَ عَلَيْهِ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ سَتْرَ الرَّاسِ بِالْمَخِطِ وَغَيْرِهِ طَنْ سَرَهُ  
لَرَمَنَهُ الْعِدَّةُ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الطَّبِيبَ فِي شَأْبِهِ وَبَدَنِهِ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ 20  
سَمُّ الْأَدْوَانِ الْمَطْبُوعَةِ وَأَكْلُ مَا فِيهِ طَبِيبٌ طَاهِرٌ وَسَمُّ الرِّبَاحِيِّ  
كَالسُّورِ وَالسَّاسِمِينَ وَالْوَرَسِ وَالرَّعْرَعَيْنِ وَيَجُوزُ لَهُ سَمُّ النَّفْلُوقَةِ

الْبَبْنُوقَةِ. 1) See I.; in Cod. O. 2) Cod. L. أَحْرَامُهُ.

وَالسَّقَشِجِ وَحَى الرِّبْحَانِ انْعَارِسِي فُولَان تَان اسْمَعِلْ نَسَا س  
 ذَلِكْ لِرِمْمَةِ الْعِدْنَةِ وَحَرَمْ عَلَيْهِ اَنْ تَدْعِي رَاسَه وَحَسْبَه تَان فَعَل  
 ذَلِكْ لِرِمْمَةِ الْعِدْنَةِ وَحَرَمْ عَلَيْهِ يَعْطَمُ الْأَضْفَارُ وَحَلْفُ الشَّعْرِ تَان  
 فَعَلْ ذَلِكْ لِرِمْمَةِ الْعِدْنَةِ وَحَرَمْ عَلَيْهِ اَنْ يَمْوِجَ وَأَنْ سَرَوْجَ تَان  
 ٥ فَعَلْ ذَلِكْ فَالْعِدُّ نَاضِلٌ وَنُكْرَهْ لَهُ اِيْخْطِطُ وَالسَّهَادَةُ عَلَى اِنْتِكَاحِ  
 وَحَرَمْ عَلَيْهِ لِلْجَمَاعِ فِي الْفَرْجِ وَالْمَسْرُوعِ فَمَا دُونَ اَنْفَرَجِ نَسْجُوهِ  
 وَالْاَسْمَاءِ تَان فَعَلْ ذَلِكْ لِرِمْمَةِ الْكَفَّارَةِ وَحَرَمْ عَلَيْهِ اَنْ يَصْدُ  
 الْمَأْكُولِ (108) وَمَا يُوَلَّدُ مِنْ مَّكُولٍ وَعَصْرُ مَّكُولٍ تَان مَا فِي  
 يَدِهِ اَوْ اَنْلَعَهُ اَوْ اَنْلَفَ خُرَّاهُ مِنْهُ لِرِمْمَةِ الْخَرَّاهِ وَحَرَمْ عَلَيْهِ لَحْمُ  
 ١٠ مَا يَصِيدُ لَهُ اَوْ اُتَانِ عَلَى دَحْهٍ اَوْ كَانَ لَهُ اُتْرُ فِي دَحْهٍ تَان  
 نَسَجَ الصَّيْدَ حَرَمْ عَلَيْهِ اَكْلُهُ وَهَلْ حَرَمَ عَلَى عَصْرِهِ تَان فُولَان  
 وَلَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ يَنْسَعُ وَالْهَيْهَ وَهَلْ يَمْلِكُ بِالْأَرْبَعِ فَعَلْ اَنْهْ  
 يَمْلِكُ وَمَلْ لَا يَمْلِكُ وَأَنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ صَيْدٌ فَاحْرَمْ رَالِ مِلْكُهُ  
 عَنْهُ فِي أَحَدِ الْعَوْلَيْنِ دُونَ الْآخَرِ وَأَنْ اِحتَلَجَ اِلَى النَّاسِ لِحَبْرٍ  
 ١٥ اَوْ بَرْدٍ اَوْ اِلَى الطَّيْبِ وَلِخَلْفِ لِّلْمَرْصِ اَوْ اِلَى ذَبْحِ صَيْدٍ لِلْمَحَاكَةِ  
 حَارَ لَهُ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَأَنْ صَالَ عَلَيْهِ الصَّيْدُ حَارَ لَهُ  
 فَعَلَهُ لِلدَّخِ وَلَا حَرَّاهُ عَلَيْهِ وَأَنْ اَمْرَسَ الْجُرَازُ فِي ضَرْعِهِ فَعَلَهُ  
 فَعْبَهُ فُولَان وَأَنْ نَبِثَ فِي عَيْنِهِ سَعْرَةً فَعَلَعَهَا لَمْ يَلِرْمَهُ سَيَّ  
 وَأَنْ نَطَّيْتُ اَوْ لَيْسَ اَوْ اَذْهَى نَاسًا لَمْ تَلِرْمَهُ الْكَفَّارَةُ وَأَنْ فَعَلْ  
 ٢٠ الصَّيْدَ اَوْ حَلَّفَ الشَّعْرَ اَوْ فَلَّمِ الطَّعْرَ نَاسًا لِرِمْمَةِ الْكَفَّارَةِ  
 وَمَلْ فِي الْحَلْفِ وَالنَّعْلَمِ فَوَلَّ أَحْرَ اَنْهْ لَا يَلِرْمَهُ تَان جَامَع

بِاسْتِئْذَنِهِ فَوَلَّىٰ اصْبَحْتُمَا أَنَّهُ لَا يَلْمِزُهُ كَقَارَةِ (109) وَإِنْ خَلَّى  
رَأْسَهُ مُكْرَهًا أَوْ نَاسًا وَحَسَبَ الْعِدَّةَ عَلَى الْخَالِ فِي أَحَدِ  
الْعَوَلَيْنِ وَعَلَى الْمَحْلُوفِ فِي الْآخَرِ وَبَرَّحَ بِهَا عَلَى الْخَالِفِ، وَبِاجْزِ  
السَّوَابِ لِمَنْ الْعَمِصُ وَالسَّرَاوِيلُ وَالْحِمَارُ وَالْحَقْفُ وَحَى لِبَسِ  
الْفُقَارَتَيْنِ فَوَلَّىٰ اصْبَحْتُمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهَا ذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ لَهَا  
سِتْرٌ وَحِجَابٌ فَإِنْ ارْتَدَّتِ السِتْرُ عَنِ الْمَاءِ سَدَلَتْ عَلَى وَجْهِهَا  
مَا يَسْتُرُهُ وَلَا تَفْعَ عَلَى الْمَشْرِعَةِ

### بَابُ كَقَارَةِ الْأَحْرَامِ

إِذَا نَطَّيْتُ أَوْ لَبِيسْتُ أَوْ نَاسَرْتُ فِيمَا دُونَ الْعَرَجِ بِسَهْوٍ أَوْ أَذْنٍ  
رَأْسَهُ أَوْ حَلَفَ تَلَتَ سَعْرَاتٍ أَوْ فَلَمَّ نَلَمَهُ أَطْعَامَ لَرْمَةٍ نَمَّ وَهُوَ  
مَحْتَسِرٌ بِهِ أَنْ يَدْبِجَ سَاءً وَيَسْ أَنْ نُطْعِمَ نَلَمَهُ آصُغَ لَكُلِّ  
مَسْكِينٍ نَصَفَ صِلَاحٍ وَسَ أَنْ يَصُومَ نَلَمَهُ أَيَّامٍ فَإِنْ فَلَمَّ طَعْرًا أَوْ  
حَلَفَ سَعْرَةً فَعِيَهُ نَلَمَهُ أَفْوَالَ أَحَدَهَا يَجِبُ تُلْتُ نَمَ وَالنَّالِ  
دِرْهَمٌ وَالْمَالِثُ مَذَّةٌ وَإِنْ لَبِيسْتُ وَنَطَّيْتُ لَرْمَةً لَكُلِّ وَاحِدٍ كَقَارَةِ فَإِنْ  
لَبِيسْتُ نَمَّ لَبِيسْتُ أَوْ نَطَّيْتُ نَمَ نَطَّيْتُ فِي مَجَالَسٍ فَبِئْسَ أَنْ يَكْفِرَ  
هِيَ الْأَوَّلُ كَعَاءَ عِيَهُمَا كَقَارَةِ وَاحِدَةٍ (110) فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ  
وَبِلَرْمَةٍ لَكُلِّ وَاحِدٍ كَقَارَةِ فِي الثَّلَاثِ، وَإِنْ حَلَمَ فِي الْعَرَجِ فِي  
الْعُمْرَةِ أَوْ فِي الْحَجِّ فَبِئْسَ الْحُكْلُ إِلَّا الْوَلَّى فَسَدَ نُسْكُهُ وَعَلِمَهُ أَنْ  
يَتَصَيَّ فِي تَائِسِهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْعَصَاءُ مِنْ حَبَثٍ أَحْرَمَ وَيَكُونُ  
الْعَصَاءُ عَلَى الْعَوْرِ وَفَبِئْسَ لَا يَحِبُّ عَلَى الْعَوْرِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ  
نَفْعُ الْمَرْأَةِ فِي الْفَصَاءِ وَفَبِئْسَ عَلَيْهَا النِّعَةُ وَإِنْ فَصَى الْحَجَّ وَفَى  
مَعَهُ تَالِمُسْتَحَبٌّ أَنْ يَغْتَرِفَ فِي الْمَوْصِعِ الَّذِي جَامَعَهَا فِيهِ وَفَبِئْسَ



بحسب ذلك ونجبت عليه بالجمع نَدَنَةً فان لم نجد تَبَعَةً  
 فان لم نجد فُسْعَةً من النعم فان لم نجد فَوْمَ النَدَنَةِ دِرَاهِمَ  
 وَالذَّرَاهِمَ ضِعَامًا وَنَضْنَى بِهِ فان لم نجد صَامَ عَنِ كُلِّ مَدَّةٍ  
 يَوْمًا وان تَكَرَّرَ مِنْهُ لَلْمَلْعُ وَلَمْ تَكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ كَعَاءَ عَيْبِهَا كَفَارَةٌ  
 ٥ وَاحِدَةٌ فِي أَحَدِ الْأَمْوَالِ وَسُلْمَةٌ نَدَنَةٌ فِي الْعَوْلِ الْمَالِ وَسَاءٌ  
 فِي الْعَوْلِ الْمَالِ فان جامع بعد المحلّل الأول لم يعسد  
 حاجته وعليه بَدَنَةٌ فِي أَحَدِ الْعَوْلَيْنِ وَسَاءٌ فِي الْآخَرِ وان  
 أَفْسَدَ انْقِصَاءَ لِرْمَةِ الْمَدَنَةِ (111) دُونَ انْقِصَاءِ فان فعل صَدَدًا  
 لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعْمِ وَحَبَّ مِنْهُ مِثْلُهُ مِنَ النَّعْمِ فَحَسِبَ فِي النَّعْمَةِ  
 ١٠ بَدَنَةً وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ وَفَرَسِ الْوَحْشِ نَعْرَةً وَفِي الصَّنْعِ كَبْشٌ  
 وَفِي الْعُرَالِ عَنَرٌ وَفِي الْأَرْنَبِ عَيْلٌ وَفِي التَّرْبُوعِ جَعْرَةٌ وَفِي  
 الصَّعْصَعِ صَغِيرٌ وَفِي الْكُسْرِ كَبِيرٌ وَفِي الذِّكْرِ ذَكَرٌ وَفِي الْأُنْثَى  
 أَنْثَى وَفِي الصَّحِيحِ صَحِيحٌ وَفِي الْمَكْسُورِ مَكْسُورٌ فان فُتِيَ  
 الْمَذْكُورَ بِالْأُنْثَى فَهُوَ أَصْلٌ عَلَى الْمَنْصُوصِ وَفِي أَنْ ارْزَادَ تَفْرِيفَ  
 ١٥ اللَّحْمِ لَمْ يَجَزِ الْأُنْثَى مِنَ الذِّكْرِ وان فُتِيَ الْأَعْوَرُ مِنَ الْبَيْتَيْنِ  
 بِالْأَعْوَرِ مِنَ الْمَسَارِ جَازٌ ثُمَّ هُوَ بِالْجَبَارِ أَنْ شَاءَ أَخْرَجَ الْمِثْلَ  
 وَأَنْ شَاءَ أَسْرَى نَقِيبَتَهُ طَعْلَمًا وَتَضْنَى بِهِ وَأَنْ شَاءَ صَامَ عَنْ  
 كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا وَأَنْ أَتْلَفَ طَنْبًا مَاحِضًا صَبِيحَةً يَعْبُدُهُ شَاءَ مَاخِصَةٌ  
 ٢٠ وَأَنْ فَعَلَ صَدَدًا لَا مِثْلَ لَهُ مِنَ النَّعْمِ وَجِئَتْ فِيهِ الْعَيْبَةُ ثُمَّ هُوَ  
 بِالْجَبَارِ بَيْنَ أَنْ تَخْرُجَ الطَّعْلَمُ وَيَبِينَ أَنْ يَصُومَ إِلَّا الْعَتَمَ وَكُلُّ

مَا عَثَّ وَقَدَّرَ فَأَنَّهُ نَجِبٌ فِيهِ سَاءٌ وَهُوَ بِالْخُبَارِ مِنَ الشَّاةِ وَمِنَ  
 الطَّعَامِ وَمِنَ الصَّلَامِ وَتُرْخَعُ فِي مَعْرِفَةِ الْمَيْلِ وَالْقَبِيلَةِ إِلَى عَدْلَى  
 وَأَنْ حَرَجَ صَيْدًا (112) لَهُ مَيْلٌ فَنَقَضَ عُسْرُ فِيهِ لَرْمَةٍ عُسْرُ  
 نَمَى الْمَيْلِ وَقِيلَ نَجِبٌ عَلَيْهِ عُسْرُ الْمَيْلِ إِلَّا أَنْ لَا يَكُنْ  
 عُسْرُ الْمَيْلِ وَأَنْ حَرَجَ صَيْدًا فَأَرَالَ امْتِنَاعَهُ صَيْمَةً بِكَمَالِ الْخَرَاءِ ٥  
 وَقِيلَ لِلَرْمَةِ أَرُشٌ مَا نَقَضَ وَأَنْ كَسَرَ بَشْطَ صَيْدٍ لَرْمَةٍ الْقَبِيلَةُ  
 وَأَنْ اسْتَمَرَكَ حِمَاةٌ فِي قَيْلٍ صَيْدٍ لَرْمَةٍ جَرَاءٌ وَاحِدٌ وَأَنْ  
 أَمْسَكَهُ مُحَرِّمٌ فَعَلَهُ خِلَالٌ وَحِبُّ الْخَرَاءِ عَلَى الْمُحَرِّمِ وَأَنْ صِلَهُ  
 مُحَرِّمٌ آخَرٌ وَحِبُّ الْخَرَاءِ بَيْنَهُمَا يَصِفَقُ ٥ وَصَيْدُ الْخَرَمِ حَرَامٌ عَلَى  
 الْخِلَالِ وَالْمُحَرِّمِ فَسَيُصَلِّهِ مِنْهُمَا وَحِبُّ عَلَيْهِ مَا نَجِبَ عَلَى ١٥  
 الْحَرَمِ فِي صَيْدِ الْأَحْرَامِ وَيُحَرِّمُ عَلَى الْخِلَالِ وَالْمُحَرِّمِ قُلْعُ سَخَرٍ  
 الْخَرَمِ وَقِيلَ لَا يُحَرِّمُ قُلْعُ مَا أَقْبَنَتِ الْأَنْمَى وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَصُونُ  
 وَأَنْ قُلْعُهُ صَيْمَةً فَإِنْ كَانَتْ كَسْرَةً صَيْمَةً بِمَعْرِفَةٍ وَأَنْ كَانَتْ  
 صَعِيرَةً صَيْمَةً بِسَاءٍ وَأَنْ قَطَعَ غُضُنًا مِنْهَا صَيٌّ مَا نَقَضَ  
 فَإِنْ عَادَ الْعَصِيُّ سَقَطَ الصَّمَانُ فِي أَحَدِ الْغُولِ وَلَمْ يَسْقُطْ ٢٥  
 فِي الْآخَرِ فَإِنْ أَخَذَ أَوْرَاقَهَا لَمْ تَصْنَفْ وَيُحَرِّمُ قَطْعُ حَشَشِ  
 الْخَرَمِ إِلَّا الْأَنْخِرَ وَالْعَوَسَجَ فَإِنْ قَطَعَ لِلْحَشَشِ صَيْمَةً بِالْقَبِيلَةِ  
 وَأَنْ اسْتَخْلَفَ سَقَطَ عَمَهُ الصَّمَانُ وَيُجَوِّزُ عَنِ الْحَشَشِ ٥ وَيُحَرِّمُ  
 صَيْدُ الْمَدَامَةِ كَمَا يُحَرِّمُ صَيْدُ الْخَرَمِ (113) إِلَّا أَنَّهُ لَا تَصْنَفُ  
 وَمِمَّا قِيلَ آخَرُ أَنَّهُ يُسَلِّبُ الْعَانِلُ، وَمَا وَجِبَ عَلَى الْمُحَرِّمِ ٣٥  
 مِنْ طَعَامٍ وَجِبَ تَعْرِفُهُ عَلَى مُشَاكِينِ الْحَرَمِ وَمَا وَجِبَ مِنْ  
 قَسَدِي وَجِبَ تَذْيِيقُهُ فِي الْحَرَمِ وَتَعْرِفُهُ عَلَى تَقَرُّبِ الْحَرَمِ وَأَنْ

أُخْصِرَ حَازِ اِنْ نَذَرَ وَبَقِيَ حَبُّ أُخْصِرَ

باب صفة الخُصْرِ

اذا اراد المُحَرِّمُ دَحْوْلَ مَقَّةٍ اعْسَلْ وَبَدَحِلْ مِنْ نَسْنَةٍ كُدَاءٍ  
مِنْ اَعْلَى مَكَّةَ دَا حَرْجَ حَرْجَ مِنْ نَسْنَةٍ كُدَا مِنْ اَسْعَلِ مَكَّةَ  
5 دَا رَأَى اَنْتَ رَجَعَ بَدَحِ وَهَلْ اَنْتُمْ رَدُّ هَذَا اَنْتَ سَرَفًا  
وَكِرْبًا وَمَعْضَمًا وَمِهَانَةً وَرَدُّ مِنْ سَرَفَةٍ وَعَضْمَةٍ مِمَّنْ حَاكَةً وَاعْبِرَهُ  
سَرَفًا وَتَكْرِيبًا وَمَعْضَمًا وَبَرَأ اَنْتُمْ اَبِ السَّلَامِ وَمِنْكَ السَّلَامُ  
دَحْتِمَا رَتْمًا نَالِسَلَامٍ وَبَسْدِي بِضَوَافِ اَنْتَدِيمٍ وَبَصْطَعٍ فَاصْجَعِ  
وَسَطَ رَدَائِهِ حَتَّى اَنْتَ اَلْاَسْمَى وَبَدَحُوجَ طَرَفَهُ عَلَى عَابَةِ الْاَيْسَرِ  
10 وَبَسْدِي مِنْ اَخْرِ الْاَسْوَدِ فَسَكَلِمَهُ نَدَّهَ وَبَقِيْلَهُ وَحَادِيَهُ فَاِنْ  
لَمْ تُمَكِّمَهُ اَسْلِمَهُ فَاِنْ لَمْ تُمَكِّمَهُ اَسَارَ اَنْتَ بَدَّهَ نَمَّ فَجَعَلَ السَّبَّ  
عَلَى نِسَارِهِ وَبَطَوَى هَذَا الرُّكْنَ السَّمَانِيَّ (114) اَسْلِمَهُ وَفَتَلَ  
بَدَّهَ وَلَا بَقِيْلَهُ وَبَقُولِ عَمْدِ اِبْدَاءِ الضَّوَافِ نَسَمِ اللّٰهُ وَاللّٰهُ اَكْبَرُ  
اَللّٰهُمَّ اِيْمَانًا بِكَ وَبَصِدْقًا بِكَ اَمَّا بَدَّهَ وَوَدَّهَ فَعَهْدُكَ وَاتِّمَاعًا بِسُنَّةِ  
15 نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَضُوفٍ سَعَا وَدُرْمَلٍ فِي  
الْمِلَّةِ الْاَوَّلَةِ مِنْهَا وَبِمَسَى فِي الْاَرْبَعَةِ وَكُلَّمَا حَادَى اَخْرَ الْاَسْوَدِ  
اَسْلِمَهُ وَفَتَلَ وَكُلَّمَا حَادَى الرُّكْنَ السَّمَانِيَّ اَسْلِمَهُ وَفِي كُلِّ وَبَرٍ  
اَحْبٍ وَبَقُولِ فِي رَمَلِهِ كُلَّمَا حَادَى اَخْرَ الْاَسْوَدِ اَنْتَ اَكْبَرُ اَللّٰهُمَّ  
اَحْقِلْهُ حَاجِبًا مَسْرُورًا وَنَتْنًا مَعْقُورًا وَسَعَا مَشْكُورًا وَبَقُولِ فِي الْاَرْبَعَةِ  
20 رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَبَحَاوَرَهُ عَمَّا نَعْلَمُ اِنَّكَ اَنْتَ الْاَعَزُّ وَالْاَكْرَمُ

اَمَّا بَدَّهَ دَسُولُ اللّٰهِ : recte adscripta sunt verba : a) In margine Cod. L. Conf. Jacot, IV, 1:2, 14 et Al-Bokhâri I, 391. b) Cod. L.

وَوَاعَفَ c) Sic L.; in O, est اَسْلِمَهُ.

اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَفِي عَذَابِ  
 النَّارِ ۖ وَنَدْعُو فِيمَا مِمَّنْ ذَلِكَ نَمَا أَحَدٌ ۖ وَلَا يَرْمِلُ الْمَرْأَةُ وَلَا  
 يَصْطَلِحُ ۖ وَالْأَصْلُ أَنْ يَطُوفَ رَاحِلًا وَأَنْ طَافَ رَاكِبًا حَارًا وَأَنْ  
 حَمَلَهُ مُحَرِّمٌ وَتَوَاتَا جَمْعًا فَعَدَّ فَوَلَانَ أَحَدَهُمَا أَنْ انْطَوَّافَ  
 لِلْحَامِلِ وَالْمَلَايَ أَنَّهُ لِلْمَحْمُولِ ۖ وَأَنْ طَافَ مُحَدِّثًا أَوْ حَسَا أَوْ  
 مَكْسُوفَ الْعَوْرَةِ أَوْ طَافَ عَلَى جِدَارِ الْحِجْرِ أَوْ عَلَى سَائِرِ  
 الْكَعْبَةِ لَمْ يُحَرِّثْهُ (118) وَأَنْ طَافَ مِنْ عِبْرَتِهِ فَعَدَّ مِلًّا  
 بَصِيحٌ وَمِلًّا لَا بَصِيحٌ ثُمَّ يَصَلِّي رَكْعَتَيِ الطَّوْفِ وَالْأَصْلُ أَنْ  
 يَكُونَ خَلْفَ الْمَقَامِ نَعْرًا فِي الْأُولَى بَعْدَ الْعَاقِبَةِ قُلْ مَا أَتَيْنَا  
 الْكَافِرِينَ ۖ وَفِي الْمَانَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۖ وَعَلَى حَبِّ هَذِهِ 10  
 الصَّلَاةِ فَعَدَّ فَوَلَانَ أَصَابُحَهُمَا أَنَّهُمَا لَا حَبِّ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الرُّكْنِ  
 وَيَسْلِمُهُ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصَّغَا وَيَسْعَى مَدًّا بِالصَّغَا وَالْأُولَى  
 أَنْ تَرْقَى عَلَيْهَا حَتَّى تَرَى السَّبْتَ وَالْمَرْأَةُ لَا تَرْقَى وَيَكْتَبُ لَهَا  
 وَيَعُولُ لِلْحَمْدِ لِلَّهِ عَلَى مَا قَدْ نَمَّا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ  
 لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ نُحْبِبِي وَيُهِمَّتْ وَهُوَ حَتَّى لَا يَمُوتَ دُونَ 15  
 لِلْخَلَالِ وَالْأَكْرَامِ بِنَدَةِ الْحَمْدِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَدِيدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا  
 اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ صَدَقَ وَعْدُهُ وَبَصُرَ عَمْدُهُ وَهَرَمَ الْأَحْرَابُ  
 وَحْدَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ  
 كَرِهَ الْكَافِرُونَ ۖ ثُمَّ يَدْعُو نَمَا أَحَدٌ ثُمَّ يَدْعُو خَالِيًا وَنَدَائًا ثُمَّ  
 يَسِيرُ مِنَ الصَّغَا وَيَمْسِي حَتَّى يَكُونَ مِمَّنْ وَيَسِيرُ الْمِلَّةَ الْأَحْصَرُ 20  
 الْمَعْلُوفَ بَعْدَهُ أَمْسَحِدْ كَوْسُهُ أَنْزِعْ فَيَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا

a) Qorān 2, 197. b) Qorān 109. c) Qorān 113. d) In mar-  
 gine I. additur: وَحَمْدًا بِالْمَرْوَةِ. e) Conf. Qorān 64, 1. 57, 2.  
 55, 27. 3, 25. 33, 32. 40, 14.

حَتَّى حَاذَى الْمَلَأَ الْأَحْصَرَتِ اللَّذْنِ بَعَاءَ الْمَسْجِدِ (116)  
 وَجِذَاءَ دَارِ الْعَبَاسِ ثُمَّ نَمَسَى حَتَّى نَصْعَدَ الْمَرْوَةَ وَنَعْمَلَ مِنْ  
 مَا فَعَلَ عَلَى أَنْصَعَا نَمَ نَمَلَ وَنَمَسَى فِي مَوْصِعٍ مَسْمَعٍ وَيَسْعَى فِي  
 مَوْصِعٍ سَعِيهِ حَتَّى تَأْتِيَ الصُّبَا نَعْمَلَ ذَلِكَ سَعَاءَ طَى تَدَا  
 ٥ نَالْمَرْوَةَ لَمْ نَعْدُ بَذَنَكَ حَتَّى تَأْتِيَ الصُّبَا سِدَادًا نَدَ وَالْمَرْوَةَ  
 نَمَسَى وَلَا نَسْعَى ٦ إِذَا كَانَ يَوْمُ السَّاعِ مِنْ دَى الْحَاجَةِ خُطِبَ  
 الْأَمَامُ بَعْدَ الظُّهْرِ بِمَكَّةَ وَأَمَرَ الْمَلَأَ بِالْعُدُوِّ إِلَى مَنَا مِنِ انْعَدِ  
 ثُمَّ تَخْرُجُ إِلَى مَنَا فِي الْيَوْمِ الْمَلَأَ نَمَصَلَى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ  
 وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَنَسَبَ بِهَا وَنَمَصَلَى بِهَا الصُّبْحَ إِذَا طَلَعَتِ  
 ١٠ السَّمْسُ عَلَى تَيْمِرٍ سَارَ إِلَى الْمَوْصِفِ وَأَعْمَلُ لِلْوُفُوفِ وَأَهْمُ بَمَرْوَةَ  
 إِذَا رَأَتْ السَّمْسُ حُطِبَ الْأَمَامُ حُطْبَةً حَمِصَةً وَحَلَسَ حَلَسَةً  
 حَمِصَةً ثُمَّ يَقُومُ وَيُكْرِمُ بِالْأَذَانِ وَيَخُطِبُ الْخُطْبَةَ الثَّانِيَةَ وَيَعْرِضُ  
 مِنْهَا مَعَ فِرَاقِ الْمُؤَتِينَ ثُمَّ يَقُومُ وَنَمَصَلَى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ثُمَّ يَرْجِعُ  
 إِلَى الْمَوْصِفِ وَالْأَصْلُ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصُّكْرَاتِ يَقُوبُ الْأَمَامَ وَأَنْ  
 ١٥ يَسْمَعِبِلَ الْعِلَّةَ وَأَنْ يَكُونَ رَاكِبًا فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَتَمَّ قَوْلُ  
 (117) أَحْمَرُ أَنَّ الرَّاكِبَ وَعَمْرٌ سَوَاءٌ وَنُكْبَرُ مِنَ الدُّعَاءِ وَتَكُونُ  
 أَكْبَرُ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ  
 تُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بَمَدِّ الْحَمْدِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ  
 شَيْءٍ قَدِيرٌ وَوَقْتُ الْوُفُوفِ مِنَ الرُّوَالِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى الْعَاكِرِ الثَّانِي  
 ٢٠ مِنَ يَوْمِ النَّحْرِ قَمْنُ حَصَلُ بِعَرَفَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْوُفُوفِ وَهُوَ  
 عَافِلٌ بَعْدَ أَذْرَكَ الْحَكْمِ وَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ أَوْ وَفَّ وَهُوَ مُعْتَمِدٌ عَلَيْهِ

a) Sic in Cod. O.; in Cod. L. est سَعَاءَ.

فقد فانه الحَحُّ وَمَنْ ادرك الوُفُوقَ بِالنَّهَارِ وَفَعِ حَتَّى يَرُوبَ  
 السَّمْسُ فَاَنْ دَفَعَ مِلَّ الْعُرُوبِ لِرَمَةِ نَمَّ فِي اَحَدِ الْعَوْلَيْنِ نَمَّ  
 نَدَفَعُ بَعْدَ الْغُرُوبِ اِلَى الْمُرْتَلِفَةِ عَلَى طَرِيفِ الْمَاءِ مَتَى وَمَتَى  
 وَعِلْمُهُ السَّكِينَةُ وَالْوَارِثُ فَاِذَا وَحْدَ فُرْجَةٍ اَسْرَعَ وَيَصَلِّي بِهَا الْمَغْرِبَ  
 وَالْعِشَاءَ وَبَنِيَتْ بِهَا اِلَى اَنْ يَطْلُعَ الْعَجَزُ الْمُنَى وَيَأْخُذَ مِهَا  
 خَصَى الْجِمَارِ وَمَنْ حَسَتْ اُخْدَ حَازَ فَاَنْ دَفَعَ مِلَّ نَصْفِ اللَّيْلِ  
 لِرَمَةِ نَمَّ فِي اَحَدِ الْعَوْلَيْنِ نَمَّ يَصَلِّي الصُّبْحَ فِي اَوَّلِ الْوَقْتِ نَمَّ  
 يَصِفُ عَلَى فُرْجٍ وَهُوَ التَّسْعَرُ الْخَرَامُ فَنَدْعُو وَيَذْكُرُ اللّٰهَ عَالِي  
 اِلَى اَنْ تَسْعَرَ (118) الْبَهَارُ وَيَكُونُ مِنْ دَعَاةِ اللّٰهِ كَمَا وَفَعْنَا  
 فِيهِ وَارْتَبْنَا اَبَاهُ فَوَفَعْنَا لِدَرْكِهِ كَمَا فَدَيْتُنَا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا<sup>10</sup>  
 كَمَا وَفَعْنَا بِقَوْلِكَ وَفَوَلِّكَ الْخُفَّ فَاِذَا اَقْصَمْتَ مِنْ عَرَاتٍ اِلَى  
 مَوْلَاهُ وَاسْمَعُوا اللّٰهَ اِنَّ اللّٰهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ نَمَّ يَدْفَعُ مِلَّ طُلُوعِ  
 السَّمْسِ فَاِذَا وَحْدَ فُرْجَةٍ اَسْرَعَ فَاِذَا بَلَغَ وَابَقَ مُخْتَصِرٌ اَسْرَعَ اَوْ  
 حَرَكٌ دَائِمٌ فَدَرَّ رَمَتَهُ خَاخِرٌ فَاِذَا وَصَلَ اِلَى مَنَ تَدَا بِخَيْرَةٍ  
 الْعَقَبَةِ فَمَتَى اِلَيْهَا سَمِعَ حَصَاتٍ وَاحِدَةً وَاحِدَةً لَا يُجَرِّثُهُ<sup>11</sup>  
 غَيْرُهُ بِكُتْمٍ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَيَرْفَعُ يَدَهُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ اِبْطَاهُ  
 وَالْأَوَّلَى اِنْ لَكُنْ رَاكِبًا اَمْدَادُ رَسُولِ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ  
 وَيَقْطَعُ النَّبِيَّةَ مَعَ اَوَّلِ حَصَاةٍ وَاِنْ رَمَى بَعْدَ نَصْفِ اللَّيْلِ اَحْرَأَ  
 فَاِذَا رَمَى تَبَخَّرَ قَدْتَا اِنْ كَانَ مَعَهُ وَحْلَفَ اَوْ قَصَرَ وَاعْدَلُ مَا  
 نَجَزِي ثَلَاثَ سَعَرَاتٍ وَالْاَصْلُ اَنْ تَحْلُوَ حَمِصَ رَاسِهِ فَاِنْ لَمْ  
 يَكُنْ لَهُ سَعَرٌ اسْتَحَبَّ اَنْ يُبَيِّنَ الْمَوْسَى عَلَى رَاسِهِ وَالْمَرْأَةُ تَقْصُرُ

a) Conf. Qurān 7, 154.    b) Conf. Qurān 8, 78    c) Qurān 2, 194 et 195.

والدالب أنه يأخذ بسلعة نساوي النمن والأول أصح<sup>٥</sup> والشفعة  
على أنقور في قول وإلى نلبة أنام في قوله وعلى البأسد في  
قول وإلى أن يصير بالاسقاط أو يعرض بأن يقول يعني أو  
يكم أسرنت في قول وأنصحج أنه على العور فان طلب وأعورة  
٥ أنسى بطلب شفعته وان آخر انطلب بطلت شفعته (198)  
وان قل يعني أو كم النمن بطلت شفعته وان قال صالحني  
على الشفعة على مال أو أخذ السعص بعرض مستحق عقد  
فيل بطل شفعته وفيل لا يبطل وان بلغه الختر وهو مريض  
أو محبوس ولم يقدر على التوكيل فهو على شفعته وان بلغه  
١٥ الخمر وهو عاثر مسار على طلبة وأسهد فهو على الشفعة وان  
لم يشهد شفعته فولان وان لم يقدّر ان يسر ولا ان يوكل  
فهو على شفعته وان آخر وقال آخر لا تى لم أصدى فان كان  
المخير صبياً أو امرأة أو عبداً لم يبطل شفعته وان كان خراً  
فقد لا يعد قبل هو على الشفعة وفيل بطل شفعته وان كذا  
٢٥ في البيع أو صبي النمن أو قال استر فلا أطالك لم نسقط  
شفعته وان توكل في سرائه لم يسقط شفعته وان توكل في  
بعدة سقطت شفعته وفيل لا يسقط وان باع حصته قبل ان  
يعلم بالشفعة ثم علم فقد قبل يسقط وفيل لا يسقط وان  
أظهر له سراً جرّو يسر أو خرّه كسر بتمن كبير (196) فترك  
٣٥ الطلب ثم بان خلافه فهو على شفعته ولا تؤخذ النقص إلا

٥) Sic in Cod. O., in Cod. L. *deest*, sed lacuna par-  
va exstat. ٦) In Cod. L. *إلى*. ٧) In Cod. L. *الخمر deest*.  
٨) In Cod. L. *شفعته deest*.

من يد المشرى وعهدته عليه وان امنع من مضه أُجِرَ عليه ثم تؤخذ منه ولا تأخذ بعض الشعص فان اسرى شقص من أرض في عهد واحد جاز ان تأخذ احدهما وفيل لا يجوز وان هلك بعض الشعص بعرق أخذ الباقي بحصنه من المم فان كان في الشعص نخل فأنتم في ملكه ٥ المشرى ولم تؤر أخذ الثمر مع الأصل في احد القولين دون الآخر وان كان للسقس سبعان أخذوا على قدر النصبت في احد القولين وعلى عدد الرؤس في الآخر فان عفا احدهما او غاب أخذ الآخر جميع المبيع او تركه فان قديم العائب أنبرع منه ما تحضه وان كان البائع او المشرى اثنين فلهشبع 10 ان يأخذ نصيب احدهما دون الآخر وان كان المشرى شركا فالسعة بسبه وبين الشرك الآخر على ظاهر المذهب وان ور رحلان داراً عن ابهما دم ما اب احدهما وخلف ابين (197) دم باع احد قذنين الانبين نصيبه كانت السعة بين العم والأخ في اصبح القولين ولأخ دون العم في القول 15 الآخر وان تصرف المشرى في الشعص بالعراس والبناء فالسفع مختار بين ان يأخذ ذلك بعينه وبين ان يطلع ونص من أرض ما نص وان وهب او وقف فله ان يفسخ ويأخذ وان باع فله ان يفسخ ويأخذ بما اسرى ٢ وله ان يأخذ من المشرى الثاني بما اسراه ٣ وان قُبل البائع فله ان يفسخ ويأخذ وان 20 رد عليه بالعيب فقد قيل له ان يفسخ ويأخذ وفيل ليس له

٥) Codd أسرى sine articulo. ٥) In Cod. L. desunt verba  
 ٥) In Cod. L. اسرى. ٥) ما اشترى.



وإن تَحَالَفَا عَلَى الْمَنِّ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِمَا خَلَفَ عَلَيْهِ الْبَائِعُ  
وَأَنْ أَتَكَرَّ الْمُسْتَرَى السَّرَى وَأَنْطَاهُ الْبَائِعُ أَحَدٌ مِنَ الْبَائِعِ وَدَفَعَ  
السِّمَةَ الثَّمَنَ وَعَهَّدَنَهُ عَلَيْهِ وَفِيهِ لَا يُؤْخَذُ ٥ وَأَنْ قَالَ الْبَائِعُ  
أَحَدْتُ الْمَنَّ لَمْ يَأْخُذْ انْتِشَاعُ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ وَأَنْ أَذَى  
لِلْمُسْتَرَى السَّرَى وَالنَّشْعُ فِي دَدِهِ وَالْبَائِعُ عَائِبٌ فَعَدَّ فَمَنْ يَأْخُذُ  
وَمَنْ لَا يَأْخُذُ وَإِذَا أَحَدُ السَّعْصَعِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَّا  
بَعَثَ وَفِيهِ لَهُ أَنْ يَرُدَّ بِخِصَارِ الْحَلِيسِ (198) وَأَنْ مَاتَ الشَّعْبُ  
انْتَقَلَ حَقُّهُ إِلَى الْوَرِثَةِ ثَانٍ عَقَا بَعْضُهُمْ عَنْ حَقِّهِ كَأَنَّ لِلْآخِرِ أَنْ  
يَأْخُذَ لِلْجَمْعِ أَوْ تَدَخَّلَ وَأَنْ أَحْبَلَفَ الشَّعْبُ وَالْمُسْتَرَى فِي دَارِ  
١٥ الثَّمَنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْتَرَى وَأَنْ أَذَى الْمُسْتَرَى الْجَهْلُ بِالْمَنِّ  
فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَفِيهِ يُعَالَى لَهُ بَيْنَ وَالْأَجْعَلُكَ نَاكِلاً

### باب القراض

مَنْ جَارَ بَصْرُهُ فِي الْمَالِ صَحَّ مِنْهُ عَقْدُ الْقِرَاضِ وَلَا يَصَحُّ  
الْقِرَاضُ إِلَّا عَلَى الدَّرَاهِمِ وَالْدَعَائِمِ وَلَا يَحْزُرُ عَلَى الْمَغْسُوسِ مِنْهَا  
٢٥ وَلَا يَصَحُّ إِلَّا عَلَى مَالٍ مَعْلُومٍ الْوَرِثَةِ وَلَا يَصَحُّ إِلَّا عَلَى جُزْءٍ  
مَعْلُومٍ مِنَ الرِّبْحِ ٦ ثَانٍ قَالَ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَنَا جَارٍ وَكَانَ سَهْمًا

يعني إذا لم يكن قد أخذ الثمن : In margine Codicis L. ٥  
من المسترَى أما إذا أخذ ليس له أحد السعفة على الأصح  
لأن البائع أمر بعض (بعض Cod.) الثمن والمسترَى لا يذوق ذلك  
ولا يمكن أحده غير الثمن وفيه لا يسقطه بل يترك الثمن  
ولو . In margine Codicis L. ٦ في السعيف حتى يعثر المسترَى  
فأرض على درهم في أنعمه ثم عنه في المجلس لم يصح خلافة  
السلم.

نصفين وقيل لا يجوز<sup>٥</sup> وإن قال على أن لك النصف مبيع  
وقيل لا مبيع<sup>٦</sup> والأول أظهر وإن قال على أن لى النصف لم  
يصح<sup>٧</sup> وقيل مبيع<sup>٨</sup> والأول أظهر وإن شرط لأحدكما مبيع<sup>٩</sup> سى  
يخص به لم يصح<sup>١٠</sup> وإن قال فارصتك على أن يكون الربح كله  
لك<sup>١١</sup> فسد العقد (199) ألا أنه إذا صرف نقد المصروف<sup>١٢</sup>  
ويكون الربح كله لرب المال وللعامل أجره المبدل فان دفع البه  
المال تعال مصروف والربح كله لى فهو انصاع لا حق للعامل فيه  
وإن قال مصروف والربح كله لك فهو قرض<sup>١٣</sup> ولا يجوز ألا على  
المحاربة فى جنس يعم وحوزه فان علقه على ما لا نعم<sup>١٤</sup> أو  
على أن لا يسترى ألا من رخل بعته لم يصح<sup>١٥</sup> ولا بمبيع<sup>١٦</sup>  
ألا أن يبعد فى الحال فان علقه على شرط لم يصح<sup>١٧</sup> وإن عده  
الى شهر على أن لا يبيع بعده لم يصح<sup>١٨</sup> وإن عده الى شهر  
على أن لا يشرى بعده صح<sup>١٩</sup> وإن شرط على أن يعمل معه  
رب المال لم يصح<sup>٢٠</sup> وإن شرط على أن يعمل غلام لرب المال

لأنه لم يبين ما يكون لكل واحد :<sup>٥</sup> In margine Codicis L. :  
<sup>٦</sup> In margine Codicis L. :  
 وسط العراض أنه يكون مطلقا ولو قال فارصتك الى سنة مثلا لم  
يصح فى اصبح الوجهين كالبيع خلاف المساقاة فانها (تأه ل) لا يصح  
الا موقعا لان الحصول (حصول ل) الثمرة له معلوم والربح غير معلوم  
ولو عده فى الحال ولكن علق المصروف على شرط لم يصح  
<sup>٧</sup> In Cod. O. est :  
 على الاصح كالبيع ويصح فى الثانى كالوكالة  
<sup>٨</sup> In margine Codicis L. :  
 على أن يكون الربح كله لى أو كله لك  
 قال فى المحرر هل هو قراض فاسد أو قراض صحيح فيه وجهان  
 كالمقرب :  
<sup>٩</sup> In margine Codicis L. :  
 الاصح أنه قراض فاسد  
 وإن كان هذا :  
<sup>١٠</sup> In margine Codicis L. :  
 الاصح والحمل الانلا (nō)  
 الرجل يباعا يكثر المباح عنده ولا ينقطع المباح فى العادة جاز

صَحَّ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ وَقِيلَ لَا يَصَحُّ <sup>٩</sup> وَعَلَى الْعَامِلِ أَنْ يَتَوَلَّى  
بِنَفْسِهِ مَا خَسِرَتِ الْعَادَةُ أَنْ تَبُولَهُ وَأَنْ يَتَصَرَّفَ عَلَى الْإِحْبَاطِ  
وَلَا يَبِيعَ بِدُونِ نَسِ الْمِلِّ وَلَا يَسْمِيَنَّ مَوْجِلًا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّهُ  
فِي ذَلِكَ كَيْلَهُ أَنْ يَسْمِيَ مَعِيًّا يَرَى سَرَّاهُ حَارًا وَأَنْ يَسْمِيَ  
<sup>١٠</sup> سَيًّا عَلَى أَنَّهُ سَلِمَ (200) فَخَرَجَ مَعِيًّا نَبَتْ لَهُ الْخُبَارُ وَأَنْ  
أَحْبَلَفَ هُوَ وَرَبُّ الْمَالِ فِي الرَّدِّ بِالْعَبْدِ عَمَلٌ مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ  
وَأَنْ يَسْمِيَ مَنْ يَعْمَلُ عَلَى رَتِّ الْمَالِ أَوْ رَوْحِ رَبِّ الْمَالِ يَغْتَرُّ  
إِنَّهُ لَمْ يَحْجِثْ وَلَا يَسَافِرْ بِالْمَالِ مِنْ غَيْرِ أَذْنٍ أَنْ يَسَافِرَ بِالْأَذْنِ  
تَعَدَّ قِيلَ أَنْ نَعْمَهُ فِي مَالِهِ وَقِيلَ عَلَى قَوْلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا فِي  
<sup>١١</sup> مَالِهِ وَالثَّانِي أَنَّهَا فِي مَالِ الْمُصَارَبَةِ وَأَيُّ قَدَرٍ يَكُونُ فِي مَالِ  
الْمُصَارَبَةِ قَدَرُ الرَّائِدِ عَلَى نَعْمَةِ الْحَصْرِ وَقِيلَ لِحَمْعٍ وَأَنْ يَظْهَرَ  
فِي الْمَالِ رَيْحٌ فَعَبَهُ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْعَامِلَ لَا يَمْلِكُ حَصْنَةً إِلَّا  
بِالْعِسْمَةِ وَيَكُونُ لِحَمْعٍ لِرَبِّ الْمَالِ وَرَكُونُهُ عَلَيْهِ وَلَهُ أَنْ يَخْرِجَهَا  
مِنَ الْمِلِّ وَالثَّانِي أَنَّ الْعَامِلَ يَمْلِكُ حَصْنَةً بِالظُّهْرِ وَيَجْرِي فِي  
<sup>١٢</sup> حَوْلِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُخْرِجُ الرُّكُوبَ مِنْهُ قِيلَ الْمُعَاسَمَةُ وَأَنْ يَسْمِيَ  
الْعَامِلُ أَمَاءً وَلَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ رَيْحٌ صَحَّ الشَّرْحُ وَأَنْ كَانَ فِي  
الْمَالِ رَيْحٌ وَهَدَّ قِيلَ لَا يَصَحُّ وَقِيلَ يَصَحُّ وَيَعْبُفُ وَقِيلَ يَصَحُّ  
وَلَا يَعْبُفُ أَنْ يَسْمِيَ (201) سَلَعَةً بِسْمِيٍّ فِي الشَّلَعَةِ وَهَلَكُ  
الْمَالُ قَبْلَ أَنْ يَنْقُضَ السَّيُّ لِرَبِّ الْمَالِ الثَّنَى وَقِيلَ يَلْزَمُ  
<sup>١٣</sup> الْعَامِلَ وَأَنْ يَدَّعِيَ أَنَّهُ أَتَى قَبْلَ أَحَدِهِمَا قِيلَ الْبَصْرِيُّ نَلَفَ  
مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَانْفَسَحَتْ فِيهِ الْمُصَارَبَةُ وَأَنْ يَلَفَ بَعْدَ الْبَصْرِيِّ  
وَالرَّيْحُ يَلَفٌ مِنَ الرَّيْحِ وَلَمْ يَنْفَسَحْ الْمُصَارَبَةُ\* فَبِهِ وَأَنْ يَسْمِيَ\*

«وَأَسْمَى بِأَيْ God. ١٤»

بها عيّن مملوك أحدهما بعد قبل مملوك من رأس المال  
 وميل مملوك من الربح وهو الأصح والقول قول العامل مما  
 "يُدعى أنه استمره" للمصارفة أو لنفسه وفيما يدعى من هلاك  
 ومُدعى عليه من خرابته وإذا احتلعا في ردّ المال بعد قبل  
 أن القول قوله وقبل القول قول ربّ المال وإن احتلعا في قدره  
 الربح المشروط فتخالفاً وإن احتلعا في صدر رأس المال فالقول  
 قول العامل ولكنّ واحد منهما إن يفسخ العقد متى شاء فإن  
 مات أحدهما أو جنّ أو أُعْمِيَ عليه انفسخ العقد وإذا انفسخ  
 وهناك عَرَضٌ وتَقاسماتٌ حار وإن طلب أحدهما البيع لزمه بعه  
 وإن كان هناك تقيّد (202) لزم العامل أن يتقاضاه لِمَصْرُفٍ وإن  
 فَرَصَ في المَرَصِ أَصْبَرَ الربح من رأس المال وإن راد على أجرة  
 المبلّ وإن مات وعليه تقيّد قُدِّمَ العامل على سائر العُمرات

### باب العبد المانوس

إذا كان العبد بالعباً رشيدياً جاز للمولى أن يأتين له في الحارة  
 وما يكسبه يكون لمولاه وما يلزم من دين الحارة يجب بمصاوة<sup>١٥</sup>  
 من مال الحارة فإن بقي شيء أُتْبِعَ به إذا عتق ولا يجوز  
 أن يتاجر ألا فيما أذن له وإن أذن له في الحارة لم يملك  
 الاجارة وقبل يملك ذلك في مال الحارة ولا يملك ذلك في  
 نفسه ولا يصرّف ألا على المطر والاحتياط ولا يهب ولا  
 يتخذ دَهْوَةً ولا يبيع بتسليمته ولا يدين ضمن المثل ولا يسائر<sup>٢٥</sup>

١٥) Sho in Codice L., in Codice O. exstat pro يدعى.

بالمال ألا بائن المولى وان اسرى من يعين على مولا نعر  
 انذ لم يصح السراء في اصح القولين وان اسرى<sup>٥</sup> بائنه صح  
 السراء وعن علمه (203) ان لم يكن علمه ثبوت فان كان علمه  
 ثبوت نعى العمد فولان وان ملكه السند مالا لم يملك دى  
 اصح القولين وملكه في الآخر ملكا ضعيفا يملك المولى ابتداء  
 منه ولا تجب فيه الركوة

### باب المسافاة

من جار بصرته في المال صح منه عقد المسافاة ويصدق تلفظ  
 المسافاة وبما يؤدى معناه ويجوز على الكرم والمخل وبما  
 ١٥ سواهما من الأسحار فولان<sup>٦</sup> وان سافاه على ثمره موجودة نعه  
 فولان وان سافاه على التوتى الى مثله لا نحمل فيها لم يصح  
 وهل يستحق أجره العبد فيه وخلفان وان كان الى مثله قد  
 نحمل وقد لا نحمل فقد قبل يصح وهل لا يصح وللعامل  
 أجره المثل وان سافاه على ودي يفرسه وعمل عليه لم يصح<sup>٧</sup>  
 ٢٥ ولا يجوز المسافاة الا الى مثله معلومة ويجوز للملك الى مثله  
 يعنى ما يعمل عليه في اصح القولين ولا يجوز في الآخر اكثر  
 من ستة ولا يجوز الا على خبره معلوم من الميرة كالثلاث  
 (204) والربع وان سوط ان له ميرة تخلات بعينها او أضوعا

<sup>٥</sup> In Codice L. ad additur, quod ex antecedentibus (p. ١٢., l. 16) desumptum, hoc loco non decet. <sup>٦</sup> In margine Codicis L.: كالتماع

<sup>٧</sup> Co-  
 dex L. sic in margine: سجرة الصغيرة المخل

معلومة من النمر لم يصح إذا انعقد لزم للاحارة وعلى العامل ان يعمل ما فيه مسرأة في النمرة من التلحق وصرف الخريد واصلاح الأجاجبي وتنقيت الشوابي والسقي وعلى رب المال ما يحط به الأصل كسدت الحيطان وخفر الأنهار وسراء الدواب فان شرط ان يعمل معه عيلمان رب المال ويكوثوا نكت أمرة ٨ حار على المصوص ويكون معهم على رب المال وان شرط ان يكون على العامل جاز وان شرط ان يعمل رب المال لم يجره والعامل أمس فيها يدعى من هلاك ويتنقى عليه من خيابه فان ثبت حسانته ضم اليه من بشرى عليه فان لم يحط بالمسرف استوجر عليه من يعمل عنه وان قرب العامل ١٠ استوجر من ماله من يعمل عنه فان لم يكن له مال افترض عليه فان اتفق عليه رب المال بغير إذن الحاكم لم يرجع وان لم يقدر على ائنه فأنفق ولم يشهد لم يرجع وان أسهد فقد قبل يرجع (206) وهل لا يرجع وان لم يمكن ذلك فله ان يفسخ فان لم تكس طهرت النمرة والنمرة للمالك والعامل ١٥ أجرة ما عيل وان طهرت فهي لهما فان احتار رب المال تمنع الكيل جاز وان لم يخمر بيع منه نصيب العامل وان لم يخمر تركه الى ان يصطلحا وان مات العامل فتطوع ورسته بالعمل استحقوا النمرة وان لم يعملوا استوجر من ماله من يعمل فان لم يكن له مال فليرب المال ان يفسخ، ويملك العامل حصته 20 من النمرة بالظهور وركونه عليه وهل فيه فصولان احدهما هذا والثاني انه لا يملك الا بالمسلم، وان ساءه في المرض وبذل له اكثر من أجره المثل اعطيت الريانة من الثلث وهيل

نُعْتَبَرُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَإِنْ احْتَلَعَا فِي الْعَدْرِ الْمَشْرُوطِ لِلْعَامِلِ  
تَحَالَفَا

### باب المزارعة

الْمُزَارَعَةُ أَنْ يَسْلِمَ الْإِنْسَانُ إِلَى رَجُلٍ لِيَبْرَحَ نَعَصٍ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا  
وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي مِنَ الْمَخْضِلِ وَتَسَامِيهِ عَلَى  
النَّخْلِ (206) وَمُزَارَعَةٌ عَلَى الْأَرْضِ وَتَكُونُ السَّكْرُ مِنْ صَاحِبِ  
الْأَرْضِ فَتَكُونُ ذَلِكَ مَتَاعًا لِلْمَسَاعَاةِ وَفَلَا أَنْ كَانَ الْمَخْضِلُ فَلَمَّا  
وَالْمَسَاعَاةُ كَسْرًا لَا تَحَرُّ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى جُرْثُوعٍ مَعْلُومٍ  
مِنَ الرَّجُلِ كَالْمَسَاعَاةِ

### باب الإحارة

30

الْإِحَارَةُ بَيْعُ نَصِيحٍ مَعْنَى نَصِيحٍ مِمَّنْ الْبَيْعُ وَنَصِيحٌ بِلَفْظِ الْإِحَارَةِ  
وَالْبَيْعِ وَنَصِيحٌ عَلَى كَيْفٍ مَنَعَةٍ مُبَاحَةٍ وَفِي اسْتِثْنَاءِ أَنْ تَكُنَّ  
لِلصَّدَقَةِ وَالْعَقْلِ لِلصَّرَافِ وَالْإِحَارَةِ وَالْإِحَارَةُ أَظْهَرُهَا أَنَّ  
لَا يَجُوزُ فِي جَمْعِ ذَلِكَ وَلَا يَصِحُّ عَلَى مَنَعَةٍ مُكَرَّمَةٍ كَالْعَنَاءِ  
وَالرَّمِي وَخَسْلُ الْخَمْرِ وَنَصِيحُ الْإِحَارَةِ عَلَى مَنَعَةٍ عَيْنٍ مَعِينَةٍ  
كَاسْتِثْنَاءِ الدَّارِ لِلشُّكْنَى وَالْمَرْأَةِ لِلرِّضَاعِ وَالرَّجُلِ لِلْحَكْمِ وَالْبَيْعِ  
وَالشُّرَى وَالْإِحَارَةُ لِلرُّكُوبِ وَنَصِيحٌ عَلَى مَنَعَةٍ فِي الدُّعَا كَالِاسْتِثْنَاءِ  
لِتَحْصِيلِ الْحَقِّ وَتَحْصِيلِ حُمُولَةٍ فِي مَكَانٍ أَنْ كَانَ عَلَى مَنَعَةٍ  
عَيْنٍ لَمْ يَحْزَرْ إِلَّا عَلَى عَيْنٍ يُمْكِنُ اسْتِثْنَاءُ الْمَنَعَةِ مِنْهَا أَنْ  
اسْتِثْنَاءُ أَرْضًا (207) لِلزَّرْعِ لَمْ يَحْزَرْ حَتَّى يَكُونَ لَهَا مَا تَوْمَنُ  
إِعْطَاةً كَمَا الْمَهْرُ وَالْمَدَى بِالْبَصَرَةِ وَالْمَلْجُ وَالْمَطَرُ فِي الْجَسَلِ أَنْ

كان يمشى لم يحرك حتى تروى الأرض بالرياء \* ولا يحجور إلا على  
 عيني معروفة فان لم نعرف ألا بالروية كالعقار لم يحجور حتى  
 تروى \* ولا يحجور إلا على منفعة معلومة العذر فان كانت مما  
 لا ينقذر ألا بالعمل كالحج والركوب الى مكان فقدره وان كان  
 مما لا ينقذر ألا بالزمان كالسكنى والرضاع والتطمين فقدره \*  
 وان كان مما ينقذر بهما كالحيطة والساء فقدر بأحداهما \* ويجوز  
 ان نقدر على منه تبقى فيها العيب في اصح العولين ولا  
 يحجور اكثر من سنة في الآخر وفيل فيه قول ثالث الى ملين  
 سنة فان قال احركه كل شهر بدرهم بطل وفيل يصح في الشهر  
 الاول \* ولا يحجور إلا على منفعة معلومة الصفة وان كان معلوما  
 بالعرف كالسكنى والنس خمل العقد عليه وان لم يكن  
 معلوما بالعرف وصفه (208) كخمل الحديد والفضى والساء  
 بالجم والآخر والطين واللبس وان لم يعرف بالوصف كلبسة  
 الدعاوت كالمخمل والراكب والصبي في الرضاع لم يحجور حتى  
 تروى \* وما عقد على منه لا يحجور فيه شرط الخيار وفي خيار  
 المجلس وجهان وما عقد على عمل معني يثبت فيه الخياران  
 وفيل لا يثبتان وفيل يثبت فيه خيار المجلس دون خيار  
 الشرط ولا يجوز ألا معطلا ونصل الشرع في الاستيفاء  
 بالعقد فان أطلق وقال اجرته سهرأ لم يصح \* ولا يحجور  
 الاجارة إلا على أجر معلومة الجنس والقدر والصفة فان اسأجر  
 بالطعمة والكسوة لم يصح وان عقد على مال جراف حاز وفيل  
 فيه قولان كراس مال السلم وان اجر منفعة بمنفعة جارية ونجب  
 الاجرة بمس العقد ألا ان يشترط فيها الاجل فيجب في



مَحَلَّةً وَإِنْ كَانَ الْعَدَدُ عَلَى مُدَّةٍ دَسَلَّمَ انْعَمَ وَمَصَّتِ الْمُدَّةُ  
 أَوْ عَلَى عَمَلٍ مَعْتَمَدٍ دَسَلَّمَ الْعَمَلُ وَمَصَّى رَمَانٌ يُفَكِّسُ فِيهِ الْإِسْبَاعُ  
 اسْتَعْرَتْ الْأَجْرَةَ (209) وَوَحِبٌ رَدُّ الْعَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ الْإِحَارَةُ طَاسِدَةً  
 اسْتَعْرَبَتْ أَجْرَهُ الْمَثَلُ وَمَا نَحْنُاجُ إِلَيْهِ لِلْمَكِينِ مِنَ الْإِسْبَاعِ  
 كِبْفَاجُ الدَّارِ وَرِمَامُ الْجَمَلِ وَالْحِرَامُ وَالْقَتَبُ هُوَ عَلَى الْمَكْرِىِ  
 وَمَا نَحْنُاجُ إِلَيْهِ لِكَمَالِ الْإِسْبَاعِ كَالدَّائِوِ وَالْخَنْدَلِ وَالْمَحْمِلِ  
 وَالْعَطْلَةُ هُوَ عَلَى السَّاجِرِ وَفِي تَكْسِجِ الْبَيْتِ وَتَنْفِيقِ الْبَالُوَةِ  
 وَجِهَانٌ عَلَى الْمَكْرِىِ الْإِسَالَةُ وَالْخَطُّ وَإِرْكَابُ الشَّسْمِ وَإِبْرَاقُ  
 الْحَمَلِ لِلْمَرَاةِ وَالْمُكْتَرَى أَنْ تَسْتَوِيَ الْمَمْعَةُ لِلْمَعْرُوفِ وَإِنْ أَكْرَى  
 ١٠ أَرْضًا لِيُزَوِّعَ الْحَبْلَةَ رَزَعَ مَمْلُهَا وَإِنْ أَسَاجِرَ دَائِمَةً لِيَرْكَبَهَا  
 أَرْكَبَهَا مَمْلَهُ وَإِنْ أَكَلَ بَعْضُ الزَّادِ وَفِيهِ يَخْتَلَفُ فِي الْمَارِلِ  
 جَارٌ أَنْ يُبَدِّلَهُ فَإِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ فَعَمِدَ فَوَلَانٌ فَإِنْ أَكْرَى دَائِمَةً  
 إِلَى مَكَانٍ فَجَاوَزَهُ لِرَمَةِ الْمَسْتَى فِي الْمَكَانِ وَأُحْوَةُ الْمَثَلِ لَمَّا رَاكَ  
 وَإِنْ حَمَلَ عَلَيْهَا أَكْرَى مِمَّا شَرَطَ فَمَلَعَتْ وَفِي يَدِهِ صَبْنٌ  
 ١٥ فِيمَتَهَا وَإِنْ كَانَتْ صَاحِبِهَا مَعَهَا صَمَسَى نَصَفَ الْعَمِدَةَ فِي أَحَدِ  
 الْقَوْلَيْنِ وَالْقِسْطُ فِي الْآخَرِ وَالْمُكْتَرَى أَنْ يُكْرِىَ مَا أَكْرَىهُ بَعْدَ  
 (210) قَبْضِ الْعَيْنِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُكْرِىَ قَبْلَ الْقَبْضِ مِنْ غَيْرِ  
 الْمَكْرِىِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ وَيَجُوزُ مِنَ الْمَكْرِىِ فِي أَصَحِّ الْوَحْيَيْنِ  
 وَإِنْ تَلَعَتْ الْعَيْنُ السَّاجِرَةَ انْعَسَخَتْ الْإِحَارَةُ فِيمَا بَقِيَ دُونَ  
 ٢٠ مَا مَضَى وَفِيلٌ فِيمَا مَضَى قَوْلَانٌ فَإِنْ وَجَدَ بِهِ عَيْنًا أَوْ حَدَبًا  
 بِهِ عَيْبٌ تَبَيَّنَ لَهُ حَيَارُ الْعَسَمِ فَإِنْ قَسَحَ لِرَمَةِ أَجْرَهُ مَا مَضَى

فان كان دَارًا فانهدمت او اَرْضًا فانقطع ماءها فسد فوَلَانِ  
 احدهما ينفسخ والثاني ثبت له حصارُ العسج وان غُصِبَ  
 العينُ حَتَّى انقضت المدةُ فهو كالبيع اِذَا أُتْلِفَ قبل العَيْنِ  
 وقد نَتَمَّاهُ فِي الْبَيْعِ وان مات الصَّيُّ الَّذِي وَفَعَتِ الْاِجَارَةُ  
 عَلَى اَرْضَاعِهِ انفسخ العقدُ عَلَى الْمَبْذُورِ وقبل فسد فوَلِ اُخْرَى  
 أَنَّهُ لَا يَنْفَسَخُ فَاِنْ مَرَّصَهَا عَلَى اَرْضَاعٍ غَيْرِهِ جَارٍ وَان تَنَسَّلَا  
 فَيَسِيحَ وَان مَاتَ الْاَجِيرُ فِي الْحَيَّةِ عِنْدَ اَوْ اُحْصِرَ قبل الْاِحْرَامِ لَمْ  
 يَسِيحْ شَيْئًا مِنَ الْاُجْرَةِ وَان كَانَ بَعْدَ الْعَرَاكِ مِنَ الْاَرْكَانِ  
 اسِيحَتْ الْاُجْرَةُ وَعَلَيْهِ ثُمَّ لَمَّا بَقِيَ وَان مَاتَ وَقَدْ بَعِيَ عَلَيْهِ  
 بَعْضُ الْاَرْكَانِ اسِيحَتْ (211) بِقَدْرِ مَا عَمِلَ وَيَسْتَأْجِرُ الْمُسْتَأْجِرُ<sup>10</sup>  
 مَنِ مَسَائِفَ الْحَيَّةِ عَنْهُ وَان هَرَبَ الْمُكْرِي وَالْعَقْدُ عَلَى مَنْعِهِ  
 يَبِيتُ لِلْمُسْتَأْجِرِ الْحَصْرَ مِنَ الْعَسَجِ وَالْاِنْفَاءِ وَان كَانَ الْعَقْدُ عَلَى  
 مَدَّةٍ انفسخ بِمُصَيِّبَةِ الْوَقْتِ حَالًا مُحَالًا وَان كَانَ عَلَى عَمَلٍ لَمْ  
 يَنْفَسَخْ قَادًا فَدَرَّ عَلَيْهِ طَالِبُهُ نَهْ وَان هَرَبَ الْجَمَلُ وَفَرَّكَ  
 الْحِمْلَ وَفِيهَا قَصْدٌ بَيْعٍ مَا فَصَلَ وَانْفَعَقَ عَلَيْهَا طَانَ لَمْ يَكُنْ<sup>11</sup>  
 فِيهَا قَصْدٌ اِفْرَصَ عَلَيْهِ طَانَ اَمَرَ الْحَاكِمُ الْمُسْتَأْجِرَ اِنْ نَفَعَهُ  
 عَلَيْهَا قَرْضًا حَارًا فِي اصْبَحِ الْغَوْلَيْنِ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْمَعْدَةِ بِالْعَرَبِ  
 وَان لَمْ يَكُنْ حَاكِمًا فَانْفَعَقَ وَأَسْهَدَ رَجَعَ وَعَمِلَ لَا يَرْجِعُ ۞ وَان  
 مَاتَ أَحَدُ الْمُبَاكِتَيْنِ وَالْعَيْنُ الْمُسْتَأْجِرَةُ بَقِيَتْ لَمْ يَبْطُلِ الْعَقْدُ  
 وَان هَلَكَتِ الْعَيْنُ الْمُسْتَأْجِرَةُ فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ مِنْ غَيْرِ عُدْوَانٍ<sup>12</sup>  
 لَمْ يَصْصِ ۞ وَان انقضت الْاِجَارَةُ لِرَمِّ الْمُسْتَأْجِرِ رَدَّ الْعَيْنَ وَعَلَيْهِ  
 مَوْتَةُ الرِّدِّ وَبِئْسَ يَجِبُ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْجِرِ ظَنِّ احْتِمَالًا فِي الرِّدِّ  
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُؤْجِرِ وَان هَلَكَتِ الْعَيْنُ اَلَّتِي اسْتَوْجَرَ عَلَى الْعَمَلِ

(212) فيها في يد الآخر فان كان العمل في ملكك المستأجر  
او في غير ملكه والمستأجر مشاهد له لم يصح له وان كان في  
غير ملك المستأجر معه قولان أصحهما أنه لا يصح وينسخ  
الأجرة لما عمل في ملك المستأجر الى ان هلكت ولا ينسخ  
لما عمل في غير ملكه وان احتلف المستأجر والأجير المشترك  
في رد العين فقد قبل القول قول الاجير وقبل القول قول  
المستأجر وان باع المكبري العين من المكبري حار ولم ينسخ  
الاجارة بل تستوفي ما بقي بحكم العقد وان باع من غيره  
لم يصح في احد القولين وينسخ في الآخر وتستوفي المستأجر  
ما بقي فان لم يعلم المسري بالاجارة ثبت له الخيار وان كان  
عبدًا فاعتقه صعب ويلزم المولى للعبد أقل الأمرين من أحربه  
او يبعده وان آجر العين من غير المستأجر لم يجز وان  
آجرها من المستأجر حار في اظهر القولين وان انقصت مدة  
الاجارة وفي الارض رزق فان كان بتعريض (213) من المستأجر  
جار اجارته على فله ونسوية الارض وجاز تركه مأجره وان  
لم يكن بتعريض منه بعد قبل يجوز اجارته وهيل لا يجوز  
وان كانت الاجارة على عمل في الذمة حار بلطف السلم فان  
عقد بلطف السلم اعتبر فيه قبض الأجرة في المجلس وان  
عقد بلطف الاجارة طرد قبل يعتد وهيل لا يعتبر ولا يستقر  
الأجرة في هذه الاجارة الا بالعمل ويجوز ان يعقد على عمل  
عجل وموجل وان هلكت العين او غصبت لم تنسخ الاجارة  
بل مطالب بالبذل وان هرب المكبري اكبرى عليه فان تعدد  
ذلك ثبت للمكبري الخيار بين ان يفسخ وبين ان يصبر الى

ان نجده ۞ وادا دبح اليه دوناً فقطعه فمضاً فقال صاحب  
السوب امرنك ان يقطعه فناء عليك الارض وقال المحتاط بل  
امرني بقمص عليك الأجرة نكالاً على طاهر المذهب ولا  
يسحق الخياط الأجرة وهل يلزم ارس المقص منه فولان

8

### (214) باب للعالة

وهو ان يجعل لئس عمل له عملاً عوضاً فمقول من نتي لى  
حائطاً او رد لى آتياً فله كذا فادا عمل ذلك استحق  
التجمل ويجوز على عمل مجهول ولا يجوز الا بعوض معلوم  
ويجوز لهما العسج قبل العمل فلان بعد الشروع فى العمل  
فيجوز للعامل الرجوع منه ولا يجوز لصاحب العمل الا بعد 10  
ان يضمن للعامل أجرة ما عمل ۞ وان استرك جماعة فى العمل  
اسمركوا فى التجمل وان عمل لعمرة سباً من ذلك من غير  
شرط لم يسحق عليه التجمل فان قتل العامل شرطت لى عوضاً  
فالقول قول المعمل له وان اخلفا فى قدره نكالاً ۞ وان امر  
غسلاً بغسل سوب ولم يستم له شيئاً فعسل لم يستحق 15  
الأجرة وقيل يسحق

### باب المسابقة

المسابقة على عوض كالاجارة فى احد القولين ونصح ممن يصح  
منه الاجارة ولا يجوز فسحها بعد لزومها ولا الريادة فيها ولا  
الامتناع (215) من ائمتها وحكمها فى خبر الشرط وخيار 20  
المجلس حكم الاجارة ويجوز اخذ الرهن والضمين فيها

وكالجعلته في القول الآخر محذور مسخها وانرياده فيها والامتناع  
من انمنها وبمسخها من شيء ولا يأخذ منها اثره والضمن  
ومحذور ذلك على اثره بالنسب وانسحاب والرائد وما اسمها  
من آله للحرب ومحذور على الحبل والادل وفي الحمار والبعل قولان  
وفي البعل وجهان ولا محذور على الأقدام والرياب والطيرة في  
ظاهر المذهب وقبل محذور ذلك وفي الصراخ وجهان ولا محذور  
المسابقة بين اثنين اثنين لا تحيل والاندل ومحذور على نوصي  
كنعري وانيردني ولا محذور الا على مرتين معروفين ولا يجوز  
الا على مسددة معلومة الابداء والانهاء ولا محذور الا على  
عوض معلوم ومحذور ان يكون انعوض منهما ومن غيرها فان  
أخرج احدهما السبق على ان من سبق أخرجه جار وان  
أخرجا السبق على ان من سبق منهما أخذ للجمع لم يجز  
الا ان يكون معهما مختل وهو ثابت على قرين (216) كعبي  
نقرسيهما لا يخرج شيئا فان سبقهما أخرجه سبقهما وان سبعا  
أخرر كل واحد منهما سبقه وان سبق احدهما مع المختل  
أخررا سبق المناخر وان سبق احدهما أخذ السبقين وان  
أخرج الامام من بيت المال او احد الثريين من ماله سبق  
بين اثنين فشرط ان من سبق منهما فهو له جاز فان سبق  
احدهما استحق وان جاز معا لم يسمحقا وان شرط للسابق  
ولاخر لم يجز وان كانوا ثلاثة فشرط لاثنتين دون الثالث او  
اربعة فشرط لثلاثة دون الرابع جاز وان شرط للجميع وسوى

ه) Sic in Cod. ه) Cod. O. والطير ه) كالحال ه) In Cod. L. desunt. ه) In Cod. L. deest.

نسيه لم يجز وإن فاضل يجعل للسابع قسرة والمجلى تسعة  
 والمضلى مائة. فقد قيل يجوز وفيل لا يجوز وإن شرط  
 أنه إذا سيف أحدهما أطعم الشيف أصحابه لم يصح المسابقة  
 على ظاهر المذهب وقيل يصح ألا أنه يسقط المسمى ويجب  
 عوض المبل وقيل يصح ولا يسقط سائر والشب في الخلة  
 أن استوت أصحابها أن سيف أحدهما بخرة (217) من الراس  
 من الأذن وغیره فان أحملها في طول العنق أو كان ذلك في  
 الأهل اعتبر السيف بالكاهل فان مات أحد المركبتين قبل العاية  
 بطل العقد وإن مات أحد الراكبتين قام وارثه مقامه فان لم  
 يكن له وارث استأجر الحاكم من يعوم معامه وإن كانت<sup>10</sup>  
 المسابقة على الرمي لم يحز أخرج السبى منهما أو من غيرها  
 ألا على ما ذكرناه في الخيل ولا يجوز حتى يتعش الرماة فان  
 كانوا جرئين لم يجز حتى يعرف كل واحد من راس الخرتين  
 أصحابه قبل العقد ولا يجوز ألا ممن يحسن الرمي فان حرج  
 في أحد الخرتين من لا نحسن الرمي بطل العقد فيه وسقط<sup>15</sup>  
 من الحرب الآخر بإرأه وأحد ثم الرماة بالخيار بين فسخ  
 العقد وبين الامضاء ولا يجوز ألا على حد من الرش معلوم  
 وإن يكون عند الإصابة معلوماً فان شرطاً إصابة نسعة من  
 تسعة أو تسعة من عشرة أو عشرة من عشرة لم يجز في  
 اصح القولين وإن يكون متى العوض معلوماً فان شرط دون<sup>20</sup>

a) In Cod. O. et والمجلى transposita sunt. b) In

Codice L.: رَمَاً c) In Cod. L. deest. d) In Cod. L. deest,  
sed ab alia manu deinde est additum.

مَائَتَيْ ذِرَاعٍ حَارٍ (218) وَمِمَّا رَأَى فَبَدَلَ بِحُورٍ إِلَى مَائَتَيْ  
 وَخَمْسِينَ ذِرَاعًا وَفَدَلَ بِحُورٍ إِلَى سِتِّ مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ذِرَاعًا طَنْ  
 سِرْطٍ أَرْمَى إِلَى عَمْرِ عَرَضٍ وَإِنْ نَكُونُ أَنْسَفُ لَاتَّبَعِدْهُمَا رَمَتًا  
 نَبْ يَصْخَرُ وَإِنْ نَكُونُ انْعَرَضَ حَتَّى تَقْصُرَ مَعْلُومَ الصَّعَةِ مَعْلُومَ  
 ٨ انْظُولٍ وَالْعَرَضِ وَالْارْتِفَاعِ وَالْانْكَعَاصِ فِي الْأَرْضِ وَإِنْ نَعْلَمُ أَنَّ  
 أَرْمَى مُحَاصَةً أَوْ مُبَادَرَةً أَوْ مُبَاصَلَةً طَالِحَاةً أَنْ يَحْطَ أَكْثَرُهَا  
 أَصَابَةً مِنْ غَدِيدِ الْآخِرِ فَيَقْضَى لَهُ عَدَدٌ مَعْلُومٌ تَتَعَقَّبَانِ عَلَيْهِ  
 فَيَقْضِيهِ وَانْدَرَةً أَنْ نَسْرُطَا أَصَابَةَ عَسِيرَةٍ مِنْ عِشْرِينَ فَتَسْتَدْرُ  
 أَحَدَهُمَا إِلَى أَصَابَةِ الْعَسِيرَةِ فَيَقْضَى صَاحِبِيهِ وَالْمُصَاصِلَةُ أَنْ  
 ١٥ نَسْرُطَا أَصَابَةَ عَسِيرَةٍ مِنْ عِشْرِينَ عَلَى أَنْ نَسْتَوِيَا حَمِيغًا  
 فَمَرَمَانِ مَعًا حَمِغٌ ذَلِكَ طَنْ أَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِثْلَهُمَا الْعَسِيرَةَ  
 أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ آخِرًا سَبْقِيَهُمَا وَإِنْ أَصَابَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْعَشِيرَةِ  
 وَإِنْ أَصَابَ الْآخِرُ الْعَشِيرَةَ أَوْ دُونََهَا فَهَذَا نَصَلُهُ وَإِنْ يَكُونُ الْمَلْدِيُّ  
 مِثْلَهُمَا مَعْلُومًا وَفَدَلَ أَنْ سِرْطٌ ذَلِكَ (219) وَجِبَ الْوَهْدَةُ وَإِنْ  
 ١٥ لَمْ يَشَرْطْ حَارٍ وَإِنْ نَشَاحًا أَتَرَعَ بِهِمَا وَتَرَمَلَانِ سَهْمًا سَهْمًا  
 طَنْ سِرْطٌ أَحَدُهُمَا أَنْ يَرْمِيَ فَاجْمَعِ سَهْلَهُ خِيَلًا عَلَى الشَّرْطِ  
 وَأَنْ يَكُونَ صَعْدُ الرَّمْيِ مَعْلُومًا مِنَ الْقَرَعِ وَالْخَرَفِ وَالْخَشْوِ  
 وَالْعَرَى وَانْقَرَمَ طَالِقَرُ هُوَ أَصَابَةُ الشَّيْءِ وَالْخَرَفُ أَنْ يَخْدَشَ  
 الشَّيْءَ وَلَا يَنْبُتَ فِيهِ وَالْخَشْفُ أَنْ يَثْبُتَ فِيهِ وَالْبَرَقُ أَنْ  
 ٢٥ يَنْفُذَ فِيهِ وَالْقَرَمُ أَنْ يَقْطَعَ طَرَفُ الشَّيْءِ وَيَكُونُ بَعْضُ النُّصْلِ  
 فِي الشَّيْءِ وَبَعْضُهُ خَارِجًا مِنْهُ فَتُحْمَلَانِ عَلَى مَا شَرَطَا طَنْ سِرْطَا

امانة حوالى الشئ فأصاب الشئ او بعدا منه لم يُحسب له  
 له وان شرطاً التحسّف في العَرَض حصاةً منعت من التحسّو  
 فخرق السهم وسقط حسب له خاسفاً وان انقطع الموتر او  
 انكسر القوس او اسعروى فى المَدّ تسقط او عرصب في يده  
 ربح او قَبِت ربح سديدةً فَرَمَى فَاَحْطَأَ لم نُحَسِبْ عليه وان ٥  
 هُب ربح سديدةً فأصاب لم يحسب له وان اسفل العَرَض  
 بالربح فأصاب موضعاً (220) والشرط هو انزعُ حَسَبَ له وان  
 كان الشرط هو التحسّو فثبت السهم والموضع في صلابه العَرَض  
 حَسَبَ له وان أَصاب السهم الأَرْضَ فاردكف وأصاب العَرَضَ  
 حَسَبَ له في احد القولين ولم نُحَسِبْ له ولا عليه في القول ١٥  
 الآخر وان شرطاً الرمي بالعسي العرنه او العارسه او أحدهما  
 برمي بالعرنه والآخر بالعارسه حَيْلَا عليه بان أَطْلَفَ العقد  
 حَيْلَا على نوع واحد وان تلف العوس أُتِدِلَ وان ماب  
 الرامى بطل العقد وان عرّص عُكَّرَ من مطرٍ او ربحٍ او تَبَلٍ  
 جار قطع الرمي»

١٥

### باب احياء الموات وتملك المباحات

من جاز ان يملك الاموال جاز ان يملك الموات بالاحياء ولا  
 يجوز للكافر ان يملك بالاحياء في دار الاسلام وملك في دار  
 الشرك وكدّ موات لم نخبر عليه اثمٌ ملك ولم ينعلق  
 بمصلحه عامر حار تملك بالاحياء وما خرّى عليه (221) اثم ٥  
 ملك ولا يعرف له مالكٌ بان كان في دار الاسلام لم يملك  
 بالاحياء وان كان في دار الشرك فقد قبل تملك وقبل لا



دملك ۞ والاحد أن يهتي الأرض لما بُردن كان داراً  
 مبّان سمي ويسقف وان كن خضرة فبان يحوط عليها  
 ويحصب علب اندب وان كن مرقعة فبان تخلص نرايها ومسوى  
 اندب اماء ونزع في ضعر اندعب وعمل بملك وان لم يزرع  
 ٥ وان دن يقرأ او عينا صان كعرجا حتى يصل الى اماء فبملك  
 انمحننا وما منه من انمعدن وانسجر وانكلاً وما نبت فيه  
 ويسع وملك معه ما كبح الية من خريمه ومراقفه وجبل لا  
 بملك اماء وانمعدن الأول ولا دحب علمه تدل شىء من  
 دنك الا اماء دته دحب علمه يدل فصله ليهتم دين انزع ۞  
 ١٠ وان نتختر سنا من انموال نان سرع في احده ولم يتم  
 فهو آخو به فان نقله الى عمره صار الناق احق به وان ما  
 فم وارنه معامه منه وان بلغ لم يصح بيعه (222) وجبل  
 يصح ۞ وان لم نخي وظالت المدة قبل له اما ان نخبيء  
 واما ان نخليه نعرك فان استمهل أمهل مدة فريضة فان لم  
 ١٥ نخي جاز لغيره ان يخينه ۞ وان أقطع الامام موانا صار  
 المقطع كالحجر ۞ وما بين العليم من الشوارع والرحاب ومعايد  
 الاسواق لا تجوز بملكها بالاحياء ولا يحور فيها البساء ولا  
 انبع ولا السرى ومن سب الى سىء منها حار له ان يرتفع  
 بالعود منه ما لم نصّر بالماره فان قم وعمل عنه فبامه كان  
 20 نعمره أن يعقد به وان طال مقامه وحرك غيره أفرع بينهما

a) In Cod. L. نُخْبِيّ cum hamza, et postea quoque ibi sic  
 scriptum est.

وقيل بعثهم الامام احدهما فان أقطع الامام شيئاً من ذلك  
 صار المقتطع أحق بالارتعاض به وان فعل عنه فماتته لم تكن  
 لعبره ان تقعد منه ٥ ومن حصر معدنياً باطلاً لا ينوصل الى  
 ثلثه الا بالعمل كمعدن الذهب والنقصة والحديد وغيرها فوصل  
 الى ثلثه ملكه ثلثه وفي المعدن فولان احدهما ملكه الى انقراضه  
 والمانى (223) أنه لا ملكه اذا انصرف كان عبره أحق به  
 وان طال مقامه وهناك عبره او سبع ايمان السبع أفرع بينهما  
 وقيل بعثهم الامام احدهما وان أقطع الامام شيئاً من ذلك  
 فان قلنا انه ملك المعدن بالعمل صح الاقطاع وصار المقتطع  
 أحق به من غيره وان قلنا لا ملكه ففي الاقطاع فولان ١٥  
 احدهما لا يصح والمانى صح فيما يقدر على العمل منه ومن  
 سبع الى معدن ظاهر يوصل الى ما فيه بعسر عمل كالحجار  
 والنقطة والمومنة والماقوت والسنور والبرام والميلج والكحل  
 والحص والمندر او الى سواه من المساحات كالصيد والسمك وما  
 يؤخذ من البحر من اللؤلؤ والصدف وما يست في الموات من ٢٥  
 الكلا والخشب وما يسع من الماء في الموات وما يسقط من  
 الثلوج وما يرميه الناس رغبة عنه او استر من الزروع والثمار  
 وتركه رغبة عنه فاحد شياً منه ملكه وان سبع ايمان الى  
 ذلك وصلى (224) عنهما فان كانا يأخذان للتجارة فسم  
 بينهما وان كانا يأخذان العسل للاستعمال فقد قبل تفرع بينهما 30

وفيل نعسم الامامُ سميها وفيل نعتم احذعها وان افضع الامامُ  
 سماً من ذلك لم يصح افضعها فان كان من ذلك ما يلزم  
 عليه مؤنة من يكون يغرب الساحل موضعاً اذا حصل فيه  
 انه حصل منه مدح جار ان يملك بالاحياء وحار للامام  
 افضعها وان حتى الامم ارضا لزعى فيها اذل الصدقة ونعم  
 الحجرة وحمل المصلحة وموال الحسنة وهذا من تصعب عن  
 الانعاد في ثلب استجعة ولم يصر فذلك باللباس جاز في اصبح  
 انعوت ونم دبحر في الاحر فان رالب الحاجة جار ان نعاد  
 اسي م كن وفيل ما حننا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا  
 10 يجوز تغسره بحال

#### باب اللفظة

اذا وجد الحرف الرسد نعطه في غير الحرم في موضع يأتس  
 عليها (226) فلاؤنى ان يأخذها وان كان في موضع لا يأتس  
 عليها لزمه ان يأخذها وفيل فيه قولان في الخائن احدها  
 بحسب الاحد والذنى يستحب ثم يعرف وعدها وعصها  
 وكدها وحنسها وصغنها وهدرها وسبعها ان يشهد عليها  
 وفيل نجس فان اراد حفظها على صاحبها لم يلزمه المعروف  
 وان اراد ان يملكها عرفها سنة على ابواب المساجد والاسواق  
 وعنى ان موضع الذنى وحدها فيه ويعول من صاع منه سى او  
 30 من صاع منه تدنر وفيل ان كان قبله كفاء ان يعرفه في الحال

اى وهى المجموعة لمصالح: a) In Codice O. sic expiatur: ان المسلمين

ثم مملكه وفُتّر الغليل بالدمار وفُتّر بالدرهم وفُتّر بما لا  
 يقطع منه السارق وظاهر المذهب أنه لا فرق بين الغليل  
 والكُدْر وجور المعرف في سنة معرفه وفيل لا يحور والأول  
 أظهر فإذا عُرِف واخيار المملكه ملك وفيل مدخل في ملكه  
 بالمعرف وأن هلكه قبل أن يملك له يصح وأن علك بعده  
 ما ملك (226) صين وان جاء صاحبها قبل المملكه أخذها  
 مع ربايدها وان جاء بعد المملكه أخذها مع الربايده المتصلة  
 دون الربايده المنصلة وان جاء من يدعيها ووضعها وعلب على  
 طئه صدقة حاز أن يدفع اليه ولا يلزمه إلا نسيته وان وجد  
 اللطه في الخرم لم تجز أن يلعطها إلا للخط على ظهره  
 المذهب وجعل حوز أن يلعط للملكه وان كان الواحد عبدا  
 ففيه قولان أحدهما نجور النفاطه ومملكه السيد بعد الخول  
 أما بغيره او معرف العبد والمانى لا نجور فان تعلق في  
 يده صيتها في رقبته وان دفعها الى السيد رآه عنه الصبان  
 وان كان نصفه حرأ ونصفه عبدا فهو كالخمر على المصوص  
 فتكون بيته وبين مولا يعرفان ويملكان ان لم يكن بينهما  
 ممانه فان كان بينهما ممانه<sup>٢٢٦</sup> فهل ندخل اللطه فيها قولان  
 أحدهما أنها تدخل فان وحدها في يومه كانت له وان وجدها  
 (227) في يوم السيد فهي له والثاني لا مدخل فتكون بينهما  
 وخروج منه قول آخر أنه كالعبد وان كان مكانا ففيه قولان  
 أحدهما أنه كالخمر يعرف ومملكه والثاني أنه لا يلتقط إذا  
 أخذ انزع الحاكم من يده وعرفه ثم يتملك المكان<sup>٢٢٧</sup> وان كان  
 فاسقا كره له ان يلعط فان التلقط أقر في بيده في احد

انشوبين ومنتزع تي الآخر ونسلم اني دفعه وهل تنفرد بالتعريف  
 فيه فولان احدهما نعوذ به والثاني انه نصم اليه من نسري  
 عليه اذا عرف بملكه وان كان كثيراً فقد حصل للمعط وملك  
 وهو الاصح وحصل لا يلعط في دار الاسلام ولا يملكه وان وجد  
 جارمة نحل له ثم يجز ان يلقضها للملك بل يأخذ لا يحفظه  
 وان وجد صائفة ممنوع من صغار السنغ نفوته كالابل والبقر او  
 نسرقته كنطني او بدائرة كالتخام فان كان في مملكته لم  
 يلعطها للملك بل انعط لذلك صبي (228) وان سلمه الى  
 الحاكم يرقى من انصاف وان المعط للحفظ فان كان حاكماً  
 ٢٢ حار وان كان غيره بعد صل ناجوز وحصل لا يجوز وان كان  
 مملاً لا يمتنع لا قسّم وصغار الابل والبقر جاز المقاطعة اذا المعطه  
 فهو بالخيار بين ان يحفظها على صاحبها ويسرع بالانقضاء عليها  
 وبين ان يعزها سنة ثم يملكها ومن ان يأكلها ويغرم منها  
 اذا جاء صاحبها او يبيعها في الحال ويحفظ كمنها على صاحبها  
 ٢٣ وعزها سنة ثم يملكه فان وجد في البلد فهو لقطه بعزها  
 سنة الا انه اذا وجدها في البلد لا تأكل وفي الصحراء  
 يأكل وقيل هو كما لو وجد في الصحراء لا يأخذ الممنوع  
 ويأخذ غير الممنوع الا انه ليس له الاكل في البلد وله الاكل  
 في الصحراء وان كان ما وحده مملاً لا يمكن حفظه كالغريسة  
 ٢٤ وغيرها فهو مختير بين ان يأكل وبين ان يبيع فان أكل عول  
 فيمنه مدة التعريف وعرف سنة ثم ينصرف عنها (229) وحصل

بِعَرَفٍ وَلَا يَعْرِفُ الْقِيَمَةَ وَإِذَا أَرَادَ الْبَيْعَ دَفَعَ إِلَى الْحَاكِمِ وَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ لِلْحَاكِمِ نَاحٌ يَتَعَسَّ وَحَبَسَ ثَمَنَهُ وَإِنْ كَانَ مَا وَحَدَهُ يُبَيِّنُ  
أَصْلَاحَهُ كَالرَّضْبِ فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ فِي بَيْعِهِ بَاعَهُ وَإِنْ كَانَ فِي  
تُخَفُّعِهِ جَمْعُهُ \*

### بَابُ الْفَيْضِ

وَالْفَيْضُ الْمَبْنِيُّ قَرَضٌ عَلَى الْكَفَّارَةِ إِذَا وَجِدَ لِفَيْضٍ حُكْمٌ  
بِحُكْمِهِ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَالٌ مُتَصِلٌ بِهِ أَوْ حَتَّ رَأْسَهُ هُوَ لَهُ وَإِنْ  
كَانَ مَدْفُوعًا لِحُكْمِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَإِنْ كَانَ نَقْرُهُ مَعَهُ فَيَلْ هُوَ لَهُ  
وَفِيهِ لَيْسَ لَهُ وَإِنْ وَجِدَ فِي بَلَدِ الْمُسْلِمِينَ وَبِهِ مُسْلِمُونَ أَوْ  
فِي بَلَدٍ كَانَ لَهُمْ ثُمَّ أَحَدُهُ الْكُفَّارُ فَهُوَ مُسْلِمٌ وَإِنْ وَجِدَ فِي 10  
بَلَدٍ تَمَنَّاهُ الْمُسْلِمُونَ وَلَا مُسْلِمَ مَعَهُ أَوْ فِي بَلَدِ الْكُفَّارِ وَلَا  
مُسْلِمَ مَعَهُ فَهُوَ كَافِرٌ وَإِنْ وَجِدَ فِي بَلَدِ الْكُفَّارِ وَبِهِ مُسْلِمُونَ  
مَعَهُ قَبْلَ هُوَ مُسْلِمٌ وَفِيهِ هُوَ كَافِرٌ فَإِنْ أَلْفَعَهُ حُرٌّ مُسْلِمٌ أَمْسَ  
مُقِيمٌ أَقَرَّ فِي يَدِهِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا مَعَهُ وَفِيهِ  
بِحُكْمِ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ كَانَ نَعْمَتُهُ فِي مَالِهِ (230) وَلَا يُبَيِّنُ 15  
عَلَيْهِ الْمَلِيقَةُ مِنْ مَالِهِ بَعَثَ إِلَيْنِ الْحَاكِمِ أَنْ أُنْفَعَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ  
صَنِيعَ أَنْ أَسْنَى لَهُ الْحَاكِمُ جَارَ وَفِيهِ عَلَى فَوَلَيْنِ أَصْحُمَا أَنَّهُ  
بِجَوْرٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاكِمٌ وَأُنْفَعَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَشْهَادٍ صَنِيعَ  
وَأَنْ أَشْهَدَ مَعَهُ فَوَلَيْنِ وَفِيهِ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا بِصَنِيعِ وَالْثَانِي لَا  
يَصْنَعُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَجَبَتْ نَعْمَتُهُ فِي نَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ 20

\* حَفِيعَةٌ جَمْعُهُ habet, et Cod. O. حَفِيعَةٌ جَمْعُهُ e)

لم يكن نفعه فولان احدهما يستغفر له في لِمَتِهِ وَالنَّائِي  
يَعِشْتُ عَلَى اِنْسِلَافٍ مِنْ عَمْرِ عِيْصٍ ۞ وَاِنْ اَخَذَهُ عَبْدٌ اَوْ  
فَاسِقٌ ۞ لَمْ نَقْرَ فِي يَدِهِ ۞ وَاِنْ اَخَذَهُ كَافِرٌ طَان كَانَ اللَّعِطُ  
مَحْكُومًا بِاسْلَامِهِ لَمْ نَقْرَ فِي يَدِهِ ۞ وَاِنْ كَانَ مَحْكُومًا بِكُفْرِهِ أُقِرَّ  
۞ فِي يَدِهِ ۞ وَاِنْ اَخَذَهُ ضَاعِلٌ ۞ لَنْ لَمْ نُحَسِرْ اَمَانَتَهُ لَمْ نَقْرَ فِي  
يَدِهِ ۞ وَاِنْ اُخْبِرَ نَظَرُهُ طَان كَانَ طَاعِنًا اِلَى الْبِلَادَةِ وَاللَّعِطُ فِي  
خَصَرٍ لَمْ نَقْرَ فِي يَدِهِ ۞ وَاِنْ كَانَ ضَاعِلًا اِلَى بِلَدٍ اُخْرٍ فَعَبَهُ وَجْهَانِ  
وَاِنْ كَانَ اَلْعَبِطُ فِي الْبِلَادَةِ فَاحْذِهِ حَصْرِي بُرْدَ حَمَلِهِ اِلَى  
الْخَصَرِ حَارٍ وَاِنْ كَانَ نَدْبِيًّا طَان كَانَ لَهُ مَوْصِعٌ رَايِبٌ اُفْرَ فِي  
۞ يَدِهِ (251) ۞ وَاِنْ كَانَ يَسْعَلُ مِنْ مَوْصِعٍ اِلَى مَوْصِعٍ عَدَدَ مِيلٍ نَقْرُ  
وَمِيلٌ لَا يَفْرُ ۞ وَاِنْ اَلْمَقْطَعُ رَحْلَانِ مِنْ اَهْلِ الْحَصَانَةِ وَاَحَدُهُمَا  
مُوسِرٌ وَالْاُخَرُ مُعْسِرٌ فَالْمُوسِرُ اَوَّلِي ۞ وَاِنْ كَانَ اَحَدُهُمَا مُعْبِيًّا  
وَالْاُخَرُ طَاعِنًا فَالْمُعْبِي ۞ اَوَّلِي ۞ وَاِنْ نَسَاوَا وَنَشَاخَا اُفْرَعَ سَهْمَا طَان  
نَرَكَا اَحَدُهُمَا حَقُّهُ اُفْرَ فِي يَدِ الْاُخَرِ وَمِيلٌ تَرْقَعُ اِلَى الْحَاكِمِ  
۞ حَتَّى نَقْرَ فِي يَدِ الْاُخَرِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ۞ ۞ وَاِنْ اَدْعَى كُذُّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا اَنَّهُ اَلْمَلِيقُ طَان كَانَ فِي يَدِ اَحَدِهِمَا فَالْعَوْلُ فَوَلُّهُ مَعَ  
يَمِينِهِ ۞ وَاِنْ كَانَ فِي يَدَيْهِمَا اُفْرَعَ يَمِينُهُمَا ۞ وَاِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَلْمُهُ اَلْحَاكِمُ اِلَى مَنْ بَرَى مِنْهُمَا اَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا  
وَاِنْ اَقَامَ اَحَدُهُمَا نِتَّةً حُكْمَ لَهُ ۞ وَاِنْ اَقَامَا تَتْنَيْنِ مُخْبِلِي  
۞ النَّارِيحِ فَيَتِمُّ اَمْدُهُمَا مَارِيحًا ۞ وَاِنْ كَانَتَا مُعَارَضَتَيْنِ سَعَطَا فِي

ا) In Cod. O. اُنْفَرَعُ مِنْهُ. ٥) Cod. O. explicat. اَي مَسَاوِر.

٥) Cod. O. نَظَرَتْ.

أحد العولين وصار كما لو أنه نكح لهما تنه وإن ادعى نسبه  
 مسلم لحف به وسعه في الاسلام فإن كان هو الملعط  
 استحب أن يعال له من أبي هو أنكه فإن ادعى كافر لحق به  
 فإن أقام (232) السنة على ذلك سعه الولد في الكفر وسلم  
 إليه وإن لم يقيم البيته لم يسعه في الكفر ولم يسلم إليه وحده  
 إن أقام البيته جعل كافرًا مؤلًا واحدًا وإن لم يقيم السنة معه  
 فولان وإن ادعت امرأة نسبه لم تقبل في ظاهر النص إلا  
 سنيته وقبل تقبل وقبل أن كان لها زوج لم يقبل وإن لم يكن  
 لها فقبل وإن ادعاء ائمان ولاحدعما بيته فقبلي له وإن لم  
 يكن لواحد منهما بيته أو لذكر واحد منهما بيته فرض على<sup>40</sup>  
 العاقبة فإن كان لأحدعما يد لم يعدم بيته بالبدان التفتت  
 العاقبة بأحدعها لحف به وإن ألحعه بهما أو تقعه بهما أو  
 أسكل عليها أو لم تكن قاتة نرك حتى يبلغ فتنسب إلى من  
 تميل نفسه إليه وإن ادعى رجل رقة لم يقبل إلا سنيته بشهد  
 بأن أمته ولدته ومنه قول آخر أنه لا يقبل حتى يشهد بأن<sup>41</sup>  
 أمته ولدته في ملكه وإن قبل اللعط عمدًا فلامام إن بعض  
 من العادل أن رأى ذلك وله أن يأخذ الدية أن رأى ذلك  
 وإن قطع (235) طرفه عمدًا وهو مؤسر انتظر حتى يبلغ وإن  
 كان معسرًا فإن كان معنوقًا كان للامام أن يعفو على ماله يأخذه  
 ويبيع عليه وإن كان عقالًا انتظر حتى يبلغ وإن بلغ فله<sup>42</sup>  
 رجل وادعى أنه عبد وقال اللقيط بل أنا حر فبني فولان

تشهد Codd. د) ادعته Cod. L. ه) لم انه لو Cod. L. ع)



اصحهما أن نقول قول العلاف وان جنى عليه حر فقال انت  
عبد وقال بل انا حر فانقول قول اللعبط فيحلف ويفتض منه  
وعمل فيه فولان كالعلاف وان بلغ اللعبط ووصف الكفر فان كان  
حكيم باسلامه تنع لانه فامتنعوا أنه لا نقر عليه وخرج فيه  
قول اخر أنه نقر عليه وان حكيم باسلامه بالدار ثم بلغ ووصف  
الكفر فالمصنوع ان يقال له لا نقبل منك الا الاسلام ويقرعه  
فان اقم على الكفر فيل منه وخرج منه قول اخر أنه كاللحكوم  
باسلامه بانه وان بلغ وسكت فعليه مسلم فقد فعل لا قود  
عليه وفيل ساجب وعمل ان حكيم باسلامه بانه فعليه القود  
وان حكم باسلامه بالدار فلا قود عليه وان بلغ وبلغ (234)  
واسترى ونكح وظل وحنى وحنى عليه ثم اقر بالرق فقد  
فيل فيه فولان احدهما يقبل اقراره والثاني لا يقبل وعمل يقبل  
اقراره قولا واحدا وفي حكمه فولان احدهما يقبل في جميع  
الأحكام والثاني يقبل فيقبل فيما عليه ولا يقبل فيما له

### باب الوقف

48

الوقف ثمة مبدوب اليه ولا يصح الا ممن يجوز نصرته في  
ماله ولا يصح الا في عين معينة فان وقع شيئا في الذمة  
بان قل وفت مرسا او عبدا لم يصح ولا يصح الا في عين  
يمكن الاستعلاء بها مع بقائها على الدوام كالعار والحيوان والآثار  
وان وقع ما لا تمتنع به مع بقائه كالآمن والطعام او ما لا

ونقرعه Cod. L. نقل Cod. e.

يُسَمَّعُ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ كَالْمَشْهُومِ لَمْ يَكُنْ وَلَا يَحْزُورُ إِلَّا عَلَى  
 مَعْرُوفٍ وَبَرٍّ كَالْوَفَى عَلَى الْأَكْرَبِ وَالْعَقْرَاءِ وَالْفَنَاطِيرِ وَسُبُلِ الْخَيْرِ  
 طَنْ وَفَى عَلَى قَاطِعِ الطَّرِيقِ أَوْ عَلَى حُرِّيٍّ أَوْ مُرْتَدٍّ لَمْ يَكُنْ  
 (255) وَإِنْ وَفَى عَلَى بَيْتِي حَارٍ وَلَا يَحْزُورُ أَنْ يَفَى عَلَى نَفْسِهِ  
 وَلَا عَلَى مَاجْهُولٍ كَرَجُلٍ عَمَرَ مَعْنًى وَلَا عَلَى مَنْ لَا يَمْلِكُ الْعَلَّةُ  
 كَالْعَدِّ وَالْحَمَلِ طَنْ وَفَى عَلَى مَنْ يَحْزُورُ ثُمَّ عَلَى مَنْ لَا يَحْزُورُ  
 يَضِلُّ فِي أَحَدِ الْعَوْلَيْنِ وَصَبَّحَ فِي الْآخَرِ وَرَجَعَ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ  
 إِلَى الْوَأَفَى وَهَلْ يَخْتَصُّ بِهِ فُقَرَاءٌ أَوْ يَسْمُرُكَ فِيهِ الْعَقْرَاءُ  
 وَالْأَعْمَاءُ مِنْ فَوْلَانٍ وَهَلْ يَخْتَصُّ بِهِ الْعَقْرَاءُ فَوَلًا وَاحِدًا طَنْ  
 وَفَى عَلَى مَنْ لَا يَحْزُورُ ثُمَّ عَلَى مَنْ يَحْزُورُ هَذَا قَبْلَ بَيِّنَةٍ<sup>١٥</sup>  
 فَوَلًا وَاحِدًا وَهَلْ فِيهِ فَوْلَانٍ أَحَدُهُمَا يَضِلُّ وَالسَّائِي نَصَبُ طَنْ  
 كَانَ مَعْنًى لَا يَحْزُورُ الْوَفَى عَلَيْهِ مَعْنًى لَا يُمَكِّنُ أَعْيَابُ انْقِرَاصِهِ  
 كَالْمَاجْهُولِ صُورِ الْعَلَّةِ إِلَى مَنْ نَصَبُ وَإِنْ كَانَ مَعْنًى يُمَكِّنُ  
 أَعْيَابُ انْقِرَاصِهِ كَالْعَدِّ فَقَدْ قَبْلَ يُصَرِّفُ فِي الْحَالِ إِلَى مَنْ يَحْزُورُ  
 الْوَفَى عَلَيْهِ وَهَلْ لَا يُصَرِّفُ إِلَيْهِ إِلَى أَنْ يَنْقَرِضَ وَقِيلَ يَكُونُ<sup>١٦</sup>  
 لِأَقْرَبِهِ الْوَأَفَى إِلَى أَنْ يَنْقَرِضَ ثُمَّ يُصَرِّفُ إِلَى مَنْ يَحْزُورُ الْوَفَى  
 عَلَيْهِ وَإِنْ وَفَى (256) عَلَى رَجُلٍ بَعِيْنَةٍ ثُمَّ عَلَى الْعَقْرَاءِ فَرَدَّ  
 الرَّجُلُ نَطْلًا فِي حَقِّهِ وَفَى حَقَّ الْعَقْرَاءِ فَوْلَانٍ طَنْ وَفَى وَسَكَتَ  
 مِنَ السُّبُلِ يَطْلُ فِي أَحَدِ الْعَوْلَيْنِ وَبَصَبُ فِي الْآخَرِ فَيُصَرِّفُ إِلَى  
 أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَأَفَى وَلَا نَصَبُ الْوَفَى إِلَّا بِالْعَوْلِ وَالْعَاطَةِ<sup>١٧</sup>  
 وَفَعْتُ وَحَبَسْتُ وَسَلْتُ وَنِي قَوْلُهُ حَرَمْتُ وَأَنْدَدْتُ وَجِهَانٍ وَإِنْ  
 قَالَ تَصَدَّقْتُ لَمْ يَصَبَّ الْوَفَى حَتَّى يَنْوِيَهُ أَوْ يَقْرَنَ بِهِ مَا يَدُلُّ  
 عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ صَدَقْتُ مُحَرَّمَةً أَوْ مُوْتَدَّةً أَوْ صَدَقْتُ لَا تَبَاحَ وَمَا

استيهياها وإذا صحَّ الوفاء لزوم فإن شرط منه الجبار أو شرط أن  
 يسعه متى شاء بطل ولا يحوز أن يعلف ابتداءً على شرط  
 فإن علّفه على شرط بطل وإن علّف ابتداءً بأن قال وعتت هذا  
 إلى ستة بطل في أحد الأقوال ويصح في الآخر ونصرف بعد  
 خمسة أنى أقرب الناس إلى الوفاء وينعزل الملك في الرقبة  
 ونصرف عن الوفاء في طاهر المذهب بعد فيل منقل إلى  
 الله تعالى (257) وفيل إلى الموقوف عليه وفيل فيه فولان ويملك  
 الموقوف عليه علّة الوفاء ومنعته وضوئه وتبته فإن كان حاربه  
 لم يملك رختها وفي المروم أَوْحَ أحدها لا يحوز بحال  
 وإنما يحوز للموقوف عليه وإنما يحوز للحاكم فإن وطئت  
 أحد الموقوف عليه المقيّم وإن است يولد بعد قبل يملكه  
 الموقوف عليه ملكاً يملك الموقوف فيه بالبيع وغيره وفيل هو  
 وقف كالأثم وإن أنلف اشترى بغيره ما يصوم معاته وفيل أن  
 قلما أنه للموقوف عليه فهي له وإن قلما أنه لله تعالى اشترى  
 بها ما يقوم معاته وإن جى خطاً وقلما هو له بالأرض عليه وإن  
 قلما لله تعالى بعد قبل في ملك الوفاء وفيل في ست المال  
 وفيل في كسبه وينظر في الوفاء من شرطه الوفاء فإن شرط  
 انشطر لنفسه جاز وإن لم بشرط نظر فيه الموقوف عليه في  
 أحد الأقوال وللحكم في القول الآخر ولا تصرف الناظر منه إلا  
 على وجه النظر (258) والاحتياط أن احتاج إلى بعه أنعف  
 عليه من حيث شرط الوفاء فإن لم بشرط أنعف عليه من  
 العلّة ونصرف الباقي إلى الموقوف عليه والمسحّ أن لا توجر  
 الوفاء أكثر من ثلاث سنين فإن مات الموقوف عليه في أثناء

المُتَّهِ انْعَسَخَتْ الْإِحَارَةُ وَفِيهَا لَا تَمُشُّحُ وَتُصَرَّفُ أَحْرَقًا مَا مَضَى  
إِلَى النَّطْنِ الْأَوَّلِ وَمَا نَعَى إِلَى الْبَطْنِ الْبَاقِ وَتُصَرَّفُ انْعَلَّةً عَلَى  
شَرْطِ أَنْوَافٍ مِنَ الْأَسْرَةِ وَالْمَعْدَمِ وَالْمَأْخِصِ وَالْجَمْعِ وَالْمَرْسِ  
وَالْحَرِاجِ مَنْ سَاءَ نَصْعُهُ وَأَنْحَالُهُ نَصْعُهُ طَنْ وَفَى عَلَى الْعُقَرَاءِ  
حَارًا أَنْ تُصَرَّفَ إِلَى نِلْمَةٍ مَمْلُومَةٍ وَأَنْ وَفَى عَلَى حَبْلَةٍ كَسْرَةٍ نَطْلًا  
الْوَفَى فِي أَحَدِ الْعَوْلَيْنِ وَصَحَّ فِي الْآخَرِ وَبَحْوَزَ أَنْ تُصَرَّفَ إِلَى  
نِلْمَةٍ مَمْلُومَةٍ وَأَنْ وَفَى عَلَى مَوَالِبَةٍ وَفَى مَوَالٍ مِنْ أَعْلَى وَمَوَالٍ مِنْ  
أَسْفَلٍ فَهَذَا فَعْلٌ نَطْلٌ وَفَعْلٌ يَصْحُحُ وَتُصَرَّفُ إِلَى الْمَوَالِ مِنْ أَعْلَى  
وَفَعْلٌ نَعَسَمَ نَسْمًا وَهُوَ الْأَصَحُّ وَأَنْ وَفَى عَلَى رَنْدٍ وَعَمِيرٍ وَبَكَرٍ  
نَمَّ عَلَى الْعُقَرَاءِ صَمَاتٍ رَيْدًا صُرِفَ الْعَلَّةُ (239) إِلَى مَنْ نَعَى مِنْ  
أَقْلٍ الْوَفَى طَادًا انْعَرَصُوا صُرِفَتْ إِلَى الْعُقَرَاءِ ٥

### باب الهبة

الْهَبَةُ مَدْيُوبٌ إِلَيْهَا وَلِلْأَقْرَبِ أَفْضَلُ وَيَسْتَحَبُّ لِمَنْ وَهَبَ لِأَوْلَادِهِ  
أَنْ يَسْتَوِيَ بَيْنَهُمْ وَلَا يَصْحُحُ إِلَّا مِنْ جَائِرِ النَّصْرِ فِي مَالِهِ عِبْرٌ  
مَحْجُورٌ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ هَبُهُ الْمَحْجُورُ وَلَا هَبُهُ مَا لَا يَمْدُرُ عَلَيْهِ ٥  
بَسْلَمَةٌ وَمَا لَا يَسْمُ مِلْكُهُ عَلَيْهِ كَالْبَيْعِ فَعَلِ الْعَبَسَ وَلَا يَجُوزُ  
تَعْلِيْقُهُ عَلَى سَرَطٍ مُسْتَعْلٍ وَلَا بِشَرْطِ بَيَانِي مُقْتَضَاهُ طَنْ قَالَ  
أَعْمَرْتُكَ هَذَا الدَّارَ وَجَعَلْتُهَا لَكَ حَبَانِكَ وَلَعَلَّكَ مِنْ بَعْدِكَ  
صَحَّ وَأَنْ لَمْ يَذْكُرِ الْعَبَسَ صَحَّ أَيْضًا وَتَكُونُ لَهُ فِي حَتْمَتِهِ وَلَعَلَّهِ  
مِنْ بَعْدِ مَوْبَةٍ وَفَعْلٌ فِيهِ قَوْلٌ آخَرُ أَتَى نَاطِلٌ وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرُ ٥

٥) In Codex O. sic explicatur: موهبي الأتزان

يُصَحِّحُ وَنَكُونُ لِمُعْتَرٍ فِي حِمَاةِ هَذَا مِمَّا رَجَعَ إِلَى الْمُعْتَرِ أَوْ إِلَى  
 وَرَثَتِهِ إِنْ كَانَ قَدْ مَاتَ وَإِنْ قَدْ جَعَلْنَاهَا لَكَ حِمَاةً هَذَا مِمَّا  
 رَجَعَتْ إِلَيَّ نَضَلَ فِي أَحَدِ أَنْوَحَيْنِ وَصَحِّحُ فِي الْآخَرِ وَبَرَجَعَ إِلَيْهِ  
 بَعْدَ مَوْتِهِ وَإِنْ دَلَّ (240) أَقْرَبَتْكَ هَذِهِ الدَّارُ فَإِنْ مَاتَ قَبْلِي  
 عِنْدَ إِلَيَّ وَإِنْ مَاتَ فَبِمَكَ اسْتَقَرَّتْ لَكَ صِحَّتِي وَنَكُونُ حُكْمُهُ  
 حُكْمُ الْعُمَرَى وَلَا نَصَحْتُ سِوَاكَ مِنَ الْهَيْدَاتِ إِلَّا بِالْإِحْبَابِ وَالْقَبُولِ  
 وَلَا بِمِلْكِكَ الْمَسَلِّ مِمَّا إِلَّا مَا نَقَبَضَ وَلَا نَصَحْتُ الْعَبْصَ إِلَّا بِأَنْتِ  
 الْوَاحِدَ فَإِنْ وَهَبَ مِنْهُ شَيْئًا نَحْنُ أَوْ رَحْمَةُ عَمَدَةٍ لَمْ نَصَحْ  
 أَنْقَضَ حَتَّى نَذْنِ مِمَّا وَنَمُصِي رِمَانًا نَنَاقِي مِمَّا أَنْقَضَ وَفِي  
 ١٥ نَحْنُ أَنْزَعُ لَا نَصَحْتُ إِلَّا بِالْأَنْتِ وَنَحْنُ أَنْهَمُ نَصَحْتُ مِمَّا عَمَرُ أَنْتِ  
 وَفِي مِثْلِهِمَا فَوَلَانِ وَإِنْ مَاتَ الْوَاحِدَ فَبِمَكَ الْقَبْضُ قَامَ الْوَارِثُ  
 مَعَانِهِ إِنْ شَاءَ أَقْبَضَ وَإِنْ شَاءَ لَمْ نَقْبِضْ وَفِي نَعْمِشِ الْعَقْدُ  
 وَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَإِنْ وَهَبَ الْآبُ أَوْ الْأُمُّ أَوْ أَبُوهُمَا أَوْ جَدُّهُمَا  
 شَيْئًا لِلْوَلَدِ وَأَقْبَضَهُ أَمَّا جَازٍ لَهُ إِنْ رَجَعَ مِمَّا وَإِنْ تَصَدَّقَ  
 ٢٥ عَلَيْهِ فَلِلْمَوْصُولِ أَنْ لَهُ إِنْ رَجَعَ وَقَبْلَ لَا يَرْجِعُ فَإِنْ رَادَ الْمَوْصُولُ  
 زِيَادَةً مِثْلًا كَالْوَلَدِ وَالْمَرْءِ رَجَعَ مِمَّا دِينَ الرِّبَاةِ وَإِنْ أَفْلَسَ  
 الْمَوْصُولُ لَهُ وَخَاجَرَ عَلَيْهِ فَقَدْ فُيِلَ يَرْجِعُ وَفِي لَا يَرْجِعُ وَإِنْ  
 كَانَتْ (241) الْمَوْصُولُ أَوْ رَقَنَتِهِ لَمْ يَرْجِعْ فِيهِ حَتَّى نَعْمِشِ  
 الْكِتَابَةِ وَيَنْعَكُ الرَّهْنُ وَإِنْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ لَمْ يَرْجِعْ فِي الْحَالِ وَفِي  
 ٣٠ إِنْ وَهَبَ مِمَّا بِمِلْكِ الْوَاحِدِ الرَّجُوعَ فِي هِمَّةِ حَارٍ لَهُ إِنْ  
 يَرْجِعُ عَلَيْهِ فَإِنْ عَادَ الْمَبِيعُ أَوْ الْمَوْصُولُ بَعْدَ قَبْلِ لَا يَرْجِعُ

وقيل يوحع وأن وطئ الواهب للزانية الموهوبة كان ذلك رُحوعاً  
 وقيل لا يكون رُحوعاً ومن ذهب شيئاً ممن هو أعلى منه  
 فعليه قولان أحدهما لا يلزمه النوايا والثاني يلزمه وفي صدر  
 النوايا أقوال أحدها يُنسب إلى أن يرصى والباقي يلزمه قدر  
 الموهوب والثالث يلزمه ما يكون نواياً ليناله في العادة كان له  
 يُنسب نسبت للواهب الرجوع وأن قلنا لا يلزمه النوايا فشرط  
 نواياً مجهولاً بطل وأن شرط نواياً معلوماً فعليه قولان وأن قلنا  
 يلزمه النوايا فشرط نواياً مجهولاً حار وأن شرط نواياً معلوماً  
 فعليه قولان أحدها أنه يبطل ويكون حكمه حكم السبع  
 الباضل والباقي أنه يصح ويكون حكمه حكم السبع الصحيح 10

#### (242) باب الوصية

من جاز تصرفه في ماله جاز وصيته ومن لا يجوز تصرفه  
 كالمعصوم والمبرسَم لا يصح وصيته وفي الصبي المميز والمبذّر  
 قولان ولا تصح الوصية إلا إلى حرّ مسلم بالغ عاقل عاقل فان  
 وصّى إليه وهو على غير هذه الصعاب صار عند الموت على  
 هذه الصفات جاز وقيل لا يجوز وأن وصّى إلى أعمى فقد  
 بطل تصحُّه وقيل لا يصح ويجوز أن يوصى إلى لثمين فان  
 أسرك سنهما في النظر لم يجوز لأحدهما أن يصرّف بالتصرّف  
 وأن وصّى إليه في شيء لم يصرّ وصياً في غيره وللوصي أن  
 يوكل فيما لا ينوئ من ماله بنفسه وليس له أن يوصي ظن جعل

إليه ان توصي نعمة فولان وان وصي الى رجل ثم بعده الى  
 اخر جرحه ولا يتم الوصية انه الا بالقبول وله ان يعمل في الحال  
 وله ان يعمل في انما \* والموصي ان يعرله منى شاء والموصي  
 ان يعرل نفسه منى شاء ولا يجوز الوصية الا في معروف  
 ٥ (243) من قضاء تنبي واداء حجة والنظر في امر الضعاف وتفرقة  
 الشك وبما اسمه ذلك فان وصي بمنعصته كبراء كديسة او كنب  
 انثورة او بما لا قرينة منه كالمع من غير محاباة لم نصبح وان  
 وصي لوارب عند الموت لم يصح الوصية في احد القولين  
 ومصحح في الآخر ويقف على الاحراز وهو الاصح وان وصي للعاقل  
 10 يطلب الوصية في احد القولين وصحح في الآخر وهو الاصح  
 وان وصي لحربي بعد قبل نصح وقيل لا يصح وان وصي  
 لقبيلة كثره او لمواله وله موال من اعلى وموال من اسفل  
 على ما ذكرناه في الوقف وان وصي لبا يحمل هذه المرأة فقد  
 قبل نصح وقيل لا تصح وبسحب الوصية بالموت ان كانت  
 15 لغير معني وان كانت لمعني نعمة احوال احدها يملكه بالموت  
 والناق بالموت والقبول والثالث وهو الاصح انه موقوف فان قبل  
 حكم له بالملك من حق الموت وان رد حكم نأبها ملك للوارث  
 (244) وان لم يعزل ولم مرد وطالب الورثة خيرة المحاكم بين  
 القبول والرد فان لم يعمل حكم عليه بالانطال وان قبل الوصية  
 20 وبيع ثم رد لم يصح الرد وان رد بعد القبول وقيل القبض

a) In Cod. O.: والموصي اليه ان يعرل نفسه منى شاء والموصي  
 ان يعرله منى شاء.

بعد قبل تبطل وهيل لا تبطل والاول اصح وان مات الموصي  
 له قبل الموصي بطلت الوصية وان مات بعد موته قام وارثه  
 مقامه في العول والرد ويجوز الوصية بثلث المال وان كان  
 ورثته اغنياء اسحب ان يسمو في الثلث وان كانوا فقراء  
 اسحب ان لا يسمو في الثلث فان اوصى بأكثر من الثلث ولا  
 وارث له بطلت الوصية مما زاد على الثلث وان كان له وارث  
 فعليه فolan احدهما تبطل الوصية والمضى نصح ونقف على  
 احراز الوارث فان اُجَارَ صَحَّ وان رُدَّ بطل ولا يصح الرد والاجازة  
 الا بعد الموت فان اُحَارَ ثُمَّ قَالُ اجَزْتُ لَأَتَى طَهَسْتُ أَنَّ الْمَالَ  
 مُبْدَلٌ وَهَذَا بَانَ خِلَافُهُ بِالْقَوْلِ قَوْلُهُ مَعَ سَمِينَةٍ (245) أَنَّهُ لَمْ نَعْلَمْ  
 10 وَان قَال طَهَسْتُ أَنَّ الْمَالَ كَسِرَ وَهَذَا بَانَ حِلَالُهُ فَعَلَهُ فَوَلَانِ  
 أَحَدَهُمَا يُقْبَلُ وَالْمَالُ لَا يُعْمَلُ وَمَا وَصَّى بِهِ مِنَ التَّعَرُّاتِ يُعْتَبَرُ  
 مِنَ الثَّلَاثِ سِوَا مَا وَصَّى بِهِ فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْمَوْصِ وَمَا وَصَّى بِهِ  
 مِنَ الْوَاجِبَاتِ إِنْ فُيِّدَ بِالثَّلَاثِ اُعْتَبِرَ مِنَ الثَّلَاثِ وَإِنْ أُطْلِعَ  
 15 بِالْأَظْهَرِ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ وَقِيلَ يُعْتَبَرُ وَقِيلَ إِنْ كَانَ حَدُّ  
 قَرْنٍ بِمَا يُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ وَإِنْ لَمْ يَقْرَنْ بِذَلِكَ لَمْ يُعْتَبَرُ وَمَا  
 سَرَعَ بِهِ فِي حَيَاتِهِ كَالْهَيْبَةِ وَالْعَيْنِ وَالْوَقْفِ وَالْمُحَابَاةِ وَالْكِتَابَةِ  
 وَصِدَقَاتِ الْمَطْوُوعِ إِنْ كَانَ قَدْ صَعِلَ فِي الصَّحَّةِ لَمْ يُعْتَبَرِ مِنَ  
 20 الثَّلَاثِ وَإِنْ كَانَ صَعِلَ فِي مَرَضٍ مَخْضُوفٍ كَالْبِرْسَامِ وَالرَّغَافِ الدَّائِمِ  
 وَالزُّجْجَرِ الْمَتَوَاتِرِ وَطَلَبِ الْحَامِلِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَاتَّصَلَ بِالْمَوْتِ

a) Cod. O. اليه. b) Cod. O. addit اثلثت quod facile subintelligitur. c) In Cod. O. explicatur: وهو مريض

يترفع الى الدماغ بغير (يعبر ل) العقل



أَعْبِيرَ مِنَ الثُّلُثِ وَإِنْ فَعَلَهُ فِي حَالِ الْإِنْحِامِ الْحَرْبِ أَوْ تَمَوَّجِ  
 الْبَحْرِ أَوْ انْعَدَمَ لِقَتْلُ بَعِيدٍ فَوَلَانِ أَحَدُهُمَا يُعْبِيرُ مِنَ الثُّلُثِ  
 وَإِنَّمَا لَا يُعْبِيرُ وَإِنْ وَصَّى بِخِذْمَةِ عَبْدٍ أَعْبِيرْتَ (246) فَبِمَنْ  
 مِنَ الثُّلُثِ عَلَى ائْتِنُودُونَ وَفَسَلْ بَعِيرُ الْمَصْعَةِ مِنَ الثُّلُثِ طَاذَا  
 ١٥ هَكَرَ الثُّلُثُ عَنِ الثَّبُوتِ الْمَشْهُورَةِ فِي حَالِ انْمِرَاضِ نُدَى بِالْأَوَّلِ  
 دَلَّوْهُ طَانِ وَفَعَتِ دَعْفَةً وَاحِدَةً أَوْ وَصَّى وَصَايَا مُتَعَرِّقَةٍ أَوْ دَفَعَةً  
 وَاحِدَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْفًا وَلَا مَعَهَا عِنْفٌ فُسِمَ الثُّلُثُ بِسَنِ  
 انْجَمَعَ وَإِنْ كَانَ عِنْدَهَا عِنْفٌ وَغَيْرُ عِنْفٍ فَعَمِدَ فَوَلَانِ أَحَدُهُمَا  
 يَفْتَمُ ائْتَقُوْهُ وَإِنَّمَا يَسُوْهُ سَنِ ائْتَكَلْ طَانِ كَانَ لِمَصْعٍ عِنْفًا وَلَمْ  
 ٢٠ تُعْجَزِ الْوَرِثَةُ خُزُوا لِمَنْ أَجْرَاءُ وَأَفْرَعُ سَنَمُ هَبُكْتَبَ نَكْتُ رِطَاجٍ فِي  
 كُلِّ رَفْعَةٍ اسْمٌ وَتَبْرَكَ فِي ثَلَاثِ بَنَاتِي طَبِيٍّ مُتَسَاوِيَةٍ وَتَوْصَعٍ فِي  
 حَاجِرٍ رَجُلٍ لَمْ يَحْصِرْ ذَلِكَ وَتَوْصَرُ بِإِخْرَاجٍ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى  
 الْخُرْتَةِ فَيُعْتَفُ مِنْ خُرَجِ اسْمِهِ وَرَقِ الْبَاغُونَ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ  
 حَاصِرٌ وَمَالٌ عَائِبٌ أَوْ عَيْسٌ وَنَحْوُ ذِيْعٍ إِلَى الْوَصِيِّ لَهُ ثَلَاثُ  
 ٢٥ لِحَاصِرٍ وَثَلَاثُ الْعَيْنِ وَالِى الْوَرِثَةِ مِنَ ذَلِكَ ثَلَاثُهَا وَكُلُّهَا قَسَمَ مِنَ  
 الَّذِينَ سِى (247) أَوْ حَصَرَ مِنَ الْعَائِبِ سِى فُسِمَ بَيْنَ الْوَرِثَةِ  
 وَبَيْنَ الْوَصِيِّ لَهُ وَإِنْ وَصَّى ثَلَاثَ عَمِيدٍ طَسَدَحَفَ ثَلَاثُهَا طَانِ  
 احْتَمَلْ ثَلَاثُ الْمَالِ الْبَاقِي بَعْدَ الْوَصِيَّةِ مِمَّا وَأَنْ لَمْ يَحْتَمِلْ  
 فَعَلَتْ فِي الْعَدْرِ الَّذِي يَحْتَمِلُ وَجِبِلَ لَا يَصْغُ الْوَصِيَّةُ إِلَّا فِي  
 ٣٠ ثَلَاثِهِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ٢٤ وَجُوزَ الْوَصِيَّةُ بِالْمَعْدُومِ كَالْوَصِيَّةِ بِمَا حَمَلَهُ  
 الشَّجَرَةُ أَوْ الْجَارِيَةُ وَالْمَجْهُولُ كَالْوَصِيَّةِ بِالْأَعْيَانِ الْعَائِبَةِ وَمِمَّا لَا  
 يَعْدَرُ عَلَى سُلْسِلَةٍ كَالطَّيْرِ الطَّائِرِ وَالْعَبْدِ الْآسَفِ وَمَا لَا يَمْلِكُهُ  
 كَالْوَصِيَّةِ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ لَا يَمْلِكُهُ وَجِبِلَ إِنْ لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا أَصْلًا لَمْ

نصَحَ ولمس بَسِيءًا، ويجوز تعلُّقُها على سِرَطٍ في خُمُوه وعلى  
سِرَطٍ بعد الموت ويجوز بالمناع والأعْصان وما دُحور الانسِغُ  
به من النجاسات كالسَّمد والسرَّجين، واللب والرنث أناس  
ولا يجوز بما لا يجوز الانسِغ له كالحمر والخمر، وإن أَوْصَى  
لأَقْرَبِ فُلَانٍ دَفَعَ إِلَى مَنْ نَعَفَ بِقَرَانِهِ وَسَوَى بِسِ الْأَقْرَبِ  
وَالْأَبْعَدُ مِنْهُمْ (248) وَإِنْ وَصَّى لِأَقْرَبِ الْمَاسِ إِلَهُ لَمْ نُدْفَعْ  
إِلَى الْآبَعَدِ مَعَ وَجُودِ الْأَقْرَبِ إِنْ اجْتَمَعَ الْآبُ وَالْإِنُّ فَقَدْ أَمَرَ  
فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَسَوَى مِنْهُمَا فِي الْآخَرِ وَإِنْ اجْتَمَعَ لِحَدٍّ وَالْآخِ  
قَدْ أَمَرَ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَسَوَى مِنْهُمَا فِي الْآخَرِ وَإِنْ وَصَّى  
لِجَمْرَانِهِ ضَرَفَ إِلَى أَرْبَعِينَ دَارًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ وَإِنْ أَوْصَى<sup>٥٠</sup>  
لِقَرَاهِ بِلَدٍ اسْتَحَبَّ أَنْ يَعْصِيَهُمْ إِنْ أَصْبَرَ عَلَى نِلَاسِهِ مِنْهُمْ حَازَ  
وَإِنْ أَوْصَى بِالثَّلَاثِ لِرَبِّهِ وَالْقَرَاهِ هُوَ كَأَحَدِهِمْ وَقَبْلَ نُدْفَعِ إِلَيْهِ  
نُصْفُ الثَّلَاثِ وَإِنْ أَوْصَى لِحَمَلٍ هَذِهِ الْمَرَّةُ دَفَعَ إِلَى مَنْ يَعْلَمُ  
أَنَّهُ كَانَ مَوْحُودًا عِنْدَ الْوَصِيَّةِ وَإِنْ وَصَّى لِلرَّسَابِ ضَرَفَ إِلَى  
الْمُكَائِنِينَ وَإِنْ أَوْصَى لِسَبِيلِ اللَّهِ ضَرَفَ إِلَى الْعَوَاهِ مِنْ أَهْلِ<sup>٥١</sup>  
الْمَدَنَاتِ وَإِنْ وَصَّى لِعَبِيدٍ وَقَبْلَ دَفْعِ إِلَى سَيِّدِهِ وَإِنْ وَصَّى  
بِعَنْفِ عَبِيدٍ أُعْطِيَ مِنْهُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ وَحَيْثُ لَا يُجْزَى  
إِلَّا مَا يُجْزَى فِي الْكِفَارَةِ وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ رَأْسًا مِنْ رِبْعِي وَلَا  
رِفِيفَ لَهُ (249) عِنْدَ الْمَوْتِ بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ  
عَبْدًا مِنْ مَالِي اسْتُرِفَ وَخُفَّ الْعَبْدُ وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ رَأْسًا مِنْ<sup>٥٢</sup>  
رِبْعِي جَاءَتْهُ كُلُّهُمْ أَوْ قُلُوبًا أَلَا وَاحِدًا تَعَيَّنَتْ فِيهِ الْوَصِيَّةُ وَإِنْ

فصلوا ثلثه دُفع اليه عنه احدى وان وصى به دفيه عند  
 دين مفعله اعني ائتمه من اَرَادَ عَيْقِبَ حَارٍ وان اراد بيعها  
 لم يسكر وفصل دكور وفصل ان اراد بيعها من مالك المفعله  
 حار وان اراد بيعها من غيره لم يكر وفي بقية وجهان احدهما  
 دعلى انوصى به سرفه واثناني انه على مالك المفعله فان قيل  
 اتعبد استبري بقية عند يقوم معامه وفصل فسمه للبوصى له  
 سرفه وان قال اعطوه ثورا لم يعط بغيره وان قال اعطوه  
 حنلا لم يعط بغيره على المنصوص وفصل نعتي وان قال اعطوه  
 دابة دفع اليه فرس او نعل او حمار على المنصوص وفصل ان  
 10 قال هذا في غير مختار لم يدفع اليه الا فرس (280) وان قال  
 اعطوه كلبا من كلابي وله ثلثه اكلب دفع اليه واحد وان  
 كان له كلب دفع اليه ثلثه وان قال اعطوه كلبا ولا كلب له  
 بثلت انوصه وان قال اعطوه طنلا او عودا او مراما فان كان  
 ما يصلح منه للهو ويصلح لمفعله مباح دفع اليه وان قال  
 15 اعطوه قوسا دفع اليه قوس قذف او قوس رمي الا ما يقرن  
 به ما يندل على احدهما فيحمل عليه وان وصى بان يُخَيَّرَ  
 عنه فان كان ذلك من راس المال خيَّرَ عنه من الميقات وان  
 كان من الثلث فقد فصل يُخَيَّرَ عنه من الميقات وقيل ان كان  
 قد صرح بانه من الثلث خيَّرَ من بلده وان لم يصرح خيَّرَ  
 20 من الميقات وان قال اعطوه خرا من مالي او سهما من مالي

وان قال اعطوه شاة لم يعط ذكرا a) In Cod. O. additur:  
 وان قال b) In Cod. O. additur: على المنصوص وقيل يعطى  
 اعطوه بغيرا لم يعط ناهه

أُعْطِيَ أَقَلَّ حُرٍّ ۖ وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ مِثْلَ نَصَبِ أَحَدٍ وَرَأَيْتُ أُعْطِيَ  
 مِثْلَ نَصَبِ أَقَلِّهِمْ ۖ وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ مِثْلَ نَصَبِ أَبِي وَلَا وَإِنْ  
 لَهُ غَيْرُهُ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ (251) نَالِصِفٍ ۖ وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ صِغَفٍ  
 نَصَبِ أَبِي كَانَتْ الْوَصِيَّةُ نَائِلَتَيْنِ ۖ وَإِنْ قَالَ صِغَفِي نَصَبِ  
 أَبِي كَانَتْ الْوَصِيَّةُ نَائِلَةً أَرْبَاعَةٍ ۖ وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ نَصَبِ أَبِي ۖ  
 فَالْوَصِيَّةُ نَائِلَةٌ وَفِي هُوَ كَمَا لَوْ قَالَ مِثْلَ نَصَبِ أَبِي ۖ وَإِنْ  
 وَصَّى لِرَحْلِ نَالِصِفٍ وَلِلْآخِرِ نَائِلَتَيْنِ وَأَجَارَ الْوَرْدَةَ أَحَدُ كُلِّ  
 مَبْنِيٍّ وَصِيَّتَهُ ۖ وَإِنْ لَمْ يُحْبِرُوا كَانَ لِلْمُوصَّى لَهُ نَالِصِفٍ نَائِلَةٌ  
 أَشْهُمٍ مِثْلَ حِمْسَةٍ وَلِلْآخِرِ سَهْمَانِ مِنَ الثَّلَاثِ ۖ وَإِنْ وَصَّى نَشَى ۖ  
 ثُمَّ رَجَعَ فِي وَصِيَّتِهِ صَحَّ الرُّجُوعُ ۖ وَإِنْ وَصَّى لِرَبْدٍ بِحَمِصٍ مَالِهِ 10  
 أَوْ نَائِلَةٍ أَوْ بِعَبْدٍ ثُمَّ وَصَّى لِذَلِكَ لَعَبْرٍ شَوَقٍ سَهْمًا ۖ وَإِنْ قَالَ  
 \* وَصَّيْتُ لَعَبْرٍ نِصْفًا وَصَّيْتُ بِهِ لِرَبْدٍ خَعَلَ ذَلِكَ رُجُوعًا عَنِ  
 وَصِيَّةِ رَبْدٍ ۖ وَإِنْ وَصَّى لِرَحْلِ بِشَىءٍ ثُمَّ أَرَادَ الْمَلِكُ نِصْفَ نِصْفِ  
 أَوْ عِصَةٍ أَوْ عَرَضَةٍ لِرِوَالِ الْمَلِكِ بَأْسَ دَنُوٍّ أَوْ كَاتِبَةٍ أَوْ عَرَضَةٍ عَلَى  
 السَّعِ أَوْ وَصَّى بِتَبَعَةٍ كَانَ ذَلِكَ رُجُوعًا ۖ وَإِنْ وَصَّى لَهُ ثُمَّ رَفَعَهُ 15  
 فَقَدْ قِيلَ هُوَ رُجُوعٌ وَفِيهِ لَيْسَ بِرُجُوعٍ ۖ وَإِنْ آجَرَهُ أَوْ كَانَتْ  
 جَارِيَةً فَرُجَّحَهَا لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا ۖ وَإِنْ وَصَّى بِشَىءٍ ثُمَّ أَرَادَ اسْمَهُ  
 بِأَنَّ كَانَ قَبْلَهَا (252) فطَاحَنَهُ أَوْ دَحْنًا فَحَمَدَهُ أَوْ عَجِينًا فَحَبَّرَهُ  
 كَانَ ذَلِكَ رُجُوعًا ۖ وَإِنْ كَانَ عَرْلًا فَتَسَجَّهَ أَوْ ثَقَرَةً فَصَرَبَهَا دِرَاهِمَ  
 أَوْ سَاجًا فَحَمَلَهُ بِأَبَا هَدٍ هُوَ رُجُوعٌ وَقِيلَ لَيْسَ بِرُجُوعٍ 20  
 وَإِنْ وَصَّى بِدَارٍ فَانْهَدَمَتْ وَبَقِيَ عَرَضَتُهَا هَدٍ فَهِيَ تَبْطَلُ

الوصية وفصل لا نبطل وإن كن ضعة بعينه مخلصة بعينه كان  
رجوعاً وإن كن مضمراً من ضرة مخلصة بخوة منه كن رجوعاً  
وإن خلصه بعينه أو بما هو دونه سم يكن رجوعاً

### باب العنف

٥ أَعْتَقْتُ قُرْبَةً مَدِيْبٌ أَنَّهُ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ مُطْلَقِ الْمَصْرُوفِ فِي  
مَالِهِ وَيَصِحُّ بِالْمَصْرُوحِ وَالْكَبْدَةِ وَصَرْحُهُ ائْتَقْتُ وَالْقُرْبَةِ وَالْكَبْدَةِ  
قَوْلُهُ لَا مَلَكَ لِي عَلَيْكَ وَلَا سُلْطَنٌ لِي عَلَيْكَ وَلَا سَبَلٌ لِي عَلَيْكَ  
وَأَنْتَ نَلَّهَ وَأَنْتَ ضَيْفٌ وَأَنْتَ حَرَامٌ وَخَلَّكَ عَلَى عَارِيكَ وَمَا  
اسْمُهُ دَنَاكَ فِي قَوْلِهِ تَكَكَّتُ رَفْسُكَ وَجَهَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مَرْبُوعٌ  
١٥ وَالسَّبَلُ أَنَّهُ كَمَايَةٌ وَنَعَى ائْتَقْتُ بِالْمَصْرُوحِ مِنْ غَيْرِ نَبْهٍ وَلَا نَفْعٍ  
بِالْكَبْدَةِ إِلَّا بِالسُّدَّةِ وَنَحْوُهَا أَنْ يَعْلَى (255) الْعَنْفُ عَلَى الْأَحْطَارَةِ  
وَالصَّعَابِ كَمَا جِيءَ الْأَمْطَارُ وَغُيُوبِ الرِّيحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصَّعَابِ  
وَأِذَا عَلَفَ ائْتَقْتُ عَلَى صَعَةٍ لَمْ يَمْلِكِ الرُّجُوعُ فِيهَا بِالْعَوْلِ  
وَيَمْلِكُ بِالْمَصْرُوفِ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ فَإِنْ بَاعَهُ ثُمَّ اسْتَرَيْهِ لَمْ تَعُدِ الصَّعَةُ  
٢٥ وَأَنْ عَلَّى الْعَنْقُ عَلَى صَعَةٍ مُطْلَعَةٍ فَمَاتَ السَّيِّدُ بَطَلَتِ الصَّعَةُ  
وَأَنْ أَتَتْ الْجَارِيَةُ أَلْفَى عَنَقَهَا عَلَى صَعَةٍ يُولَدُ نَبْعُهَا  
الْوَلَدُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَلَا يَبْعُهَا فِي الْآخَرِ وَهُوَ الْأَصَحُّ  
وَيُجْوزُ الْعَنْقُ فِي الْعَبْدِ فِي بَعْضِهِ فَإِنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ عَقَى

a) In margine Codicis L.: وهو الأصح في التحرير b) In Cod.

O expheatur: أو العور c) In Cod. O. additur: وأن علف

على صفة بعد موت السيد لم يبطل الصعة

جَمْعُهُ وَإِنْ أَعْنَفَ شَرِكَا لَهُ فِي عَيْدٍ فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا عَنفَ  
 نَصَبُهُ وَرَقِيَ الْبَاقِي وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا فَيَوْمَ عَلَيْهِ نَصَبُ شَرِكِهِ يَوْمَ  
 الْعَيْدِ وَمَنْ نَعَفَ حِصَّةَ الشَّرِكِ مِنْهُ ثَلَاثُ أَفْوَالٍ أَحَدُهَا  
 يَعْصِفُ فِي الْحَالِ فَإِنْ أَحْمَلَهَا فِي الْقَبْرِ نَأْتِيهِمْ فَيَقُولُ فَوَيْلُ الْمُعْصِفِ  
 وَالْبَاقِي يَعْصِفُ بِمَدْفَعِ الْعِيَةِ فَإِنْ أَحْمَلَهَا فِي الْقَبْرِ نَأْتِيهِمْ فَيَقُولُ فَوَيْلُ  
 الشَّرِكِ وَإِنْدَالِكُ أَنَّهُ مَوْجُوبٌ فَإِنْ دَفَعَ انْعَمَ حَكْمًا بِأَنَّهُ عَنَفَ  
 فِي الْحَالِ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ (254) حَكْمًا بِأَنَّهُ لَمْ يَعْصِفْ وَإِنْ كَانَ  
 الْمُعْصِفُ مُوسِرًا بِبَعْضِ الْقِسْمَةِ عَنَفَ مِنْهُ بَعْدَهُ وَإِنْ قَالَ لَعَنَهُ  
 أَعْنَفَ عَيْدَكَ عَنِّي فَاعْتَقَهُ مِنْهُ دَحْلٌ فِي مَلِكِ السَّائِلِ وَهَنْفَ  
 عَلَيْهِ وَإِنْ أَعْنَفَ أَحَدًا عَيْدَتَهُ أَوْ أَحَدَى أَمَتَهُ عَنِّي انْعَمُوا 10  
 فَمَنْ شَاءَ فَإِنْ مَاتَ فَمِنْ وَارِثَةٍ مَعَانِهِ وَجَدَ لَا نَعُومَ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ  
 فَإِنْ وَطَّى أَحَدَى الْأَمْتِى كَانَ ذَلِكَ نَعِيمًا لِلْعَيْفِ فِي الْآخِرَى  
 وَجَدَ لَا يَكُونُ نَعِيمًا وَإِنْ أَعْنَفَ أَحَدُهَا بِعَيْنِهِ نَمَّ أَسْكَلَ  
 نُرْكَا حَتَّى يَمْدُكُرَ فَإِنْ مَاتَ فَلَمْ يَلِدْ مَعَانِهِ فَإِنْ قَالَ الْوَارِثُ  
 لَا أَعْرِفُ أَفَرَعَ بَيْنَهُمَا فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فَمَنْ خَرَجَتْ عَلَيْهِ الْعَرَّةُ 20  
 عَنَفَ وَوَيْفَ الْأَمْرِ فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ وَمَنْ مَلَكَ أَحَدًا مِنَ الْوَالِدَيْنِ  
 وَإِنْ عَلُوا أَوْ مِنَ الْمَوْلُودَيْنِ وَإِنْ سَعَلُوا عَنَفَ عَلَيْهِ فَإِنْ مَلَكَ  
 بَعْضُهُمْ فَإِنْ كَانَ بِرِصَاةٍ وَهُوَ مُوسِرٌ فَيَوْمَ عَلَيْهِ الْبَاقِي وَعَنَفَ وَإِنْ  
 كَانَ يَغْتَرِ رِصَاةً لَمْ يَقُومَ عَلَيْهِ وَمَنْ وَجَدَ مِنْ نَعَفٍ عَلَيْهِ مَبْلُوكًا  
 اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَمْلِكَهُ لِيَعْصِفَ عَلَيْهِ وَإِنْ أَوْصَى لِمَوْثِقٍ عَلَيْهِ 30  
 بِمَنْ يَعْصِفُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا لَمْ يَلِدْ الْمَاطِرُ فِي أَمْرِهِ أَنْ يَقْبَلَهُ  
 (255) وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا فَإِنْ كَانَ مَمْنُونًا لَا تَلْمِزُهُ نَعْفَتُهُ وَجَبَّ  
 قَبُولُهُ وَإِنْ كَانَ مَمْنُونًا تَلْمِزُهُ نَعْفَتُهُ لَمْ يَجِبْ قَبُولُهُ وَإِنْ وَصَّى

له يَبْعَثُهُ وَهُوَ مَعْسُورٌ نَزَمَهُ فَمَوْلَاهُ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا وَهُوَ مِمَّنْ تَلَزَمَهُ  
نَعْقَمُهُ ثُمَّ يَجْعَلُ الْقَبُولَ وَإِنْ نَسِيَ تَلَزَمَهُ نَعْمَةً نَعْمَةً فَوَلَانِ أَحَدَهُمَا  
لَا يَجْعَلُ الْقَبُولَ وَالنَّاسِي يَلَزَمُهُ وَنَكِي لَا يَقُومُ عَلَيْهِ؛

### زُبُّ الْأَنْدَسِرِ

وَالْأَنْدَسِرُ فُرْدَةٌ تُعْبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ نَصَحٌ مِنْ كُلِّ مَنْ يَحْجُوزُ تَصَرُّفَهُ  
وَقِي أَنْصَبِي أَنْصَرُ وَأَنْدَسِرُ فَوَلَانِ أَحَدَهُمَا يَصْحُحُ تَدْبِيرُهُ وَالْمَانِي  
لَا يَصْحُحُ وَالْأَنْدَسِرُ إِنْ يَقُولُ أَنْتَ خَرُّ بَعْدَ مَوْبِي أَوْ إِنْ مَتَّ  
مِنْ مَرْبِي عَدَا أَوْ فِي عَدَا أَلَا تَدَّتْ خَرُّ فَإِنْ قَالَ ذَرْنِي  
أَوْ أَلَا مَدَّتْ نَعْمَةً فَوَلَانِ وَيَجْعَلُ أَنْ يَلْفَ الْأَنْدَسِرَ عَلَى صَعْدِ  
١٥ نَأْنٍ يَقُولُ إِنْ دَخَلْتَ الْبَارِ فَاتَتْ خَرُّ بَعْدَ مَوْبِي وَيَجْعَلُ فِي  
بَعْضِ الْأَعْيَادِ أَنْ ذَهَبَ الْبَعْضُ لَمْ يَسِرْ إِلَى الْبَاقِي وَإِنْ ذَهَبَ سِرًّا  
لَهُ فِي عَيْدٍ ثُمَّ يَقَعُ عَلَيْهِ عَلَى طَائِفَةِ الْأَذْعَبِ (256) وَفِي الْقَوْمِ  
عَلَيْهِ وَأَنْ كَانَ عَيْدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ مَدَّتْهُ ثُمَّ أَعْيَى أَحَدَهُمَا  
نَصَبَهُ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ نَصَبٌ شَرِيكُهُ فِي اصْحَاحِ الْقَوْلَيْنِ وَيَقُومُ فِي  
٢٥ الْآخَرِ وَيَجْعَلُ الرُّجُوعَ فِي الْأَنْدَسِرِ مَا نَصَرَفَ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ وَهَلْ  
يَحْجُوزُ مَا يَقُولُ عَلَيْهِ فَوَلَانِ اصْحَحْتُهَا أَنَّهُ لَا يَحْجُوزُ فَإِنْ وَهَبَهُ وَلَمْ  
يَقْبَلْهُ بِطَلِّ الْأَنْدَسِرِ وَفِي لَا يَطْلُ وَإِنْ ذَهَبَ جَارَتُهُ ثُمَّ أَحْبَبَهَا  
يَطْلُ الْأَنْدَسِرُ وَإِنْ كَانَتْ عَيْدًا ثُمَّ ذَهَبَ صَحَّحَ الْأَنْدَسِرُ فَإِنْ أَتَى  
الْمَالُ عَنْهُ وَيَطْلُ الْأَنْدَسِرُ وَإِنْ لَمْ يُوَدَّ حَتَّى مَاتَ السَّيِّدُ عَنِ  
٣٥ وَيَطْلُ الْكَنَابَةِ فَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلِ الثَّلَاثُ جَمِيعَةً عَنِ الثَّلَاثِ

١) In margine Codicis O. sic explicatur: أي عيب منه بعدد، بالثلاث بالتدبير.

وبعنى ما ران على الكنايه وان نشر عبداً ثم كاسه يظل المديبر  
فى احد العولن ولم يبطل فى الآخر ويكون مديتراً مكاتباً  
ان آتيت المديرة بوليد من كناج او رينا لم نسمعها فى اصبح  
العولن ونسمعها فى الآخر وان دتر الكائر عبده الكافر فاسلم  
العبد فان رجح فى المديبر بيع علمه وان لم يرجح لم يقره  
فى يده فان حارحه حار (257) وان لم يحارحه سلمت الى عدل  
ونبيع علمه الى ان يرجح عن المديبر تساع او يموت فتعصف؛

### باب الكنايه

الكنايه فُرنة تُعسر فى الصيحة من راس المال ومن التلت فى  
المرص ولا يحور الا من حائر المصروف فى ماله ولا يحور ان  
١٠ مكاتب الا عبداً مانعا عولاه ولا يسبح الا لمن عرف كسبه  
وامانته ولا يحور الا على عوص فى الدية معلوم الصعة ولا  
يحور على اقل من تخمس تعلم ما نويى فى كل نجيم فان  
كاتبه على عمل ومال فتم العبد على المال وتحمل المال فى  
نجيم بعده وان كاسه على عملين ولم يذكر مالاً لم يحجر؛ ولا  
١٥ يصح حتى يقول كاتبك على كذا فادا اذنت فانت حر ولا  
نصح الا بالعول ولا يحوز عدها على صعة مسعته ولا على  
سوط خبار ولا يحور على نص عبد الا ان يكون ناقه حراً  
وان كان عبداً بن امن فكاتبه احدها فى نصه بغير اذن  
سريته (258) لم يحجر وان كان يادته فعه فولا وان كاسه ٢٠

اذا لا يصح قبول الصنى والمجنون . In margine Codices L.



لَمْ يَكْرِ إِلَّا عَلَى مَا بِهِ دُعِيَ عَلَى حِدِّهِ أَنْ يَكْتَبَ عَلَى فُحْشٍ  
 وَاحِدَةٍ وَتَمَكَّنَ أَنْ يَفْسَحَ لِعَقْدِ مَدَى سَاءٍ وَنَسَّ أَنْ يَسْتَدَّ  
 أَنْ يَفْسَحَ إِلَّا أَنْ يَكْرِ نَعْدُ أَنْ يَكْتَبَ عَلَى الْإِنَاءِ وَأَنْ يَكْرِ  
 أَنْ يَكْتَبَ لِعَقْدِ الْكُتُبِ وَأَنْ يَكْرِ أَنْ يَكْتَبَ نَمَّ تَفْسَحَ عَلَى  
 ٥ أَنْ يَكْتَبَ أَنْ يَكْرِ عَلَى الْكُتُبِ نَعْدُ مَا عَلَيْهِ فَنَ نَمَّ يَكْرِ  
 حَتَّى يَكْرِ أَنْ يَكْرِ عَلَى الْكُتُبِ وَلَا يَكْرِ أَنْ يَكْرِ وَلَا سَيَّ  
 مَا يَكْرِ عَلَى دُرْجَةٍ فَنَ كَرَّ عِنْدَ مَنْ أَمْسَ عَكَسَاهُ وَأَنْ يَكْرِ  
 أَحَدٌ عَلَى حَقِّهِ أَوْ مَا نَ قَدَرَاهُ أَحَدُ الْوَارِثِينَ عَلَى حَقِّهِ عَنَفَ  
 نَصَبَهُ وَقَوْمَ عَلَيْهِ نَصَبُ سَرِيكِهِ فِي أَحَدِ الْوَارِثِينَ وَلَا يَقَوْمُ فِي  
 ١٠ الْآخِرَةِ، وَيَمْلِكُ الْكُتُبُ نَعْدُ مَنَاصِعَ وَأَنْ يَكْتَبَ وَلَهُ أَنْ يَسْمَعَ  
 وَيَسْمَعُ وَيَسْمَعُ وَيُسْمَعُ وَنَعْدُ وَنَعْدُ مَعَ أَنْ يَكْتَبَ كَالْأَحْسَنِ مَعَ  
 الْأَحْسَنِ فِي السَّعِ وَالشَّهَادَةِ وَالْأَحَدِ وَالشَّعْبَةِ وَمَنْ يَكْتَبُ الْمَنَاصِعَ وَلَهُ  
 أَنْ يَسْمَعُ فِي أَحَدِ الْعَوَالِمِ دُونَ الْآخِرِ وَلَا يَسْمَعُ إِلَّا نَائِلَ  
 أَمَوِيٍّ وَلَا يَكْتَبُ وَلَا يَكْتَبُ وَلَا يَكْتَبُ (289) وَلَا يَكْتَبُ وَلَا  
 ١٥ نَصَابٍ وَلَا يَكْرِ وَلَا يَكْرِ مَا نَعْدُ وَأَنْ يَكْتَبَ وَلَا يَكْرِ عَلَى أَقَارِبِهِ  
 عَمْرٍ وَنَعْدُ مَنْ أَمَنَ وَلَا يَكْرِ مَنْ نَعْدُ عَلَيْهِ فَنَ أَنْ يَكْرِ

ناب ما يقول اذا معسرب معسربه In margine Codicis L.

بسم الله على نفسي ومالي وديني اللهم رضى بعصتك وبارك لي  
 فيما قد ولي حتى لا أحب تعاكس ما أحب ولا نأخر ما  
 عاقلت ما أرحم انراحمي من انكار الموموي وانصا ما بعوله اذا  
 استصعب عليه امر ومذه انصا من الادكار اللهم لا سهل الا ما  
 جعله سهلا وادع جعل للحر اذا سئب سهلا للحر معنى  
 علبط الارض وحشها

السِّدِّ فِي سَيِّءٍ مِنْ ذَلِكَ نَعْمَ فُولَانٌ وَنَ وَشَى نَهْ نَمَسْ  
 نَعْمَ عَلَيَّ وَلَهْ كَسَبْتُ بَقِيَّ نَعْمَ حَارٌّ أَنْ يَعْمَلَ وَنَعْمَ عَمْدُ  
 عَلَى عَمْدِ وَأَنْ أَحْتَلَّ حَارِبُهُ ذَلُونْدُ مَمْلُوكٌ نَعْمَ نَعْمَ وَنَ  
 الْحَارِبِ فُولَانٌ أَحَدُهُمَا أَتَاهَا نَصْرٌ ثُمَّ وَتَدَ نَهْ وَأَمَلَى دَ نَصْرٌ  
 وَأَنْ أَتَى الْمَكْنَسُ يُونُدُ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ رُبِّي نَعْمَ فُولَانٌ أَحَدُهُمَا  
 أَتَى مَلِكٌ لِلْمَوْلَى بِمَصْرُوفٍ فَمَسَ وَأَسْلَقَ أَتَى مَوْصُوفٌ عَلَى عَمْدِ الْأَمِّ  
 وَلَا يَحْجُورُ لِلْمَوْلَى بَعْدَ الْمَكْنَسِ فِي أَصْحَابِ الْعَوَالِمِ وَلَا يَنْبَغُ مَا فِي  
 دَمِهِ فِي أَصْحَابِ الْعَوَالِمِ وَيَحْجُورُ أَنْ يُجْزَى مِمَّا فِي دَمِهِ ثَانِ  
 عَشَرَ عَنْ أَتَاهُ أَمَلُ أَيْ الْمَوْصِي لَهُ كَأَن تَوَرَّدَ مَسْحُ الْمَكْنَسِ  
 وَأَنْ كَانَتْ أَمَّةٌ لَمْ يَمْلِكْ تَرْوِيحُهَا إِلَّا بِدِينِهَا وَلَا يَحْجُورُ نَهْ وَتَنْتَبِ  
 طَانِ وَتَنْتَبِ لِرَمَةِ أَمِيرٍ وَأَنْ أَحْتَلَّ صَرْبٌ ثُمَّ وَتَدَ نَهْ ذَنْ أَتَى  
 الْمَالُ عَمْدَ وَصَحْبُهَا كَسْبُهَا وَأَنْ مِنْ أَسْتَدِّ وَمَلَّ أَنْ تَوْتَى  
 (260) عَمْدُ نَاسِمِلَادٍ وَعَدَ الْكَسْبُ أَيْ أَسْتَدِّ وَأَنْ حَمْسَ  
 الْمَكْنَسِ مُنْذَرَةٌ لِرَمَةِ أَحْرَهُ الْمِلَّ فِي أَحَدِ الْعَوَالِمِ وَتَحْلِيَّتُهُ  
 مِثْلُ يَلَاكِ الْمُدَّةِ فِي الْعَوَالِمِ الْآخَرِ وَأَنْ حَمْسَى عَلَيْهِ لِرَمَةِ أَرَسَ  
 الْحِمَانَةِ وَأَنْ حَتَّى الْمَكْنَسُ عَلَيْهِ جَمَانَةٌ حَتَّى قَدَى نَعْمَ  
 نَافِلَ الْأَمْرِ مِنْ فِيمَنْهُ أَوْ أَرَسَ الْحِمَانَةِ فِي أَحَدِ الْعَوَالِمِ  
 وَيَأْرَسُ الْحِمَانَةَ بَالِقًا مَا يَبْعُ فِي الْآخَرِ طَانِ لَمْ يَعِدْ نَعْمَ كَأَن  
 لِلْمَوْلَى أَنْ نَعْتَجِرَهُ وَأَنْ حَتَّى عَلَى أَحْسَنَى قَدَى نَعْمَ نَافِلَ  
 الْأَمْرِ مِنْ فِيمَنْهُ أَوْ أَرَسَ الْحِمَانَةَ طَانِ لَمْ يَعِدْ يَبْعُ فِي الْحِمَانَةِ

نعم صريح سوى العمد *a)* Alia manu in Codice L. adnotatur. *b)* L. om. *c)* In margine Codicis L. وألكنه

نعتجرو. *d)* Cod. O. نبي كتب والباقى الاصح في الخبر

وَنَعَسَكَتْ اَنْكِدَنَةً وَنَ دَسَدَ عَدُوٌّ مَحْرَمٌ اَوْ سَرَطٌ دَسَدَ  
 فَسَدَتْ اَنْكِدِيَّةٌ وَنَعَسَ اَنْصَعَةٌ وَنَسَدَتْ فَسَخِبَتْ دَسَ دَسَعُ اَنْسَلُ  
 فَعَلَّ نَعَسَجَ اَنْسَى اَنْوَكِلَ اَوْ اَنْوَارِبَ نَمَ نَعِمَفَ اَنْ دَسَعَهُ اَنْسَى  
 اَنْسَلُ عَمَفَ وَرَجَعَ اَنْوَلُ عَلَيْهِ نَعِمَفَهُ وَرَجَعَ هُوَ عَلَى اَنْوَلٍ نَمَا  
 دَسَعُ دَسَ دَسَ مِنْ حَمِيٍّ وَاحِدٌ سَعَطُ اَحَدُهُمَا نَالَاخِرُ فِي اَحَدِ  
 الْاَقْوَالِ وَلَا يَسْعَطُ فِي اَنْدَسَى وَلَا يَسْعَفُ فِي اَنْدَسَى اَلَّا يَرْضَاهُ  
 اَحَدُهُمَا (261) وَلَا يَسْعَفُ فِي اَنْرَاعِ اَلَّا يَرْضَاهُمَا اَنْ وَطَى  
 نَكْدَسِبَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِفَسَادِ اَنْكِدَنَةٍ نَعِمَهُ فَوَلَانِ اَحَدُهُمَا يَصْحُحُ  
 وَانْدَسَى لَا يَصْحُحُ اَنْ اَسْلَمَ عَمَدٌ لَكَافِرٍ اَمِيرٍ يَارَالَهُ الْمَلِكُ مَعَهُ  
 ١٥ اَنْ كَذِبَهُ نَعِمَهُ فَوَلَانِ اَحَدُهُمَا يَكُوْرُ وَالْمَانِي لَا يَكُوْرُ،

### باب عَمَفَ اَمَ الْوَلَدِ

اِذَا وَطَى حَارِدَتَهُ اَوْ حَارِبَةً مَمْلُوكَةً بَعْضَهَا فَاَوْلَدَهَا طَالُوْدٌ حُرٌّ  
 وَاجَارِيَةٌ اَمٌّ وُلِدَ لَهُ اِنْ اَوْلَدَ حَارِبَةً اَمِيَّةً طَالُوْدٌ حُرٌّ وَطَى  
 الْجَارِيَةَ فَوَلَانِ اصْحَبَهُمَا اَنْهَا اَمٌّ وُلِدَ لَهُ اِنْ اَوْلَدَهُ جَارِيَةً اَحْسَنِي  
 ١٥ بِبِكَاجٍ اَوْ رِيٍّ طَالُوْدٌ مَمْلُوكٌ يُصْلَحُ لِلْحَارِبَةِ وَلَا يَصْبِرُ لِلْحَارِبَةِ  
 اَمٌّ وُلِدَ لَهُ اِنْ اَوْلَدَ حَارِبَةً اَحْسَنِي نَسْنَهَ طَالُوْدٌ حُرٌّ وَالْجَارِيَةُ  
 لَيْسَتْ نَتَمُّ وُلِدَ لَهُ فِي الْحَالِ اَنْ مَلَكَهَا نَعِمَهُ فَوَلَانِ اَحَدُهُمَا  
 اَنْهَا نَصَرَ اَمٌّ وُلِدَ لَهُ وَالْمَانِي لَا يَصْبِرُ اِنْ وَطَى حَارِبَتَهُ  
 فَوَصَعَتْ مَا لَمْ يَتَصَوَّرْ مَعَهُ خَلْقُ اَنْمَى شَشَهْدَ اَرْبَعٍ مِنْ الْقَوَائِلِ  
 ٢٥ اَنْهُ لَوْ نُرِكَ لَكَانَ اَنْمَى نَعِمَهُ فَوَلَانِ اَحَدُهُمَا اَنْهَا نَصَرَ اَمٌّ

وَنَدَى وَانْدَسَى أَتَّهَا لَا تَصْرُحُ (262) وَلَا تَكْجُورُ بَعْ آمَ وَنَدَى وَلَا  
 هَبْهَا وَلَا التَّوَصَّهَ بِهَا وَتَكْجُورُ اسْتَكْجَامِيَا وَاحْرَبِيَا وَتَكْجُورُ  
 وَضَمَّهَا وَفِي بَرُوْنِكْهَا عَلِمَةُ اِفْوَالِ اصْحَكِيَا أَتَّهَ تَكْجُورُ لَهُ وَانْدَسَى  
 لَا تَكْجُورُ وَالْمَائِبَ تَكْجُورُ لَهُ بَرُصَتِي وَيَعْنِي أَمْ اَنُوْنَدَ بَمُوبِ  
 السَّيْدِ مِ رَاسِ الْمَلِكِ ثَانِ جَمْتِ أَمْ اَنُوْنَدَ قَدَّزَتِ اَنُمُوْنُ بِقَدَّزَةٍ  
 الْأَمْرَتِي مِ مَمْبِيهَا أَوْ اَرَسِ الْحَمَانَةِ ثَانِ تَدْعَا بَعْمِيْبِ دَمِ  
 حَمْتِ حَمَانَةِ أُحْدَرِي فَعَمَ فَوْدَانِ اَحْدَعَمَ بَعْدِي فِي اَسَانَةِ  
 اِنْفَا نَقَلِ الْاَمْرَسِ وَانْدَسَى أَتَّهَ تَسْرِكِ اَنْمَحِي عَلِمَةُ دَمِنَا  
 الْمَحْدِي عَلِمَةُ اَوَّلَا فَمَا اَخَذَ وَتَسْرِكَانِ فِيهِ عَلَى فِدَارِ خَدَمَتِي  
 وَانِ اَسْلَمِيْ اَمْ وَلَدَ تَقْرَابِي حَمَلِ نَسَمَ وَنَسَبِي وَأَنْتَقِي عَلِمِي 10  
 اِلَى اَنْ بَمُوبِ تَعْنَفَ ٥

### باب الْوَلَاءِ

وَمِنْ عَيْفٍ عَلِمَةُ مَمْلُوكٌ بِبَيْتِكَ أَوْ بِأَعْبَادِهِ أَوْ بِأَعْبَادِي عَمْرٍ عَمَهُ  
 بِأَدْنِهِ أَوْ بِمَدِينَةٍ أَوْ بِكَنْسَةٍ أَوْ بِأَسْمَلَانَةٍ فَوَلَاءَهُ لَهُ ٥ (263) وَانِ  
 عَيْفٌ عَلَى الْمَكَانِبِ عَيْدٌ مَعِي وَلَاتُهُ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَتَّهَ لِمَوْلَاهُ 15  
 وَالْبَاقِي أَتَّهَ مَوْفُوفٌ عَلَى عَمَلِهِ فَإِنْ عَيْفٌ فَهُوَ لَهُ وَانِ عَاجِزٌ  
 دَعَسَهُ فَالْوَلَاءُ لِمَوْلَاهُ ٥ وَانِ بَرُوْجٌ عَمْدٌ لِرَجُلٍ بِبُعْتَقِهِ لِرَجُلٍ ثَانِي ٥  
 مِنْهُ يَوْلَدُ كَانَ وَلَاءُ الْوَلَدِ لِمُعَيْفِ الْاُمَّةِ فَإِنْ أُعْمِسَ أَبُ الْوَلَدِ  
 اِنْعَجَرَ الْوَلَاءُ مِنْ مَوْلَى الْاُمِّ اِلَى مَوْلَى الْاَبِ وَانِ أُعْمِفَ حَدُّهُ وَالْاَبُ  
 مَمْلُوكٌ فَعَمْدُ فَهَلْ لَا يَسَاحَرُ مِنْ مَوْلَى الْاُمِّ اِلَى مَوْلَى الْجَدِّ وَفَهَلْ 20

مَدَحُهُ مِنْ أَعْيُنِ الْإِنْسَانِ بَعْدَ ذَلِكَ أَدْنَى مِنْ مَوْجِ لَحْدَةٍ إِلَى مَوْجِ  
 الْإِنْسَانِ وَمِنْ سَمْتِ الْإِنْسَانِ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى عَصْبَةِ دُونَ  
 سَائِرِ أَسْرَفِهِ فَقَدْ تَقَرَّبَ دَلَّاسُهُ مِنْ كُنْهُ أَسَى وَأَبْ دُلُولِهِ  
 نَدَسِ وَنِ كُنْ نَهْ أَيْ وَتَ دُلُولِهِ نَدَّ وَنِ كُنْ لَهُ أَيْ مِنْ  
 الْإِنْسَانِ وَالْأَمَّ وَالْحُجَّ مِنْ الْإِنْسَانِ نَدَّ وَنِ كُنْ لَهُ أَيْ مِنْ  
 نَدَّ الْحُجَّ وَنِ كُنْ لَهُ أَيْ مِنْ الْإِنْسَانِ نَدَّ وَنِ كُنْ لَهُ أَيْ مِنْ  
 وَنِ كُنْ لَهُ أَيْ مِنْ الْإِنْسَانِ نَدَّ وَنِ كُنْ لَهُ أَيْ مِنْ  
 264. وَنِ كُنْ لَهُ أَيْ مِنْ الْإِنْسَانِ نَدَّ وَنِ كُنْ لَهُ أَيْ مِنْ  
 مَوَاسِمِهِ أَيْ عَصْبَتِهِ عَلَى مَا دُكِرَ، وَإِنْ أَعْيَفَ عَبْدًا نَمَّ  
 10 مَاتَ وَبَرَكَ أَيْ نَمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَبَرَكَ أَيْ نَمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا  
 انْمَعَتَ فَمَالُهُ نَلَكْتُ مِنْ انْعَصَبَ وَهُوَ أَيْ أَمَلِي دُونَ أَيْ  
 الْمَوْلَى وَإِنْ مَاتَ ابْنَاهُ بَعْدَهُ وَحَلَفَ أَحَدُهُمَا إِنَّا وَالْآخَرُ نَسَعُ  
 نَمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا فَمَالُهُ نَلَكْتُ عَلَى عَصْبَتِهِ لَكَزَ أَيْ  
 عَصْبَتُهُ وَلَا تَرَبُّ الْمَسَاءَ بِأَسْلَافِهِ إِلَّا مَنْ أَعْتَقَ أَوْ أَعْتَفَ مَنْ  
 15 أَعْتَقَ أَوْ حَرَّ أَسْلَافَهُ أَيْ مَنْ أَعْتَقَ فَإِذَا مَاتَ الْمُرَاةُ انْمَعَتَ  
 انْمَعَلَ حَقُّهَا مِنْ أَسْلَافِهِ أَيْ أَقْرَبِ أَسْلَافِهَا مِنْ عَصْبَتِهَا عَلَى  
 مَا دُكِرَ،

## كِتَابُ الْفَرَائِضِ

مِنْ مَاتَ وَلَهُ مَالٌ وَرَبٌّ إِلَّا انْمَرَّدَ فَاتَهُ لَا تَوَرَّتْ وَمِنْ بَعْضِهِ حُرٌّ  
 وَبَعْضُهُ عَبْدٌ فَعَبِيهُ فَوَلَانِ أَحَدُهُمَا يُورَثُ عَنْهُ مَا جَمَعَهُ بِخَرَبَتِهِ  
 وَانْدَنَى لَا تَوَرَّتْ وَإِذَا مَاتَ مِنْ يُورَثُ عَنْهُ (265) نَدَى مِنْ

ماله بموته بحكمه<sup>١</sup> ودعيه<sup>٢</sup> بضم بعضه ذنوبه ثم بمقد وصاته  
 ثم بقتسم تركته بين ورثته<sup>٣</sup> وأنوارمون من أنرحل حمسه عشر  
 الانس<sup>٤</sup> وابن الانس وان سعل والاب وانحد وان علا والبخ نلاب  
 والام<sup>٥</sup> والبخ نلاب والبخ نلام وابس<sup>٦</sup> الاج نلاب والام وابس<sup>٧</sup> الاخ  
 نلاب وانعم نلاب والام وانعم نلاب وانس<sup>٨</sup> انعم نلاب والام وابس<sup>٩</sup>  
 انعم نلاب وانروج<sup>١٠</sup> والمولى<sup>١١</sup> المعيف<sup>١٢</sup>، وأنواربان من انسه<sup>١٣</sup> احدى  
 عشرة الست وست الانس وان سعل<sup>١٤</sup> والام<sup>١٥</sup> والحده<sup>١٦</sup> من قبل الام  
 والحجده<sup>١٧</sup> من قبل الاب والاحب<sup>١٨</sup> من الاب والام والاحب<sup>١٩</sup> نلاب  
 والاحب<sup>٢٠</sup> نلام والرحه<sup>٢١</sup> والمولا<sup>٢٢</sup> المعيف<sup>٢٣</sup> ومولا<sup>٢٤</sup> المولا<sup>٢٥</sup>، ومن قبل  
 مورته<sup>٢٦</sup> لم تره<sup>٢٧</sup> وقبل ان كان متهما<sup>٢٨</sup> في انعم<sup>٢٩</sup> ثم سرت<sup>٣٠</sup> وان نه<sup>٣١</sup>  
 يكن متهما<sup>٣٢</sup> وب قبل ان كان انعم<sup>٣٣</sup> فوجب<sup>٣٤</sup> صدد<sup>٣٥</sup> ثم برب  
 وان لم يوجب<sup>٣٦</sup> ورت<sup>٣٧</sup>، ولا برب<sup>٣٨</sup> اهل<sup>٣٩</sup> ملة<sup>٤٠</sup> من عبر<sup>٤١</sup> اهل<sup>٤٢</sup> ملتيم<sup>٤٣</sup>  
 (266) الا<sup>٤٤</sup> الكفر<sup>٤٥</sup> فانه<sup>٤٦</sup> برب<sup>٤٧</sup> بعضهم<sup>٤٨</sup> من بعض<sup>٤٩</sup> مع اختلاف<sup>٥٠</sup> انبلد<sup>٥١</sup>  
 ولا برب<sup>٥٢</sup> حرتي<sup>٥٣</sup> من دمي<sup>٥٤</sup> ولا دمي<sup>٥٥</sup> من حرتي<sup>٥٦</sup> ولا دث<sup>٥٧</sup> انعم<sup>٥٨</sup>  
 والمربد<sup>٥٩</sup> من احدى<sup>٦٠</sup> واذا<sup>٦١</sup> ما<sup>٦٢</sup> مواربان<sup>٦٣</sup> ناعرو<sup>٦٤</sup> او<sup>٦٥</sup> انهدم<sup>٦٦</sup> ولا يعرو<sup>٦٧</sup>  
 السابق<sup>٦٨</sup> متهما<sup>٦٩</sup> لم يورث<sup>٧٠</sup> احدهما<sup>٧١</sup> من الاخر<sup>٧٢</sup>،

### باب موارب اهل القرص

واهل القرص<sup>١</sup> في الدس<sup>٢</sup> يرتون<sup>٣</sup> الغرض<sup>٤</sup> المذكورة<sup>٥</sup> في كتاب الله

كما لو قدم ما يصطر المة في حال<sup>a</sup> In margine Codicis L. حيوية واعلم ان ذلكم مقدم على سائر الجفوى الا من يعلق حقه بعض ماله كالمحصى عليه بغيره بالعد للذي والمربى بالرهى ..... (والمشبرى؟) بالمائع والمائع اذا من المشبرى مقدم (مع... Cod.) فيل اداء النمن والسلمة باجه (بال... Cod.)

عَرَّ وَحَلَّ وَحَى انصِفْ وَارْبِعْ وَانْثَسْ وَانْثَلْبَانِ وَانْثَلْتُ وَالشَّدَسِ  
 وَصَمَ عَسَوَهْ اَنْرُوحْ وَارْوَحَهْ وَنَلَامْ وَانْجِدَّةْ وَانْسَبْ وَبِنْتُ الْاَنِ  
 وَالاحْتْ وَوِنْدُ الْاَمَّ وَالْاَبْ مَعَ الْاَنِ او اَنِ الْاَبِي وَحَلَّدْ مَعَ الْاَنِ  
 او اَنِ الْاَنِ نَمَّا اَنْرُوحْ مَعَ انصِفْ مَعَ عَدَمِ اَنْوِنْدِ وَوِنْدِ الْاَنِ  
 ٩ وَنَهْ اَرْبِعْ مَعَ اَنْوِنْدِ وَوِنْدِ الْاَبِي وَامَّا الرُّوحَهْ فَلَهَا الرُّبْعْ مَعَ  
 عَدَمِ اَنْوِنْدِ وَوِنْدِ الْاَنِ وَبِ اَنْثَسْ مَعَ اَنْوِنْدِ وَوِنْدِ الْاَبِي (267)  
 وَنُروَحَتْسْ وَنَلْبْ وَارْبِعْ مَ نُوَاحِدَهْ مِ الرُّبْعِ او اَلْثَنِّ وَامَّا  
 اَلْمَ فَلِ ابْ اَمْدَبْ مَعَ عَدَمِ نُونْدِ وَوِنْدِ الْاَنِ او اَنْثَسْ مِ  
 الْاَحْوَدِ وَالْاَحْوَابِ وَنَبَا اَنْشُدَسْ مَعَ اَنْوِنْدِ وَوِنْدِ الْاَنِ او اَلانْسِ  
 ١٠ مِ الْاَحْوَهْ او الْاَحْوَابِ وَنَهَبْ نَلْبْ مَا بَعَى بَعْدَ قَرَضِ الرُّبْعِ  
 او اَنْرُوحَهْ مِ مَبِصَّتْسْ وَهَمَا رُبْعْ وَانْوَابِ وَرُوحَهْ وَابْوَابِ ١١  
 لَحْدَهْ فَنِ كَلَّتْ اَمَّ الْاَمَّ او اَمَّ الْاَبِ فَلَهَا اَلشَّدَسِ وَاَنْ كَانَتْ  
 اَمَّ ابْ اَلابِ مَعَهْ فَوَلَانِ اَصْحَبْهُمَا اَنْ لَهَا اَلشَّدَسِ وَاَنْ اَحْدَمَعَ  
 جَدْنَانِ مَحْدَتْسَانِ فَنَشُدَسْ بِنَهْمَا وَاَنْ كَانَتْ اَحْدَيْهِمَا اَقْرَبَ  
 ١٢ فَنِ كَلَّتْ اَنْفَرَتْسِ مِ فَنِلِ الْاَمَّ اَسْقَلَتْ اَنْعَدَى وَاَنْ كَانَتْ  
 مِ اَلابِ مَعَهْ فَوَلَانِ اَصْحَبْهُمَا اَنْبَ نُسَعَطْ اَنْعَدَى وَامَّا اَلْبِمَتِ  
 فَلَهَا اَنْصِفْ اَدَا اَنْفَرَدَتْ وَتَلْمَتْسْ صَاعِدَهْ اَنْثَلْبَانِ وَامَّا نَسَتْ

وذلك بان ما كنت امرأة وحلعت روجا وانوسى  
 اصل المسئلة من سمه للروح انصيف وهو نلنه اسم وللام نلت  
 ما بقى وهو سم واحد من نلنه اسم والناق وهو سهمان نلاب  
 وصورة المسئلة النامه ماب وخلف روحه وانوسى انلها من  
 اربعة للروحه الربع وهو سم واحد وللام [نلب] ما بقى وهو  
 سم واحد ايضا من اربعة اسم والناق وهو سهمان للاب

a) In margine I. وانوسى روجا وحلعت

الانى فلها النصف وتلاشت فصاعداً الثلثان يليها مع بنت  
 الصلث تسدس ثمانية الثلثين وأما الأخت فان كانت من  
 الاب والام فلها النصف وتلاشت فصاعداً ثلثين فان كانت  
 من الاب فلها النصف (268) وتلاشت فصاعداً الثلثين ولها  
 مع الأخت من الاب والام السدس ثمانية الثلثين، والأخوة  
 من الاب والام مع الساب عصبة فان تم نكح دحوان من  
 الاب، وأما ند ادم فلوحد السدس وتلاشت فصاعداً الثلث  
 دكورهم وانفهم منه سواً وأما الاب فله السدس مع الانى وانى  
 الانى ومما لجد فله السدس مع الابن وانى الانى ولا يورث  
 بنت الانى مع الابن ولا ابى الانى مع الانى ولا الخدات مع  
 الام ولا الخدوة أم الاب مع الاب ولا الجد مع الاب ولا  
 برن ولا الام مع اربعة مع الولد وولد الابن والاب والجد  
 ولا برن الاخوة من الاب والام مع نبيه مع الانى وانى الابن  
 والاب ولا برن الاخوة من الاب مع اربعة مع الانى وانى الانى  
 والاب والاب من الاب والام، وإذا استكمل الساب الثلثين لم  
 يورث بنت الانى الا ان يكون في درجتهن أو أسفل منهن (269)

a) Idem in margine: مائة مائة وحلف مائة واحداً لاب فليست  
 النصف والباقي للأخت وان كانت مع البنت مع الأخت من الابوين  
 والأخت من الاب فالنصف للبنت والباقي للأخت من الابوين  
 ولا شيء للأخت من الاب وأما فلها نكح لان معاذ بن جبل  
 حكم للبنت بالنصف والباقي للأخت وعند عدم الأخت من  
 Cod. L. b) الابوين للأخت من الاب وكذا مع بنت الابن  
 minus recte حد sine articulo, c) Cod. L. يورث



ذكر قسطنطين المذكور مثل خط الأتمنس. وإذا استكمل الاحوان  
 ثلاث والامه استمنس لم يرب لاحوان من ثلاث الا ان يكون  
 معيّن من نسر معتبرين، ومن لا يرب لا يحجب هذا من  
 قومه. وإذا اجمع اصحاب فروج منه يحجب بعضهم بعضاً  
 ومن نكل واحد منهم فوجه وان رادب اعروعر علم السهام  
 اُجمنت بالجرء والترائده بمنزله مسئلة المسألة وعلى رجب وم واحد  
 من اب وامه يجعل لزوج النصف والاحت النصف وثلاث اثلاث  
 يعمل ثلثه سقرص لأم وهو ستمين نصير من دسامة للزوج  
 نصف عئل وثلاث نصف عئل وثلاث ثلث عئل وان اجمع  
 في شخص جبهة ثمن كلام اذا كتب احد ورب ما عروا آني  
 لا يسقط وفي الأمومة ولا الرب بالأخرى.

ومره ذلك بان مات وحلف بمنى من الصلب  
 وبنت ابن وابن (abscessum est) ابن ابن فليست ابنه. لسي  
 وهو اثلاث نيب (ب. God.) الابن وابن ابن (abscessum est)  
 الابن للذكر (نذكر Cod.) مثل حظ الانبيى او مات وحلف بمنى من  
 الصلب وبنت الابن وابن الابن فليست ابنه مع البنين  
 Idem. b) ابن ابن وبنت ابن ابن لا يعصبها لانها اسفل منه  
 وذلك بان يموت مسلم مثلاً وحلف اما كفرا او زهداً او  
 قاتلاً ورجله مسلمة واما مسلمة واحداً مسلماً فليزوجه الربع وثلاث  
 الثلث واليهى للاحم اختلاف ما اذا مات وحلف ابوس  
 واحوين فان الاحوين لا يران ويردان الام من اثلاث الى السدس  
 Cod. II. c) لانهم اهل المرات على الجملة وانما يحجبها الاب  
 ومرة المسئلة يصور في نكح. Idem in marg. d) بالجرء والترائده  
 للمجوسى ووطى الشبهة وذلك بان نكح المجوسى ابنته

فب مبرف العصبه

والعصبه كذا ذكر ليس منه ومن المثلث اتى وأقرب العصب  
 (270) الابن ثم انى الابن وان سعل ثم الابن ثم الحد ما ثم  
 بنى اخوة ثم انى الاب وهو الاخ دة انه وان سعل ثم انى  
 الحد وهو العه ثم انه وان سعل ثم انى حد الاب وهو عمه  
 الاب ثم انه وان سعل ثم انى حد اخذ ثم انه وان سعل  
 وعلى هذا فاذا اورد واحد منهم أخذ جميع المال وانما  
 اجمع مع دى فرض أحد ما بقي بعد الفرض ولا يرث احد  
 منهم بالعصب وهناك من هو اورد منه كل اسموى انسان من  
 فى درجه فاولاها من انساب الى اثنتى ثاب واثم ولا يعصب<sup>10</sup>  
 احد منهم احده الا الابن وانى الابن والاخ فابهم يعصبون  
 احوالهم للذكر منل خط لانتنى ويعصب انى الابن من كانه  
 من يد عبه ويعصب انى انى الابن من قومه من عيانه وباب  
 عم ابيه اذا لم يكن لهن فرض ولا يساركة احد منهم اهل

وطئها فاولها بما وهى الى ذكرها الشيخ مات التت السعلى  
 وحلف اما فى اخذ لاب للام انلت بالامومه لانها احوى من  
 حب انها لا يسقط ابدا بخلاف الاحب (الاحوة لا) فانها  
 تسقط على الخلة

- ان يكون للصب انى ابن وبنى انى  
 احب منه دة دة سوا يعفى من فرض التت سى او لم  
 habet بنى انى Codex uterque b) سيف وكذا الاخ مع اخنه  
 ان ما وحلف بيمين وابن انى الابن وبنى الابن c) In marg

العرص في ترصه ألا وند الاب والام فثمة نسركون ولد الآم في  
 ترصام في انسركه وعسى روج وأم أو حدة وامن من ولد الآم  
 وواحد من وند الاب والام (271) منجعل للزوج النصف وللام  
 أو لحد السدس ونوند الام اثنتا عشر كفة منه ولد الاب والام،  
 وان وجد في شخص جهة قرص ونعصب كس عم عو روج أو  
 اس عم عو أخ من أم ورت نعصر وانعصب وان كن في  
 انورده خنتي مسكل ذفع انه ما نمقى انه حقه ووفى ما  
 سته به وان لم يكن من نعصت احد ورت المولى النصف رجلا كان  
 أو امرأة عن ثم يكن نعصنه على ما ذكره في باب الولاء فان  
 لم يكن وارث انقل منه الى نسب ائمه ميراث للمسلمين فان لم  
 يكن سلطان عدل كان لمن في هذه المال ان يصرفه في المصالح  
 أو ان يحفظه الى ان يلقى سلطان عدل وصل ترد الى ذوى العرص  
 عمر الروحاني على قدر فريضهم ان كان هناك أهل العرص أو  
 لم يكن صرف الى ذوى الأرحام وهم ولد الست وولد الأحم  
 ونسب الاخوة ونسب الأعمام وولد الأخ من الأم والعم للام والعمه  
 واب الأم والخال والخاله ومن أدنى لهم نورون (273) على  
 مذهب ائمه ائمه شيعه كل واحد منهم معتم من نذلي به  
 فبجعل وند نسب ولاحوب منبره أميين ونسب الاخوة

للمسلمين انفسهم وانما بين بين نسب الانس وانس الانس للذكر  
 (الذكر God) منحل حظ الانبيى وصورة عم اسمه ان يحلف  
 بيمين وانس انس انس ونسب انس احمر هله حراً ولحكم ما ذكرناه  
 واما اذا كان ليس قرص منل ان من وحلف بها ونسب انس  
 وانس انس انس احمر للست نصف ونسب الام السدس مكمله  
 النليل والساق لانس انس الانس ولا يحصى باقي الصور

وَالْأَعْيَامَ بِمَمْرَلَةِ أَبَائِهِمْ وَأَبِ الْإِمِّ وَالْحُلَّ وَالْحَاكِنَةَ بِمَمْرَلَةِ الْإِمِّ وَالْعَمَّ لِلْإِمِّ وَالْعَمَّةَ بِمَمْرَلَةِ الْإِمِّ،

### باب لُحْدٍ وَلاَحْوَةٍ

إِذَا أَحْمَعَ الْكَحْدُ مَعَ الْإِخْوَةِ لِلْإِمِّ وَالْإِمِّ أَوْ الْإِخْوَةِ لِلْإِمِّ حُجِّلَ  
 كَوَاحِدٍ مِنْهُمْ نَفْسِيَّةً وَيُعْقَبُ اسْمُهُ مِنْ نَحْوِ نَحْوِ حَقَّةٍ عِ  
 اسْتَلَبَ مِنْ نَحْوِ حَقَّةٍ نَافِئَةً عِ اسْتَلَبَ قُرْبَ لِهْ اسْتَلَبَ  
 وَحُجِّلَ السَّقَى لِلْإِخْوَةِ وَالْإِخْوَةِ لِهْ حَقَّ الْأَنْثَى وَإِنْ  
 أَحْمَعَ مَعَ الْإِخْوَةِ لِلْإِمِّ وَالْإِمِّ مَنِ الْإِمِّ دَسِيمَةً أَمَلُ الْإِخْوَةِ  
 ثُمَّ مَا خَصَلَتْ نَافِئَةً مِنَ الْإِمِّ بِرَدِّهِ عَلَى الْإِخْوَةِ مِنْ لِهْ وَالْإِمِّ ثَوْرٍ  
 كَانَ وَنَدَّ الْإِمِّ وَالْإِمِّ حَقًّا وَاحِدَةً رَدَّ عَلَيْهِ الْإِخْوَةِ مِنَ الْإِمِّ بِمَمْرَلَةِ  
 النِّصْفِ وَاسْتَلَبَ لِهْ وَإِنْ أَحْمَعَ مَعَهُ مَنْ نَدَّ عَرَضَ حُجِّلَ لِهْ كَحْدِ  
 الْأَوْتَرِ مِنْ نَفْسِيَّةٍ أَوْ نَدَّ مَنِ السَّقَى (275) عَدَّ عَرَضَ أَوْ سُدَّسُهُ  
 حَمِيعَ الْمَلِكِ طَانِ بَعِي سِقَى خَدَّهَ لَاحْوَةٍ وَإِنْ لَمْ يَنْفَ سَعْفَلُوا  
 مِنْ أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ وَأَمَّ وَحْدٌ وَخُفَّ فَيُخَجَّلُ لِلرَّوْجِ النِّصْفِ وَالْإِمِّ  
 الْإِخْوَةِ وَالْإِخْوَةِ السَّدَّسِ وَيُسْفَطُ الْإِخْوَةُ وَلَا تُقَرَّصُ نَافِئَةً مَعَ لُحْدِ  
 الْأَقَى لَا تَنْدَرُ فِي رَجُلٍ وَأَمَّ وَاحِدَةً وَحْدٌ فَيُخَجَّلُ لِلرَّوْجِ النِّصْفِ  
 وَالْإِمِّ لِهْ نَدَّ وَالْإِخْوَةِ السَّدَّسِ وَنَافِئَةً النِّصْفِ فَيُعَوَّلُ إِلَى نَفْسِهِ  
 ثُمَّ يَجْمَعُ نِصْفَ الْإِخْوَةِ وَسُدَّسَ لُحْدِ فَيُخَجَّلُ مِنْهُمَا لِلذِّكْرِ مِثْلُ  
 حَقَّ الْأَنْثَى وَنِصْفُ مَنِ سَعِيٍّ وَعِشْرِينَ لِلرَّوْجِ نِصْفَةً وَالْإِمِّ سَعِيٍّ  
 وَالْإِخْوَةِ دَسِيمَةً وَنَافِئَةً أَرْبَعَةً،

20

a) Cod. O. f. v. b) Cod. L. سُدَّسِ c) Cod. O. addit

## كذب النكاح

من حاربه النكاح من الرجل وهو حائر استعير من كان عمر  
 مباحج اسمه كبره انه ان يزوج وار كن مباحج سبحت له  
 ان يزوج والا تقي ان لا يزوج على امره واحد وهو مباحج من  
 ان يعقد بنفسه ومن ان يوكل من يعقد له ولا يوكل الا من  
 (274) يجوز ان يعقد بنفسه من وثق عددا بعد فعل  
 مباحج ومن لا يجوز وتسمحت ان لا يزوج الا من يجمع  
 ادس والعقد من ثم نكح حائر استعير من كان صعبا يرى  
 الاب او الحاد يرويه روجه وان كان مباحج من كان يعقد  
 10 في وجه ثم يزوج الا بدنه وان كان لا يعقد وهو مباحج لي  
 النكاح روجه الاب او الحاد او الحاد وان كان صعبا وهو مباحج  
 الى النكاح روجه الاب او الحاد او الحاد فان ادبوا له بعد  
 نفسه حار وان كان يكبر الخلاق سري نكاحه وان كان عددا  
 صعبا روجه الميراث وان كان كسرا يزوج بادر المولى وعمل للمولى  
 15 ان يخرجه على النكاح فله قولان اصحهما انه نفس له احبارة  
 فان ظلم انعقد النكاح فله فلي تجبر المولى عليه فله قولان  
 اصحهما انه لا يخرجه ومن حار لها النكاح من امسه فان  
 كانت لا يخالج الى النكاح كبره لها ان يزوج وان كانت محتاجة  
 اليه استعير لها ان يزوج وان كانت حرة (275) وتعت الى  
 20 كفور حب على الولي يرويه بها ان كانت بكر حار لاب والحاد  
 يرويه بها غير ادبها والمسحت ان يسهلها ان دلت ساعه  
 وانها اسكون وان كانت قتيلا فان كانت عدله لم يجز لاحد

ترويحها ألا يادنها بعد الملوع يادنها يائتف فان كاتب محبونه  
 فان كاتب صعبه حار للاب واتخذت ترويحها وان كنت كسبه  
 حار للاب ولتخذت ولتأتم ترويحها وان كنت امه وأراد المولى  
 ترويحها بعد ادبها جائز وان دعب المولى الى ترويحها لم يلزم  
 المولى ترويحها وقيل ان كاتب محرمه علمه لزمه ترويحها وان  
 كاتب مكسبه لم يتحر للمولى ترويحها بعد ادبها وان دعيت في  
 الى ترويحها فقد قيل يجب وقيل لا يجب ولا يصح تكاح  
 المرأة ألا يولى ذلك من كتب امه روجها انسد وان كاتب  
 لامره روجها من سرج نمره يذاب وان كنت امره عمر رسده  
 فقد قيل لا يزوج وقيل يزوج ب امره وحديث (278) ان كنت  
 خرة روجها عصمه وإلا لا يزوج ثم أخذت من الاج ثم اس اليع  
 ثم نعمت من اس امه ثم اموى ثم عصمه المولى ثم مولى المولى ثم  
 عصمه ثم لكتم ولا يزوج احد منه وحديث من هو اقر منه  
 فان اسوى انسان في الدرجه وحدهما نذبي للأتوس والآخر  
 نالاب فابلي هو انذى نذلي للأتوس حتى أصبح القونين وفه  
 قول آخر قهما سواء وان اسوى انسان في الدرجه والأدلاء والأولى  
 ان بعدم أسئهما واعلمهما وافصلهما فان سبب الآخر يزوج صح  
 وان يسخا فرع سبهما فان حرجب انفرقة لأحدهما يزوج  
 الآخر فقد قيل يصح وقيل لا يصح ولا يجوز ان يكون المولى  
 عبدا ولا صعبا ولا سعيها ولا ضعفا ولا يجوز ان يكون المولى  
 فاسقا ألا السند في يروج امه وقيل ان كان عمر الاب والجد  
 جاز ان يكون ذسقا وهو خلاف النص وهل يجوز ان يكون  
 المولى أعنى فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز ولا يجوز ان

يكون وليُّ المسلم (277) كافرًا ولا وليُّ الكافر مُسلمًا إلا السِّد  
 في الامه والسُّلطان في بساء أهل الدِّمة وان حرج الوي عس  
 ان يكون ونشأ انقلب الولد الى من بعده من الأولياء وان  
 عَصَلها بعد دَعَتْ الى كُفُو أو عاب رُجها للحاكم ولم يسئل  
 الولد الى من بعده ومثل ان كانت الغنم الى مساهد لا تقصر  
 منها انصلوا لم تَرُج حتى يسدتن ويحور للولي ان يترك  
 من يروج ومثل لا يحور نغير الاب ولقد الا يذنها ويجب  
 ان يعين الروح في انتوكمل في احد الغنم ولا يحب في الاحر  
 ولا يحور ان يترك الا من يحور ان يكون ولي ومثل يحور  
 ان يترك العسف وليس للوي ولا للوكمل ان يُوجب النكح  
 لنفسه وقيل يحور نلسطان من هو مولى ولا يه ولا يحور  
 لأحد ان يبرئ الا يحب بالهول في نكح واحد ومثل يحور  
 للأحد ان يُحب ويقبل في ترويج بنت يهد بابي امه ولا ترويج  
 أحد من الأنسنة امرأة من عد كُفُو لا يصد ويصا سائر الأولاد  
 عن دَعَتْ (278) الى عر كُفُو لم يلزم النوي مروه خبه والكهنة  
 في المنسب والبدن والصعبة والخربة ولا ترويج عرته بأفاحمي  
 ولا قريسة بغير فريسي ولا هسيبة بغير هاشمي ولا عقيمة بغير  
 ولا حرة بغير ولا بنت باجر او ذن حنكة او حاتم فان  
 رُجها من عر كُفُو بغير رضا وعبر عنه بقية الأولاد  
 بالكناج باطل ومثل منه قولان أحدهما ان الكناج باطل والباي  
 انه صحيح ولها الحمار ولا يصح الكناج الا بخضرة شهدتين

α) In Cod. L minus recte نرُجها.

ذَكَرَتْ خُرْسَ مُسْلِمِينَ عَدَلَتْ هُنَّ عَقْدَ بَشَاهِدَةٍ مَجْهُولَتَيْنِ حَارِ  
 عَلَى الْمَصْرُوفِ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى زَوْجَتَيْنِ مَعْتَنَيْنِ وَيُسَبِّحُ أَنْ  
 نَخْطُبَ قَبْلَ الْعَقْدِ وَأَنْ يَقُولَ قَبْلَ الْعَقْدِ أَرْوَحُكَ عَلَى مَا أَمَرَ  
 اللَّهُ بِهِ مِنْ أَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيمٍ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَصِحُّ الْعَقْدُ  
 إِلَّا بِقَطْعِ الرُّبُوعِ أَوْ الْأَنْكَاحِ فَإِنْ هَلَّ رُجُوعُكَ أَوْ أَنْكَحْتُكَ فَعَلَا<sup>٥</sup>  
 فَلَبَّ وَلَمْ يَدْخُلْ نِكَاحَهَا أَوْ تَرَوَّجَتْهَا فَعَدَّ مِلَّ يَصِحُّ وَقِيلَ لَا  
 يَصِحُّ (279) وَقِيلَ عَلَى فَوَلَسَ وَإِنْ عَقْدَ مَا عَاجَمَهُ وَهُوَ يُحْسِنُ  
 بِالْعَرِشَةِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ صَحَّ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ وَقِيلَ  
 لَا يَصِحُّ<sup>٦</sup> وَيَحِبُّ مُسْلِمُ الْمَرَأَةِ فِي مَثَرِ الْوَجْهِ أَنْ كَانَتْ مِمَّنْ يُمَكِّنُ  
 الْأَسْمَاعُ بِهَا فَإِنْ سَأَلَتْ الْأَنْظَارَ مِلْمَةً أَسَامَ أَنْظَرْتُ وَأَنْ كَانَتْ<sup>١٠</sup>  
 أَمَهُ لَمْ يَحِبَّ مُسْلِمُهَا إِلَّا تَلَمَّزَ وَالْمُسَبِّحُ إِذَا سَلِمَتْ إِلَى  
 الرُّوْحِ أَنْ يَأْخُذَ بِمَا صَبَّهَا أَوَّلَ مَا تَأْتِيهَا وَيَقُولُ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ كُلُّ  
 وَاحِدٍ مِمَّا فِي صَاحِبِهِ وَيَمْلِكُ الْأَسْمَاعُ بِهَا مِمَّنْ عِبَرِ اضْطِرَّارٍ وَلَوْ  
 أَنْ يَسَافِرَ بِهَا أَنْ سَاءَ وَلَوْ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى حَمِيمٍ بِدَنِّهَا وَقِيلَ لَا  
 يَنْظُرُ إِلَى الْعَرَجِ وَلَا بِأَحْوَرٍ وَطُثَّهَا فِي حَالِ الْخَيْصِ وَلَا فِي الدُّنْرِ<sup>١٥</sup>  
 وَإِنْ كَانَتْ أَمَهُ فَلَوْ أَنْ يَعْرِضَ عَلَيْهَا وَالْأَوَّلُ أَنْ لَا يَعْرِضَ وَإِنْ كَانَتْ  
 حُرَّةً لَمْ يَحِرَّ إِلَّا بِإِلَاقَتِهَا وَقِيلَ بِحُجُورٍ مِنْ غَسْرِ إِنْهَا وَلَوْ أَنْ  
 تُحْبِرَهَا عَلَى مَا يَقِفُ الْأَسْمَاعُ عَلَيْهِ كَالْغُسْلِ مِنَ الْخَيْصِ وَبِرَكِّ  
 الشُّكْرِ وَأَمَّا مَا يَكْمُلُ بِهِ الْأَسْمَاعُ كَالْغُسْلِ مِنَ الْجَنَانَةِ وَاجْتِنَابِ  
 السَّجَاسَةِ وَإِرَالَةِ الْوَسْخِ وَالْإِسْحَادِ (280) فَعِنْدَ فَوَلَانَ<sup>٢٠</sup>

المقوله عليه السلام ملعون من اى In margine Codicis L. امراته في دنبرها.



## باب ما يحرم من النكاح

ولا يصح نكاح المتبرئة والمتبرئة وانحنتى المنكح وهو الذى  
 له فرج انزحل وفرج المرأة وسول منها دعة واحدة وسمل الى  
 انرجال والنساء منلاً واحداً، ويحرم على الرجل نكاح الأم  
 ٥ ولجدات وأبائهن وأولادهن وان سملوا والاخوان وبنات الاخوات  
 وبنات اولاد الاخوات وان سملوا وبنات الاخوة وبنات اولاد  
 الاخوة وان سملوا وانعتن والجدات وان علون ويحرم عليه أم  
 لئله وحدانها وبنات لئله وبنات اولادها فان نالت الأم منه  
 قبل اندحول بها خلل له فان دخل بها خر من على المناسد  
 ١٥ ويحرم عليه أم من وثقها بملك او بشبهة وأمهانها وبنات من  
 وطئها بملك او بشبهة وبنات اولادها فان لمسها بشهوة مما  
 دون الفرج فعليه فعلان ويحرم عليه روحه ابنة وأرواح أئله وروجه  
 ابنه وأرواح اولاده ومن دخل بها الأب بملك او بشبهة (281)  
 او دخل بها أئله ومن دخل بها الابن بملك البسي او بشبهة  
 ٢٥ او دخل بها اولاده وان تزوج امرأة ثم وطئها ابنة او ابنه بشبهة  
 او وطئ هو أمها او بنتها بشبهة انفسخ نكاحها ويحرم عليه  
 ان يجمع بين المرأة وأختها وبين المرأة وعمتها وبين المرأة وحائنها  
 وما حرم من ذلك بالنسب حرم بالزناح ومن حرم نكاحها ممن  
 ذكرناه حرم\* بالزناح ومن حرم نكاحها ممن ذكرناه حرم وطئها  
 ٣٥ بملك البسي وان وطئ أمه بملك البمين ثم تزوج أختها

a) In Cod. O. ملك. b) Haec in Cod. O. desunt.

او عَمَتَهَا او خَالَتَهَا خَلَّتْ الْمَكُوحَةُ وَحُرِّمَتْ الْمَمْلُوكَةُ وَحَرَّمَ  
 عَلَى الْمُسْلِمِ نِكَاحُ الْمَجُوسِيَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ وَالْمَرْثَدَةِ وَالْمَوْلُودَةِ بَيْنَ  
 الْمَجُوسِيِّ وَالْيَهُودِيِّ وَالْمَنْشَقَةِ وَعَلَى حَرَمِ الْمَوْلُودَةِ بَيْنَ الْإِنْسَانِيِّ وَالْمَجُوسِيَّةِ  
 مِنْهُ فَوَلَانٌ وَحَرَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِ نِكَاحُ الْأُمَةِ الْكَلْبِيَّةِ وَلَا حَرَمَ وَثْنُهَا  
 بِمِلْكِ الْيَمِينِ وَحَرَّمَ عَلَى الْخَرِّ نِكَاحُ الْأُمَةِ الْمُسْلِمَةِ إِلَّا أَنْ نَخَافَ  
 الْعَقَبَتَ وَلَا حُدَّ صِدَاقُ خُرَّةٍ طَنْ حَمِيعَ بَنِي خُرَّةٍ وَأَمَّا مَعِيهِ  
 فَوَلَانٌ أَحَدُهُمَا سَبُلُ النِّكَاحِ (282) مَعِيهَا وَإِنَّمَا أَنَّهُ نَصَحٌ فِي  
 الْخُرَّةِ وَيُضِلُّ فِي الْأُمَةِ وَحَرَّمَ عَلَى الرَّحْلِ نِكَاحُ حَارِيَةِ أُمِّهِ  
 وَنِكَاحُ حَارِيَةِ وَحَرَّمَ عَلَى الْعَدِّ نِكَاحُ مَوْلَانِهِ طَنْ يَرْجُو حَارِيَةَ  
 أَجْنَبِيٍّ ثُمَّ أَشْرَاهَا أَوْ يَتَّبِعُ النِّكَاحُ وَإِنْ أَشْرَاهَا أُمَّهُ فَقَدْ فَدَى  
 نَفْسَهُ وَقَدْ لَا يَتَّبِعُ وَإِنْ يَرْجُو الْخُرَّةَ يَعِدُّ ثُمَّ أَسْرَتْهُ  
 أَوْ يَتَّبِعُ النِّكَاحُ وَحَرَّمَ الْمُلَاعَنَةَ عَلَى مَنْ لَا عِيَابَ إِلَّا الْمُضْلَعَةَ ثَلَاثًا عَلَى  
 مَنْ طَلَّقَهَا وَحَرَّمَ عَلَى الرَّحْلِ نِكَاحُ الْمُحَرِّمَةِ وَأَنْتَعَمَتْهُ مِنْ عَمَرَةٍ  
 وَنُكْرَةٍ لَهُ نِكَاحُ الْمَرْثَدَةِ فَالْحَمْدُ طَنْ نِكَاحُهَا فَقَدْ فَدَى نَفْسَهُ وَقَدْ  
 لَا يَتَّبِعُ وَحَرَّمَ عَلَى الْخَرِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ  
 وَلَهُ أَنْ يَطْلُبَ بِمِلْكِ الْيَمِينِ مَا شَاءَ وَحَرَّمَ عَلَى الْعَدِّ أَنْ يَجْمَعَ  
 بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ أَمْرَاتَيْنِ وَلَا يَتَّبِعُ نِكَاحُ الشَّغَارِ وَهُوَ أَنْ يَرْجُو  
 الرَّحْلَ وَبَيْتَهُ مِنْ رَجُلٍ عَلَى أَنْ يَرْجُوهُ فَتِلْكَ وَبَيْتُهُ وَبُيُوعُ  
 كَذِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صِدَاقًا لِلْآخَرَى وَلَا يَتَّبِعُ نِكَاحُ الْعَدِّ عَلَى  
 أَنْ يَكُونَ رَفِئَةً صِدَاقًا لِلْمَرْأَةِ وَلَا نِكَاحُ الْمُتَّعَةِ وَهُوَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا  
 إِلَى مُدَّةٍ وَلَا نِكَاحُ الْمُخْتَلِ (283) وَهُوَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لِيُحِلَّهَا  
 لِلرَّوْحِ الْأَوَّلِ طَنْ عُمِدَ لَهَا وَلَمْ يُشْرَطْ فِي الْعَقْدِ كُسْرَةٌ وَلَمْ  
 يُقَسَّدَ الْعَقْدُ وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَحْلَاهَا طَلَّقَهَا مَعِيهِ فَوَلَانٌ

أحدهما أنه سطل وانسقى لا سطل وإن نرّج بشرط الحسار  
 للعقد باطل وإن نرّج وسرط عليه أن لا يظاها سطل العقد  
 وإن نرّج على أن لا تُنفع عليها أو لا يستعدها أو لا  
 يسرى عليها أو لا يساتر بها أو لا يعسم لها سطل الشرط  
 ٥ ونلستى وصح العقد ووجب ميراثه قبل وفيل أن سرط ترك  
 انوضي أهل الزوجه بطل العقد وإذا طلق المرأة تلتا أو توقي  
 منها زوجها فعدت منه حرم البصر به بختبها ولا يحرم  
 انعبرض وإن خاتمت زوجها فعدت منه لا يحرم على زوجها  
 انصبرض به بختبها وحرم على عمره وفي انعبرض فولان أحدهما  
 ١٥ يحرم والى لا يحرم وحرم على الرجل أن يحط على خطبه  
 أحده إذا صرّج له بالاحابة طن حالف ونرّج صح العقد وإن  
 قرّص له (384) بالاحابة فعنه فولان أصحهما أنه لا يحرم خطبها  
 والثاني يحرم؛

### باب للخبار في النكاح والرد بالعيب

١٥ إذا وجد أحد الزوجين بالآخر خنوفا أو جلدانا أو قرّصا ثبت  
 له الحسار وإن وجد أحدهما الآخر خنتى فعنه فولان وإن  
 وجد الزوج المرأة رتقا أو قرّصا ثبت له الحسار وإن وجدت  
 المرأة زوجها عتيقا أو مجنونا ثبت لها للخبار وإن وجدته  
 خصيا أو مسلوفا فعنه فولان أصحهما أنه لا خبار لها وإن  
 ٢٥ حدث العيب بالزوج كان لها أن تفسخ وإن حدث بالزوج

الاصح في التحرر أنه لا يثبت له <sup>a)</sup> In margine Codicis L. بمجنونا <sup>b)</sup> Cod. O للخبار وفي بعض الكتب الاصح أن له للخبار.

فَعَمِدَ فَوَلَانَ أَصْحَبَهُمَا أَنَّ لَهُ أَنْعَشَجَ وَأَنَّ وَحْدَ أَحَدِهِمَا بِالْأَحْرِ  
 عَيْنًا مِنْ هَذِهِ الْعُيُوبِ وَبِهِ مَبْلُغٌ مُعَدٌّ فَبَدَلَ بَعْضُخَ وَفَدَلَ لَا  
 بَعْضُخَ وَلَا يَصْنَعُ الْعَسْجُ بِهَذِهِ أَنْعُوبِ إِلَّا عَلَى الْقَوْرِ وَلَا تَجُورُ  
 إِلَّا بِالْحَاكِمِ وَمَنْ وَجَعَ الْعَسْجُ طَانَ كَانِ فَدَلَ الدَّخُولِ سَعَطَ الْمَهْرُ  
 وَإِنْ كَانَ مُعَدُّ الدَّخُولِ يُطَرِّقُ طَانَ كَانَ نَعَبٌ حَلَبٌ بَعْدَ الْوَضْعِ  
 وَحَبَّ الْمُسْتَمَى وَإِنْ كَانَ (285) نَعَبٌ فَدَلَ الْوَضْعِ سَعَطَ  
 الْمُسْتَمَى وَوَحَبَ مَهْرُ الْمَيْلِ وَهَلْ مَرَجَعَ بِهِ عَلَى مَنْ عَرَّهَ نَعِيهَ  
 فَوَلَانَ وَلَيْسَ لَوَلَّى الْخَيْرِ وَلَا لَسْتَدَ الْأَمَةِ وَلَا لَوَلَّى الصَّغِيرِ مَزُونِجِ  
 الْمَوْلَى عَلَيْهِ مَنْ بِهِ هَذِهِ أَنْعُوبُ طَانَ أَرَادَ الْخَيْرَ أَنْ مَرْجُحَ  
 نَمَاحُونَ كَانِ لِلْوَلَّى مَعْنَاهُ وَإِنْ أَرَادَتْ أَنْ مَرْجُحَ بِمَجْنُوبٍ أَوْ<sup>10</sup>  
 عَيْنِي لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَاهُ وَإِنْ أَرَادَ أَنْ مَرْجُحَ بِمَخْدُومٍ أَوْ أَبْرَضَ  
 فَعَدَّ فَسَالُ لَهُ مَعْنَاهُ وَفَدَلَ لَيْسَ لَهُ وَإِنْ حَلَبَ الْعَيْبُ مَارُوجِ  
 وَرَضِيَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ لَمْ تَجْبِرْهَا أَنْوَلَّى عَلَى الْعَسْجِ وَإِنْ أَحْمَلَتْ  
 الرُّوْجَانِ فِي النَّعْسِ تَدَعَتْ الْمَرْأَةُ وَأَنْكَرَ الرَّحْلُ طَانَقُولَ هُوَ مَعَ  
 نَمِيهِ وَإِنْ أَفَرَّ بِالْمَعْنَى أُخِلَ سَنَهُ مِنْ يَوْمِ الْمُرَاجَعَةِ طَانَ حَامِعَاهُ<sup>15</sup>  
 وَأَذْنَاهُ أَنْ نَعَبٌ لَلشَّعَةِ فِي الْعَرَجِ سَقَطَتْ الْمُدَّةُ وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ  
 وَطَنُهَا وَفِي كَيْتٍ طَانَقُولَ هُوَ مَعَ نَمِيهِ وَإِنْ كَانَتْ يَكْرًا طَانَقُولَ  
 فَوَلَّيَا مَعَ نَمِيهَا وَإِنْ أَحْمَلَتْ الْمَرْأَةُ الْبَقْلَامَ مَعَهُ فَدَلَ انْقِصَاءُ  
 الْأَحْلَ لَمْ يَسْعَطْ حَبَارُهَا عَلَى الْمَصْرُوصِ وَإِنْ جَبَّ بَعْضُ ذَكَرِهِ  
 وَبَغَى مَا يُمَكِّنُ (286) الْحِمْلُ مَعَ طَانَقُولَ أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْجَمْعُ<sup>20</sup>  
 وَأَنْكَرَ الْمَرْأَةُ طَقَدَ فَدَلَ الْقَوْلِ هُوَ وَقَبْلَ الْعَوْلِ فَوَلَّيَا وَإِنْ اخْتَلَعَا  
 فِي الْعَدْرِ الْبَاقِ هَلْ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بِهِ طَانَقُولَ هُوَ الْمَرْأَةُ وَإِنْ تَرُوجَ  
 امْرَأَةً وَشَرَطَ أَنَّهُ خَرَّ فَخَرَجَ عَيْنًا فَدَلَ يَصْنَعُ الْمَكْلُحُ فِيهِ فَوَلَانَ

احدىا انه بائيل واننى انه صحيح ويسب لها الخمار وان شرط  
 انها حرة فخرجت امه وعومتى كحل له نكح الامه معه فولان  
 احدىا انه بائيل واننى انه صحيح وعمل له الخمار معه فولان  
 اصحهم ان نه للخمار وعمل ان كن الزوج عبدا فلا خمار له فولا  
 ٥ واحدا والاول اصح فن كان قد دخل بها وولنا ان النكاح  
 بائيل او فلنا انه يصح ونها الخمار فاحبار العسج لومه مهر  
 ميلها وعمل يروح به على من غره معه فولان وان انت يركب  
 لومه فمعه يوم اوثع وسرحع نبيا على من غره وان نروج  
 امرأه وسرط انها امه فخرجت حرة او على انها كسبت فخرجت  
 10 مسلمه معه فولان احدىا ان النكاح باطل والباي انه صحيح  
 ولا خمار له وان نروج امرأه ثم بان انها امه وهو من كحل له  
 نكاحها او بان انها كذابه (287) بعد قبل منهما فولان احدىا  
 ان له الخمار وانلى انه لا خمار له وعمل في الامه لا خمار له  
 وفي الكتابه يسب الخمار وان نروج عبدا بامه ثم اعتقت الامه  
 15 ثبت لها الخمار وفي وقته كلنه اقوال احدىا انه على الفور والثاني  
 انه الى مله آباء وانثب الى ان يطها فان اعتقت وهى فى  
 عبده من طلابي رجعي فلم نفسخ او احذرت العلم لم يسقط  
 خبارها فان لم يفسخ وانعت التحيل فالعس ومنله حوز ان  
 يحقى عليها قبل فولها وان اتعب للهد بالخمار معه فولان  
 20 احدىا تقبل والثاني لا يقبل وان اعتقت فلم تفسخ حتى  
 اعتقت الزوج فعيه فولان احدىا يبطل خبارها والثاني لا يبطل

a) In Cod. O. له et demande باحتار.

ويجوز لها العسخ بالعنف من غير حاكم من مسخت قبل  
الدخول سقط المهر وان مسخت بعد الدخول بعنف بعده  
وجب المسمى وان مسخت بعد الدخول بعنف قبله سقط  
المسمى ووجب مهر البذل وان تلقى الروح قبل ان يحكم  
العسخ نعمة فولان احدهما انه ينع وانذى انه موقوف فان  
مسخت لم ينع وان لم يمسح (288) تمت انه قد رجع،

### باب نكاح المبروك

اذا أسلم أحد الزوجين أو انجوسن أو أسلمت امرأة  
والزوج يهودي أو نصراني فان كان ذلك قبل الدخول تعجلت  
الفرقة وان كان بعد الدخول ودفع العرقه على انصاء العدة 10  
فان أسلم الآخر قبل انصائها فتما على النكاح وان لم يسلم  
حتى انصت العدة حكم بالفرقة من حين أسلم الأول منهما  
فان وطئها في العدة ولم يسلم اثنى منهما وجب المهر فان  
أسلم المصون انه لا يجب المهر وانه قول مخترع انه يجب  
وان أسلم الآخر ونخنة أكثر من أربع بسوة وأسلفن معه احبار 15  
أربعة منهم فان لم يفعل أجزى على ذلك وأجد بنعتهن الى  
ان يحكم فان طلق واحدة منهم كان ذلك احباراً لها وان  
ظاهر منها أو آلا لم يكن احباراً وان وطئها بعد ذلك هو  
احباراً وقبل ليس باحبار وان مات قبل ان يخبر وفق ميراث  
أربع منهم الى أن تصطلح فان أسلم ونخنة أم وبنت (289) 20  
وأسلفن معه فان كان قد دخل بهما انفسخ نكاحهما وان لم

يدخل بواحدة منهما معه فولان احدهما ثبت نكاح النبت  
 ويبطل نكاح الامة والى وهو الاصح انه يحمار اتمهما ساء  
 ونفسح نكاح الأخرى وان دخل بالنبت دون الامة ثبت نكاح  
 انبست ونفسح نكاح الامة وان دخل بالامة دون النبت معه  
 فولان احدهما نفسح نكاحها وحرمتا على المأبد والى  
 يست نكاح الامة ونفسح نكاح انبست فان أسلم ونخنته أربع  
 امة فأسلمت معه فان كان ممن حلل له نكاح الامة احسار واحدة  
 مبهى وان كان ممن لا يحل له نكاح الامة انفسح نكاحهن  
 وان نكح حرة وامة وأسلمت الحرة معه ثبت نكاحها وانفسح  
 نكاح الامة وان لم نسلم الحرة وأسلم الامة وقف أمرهن على  
 اسلام الحرة فان أسلمت قبل انقصاء العدة لم نكاحها وانفسح  
 نكاحهن وان لم نسلم حتى انقصت عدتها وهو ممن يحل  
 له نكاح الامة كان له ان يحمار واحدة من الامة وان أسلم  
 ونخنته امة وهو موسر (390) فلم نسلم حتى أعسر ثم أسلمت  
 كان له ان يحمار واحدة من الامة وان أسلم عند وعده أربع  
 نسوة فأسلمت معه اخبار انست فان أسلم وأعيق سم أسلمت  
 او أسلمت وأعيق ثم أسلم ثبت نكاح الأربع وان أسلم الروحان  
 وبنيهما نكاح مئة او نكاح شرط فيه خيار العسخ مى ساء  
 او شاء احدهما لم نقرأ عليه وان أسلمها بعد نكاحها في العدة  
 او بشرط خيار الثلث فان أسلمها قبل انقصاء العدة او قبل  
 انقصاء مدة الخيار لم يقرأ عليه وان أسلمها بعد انقصاء العدة  
 او بعد انقصاء الخيار أقرأ عليه وان فهر حربى حريئة على  
 الوطى او طاو عنه ثم أسلمها فان اعتقدا ذلك نكاحا أقرأ عليه

وان لم يعقداه نكاحاً لم يُقرأ عليه وان ارتد الزوجان المسلمان  
او احدهما قبل الدخول بعثلت العرقه وان كن بعد الدخول  
وفقت الفرقه على انصاء العده فان اجمعا على الاسلام قبل  
انصائها فيما على النكاح وان لم يجمعا (291) قبل انصاء  
العده حكم بالفرقة وان اقبل المشرك من دس الى دس نُقِرَ  
أَهْلُهُ عليه فعه فولان احدهما نُقِرَ عليه وتبقى لا نُقِرَ عليه  
وما اُتدى نُقِلَ منه فولان احدي الاسلام واندى الاسلام  
او الدس اُتدى كن عليه»

### باب الصداق

المسحُت ان لا يُعقد النكاح الاً صداقاً وما حار ان يكون<sup>10</sup>  
نقماً حار ان يكون صداقاً فان ذكر صداق في انشتر وصداق في  
العلانية فالصداق ما عَقِدَ به انعقد ولا يزوج انسه انصهرة دَقْلُ  
من مهر المثل ولا انسه انصحت ناكتر من مهر المثل فان نقص  
ذلك وزاد هذا بطلت الزواجه ووجب مهر المثل ولا يزوج السعنة  
ناكتر من مهر المثل فان زاد نطلب الزواجه ولا يزوج انعقد<sup>11</sup>  
ناكتر من مهر المثل ومهر امرأه في كسبه ان كان مكنتها او  
فيما في مده ان كان ماثوناً له في التجارة فان لم تكن مكنتها  
ولا ماثوناً فعى دمه الى ان تعفى في احد القولين او تُفْسَخَ

a) In margine Codicis L موالعوا انمنى اصبح فى المحرر

b) In margine Codicis L ولو روج المكر المائعة دين رضاها  
بلا مهر صح ولم مهر المثل بالاعد



النكاح وفي نعمة السند (292) في الآخر وان راد على مهر المثل  
 وجبت الرابطة في نعمة تنع بها اذا عسى وان يردج بعد ائده  
 ووطى معنى المهر بلغة احوال احدها يجب حنن واجب المهر  
 في النكاح الصحيح والناى انه نعتون بدمته والناى انه  
 ٥ نعتون بدمته نعتون فيه ونعتون ان يكون الصداق عينا نعتون  
 ونعتون نعتون فيه ونعتون نعتون ونعتون حنن ونعتون وما لا  
 نعتون في البيع والاحارة من المخرم والمعتول لا نعتون في  
 انصداق ويملك المرأة المهر بالمسمة ويملك المصروف فيه بالقبض  
 ويسير بالموت او الدحول وهل يسير بالخلوة فيه فolan اصحهما  
 ١٠ انه لا يسير وفيما ان تمنع من تسليم نفسها حتى تقبض  
 فان ساقا اخبر الزوج على تسليمه الى غنن واخبر المرأة على  
 التسليم اذا دخل بها سلم المهر اليها وان لم تسليم لرمه  
 نعتونها وفيه بدل اخر انه لا نعتون واحد منهما بل ايها هذا  
 بالمسلم اخبر الآخر عليه وان يمانعا لم يجب نعتونها فان  
 ١٥ نعتون وتسلمت نفسها حتى وطلتها (293) سعط حقها من  
 الامتناع وان ملك الصداق قبل القبض او حرج مسبقا او  
 كان عبدا فخرج حرا او وحده به عينا فرددت رجح الى مهر  
 المثل في اصبح العولين والى فيه العن في القول الآخر وان  
 وردت العروة من جهتها قبل الدحول نعتون او اسلمت  
 ٢٠ سعط مهرها وان قتلت نفسها بعد قبل فيه فolan احدهما  
 سعط مهرها والناى لا سعط وحده ان كانت حرة لم يسقط  
 وان كانت امة سعط وان وردت العروة من جهتها نعتون او  
 ارثت او طلعت سعط نصف المهر وان استمرت روحها بعد فيل

يسقط المصنف وفصله يسقط كله ومضى من له الرجوع  
 بالنصف فإن كان نافيًا على جهته رجع في نصفه وإن كان نافيًا  
 أو مسيحًا بذنبي أو سبعة رجع إلى نصف قيمته أقل ما كانت  
 من يوم العقد إلى يوم النقص وإن كان رائدًا ريادة مفصلة  
 كالوكد والميرة رجع في نصفه دون ريلته وإن كان رائدًا زائدة  
 مفصلة كالتيه من والمعلم والمرأة بالخيار بين (294) أن سر  
 النصف رائدًا ومن أن تدفع اليه قيمة النصف وإن كان نافيًا  
 والزوج بالخيار من أن ترجع فيه نافيًا وبين أن يأخذ نصف  
 قيمته وإن كانت قد وهبت منه الصداق قبل الطلاق فعنه  
 فولان أصحهما أنه يرجع عليها بنصف بدلته وإن كان ذنبًا  
 فأنه منه فعنه فولان أصحهما أنه لا يرجع عليها وإن حصلت  
 العرق والصداق لم تقص فعق الولي عى حقها لم يصح  
 العقو ومنه قول آخر أنه إن كانت بكرًا صغرة أو مكونة فعق  
 الأب أو الخد عى حقها صح العقو وإن توفت المرأة بضعتها  
 من غير بدل لم يجب لها المهر بالعقد ولها المطالبة بالعرض  
 فإن قرص لها مهرًا صار ذلك كالمسمى في العقد في جميع ما  
 ذكرناه وإن لم تعرض حتى دخل بها وجب لها مهر المثل وإن  
 مات أحدهما قبل العرض فعنه فولان أحدهما يجب لها مهر  
 المثل والثاني لا يجب وإن طلقها قبل العرض وجب لها المنعة

a) In Codice O. additur: زوجته  
 b) In Codice O. additur: معها وحب  
 النصف وإن استدعى السبد لم تجبه سء والاول اصح  
 c) Cod. O. addit: وضح

وان تزوجها على مهر طيب او على ما يتفق عليه في المائتي  
وحب لها (295) مهر المثل واسمقر بالموب او الدحول وسقط  
نصفه بالطلاق قبل الدحول وان كانا ديمتس وعهدا على مهر  
طيب ثم أسلما قبل المعانص سقط ذلك ووجب مهر المثل  
وان أسلما بعد المعانص تزكت دية الزوج وان أسلما بعد  
فصل البعض تزكت دية من المخصوص ووجب بعسب ما بقي  
من مهر المثل وان أعتق أمته بشرط ان يزوج به ويكون  
عقبها صداقها عتقت ولا يلزمها ان تزوج به ويرجع عليها بعينه  
رصيدا فان تزوجته استحققت مهر المثل وان أعتقت المرأة  
عبيدها على ان يزوج بها عبق ولا يلزمها ان تزوجها ولا  
تزوج على علمه دلعمه وان تزوجها استحققت علمه مهر المثل  
وتعسر مهر المثل بمهر من تساويها من نساء العصبات في  
السن والمال والتجمال والنبوة والكرامة والبلد فان لم يكن نساء  
عصبات اعتبر بمهر أقرب النساء اليها فان لم يكن لها أقرب  
من النساء اعتبر بنساء بلدها ثم تأترب النساء سنها بها وادا  
أعسر الرجل بالمهر (296) قبل الدحول بنت لها الفسح وان  
أعسر بعد الدحول فعنه فولان ولا تاحور الفسح الا للحاكم  
وان أحلها في فصل الصداق فالقول قولها وان أحلها في  
القول فالقول قوله فان آتت بوليد ملحقه اسمقر المهر في احد  
الفرسين ولم يسقر في الاخر وان أحلها في قدر المسمى تحالفا  
وتبدأ بيمين الزوج وفصل منه ثلثه احوال احدها هذا والمائتي  
بدا بالمرأة والمائت يلقبها ساء للحاكم فاذا حلها وحب مهر  
المثل ومن وطئ امرأة يشبهه او في تكليح طيب او أكثره امرأة

على التَّيْبَا وَحَبِّ عَلَيْهِ مَهْرُ الْمَذَلِّ وَإِنْ طَاوَعْنَهُ عَلَى الرِّبَا لَمْ يَجِبْ  
لَهَا الْمَهْرُ وَفِيلَ أَنْ كَانَتْ أُمَةً يَجِبُ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ،

### بَابُ الْمُنْعَةِ

إِذَا قُوِّضَتْ الْمَرْأَةُ نُصْعَهَا وَطُلِقَتْ فِيلَ الْعَرِصِ وَالْمَسِيْسِ وَحَبِّ  
لَهَا الْمُنْعَةُ وَإِنْ سَقِيَ لَهَا مَهْرٌ صَحِيحٌ أَوْ وَحَبِّ لَهَا مَهْرُ الْمَذَلَّةِ  
وَطُلِقَتْ فِيلَ الْمَسِيْسِ وَحَبِّ لَهَا نَصْفُ الْمَهْرِ دُونَ الْمُنْعَةِ وَإِنْ  
طُلِقَتْ بَعْدَ الْمَسِيْسِ فِيلَ لَهَا الْمُنْعَةُ مَعَ الْمَهْرِ مِنْهُ فَوَلَانِ وَكُلُّ  
فُرْقَةٍ وَرَدَتْ مِنْ حِجَّةِ الرَّوْحِ (297) بِاسْلَامٍ أَوْ رِدَّةٍ أَوْ لِعَالٍ أَوْ  
خُلْعٍ أَوْ مِنْ حِجَّةٍ أَحْسَنِي كَالرِّصَالِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الطَّلَاقِ فِي  
أَدْحَابِ الْمُنْعَةِ وَكُلُّ فُرْقَةٍ وَرَدَتْ مِنْ حِجَّةِ الْمَرْأَةِ مِنْ اسْلَامٍ أَوْ<sup>10</sup>  
رِدَّةٍ أَوْ قَسْحٍ نَالَعِبٍ أَوْ بِالْأَعْسَارِ لَمْ يَجِبْ فِيهَا الْمُنْعَةُ وَإِنْ  
كَانَتْ أُمَةً فَمَاعَهَا الْمَوْتُ مِنْ الرُّوْحِ فَانْقَسَحَ النِّكَاحُ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ  
لَا مَنْعَةَ لَهَا وَفِيلَ يَجِبُ وَفِيلَ أَنْ كَانَ السِّتْدُ طَلَبَ الْمَنَعِ لَمْ  
يَجِبِ الْمُنْعَةُ وَإِنْ كَانَ الرَّوْحُ طَلَبَ وَحَبِّ وَتَقْدِيرُ الْمُنْعَةِ إِلَى  
الْحَاكِمِ بِتَقْدِيرِهَا عَلَى حَسَبِ مَا تَرَى عَلَى الْمُوسِعِ فَدَرَّةٌ وَعَلَى<sup>15</sup>  
الْمُقْبِرِ فَدَرَّةٌ وَفِيلَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمَرْأَةِ،

### بَابُ الْوَلَمَةِ وَالْمَتَرِ

الْوَلَمَةُ عَلَى الْعَرَسِ وَاحِدَةٌ فِي ظَاهِرِ النَّصِّ وَفِيلَ لَا يَجِبُ وَهُوَ  
الْأَصَحُّ وَالشُّنَّةُ أَنْ يُوَلِّمَ بِنَايَةً وَيَأْتِي سَيِّءٌ أَوْ لَمْ مِنَ الطَّعَامِ حَارٌّ  
وَالْمَتَرُ مَكْرُوهٌ وَمَنْ دُعِيَ إِلَى وَلَمَةٍ لَزِمَهُ الْإِجَانَةُ وَفِيلَ عَوْرُ فَرْصٍ<sup>20</sup>  
عَلَى الْكَلْبَانِ وَفِيلَ لَا يَجِبُ وَمَنْ دُعِيَ فِي الْبَيْعِ الثَّانِي اسْتَجَبَ

له ان نجيب ومضى دُعِيَ في اليوم الثالث فالأول ان لا نجيب  
وان دُعِيَ مُسَلِّمٌ الى ولیمه كافر لم يلزمه الاحادة (298) وفصل  
يلزمه ومضى دُعِيَ وهو صائم صوم تطوع استنجح له ان نعط  
وان كان مُقَطَّرًا لزمه الاكل وفصل لا يلزمه وان دُعِيَ الى موضع  
فيه معاص من زمر او خمر ولم يقدّر على ازالته فالأول ان لا  
يحصرون حصر فالأول ان يصرف فان عد ولم يستمع واستعمل  
بالحدس والاكل جار وان حصر في موضع فيه ضور حيوان  
فان كان على بساط نداس او مخاض نوطاً خلّس وان كان  
على حائط او على شئ معلق لم يجلس؛

#### باب عشرة النساء والعسم والفسوز

40

يجب على كل واحد من الزوجين معاشرته صاحبه بالمعروف  
ونذل ما يحب عليه من غير مظل ولا اظهار كراهية ولا يحور  
ان يجمع بين امرأتين في مسكن واحد الا برضاها وتكره ان  
نظاً احدهما بخصمة الأخرى وله ان يمنع زوجته من الخروج  
25 من منزله فان مات لها فريث استنجح له ان ياتن لها في الخروج  
ولا يجب عليه ان يقسم لبيثاته فان اراد القسم لم يندأ  
بواحدة منه الا بفرقة (299) ونقسم للحائض والنفساء والمريضة  
والرغاء ونقسم للحرة ثلاثين ولامة ليله واحدة ولا يجب  
عليه اذا قسم ان يظاً غبراً أن المستحب ان يستوى بينهما  
30 في ذلك وان سافر المرأة بغير إذن سقط حقها من القسم  
وان سافرت بآذنه سقط قسمها في احد القولين دون الآخر وان  
امسعت من السعر مع الزوج سقط حقها من القسم فان اراد ان

يسافر بامرأة لم يحرك إلا بفرقة فان سافر بواحدة تغير فرقة  
 قضى وان سافر بالفرقة لم يغيّر وقبل ان كان على مسافة لا  
 تقصر فيها الصلوة قضى وان اراد الاتصال من بلد الى بلد  
 فساير بواحدة ونعت البواقي مع غيره بعد قبل يعصى لهي  
 وقبل لا يقضى ومضى وهبت حطبها من العسم لبعض صرائرها  
 برضى الزوج حار وان وهبت للزوج جعله ثمن ساء مبهى وان  
 رجعت في الهبة عادت الى الدور من يوم الرجوع وعبد العسم  
 اللئلى لم يعبس به بالمهار فان دخل بالمهار الى عمر المعسوم  
 لها لحاجة جاز وان دخل (300) لغير حاجة لم يحرك فان  
 حالف وأقام عندها يوما او بعض يوم لزمه تصاوة للمعسوم لها 10  
 وان دخل بالليل لم يحرك إلا لضرورة فان دخل وأطال قضى  
 وان دخل وحامها وخرج بعد قبل لا يعصى وقبل يقضى  
 بثلثه وقبل يعصى بان يدخل في نوبة الموطوءة فحامع كما  
 حامها وان تزوج امرأة وعنده امرأتان قد قسم لهما قطع الدور  
 للخدمة فان كانت يكررا أقام عندها سبعا ولا يعصى وان 15  
 كانت بنتا فهو بالخيار بين ان نعم عنده سبعا ويعصى  
 وبين ان نعم ثلثا ولا يعصى ويحور ان يخرج بالمهار لقضاء  
 الحاجات وقضاء الحقوق وان تزوج امرأتين ورثنا اليه مكانا  
 واحدا أفرغ بينهما لحق العقد وان اراد سورا فافرع بينهما  
 ماخرج السهم لاخذى للخدمة سافر بها ويدخل حق 20  
 العقد في قسم السعر وان رجع قضى حق العقد للأخرى

وفيل لا يعصى وإن كان له امرأتان فمسم لاخذهما ثم طلف  
 الاخرى قتل ان يعصى لها اسم وان مروءتها لرمه ان يعصها  
 حقها ومن ملك اماء لم يلزمه ان يقسم لهن ونسخ ان لا  
 يعطيهن<sup>١٥</sup> وان نسوى بيهن (301) وانا طهر له من المراء  
 امارات الشور وعطيا بالكلان فان طهر منها الشور ونكر هجرها  
 صى العراض دون الكلان وصربها صربا غير مبرج وان طهر ذلك  
 مرة واحدة فعنه فولان احدها بهجرها ولا بصربها والباقي  
 بهجرها وبصربها وان مع الزوج حقها أسكنها لحاكم الى حنب  
 بقه بمطر اليها ولزم الزوج للزوج من حقها وان ادعى كذا  
 ١٥ واحد منهما على صاحبه الظلم والعدوان أسكنها لحاكم الى  
 حنب بقه بمطر في امرها وبيع الظالم منهما من الظلم فان  
 بلعا الى الشتم والصرب نعت الحاكم حرتين مسلمتين قتلين  
 والاول ان يكونا من اهلها ليمطرا في امرها ويعلا ما فيه  
 المصلحة من الاصلاح او التعريف وما وكلان لهما في احد  
 ١٥ العولن فلا بد من رضاها موكل الزوج حكما في الطلاق ومول  
 العوض وموكل المرأة حكما في نكاح العوض وما حكماي من  
 جهة الحاكم في انعول الاخر يجعل لحاكم اليها الاصلاح والتعريف  
 من غير رضى الزوجين وهو الاصح فان عاب الروحان او احدهما  
 لم ينقطع بطرفهما على العول الاول وينقطع على العول (302) الباقي

### باب الخلع

صَحَّ الْخُلْعُ مِنْ كُلِّ رَجُلٍ عَاقِلٍ وَيُكْرَهُ الْخُلْعُ إِلَّا فِي حَالَيْنِ

a) Quoque Codices O. lectio يعطيهن bona est. b) In margine Codices L. وهو الاصح في النهي والحرر.

أحدهما أن يحسبًا أو أحدهما ألا يُعصا حدود الله تعالى  
والثاني أن يجعل بالطلاق الثلث على فعل شيء لا يُسد له  
منه فخالعها ثم يفعل الأمر المخلوف عليه ثم يترجها  
ولا جنت فإن خالعهما ولم يفعل الخلو ف عليه و يترجها معه  
فولان أصحهما أنه يحلص من الحديث وإن كان الزوج سبعها  
محال صبح خلعه ولم دفع المال إلى ولته وإن كان عبدًا وحب  
دفع المال إلى مولاه ألا أن يكون مآذونا له ويصبح بذلك العوض  
في الخلع من كل وجه حائره المصروف في المال فإن كانت  
سبعه لم يجر خلعهما وإن كانت له خالعت بإذن السيد  
لزمها المال في كسبها أو مما في يدها من مال التجارة فإن لم  
يكن لها كسب ولا في يدها مال للتجارة ثبت في نكحها إلى  
أن تعنف وإن خالعت بغير إذن ثبت العوض في نكحها إلى  
أن (305) تعنف وإن كانت مكاتبه خالعت بغير إذن السيد  
فهى كآله وإن خالعت بإذنه فعل هو كهيها وبها فولان  
وفيل لا يصبح فولًا واحدًا وليس للاب والحد ولا يعبرها من  
الأبواه أن يحلح امرأة الطفل ولا أن يخلع الطفلة بشيء من  
مالها ويصبح الخلع مع الزوج ومع الأجنبي ويصبح بلفظ  
الطلاق ويلغظ الخلع فإن كان يلغظ الطلاق فهو طلاق وإن  
كان يلغظ الخلع والمعاذ والعسيج فإن توى به الطلاق فهو

a) Sic in Codice O; in L. يَنْحَلُّهَا, lapsus calami pro يَنْحَلُّهَا,  
quae lectio quoque bona est. b) Cod. O. addit: أن كان لها كسب

c) Cod. O. addit: والمعاذ والعسيج



طلاق وان لم يبرأ به الطلاق معه نكته اموال احدها انه طلاق  
 والثاني انه منسوخ والمالك انه ليس منسوخا، ولا يصح الخلع الا  
 بذكر العوض فان قال انبى طائف وعليك ألف ونع طلاق رجعي  
 ولا شيء عليها وان صيغت له الالف لم يصح الضمان وان قال  
 انبى طائف على الف وملت نائب ووجب المال ويجوز على  
 القور وعلى المراهي فاذا قال حالكم على الف او انبى طائف  
 على الف او ان صيغت في الف او ان اعطيتني (304) الف او  
 اذا اعطيتني الف فانبى طائف لم يصح حتى نؤخذ العيول  
 او العتقة عقب الانجاب وله ان يرجع منه قبل العيول وان  
 قال متى صيغت في الف او متى اعطيتني الف فانبى طائف حار  
 القبول في أي وقت شاءت وليس للرجع ان يرجع في ذلك وما  
 جاز ان يكون صداقا من قبل وكسر وتثن وعين ومال ومعه  
 يجوز ان يكون عوضا في الخلع وما لا يجوز ان يكون  
 صداقا من حرام او مجهول لا يجوز ان يكون عوضا في الخلع  
 فان ذكر مسما صحبها استحققه ونائب المرأة فان خالها على  
 مال وشروط منه الرجعة سقط المال وببنت الرجعة في اصح  
 القولين ومنه قول اخر انه لا يثبت الرجعة ونسقط المسما  
 ويحب مهر المثل وان ذكر تدلا فاسدا نائب ووجب مهر المثل  
 وان قال اعطيتني عبدا ولم يصعه ولم يعينه نائب طائف  
 فاعطته عبدا نائب ولكنه لا يملكه الزوج بل ثرته ويرجع منه  
 المثل وان اعطته مكاتبها او معصومها لم تطلق وان خالها على  
 عبيد موصوف (305) في ذمتها فاعطته معينا نائب وله ان يرد  
 ويطالب بعبد سليم وان قال اعطيتني عبدا من صبي كذا نائب

طالب فاعطته على ذلك الصعة نابت فان كان معنا فله ان  
 برثه ويرجع مهر المثل في احد القولين وتقبضه العبد في الاخر  
 وان قال اعطيتني هذا العبد نابت طالب فاعطته وفي تملكه  
 نابت فان كان معنا فله ان برثه ويرجع الى مهر المثل في احد  
 القولين والى قسمه في الاخر وان اعطته وهي لا تملكه نابت  
 وفصل لا تطلق وليس بشيء وان حالها على نوب على انه  
 قروي يخرج مروتا نابت وله الخيار بين الرد وبين الامساك وان  
 خرج كتمانا نابت ويوجب رد النوب ويرجع الى مهر المثل في  
 احد القولين والى قسمه في الاخر وفصل هو بالخيار بين الامساك  
 والرد وان قالت طلقى تانما على الف فطلقها طلقة اسحقف<sup>10</sup>  
 ثلث الالف وان قالت طلقى طلقة فطلقها ثلثا اسحقف الالف  
 وان وكلت المرأة في الخلع لم يحال الوكيل على اكثر من  
 مهر المثل فان قدرته له العوض (306) مرد عليه وجب مهر  
 المثل في احد القولين ويحب في الثاني اكثر الامر من مهر  
 المثل او العذر المأثور فيه وان حاله على عوصه فاسيد<sup>15</sup>  
 وحب مهر المثل وان وكل الزوج في الخلع فنقص عن مهر  
 المثل وحب مهر المثل في احد القولين وفي القول الثاني الزوج  
 بالخيار بين ان يقر الخلع على ما عقد ومن ان يترك العوض  
 ويكون الطلاق رجعيًا وان قدر المبدل محال باقل منه او على  
 عوص فاسيد لم يقع الطلاق واذا خالغ في مرضه اسير ذلك<sup>20</sup>  
 من راس المال حايى او لم يتحاب فان خالعت في مرضها بمهر

مهر. c) Cod. 0. خالعا. b) Codex L. حذرت. a) Codex L.

المثل اعبر من راس المال فان رادت على مهر المثل اعمرت  
 الزيادة من المثل وان احمل الزوجان في الخلع طاعة الزوج  
 وانكروا المرأة نانت والعول في العوص فولها فان قل حالعتك  
 على الف فعالت حانت عبرى نانت والعول في العوص فولها  
 ٥ وان دل خاتعتك على الف فعالت على الف صينها زنت لرمها  
 الاثف فان قالت حانت على الف في ثمة زنت بانث وتكالفا  
 في العوص وقيل يلزمها مهر المثل وليس نسي وان اخمعا  
 في قدر العوص او في عنده او بعائله او ناحيله او في عذد  
 انضلى (507) الذي وقع به الخلع تحالفا ووجب مهر المثل  
 ١٥ وان قال طلقني بعوص فعالت طلقني بعد مضي الحمار بانث  
 وانعول فولها في العوص ٥

### باب الطلاق

يصح الطلاق من كل زوج بالغ عاقل مختار قاعاً عمر الزوج فلا  
 يصح طلاقه \* وكذلك الصبي لا يصح طلاقه ومن زال عقله  
 ٥ نسبت يعذر منه كالمجنون وانما تم والميرس لا يصح طلاقه  
 ومن زال عقله نسبت لا تعذر فيه كالسكران ومن سرب ما يربل  
 عقله يعذر حاحه وقع طلاقه وحمل منه فولان اسهرهما انه يقع  
 طلاقه وان اكرهه بغير حيف كالتمديد بالقل او القطع او  
 انضرب انيجرح لا يقع طلاقه وان اكرهه بصرب فليل او ستم وهو

وما  
 ١٥ Cod. L. يقال. b) Haec in Cod. L. desunt, ubi etiam  
 existat pro ومن. c) Cod. L. اكره.

مى نوى الأفسار فالذهب أنه لا يقع طلاقه وصل يقع،  
 وملك الخمر ثلاث تطليعات وملك العبد تطليعتين وله ان  
 يطلق بنفسه وله ان يوكل بان وكل امرأة فى طلاق زوجها  
 بعد صل يصح وصل لا يصح والوكيل ان يطلق مى ساء  
 الى ان بعثه وان ذل لامرأه طلقى نكسك صالت فى الحلة  
 طلقت نفسها طلقت بان أحرب تم طلقت (508) لا يقع ألا  
 ان يقول طلقى مى سئت ونكره ان يطلق الرجل امرأه مى  
 عبر حاجه فان اراد الطلاق فالاصل ان لا يطلق اكسر مى  
 طلعة وان اراد البت فالاصل ان بعثها عطلق فى كل طهر  
 طلعة فان جمعها فى طهر واحد حار ويقع الطلاق على ملته 10  
 أو حة طلاق السنة وهو ان يطلقها فى طهر لا يجمعها فيه  
 وطلاق البدعة وهو ان يطلقها فى الحيض مى عبر عوض او فى  
 طهر جامعها فيه مى غير عوض وطلاق لا سنة فيه ولا بدعة  
 وهو طلاق الصغيرة والآيسة والى استئان حملها وغر المدحول  
 بها فان كانت حاملا فحاصت على الحمل فطلقها فى الحيض 15  
 فالذهب أنه ليس بدعة وصل هو بدعة ولا اتم فيما ذكرناه  
 ألا فى طلاق البدعة ومن طلق للبدعة استحب له ان  
 تراجعها ويقع الطلاق بانصرح والكمان فانصرح الطلاق والغراق  
 والشرار اذا قل أنت طالق او مطلقه او طلقك او فارقت  
 او انت معارقه او سرخيتك او انت مسرحة طلقت وان لم 20  
 مى (509) فان ادعى انه اراد طلاقا من وحي او فراقا بالعلب

او نَسْرَبْنَاهَا مِنَ الْمَدِّ لَمْ يَقْبَلْ فِي الْحُكْمِ وَنَتَىٰ فَمَا سَنَهُ وَبَيْنَ  
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَالْكَبَائِلُ كَقَوْلِهِ أَنْتَ خَلِيسَةٌ وَبَرَّةٌ وَبَنَّةٌ وَبَنَّةٌ  
 وَنَائِثٌ وَحَرَامٌ وَأَنْتَ كَأَنَّمَنْتَهُ وَأَعْمَدَيْ وَأَسْتَبْرَيْ وَتَغْفِي وَأَسْتَبْرَيْ  
 وَنَاخِرِي وَأَعْدِي وَأَعْرَبِي وَأَذْهَبِي وَالْحَيِّ نَاهِلِكِ وَحَبْلِكِ عَلَى  
 غَيْرِكِ وَأَنْتَ وَاحِدَةٌ وَمَا اسْبَهُ ذَلِكَ فَإِنْ نَوَىٰ بِهَا الطَّلَاقَ وَقَعَ  
 وَإِنْ لَمْ يَنْوِ لَمْ يَقَعْ وَإِنْ قَالَ اخْتَارِي فَهُوَ كِبَانَةٌ تَقْبَلُ إِلَى الْقَبُولِ  
 فِي الْمَجْلِسِ عَلَى الْمَصْرُوفِ وَقَدْ تَقْبَلُ إِلَى الْقَبُولِ فِي الْحَالِ فَإِنْ  
 قَالَتْ اخْبِرْهُ وَنَوَىٰ الطَّلَاقَ وَقَعَ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ أَوْ أَحْدَثَهَا لَمْ  
 يَقَعْ وَإِنْ رَجَعَ مِنْ بَيْتِ النِّعَالِ صَحَّ الرَّجُوعُ وَقَدْ لَا يَصَحُّ وَإِنْ  
 ١٥ قَالَ لَهَا مَا اخْتَرْتِ فَقَالَتْ اخْبِرْهُ طَالَعْتُ قَوْلَهُ وَإِنْ قَالَ مَا تَوْتَبِ  
 فَقَالَتْ تَوْتَبُ طَالَعْتُ قَوْلَهَا وَقَدْ طَالَعْتُ قَوْلَهُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَإِنْ قَالَ  
 لَهَا طَلِّعِي نَفْسِي فَقَالَتْ اخْبِرْتِ وَتَوْتَبُ وَقَدْ لَا يَصَحُّ حَتَّى  
 نَأْتِيَ «بِالصُّبْحِ» وَإِنْ قَالَ أَنْتَ الطَّلَاقُ مَعْدُ بَيْتٍ هُوَ صَرِيحٌ (٣١٠)  
 وَقَدْ هُوَ كِبَانَةٌ وَإِنْ قَالَ أَنَا مِنْكَ طَالَعْتُ أَوْ قَوَّضْتُ إِلَيْهَا فَقَالَتْ  
 ٢٥ أَنْتَ طَالَعْتُ فَهُوَ كِبَانَةٌ لَا يَصَحُّ إِلَّا بِالنِّسَةِ وَإِنْ قَالَ كَلِمَتِي وَأَسْتَبْرَيْ  
 فَقَدْ بَيَّنَّ هُوَ كِبَانَةٌ وَقَدْ لَبَسَ بِشَيْءٍ صَامِتًا إِذَا قَالَ أَفْعَدِي  
 وَمَارَكَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَمَا اسْبَهُ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ قَوِيٍّ أَوْ لَمْ يَنْوِ  
 وَإِنْ قَالَ أَنْتَ عَلَى كَيْفِهِ أُمِّي وَنَوَى الطَّلَاقَ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ  
 وَإِنْ قَالَ لَهُ رَحُلٌ أَطْلَقْتِ أَمْرَانِكَ فَقَدْ نَعِمَ طَلَّقَتْ وَإِنْ قَالَ أَلَاكَ  
 ٣٥ رَوْحَةٌ فَقَدْ لَا لَمْ يَكُنْ شَيْئًا وَإِنْ كَتَبَ بِالطَّلَاقِ وَنَوَى مَعَهُ  
 فَوَلَانِ أَصْحَبُهَا أَنَّهُ يَصَحُّ وَإِنْ قَالَ لَهَا سَعَرْتُكَ طَالَعْتُ أَوْ بَدَّكَ

a) Cod. L. جَانِي b) Cod. O` addit الطَّلَاقُ.

طالِفٌ او تَعَصُّكِي طالِفٌ طَلَعَتْ وان قال رِفْعِكِ او دَعْوِكِ طالِفٌ  
لم يطلِفُ؛

### باب عدد الطلای والاستثناء

اذا حاطبها بَلْعَطٍ مِنَ الْفَاعِلِ الطَّلَافِ وَتَوَى به طَلَعْتِى او بَلْنَا  
وَرَعَ اَلَّا تَوَلَّهْ اَنْتِ وَاحِدَةٌ فَانَّهُ لَا يَرَعُ به اَكْثَرُ مِنْ طَلْعَةٍ وَفِيهِ  
يَرَعُ به ما نَوَى وان قال اَنْتِ طالِفٌ وَاحِدَةٌ فِى اَنْتِى وَتَوَى  
طَلْعَةً مَعْرُوفَةً يَطْلَعْتِى طَلَعْتُ بَلْنَا وان لم يَسُوْ شَيْئًا وَهُوَ لَا  
يَعْرِفُ الْحِسَابَ وَفَعَتْ (311) طَلْعَةً وان سَوَى مُوَحِّبَهَا عِنْدَ  
أَهْلِ الْحِسَابِ لَمْ يَرَعِ اَلَّا طَلْعَةً وَفِيهِ يَرَعُ طَلْعَتَانِ وان كان  
يَعْرِفُ الْحِسَابَ وَتَوَى مُوَحِّبَهَا فِى الْحِسَابِ وَفَعَتْ طَلْعَتَانِ وان لم <sup>10</sup>  
يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ وَفَعَتْ طَلْعَةً عَلَى ظَاهِرِ الْبَصَرِ وَفِيهِ يَرَعُ طَلْعَتَانِ  
وان قال اَنْتِ طالِقٌ طَلْعَةً مَعَهَا طَلْعَةً طَلَعْتَ طَلْعَتِى وان قال  
لِلْمَدْخُولِ بِهَا اَنْتِ طالِفٌ طَلْعَةً قَتَلَهَا طَلْعَةً وَبَعْدَهَا طَلْعَةً  
طَلَعْتُ بَلْنَا وان قال اَنْتِ طالِفٌ طَلْعَةً قَتَلَهَا طَلْعَةً وَادَّعَى أَنَّهُ  
ارَادَ قَتْلَهَا طَلْعَةً فِى فِكَاحٍ آخَرَ او مِنْ رَوْحٍ آخَرَ فَانْ كَانَ ذَلِكَ <sup>15</sup>  
فِيهِ مِمَّا وَان لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَمْ يَقْبَلْ وان قال اَنْتِ طالِقٌ  
فَكَدَا وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثِ وَفَعِ الثَّلَاثِ وان قال أَرَدْتُ بَعْدَ  
الْأَصْبَعَيْنِ الْمَعْصُومَتَيْنِ فَبَدَلْ وان قال اَنْتِ طالِفٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى  
الثَّلَاثِ طَلَعْتُ طَلْعَتِى وان قال لَعَنَ الْمَدْخُولُ بِهَا اَنْتِ طالِفٌ  
اَنْتِ طالِفٌ اَنْتِ طالِقٌ وَفَعَتْ طَلْعَةً وان قال ذَلِكَ لِلْمَدْخُولِ <sup>20</sup>

بها من نوى العَدَدَ وفع وان نوى الناكِذَ لم يقع الا طلعة  
 وان لم يبرِ سبباً فعبد فولان اصحهما انه يقع بكل لفظه (312)  
 طلعة والثاني لا يقع الا طلعة واحدة وان اُتى بثلثه اُلغى  
 مثله ان قال انت طالع وطالع وطالع وفع بكل لفظه  
 طلعة وان قال انت طالع نصف نطلعه او نصف طلعه  
 وفع طلعة وان قال انت طالع ثلثه اُنصاف طلعه بعد فعل  
 يقع طلعة وفعل يقع طلعتان وان قال نصف طلعتين طلعت  
 طلعتان وان قال نصف طلعتين بعد فعل طلعة وفعل طلعتين  
 وان قال نصف طلعة ثلث طلعه سُدس طلعه وفع طلعة وان  
 ١٥ قال نصف طلعه وثلاث طلعه وسُدس طلعه طلعت ثلثا وان قال  
 لربع نسوة اُوفعت يسكن طلعة او طلعتين او ثلثا او اربعا  
 وفع على كل واحدة طلعة وان قال اُوفعت بهكن خمس  
 نطلعت وفع على كل واحدة طلعتان وان قال انت طالع  
 مثلاً الدنيا او أطول الطلبي او أقصره طلعت طلعة الا ان  
 ٢٥ يريد به ثلثا وان قال انت طالع كل الطلبي او أكثر الطلبي  
 طلعت ثلثا وان قال انت طالع او لا لم يقع شيء (313) وان  
 قال انت طالع طلعة لا يقع عليك طلعت طاعة وان قال  
 انت طالع ثلثا الا ثلثا وفع الثلث وان قال انت طالع ثلثا  
 الا نصف طلعة وفع الثلث وان قال انت طلع وطالع وطالع  
 ٣٥ لا طلعة طلعت ثلثا على المصوص وان قال انت طالع ثلثا

a) Cod. O. addit 'النبال'. b) Codd. مَكَل. c) Sic uterque Codex.

d) Codex L. حالت.

أَلَا طَلَعَتْنِي وَفَعَلْتُ طَلَعْتُ وَأَنْ قَالَ ابْنُ طَالْفٍ فَلَنَا أَلَا طَلَعَتْنِي  
 أَلَا طَلَعْتُ طَلَعْتُ طَلَعْتُ وَأَنْ قَالَ ابْنُ طَالْفٍ حَمْسًا أَلَا تَلْنَا  
 فَقَدْ وَفَلْ تَطْلَعُ تَلْنَا وَفَلْ طَلَعَتْنِي وَأَنْ قَالَ ابْنُ طَالْفٍ فَلَنَا  
 أَلَا تَلْنَا أَلَا أَنْتَنِي فَقَدْ وَفَلْ بَعْدَ فَلْنَا وَفَلْ طَلَعَتْنِي وَفَلْ  
 طَلَعْتُ وَأَنْ قَالَ ابْنُ طَالْفٍ فَلْنَا أَلَا أَنْ نَسَاءُ ابْنُكَ وَاحِدَةً فَقَالَ  
 ابْنُهَا سِتُّ وَاحِدَةً لَمْ تَطْلَعُ وَأَنْ قَالَ ابْنُ طَالْفٍ أَنْ نَسَاءُ  
 إِلَهَ بَعَالِي أَوْ ابْنُ طَالْفٍ أَنْ لَمْ نَسَاءُ إِلَهَ لَمْ يَفْعَ وَأَنْ قَالَ  
 ابْنُ طَالْفٍ أَلَا أَنْ نَسَاءُ أَنْتَلْ طَلَعْتُ أَنَّهُ بَعْدَ وَفَلْ لَا يَفْعَ  
 وَأَنْ قَالَ ابْنُ طَالْفٍ أَنْ نَسَاءُ رَيْدٌ مِمَّا رَيْدٌ أَوْ حَسٌّ لَمْ تَطْلَعُ  
 وَأَنْ خَرَسَ فَسَارَ لَمْ تَطْلَعُ وَفَعَلْتُ أَنَّهُ بَعْدَ فِي الْأَحْرَسِ وَأَنْ  
 قَالَ ابْنُ طَالْفٍ فَلْنَا وَاسْمُنِي بَعْضَهَا بِالْمَنَّةِ لَمْ نَقْبَلْ فِي  
 الْحُكْمِ (314) وَأَنْ قَالَ نِسَائِي طَوَالِي وَاسْمُنِي بَعْضَهُنَّ بِالْمَنَّةِ لَمْ  
 نَقْبَلْ فِي الْحُكْمِ وَفَلْ نَقْبَلْ فِي الْمَسَاءِ وَلِبَسَ نَسِي<sup>٥</sup>

### باب الشرط في الطلاق

مَنْ صَحَّ مِنْهُ الطَّلَاقُ صَحَّ أَنْ يَعْلَى الطَّلَاقَ عَلَى شَرْطٍ وَمَنْ لَمْ  
 يَصَحَّ مِنْهُ الطَّلَاقُ لَمْ يَصَحَّ أَنْ نَعْلَى الطَّلَاقَ عَلَى شَرْطٍ وَأَنْ  
 عُلِيَ الطَّلَاقُ عَلَى شَرْطٍ وَفَعَلَ عِنْدَ وَحْدِ الشَّرْطِ وَأَنْ قَالَ لِامْرَأَةِ  
 وَلَهَا سِتَّةٌ وَبَدَعَتْ فِي الطَّلَاقِ ابْنُ طَالْفٍ لِلْسِتَّةِ طَلَقْتُ فِي حَالِ  
 السِتَّةِ وَأَنْ قَالَ ابْنُ طَالْفٍ لِلْبَدْعَةِ أَوْ طَلَايَ الْخَرْجِ طَلَقْتُ

a) In Cod. L. desunt verba فلا. b) Cod. O. بعضهن. c) In  
 Codice O. adnotatur: أي وهو ما يخالف الستة ويأثم به.



فِي حَالِ الْبِدْعَةِ وَإِنْ قَالَ ابْنُ طَالْفٍ أَحْسَنَ الطَّلَاقِ وَأَعَدَّته  
 وَأَتَمَّهُ طَلَعَتْ لِلْسَّئَةِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ مَا مَعَهُ تَعْلُطٌ عَلَيْهِ وَإِنْ قَالَ  
 ابْنُ ضَالِفٍ أَسَمَحَ الطَّلَاقِ وَأَقْبَحَهُ طَلَعَتْ لِلْبِدْعَةِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ  
 مَا مَعَهُ تَعْلُطٌ عَلَيْهِ وَإِنْ قَالَ ابْنُ طَالْفٍ دَلَّمْنَا بَعْضَهُنَّ لِلْسَّئَةِ  
 وَبَعْضَهُنَّ لِلْبِدْعَةِ طَلَعَتْ طَلَعَتَيْنِ فِي الْحَالِ إِذَا حَصَلَتْ فِي الْحَالِ  
 الْأُخْرَى وَتَعَتِ انْتِدَانُهُ تَنْ أَذَى أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ طَلَقَهُ فِي الْحَالِ وَطَلَعَتَيْنِ  
 فِي الْبَاقِي طَلَعَتْ أَنَّهُ تَقْبِيلٌ وَجِيلٌ لَا يَعْدِلُ فِي الْحُكْمِ وَإِنْ قَالَ  
 ابْنُ ضَالِفٍ فِي كَذِّ فَرْقَةٍ طَلَعَتْ طَلَعَتْ فِي كَذِّ طَهْرٍ طَلَعَتْ (٣١٥)  
 تَنْ كَانَتْ حَامِلًا لَمْ تَطْلُقْ فِي حَالِ الْحَمْلِ أَكْثَرُ مِنْ طَلَعَةٍ حَاصَتْ  
 ١٠ عَلَى الْحَمْلِ أَوْ لَمْ تَحْضُ وَإِنْ قَالَ ابْنُ طَالْفٍ طَلَعَتْ طَلَعَتْ  
 نَرَوْتَهُ الدَّمَّ وَإِنْ قَالَ ابْنُ طَالْفٍ حَضَبٌ حَضَبَةٌ فَإِنَّ ابْنَ طَالْفٍ لَمْ تَطْلُقْ  
 حَتَّى يَحْضُ وَيُطَهَّرَ فَإِنْ قَالَتْ حَضَبْتُ فَكَذَّبَهَا فَاعْمَلْ بِقَوْلِهَا مَعَ  
 يَسْبِيهَا وَإِنْ قَالَ ابْنُ طَالْفٍ حَضَبْتُ حَضَبْتُ طَالْفٍ فَهَاتَتْ حَضَبْتُ فَكَذَّبَهَا  
 فَاعْمَلْ بِقَوْلِهَا وَلَمْ تَطْلُقْ الْفَرْقَةَ وَإِنْ قَالَ ابْنُ طَالْفٍ حَضَبْتُ فَإِنَّ ابْنَ طَالْفٍ  
 ١١ طَالْفَانِ لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا حَتَّى تَحْضَا فَإِنْ قَالَتْ حَضَبْتُ  
 صَدَّقْتُهُمَا طَلَعَا وَإِنْ كَذَّبَتْهُمَا لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا وَإِنْ  
 صَدَّقَتْ وَاحِدَهُمَا وَكَذَّبَتْ الْأُخْرَى طَلَعَتْ الْمَكْدَمَةُ وَلَمْ تَطْلُقْ  
 الْمَصْدَقَةُ وَإِنْ قَالَ ابْنُ طَالْفٍ حَضَبْتُ حَضَبَةً فَإِنَّ ابْنَ طَالْفٍ لَمْ يَتَعَلَّقْ  
 بِهِمَا ١٢ ضَالِفٌ وَعَدِلَ إِذَا حَاضَا طَلَعَا وَإِنْ قَالَ ابْنُ طَالْفٍ نَسَرْتُ أَنَّهُمَا  
 ١٣ حَاضَتْ فَصَوَّاهُمَا طَوَائِفُ فَطَلَعَتْ حَضَبًا عَنْ صَدَّقَتْ طَلَعَتْ  
 كَذِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ قَلَّمْنَا وَإِنْ كَذَّبَتْهُنَّ لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ  
 وَإِنْ صَدَّقَتْ وَاحِدَةً طَلَعَتْ الْمَكْدَمَةُ طَلَعَتْ طَلَعَةً وَلَمْ تَطْلُقْ

المصدعة (316) وان صدق أنشئ طلق كل واحدة من  
المكذبتين طلقين وطلق كل واحدة من المصدعين طلعة وان  
كذب واحدة طلعت المكذبة ملنا وطلقت كل واحدة من  
المصدعات طلقين وان قال ان كُتب حائلا فانت طالق ولم  
يكن استبرأها قتل ذلك حرم وطئها حتى يسبرتها ببلية آفراء  
ومل بطهر وممل بخصه فاذا بان أنها حائل \* رفع طلعة  
واختسب ما مضى من الآفراء من البلية فان بان أنها كانت  
حائلا حلل وطئها وان كان استبرأها حل وطئها في الحال وممل  
لا حلل حتى يسأنف الاستبراء وان قال ان كُتب حاملا فانت  
طالق حرم وطئها حتى يسبرتها وممل نكرا وان قال ان  
كان في خوفك ذكر فانت طلق طلعة وان كان أنشئ فانت  
طالق طلعين فولدت ذكرا وأنشئ طلقت ملنا وان قال ان كان  
ما في خوفك ذكرا فانت طالق طلعة وان كان أنشئ فانت  
طالق طلعين فولدت ذكرا وأنشئ لم تطلق وان قال اذا طلقك  
فانت طالق ثم قال لها انت طالق وفي مدحول بها (317)  
طلقت طلعين وان كانت عبر مدحول بها طلقت طلعة وان  
قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال اذا طلقك فانت  
طالق فدخلت الدار وقعت طلقة وان قال اذا وقع عليك  
طالقي فانت طالق ثم قال ان دخلت الدار فانت طالق  
مدخلت الدار وقعت طلعان وان قال كلما طلقك فانت  
طالق ثم قال انت طالق وقع طلعان وان قال كلما وقع

عليك طلافي نائب ضلع ثم قال لها انت طائف طلفت ثلثا  
وان قال لأربع نسوة أنكري وضع عليها طلافي فصواحبها  
صوائف ثم قال لأحديهن انت ضاع طلق ثلثا ثلثا وان  
قال اذا خلعت بقلابك نائب ضائع ثم قال لها ان حرجي  
من اندار او لم تخرجي او ان لم يكن هذا كما قلت فانك  
ضلع ضلعت وان قال اذا ضلعت انسمسي او جاء الخالج نائب  
ضائع لم تضلعي وان كان له عيب وساء فعلا كلها طلفت  
امراة عيب حر وان ضاعت امرأتين عبيدان حران وان طلفت  
نلت فلبه أعيد أخسار وان ضلعت اربعاً فربعة أعيد احرار  
10 تطلق اربع نسوة عتق خمسة عشر (318) عتدا على المذهب  
وفعل عشرة وقبل سبعة عشر وان قال مي وضع عليك طلافي  
نائب ضلع قتله قاتل ثم قال لها انت طالق لم تطلو وفعل  
تضلع ضلعت وفعل بطلت ثلثا وان قال أي وقت لم أطلقك  
نائب ضائع فمضي زمان يمكة ان بطلت فلم بطلت طلفت  
15 وان قال ان لم أطلقك نائب طائف فلبصوص أنها لا تطلق  
الا في احر العتق وان قال اذا لم أطلقك نائب طالق فلبصوص  
انه اذا مضى زمان يمكة ان يطلو فلم بطلت طلفت وفعل  
فيهما قولان وان قال انت طائف الى أسيرة لم تضلع الا بعد  
شهر فان حال انت طائف في شهر ومضى طلق في أول حرة  
20 منه وان قال أردت به في الحرة الاخير لم يقتل في الحكم وان

a) Cod. O. ضلعت. b) Cod. O. addit لئلا. c) Cod. O.

addit ظاهر. d) Cod. O. سهر.

قال انت طائف في أول احر رمضان بعد عمل في أول ليله  
 السادس عشر وصل في أول النوح الاحمر من الشهر وان قال اذا  
 مَضَتْ سَمَةٌ طَائِفٌ اَعْتَبِرَ سَمَةٌ بِالْأَهْلَةِ\* فان كان انعد  
 في ايام الشهر اَعْتَبِرَ سَهْرٌ بِالْعَدَدِ وَاَعْتَبِرَ الْبَاقِي بِالْأَهْلَةِ وان  
 قال انت طائف اليوم اذا جاء عَدَدٌ لَمْ تَطْلُعْ وان قال انت  
 طائف قَتَلَ مَوْبِي او قَتَلَ قُدُومَ رَيْدِ نَسْهَرِ (519) فاب او قدم  
 رَيْدٌ بَعْدَ سَهْرِ طَلَعْتَ فَجَبَلْ ذَلِكَ نَسْهَرٌ وان قال انت طائف  
 آمَسٍ طَلَعْتَ فِي الْحَالِ وَصَلَّ مَعَهُ فَوَلَّ اَحْرَ اَنَّهُ لَا يَمُوتُ وان قال  
 ان طَرِبَ او صَعِدَتِ السَّمَاءُ فَانْتَ طَائِفٌ لَمْ تَطْلُعْ وَقِيلَ مَعَهُ  
 فَوَلَّ اَحْرَ اَنَّهُمَا يَطْلُفُ وان قال ان رَأَيْتَ الْهَيْلَالَ فَانْتَ طَائِفٌ<sup>10</sup>  
 فَرَأَيْتَ عَمْرُهَا طَلَعْتَ وان رَأَيْتَ بِالْمَهَارِ لَمْ تَطْلُفْ وان كَسَبَ الطَّلَافَ  
 وَفَوَى وَكَنَبَ اِذَا حَافَكَ كَمَا فِي طَائِفٍ فَحَافَهَا وَفَدَّ اَمْحَى  
 مَوْصِعُ الطَّلَافِ لَمْ يَمُوتْ الطَّلَافُ وان اَمْحَى عَمْرُ مَوْصِعِ الطَّلَافِ  
 وَيَعْنِي مَوْصِعُ الطَّلَافِ مَعْدُومٌ لَمْ يَمُوتْ وان كان كَسَبَ ان  
 اَنَّاكَ كَمَا فِي وَجَعٍ وان كَنَبَ ان اَنَّاكَ كَمَا فِي هَذَا لَمْ يَمُوتْ وان قال<sup>15</sup>  
 ان صَرَبْتُ فَلَنَا فَانْتَ طَائِفٌ صَرَبَهُ وَهُوَ مَمْتٌ لَمْ تَطْلُعْ وان  
 قال ان فَدَمَ ثَلَاثَ نَائِبَاتٍ طَائِفٌ مَعْدُومٌ بَعْدَ مَبْنَاهُ لَمْ تَطْلُفْ وان  
 حَمِلَ مُكْرَفًا لَمْ تَطْلُفْ وان اُكْرِيَ حَتَّى فَدَمَ فَعَبَهُ فَوَلَّانَ وان  
 قال ان حَرَّحَ اِلَّا بِاِذْنِي فَانْتَ طَائِفٌ فَانْ لَهَا وَهِيَ لَا تَعْلَمُ  
 فَحَرَّحَ لَمْ تَطْلُعْ وان اُنْشِ لَهَا مَرَّةً فَحَرَّحَتْ بِاللَّيْلِ نَمٌ<sup>20</sup>

اى اذا انطوى العليف على اول

a) In Codice O. adnotatur: جريء من الشهر  
 b) Cod. O. وهو ممت. c) In Codice O. ad-  
 notatur: اى نبع.

خَرَجْتُ بِغَيْرِ الْإِنْسِ لَمْ تَنْطَلِعْ وَإِنْ قَالَ لَهَا كَلَّمَا خَرَجْتَ أَلَا  
 بِإِنْسٍ طَائِفٌ طَائِفٌ فَأَيُّ مَرَّةٍ خَرَجْتُ بِغَيْرِ الْإِنْسِ طَلَعْتُ (320) وَإِنْ  
 قَالَ إِنْ خَالَعْتَ أَمْرِي ذُنُوبٌ طَائِفٌ ثُمَّ قَالَ لَا تَخْرُجِي مَخْرَجِي  
 لَمْ تَطْلُي وَإِنْ قَالَ إِنْ بَدَأْتُكَ بِإِنْسٍ طَائِفٌ طَائِفٌ فَقَالَتْ وَإِنْ  
 ٥ بَدَأْتُكَ بِإِنْسٍ طَائِفٌ فَقَعْدِي خَيْرٌ فَكَلَّمَهَا لَمْ تَطْلُي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يَسْمَعْ  
 الْعَبْدُ وَإِنْ قَالَ لَهَا وَفِي مَاءٍ حَارٍّ إِنْ خَرَجْتَ مِنْ هَذَا الْمَاءِ  
 ذُنُوبٌ طَائِفٌ وَإِنْ أَقْبَبَ مَعَهُ ذُنُوبٌ طَائِفٌ لَمْ تَطْلُي خَرَجْتُ  
 أَوْ أَقْبَبَ وَإِنْ قَالَ إِنْ سَيْبَ طَائِفٌ طَائِفٌ فَقَالَتْ فِي الْحَالِ  
 سَيْبٌ طَائِفٌ وَإِنْ أَخْرَجْتُ لَمْ تَطْلُي وَفِي إِذَا وَجَدَ فِي الْخَلْسِ  
 ١٥ طَلَعْتُ وَإِنْ قَالَ سَيْبٌ إِنْ سَيْبٌ لَمْ تَطْلِعْ وَإِنْ قَالَ مَنْ  
 نَسَرْتُ بِكَذَا عَهْدِي طَائِفٌ فَأَخْبَرَتْهُ أَمْرَانَهُ بِذَلِكَ وَفِي كَادَهُ لَمْ  
 تَطْلِعْ وَإِنْ قَالَ مَنْ أَحْبَبْتُ نَقْدِي طَائِفٌ طَائِفٌ فَأَخْبَرَتْهُ  
 وَفِي كَادَهُ طَلَعْتُ وَإِنْ قَالَ إِنْ كَلَّمْتُ فَلَانًا ذُنُوبٌ طَائِفٌ فَكَلَّمَهُ  
 مَجْنُونًا أَوْ نَاقِمًا لَمْ تَطْلِعْ وَإِنْ كَلَّمَهُ بِخَيْرٍ يَسْمَعُ أَلَا أَنَّهُ  
 ٢٥ نَسَاغِلُ بَشَرٍ فَلَمْ يَسْمَعْ طَلَعْتُ وَإِنْ كَلَّمَهُ أَصَمٌّ فَلَمْ يَسْمَعْ  
 لِلصَّمِّ فَقَدْ هَبَلُ تَطْلُعُ وَفِي لَا يَطْلُعُ وَإِنْ قَالَ إِنْ كَلَّمْتُ  
 رَجُلًا ذُنُوبٌ طَائِفٌ وَإِنْ كَلَّمْتُ طَوِيلًا ذُنُوبٌ طَائِفٌ (321) وَإِنْ  
 كَلَّمْتُ بَعْضَهَا ذُنُوبٌ طَائِفٌ فَكَلَّمْتُ رَجُلًا نَقِيهَا طَوِيلًا طَلَعْتُ بِأَنَّا  
 وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَائِفٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ بِفَيْحِ الْآلِفِ وَهُوَ يَعْرِفُ  
 ٣٥ الْفَيْحَ طَلَعْتُ فِي الْحَالِ إِنْ قَالَ أَنْتَ طَائِفٌ لِرِصَاءٍ فَلَا يَطْلُعُ  
 فِي الْحَالِ وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ إِنْ رَضِيَ فَلَا يَطْلُعُ مِنْهُ وَفِي لَا يُقْبَلُ  
 وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَائِفٌ وَقَالَ أَرَدْتُ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ لَمْ يُقْبَلْ فِي  
 الْحُكْمِ وَفِي مِمَّا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآلَةِ عَرٌّ وَحَدٌّ وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَائِفٌ

ان دخلت الدار ثم قال اردت في الحال قبل منه وان قال اذا جاء رأس الشهر كانت طالع ثم قال عجلت لك ذلك ثم نعتجل وان قال ان دخلت الدار كانت طالع ثم كانت منه ثم روجها فدخلت الدار فغسه بلبه احوال احدها تطلع والباي لا تطلع والمالك ان عاد بعد التلث لم تطلع وان عادت قبله طلعت والاول اصح،

### باب النسك في الطلای وطلاي الریص

اذا شك هل طلع أم لا لم تطلع والورع ان تراجع وان شك (322) هل طلع طلعة او أكبر لرمه الأقل والورع ان كان طالع ان يطلع ملنا ان يسدي ابعث الطلای البلت وان طلع احدي المراتس بعينها ثم اشكلت وقف عن وطئها حتى يذکر فان قال هذه بل هذه طلعنا وان وطئ احديهما لم يعين الطلای في الاخرى واذا عني وحس العدة من حسن الطلای والمنفعة عليه الى ان يعنى وان طلع احديهما لا يعينها لرمه ان يعنى فان قال هذه لا بل هذه طلعت الاولى دون الثانية فان وطئ احديهما يعنى الطلای في الاخرى على طاهر المذهب وقبل لا يعنى اذا عني وحس العدة من حين الطلای وقبل من حين التعيين والاول اصح والمنفعة عليه الى ان يعنى فان ماتت المراتن قبل التعيين وقف من مال كل واحدة نصيب الزوج وان مات الزوج وقف لهما من ماله نصيب زوجة

a) Codex L. لكن. b) Cod. O. addit امراته. c) Cod. O. addit ميهما

فان قال الوارث انا اعرف الروحَةَ فهل تُرجع اليه منه فولان وهل  
 يُرجع في الطلاق المعشّن ولا يرجع في المُنهم فان مات  
 احدهما ثم مات الزوج ثم ماتت الاخرى رُجع (323) الى وارث  
 الزوج فان قال الاثنته مطلقه واسنيت روحه قيل منه وان قال  
 الاثنته روحه واناسه مطلقه فهل يُعزل منه فولان وان قلنا لا  
 يُرجع ويُف المبرأ حتى يصطلحا عليه وان قال لزوجته وأجسبه  
 احديكما طالق رُجع اليه فان قال اردت الاثنته قيل فواله  
 وان كان له زوجة اسمها ربيب فعاد ربيب طائف ثم قال اردت  
 احسنة اسمها ربيب لم يُعزل في التحكم وسدس فيما منه  
 ١٥ وبين الله تعالى فان قال يا ربيب فأحابته عمرة فعاد انت طائف  
 وقال طسبها ربيب طلعت عمرة ولا يصطف ربيب وان قال ان  
 كان هذا الطائر عرابا كانت طائف تظار ولم يُعرف لم تطلق  
 امراته وان قال ان كان عرابا كانت طائف وان لم تكن عرابا  
 فعبدى حرٌّ ويُف عن المنصرف فيهما حتى يُعلم فان لم يعلم  
 ٢٥ حتى مات بعد قبل يعوم الوارث مقلّمة وقبل لا يعوم وهو  
 الاصح ويُف عن العبد والزوج فان حرج السهم على العبد  
 عمو وان حرج على الروحَة لم تطلق ولكن يملك المنصرف  
 (324) في العبد وهل لا يملكه وان طلق امراته فلنا في الموص  
 ومات لم تَرث في اصبح القولين وتَرث في الاحر والى منى تَرث  
 ومعه ثلثه اموال احدها انّها تَرث أي وقت مات والباقي ان مات  
 قبل ان تنص العبد وتَرث وان مات بعده لم تَرث والباقي

ان ما قبل ان يفرج ويرى وان يروحت لم تره وان سألته  
الطلاق الثالث بعد قبل لا يرب ويحل على فليس وان علف  
طلاتها على صفة يعوب المولت بها قال ان لم افرج عليك كانت  
طائف ملنا فان قبل تره على فولين فان علف ضلقتها على  
صفة لا ند لها منه كاصوم والصلوة فهي على فولين وان لاعها  
في القلح لم يرب وان قال اذا حله رأس الشهر كانت طائف  
فوجدت الصفة وهو مريض لم يرب،

### باب الرجعة

اذا طلق الخمر امراته طلعة او طلعتن او طلع العبد طلعة  
بعد الدخول بغير عوص حله ان يراجعها قبل ان تنقضي<sup>10</sup>  
العدة وله ان يطلقها ويظهر منها وتوليها منها قبل ان يراجعها  
وهل له ان يحالها منه فolan اصحهما ان له ذلك (328)  
وان ما احدهما بره الاخر ولا تحل له وطئها والاستمتاع بها  
قبل ان يراجعها فان وطئها ولم يراجعها فعليه المهر وان وطئها  
ثم راجعها لمهر المهر على طاهر النص وقبل منه قول محرر انه<sup>11</sup>  
لا يلزمه وان كان الطلاق قبل الدخول او بعد الدخول بعوص  
فلا رجعة له وان احلها حال بعد اصابك على الرجعة وانكرت  
المرأة فانعول قولها ولا يصح الرجعة الا بالقول وهو ان يقول  
راجعتها او ارجعها او رددتها فان قال امسكها فقد قبل  
يصح وقبل لا يصح وان قال يروحها او فكحها فقد قبل لا<sup>20</sup>

١٠) God. I. يوتلي



يَصِحُّ وَقِيلَ نَصَحٌ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ وَلَا نَصَحٌ نَعْلِفُ الرَّجْعَةَ عَلَى شَرْطٍ  
وَلَا نَصَحٌ فِي حَالِ الرِّثَّةِ طَبَّ أَحْمَلُهَا فَعَلَّ رَاحِعُكَ فَعَلَّ انْعَصَا  
الْعِدَّةُ وَقَالَبَ بَلَّ انْعَصَتْ عَذِيْبِي نَمَّ رَاحِعَتِي طَبَّ كَانَتْ الْمَرْأَةُ  
سَعَتْ يَدْعُوِي انْقَصَا الْعِدَّةُ دَمَّ طَلَّ الرَّحْلُ كَمَتْ رَاحِعُكَ  
ذَالِقُولُ فَوْنَهَا وَإِنْ سَبَعُ الرَّحْلُ يَدْعُوِي الرَّجْعَةَ نَمَّ ادْعَتْ انْعَصَا  
الْعِدَّةُ طَانِقُولُ فَوْنَهَا وَإِنْ انْعَصَا مَعَا طَلَّذَهَبُ أَنَّ انْقُولُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ  
وَقِيلَ (536) نَعْرَجُ سَهْمَا وَإِنْ طَلَّفَ الْخُرَّ امْرَأَتَهُ دُونَ الثَّلَاثِ أَوْ  
انْعَبْدُ امْرَأَتَهُ طَلْعَةً نَمَّ رَجَعَتْ الْمَرْأَةُ بِرَجْعَةٍ أَوْ سَكَاكِ طَلَّبَ نَمَا  
نَعَى مِنْ عَدَدِ الطَّلَايِ وَإِنْ طَلَّقَ الْخُرَّ امْرَأَتَهُ مَلْنَا أَوْ طَلَّفَ  
الْعَبْدُ امْرَأَتَهُ طَلْعَتَيْنِ حُرْمَتٌ عَلَيْهِ حَتَّى تَكْفِيَ رَوْحًا غَيْرَهُ وَطَلَّهَا  
نَمَى انْعَرَجُ وَأَدْنَاهُ إِنْ نَعِيْبٌ لِّلْمُسْعَةِ فِي الْعَرَجِ طَبَّ كَانَتْ مَجْمُودًا  
وَنَقَى مِنَ الذِّكْرِ فَدَرُّ لِّلْمُسْعَةِ أَحْلَاهَا وَإِنْ وَطَّئَهَا رَجُلٌ نَسْنَهَةٍ أَوْ  
كَانَتْ أُمَةً فَوَطَّئَهَا الْمَوْلَى لَمْ يَحْجُلْ وَإِنْ وَطَّئَهَا رَوْحٌ فِي فَكَاكِ طَاسِدُ  
عَبْدِهِ فَوَلَانِ اصْحَبَهَا أَتَاهَا لَا يَحْجُلْ وَإِنْ كَانَتْ أُمَةً فَمَلَكَهَا الرَّوْحُ  
فَقِيلَ إِنْ تَكْفِيَ رَوْحًا غَيْرَهُ لَمْ يَحْجُلْ لَهُ وَطَّئَهَا يَمْلُكُ السَّبَبُ  
وَقِيلَ يَحْجُلْ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ طَبَّ طَلَّقَهَا مَلْنَا وَعَابَ عَمَّا فَادْعَتْ أَتَاهَا  
نَرَوَّحَتْ نَزَوَّجَ أَحْلَاهَا لَهُ وَإِنْ لَمْ يَفْعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهَا كُرِهَ لَهُ إِنْ  
يَتَزَوَّجُهَا»

#### بَابُ الْإِيلَاءِ

كُلُّ رَوْحٍ صَحِيحٌ طَلَّقَهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْوَطْئِ صَحِيحٌ إِيلَاءُهُ وَإِنْ كَانَ  
غَيْرَ قَادِرٍ لِمَرِيضٍ صَحِيحٌ إِيلَاءُهُ وَإِنْ كَانَ لِسَلْبَةٍ أَوْ لِجَنَابٍ فَعَبْدُهُ فَوَلَانِ

أ) Cod. O. أَمَّا. b) In Codice O explicatur: أَوْ لِسَقُوطِ قُوَّةٍ  
الذِّكْرِ.

(327) أحدهما يصحح الألوهُ والمائ لا يصحح والابلاء هو ان  
يحلِف بالله عَرَّ وَجَدَ مِنَّا نَمْنَعُ لِلْمَاعِ فِي الْعَرَجِ أَكْرَمُ مِنْ  
أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ حَلَفَ بَعْدَ اللَّهِ عَرَّ وَجَدَ بَلَّانَ فَإِنْ وَطَّئَكَ  
فَانْتِ طَالَفَ بَلَّانَ وَإِنْ وَطَّئَكَ فَعَلَى صَوْمٍ أَوْ صَلَوةٍ أَوْ عَمَلٍ  
فَعَمِدَ فَوَلَّانَ أَصْحَبَهُمَا أَنَّهُ مُؤَلٍّ وَالْمَائِ أَنَّهُ لَمْ يَمُؤَلِّ وَإِنْ حَلَفَ  
عَلَى تَرْكِ الْجَمَاعِ فِي الدُّنْوَ أَوْ فِيمَا دُونَ الْعَرَجِ لَمْ يَكُنْ مُؤَلًّا وَإِنْ  
قَالَ وَاللَّهِ لَا أَتُكِّيكَ أَوْ لَا أُعْتَبُ دَكْرِي فِي فَرْحِكَ أَوْ وَاللَّهِ لَا  
أَنْصُصُكَ وَفِي يَكْرٍ فَهُوَ مُؤَلٍّ وَإِنْ قَالَ وَاللَّهِ لَا حَامِعُكَ أَوْ لَا وَطَّئَكَ  
فَهُوَ مُؤَلٍّ فِي الْحُكْمِ فَإِنْ نَوَى عِنْدَهُ نَفْسَ بَيْدٍ وَبَيْنَ اللَّهِ وَعَالِي  
وَإِنْ قَالَ وَاللَّهِ لَا نَامِعُكَ أَوْ لَا نَاسِرُكَ أَوْ لَا لَمَسُكَ أَوْ لَا  
قَرْنُكَ فَعَمِدَ فَوَلَّانَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مُؤَلٍّ فِي الْحُكْمِ فَإِنْ نَوَى عِنْدَهُ  
نَفْسَ وَالْمَائِ لَمْ يَمُؤَلِّ إِلَّا أَنْ يَمُؤَى الْوَطْئُ وَهُوَ الْأَصَحُّ فَإِنْ  
قَالَ وَاللَّهِ لَا أَحْبَبُ رَأْسِي وَرَأْسَكَ أَوْ لَمْ يَطْوِلْ عَيْبِي عَلَيْكَ وَمَا  
أَسْبَغَهُ فَإِنْ نَوَى الْوَطْئَ فَهُوَ مُؤَلٍّ وَإِنْ لَمْ يَمُؤْ فَلَيْسَ بِمُؤَلٍّ وَإِنْ  
حَلَفَ أَنْ لَا يَسْمُوِيَ الْإِنْلَاجَ فَلَيْسَ بِمُؤَلٍّ وَإِنْ حَلَفَ (328) عَلَى  
تَرْكِ الْجَمَاعِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَمْ يَكُنْ مُؤَلًّا وَإِنْ قَالَ وَاللَّهِ لَا وَطَّئَكَ  
مُدَّةً لَمْ يَكُنْ مُؤَلًّا حَتَّى يَمُؤَى أَكْثَرَ مِنْ مُدَّةٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَإِنْ  
قَالَ وَاللَّهِ لَا وَطَّئَكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَادَا مَضَتْ فَوَاللَّهِ لَا وَطَّئَكَ  
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَقَدْ عَمِلَ هُوَ مُؤَلٍّ وَعَمِلَ لَمْ يَمُؤَلِّ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَإِنْ  
قَالَ وَاللَّهِ لَا وَطَّئَكَ حَتَّى يَمُؤَلَ عَيْبِي نَفْسَ مَرَّةٍ أَوْ حَتَّى  
يَحْرُجَ الدَّخَانُ أَوْ حَتَّى أَتَمُّوتَ أَوْ تَمُؤَى كَأَنْ مُؤَلًّا وَإِنْ قَالَ  
وَاللَّهِ لَا وَطَّئَكَ حَتَّى أَمْرُضَ أَوْ حَتَّى يَمُوتَ فَلَنْ لَمْ يَكُنْ  
مُؤَلًّا وَإِنْ قَالَ وَاللَّهِ لَا وَطَّئَكَ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً لَمْ يَكُنْ مُؤَلًّا

في الحبل فان وضئها ونعى من السنة اكثر من اربعة اشهر فهو  
 مؤنل وهكذا ان قال ان أصبكت موالله لا أصبكت لم يكن مؤنلا  
 في الحبل فاذا أصابها صار مؤنلا ومنه قول آخر أنه يكون مؤنلا  
 في الحبل والأول أصح وان قال والله لا أصبكت في هذا السبت  
 ٥ لم يكن مؤنلا وان قال ان وضئتكم على صوم هذا الشهر لم  
 يكن مؤنلا وان قال والله لا أصبكت ان سئبت طالت في الحبل  
 سئبت صار مؤنلا وان آخرت لم يضر مؤنلا (329) وان قال  
 لأربع نسوة والله لا أصبكت لم يضر مؤنلا فان وطئ لنا منهن  
 صار مؤنلا من الاربعة وان قال والله لا أصبت واحدة متكن  
 ١٠ صار مؤنلا من كل واحدة منهن وان قال اردت واحدة نعتها  
 قبل منه وان قال والله لا أصبكت ثم قال لأخرى أسركمك معها  
 ثم يضر مؤنلا من الاربعة وان قال ان أصبكت طالت طائف ثم  
 قال لأخرى أسركمك معها كان مؤنلا من الاربعة واذا صح  
 الإيلاء ضربت له مائة اربعة اشهر فان كان هناك عذر من  
 ١٥ جهتها كالمرض والخمس والاحرام والصوم الواجب والاعتكاف  
 الواجب والمعلم لم نختسب المدة فاذا زال ذلك استوفقت  
 المدة وان كان خنص خسنت المدة وان كان العذر من جهته  
 كالخنص والمرض والصوم والاحرام والاعتكاف خسنت المدة وان  
 ضلها طلقة رجعة او ارتد لم نختسب المدة فاذا انقضت  
 ٢٠ المدة وطالمت المرأة بالقيسة وحف وطولب القصة وهو الجماع  
 فان كان فيها عذر بمنع الوطئ لم تطالب وان كان العذر فيه  
 بقاء قبة معدية وهو ان يقول (330) لو قدرت لعتت فاذا زال

العدر طُولتْ بِالوِطْيِ وَأَنْعَصَتِ الْمُدَّةُ وَهُوَ مِطَاهَرُهُ لَمْ يَكُنْ  
 لَهُ أَنْ يَطَّأَ حَتَّى يَكْفُرَ فَإِنْ قَالَ أَمَّهْلَوْنِي حَتَّى أَطْلُبَ رَقِيَّةَ  
 مُاعِنِي ثُمَّ أَطَّأَ أُتِظِرَ ثَلَاثَةَ أَثَامٍ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ عِدْرٌ سَمِعَ الْوِطْيَ  
 فَقَالَ أُتِظِرُونِي أُتِظِرَ ثَمَرًا أَوْ كَوْنًا فِي أَحَدِ الْعَوْلَيْنِ وَثَلَاثَةَ أَثَامٍ فِي  
 الْغَوْلِ الْآخَرِ فَإِنْ جَامَعَ وَأَدْبَاهُ أَنْ يَغِيثَ لِحَسْبِهِ فَقَدْ أَقْوَاهَا  
 حَقَّهَا فَإِنْ كَانَتْ الْمَمْسُ نَالِيَةً عَرَّ وَحَلَّ لِرَمَمِهِ الْكَفَّارَةُ فِي أَصَحِّ  
 الْقَوْلَيْنِ وَلَا تَكْرَمُ فِي الْآخَرِ وَأَنْ كَانَ الْمَمْسُ عَلَى صَوْمٍ أَوْ عَيْفٍ  
 فَلَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ بِكَفَّارَةٍ بِمِثْلِ وَلَهُ أَنْ يَقِيَّ <sup>بِ</sup>مَا تَذَكَّرَ وَأَنْ كَانَ  
 بِالطَّلَاقِ أَيْتَلَبَ طَلَعَتْ ثَلَاثًا وَقِيلَ أَنْ كَانَتْ الْمَمْسُ بِالطَّلَاقِ لَمْ  
 يَجَامَعْ وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ أَنَّ جَامَعَ لِرَمَمِهِ الْمَرْعُ فَإِنْ اسْتَدَامَ لِرَمَمِهِ <sup>10</sup>  
 الْمَهْرُ دُونَ الْخَدِّ فَإِنْ أَخْرَجَ ثُمَّ عَادَ لِرَمَمِهِ الْمَهْرُ وَقِيلَ بِلِرَمَمِهِ الْخَدُّ  
 وَقِيلَ لَا لِرَمَمِهِ وَأَنْ لَمْ يَغِيثَ طُولتْ بِالطَّلَاقِ وَأَدْبَاهُ طَلَعَتْ رَحْمَتُهُ  
 فَإِنْ لَمْ يَطْلُقْ نَعَمَ فَوَلَانَ أَحَدَهُمَا يُحْصَرُ عَلَيْهِ وَالْبَاقِي يُطْلَقُ  
 لِلْحَاكِمِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ فَإِنْ رَاحَهَا وَغِيثَ مِنَ الْمُدَّةِ أَكْثَرَ مِنْ  
 أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ صُرِّتَتْ لَهُ الْمُدَّةُ ثُمَّ يُطَالَبُ (٥٣١) بِالْعِنَّةِ أَوْ الطَّلَاقِ <sup>15</sup>  
 وَأَنْ لَمْ يَرَاوِجْ حَتَّى أَنْعَصَتِ الْعِنَّةُ وَنَانَتْ صِرْجُهَا فَهَلْ يَبْعُدُ  
 الْإِبْلَاءُ أَمْ لَا عَلَى الْأَفْوَالِ الْمَلِيَّةِ أَلَمْ يَذْكُرْهَا فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ؟

### باب الطَّهَارِ

مَنْ صَبَحَ طَلَّافَهُ صَبَحَ طَهَارُهُ وَمَنْ لَا يَصْبُحُ طَلَّافَهُ لَا يَصْبُحُ طَهَارُهُ  
 وَالطَّهَارُ أَنْ يَشْبَهَ امْرَأَتَهُ بِطَهْرِ أُمِّهِ أَوْ بَعْضِهِ مِنْ أَعْصَانِهَا فَيَقُولُ <sup>20</sup>

a) Cod. O. addit منها b) Cod. L. يَقِيَّ c) In Codices L. debet.

أنتِ عليّ كَطَهْرُ أُمِّي أو كَفَرَحِهَا أو كَنَبِهَا وَخُرَجَ مِنْهُ قَوْلُ  
 آخِرِ أَتِهِ لَا يَكُونُ مُطَهَّرًا فِي عَمْرِ الطَّهْرِ وَإِنْ سَبَّهَا بِغَيْرِ أُمِّهِ  
 مِمَّنْ دَوَابِ انْتِحَايِمٍ كَالْأُخْتِ وَالْعَمَةِ فَعَمِدَ قَوْلَانِ اصْحَبَهُمَا أَتُهُ  
 مُطَهَّرٌ وَإِنْ سَبَّهَا بِأَمْرٍ حَرَمَتْ عَلَيْهِ نُبْضَ قِرَّةٍ أو رَصَاعٍ فَإِنْ  
 كَذَبَ مَتَى خَلَّتْ لَهُ فِي وَهْبٍ ثُمَّ حَرَمَتْ لَهُ يَكُنْ مُطَهَّرًا وَإِنْ  
 نَسِيَ نَحَلَهُ لَهُ أَصْلًا فَعَلَى قَوْلَيْنِ وَإِنْ قَالَ ابْنُ عَلِيٍّ كَتَمْتُ أو  
 مَنَلْتُ أُمِّي لَمْ يَكُنْ مُطَهَّرًا إِلَّا تَائِبًا وَإِنْ قَالَ ابْنُ طَالْفٍ كَطَهْرُ  
 أُمِّي فَعَلَّ ارْتُدُّ انْتِلَاقُ وَالطَّهَارُ فَإِنْ كَانَ التَّلَاقُ رَحِيمًا صَارَ  
 مَضْلَعًا وَمُطَهَّرًا مِمَّا وَإِنْ كَانَتْ تَائِبًا لَمْ يَصِرْ مُطَهَّرًا مِمَّا وَإِنْ  
 قَالَ ارْتُدُّ يَقُولُ ابْنُ طَالْفٍ الطَّهَارُ (332) لَمْ يُقَلِّ مَسَّةً وَإِنْ  
 قَالَ ابْنُ عَلِيٍّ حَرَامٌ كَطَهْرُ أُمِّي وَلَمْ يَمُوسَّأَ فَيُحَرِّمُ طَهَارًا وَإِنْ  
 دَوِيَ التَّلَاقُ فَيُحَرِّمُ طَلَقًا فِي أَصَحِّ الرُّوَايَتَيْنِ فَإِنْ دَوِيَ بِهِ انْتِلَاقُ  
 وَالطَّهَارُ كَانَ طَلَقًا وَطَهَارًا وَفِيهِ لَا يَكُونُ طَهَارًا وَإِنْ دَوِيَ نَحْرِيهِمْ  
 عِيْبَهَا فَبَدَلٌ وَعَلَيْهِ كَعَارُهُ يَمِينٌ وَفَسَلٌ لَا يُقَلِّ وَيَكُونُ مُطَهَّرًا  
 وَيَصِحُّ الطَّهَارُ مَعْتَقَلًا وَمَعْتَقَلًا عَلَى شَرْطٍ فَإِذَا وَجَدَ صَارَ مُطَهَّرًا  
 وَإِنْ قَالَ إِذَا تَطَهَّرْتُ مِنْ ثَلَاثَةِ ذُنُوبٍ عَلَيَّ كَطَهْرُ أُمِّي وَثَلَاثَةُ  
 أَحْسِبُهُ تَطَهَّرْتُ مِنْهَا صَارَ مُطَهَّرًا مِنَ الرُّوحَةِ وَإِنْ قَالَ إِذَا  
 تَطَهَّرْتُ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَحْسِبَةِ ذُنُوبٍ عَلَيَّ كَطَهْرُ أُمِّي ثُمَّ مَرَّجَهَا  
 وَطَهَّرْتُ مِنْهَا فَعَدَّ فَسَلٌ يَصِيرُ مُطَهَّرًا مِنَ الرُّوحَةِ وَفَسَلٌ لَا يَصِيرُ  
 وَهُوَ الْأَصَحُّ وَيَصِحُّ الطَّهَارُ مُطْلَقًا وَمَوْقِفًا فِي أَصَحِّ الْعَوْلَانِ وَهُوَ أَنْ  
 يَقُولَ أَنْتِ عَلَيَّ كَطَهْرُ أُمِّي سَهْرًا أو نَوْمًا وَمِمَّنْ صَحَّ الطَّهَارُ  
 وَوَجَدَ الْعَوْدَ وَجَبَتْ الْكَفَّارَةُ وَالْعَوْدُ هُوَ أَنْ تُسَكِّهَا بَعْدَ الطَّهَارِ  
 رَمَانًا يُمْكِنُهُ أَنْ يَطْلُو فِيهِ فَلَا يَطْلُو فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ وَجَبَتْ

الكفارة واستغرقت ثل مائة (333) قبل أمكان الطلاق أو عقب  
الطهارة بالطلاق لم تحب الكفارة وإن طاهر من رجعة لم يصح  
مترك الطلاق عاتداً فإن راحعها أو نابت ثم تزوجها وقبلنا نعد  
الطهارة فهل يكون الرجعة والمكاح عتداً أم لا منه قولان وإن  
طاهر الكافر من امرأته وأسلمت ععبت الطهارة بعد قبل إسلامه  
عتد وقبل ليس نعد وإن كان فذلها ثم طاهر منها ثم لأعها  
بعد قبل أنه صار عاتداً وقبل لم يصح عاتداً وإن نعت من  
اللعان الكلمة الخامسة فطاهر منها ثم أتى بالكلمة لم يصح عاتداً  
وإن كانت الرجعة أمة فابتناعها الزوج ععبت الطهارة بعد قبل  
أن ذلك عتد فلا يظاها<sup>a</sup> للملك حتى يكفر وقبل ليس نعد<sup>10</sup>  
وإن طاهر منها طهارة مؤقتة فامسكها زماناً يمكن منه الطلاق  
صار عاتداً وقبل لا يصح عاتداً إلا بالوطي وإن يظاها من أربع  
نسوة بكلمة واحدة لزمه لكل واحدة كفارة في أصح القولين  
وتلزمه كفارة في العمل الآخر وإن كرر لعط الطهارة في امرأة  
واحدة وأراد (334) الاستئناف نفسه قولان أصحهما أنه يلزمه<sup>15</sup>  
لكل مرة كفارة والباقي يلزمه للجميع كفارة واحدة وإذا وحببت  
الكفارة حرّم وطئها إلى أن يكفر وهل يحرم المباشرة بشهوة فيما  
بين العرج منه قولان أصحهما أنه لا يحرم والكفارة أن تعتف  
رقة مؤمنة سلمية من العيوب التي نصرت بالعمل كالعتي والرمانة  
وقطع البدن أو الرجل وقطع الأنعام أو السبابة أو الوسطى وإن<sup>20</sup>  
كاتب مقطوعة الحنصر والبصر لم يجزئه وإن قطع أحدهما

أ) Cod. L. يظاها. ب) Cod. Q. addit واحدة.

أَجْرًا وَإِنْ كَانَ مَعْطُوعَةً الْأَتَمَلَةِ مِنْ الْأَهْلَامِ لَمْ يُحَرِّثْهُ وَإِنْ كَانَ  
 مِنْ عَمَرِهِ أَجْرًا وَدُخِرِيٌّ الْقَوْرَاءُ وَالْعَرَّاحُ قَرَحًا نَسْرًا وَالْأَتَمُّ  
 وَالْأَخْرَسُ إِذَا فُهِمَتْ أَسَارَتُهُ وَإِنْ جَمَعَ الْأَتَمُّ وَالْخَرَسُ لَمْ يُحَرِّثْهُ  
 وَلَا يُجَرِّىُّ الْمَحْمُومُ الْمُطْفَعُ وَدُخِرِيٌّ مَنْ نُحِنُّ وَنُغْفُ وَلَا  
 يُحَرِّىُّ الْمَرِيضُ الْمَمْسُوسُ مِنْهُ وَلَا الْمَحْيِفُ الَّذِي لَا عَمَلَ لَهُ  
 وَلَا دُخِرِيٌّ أَمْ الْوَيْدُ وَلَا الْمَكَاثُ وَدُخِرِيٌّ الْمُدْرُ وَالْمَقْنُونُ نَصَبُ  
 وَلَا يُجَرِّىُّ الْمَحْصُوبُ وَفِي الْعَتَبِ الَّذِي انْطَعَجَ خَبْرُهُ فَوَلَانُ وَإِنْ  
 أَسْرَى مَنْ يَعْشَى عَلَيْهِ بِالْقِرَانِ وَنَوَى الْكُفَّارَةَ لَمْ يُجَرِّثْهُ وَإِنْ  
 أَسْرَى (538) عَبْدًا بِشَرْطِ الْعَنْفِ نَاصِقَهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ لَمْ يُجَرِّثْهُ  
 ١٥ وَإِنْ أَعْبَى عَبْدًا عَنِ الْكُفَّارَةِ بِعَوَضٍ لَمْ يُجَرِّثْهُ وَإِنْ أَعْبَى  
 شَرِكًا لَهُ نَسِي عَبْدٌ وَهُوَ مُوسِرٌ وَنَوَى أَجْرًا وَفُتِمَ عَلَيْهِ نَصَبُ  
 شَرِيكِهِ وَإِنْ أَعْبَى نَصَفَ جَبْدَيْنِ نَعْدَ فَمِلَ نَجْرَتُهُ وَفَمِلَ لَا  
 يُحَرِّثْهُ وَفَمِلَ إِنْ كَانَ السَّاقِ خُرًّا أَجْرًا وَإِنْ كَانَ عَبْدًا لَمْ يُجَرِّثْهُ  
 وَإِنْ كَانَ عِلْمًا لِلرَّفْسَةِ وَتَمَبَّهَا أَوْ وَاجِدًا وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا  
 ٢٥ لِلْخِدْمَةِ أَوْ إِلَى تَمَبَّهَا لِلْعَقَّةِ كَفَرُ بِالصَّوْمِ وَإِنْ كَانَ وَاجِدًا لِنَسَا  
 بِصِرْفِهِ فِي الْعَيْفِ فِي بَلَدِهِ عِلْمًا لَهُ فِي مَوْضِعِهِ فَفَدَ فَمِلَ نَكْفَرُ  
 بِالصَّوْمِ وَقِيلَ لَا نَكْفَرُ وَإِنْ أَحْمَلَتْ حَالَهُ مَا يَبِينُ أَنَّ تَجِبَ إِلَى  
 حَالِ الْأَدَاءِ وَكَانَ مُوسِرًا فِي أَحَدِ الْحَالَيْنِ وَمُعْسِرًا فِي الْآخَرِ اعْتَبِرَ  
 حَالُهُ عِنْدَ الْوُحُوبِ فِي أَصَحِّ الْأَقْوَالِ وَنُعْسِرَ حَالُهُ عِنْدَ الْأَدَاءِ  
 ٣٥ نَسِي السَّاقِ وَنُعْسِرَ أَعْلَطُ الْحَالَيْنِ فِي الْمَالِكِ وَكُفَّارَةُ الصَّوْمِ إِنْ  
 نَصَّوْمُ سَهْرَتَيْنِ مُتَبَاعَتَيْنِ بِالْأَهْلَةِ فَإِنْ دَخَلَ فِيهِ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ

α) In margine Codices L: هذا أصح في النهذيب

لرمه سهر نام بالعدد وشهر بالهلال تم او نقص وان حرج منه بما  
 نميكن المحرور منه كالعيد وسهر رمضان بطل السائغ وان  
 افطر بما لا نميكن المحرور منه (356) كللرص معه فولان وان  
 افطر باشقر بعد فعل بمثل وفعل على فولان وان لم يستطع  
 الصوم لكثير او مريض لا ترخي روائه كفر باطعام فتعلم ستمين  
 مسكينا كل مسكين مديا من قوب البلد وهو رطل وثلث فان  
 اخرج من دون قوب البلد من حبة تحب به الركوة معه  
 فولان وان كان قوب البلد مديا لا ركوة منه فان كان افطما على  
 فولان وان كان لحما او لبنا بعد فعل لا يحور وفعل على  
 فولان وان كان في موضع لا قوب منه اخرج من قوب اقرب  
 المواضع اليه ولا نخري فيه الدخف ولا السوف ولا الخمر ولا  
 العينة وان عداكم وعشائكم بذلك لم ناجرتة ولا يحور دفعه الى  
 مكاتب ولا كافر ولا الى من تلمه بعهده ولا يحور ان يدفع الى  
 اقل من ستين مسكينا ولا ناجري سوى من الكفارات الا بالنسبة  
 ويكفيه في الميتة ان ينوي العنف او الصوم او الاطعام عس  
 الكفارة وفعل بلمه ان ينوي في الصوم المتناع في كل ليلة  
 وفعل في اول الصوم والصحيح انه لا بلمه ذلك وان كان  
 المظاهر عددا كفر بالصوم وحذره وان كان كافرا كفر بالمال دون  
 الصوم

يصح اللعان من كل زوج بالغ عاقل وادا فذبح زوجته من  
 يصح لعانه ووجب عليه التحذ او التعيير وطولب به فله ان



نُسِطُهُ بِالْعَانِ طَانُ عَيْيَ عَنِ ذَلِكَ لَمْ يَلَاغِ وَحِلَّ لَهُ أَنْ يَلَاغِ  
وَلَمْ يَسْأَلْ بِشَيْءٍ طَانُ لَمْ يَطَالِبْ وَلَمْ يُعْفَ مَعْدَ حِلِّ لَهُ أَنْ يَلَاغِ  
وَحِلَّ لِمَنْ لَهُ وَهُوَ الْأَصْحَحُ طَانُ قَدْ حَبَا بِالرَّيَا وَمِثْلُهَا لَا تُوْطَى غُرَّرَ  
وَلَمْ يَلَاغِ وَأَنْ قَدْ حَبَا وَهِيَ زَانِمٌ غُرَّرَ وَلَمْ يَلَاغِ عَلَى ظَاهِرِ  
الْمَذْهَبِ طَانُ قَدْ حَبَا أَمْرَانَهُ وَلَمْ يَلَاغِ وَحَدَّثَ قَدْ حَبَا نَابِئًا غُرَّرَ  
وَلَمْ يَلَاغِ وَأَنْ قَدْ حَبَا وَأَنْتَعَى عَنْ وَلَدِهَا لَاعِ وَأَنْ قَدْ حَبَا  
وَأَنْتَعَى عَنْ حَمَلِهَا عَلَيْهِ أَنْ يَلَاغِهَا وَلَهُ أَنْ يُوْخَرَ إِلَى أَنْ يَصْعَ  
وَأَنْ أَنْتَعَى عَنْ وَلَدِهَا وَهَلْ وَضَعَكَ فُلَانٌ بِشَيْئِهِ خِرَاصَ الْوَلَدِ  
عَلَى الْعَاقَةِ وَلَمْ يَلَاغِ لِنَعْمَةٍ وَأَنْ كَالِ هُوَ مِنْ فُلَانٍ وَحَدَّثَ رَا بَكَ  
« وَأَنْتَ مُكَرَّمَةٌ مَعَهُ فُلَانٌ أَصْحَبُهَا أَنَّ يَلَاغِ لِنَعْمَةٍ وَأَنْ قَدْ حَبَا  
وَزَوْجَتَهُ بِرَبَّنَا أَضَافَهُ إِلَى مَا قَبْلَ النِّكَاحِ وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ لَمْ  
يَلَاغِ وَأَنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ مَعْدَ حِلِّ لَا يَلَاغِ وَحِلَّ لِمَنْ يَلَاغِ  
(358) وَهُوَ الْأَصْحَحُ وَأَنْ أَبَانَهَا وَهَدِيهَا بِرَبَّنَا أَضَافَهُ إِلَى حَالِ النِّكَاحِ  
طَانُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ حُدِّثَ وَلَمْ يَلَاغِ طَانُ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ  
مُتَفَصِّلٌ لَاعِ لِنَعْمَةٍ وَأَنْ كَانَ حَمَلًا لَمْ يَنْفَعِلْ مَعْدَ حِلِّ لَا  
يَلَاغِ حَتَّى يَنْفَعِلَ وَحِلَّ مَعَهُ فُلَانٌ وَأَنْ قَدْ حَبَا أَرْبَعَ نِسَوَةٍ  
لَاعِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ طَانُ كَانَ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَنَشَاحَتَيْنِ فِي الْبِدَانَةِ  
أَقْرِعَ نِسَوَتَيْنِ طَانُ بَدَأَ لِلْحَاكِمِ بِلَعَانٍ وَاحِدَةٍ مِنْ غَيْرِ قُرْعَةٍ حَارِ  
طَانُ وَطَى أَمْرًا فِي نِكَاحٍ طَسِدَ ثَانَتٌ بَوْلَدٍ وَأَنْتَعَى عَنْ لَاعِ  
وَاللَّعَانُ أَنْ تَأْمُرَ الْحَاكِمَ لِقَوْلِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنِّي لَيْسَ  
الضَّالِّعِينَ فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ وَيَسْمِيَهَا أَنْ كَانَتْ غَائِبَةً وَيُسَمِّيَهَا  
أَنْ كَانَتْ حَاضِرَةً وَحِلَّ يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْأَسَارَةِ وَيُقُولُ فِي  
الْحَاسَةِ وَعَلَى نَعْمَةِ اللَّهِ أَنْ كُنْتُ مِنَ الْكَافِرِينَ طَانُ كَانَ هُنَاكَ

نَسَبَ ذِكْرَهُ فِي كُلِّ مَوْءٍ<sup>a</sup> وَإِنْ قَدَحَهَا بِرِثَانَتَيْهِ ذَكَرَهَا فِي الَّلَعَانِ  
 فَإِذَا لَاحَ سَعَطَ عَنْهُ الَّلَحْدُ وَاسْمَعَى عَنْهُ الَّتِمْسَبُ وَوَحِبَ عَلَيْهَا  
 حَدْ الرِّبَا وَبَانَتْ مِنْهُ وَحُومَتُ عَلَى التَّائِيْدِ وَإِنْ كَانَ قَدْ سَمَّى  
 الرِّثَانِي وَذَكَرَهُ فِي الَّلَعَانِ سَعَطَ مَا يَحِبُّ (339) عَلَيْهِ مِنْ حَدِّهِ  
 وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ فَعَمَهُ فَوَلَانِ أَحَدَهَا سَعَطَ عَنْهُ حَدُّهُ وَالْبَاقِي لَا  
 يَسْقُطُ وَفِيهِلَ إِنْ كَانَ الَّلَعَانُ فِي نِكَاحٍ تَأْسِدَ نَمَ تَحْرِمُ عَلَى  
 التَّائِيْدِ وَلَيْسَ بِسَمِيٍّ وَالْمَرْأَةُ إِنْ تُلَاعِنَ لَذَرَهُ الَّلَحْدُ عَنْهَا  
 فَبِأَمْرِهَا لِلْحَاكِمِ إِنْ نَعُولَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَيْسَ الْكَاتِبِينَ  
 فِيهَا رِمَانِي بِهِ وَفِي لِلْعَمَةِ نَعُولَ وَعَلَى عَصَبِ اللَّهِ إِنْ كَانَ  
 مِنَ الصَّادِقِينَ فَإِذَا لَاعَنَتْ سَعَطَ عَنْهَا الَّلَحْدُ فَإِنْ أَهْدَلَ لَفْظَهُ  
 الشَّهَادَةَ بِالْحَلْفِ أَوْ الْقَسَمِ فَقَدْ فَعَلَ نَاجُورَ وَفِيهِلَ لَا نَاجُورَ وَإِنْ  
 أَهْدَلَ لَفْظَ الْعَصَبِ بِاللَّعْنَةِ لَمْ يَجُزْ وَإِنْ أَهْدَلَ الرُّوْحَ الَّلَعْنَةَ  
 بِالْعَصَبِ فَقَدْ فَعَلَ نَاجُورَ وَفِيهِلَ لَا نَاجُورَ وَإِنْ قَدَّمَ لَفْظَ اللَّعْنَةِ  
 أَوْ الْعَصَبِ عَلَى الشَّهَادَةِ لَمْ يَجُزْ وَفِيهِلَ نَاجُورَ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَإِنْ  
 لَاعَنَتْ الْمَرْأَةُ فِيهِلَ الرَّجُلُ لَمْ تَعْتَدْ بِهِ وَالْمُسْتَحْتِ إِنْ سَلَاغَتْ  
 مِنْ فِدَايٍ فَإِذَا سَلَخَ الرَّجُلُ إِلَى اللَّعْنَةِ أَوْ بَلَغَتْ الْمَرْأَةُ إِلَى  
 الْعَصَبِ اسْتَحَبَّتْ أَنْ يَقُولَ لِلْحَاكِمِ أَنَّهَا مُوجِبَةٌ لِلْعَذَابِ وَعَذَابُ  
 النَّفْسِ أَقْوَنُ مِنَ عَذَابِ الْآخِرَةِ وَأَمَّا رَجُلًا إِنْ يَصْعَقُ الدَّمُ عَلَى  
 قَبِهِ وَأَمَّا امْرَأَةً إِنْ نَصَعَ الدَّمُ عَلَى قَبِهَا فَإِنْ أَبَتَا تَرَكَهُمَا (340)  
 وَتُلَاعِنَ بَيْنَهُمَا بِحَصْرَةٍ حَمَاعَةٍ وَأَقْلَهُمْ أَرْبَعَةً وَيُلَاعِنُ بَيْنَهُمَا بَعْدَ  
 الْعَصْرِ فَإِنْ كَانَ بِمَنْكَةٍ لَاعَنَ بَيْنَ الرُّثَيْنِ وَالْمَعَامِ<sup>b</sup> وَإِنْ كَانَ

a) Cod. L. برثانين. b) Cf. *Al-Azraq*, ed. Wüstenfeld, pag. IV. كتاب اخبار مكة

بأنه ليس بعد مثير أنتمى صامى الله عليه وسلم وإن كان  
 نبتت المقنن بعد انصهرة وإن كان فى عصرها من البلاد  
 فى الحوامع بعد انتمى او على المنبر وإن كان احدهما  
 حننا لاغى على باب انمساحد وإن كانا نعتين لاص ببيهما  
 ٥ فى المواضع أنى يعقوبها وإن ترك التعلط بالجماعة والرماني  
 جار وإن ترك التعلط بالمكان فعنه فولان وإذا تلاعبا ثم  
 فذبحا اجبى حذ فان فذبحها الروح غير ولم يلعن على  
 المذهب وإن أكذب الروح فعنه حذ ان كانت مخصنة  
 وحرر ان كانت غير مخصنة ولحقه النسب وإن أكذب المرأة  
 ١٥ نفسها حذ حذ الزنا

### باب ما يلحق من النسب وما لا يلحق

ومن نرجع لامراه فانت بوليد يمكن ان يكون منه لحقه  
 نسب ولا تنبعى عنه الا ليعان وإن لم يمكن ان يكون منه  
 شأن يكون له دون عسر سبعين (٥٤١) او كان مقنوع الذكر  
 ١٥ والأنتنر جميعه او أنت به امرانه بدون سنة اسهر من حين  
 انعد او أنت به مع العلم انه لم يجمع معها او أنت  
 بوليد لأكثر من أربع سبعين من حين اجمع معها افتقى عنه  
 من غير لعان فان وطئها ثم طلقها طلاقا رجعا ثم أنت بوليد  
 لأكثر من أربع سبعين فعنه فولان احدهما لا يلحقه والباقي  
 ٢٥ يلحقه ولا تنبعى « الا ليعان وإن أناسها وانقصت عدنها ثم

مَرْجُوحٍ سَاخَرَ مِمَّ أَنْتَ بُولَدٍ لِسِتِّهِ اسْهَرٍ مِنْ حَبْسِ الْمَكَاخِ  
 الْمَانِي فَهُوَ لِلرَّوْجِ الْمَانِي وَأَنْ وَطِئَ امْرَأَةً نَسَبَهُ فَأَنْتَ بُولَدُ  
 نَمَكْنِ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ لِحَقِّهِ وَلَا تَتَّبِعِي عَمَهُ إِلَّا بِالْعَانِ وَمَنْ  
 لِحَقِّهِ نَسَبَ يَعْلَمُ أَنَّ مِي رَنَا لِرَمَةِ نَعْمَ بِاللَّعَانِ وَأَنْ رَأَى قَمَةً  
 سَنَهَا بِغَمْرَةٍ نَعْدَ فَمِلْ لَهَا نَعْمَ بِاللَّعَانِ وَفَمِلْ لِسِسْ لَهَا ذَلِكَ ٥  
 وَمَنْ لِحَقِّهِ نَسَبَ فَأَخَّرَ نَعْمَ مِى شَمْرٍ فُذِّرَ سَقَطَ نَعْمَ وَنَعْمَ  
 فَمِلْ أَحْرَ أَنْ لَهَا نَعْمَ إِلَى نَمَةٍ أَسْلَمَ وَأَنْ أَتَعَى أَنَّ لَهَا نَعْمَ  
 بِالْوَلَادَةِ وَمِثْلُهُ يَحْكُورُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ فَاقُولِ دَوْلَةً وَأَنْ قَالَ لَمْ  
 أَعْلَمْ أَنَّ لِي الْبَقَى أَوْ لَمْ أَعْلَمْ أَنَّ الْبَقَى عَلَى الْقَوْرِ طَانَ كَانَ  
 قَرِيبَ (542) الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ فَمِلْ مِنْهُ وَأَنْ كَانَ يَجِبَالِسُ أَعْلَمَاءَ 10  
 لَمْ يُعْبَلْ مِنْهُ وَأَنْ كَانَ مِنَ الْعَامَّةِ نَعْدَ فَمِلْ يُعْبَلُ وَحَدَلْ لَا يُعْبَلُ  
 وَأَنْ أَحْزَرَ الْبَقَى لِعُذْرٍ مِنْ مَرِيضٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ حِفْظِ مَالٍ أَوْ  
 كَانَ غَائِبًا وَلَمْ يُمْكِنَ أَنْ يَسِيرَ فَيُعِثَّ إِلَى الْحَاكِمِ وَأَعْلَمَهُ أَنَّ  
 عَلَى الْبَقَى كَانَ لَهَا نَعْمَ وَأَنْ لَمْ تَعْمَ وَلَمْ تُشْهِدْ لَمْ يَحْرَ لَهَا  
 نَعْمَ وَأَنْ كَانَ الْوَلَدُ حَمَلًا فَمِرَكَ نَعْمَ وَحَدَلْ لَمْ يُنَحَقِّقْ فَمِلْ 15  
 فَوَلَدَ وَأَنْ فَحَلَّ عَلِمْتُ وَلَكِنْ فَحَلْتُ نَعْمَ يَمُوتُ فَأَتَقَى اللَّعَانُ  
 لِحَقِّهِ وَأَنْ فَتَيَّ بِالْوَلَدِ وَفَمِلْ لَهَا بَارَكَ اللَّهُ لَهَا مِمَّ أَوْ حَدَلْ  
 إِنَّهُ حَقًّا مُبَارَكًا فَأَحْبَبَ لَهَا نَتَصَيَّنَ الْإِفْرَارَ بَأَنَّ آمَنَ عَلَى  
 الدَّعَاءِ وَمَا أَشْهَدَ لِرَمَةٍ وَأَنْ أَجَابَ لَهَا لَا نَتَصَيَّنَ الْإِفْرَارَ بَأَنَّ  
 قَالَ بَارَكَ اللَّهُ عَلَيْكَ أَوْ رَزَقَكَ اللَّهُ مِثْلَهُ أَوْ أَحْسَنَ اللَّهُ حَرَكَكَ 20  
 لَمْ يَلِرْمَ وَأَنْ أَنْتَ امْرَأَتُهُ بُولَدَتَيْنِ نَبِيَهُمَا دُونَ سِتِّهِ اسْهَرٍ فَأَقَرَّ  
 بِأَحَدِهِمَا أَوْ أَخَّرَ نَعْمَ لِحَقِّهِ الْوَلَدَانِ وَأَنْ مَاتَ الْوَلَدُ فَمِلْ  
 الْبَقَى جَازَ لَهَا نَعْمَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَمَنْ أَنْتَ أَمَنَهُ بُولَدٍ نَمَكْنِ

ان يكون منه فان لم يَطَّأها لم يلحقه وان وطئها لَحِقَهِ وَلَا  
 يَنْتَعِي عَنْهُ إِلَّا ان يَدْعَى (٣٤٥) الاسماء ويحلف عليه وان  
 قال كُنْتُ أَصًا وَأَعْرَلُ لَحِقَهِ وان قال كُنْتُ أَطَّأها دون العرج  
 فقد بدل يلحقه وقيل لا يلحق وان وطئ أمته ثم أعنفها  
 ٥ واسبرأَنَ ثُمَّ أَتَيْتُ بَوْلِي لَسْتُ اسهر من حبس العنف لم  
 يلحقه وقيل يلحقه وان اسبرأَنَ اثنان في وطئ امرأة فَأَتَتْ  
 بوليد لَو انعرد به كُل واحد منهما لَحِقَهِ عُرْض على القافة  
 فان أَلْحَقَهُ بِأَحَدِهِمَا لَحِقَهِ وان لم يكن فاقه او كاس  
 وَأَشْكَلَ عليها او أَلْحَقَهُ بِهِمَا او نَعَفَ مِنْهُمَا نُسْرَ حَتَّى يَبْلُغَ  
 ١٥ يَهْتَسِبَ إِلَى مَنْ تَقَرَّبَ فِي نَعَفِهِ أَنَّهُ أَبُوهُ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْغُثِّيفِ  
 إِلَّا ان يكون ذَكَرًا حُرًّا عَدْلًا مُخَرَّجًا فِي مَعْرِفَةِ النِّسْبِ وَبِجُوزِ  
 ان يكون واحداً وقيل لا يَدْءٍ مِنْ أَثَمَنِ ٥

## كتاب الايمان

باب من يصح يمينه وما يصح به اليمين

١٥ يَصَحُّ اليمينُ مِنْ كُلِّ بَالِغٍ عَاقِلٍ مُتَخَيِّرٍ قَاصِدٍ إِلَى الْيَمِينِ  
 ٥ مَا أَصْبَى وَلَا يَصَحُّ يَمِينُهُ وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بَعَثَ أَوْ مَرَضَ لَا  
 يَصَحُّ يَمِينُهُ وَإِنْ زَالَ مُتَخَرِّجٌ صَبَحَتْ يَمِينُهُ وَفَسَدَ فِيهِ فَوَلَانِ  
 (٣٤٤) وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى الْيَمِينِ لَمْ يَصَحَّ يَمِينُهُ وَمَنْ لَمْ يَعْصِدِ  
 اليمينَ فَمِنْ لِسَانِهِ أَيْهَا أَوْ قَصَدَ الْيَمِينَ عَلَى سِوَى مَسْمُوعَةٍ  
 ٢٥ يَمِينُهُ إِلَى غَيْرِهَا لَمْ يَصَحَّ يَمِينُهُ وَذَلِكَ لَنَقْوِ السَّيْمِ الَّذِي لَا

نَوَاحِدُ بِهِ. وَنَصَحَ الْبَيْتُ عَلَى الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ فَإِنْ حَلَفَ  
 عَلَى مَاضٍ وَهُوَ صَادِقٌ فَلَا سِيَءَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا أَيْمٌ وَعَلَيْهِ  
 الْكَفَّارَةُ وَهَذِهِ الْمَسْمُوعَةُ هِيَ الْمَسْمُوعَةُ الْعُمُومُ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى  
 مُسْتَقْبَلٍ فَإِنْ كَانَ عَلَى أَمْرٍ مُبَاحٍ فَقَدْ فَسَلَ إِنْ الْأَوَّلَى إِنْ لَا  
 دَخَلَ وَفِيهِ الْأَوَّلَى إِنْ يَحْكُمُ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى عَمَلٍ مَكْرُوهٍ أَوْ  
 تَرْكِ مَسْكُوتٍ فَلَا يُلَى إِنْ حَكَمَ وَنُكِرَ إِنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ  
 سَبَّاحَهُ فَإِنْ حَلَفَ بَعْدَهُ كَالنَّبِيِّ وَالْكَعْبَةِ لَمْ يَتَعَدَّ بِمَعْنَاهُ وَإِنْ  
 قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا بَلَا يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ لَمْ يَتَعَدَّ بِمَعْنَاهُ  
 وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِنْ حَلَفَ بِأَسْمِ اللَّهِ  
 تَعَالَى لَا يَسْمَى بِهِ غَيْرُهُ كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ وَالرَّحْمَنِ وَالْعَزِيزِ وَالْمُهَيِّبِ ١٥  
 وَقَلَامِ الْعُيُوبِ وَحَالِفِ الْخُلُوفِ وَالْوَاحِدِ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ  
 سِوَهُ وَمَا اسْتَهْدَ أَنْتَ بِمَعْنَاهُ وَإِنْ حَلَفَ بِأَسْمٍ لَهُ يَسْمَى بِهِ  
 غَيْرُهُ مَعَ الْمَعْنَى كَالرَّبِّ وَالرَّحْمَنِ (348) وَالْعَاقِرِ وَالْقَادِرِ وَلَمْ يَنْفِ  
 بِهِ غَيْرُهُ أَنْتَ بِمَعْنَاهُ وَإِنْ نَوَى بِهِ غَيْرَهُ لَمْ يَتَعَدَّ بِمَعْنَاهُ  
 وَإِنْ حَلَفَ بِمَا يَسْمَى بِهِ هُوَ وَغَيْرُهُ كَالْحَيِّ وَالْمَوْجُودِ وَالْعَزِيزِ ١٥  
 وَالسَّمِيعِ وَالْبَصِيرِ لَمْ يَتَعَدَّ بِمَعْنَاهُ إِلَّا إِنْ نَوَى بِهِ اللَّهُ عَزَّ  
 وَجَلَّ وَإِنْ قَالَ وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَاهُ إِلَّا إِنْ نَوَى  
 بِهِ الْمَسْمُوعَةَ وَإِنْ قَالَ نَالِلُهُ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا وَأَرَادَ بِاللَّهِ اسْتَعِينُ  
 لَأَفْعَلَنَّ كَذَا لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَاهُ وَإِنْ حَلَفَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ  
 لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ وَهِيَ وَعَظْمَةُ اللَّهِ وَحَلَالِ اللَّهِ وَغَيْرُهُ اللَّهُ وَكَثِيرُهُ ٢٥  
 اللَّهُ وَبِقَاءِ اللَّهِ وَكَلَامِ اللَّهِ وَالْقُرْآنِ أَنْتَ بِمَعْنَاهُ وَإِنْ كَانَ

يُسْتَعْمَلُ فِي مَحَلِّهِ وَهُوَ قَوْلُهُ وَعَلِمَ اللَّهُ وَقُدِّرَ اللَّهُ وَحَقَّ اللَّهُ  
وَسَوَى بِالْعِلْمِ الْمَعْلُومَ وَبِالْقُدْرَةِ الْمَقْدُورَ وَبِالْحَقِّ الْعَدَدَاتِ لَمْ  
تَمْعَدْ بِمَنْهُ وَأَنْ لَمْ يَمُوسَا أَمْعَدَتْ بِمَنْهُ وَأَنْ قَالَ تَعْمُرُ  
اللَّهُ فَهُوَ يَمُوسُ إِلَّا أَنْ يَمُوسَ نَحْوَ عَمَرِ الْمَيْمَنِ عَلَى طَائِفَةِ الْمَذْهَبِ  
وَقِيلَ لَيْسَ تَنْمِي إِلَّا أَنْ يَمُوسَ الْمَيْمَنُ وَأَنْ قَالَ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ  
أَوْ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ أَمْعَدَتْ بِمَنْهُ وَأَنْ قَالَ آذَنْتُ بِالْأَوَّلِ الْخَيْرَ عَنْ  
مُحَمَّدٍ (346) وَإِنَّمَا الْخَيْرُ عَنِ الْمُسْتَعْمَلِ قِيلَ ثَمَّاءُ وَمِنْ  
اللَّهِ عَمْرٌ وَحَلَّ وَهَلْ يَصْدَقُ فِي اتِّحَاكُمُ قِيلَ لَا يَصْدَقُ وَقِيلَ  
أَنْ كَانَ فِي الْإِبْلَاهِ لَا يَصْدَقُ وَأَنْ كَانَ فِي عَمْرٍ صِدْقٌ وَقِيلَ  
إِنَّمَا قَوْلَانِ وَأَنْ قَالَ أَشْهَدُ بِاللَّهِ فَقَدْ قِيلَ هُوَ يَمُوسُ إِلَّا أَنْ  
يَمُوسَ بِإِنْشِئَانِهِ عَمْرٌ أَمْعَدَتْ وَقِيلَ لَيْسَ تَنْمِي إِلَّا أَنْ يَمُوسَ بِهِ  
أَمْعَدَتْ وَأَنْ قِيلَ أَعَزُّمُ بِاللَّهِ لَمْ يَكُنْ ثَمَّاءُ إِلَّا أَنْ يَمُوسَ بِهِ  
الْيَمِينُ وَأَنْ قَالَ عَلَى عَهْدِ اللَّهِ وَمِيثَاقِهِ وَبَيْعَتِهِ وَأَمْنَتِهِ وَكَعَالَتِهِ  
لَا تَعْلَنُ كَذَا فَلَيْسَ بِيَمِينٍ إِلَّا أَنْ يَمُوسَ نَحْوَ الْمَيْمَنِ وَأَنْ قَالَ  
أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ وَأَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ لَتَعْلَنُ كَذَا فَلَيْسَ بِيَمِينٍ  
إِلَّا أَنْ يَمُوسَ بِهِ الْيَمِينُ وَأَنْ حَلَفَ رَحَلٌ بِاللَّهِ نَعَالِي فَقَالَ آخَرُ  
بِيَمِينِي فِي مَعْنَاكَ أَوْ لِيَمِينِي مِثْلُ مَا لِيَمِينُكَ لَمْ يَلْمِمْهُ سِوَى  
وَأَنْ كَانَ ذَلِكَ فِي الظَّلَاقِ وَالْعَنَاقِ وَنَوَى لَوْمَةً مَا لَمْ يَلْمِ الْحَالِفَ  
وَأَنْ قَالَ الْمَيْمَنُ لَوْمَةً لِي لَمْ يَلْمِمْهُ شَيْءٌ وَأَنْ قَالَ الظَّلَاقُ  
وَالْعَنَقُ لَوْمَةً لِي وَنَوَاهُ لَوْمَةً وَأَنْ قَالَ أَتَمَّانُ الْبَيْعَةِ لَوْمَةً لِي  
لَمْ يَلْمِمْهُ إِلَّا أَنْ يَمُوسَ الظَّلَاقُ وَالْعَنَاقُ فَيَلْمِمْهُ وَأَنْ قَالَ

الْخَلَّالُ (347) عَلَى حَرَامٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ رُوحَةٌ وَلَا حَارِبَةٌ لَمْ يَلْمَعْ  
سَيِّئًا وَأَنْ كَانَتْ لَهُ رُوحَةٌ سَوَى ضَلَالَتِهَا أَوْ حَارِبَةٌ سَوَى عَثَمَتِهَا  
وَمَعَ انْتِلَالِيٍّ وَالْعَنْفُ وَأَنْ سَوَى الطَّهَارِ صَبَحَ الطَّهَارُ فِي الرُّوحَةِ  
دُونَ الْإِمَامَةِ وَأَنْ سَوَى بَحْرَتَيْهَا لَمْ يَمَسَّ النَّفْسَ الثَّقِيلَةَ لَكُلٍّ وَاحِدَةٍ  
مِنْهُمَا كَقَارَأَ بِمَسْبِيٍّ وَأَنْ لَمْ يَبْسُ سَبًّا نَعَمَ فَوَلَّانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ  
لَا يَلْمَعُ سَيِّئًا وَالْبَائِي أَنَّهُ يَلْمَعُ كَقَارَأَ بِمَسْبِيٍّ ۝

### باب جامع الأمان

إِذَا قَالَ وَاللَّهِ لَا سَكَنَ دَارًا وَهُوَ فِيهَا وَأَمَكُهُ الْخُرُوجُ مِنْهَا  
وَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى وَأَنْ خَرَجَ مِنْهَا نَسَهُ الدَّخُولُ لَمْ يَحْسَبْ  
وَأَنْ رَجَعَ إِلَيْهَا لِنَقْلِ الْعُمَمِ لَمْ يَحْسَبْ وَأَنْ حَلَفَ لَا يَسَاكِنُ ٢٠  
فُلَانًا مَسْكَنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي نَيْبٍ مِنْ دَارٍ كَثِيرَةٍ أَوْ حَائِ  
وَالْعُودِ مَنَابٍ وَعَلَيْهِ لَمْ يَحْسَبْ وَأَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ  
الدَّارَ وَهُوَ فِيهَا فَلَمْ يَخْرُجْ نَعَمَ فَوَلَّانِ وَأَنْ حَلَفَ لَا يَلْسُ  
دُونًا وَهُوَ لَا يَسُ وَاسْتَدَامَ أَوْ لَا يَرْكَبُ دَانَةً وَهُوَ رَاكِبُهَا وَاسْتَدَامَ  
حَتَّى وَأَنْ حَلَفَ لَا يَسْرُجُ وَهُوَ مَسْرُجٌ أَوْ لَا يَمُطِّبُ وَهُوَ ٢٥  
مُطِّبٌ (348) أَوْ لَا يَطْهَرُ فَهُوَ مُطْهَرٌ طَسَدَامَ لَمْ يَحْسَبْ وَأَنْ  
حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا فَصَعَدَ سَطْحُهَا لَمْ يَحْسَبْ وَفَلَّ أَنْ كَانَ  
مَحْتَجِرًا حَتَّى وَأَنْ كَانَ فِيهَا تَهْرٌ فَحَصَلَ فِي الْمَهْرِ الَّذِي فِيهَا  
أَوْ صَعَدَ سَاكِرَةً نَحِيطَ بِهَا حِطْلَانُ الدَّارِ حَتَّى وَأَنْ حَلَفَ  
لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ هَذِهِ فَلَعَاهَا وَدَخَلَهَا حَتَّى وَأَنْ حَلَفَ لَا ٣٠  
يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ فَدَخَلَ دَارًا يَسْكُنُهَا بِكَرَاهٍ أَوْ عَارِيَةٍ لَمْ يَحْسَبْ  
إِلَّا أَنْ يَنْوِي مَا يَسْكُنُهَا وَأَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ مَسْكَنَ فُلَانٍ



فدحل ما يسكنها باحارة او اعارة حنث وان حلف لا  
يدحل هذه ائدار فصار غرضه فدخلها لم يحث وان أُعْبِدَتْ  
ببعضها فدخلها بعد فعل بحسب وفيل لا يحثت وان قال  
لا دحلْتُ هذه الدار من بابها فحَوَّلَ بابها الى موضع اخر  
بعد فعل لا حثت وهو ظاهر النقص وفيل بحسب وهو الاظهر  
وان حلف لا يدخل بيتا فدخل بيتا من سقر او اثم حث  
على ظاهر النقص وفيل ان دخله حصري لم يحثت وان حلف  
لا يدخل بيتا فدخل مسكدا لم يحث وان حلف لا يأكل  
هذه الحبيطة فجعلها سونقا او دفيقا او خمرًا (349) فأكله لم  
يحث وان حلف لا يأكل الخسر فسرب القنيت لم يحثت  
وان حلف لا يشرب السومى فاسقعه لم يحث وان حلف لا  
يأكل سونقا ولا يشربه فذافه لم يحثت وان حلف لا يذوق  
شيبًا فبصغفه ولقظه بعد فعل بحسب وفيل لا يحثت وان  
حلف لا يأكل سمًا فأكله في عصبه وهو ظاهر فيها حث  
وان أكله مع الخبز حث على طاهر المذهب وفيل لا يحث  
وان حلف لا يسرب من هذا الكوز فجعل ما فيه في غيره  
فشربه لم يحثت وان حلف لا يسرب من هذا المهر فسرب  
ماءه في كور حث وان حلف لا يأكل لحمًا فأكل سحما او  
كُلَيْة او ترثا او كَرَسًا او كَبْدًا او ضَحَلًا او قَلْبًا لم يحثت  
وان أكل من الشاحم الذي على الطهر حث وان أكل الآلية  
لم يحثت وفيل حث وان أكل السمك لم يحثت ولى حلف  
على السمك فأكل سمى الطهر او الآلية لم يحثت وان

a) Cod. O. عارة. b) In Codice O. additur: لا يحث.

حلف لا ياكل الرأس لم يحسب ألا بما يباع مفرداً وهي  
 رؤس الأسل والبقر والعيث فان كان في بلد يباع رؤس الصيد  
 منه مفردة حيث تأكلها (350) وان كان في بلد لا يباع منه  
 فقد قبل بحيث وحل لا يحسب وان حلف لا ياكل النصف  
 لم يحسب ألا بما يباع باتصه فان اكل نصف السمكة وانحراده  
 لم يحسب وان حلف لا ياكل أنما حيث يأكل الملح واللحم  
 وان اكل السم لم يحسب وحل يحسب ان يحسب وان حلف  
 لا ياكل رطباً او نُسراً فاكل متصفاً حسب وان حلف لا ياكل  
 بُسرة او رُطبة فاكل متصفاً لم يحسب وان حلف لا ياكل ثلثاً  
 فاكل شبراراً او دُوغاً حسب وان اكل خُبثاً او لُوراً او مَصلاً 40  
 او كَسَكاً او أَفْطاً لم يحسب وان حلف لا ياكل ذكوة فاكل  
 الرطب او العنب او الرمان حسب وان حلف لا يسم الرمحان  
 فسم الصنمَران حسب وان سم الورد والياسمين لم يحسب  
 وان حلف لا يلبس سباً فلبس درهماً او خَوسَناً او خُفاً او  
 نعلًا حسب وحل لا يحسب وان حلف على رداء أنه لا يلبسه 45  
 ولم يذكر الرداء في نفيه فقطعة فبعضاً وليس حسب وحل  
 لا يحسب وان حلف لا يلبس خُلثاً فلبس حاتمياً او مَحْتَقَةً  
 لَوَلُوْ حسب وان مَن علمه رجل فحلف لا يشرب له ماءً من  
 قَطَس (351) فاكل له حسراً او لبس له ثوباً او شرب له ماءً  
 من غير عطس لم يحسب وان حلف لا يلبس له ثوباً فوهبه 50  
 منه او استتره او لبس ما اسرى له لم يحسب وان حلف  
 لا يصربها فتتف شعرها او قصها لم يحسب وان حلف لا  
 يهب له مصطلي عليه حسب وان أعاره او وثى له لم يحسب

وَإِنْ وَهَبَ لَهُ فَعَلِمَ يَعْمَلُ لَمْ يَحْنَنْ وَإِنْ فَعَلَ وَلَمْ يَنْصَبْهُ لَمْ  
 يَحْسَبْ وَيَعْمَلُ حَسْبُ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَكْتَلِمُ فَقَرَأَ الْقُرْآنَ لَمْ يَحْسَبْ  
 وَإِنْ حَلَفَ لَا يَكْتَلِمُ فَرَأَسَهُ أَوْ كَانَتْهُ أَوْ أَسَارَ إِلَيْهِ لَمْ يَحْسَبْ  
 فِي أَصْحَابِ الْقَوْلِ وَإِنْ قَالَ لَا صَلَّيْتُ فَأَحْرَمَ بِهَا حَسْبُ وَيَعْمَلُ  
 لَا يَحْسَبُ حَتَّى يَرْكُعَ وَإِنْ حَلَفَ لَا مَالَ لَهُ وَلَهُ تَنَسَّى عَدَدَ فَعَلٍ  
 حَسْبُ وَيَعْمَلُ لَا يَحْسَبُ وَإِنْ حَلَفَ مَا لَهُ رَفِيعٌ أَوْ مَا لَهُ عَدُوٌّ  
 وَهُوَ مُكْذِبٌ لَمْ يَحْنَنْ فِي أَصْحَابِ الْقَوْلِ وَيَحْسَبُ فِي الْآخَرِ  
 وَإِنْ حَلَفَ لَا يَسْرَتُنَّ فَقَدْ فَعَلَ لَا يَحْسَبُ حَتَّى يَحْضُرَ  
 الْحَاجَةَ وَيَطْلُعَهَا وَيُنْزِلَ وَيَعْمَلُ يَحْسَبُ نَائِمًا حَسْبُ وَالْوُطْبَى وَيَعْمَلُ  
 يَحْسَبُ بَانُوْشَى وَحَدَّهْ وَإِنْ هَلَكَ لَا رَأَيْتُ مُنْكَرًا إِلَّا رَفَعْنَاهُ إِلَى  
 الْعَاصِي فَلَا يَوْمَ يَوْمَ أَنَّهُ يَرِجُ إِلَيْهِ (٢٥٢) وَهُوَ فَاصٍ مُعْرِضٌ نَمَّ  
 رَفَعَ أَتَيْهِ عَدَدُ فَعَلٍ يَحْسَبُ وَيَعْمَلُ لَا يَحْسَبُ وَإِنْ قَالَ لَا رَأَيْتُ  
 مُنْكَرًا إِلَّا رَفَعْنَاهُ إِلَى الْعَاصِي حُبْلٌ عَلَى فَاضِي ذَلِكَ الْبَلَدِ  
 تَنْ كَانَ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَكْتَلِمُ فَلَانًا حَسْبًا أَوْ دَهْرًا أَوْ رَمَانًا أَوْ  
 خُفْبًا تَرَى بَانُوْشَى رَمَانٍ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَسْتَعْدِمُ فَلَانًا فَحَدِّدْهُ  
 وَهُوَ سَاكِنٌ لَمْ يَحْسَبْ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَسْرُجُ وَلَا يَطْلُبُ فَوَكَّلَ  
 بِهِ غَيْرَهُ حَتَّى يَفْعَلَ نَمَّ حَسْبُ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَبْعُ أَوْ لَا يَضْرِبُ  
 فَوَكَّلَ بِهِ غَيْرَهُ حَتَّى يَفْعَلَ لَمْ يَحْنَنْ فِي أَصْحَابِ الْقَوْلِ وَفِي  
 قَوْلٍ آخَرَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَقْرَرٌ لَا يَمُوتُ ذَلِكَ يَنْصَبُ حَسْبُ وَإِنْ  
 حَلَفَ لَيَصْرُبَنَّ عِدَّةً مِائَةً سَوَاطٍ فَشَدَّ مِائَةً سَوَاطٍ وَصَرَبَهُ صَرَبَةً  
 وَاحِدَةً وَتَحَقَّقَ أَنَّ الْكَلَّ أَصَابَهُ يَمْرٌ وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ لَمْ يَجْزِ  
 وَالْوَرَعُ إِنْ يَكْفُرُ وَإِنْ حَلَفَ لَيَصْرُبَنَّ مِائَةً صَرَبَةً فَصَرَبَهُ نَائِمًا  
 الْمُسْتَدْرَكُ دَفْعَةً وَاحِدَةً عَدَدُ فَعَلٍ يَمْرٌ وَيَعْمَلُ لَا يَمْرٌ وَإِنْ حَلَفَ

لا تأكل هذه البفرة فاحملطت بئير فأكله ألا نذرة ولم يعرف  
 أنها المحلوف عليها لم يحسب والتورع ان يكفر وان حلف لا  
 تأكل (353) رَعِمَقَسْ فأكلهما ألا نعمة لم يحسب وان حلف  
 لا تأكل هذه الرمانة فأكلها ألا حنة لم يحسب وان حلف  
 لا يشرب ماء الكوز فسربه ألا خروعة لم يحسب وان حلف  
 لا يشرب ماء البهر فشرب مئة لم يحسب وفيل يحسب  
 يسرب بعضه وان حلف لا تأكل مئة اسماء رند فأكل مئة  
 اسرته رند وعمره لم يحسب وان اسمرى كل واحد منهما  
 شيئا فحلطاه فأكل منه بعد فيل لا يحسب حتى تأكل اكثر  
 من النصف وفيل ان اكل حنة او عشرين حنة لم يحسب<sup>10</sup>  
 وان اكل كفا حيث وان حلف لا يدخل الدار فدخلها بلسا  
 او حاهلا فعنه فولان وان أنجل على ظهر النسي باحباره  
 حنث وان أكره حتى دخل فعنه فولان وان حبل مكرقا لم  
 يحسب وفيل على فولين وان حلف لمأكلن هذا الرعيف غدا  
 فأكله في يومه حنث وان ذلف في يومه على فولين كالمكره<sup>15</sup>  
 فان تلف من العد وسكن من أكله بعد فيل يحسب وفيل  
 على فولين وهو الأسنة وان قال لا فارقت قريبي نهوت منه  
 لم يحسب وان حلف فقال ان ساء الله (354) متصلا باليمين  
 لم يحسب وان جرى الاسماء على لسانه على العلة ولم  
 يعصد به رفع اليمين لم يصح الاسنة وان عهد اليمين ثم<sup>20</sup>  
 عن له الاسماء لم يصح الاسماء وان عن له الاسماء في

a) In Codice L. مئة سرب deest. b) In Codice O. وعشرين.  
 c) Cod. O. انقولين. d) Cod. L. كالمكره.

أَتَمَّاهُ الْمَسِيَّ فَعَدَّ فِعْلٌ مَصْبُوحٌ وَفِعْلٌ لَا يَصْبُحُ وَإِنْ قَالَ لَا سَلَّمْتُ  
عَلَى فُلَانٍ فَسَلَّمَ عَلَى يَوْمٍ هُوَ فِيهِمْ وَأَسْمَاءُ بَعْلِهِ لَا نَحْنُ  
وَإِنْ لَمْ يَمُوسَ سَأً فَعَدَّ فُلَانٌ وَإِنْ قَالَ لَا دَخَلْتُ عَلَى فُلَانٍ  
فَدَخَلَ عَلَى يَوْمٍ هُوَ فِيهِمْ وَأَسْمَاءُ بَعْلِهِ فَعَدَّ فِعْلٌ لَا نَحْنُ  
٥ وَفِعْلٌ نَحْنُ ٥

### بَابُ كَفَّارَةِ الْمَسِيَّ

إِذَا حَلَفَ وَحَنَى لِرَمَةِ الْكَفَّارَةِ فَإِنْ كَانَ يَكْفِرُ بِالصَّوْمِ لَمْ يَحْرُ  
حَتَّى نَحْنُ وَإِنْ كَانَ يَكْفِرُ بِالْمَالِ فَلَاؤُلَى أَنْ لَا يَكْفِرَ حَتَّى  
يَحْنُ فَإِنْ كَفَرَ قَبْلَ أَنْ نَحْنُ حَارَ وَفِعْلٌ أَنْ كَانَ الْحَنْتُ  
١٥ نَعْقِبُهُ لَمْ يَحْرُ أَنْ يَكْفِرَ فِعْلٌ لِحَنْتٍ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَالْكَفَّارَةُ  
أَنْ يُعْطِيَ رَقَّةً أَوْ تُطْعِمَ عِسْرَةَ مَسَاكِينَ أَوْ يَكْسُوَ وَالْخِمَارُ فِي  
لِلْمَالِ السَّيِّئَةِ وَإِنْ أَرَادَ الْعِفَّ أَعْتَفَ رَقَّةً كَمَا ذَكَرْنَا فِي الطَّهَارِ  
وَإِنْ أَرَادَ الْأُطْعَامَ أَطْعَمَ كُلَّ مَسْكِينٍ رَطْلًا وَثُلَا (355) كَمَا  
ذَكَرْنَا فِي الطَّهَارِ وَإِنْ أَرَادَ الْكِسْوَةَ دَفَعَ إِلَى كُلِّ مَسْكِينٍ مَا  
٢٥ يَصْعَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكِسْوَةِ مِمَّنْ فَمِنْ أَوْ سَرَاوِيلَ أَوْ مِثْلَيْهِ أَوْ  
مِثْرَ ٥ فَإِنْ أَعْطَاهُمْ فَلَمْ يَكْسُوهُ ٥ فَعَدَّ قَبْلَ نَحْوِ وَفِعْلٌ لَا يَحْوِزُ  
وَلَا نَحْوِ هَذِهِ الْخَلْفُ وَنَحْوِ مَا غَسَلَ دَعَا أَوْ دَعَيْنَ فَإِنْ  
كَانَ مُعْسِرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَالِ كَفَرَ بِالصَّوْمِ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ  
غَائِبٌ لَمْ يَحْرُ أَنْ يَكْفِرَ بِالصَّوْمِ وَالصَّوْمُ ثَلَاثَةُ أَتَمَّ وَالْأُولَى أَنْ  
٣٥ نَكُونَ مُتَبَاعًا فَإِنْ قَرَّبَهَا فَعَدَّ فُلَانٌ أَصْحَبَهَا أَنَّهُ يَحْوِزُ وَإِنْ

كان الحَالِفُ كَافِرًا لَمْ يَكْفِرْ بِالصَّوْمِ بَلْ كَانَ عَسَدًا  
فَأَدَّيْنٌ لَهُ الْمَوْلَى فِي الْكُفْرِ بِالْمَالِ لَمْ يَجْزُ لَهُ فِي أَصْحَابِ  
الْعَوَالِي وَبِالْحُكْمِ فِي الْأَحْمَرِ بِالْأَطْعَامِ وَالْكَسْوَةِ دُونَ الْعَسَى وَأَنْ  
أَرَادَ أَنْ يَكْفُرَ بِالصَّوْمِ فِي وَصِيَّةٍ لَا صَرَرَ عَلَى مَوْلَاهُ فَهِيَ حَارٌّ  
وَأَنْ كَانَ عَلَيْهِ مِمَّا صَرَّرَ نَظَرَ بَلْ حَلَفَ بَعَثَ أَدْنَاهُ وَحَدَّثَ بَعَثَ  
أَدْنَاهُ لَمْ يَكْفُرْ وَأَنْ حَلَفَ بِأَدْنَاهُ وَحَدَّثَ بَعَثَ أَدْنَاهُ فَقَدْ قَبِلَ  
بِالْحُكْمِ وَقَبِلَ لَا يَكْفُرُ وَهُوَ الْأَصَحُّ بَلْ حَالِفٌ وَصَامَ آخِرًا وَأَنْ  
كَانَ نَصْفُهُ حُرًّا وَنَصْفُهُ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ كَفَّرَ بِالطَّعَامِ وَالْكَسْوَةِ وَقَبِلَ  
هُوَ كَالْعَبْدِ الْفَقِيرِ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ،

إِذَا طُلِفَ أَمْرَانِ بَعْدَ الدَّخُولِ وَحَبَّتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَأَنْ طُلِفَ  
بَعْدَ الْخَلْوَةِ فَمِمَّا قَوْلَانِ أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَمَنْ  
وَحَبَّتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَهِيَ حَامِلٌ أَعْتَدَتْ بِوَضْعِ الْخَيْلِ وَكَتَبَتْ  
أَرْبَعُ سِنِينَ وَأَنْ وَصَعَتْ نِمَا لَا يَنْصَوِّرُ مِمَّا حَلَفَ أَدْمِيٌّ وَشَهِدَ  
الْقَوَائِدُ أَنَّ ذَلِكَ حَلَفَ أَدْمِيٍّ فَعَدَّ قَبْلَ تَعَصُّي بِهِ الْعِدَّةُ 15  
وَقَبِلَ مِمَّا قَوْلَانِ وَأَنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ أَعْتَدَتْ بِنِسْبَةِ  
أَظْهَارٍ وَمِمَّا نَحْكُمُ بِانْقِصَاءِ الْعِدَّةِ قَبْلَ مِمَّا قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ  
كَانَ الطَّلَاقُ فِي طَهْرِ انْقِصَاءِ الْعِدَّةِ بِالطَّلَعِ فِي الْخِصْمَةِ الْمَالِيَةِ  
وَأَنْ كَانَ فِي الْخِصْمِ انْقِصَاءُ الْعِدَّةِ بِالطَّلَعِ فِي الْخِصْمَةِ الرَّابِعَةِ  
وَالْقَوْلُ الثَّانِي لَا يَنْقُصُ الْعِدَّةُ حَتَّى يَخْتَصِمَ نَوْمًا وَلَيْلَةً وَقَبِلَ 20  
أَنْ حَاصِلَتْ لِلْعَادَةِ انْقِصَاءُ الْعِدَّةِ بِالطَّلَعِ فِي الْخِصْمِ وَأَنْ  
حَاصِلَتْ لَتَغْيِيرِ الْعَادَةِ لَمْ تَنْقُصْ حَتَّى يَمْصِيَ نَوْمًا وَلَيْلَةً وَأَنْ

كانت متى لا يخصص لصغير أو تأس<sup>١٥</sup> اعدت نسله اسهر فان  
 انقضى دمها تغير عارض وهي متى خص نسله فولان احدهما  
 تعد الى التأس ثم بعد (387) ناسهور وفي التأس فولان  
 احدهما ادس اقاربها والتاس ادس جميع النساء والقول لتاس  
 بعد اني ان نعلم نراة الرحم ثم بعد ناسهور وفي قدر  
 ذلك فولان احدهما نسله اسهر والتاس اربع سنين وان اعدت  
 الصغرة بالشهور نكحت في انثائها انتقلت الى الاطهار  
 ونكحت بما مضى ظهر وقد لا يحسب والاول اصح وان  
 كانت امه فان كانت حاملا بعدتها بالحمل وان كانت من  
 ذوات الاقراء اعدت بقرعش وان كانت من ذوات السهور نسلها  
 نسله اقوال احدها نسله اسهر والتاس سهران والتاس شهر  
 ونصف فان اقبلت في انشاء العدة فان كانت رجعة اتمت  
 عده حرة وان كانت بائنا فعليه فولان ومن وطئت بشبهة  
 وجبت عليها عده المطلعة ومن مات عنها زوجها وفي حامل  
 اعدت بالحمل وان كانت حائلا او حاملا بحمل لا يجوز  
 ان يكون منه اعدت بأربعة اسهر وعشر وان كانت امه  
 اعدت بشهرين وخمس لئلا وان طلق امرأته طلعة رجعة  
 ثم توتى عنها (388) انتقلت الى عده الوفاة وان طلق  
 اخذت امرأته قلنا بعد الدحول ومات قبل ان يبيتن وجبت  
 على كل واحدة منهما اطول العدتين من الاقراء او السهور

<sup>١٥</sup> Cod. O. hoc loco et alibi plerumque formam تأس habet,  
 interdum تأس.

وَمَنْ فَعَدَّ رَوْحَهَا أَوْ انْعَطَعَ عَلَيْهَا حَتَّى يَمُوتَ فَوَلَانِ أَحَدُهُمَا  
 أَنَّهَا تَكُونُ عَلَى الرُّوحَةِ إِلَى أَنْ يَمُوتَ الْمَوْتُ وَهُوَ الْأَصَحُّ  
 وَالثَّانِي أَنَّهَا تَصِيرُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ تَعُدُّ عِدَّةَ الْوُجَاهِ ثُمَّ تَحِلُّ  
 لِلزَّوْجِ فِي الظَّاهِرِ وَهِيَ تَحِلُّ فِي الْبَاطِنِ لِعَبْدِ فَوَلَانِ وَتَحِبُّ  
 الْأَحْدَانُ فِي عِدَّةِ الْمَتَوَقَّى<sup>٥</sup> وَلَا تَحِبُّ فِي عِدَّةِ الرَّحْمَةِ<sup>٦</sup>  
 وَالْمُتَوَقَّى شَتَّى فِي عِدَّةِ الْبَاطِنِ فَوَلَانِ أَصْحَبُهَا أَنَّهُ لَا تَحِبُّ  
 فِيهَا الْأَحْدَانُ وَالْأَحْدَانُ أَنْ يَمُوتَ الْمَوْتُ فَلَا يَلْبَسُ الْخَلِيَّ وَلَا  
 تَمُطُّ وَلَا تَخْصُ وَلَا تَرْجُلُ الشَّعْرَ وَلَا تَكْتَحِلُ بِالْأَيْدِ وَالضَّبِرِ  
 فَإِنْ أَحْبَبَ إِلَيْهِ أَكْمَلَتْ بِاللَّيْلِ وَعَسَلَتْ بِالنَّهَارِ وَلَا يَلْبَسُ  
 الْأَحْمَرُ وَالْأَرْقُ الصَّائِيَّ وَلَا الْأَحْمَرُ الصَّائِيَّ وَلَا يَجُوزُ لِلْمَتَوَقَّى<sup>١٠</sup>  
 وَلَا لِلْمَتَوَقَّى عَلَيْهَا رَوْحُهَا أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَرْوَلِ لَعَنَ حَاجَهُ وَأَنْ  
 أَرَادَتْ الْخُرُوجَ لِحَاجَةٍ كَثِيرَةٍ الْقُطْبِيَّ وَتَبَعَ الْعَرَبُ لَهُ يَجْرُ ذَلِكَ  
 بِاللَّيْلِ (٣٥٩) وَيَجُوزُ لِلْمَتَوَقَّى رَوْحُهَا الْخُرُوجُ لِعَصَاهُ الْحَاجَةِ بِالنَّهَارِ  
 فِي الْمَطْلَعِ الْبَاطِنِ فَوَلَانِ أَصْحَبُهَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ وَحِبُّ عَلَيْهَا  
 حَقٌّ تَخْتَصُّ بِهَا فِي تَرَّةٍ حَرَجَتْ كَذَا وَقَدْ رَجَعَتْ وَتَمَّتْ<sup>١٥</sup>  
 وَتَحِبُّ الْعِدَّةُ فِي الْمَرْوَلِ الَّذِي وَحِبَتْ فِيهِ فَإِنْ وَحِبَتْ فِي فِي  
 مَسْكِنٍ لَهَا وَحِبُّ لَهَا الْأُخْرَى وَأَنْ وَحِبَتْ فِي فِي مَسْكِنٍ لِلرَّوْحِ  
 لَمْ يَجْرُ أَنْ يَسْكُنَ مَعَهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِي دَارٍ فِيهَا ذُو رَجِيمٍ  
 مَحْرُومٍ لَهَا أَوْ لَهُ وَلَهَا مَوْصِعٌ تَعْرِدُ بِهِ وَلَا يَجُوزُ لَهَا مِنَ الْمَسْكَنِ  
 الَّذِي وَحِبَتْ فِيهِ الْعِدَّةُ إِلَّا لِمَصْرُورَةٍ أَوْ نَكَاحَةٍ عَلَى أَحْبَابِهَا تَسْعَلُ<sup>٢٠</sup>  
 إِلَى أَقْرَبِ الْمَوَاصِعِ إِلَيْهَا وَأَنْ أَمَرَهَا بِالْإِنْقَالِ إِلَى مَوْصِعٍ آخَرَ فَانْتَعَلَتْ

a) Cod. O. الوَلَانِ.



ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَصْرَ إِلَى الثَّانِي بَعْدَ فَيْلُ نَمَصِي وَفَيْلُ فِي  
 بِالْخَارِ مِنْ الْمَصِي وَبَيْنَ الْعُودِ ثَانِ أَيْنَ لَهَا فِي السَّعْرِ فَخَرَحَتْ  
 وَوَجَسَتْ الْعَدَّةَ قَبْلَ أَنْ تَقَارِيَ الْبَلَدَ فَقَدْ فَيْلُ عَلَيْهَا أَنْ يَعُودَ  
 وَفَيْلُ لَهَا أَنْ يَمَضِيَ وَلَهَا أَنْ يَعُودَ فَإِنْ طَارَتْ الْبَلَدَ ثُمَّ وَجَسَتْ  
 الْعَدَّةَ فَلَهَا أَنْ يَمَضِيَ فِي السَّعْرِ وَلَهَا أَنْ يَعُودَ وَإِنْ وَصَلَتْ إِلَى  
 الْعَصْدِ فَإِنْ كَانَ السَّعْرُ لِقِصَاءٍ حَاجِبٍ لَمْ يُقِمَّ بَعْدَ فَيْصَائِهَا (360)  
 وَإِنْ كَانَ لَمَنْزَرَةٍ أَوْ رِبَارَةٍ لَمْ يُقِمَّ أَكْثَرَ مِنْ بَلَدٍ أَثَامٍ وَإِنْ قَدَّرَ لَهَا  
 مُقَامٌ مَدَّةً فَعِنْدَ ذَلِكَ أَحَدُهَا لَا يُقِمُّ أَكْثَرَ مِنْ بَلَدٍ أَثَامٍ وَالثَّانِي  
 يُقِمُّ الْمَدَّةَ الَّتِي أَيْنَ فِيهَا فَإِنْ فَصَتْ الْحَاجَةَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى  
 ١٠ وَانْقَضَتْ الْمَدَّةُ فِي الثَّانِيَةِ وَفِي مِنَ الْعَدَّةِ مَا تَعْلَمُ أَنَّهَا سَعَصَى  
 قَبْلَ أَنْ يَعُودَ إِلَى الْبَلَدِ فَقَدْ فَيْلُ لَا يَلْمِهَا الْعُودَ وَفَيْلُ يَلْمِهَا  
 وَإِنْ أَيْنَ لَهَا فِي الْخُرُوجِ إِلَى مَنْزِلٍ أَوْ إِلَى بَلَدٍ لِحَاجَةٍ سَمَّيْتُ اخْتِلَاعًا  
 فَقَالَتْ بَقَلْتُ إِلَى الثَّانِي فَعِنْدَ ذَلِكَ قَالَ مَا نَقَلْتُكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ  
 الرِّجْلِ وَإِنْ مَاتَ الرِّجْلُ وَاخْتَلَفَتْ فِي الْوَرِثَةِ فِي ذَلِكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا  
 ١١ وَإِنْ أَخْرَجَتْ بَازَنَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا فَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ صَتْفًا مَصَّتْ فِي  
 الْخُرُوجِ وَإِنْ كَانَ وَاسِعًا أَتَمَّتْ الْعَدَّةَ وَإِنْ وَجَسَتْ الْعَدَّةَ ثُمَّ أَخْرَجَتْ  
 أَتَمَّتْ الْعَدَّةَ بِكُلِّ حَالٍ وَإِنْ تَرَوَّجَتْ فِي الْعَدَّةِ وَوَطَّئَهَا الرِّجْلُ وَفِي  
 غَيْرِ حَامِلَةٍ انْقَطَعَتِ الْعَدَّةُ إِذَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا أَتَمَّتْ الْعَدَّةَ مِنَ  
 الْأَوَّلِ ثُمَّ اسْتَقْبَلَتِ الْعَدَّةَ مِنَ الثَّانِي وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا لَمْ تَنْقَطِعْ  
 ١٢ الْعَدَّةُ فَإِنْ وَضَعَتْ اسْتَقْبَلَتِ الْعَدَّةَ مِنَ الثَّانِي وَإِنْ وَطَّئَهَا الذَّنْزِي  
 (361) وَظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

a) In Codice L. مصر، in Cod. O. متصل. b) In Codice O. pro  
 حائل erat غير حامل.

اعْتَدَتْ نَه عَمَّنْ يَلْحَقُهُ نَهْ نَسْقِلُ الْعِدَّةَ مِنْ الْآخِرِ وَإِنْ وَطَّئَهَا  
الرَّوْجُ فِي الْعِدَّةِ نَسْتَهْ اسْتَدْعَتْ الْعِدَّةَ وَدَحَلَتْ فِيهَا الْمَقْنَةَ وَلَهُ  
الرَّجْعَةُ مِمَّا بَقِيَ مِنَ الْعِدَّةِ الْأُولَى فَإِنْ حَبَلَتْ مِنَ الْوَطْئِ الْبَاقِي  
فَقَدْ فَهِلَ تَدَحَّلَ فِيهَا الْمَقْنَةُ وَلَهُ الرَّجْعَةُ إِلَى أَنْ تَصْعَ وَفَهِلَ لَا  
يَدْخُلُ مَعْدُودًا بِالْحَمْلِ مِنَ الْوَطْئِ وَإِذَا وَصَعَتْ أَكْمَلَتْ عِدَّةَ  
الْطَّلَاقِ بِالْأَثَرِ وَلَهُ الرَّجْعَةُ فِي الْأَثَرِ وَفَهِلَ لَهُ الرَّجْعَةُ فِي الْحَمْلِ  
فَهِلَ لَهُ الرَّجْعَةُ وَفَهِلَ لِبَيْسٍ لَهُ وَإِذَا رَاحَ الْمُعْتَدَّةُ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ  
ثُمَّ طَلَّقَهَا فَهِلَ الدَّخُولُ اسْتَدْعَتْ الْعِدَّةَ فِي أَصَحِّ الْعَوَلِينَ وَيَمُتُّ  
فِي الْعَوَلِ الْبَاقِي فَإِنْ بَرَّجَ الْمُخْتَلَعَةُ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ ثَمَّ طَلَّقَهَا  
فَهِلَ الدَّخُولُ فَقَدْ فَهِلَ نَسَبِي عَلَى الْعِدَّةِ وَفَهِلَ مِنْهُ فَوَلَّانِ أَحَدُهُمَا<sup>15</sup>  
نَسَبِي وَالْبَاقِي نَسَبَانِ وَإِذَا أَحْبَلَا فِي انْقِصَاءِ الْعِدَّةِ لِلْأَثَرِ  
ثَابَعَتْ انْقِصَاءُهَا فِي رَمَانٍ يُمْكِنُ انْقِصَاءُ الْعِدَّةِ مِنْهُ فَالْعَوَلُ فَوَلَّاهَا  
وَإِنْ أَحْبَلَا فِي أَشْغَاطٍ خَبِيٍّ نَفَضَ نَه الْعِدَّةَ ثَابَعَتْ مَا يُمْكِنُ  
(362) انْقِصَاءُ الْعِدَّةِ فَالْعَوَلُ فَوَلَّاهَا وَإِنْ أَحْبَلَا فَهِلَ طَلَفٌ فَهِلَ  
الْوَلَادَةُ أَوْ بَعْدَهَا فَالْعَوَلُ فَوَلَّاهَا وَإِنْ أَحْبَلَا فَهِلَ وَلَدَتْ فَبِالْطَّلَاقِ<sup>16</sup>  
أَوْ بَعْدَهُ فَالْعَوَلُ فَوَلَّاهَا وَإِنْ أَحْبَلَا فَهِلَ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالْحَمْلِ  
أَمْ لَا فَقَالَ الرَّوْجُ لَمْ نَعِصْ عِدَّتِكَ بِوَضْعِ الْحَمْلِ فَعَلَيْكَ أَنْ  
تَعْتَدِيَ بِالْأَثَرِ فَقَالَتْ انْقَضَتْ فَالْعَوَلُ فَوَلَّاهَا الرَّوْجُ»

### باب الاستبراء

مَنْ مَلَكَ امْرَأَةً لَمْ يَطَّأَهَا حَتَّى يَسْبِرَتْهَا فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا اسْتَبْرَأَهَا<sup>17</sup>

a) In margine Codicis L. adscriptus est locus ex commentario  
اللباب de الامه استبراء، qui vero partim a bibliopoea abscissus est.

نَوْصَحَ لِلْحَمَلِ وَإِنْ كَانَتْ حَائِلاً تَحْبِصُ اسِيرَآهَا تَحْبِصُهُ فِي أَصْبَحِ  
 الْعَوْلِينَ وَيُظَلِّقُ فِي الْعَوْلِ الْآخِرِ وَإِنْ كَانَتْ مَمْنٌ لَا تَحْبِصُ اسِيرَآهَا  
 ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فِي أَصْبَحِ الْعَوْلِينَ وَيَسْهَرُ فِي الْبَاقِ فَإِنْ كَانَتْ مَحْكُوسَةً  
 أَوْ مَرِيضَةً لَمْ يَصْبَحْ اسِيرَآهَا حَتَّى يُسَلِّمَ<sup>١</sup> وَإِنْ كَانَتْ مَرْوُوحَةً أَوْ  
 مَعْنِدَةً لَمْ يَصْبَحْ اسِيرَآهَا حَتَّى يَرُولَ النِّكَاحَ وَيَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ  
 وَإِنْ مَلَكَهَا بِمُعَاوَضَةٍ لَمْ يَصْبَحْ الْاسِيرَاءُ حَتَّى يَعْصِيَهَا وَإِنْ مَلَكَهَا  
 فِي زَوْجَتِهَا خَلَّتْ مِنْ عَمْرِ (565) اسِيرَاءُ وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَطَّأَهَا  
 حَتَّى يَسِيرَتْهَا وَمَنْ كَانَتْ أَمَنَةً ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِالْقَسْحِ لَمْ  
 يَطَّأَهَا حَتَّى يَسِيرَتْهَا وَإِنْ أَرَادَ السَّبْدُ أَوْ أَرَادَتْ الْأَمَةُ ثُمَّ عَادَ  
 ١٥ إِلَى الْإِسْلَامِ لَمْ يَطَّأَهَا حَتَّى يَسِيرَتْهَا وَإِنْ رَوَّحَهَا ثُمَّ طَلَعَهَا الرُّوجُ  
 لَمْ يَطَّأَهَا حَتَّى يَسِيرَتْهَا فَإِنْ طَلَعَتْ بَعْدَ الدَّخُولِ فَاعْتَدَتْ مِنَ  
 الرُّوجِ عَدَدَ فَمَلٍ يَدْخُلُ الْاسِيرَاءُ فِي الْعِدَّةِ وَفَمَلٌ لَا يَدْخُلُ يَلْزَمُ  
 بِلَازِمِهِ أَنْ يَسِيرَتْهَا وَمَنْ لَا يَحْكُلُ وَطَّأَهَا فَمَلُ الْاسِيرَاءِ لَمْ يَحْكُلْ  
 الْمَلْدُونُ بِهَا فَمَلُ الْاسِيرَاءِ إِلَّا الْمَسِيئَةُ فَإِنَّهُ يَحْكُلُ الْمَلْدُونُ بِهَا  
 ٢٥ فِي غَيْرِ الْخِمَاجِ وَفَمَلٌ لَا يَحْكُلُ وَالْأَوَّلُ أَطْهَرُ وَيَحْكُلُ بِنِعْ الْأَمَةِ فَمَلُ  
 الْاسِيرَاءِ وَأَمَّا نَزْوِيَّتُهَا فَيُنْظَرُ فَإِنْ كَانَ حَدُّ وَطَّأَهَا الْمَالِكُ أَوْ مَنْ  
 مَلَكَهَا مِنْ حَبِيصَةٍ لَمْ يَكْرِ مَرْوِيَّتُهَا فَمَلُ الْاسِيرَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
 حَدُّ وَطَّأَهَا حَارٌّ وَإِنْ أَغْتَفَ أُمٌّ وَلَدَةٍ فِي حَسَنَةٍ أَوْ مَاتَ عَمِيهَا  
 لَزِمَهَا الْاسْتِرَاءُ فَإِنْ أَعْبَعَهَا أَوْ مَاتَ عَمِيهَا فِي مَرْوُوحَةٍ أَوْ مَعْنِدَةٍ  
 ٣٥ لَزِمَ لَزِمُهَا الْاسِيرَاءُ فَإِنْ مَاتَ السَّبْدُ وَالرُّوجُ أَحَدُهَا قَبْلَ الْآخَرِ  
 وَلَمْ تَعْلَمْ السَّايِفُ مَبْعَاثُهَا كَانَ نِسْرُ مَوْتَيْتِهَا (564) سَهْرَانِ  
 وَحَمْسُ نِسْرٍ مِمَّا دُونَهَا لَمْ يَلْزِمُهَا الْاسِيرَاءُ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ لَزِمَهَا

الأكبر من عدة الوفاة وفي أربعة أشهر وعشر أو الأسبوع واعتبره  
من موب الباقى منهما ولا موب من الزوج سبباً وان اسمرک اثمان  
في وطني امه لرمها عن كل واحد منهما اسبوعاً ٥

### باب الرضاع

اذا ثار للمرأة ثلث على ولد تارضع منها طعل له دين للولدين ٥  
حمس رضعاب ميعرفاب صار ولداً لها وأولادها أولادها وصار المرأة  
أماً له وأمهانها حدانها واناؤها أجدانها وأولادها أحوتها وأخوانه  
وأخوتها وأخوانها أحواله وحالاته وان كان للطل ثابث النسب  
من رجل صار الطعل ولداً له وأولادها أولادها وصار الرجل اناً له  
وأمهانها حدانها واناؤها أجدانها وأولادها أحوتها وأخوانه وأخوتها ١٥  
وأخوانه أعمامه وعماته وحرم الكناح بينهما بالرضاع كما بحرم  
بالنسب وبحل له الخلوة والنظر كما حل بالنسب (365) وان  
ارضع ثم قطع ماخياره من عمر طريض كان ذلك رضة وان  
قطعت المرأة عليه لم تقعد بذلك رصعة وفيل بعدد له وان  
ارضع من ثدي امرأة ثم انعمل الى ثدي امرأة اخرى بعد ٢٥  
فيل لا يقعد نواحدة منهما وفيل بحسب من كل واحدة  
منهما رصعة وان أوجر من لبنها أو أسعط حمس دعباب قبت  
التحريم وان حفن صفة قولان وان خلبت لبناً كثيراً في دعبه  
وترق في خمس اوان وأوجر الصبي في حمس دعباب صفة قولان  
احدهما أنه رصعة والثاني أنه خمس رضعاب وان خلبت ٣٥

a) Cod. L. والاسبوع بغيره sed a lectore correctum est in  
وهو الاصح في المذهب b) In marg. Cod. L. (يعبر) معبر  
مولدني اصح في البسيط

خمس دعات وحَاطَت وَأُجِرَ الصَّيُّ فِي دَفْعِهِ فَهُوَ رَصْعَةٌ وَفِيهِ  
 فَمَهُ فُولَانُ وَأَنْ خُلِبَتْ فِي خَمْسٍ دَعَاتٍ وَخُلِطَ وَفُتِيَ فِي خَمْسٍ  
 أَوَانٍ وَأُجِرَ فِي خَمْسٍ دَعَاتٍ فَهُوَ خَمْسُ رَصَعَاتٍ وَفِيهِ عَلَى فُولَيْنِ  
 وَأَنْ خُبْنِ اللَّبْنِ أَوْ خُبْلٍ فِي خُبْرٍ أَوْ مَاءٍ وَأُضِعَّ حَرَمٌ وَأَنْ دَفَعَتْ  
 فَفَلَرَتْ فِي خُبِّ مَاءٍ تُسَعَى أَنْصَبِي بَعْضُهُ لَمْ يَكْرَمَ وَأَنْ سَرِبَ  
 وَفَقَّأَ قَبْلَ أَنْ يَحْصَلَ فِي خَوْفِهِ لَمْ يَكْرَمَ وَأَنْ أَرْضَعَ مِنْ  
 امْرَأَةٍ مَتَبَةٍ لَمْ يَكْرَمَ وَأَنْ خُلِبَ مِنْهَا فِي حَنَانِهَا ثُمَّ أُسْفِيَ  
 أَنْصَبِي بَعْدَ مَوْنِهَا حَرَمٌ وَأَنْ نَارَ لَهَا لَسٌّ (366) مِنْ وَطْئٍ مِنْ عَيْرٍ  
 حَمِلَ بَعْدَهُ فُولَانُ أَحَدُهُمَا يَكْرَمُ وَالْأُخْرَى لَا يَكْرَمُ وَأَنْ كَانَ لَهَا  
 ١٥ لَبْسٌ مِنْ رَوْحٍ مَرْجُوحٍ بَاخِرٍ وَخَبِلَتْ مِنْهُ وَرَادَ لَبْنُهَا وَأَرْضَعَتْ  
 صَبِيًّا فَبَعْدَهُ فُولَانُ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ ابْنُ الْأَوَّلِ وَالْأُخْرَى أَنَّهُ ابْنُهَا وَأَنْ  
 انْقَطَعَ اللَّبْنُ مِنَ الْأَوَّلِ ثُمَّ خَبِلَتْ مِنَ الْعَادِي وَتَرَلَّ اللَّسُّ  
 وَأَرْضَعَتْ صَبِيًّا فَبَعْدَهُ ثَلَاثَةُ أَسْوَالٍ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ ابْنُ الْأَوَّلِ وَالْأُخْرَى  
 أَنَّهُ ابْنُ الثَّانِي وَالْثَالِثُ أَنَّهُ ابْنُهَا وَأَنْ وَطِئَ رَجُلَانِ امْرَأَةً  
 ٢٥ فَانْتَبَتْ بَوْلِدٌ وَأَرْضَعَتْ طِفْلًا بَلَسِيهَا فَمَنْ تَبَتَ مِنْهُمَا تَسَبُّ الْمَوْلُودِ  
 مِنْهُ صَارَ الصَّيُّ وَلَدًا لَهُ إِنْ مَاتَ الْمَوْلُودُ وَلَمْ يَبْتَ نَسَبُهُ  
 عَلَى الرِّصْعِ فُولَانُ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ ابْنُهَا وَالْأُخْرَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ ابْنُ  
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَعَلَى الرِّصْعِ أَنْ يَنْسَبَ إِلَى أَحَدِهِمَا فَبَعْدَهُ فُولَانُ  
 أَحَدُهُمَا يَنْسَبُ وَالْأُخْرَى لَا يَنْسَبُ إِنْ ارْتَدَّ أَنْ يَمْرُوجَ يَنْبَتُ  
 ٣٥ أَحَدُهُمَا بَعْدَ فَيْلٍ لَا يَكْهَلُ وَعَلَى يَكْهَلُ أَنْ يَمْرُوجَ يَنْبَتُ كَلَّ

a) Cod. O. راد. b) Cod. O. الرصع. c) Cod. O. addit

وعلى يَكْهَلُ أَنْ يَمْرُوجَ يَنْبَتُ مِنْ شَاءَ مِنْهُمَا فَإِذَا مَرَّجَ يَنْبَتُ  
 أَحَدُهُمَا حَرَمَتْ عَلَيْهِ بَيْتُ الْآخَرِ.

واحد منهما على الانفراد ولا يجمع بينهما وإن كان لرجل  
 خمس أمهات أولاد فارتفع صبي من كل واحدة منهم رصة  
 (367) صار أمًا له في طاهر المذهب وفيل لا يصبر وليس نسيء  
 وإن كان له امرأتان صغيرتان فأَرْضَعَتْ امرأةً احدهما بعد  
 الأخرى فعنه قولان أحدهما يفسخ نكاحهما والتماني يفسخ  
 نكاح الثانية ومن أنشد على الزوج نكاح امرأته بالرضاع لرمه  
 نصف مهر مبلها على المصوص ونسب قول آخر أنه لرمه مهر  
 مبلها

### كتاب النفقات

#### باب نفقة الرجال

١٥

ويجب على الرجل نفقة زوجته إن كان مؤسراً لرمه مَدَّانٍ من  
 الخبز المُقْبَل في البلد وإن كان مُعْسِراً لرمه مُدٌّ وإن كان  
 متوسطاً لرمه مُدٌّ ونصف إن رَضِيَت تأخذ العوض حار على  
 طاهر المذهب وفيل لا يجوز ويحب أنتم تعدر ما تحتاج  
 إليه من أُنثى البلد ومن اللحم على حَسَب عادة البلد ويحب  
 لها ما تحتاج إليه من الذهب للراس والسِّدْر والمُنَشْط ولا  
 يحب عليه تَمَسُّ الطيب ولا أُخْرَةُ الطيب (368) ولا سُراة  
 الأذنوب ويحب من الكِسْوَةِ ما خَرَبَ العادة به فيحب لامرأة  
 المُوسِر من مُرتَقٍ ما تلبس نساء البلد ولأمرأة المُعسر دين ذلك  
 وأقل ما يحب فمِصٌّ وسراويلٌ ومِغْنَةٌ ومِدَاسٌ للرجل وإن كان  
 في الشتاء ضَمَّ إليه حَبَّةً ويحب لامرأة المُوسِر مَلْحَقَةً وكساءً  
 تَعْطَى به ووسادةً ومَصْرَفَةً مَحْشُوءَةً بِعُطْطٍ لِلْبَيْلِ وَلِزَيْتَةٍ أَوْ لِبَدَنَةٍ

تَجْلِسُ عَلَيْهِ بِالْمَهَارِ وَلَا مَرَاهَ الْمَعْسِرِ كَسَاءً أَوْ قَطِيعَةً طَنْ أَعْطَاهَا  
 كَسَوَةً مُدَّةً وَتَلَبَّتْ قَبْلَهَا لَمْ يَلْمِمْهُ أَبْدَانُهَا وَإِنْ نَقَبَتْ بَعْدَ  
 الْمُدَّةِ لَمْ يَلْمِ الْجَدْعُ وَفِي لَا يَلْمِ الْوَلَدُ أَصَحُّ وَيَحِبُّ مُسَلِّمٌ  
 انْتَعَمَ إِلَيْهَا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فَإِنْ سَلَّقَهَا بَعْدَ مُدَّةٍ عَمِلَتْ فَسَلَّ  
 أَنْفَعُهَا رَجَعَ فِيهَا نَعَى وَيَحِبُّ مُسَلِّمٌ الْكَسَوَةَ فِي أَوَّلِ الْعَصَلِ  
 طَنْ أَعْطَاهَا الْكَسَوَةَ ثُمَّ مَاتَ فَسَلَّ انْتَعَمَ الْعَصَلُ لَمْ يَرْجِعْ وَفِي  
 يَرْجِعُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَإِنْ بَصُرَتْ فِيهَا أَحَدٌ مِنَ الْكَسَوَةِ يَنْتَعِ  
 أَوْ غَيْرَهُ حَارٌّ وَفِي لَا يَجُوزُ وَيَحِبُّ نَهَا سَكَنَى مِنْهَا طَنْ كَانَتْ  
 انْتَرَاهُ مَتَى نَحْنَمُ وَحَبَّ نَهَا خَلَامٌ (569) وَاحِدٌ طَنْ قَالِ الرُّوحُ  
 ٥٠ أَنَا أَخَذْتُهَا بِعَيْسَى لَمْ يَلْمِهَا الرِّصَى مَهْ وَإِنْ قَالَتْ أَنَا أَخَذْتُ  
 نَفْسِي وَأَخَذْتُ أُخْرَى الْخَلَامُ لَمْ يَلْمِ الرِّصَى مَهْ وَحَبَّ عَلَيْهِ بَعْدَ  
 الْخَلَامِ وَيَقْتَرِنُ طَنْ كَانَ مُوسِرًا لِرْمَةِ لِلْخَلَامِ مُدٌّ وَفُلْتُ مِنْ قُبُورِ  
 الْمَلِكِ وَإِنْ كَانَ مَعْسِرًا أَوْ مُوسِرًا لِرْمَةِ لِلْخَلَامِ مُدٌّ وَيَحِبُّ عَلَيْهِ  
 أَنْتَمُ مِنْ دُونَ جِنْسِ أَدَمِ الْمَرَاهِ عَلَى الْمَبْصُورِ وَفِي يَلْمِ مِنْ  
 ٥٥ جِنْسِ أَدَمِهَا وَلَا يَحِبُّ لِلْخَلَامِ الدُّعَى وَالسِّدْرَ وَالنُّسْطَ وَيَحِبُّ  
 لِحَادِمِ امْرَأَةِ الْمُسْرِ مِنْ الْكَسَوَةِ نَمِصٌّ وَمِغْتَعَةٌ وَخَفٌّ وَلَا يَحِبُّ  
 لَهُ سِرَاوِيلٌ وَيَحِبُّ لَهُ كَسَاءٌ غُلِيطٌ أَوْ قَطِيعَةٌ وَرِسَالَةٌ وَلِحَادِمِ  
 امْرَأَةِ الْمَعْسِرِ عَمَاءٌ أَوْ قُرُوءٌ وَيَحِبُّ الْمَعْدَةَ إِذَا سَلَّمَتْ نَعْسَهَا إِلَى  
 الرُّوحِ أَوْ عَرَّضَتْ نَعْسَهَا عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً تَعْدُ فُولَانِ  
 ٥٥ أَصْحُفُّمَا أَنَّهُ لَا يَحِبُّ لَهَا وَإِنْ كَانَ الرُّوحُ صَعْرًا وَفِي كَسَرَةٍ بَعْدَ  
 فُولَانِ أَصْحُفُّمَا أَنَّهَا يَحِبُّ وَإِنْ كَانَتْ مَرِيضَةً أَوْ رَقْدًا أَوْ كَانَ

الرجل عتيباً وحيت النعقة ولا يحب النعقة ألا بالمكين النام  
 فان كانت امه فسلمها السيّد لئلا ونهاراً وحيت (370) نفعها  
 فان سلمها لئلا ولم تسلم نهاراً لم يلزم نفعها وفيل يلزمه  
 نصف النعقة وان كان الزوج عاتياً وعرضت نفعها عليه ومضى  
 رماناً لو أراد المسير فكان صد وصّل وحيت النعقة من حيثئذ  
 ولا يحب النعقة إلا يوماً يوماً وبال عدم حب بالنعقة إلا  
 أنه لا يحب المسلم إلا بالمكين يوماً يوماً ولو ضيى عنه  
 نفعه منته معلومة حار وان نشرّت او ساقب دهر ائنه او  
 احرمت او صامت بطوعاً او عن تكدير في الذمة او يدبر نعلف  
 برمان نعيمه تكذبه بعد الكناج بعمر ائنه سقطت نفعها وان<sup>10</sup>  
 ساقب بائنه نفعه فولان وان أسلم الزوج وهي في العدة لم  
 يحب لها النعقة وان أسلمت نفعه فولان اصحابها انه لا يسحق  
 لما مضى وان ارتدت سقطت نفعها فان أسلمت قبل انقضائه  
 العدة بعد قبل لا يسحق وفيل على فولان وان طلقها طلقه  
 رجعةً وحيت لها النعقة والسكنى وان طلقها طلاقاً بائناً وحيت<sup>15</sup>  
 لها السكنى وأما النعقة فان كانت حائلاً لم يحب (371) وان  
 كانت حاملاً وحيت وليس يحب منه فولان احدها لها والثاني  
 للحمل ولا يحب إلا على من يحب عليه نفعه الولد وهل تُذخ  
 اليها يوماً يوماً او لا يحب سى منها حتى يصح منه فولان  
 وان لاعبها ونفى حملها وحيت لها السكنى دون النعقة وان<sup>20</sup>  
 وطى امرأة بشبهة لم يحب لها السكنى وفي النعقة فولان وان  
 نوتى عنها لم يحب لها النعقة في العدة وفي السكنى فولان وان  
 اخلف الزوجان في حبس النعقة فالقول قولها وان احتلما في



تسليمها نفسها والقول قوله وان تركها الانقاع عليها مدة صار  
 دنتا في ثمنه وان تزوجت بمعسر او بموسر فأعسر بالمعسر عليها  
 الخيار ان ساءت أكلت على المكاح وتجعل النعقة دنتا عليه  
 وان ساءت فسخت المكاح وان احمرت المقام ثم عى لها ان  
 ٥٥ تعسخ جار وان احمارب العسخ فعنه قولان احدهما العسخ في  
 الخال والباقي تعسخ بعد كلكه انما وهو الاصح وان أعسر بفعله  
 الموسر او المتوسط لم تعسخ (372) ولم يصير ما زاد دنتا في  
 دنته وان أعسر بنقعه للثام لم تعسخ ونصر ذلك دنتا في  
 دنته وان أعسر بالكسوة ثبت لها العسخ وان أعسر بالأنث لم  
 ٥٥ تعسخ وان اعسر بالسكى احصل ان يعسخ واحصل ان لا  
 تعسخ وان كان الزوج عبدا وحببت النعقة في كسبه ان كان  
 مكنسبا او فيما في يده ان كان مالدونا له في التجارة وان لم  
 يكن مكنسبا ولا مالدونا له في التجارة فعنه قولان احدهما في  
 ثمنه الستد والباقي في ثمنه العبد تتبع به اذا أضيف ولها  
 ٥٥ ان تعسخ اذا ساءت»

### باب نعمة الاقارب والرفيع واليهائم

يجب على الاولاد نعمة الوالدين وان علوا ذكورا كانوا او اناثا  
 وعلى الوالدين نعمة الاولاد وان سفلوا ذكورا كانوا او اناثا  
 واما الوالدين فلا يجب نعيمهم الا ان يكون فقراء ومثني او  
 ٥٥ فقراء مجائين فان كانوا فقراء أصبحوا فعنه قولان اصحهما انها  
 لا تجب واما الاولاد فلا يجب نعيمهم الا ان يكون فقراء ومثني  
 او فقراء مجالين او فقراء اطفالا فان كانوا أصبحوا بالعين لم

يجب نفقةً وفيل منه فولان ومن وجبت نفقة (573) وجبت  
 نفقة زوجته ولا يجب نفقة الأقارب على العبد ولا يجب على المكاتب  
 ألا ان يكون له ولد من أمة شجب عليه نفقة ولا يجب  
 ألا على من فصل عن نفقة ونفقة زوجته فان كان له ما ينعون  
 على واحد وله أب وأم بعد فيل الأم أحف وفيل الأب أحف  
 وفيل يجعل بينهما وان كان له أب وأب بعد فيل الأم أحف  
 وفيل الأب أحف وان كان له أب وأب ابني فالأب أحف وفيل  
 نجعل بينهما وان أحياج وله أب وجد موسر<sup>١</sup> بالنفقة على  
 الأب وان كان له أم وأم أم بالنفقة على الأم وان كان له أب وأم  
 أو جد وأم بالنفقة على الأب والجد وان كان له أم أب وأم<sup>١٠</sup>  
 أم فقد فيل هما سواء وفيل النفقة على أم الأب وان مصت<sup>١١</sup> مئة  
 ولم ينفع فيها على من تلزمه نفقة من الأقارب لم يصر ديناً  
 عليه وان احتلج الوالد إلى النكاح وجب على الولد اعقاده على  
 المنصوص وفيل منه قول مخر<sup>١٢</sup> أنه لا يجب وان أحياج الطفل  
 إلى الرضاع وجب ارضاعه فان كان أتواه على الروح<sup>١٣</sup> طرأت أمة  
 ان ترصعه لم يسمعها الزوج (574) وان امتنع من ارضاعه لم  
 نجبر عليه وان طلنت الأحر<sup>١٤</sup> فقد فيل يجوز استجارها  
 وقبل لا يجوز وان كانت نائماً جار استجارها فان طلبت  
 أجره البذل فتمت على الأجنبية وفيل ان كان للاب من ترصعة  
 من غير أجره ففيه فولان أحتهما أن الأم أحف به ولا يجب  
 أجره ارضاع لها راد على حولين ومن ملك عبداً أو أمة لزمه<sup>١٥</sup>

١) Codd. اعقاده.

نَعْمُهُمَا وَكَسَوْنُهُمَا فَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ لِلتَّسْرِى قُضِلَتْ عَلَى أُمِّهِ  
 أَنْتَ خِدْمَةٍ فِي الْكُسْوَةِ وَفِي لَا نَعْمَلُ وَبَسْتَحَبُّ أَنْ نَحْلِسَ الْعَلَامَ  
 الَّذِي عَلَى نَعْمَتِهِ مَعَهُ فَإِنْ لَمْ نَعْمَلْ أَنْعَمَ مِنْهُ وَلَا نَكْلَعُ مِنْ  
 أَنْتَ خِدْمَةٍ مَا نُصِرُّ بِهِ وَنُزِيحَةٍ فِي وَجْهِ الْقَلْبَانِ وَفِي وَجْهِ الْأَسْمَاعِ  
 ١٥ إِنْ كَانَ لَهُ امْرَأَةٌ وَإِنْ سَاطَرُ بِهِ أَرْكَنُهُ عَقَبَةٌ وَلَا مَسْرُوعٌ لِلْخَارِجَةِ  
 إِلَّا مَا نَعْمَلُ عَنْ وَلَدِهَا وَإِنْ مَرِضًا أَنْعَفَ عَلَيْهِمَا وَمِنْهُ مَلِكٌ  
 بِهِمَّةٌ وَحُبٌّ عَلَيْهِ الْعِصَامُ بِعَلَقِهَا وَلَا نَحْمِلُ عَلَيْهَا مَا نُصِرُّ بِهَا  
 وَلَا نَحْلِسُ مِنْ لَيْبِهَا إِلَّا مَا نَعْمَلُ عَنْ وَلَدِهَا وَإِنْ أَمْنَعُ مِنْ  
 الْأَنْعَافِ عَلَى رَفِيقَةٍ أَوْ بِهِمَّةٍ أُخْبِرَ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ  
 ٢٠ مَسْأَلٌ أَكْرَمَى عَلَيْهِ أَنْ أَمْكَنَ أَكْرَاهَةً فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ (375) يَبْعُ عَلَيْهِ  
 وَإِنْ كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَيْدٌ وَلَمْ يُمْكِنَ أَكْرَاهَتُهَا وَلَا تَرْوِجُهَا فَاحْتَمَلْ  
 أَنْ تَقْبَلَ عَلَيْهِ وَاحْتَمَلْ أَنْ لَا تَعْتَقَ عَلَيْهِ»

### بابُ الْحَصَانَةِ

أَدَا مَنَارِعَ النِّسَاءِ فِي حَصَانَةِ الطَّعْلِ قُدِّمَتِ الْأُمُّ ثُمَّ أُمُّهَا  
 ١٥ الْأَقْرَبُ فَلَا قَرِبَ ثُمَّ أُمُّ الْأَبِ ثُمَّ أُمُّهَا ثُمَّ أُمُّ الْأَخْتِ ثُمَّ أُمُّهَا  
 وَلَا حَقٌّ لِأُمِّ أَبِي الْأُمِّ ثُمَّ الْأَخْتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ ثُمَّ الْأَخْتِ لِلْأَبِ  
 ثُمَّ الْأَخْتِ لِلْأُمِّ وَفِي نَعْمَتِ الْأَخْتِ لِلْأُمِّ عَلَى الْأَخْتِ لِلْأَبِ  
 وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَنْصُوصُ ثُمَّ لِلْخَالَةِ ثُمَّ الْأَعْمَةُ وَقَالَ فِي الْقَدِيمِ الْأُمُّ ثُمَّ  
 أُمُّهَا ثُمَّ الْأَخَوَاتُ ثُمَّ لِلْخَالَةِ ثُمَّ أُمُّهَا ثُمَّ الْأَبِ ثُمَّ أُمُّهَا ثُمَّ الْأَخْتِ  
 ٢٠ ثُمَّ الْأَعْمَةُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَإِنْ أَجْمَعَ مَعَ النِّسَاءِ رَجُلًا قُدِّمَتِ الْأُمُّ ثُمَّ  
 أُمُّهَا ثُمَّ الْأَبِ ثُمَّ أُمُّهَا ثُمَّ الْأَخَوَاتُ ثُمَّ أُمُّهَا ثُمَّ الْأَخَوَاتُ ثُمَّ

لِحَالِهِ ثُمَّ الْعَمَّةُ عَلَى طَاهِرِ النَّصِّ وَفِيهِ نَعْدَمُ الْإِخْتِ لَلْأَبِ وَالْأُمِّ  
وَالْأَحْتِ لِلْأُمِّ وَلِلْحَالَةِ عَلَى الْأَبِ وَهُوَ الْأَطْهَرُ وَأَمَّا الْإِخْوَةُ وَبَنُوهُ  
وَالْأَعْمَامُ وَبَنُوهُمْ صَانَتُهُمْ كَالْأَبِ وَلِجِدِّ فِي الْخَصَانَةِ نَعْدَمُ الْأَقْرَبُ مِنْهُمْ  
فَالْأَقْرَبُ عَلَى (376) مَرْسَبِ الْمَرْأَةِ عَلَى طَاهِرِ النَّصِّ وَفِيهِ لَا  
خَفَ لَهَا فِي الْخَصَانَةِ وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ سَعَى سَعَى وَهُوَ يَعْمَلُ  
خُتْرَ بَيْنِ الْأَبَوَيْنِ وَإِنْ أَحْبَارُ أَحَدَهُمَا سَلَّمَ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ أُنْثَى  
فَأَحْبَارُ الْأُمِّ كَانَ عِنْدَهَا نَالِئًا وَعِنْدَ أَبِيهِ نَالِدًا وَإِنْ أَحْبَارُ  
الْأَبِ كَانَ عِنْدَهُ نَالِئًا وَالنَّهَارُ وَلَا يُنْتَعِ مِنْ رِبَاةِ أُمِّهِ وَلَا تُنْتَعِ  
الْأُمُّ مِنْ مَرْبُوعِهِ إِذَا أَحْبَلَ وَإِنْ كَانَتْ نَسَا طَحِمَارَاتِ الْأَبِ أَوْ  
الْأُمِّ كَانَتْ عِنْدَهُ نَالِئًا وَالنَّهَارُ وَلَا تُنْتَعِ الْإِخْوَةُ مِنْ رِبَاةِهَا  
وَعِيَانَتِهَا وَإِنْ أَحْبَارُ أَحَدَهُمَا ثُمَّ أَحْبَارُ الْآخَرِ خُولَ إِلَيْهِ فَإِنْ  
عَادَ وَأَحْبَارُ الْأَوَّلِ أُعْبِدَ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ وَلَا حَدٌّ وَلَهُ  
عَصَمَةٌ غَيْرُهَا خُتْرَ بَيْنِ الْأُمِّ وَمِنْهُمْ عَلَى طَاهِرِ الْمَذْهَبِ فَإِنْ كَانَ  
الْعَصَمَةُ ابْنُ قَمٍّ لَمْ تُسَلِّمْ إِلَيْهِ الْمَنْتُ وَفِيهِ لَا خَفَ لِعَمْرِ الْإِنَاءِ  
وَالْأَحْدَادِ فِي الْخَصَانَةِ وَإِنْ وَحَبَّتْ لِلْأُمِّ لِلْخَصَانَةِ فَامْنَعَتْ لَمْ  
تُخْجَرْ وَتُسْعَلُ إِلَى أُمِّهَا وَفِيهِ سَعَلَ إِلَى الْأَبِ وَلَا خَفَ فِي الْخَصَانَةِ  
لِلْأَبِ الْأُمُّ وَلَا لَأُمِّهَا نَهَا وَلَا لِرَفِيعٍ وَلَا فَاسِفٍ وَلَا كَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ  
وَفِيهِ لِلْكَافِرِ خَفٌ وَلَا خَفَ لِلْمَرْأَةِ إِذَا نَكَحَتْ حَتَّى تُنْطَلَقَ إِلَّا  
أَنْ يَكُونَ (377) زَوْجُهَا حَدُّ الطَّعْلِ وَإِنْ أَرَادَ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ  
الْخُرُوجَ إِلَى بَلَدٍ نَقَصَرَ إِلَيْهِ الصَّلَاةُ بِبَيْتِهِ السُّعْلَمِ وَالطَّرِيفِ آمَنَ  
وَأَرَادَ الْأُمُّ الْأَمَامَةَ كَانَ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ أَحَقُّ بِهِ وَالْعَصَمَةُ مِنْ

بعده وإذا بلغ العلم ولي أمر نفسه وإن بلغت الجارية كانت  
عند أحدهما حتى تروج ومن بلغ منهما معوقا كان عند  
الأم ٥

### كتاب الجنايات

باب من يجب عليه القصاص ومن لا يجب ٥  
لا يجب القصاص على صبي ولا معوية ولا مرسوم ويجب على  
من رآه علة بمحرم وصل فيه فولان ولا يجب القصاص على  
المسلم يقتل الكافر ولا على الحر يقتل العبد وإن حرق الكافر  
كافرا ثم أسكنه الخارج أو حرق العبد عبدا ثم أعتق الخارج  
١٥ وجب عليه القود وإن قتل حر عبدا أو مسلم نكبا ثم قامت  
النية أنه كان قد أصيب أو أسلم على القود فولان وإن جنى  
حر على رجل لا يعرف رقه وحرمة فقال الخاني هو عبدا وقال  
المجني عليه بل أنا حر بالقول قول المجني عليه وقيل فيه  
فولان ولا يجب (378) القصاص على الأب والجد ولا على الأم  
٢٥ والجد يقتل الولد وولد الولد وإن وجب القصاص على رجل  
ثوب القصاص ولده لم يسمو وإن قتل للربد نكبا ففيه  
فولان وإن قتل نكبا مريدا فقد قتل يجب وصل لا يجب  
وإن قطع مسلم تد مسلم ثم أربد للمجني عليه ورجع إلى  
الاسلام مات ولم يمس عليه في الردة ما تشري فيه الخارج  
٣٥ ففيه فولان أصحهما أنه يجب القود وإن مات من الخارج في  
الردة وجب القصاص في الطرف في أصح القولين ومن قتل من  
لا يعاد به في المحاربة ففيه فولان أحدهما يجب القود والماني  
لا يجب ٥

## باب ما يجب به العصا من الجوانات

والجوانات ثَلَثُ حَظًا وَعَمْدٌ وَحَظٌ طَاحُطٌ أَوْ تَرْمِي إِلَى  
 قَدَفٍ مُنْصَبٍ أَنْسَانًا وَالْعَمْدُ أَنْ يَعْصِدَ لِجَانِبَةٍ مَا يَعْمَلُ عَالِيًا  
 وَعَمْدٌ أَنْ تَخْطَأُ أَنْ يَعْصِدَ لِجَانِبَةٍ مَا لَا يَعْمَلُ عَالِيًا فَلَا يَحِبُّ  
 الْعَوْدُ إِلَّا فِي الْعَمْدِ فَإِنْ حَرَحَهُ مَا لَهُ مَوْرٌ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ عِصَةٍ  
 (379) مِمَّا يَمُوتُ مِنْهُ وَحِبُّ عَلَيْهِ الْعَوْدُ وَإِنْ عَرَّ أَثَرَهُ فِي عِصٍ مَقْدَلٍ  
 فَإِنْ بَعِيَ مِنْهَا صَبِيئًا حَتَّى مَاتَ وَحِبُّ عَلَيْهِ الْعَوْدُ وَإِنْ مَاتَ  
 فِي الْحَالِ نَعْدَ ذِكْرِ يَحِبُّ وَيُحِلُّ لَا يَحِبُّ وَإِنْ صَرَفَهُ بِمَنْقَلٍ  
 كَبِيرٍ أَوْ بِمَنْقَلٍ صَغِيرٍ فَيُحِبُّ أَوْ فِي رَحْلِ صَعِيفٍ أَوْ فِي  
 خَرٍّ شَدِيدٍ أَوْ فِي بَرْدٍ شَدِيدٍ أَوْ وَآلِيَهُ مِنَ الصَّرَبِ مِمَّا يَمُوتُ مِنْهُ  
 وَحِبُّ عَلَيْهِ الْعَوْدُ وَإِنْ رَمَاهُ مِنْ شَاوِغٍ أَوْ عَصَرِ خُصْبَتِهِ قَصْرًا  
 شَدِيدًا أَوْ حَتْفَةً حَتْفًا شَدِيدًا أَوْ طَرَحَهُ فِي مَاءٍ أَوْ بَارٍ لَا  
 يُمْكِنُ الْبَحْثُصُّ مِنْهُ وَحِبُّ عَلَيْهِ الْعَوْدُ وَإِنْ طَرَحَهُ فِي ثَلْحَةٍ  
 فَالْتَقَمَهُ حَوْثٌ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْمَاءِ فَعَبَهُ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَحِبُّ  
 الْعَوْدُ وَالْآخَرُ لَا يَحِبُّ وَإِنْ طَرَحَهُ فِي زَيْبَةٍ فِيهَا سَمٌّ فَعَبَهُ  
 أَوْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَانْتَهَشَهُ مِمَّا أَوْ أَلْسَعَهُ حَبَّةً أَوْ عَقْرَتًا يَصِلُ  
 مِنْهَا عَالِيًا فَعَبَهُ وَحِبُّ عَلَيْهِ الْعَوْدُ وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ عَالِيًا فَعَبَهُ  
 قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يَحِبُّ وَإِنْ أَثَرَهُ رَجُلًا عَلَى قَتْلِهِ وَحِبُّ  
 عَلَيْهِ الْعَوْدُ وَفِي الْمَكْرَةِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَحِبُّ وَإِنْ أَمَرَ مَنْ  
 لَا يَمُوتُ فَعَبَهُ وَحِبُّ الْعَوْدِ (380) عَلَى الْأَمْرِ وَلَا سِوَى عَلَى الْمَأْمُورِ  
 وَإِنْ أَمَرَ السُّلْطَانُ رَجُلًا بِقَتْلِ رَجُلٍ نَقَرِ حَقٍّ وَالْمَأْمُورُ لَا يَعْلَمُ  
 وَحِبُّ الْعَوْدِ عَلَى السُّلْطَانِ وَإِنْ عَلِمَ وَحِبُّ الْعَوْدِ عَلَى الْمَأْمُورِ

وان اَمَسَكَ رَحْلًا حَتَّى قَبِلَهُ اُخْرُ وَحِبُّ الْقَوْدِ عَلَى الْعَابِلِ وان  
شهد على رجل فَعَدَّ بِسَهَادَتِهِ ثُمَّ رَجَعَ وَقَالَ نَعَمْتُ ذَلِكَ  
وَحِبُّ عَلَيْهِ الْقَوْدُ وان اَكْرَهَ رَحْلًا عَلَى اَكْلِ سَمِّ فَمَاءٍ وَحِبُّ  
عَلَيْهِ اَنْعُودٍ وان قَالَ لَمْ اَعْلَمْ اَنَّهُ سَمٌّ قَاتِلٌ نَعَمَهُ فَوَلَانِ وان خَلَطَ  
اَلسَّمَّ بِطَعَامٍ وَاَضَعَهُ رَحْلًا او حَلَطَهُ بِطَعَامٍ لِرَجُلٍ دَكَّاهُ فَمَاءٍ  
نَعَمَهُ فَوَلَانِ وان قَتَلَ رَجُلًا بِسِخْرِ يَعْدِلُ عَالِيًا وَحِبُّ عَلَيْهِ اَلْعَوْدُ  
وان قَطَعَ اَحَدَهُ سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ يَغْتَرُّ اَدْبَهُ فَمَاءٍ وَحِبُّ عَلَيْهِ  
اَنْعُودٍ وان فَنَعَمَهَا حَاكِمٌ او وَصِيٌّ مِنْ صُعْبٍ فَمَاءٍ نَعَمَهُ فَوَلَانِ  
اَحَدُهُمَا نَحِبُ عَلَيْهِ اَنْعُودٍ وَالثَّانِي نَحِبُ الدَّمْعُ وان اسْرَكَ  
10 حِمَامَةً فِي سَبِيلٍ وَاحِدٍ فَيُلَوِّدُهَا وان جَرَحَ وَاحِدًا حِرَاحَةً  
وَحِرَاحَةً اُخْرًا مِائَةً حِرَاحَةً فَمَاءٍ فَيَمْلَأُهَا فَوَلَانِ وان قَطَعَ اَحَدَهُمَا  
كَفَّهُ وَالْاُخْرَى دِرَاعَهُ فَمَاءٍ فَيَمْلَأُهَا فَوَلَانِ وان قَطَعَ اَحَدَهُمَا نَدَاهُ  
(381) وَحِرَّ الْاُخْرَى رِفْقَتَهُ او قَطَعَ حُلْعُمَتَهُ وَمِرْقَتَهُ او اَخْرَجَ حِسُونَتَهُ  
فَلَاوُدًا حَارِجًا وَالثَّانِي قَاتِلٌ وان اسْرَكَ الْاَبَّ وَالْاِجْسِدُ فِي سَبِيلٍ  
15 الْاَبَّ وَحِبُّ اَنْعُودٍ عَلَى الْاِجْسِدُ وان اسْرَكَ الْمُخْطِئُ وَالْعَامِدُ  
فِي الْقَتْلِ او صَرَبَهُ اَحَدَهُمَا بِعُضْوٍ جَمْعِهِ وَحِرَاحَةً الْاُخْرَى وَمَنْ  
لَمْ يَجِبْ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْعَوْدُ وان جَرَحَ نَفْسَهُ وَجَرَحَهُ اُخْرُ  
فَمَاتَ او حِرَاحَةً سَبْعٌ وَحِرَاحَةً اُخْرَى فَمَاءٍ نَعَمَهُ فَوَلَانِ اَحَدَهُمَا  
نَحِبُ الْقَوْدُ عَلَى الْجَارِحِ وَالثَّانِي لَا يَجِبُ وان حِرَاحَةً وَاحِدًا  
20 بِدَاوَى هُوَ جُرْحُهُ بِسَمِّ عَمْرٍ مُوجِبٌ وَلَكِنَّهُ يَقْتُلُ غَالِبًا او حَاطَ  
الْجُرْحَ فِي لَحْمٍ حَتَّى فَمَاتَ فَقَدْ قَتَلَ لَا يَجِبُ اَنْعُودٍ عَلَى

الخارج، فصل على دولس وان خاط الجرج مَسى له علمه ولأنه  
 معه دولان احدهما يحب العود على الولي ويحب على الخارج  
 والى لا يحب على الولي ولا يحب على الخارج ومن لا يحب  
 عليه العصا مَسى النفس لا يحب في الطرف ومن يحب  
 عليه العصا مَسى النفس يحب في الطرف ومن لا يعاد غيره  
 في النفس لا يعاد به في الطرف ومن أُسِدَّ غيره في النفس  
 أُسِدَّ به في الطرف ومن لا يحب العصا (382) منه مَسى  
 النفس من الخطأ وعدم الخطأ لا يحب العصا منه في الطرف  
 وان اسيرك جماعة في قطع طرف دعة واحدة فطعوا وان  
 تعرف حساباتهم لم يحب على واحد منهم العود ويحب  
 العصا في الخروج والاقصاء فاما الخروج في كل ما  
 ينهي الى قسطن كالموصية وخرج القصد والساي والعقد  
 وفصل لا يحب مما عدا الموصية واذا اوصى رجلا في بعض  
 راسة وقدر الموصية بسدوب راس الشايج اوصى جميع راسة  
 وان زاد حقه على جميع راس الشايج اوصى جميع راسة واخذ  
 الارض فيها بقي بقدره وان قسّم راسة انقص منه في الموصية  
 وحب الارض فيما زاد واما الاقصاء فيحب العصا في كل  
 ما يمكن العصا منه من عمر خفيف فتؤخذ العبد بالعين  
 البمنى بالمنى والمسرى بالمسرى ولا تؤخذ موصية بغائمه  
 وتؤخذ القائمة بالمصيبة وان اوصى مذهب ضو عنه  
 وحب منه العود على المصرون غير أنه لا يمس الخدعة وخرج  
 فيه قول اخر انه لا ينقص منه وتؤخذ التجفن بالجهن الاعلى  
 بالاعلى (383) والاسفل بالاسفل والميمن بالميمن والمسار بالمسار



وتؤخذ المارن المارن والمنجر للمجر وان قطع بعضه فقدر ذلك  
 بالحركة كالصنف والتلب فتؤخذ مثله نه وان حذعه اقص في  
 المارن وأخذ الارس في العصبية وتؤخذ الصحيح بالمجدوم اذا  
 لم يسقط منه شيء وتؤخذ عن الأخصم والاخصم وتؤخذ الأثس  
 بالاس والبعض بالبعض والصحيح بالاصم والاصم بالصحيح ولا  
 تؤخذ الصحيح بالمخرومة وتؤخذ بالبقرة وتؤخذ الأنف  
 الصحيح والاس الصحيح بالأنف المسحسف والاس السلاء  
 في اصبع العولس وتؤخذ السى بالسى ولا يؤخذ بين سى سى  
 غيرها وتؤخذ اللسان باللسان فان أمكن أخذ البعض بالبعض  
 ١٠ أخذ ولا تؤخذ لسان ناطق بلسان آخرس وتؤخذ الاحرس  
 بالناطق وتؤخذ الشفة بالسعة العليا والعليا والسفلى بالسفلى  
 وقيل لا فصاع فيه وتؤخذ المد بالمد والرجل بالرجل والاصابع  
 بالاصابع والآنامل بالآنامل والكف بالكف والمرفف بالمرفف والمكبب  
 بالمكبب اذا لم يتخف (384) من جاعده واذا قطع اليد من  
 ١١ الذراع اقص في الكف وأخذ الارس في الناق ولا تؤخذ بين  
 نيسار ولا نيسار نيسار ولا جنصر بنهام ولا أنملة نأمله أخرى  
 ولا صحيحه بسلاء وتؤخذ السلاء بالصحيحه ولا تؤخذ كامله  
 الاصابع بمافيه الاصابع وتؤخذ النافصه بالكامله وتؤخذ الارش  
 عن الاصابع النافصه ولا تؤخذ أصلي برأيد ولا رائد نصلى  
 ٢٢ وان قطع أنامله مماكلت منه الكف لم يحسب انما يحسب انما  
 دأكل وقيل فيه قول معترج انه يحسب فيه العصاب وتؤخذ

العرج بالفرج وانُسَقِرَ بالشفر والأتنان بالانتن وان أمكن أخذ  
واحدة دواحدة أخذ ونُوحِدَ الذَّكَرُ بالذكر وسُوحِدَ ذكر  
الفحل مذكر الحصى والمخمون بالأعلف ولا نُوحِدُ الصحيح  
بالأسد وان أحملنا في السِّلَـلِ فان كان ذلك في عضو طاهر  
فالعول قول الحائى وان كان في عضو ساطي فالقول قول  
المأجنى عليه وقيل فيهما قولان \*

(385) باب العو عن العصاص

اذا فُـدِلَ مَسَى لَهُ وَارِبٌ وَحَبَّ الْعَصَاصُ لِلوَارِبِ وَهُوَ الْحِمَارُ بَيْنَ  
أَنْ يَفْتَنَ وَيَنْ أَنْ يَفْعُوَ فَبِى عَمَّا عَلَى الدِّبَةِ وَحَبَّ الدِّبَةُ وَأَنْ  
عَمَّا مُتَّخِفاً نَعَمَ فَوَلَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَحِبُّ وَالْبَاسَى يَحِبُّ وَهُوَ 10  
الاصْبَحُ وَأَنْ أَحْمَارُ الْعَصَاصِ سَمُّ أَحْمَارِ الدِّبَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى  
الْمَبْصُورِ وَقِيلَ لَهُ ذَلِكَ وَأَنْ فَطَعَ الْمَدَنَى مِنَ الْحَلْقَى ثُمَّ عَمَّا  
عَنِ الْعَصَاصِ لَمْ يَحِبَّ الدِّبَةُ وَأَنْ فَطَعَ أَحَدَهُمَا ثُمَّ عَمَّا وَجِبَّ  
لَهُ نَصْفُ الدِّبَةِ وَأَنْ كَانَ الْعَصَاصُ لِمَعَشَى عَمَّا أَحَدَهُمَا سَقَطَ  
الْعَصَاصُ وَوَجِبَ لِلْآخِرِ حَقُّهُ مِنَ الدِّبَةِ وَأَنْ ارَادَاهُ الْعَصَاصُ لَمْ 15  
يَجِبْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَفْعُوَ لَهُ فَإِنْ تَسَاخَا أَفْرَعُ بِهِمَا فَبِى بَدَرٍ  
أَحَدَهُمَا فَامْتَصَّ نَعَمَ فَوَلَانَ اصْطَحَبَهُمَا أَنَّهُ لَا فَوَدَّ عَلَيْهِ وَالْآخَرُ  
أَنَّهُ يَحِبُّ عَلَيْهِ أَعُوذُ وَأَنْ عَمَّا أَحَدَهُمَا ثُمَّ امْتَصَّ الْآخَرُ فَبِى  
الْعِلْمِ بِالْعَقْرِ أَوْ بَعْدَ انْعِلَامِ وَقِيلَ الْحَكِيمُ يَسْقُوطُ الْعَوْدُ مَعَهُ  
فَوَلَانَ اصْطَحَبَهُمَا أَنَّهُ يَحِبُّ الْقَوْدُ وَالنَّاقِ لَا يَحِبُّ فَبِى فَلَمَّا 20

نَحَب (586) تَأْسَدَ مِنْهُ وَحَب الدِّنْهَ وَأَنْ دُلْمَا لَا يَحَب  
 نَعْدَ اسْمِي أَقْبَضَ حَقَّهُ وَوَحَب لِأَحِبِّهِ نَصْفَ الدِّنْهَ وَمَثْنٍ  
 بَاحِدٌ مِنْهُ دَوْلَانِ أَحَدُهُمَا مِنْ أَحِبِّهِ الْمُقْبَضِ وَالْبَاقِي مِنْ بَرَكَةِ  
 الْخَالِي وَأَنْ كَانَ الْقَصَاصُ لِنَصِيٍّ أَوْ مَعْنِيٍّ خُبَسَ الْعَانِلُ حَتَّى  
 ٥ سَاعِ النَّصِيٍّ وَيُغْفَ الْمَعْنِيُّ فَإِنْ كَانَ النَّصِيُّ أَوْ الْمَعْنِيُّ قَعْمَرَتِي  
 كَحَدَّاحٍ إِلَى مَا يُبْعَفُ عَلَيْهِمَا حَارَ لَوْنُهُمَا أَلْعَوَ عَلَى الدِّنْهَ  
 وَفِيهِ لَا يَحْجُورُ وَأَنْ وَجِبَ النَّصِيُّ أَوْ الْمَحْمُورُ فَعَمِلَ الْخَالِي نَعْدَ  
 فِيلٍ نَصِيرٍ مَسْمُومًا وَالْمَدْهَبُ أَنَّهُ لَا نَصِيرٍ مَسْمُومًا وَأَنْ فِيلٌ  
 مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ حَارَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَغْفِرَ وَلَهُ أَنْ يَغْفِرَ عَلَى الدِّنْهَ  
 10 وَأَنْ قَطَعَ أَصْبَعَ رَجُلٍ فَعَالَ عَقُوبٌ عَنْ هَذِهِ الْجَانَةِ وَمَا كَحَدَّ  
 مِنْهَا فَسَرَتْ إِلَى الْكَفِّ سَقَطَ الصَّبَا فِي الْأَصْبَعِ وَوَحَسَتْ دِنُهُ  
 نَعْنَهُ الْأَصْبَاعُ فَإِنْ سَرَتْ إِلَى النَّعْسِ سَقَطَ الْقَصَاصُ وَهَلْ نَسَقَطَ  
 الدِّنْهَ نَعْدَ فِيلٍ أَنْ ذَلِكَ وَصِيَّةٌ لِلْعَانِلِ وَفِيهَا دَوْلَانِ وَفِيلٌ هُوَ  
 أَنْزَالُ فِصْحَةٍ فِي أَرْسِ الْأَصْبَعِ وَلَا يَصْبُحُ فِي النَّعْسِ (587) فَتَحَبَّ  
 15 عَلَيْهِ سَعْدٌ أَعْشَارِ الدِّنْهَ وَأَنْ وَجِبَ الْقَصَاصُ فِي النَّعْسِ عَلَى  
 رَجُلٍ فَمَاتَ أَوْ فِي الْقَارِفِ فَمَاتَ الظُّرْفُ وَحَسَتْ الدِّنْهَ وَلَا يَجْزِرُ  
 اسْمُهَا الْقَصَاصُ إِلَّا بِخَصْرَةِ السُّلْطَانِ وَعَلَيْهِ أَنْ يَمُقَدَّ الْأَلَّةُ  
 النَّصِيَّ نَسْمُومِي بِهَا فَإِنْ كَانَ مَنْ لَهُ الْقَصَاصُ نَحَسَ الْأَسْمَاءُ  
 مَكْنَسَةً مِنْهُ وَأَنْ لَمْ نَحَسِ أَمَرَ بِالْمُوكَمَلِ وَأَنْ لَمْ يُوْجَدْ مَنْ  
 20 يَسْمُوعُ اسْتَوْجَرَ مِنْ خُمُسِ الْخَمْسِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَوْجَرَ مِنْ مَالِ  
 الْخَالِي وَأَنْ وَجِبَ الْقَصَاصُ عَلَى حَامِلٍ لَمْ يَسْتَوْفَ حَتَّى يَصْعَ  
 وَيُسْعَى الْوَلَدُ اللَّبَاءُ وَيَسْنَعِي عَنْهَا تَلَيَّ عِيْرَهَا وَأَنْ أَدْعَتْ  
 الْحَمْلَ نَعْدَ فِيلٍ تُقْبَلُ فَوَلَّيْهَا وَفِيلٌ لَا يُعْمَلُ حَتَّى دُمِيَهُمْ تَبْنَسَ

بِالْحِمْلِ وَإِنْ أَقْنَصَ مِنْهَا فَبِأَفِ الْخَيْسِ مِنْ انْقِصَاصٍ وَحَبٍ  
 صَمَانُهُ فَإِنْ كَانَ السُّلْطَانُ عَلِمَ بِهِ فَعَلِمَهُ الصَّبَانُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ  
 وَعَلِمَ الْوَلِيُّ ذَلِكَ فَعَلِمَهُ صَمَانُهُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَقَدْ  
 قُتِلَ عَلَى الْإِمَامِ وَقُتِلَ عَلَى الْوَلِيِّ وَإِنْ قُتِلَ وَاحِدٌ حَمَاعَةً أَوْ  
 قُتِلَ عَصَا مِنْ حَمَاعَةٍ أُفِيدَ دَلَالَةٌ وَأُحْدِثَ الدِّمَةُ لِلنَّاسِ فَإِنْ  
 قُتِلَ أَوْ قُتِلَ مِنْهُمْ دَنَعَةٌ أَوْ أَشْكَدُ (388) لِحَالِ أَفْرِغَ سَبْعُ فَنَ  
 دَنَرٌ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَقُتِلَ أَوْ قُتِلَ مِنْهُمْ أَسْمَوِي حَقَّةً وَوَحِشَةً  
 الدِّمَةُ لِلنَّاسِ وَإِنْ قُتِلَ وَارِيٌّ أَوْ قُتِلَ وَسَوِيٌّ أُفِيدَ لِلدِّمَةِ  
 وَدَخَلَ فِيهِ حَيْثُ الرِّثَّةُ وَالسَّرْفَةُ وَإِنْ قُتِلَ دَنَرٌ رَحِلٌ سَمَ قُتِلَ  
 قُتِلَ سَمَ قُتِلَ فَنَ قُتِلَ مِنْهُ قُتِلَ دَنَرٌ فَإِنْ مَاتَ وَالْأُ  
 قُتِلَ وَإِنْ قُتِلَ دَنَرٌ رَحِلٌ مِنَ الدَّرَاجِ أَوْ أَحَدُهُمَا فَمَاتَ قُتِلَ فَوَلَانُ  
 أَحَدُهُمَا يُقْتَلُ بِالسَّيْفِ وَالنَّاسِي نَخْرَجُ كَمَا حَرَجَ فَإِنْ مَاتَ وَالْأُ  
 قُتِلَ وَمَنْ قُتِلَ بِالسَّيْفِ أَوْ السَّيْحَرِ لَمْ يُقْتَلْ إِلَّا بِالسَّيْفِ وَإِنْ  
 قُتِلَ دَلَالَةً أَوْ سَعِي الْخَمْرِ فَقَدْ قُتِلَ بِالسَّيْفِ وَقُتِلَ  
 بِعَمَلِ فِي اللَّوْطِ مِثْلُ الدَّكْرِ مِنَ الْخَشَبِ فَيُقْتَلُ بِهِ وَفِي الْخَمْرِ  
 نَسَقَى الْمَاءِ فَيُقْتَلُ بِهِ وَإِنْ عَرِيَ أَوْ حَرِيَ أَوْ قُتِلَ بِالْخَشَبِ أَوْ  
 بِالْخَمْرِ قُتِلَ أَنْ يَفْعَلَ بِالسَّيْفِ وَلَوْ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ مِثْلُ مَا فَعَلَ  
 فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَمْ تَنْبُتْ دَنَعَةٌ فَوَلَانُ أَحَدُهُمَا يُقْتَلُ بِالسَّيْفِ  
 وَالنَّاسِي يُكْرَرُ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا فَعَلَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَمُوتَ إِلَّا فِي  
 الْحَكْمَةِ وَتَطْلُعُ الظُّرُفُ وَمَنْ وَجِبَ لَهُ الْقِصَاصُ فِي الطَّرَفِ  
 اسْتَحِبَّ لَهُ أَنْ لَا يَتَحَدَّلَ فِي الْقِصَاصِ (389) حَتَّى يَنْدَمَلَ

فان اراد العفوهُ على الدية فمِلْ الاندمالُ نعمة فولان احدهما  
 دخولُ والمانى لا يجوز ومن اقتص في الطرف فسرى الى نفس  
 الخاني لم يحب ضمان السراية وان اقتص في الطرف ثم سرى  
 الى نفس المأخني عليه ثم الى نفس الخاني بعد اسوئي خفه  
 ٥ وان سرى الى نفس الخاني ثم سرى الى نفس المأخني عليه  
 بعد فمِلْ تكون السراية فصاضا والمذهب أن السراية قدَرُ  
 ويحب نصف الدية في تركه العادل وان قلع سن صغير لم  
 يُعْرَ لم يحرك ان يُقتَصَّه حتى يُوتَسَّ من ثباتها وان وجب  
 له انقصاض في العين بالقلع لم يمكن من الاستعاضة بل يُؤمَرُ  
 ١٥ بان يكمل فيه ويُقلع بالاضاع وان كان لظلمه حتى ذهب الضوء  
 فَعِلَ به مِلْ ذلك فان لم يذهب الضوء وأمكن ان يذهب  
 الضوء من غير ان يمَسَّ الخدقة فعَلَّ وان لم يمكن أُجِدَب  
 الدية وان وجب له انقصاض في العين فعَلَّ أُخْرِجَ بيمينه  
 فأخْرِجَ اليسارَ قَمَدًا فقطعها لم يُحَرِّثْ عَمَّا عليه غَيْرَ أَنَّهُ لَا  
 ٢٥ يَصُصُ مِنْهُ فِي (390) الْمَسْ حَتَّى يَدْخُلَ الْمُعْطُوَّةُ ثَلَاثَ قَالٍ  
 فَعَلْتُ ذَلِكَ عِلْطًا أَوْ طَمًا أَنَّهُ يُحَرِّقُ أَوْ طَبِئْتُ أَنَّهُ طَلَبْتُ مَتَى  
 الْمَسَارَ نَظَرْتُ فِي الْمُقْتَصِّ ثَلَاثَ قَطْعٍ وَهُوَ حَاجِلٌ ثَلَاثَ قِصَاصٍ عَلَيْهِ  
 وَيُحِبُّ عَلَيْهِ الدِّينُ وَمِلْ لَا يُجِبُّ أَنْ يَطْعَ وَهُوَ عِلْمٌ بِالْمَذْهَبِ  
 أَنَّهُ لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ وَمِلْ يُحِبُّ أَنْ يَحْتَلِفَا فِي الْعِلْمِ بِهِ بِالْعَوْلِ  
 ٣٥ فَوَلَّيْتُ لَخَانِي وَأَنْ تَرَاوِصَا عَلَى أَحَدِ الْمَسَارِ تَعْتَضُ لِرَمَةِ دَنُ الْمَسَارِ  
 وَتَسْقُطُ قِصَاصُهُ فِي الْيَمِينِ وَمِلْ لَا تَسْقُطُ وَأَنْ كَانَ الْعِصَابُ عَلَى

مُجِبُونَ فَعَالٍ لَهُ أَخْرَجَ مِنْكَ دَخَرَ الدَّسَارِ مَطْعَ تَانِ كَانِ  
 الْمَقْصُوعُ عَالِمًا وَحِبِّ عَلَيْهِ الْفَصَاصِ وَأَنْ كَانِ جَفَلًا وَحِبِّ عَلَيْهِ  
 الدِّنَّةُ ٤٤

باب من لا يجب عليه الدِّنَّةُ مَا لِحَدَانِهِ

لَا يَجِبُ الدِّنَّةُ عَلَى الْحَرْبِيِّ وَلَا عَلَى السَّيِّدِ فِي فِعْلِ عَمَلِهِ وَلَا  
 عَلَى مَنْ فَعَلَ حَرْبِيًّا أَوْ مَرْتَدًّا تَانِ أَرْسَلَ سَهْمًا عَلَى حَرْبِيٍّ أَوْ  
 مَرْتَدٍّ فَاسْتَلَمَ وَوَفَعَ بِهِ السَّهْمُ فَعَمِلَهُ لِرَمِّهِ دِينَةً مُسْلِمٍ وَفَعَلَ لَا  
 يَلْزِمُهُ وَمَنْ فَعَلَ مَنْ وَحِبِّ رَحْمَتِهِ بَانِيَتِهِ أَوْ اِنْجَمَ فَعَلُهُ فِي  
 الْمُحَارَبَةِ لَمْ يَلْزِمُهُ الدِّنَّةُ وَمَنْ فَعَلَ مُسْلِمًا تَمَرَسَ بِهِ الْمُسْرُكُونَ  
 فِي دَارِ الْحَرْبِ فَقَدْ فَعَلَ أَنْ عَلِمَ أَنَّ مُسْلِمًا وَحِبِّ دِينُهُ وَأَنْ ١٥  
 لَمْ يَعْلَمْ لَمْ يَجِبْ (391) وَفَعَلَ أَنْ عَمِلَهُ بِالرَّمْيِ وَحِثَتْ وَأَنْ  
 لَمْ يَعْثَبَهُ لَمْ يَجِبْ وَفَعَلَ فِيهِ فَوَلَانِ ٤٥

باب مَا يَجِبُ بِهِ الدِّنَّةُ مِنَ الْحَبَابَاتِ

إِذَا أَصَابَ رَجُلًا نَمًا يَجْجُورُ أَنْ يَقْتُلَ فَمَاتَ مِنْهُ وَحِثَتْ الدِّنَّةُ  
 وَأَنْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ أَوْ يَارٍ فَدُيِّمَتْ فِيهِ فَمَاتَ مِنْهُ وَحِثَتْ دِينَةً ١٥  
 وَأَنْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَخْلُصَ فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى هَلَكَ فَعَمِلَ فِيهِ فَوَلَانِ  
 أَصْحَبُهَا أَنَّ لَا يَجِبُ دِينُهُ وَأَنْ أَلْقَاهُ عَلَى أَعْقَى أَوْ أَلْقَاهَا عَلَيْهِ  
 أَوْ عَلَى أَسَدٍ أَوْ أَلْقَاهُ عَلَيْهِ فَعَمِلَهُ وَحِثَتْ دِينَةً وَأَنْ سَكَّرَ رَجُلًا  
 نَمًا لَا يَفْعَلُ فِي الْعَابِ وَفَعَلَ فَمَاتَ مِنْهُ وَحِثَتْ الدِّنَّةُ  
 وَأَنْ صَرَبَ الْوَالِدَ وَنَدَّه أَوْ الْمَعْلَمَ الصَّبِيَّ وَالرُّوْحَ رَوَّحَتَهُ أَوْ صَرَبَ ٢٥  
 السُّلْطَانُ رَجُلًا فِي عَمْرِ حَتَّى فَتَنَّى إِلَى الْهَلَاكِ وَحِثَتْ الدِّينَةُ

٥ وان سَلِمَ الصَّبِيُّ الى السَّابِغِ تَعَرَّفَ نِي بَدَه وَحَبِ الدِّبْدِهَ وان  
 عَرَى الْمَاعُ مَعَ السَّابِغِ لَمْ يَحْبِ دِيْبَهَ وان صَاحَ عَلَى صَبِيٍّ  
 فَوَجَعَ مِنْ سَطْلِهِ اَوْ صَاحَ عَلَى نَالِجٍ وَهُوَ عَائِلٌ فَوَجَعَ فَمَاتَ وَحَسِبَ  
 الدِّبْدِهَ وان صَاحَ عَلَى صَبِيٍّ فَرَأَلَ عَقْلَهُ وَحَبِ الدِّبْدِهَ وان صَاحَ  
 عَلَى نَالِجٍ فَرَأَلَ عَقْلَهُ لَمْ تَحْبِ (392) وان طَلَبَ نَصِيرًا بِالسَّيْفِ  
 فَوَجَعَ فِي بَثْرِ لَمْ يَصِبْ وَلَوْ طَلَبَ صَرَبًا فَوَجَعَ فِي بَثْرِ صَبِيْنٍ  
 وان صَرَبَ نَقَطَى امْرَأَةً فَأَلْقَتْ حَبِيْنًا مَتْنًا وَحَبِ صِمَانُهُ وان  
 نَعَبَ السُّلْطَانُ اِلَى امْرَأَةٍ ذَكَرَ نَسْوَهُ تَأَخَّضَتْ لِحَسَنِ وَحَبِ  
 صِمَانُهُ وان رَمَى اِلَى قَدْفٍ فَأَخْطَأَ فَأَصَابَ اَنْثَمًا تَعْلَهُ وَحَسِبَ  
 ١٥ لَدْنَهُ وان حَتَّى لِحَتَامُ تَأَخَّضَ فَأَصَابَ الْخَسْفَةَ وَحَبِ عَلَيْهِ  
 الصَّمَانُ وان اَمْنَعُ مِنَ الْخَمَانِ فَحَسِبَهُ الْاِمَامُ نِي خَيْرٍ سَدَدًا اَوْ  
 مَرَدٍّ سَدِيدٍ فَمَاتَ فَلِلْمَصْرُوحِ اَنَّهُ يَحْبِ الصَّمَانُ وَفِيهِ دَوْلَانُ  
 وان حَفَرَ بَثْرًا فِي طَرَفِ الْمُسْلِمِيْنَ اَوْ وَضَعَ فِيهِ حَاجِرًا اَوْ طَرَحَ  
 مَاءً اَوْ بَشَرَ بِطَيْحٍ فَهَلَكَ بِهِ اَنْسَانٌ وَحَبِ الصَّمَانُ وان حَفَرَ  
 ٢٥ بَثْرًا وَوَضَعَ اُخَرَ حَاجِرًا فَتَعَثَّرَ اَنْسَانٌ بِالْحَاجِرِ وَوَجَعَ فِي الْبَثْرِ  
 وَمَاتَ وَحَبِ الصَّمَانُ عَلَى وَاَصْبَحَ لِحَاكِمٍ وان حَفَرَ الْبَثْرَ فِي طَرَفٍ  
 وَاسِعٍ لِمُتَلَحِّدِ الْمُسْلِمِيْنَ اَوْ نِي مَسْجِدًا اَوْ عُلْفَ فَيَنْدِيلًا فِي  
 مَسْجِدٍ اَوْ قَرَشَ عَلَيْهِ خَصِيرًا وَلَمْ تَدْنِ لَهُ الْاِمَامُ نِي سَيِّءٌ مِنْ  
 ذَلِكَ فَهَلَكَ بِهِ اَنْسَانٌ هَدَّ فَمَلَ نَصِيْنٍ وَفَمَلَ لَا نَصِيْنٍ (393)  
 ٣٥ وان حَفَرَ بَثْرًا فِي مِلْكَةٍ اَوْ فِي مَوَاتٍ لِنَيْمَلِكُهَا اَوْ لِنَسْتَعِجِهَا  
 فَوَجَعَ فِيهَا اَنْسَانٌ وَمَاتَ لَمْ يَصِبْ وان حَفَرَ بَثْرًا فِي مِلْكَةٍ  
 فَاسْتَدْعَى رَحُلًا فَوَجَعَ فِيهَا فَهَلَكَ ثَانِ كَانَتْ طَاهِرَةً لَمْ يَصِبْ  
 وان كَانَتْ مُعْطَاةً فَفِيهِ قَوْلَانُ وان كَانَ فِي دَارِهِ كَلْبٌ عَقُورٌ

فاسمدهى انساناً فَعَقَرَهُ على قولين وان امر السلطان رجلاً ان  
 يمرل الى بئر او يصعد الى تَحْبِل لمصلحة المسلمين فوقع ومات  
 وحب صمائه وان امره بعض الرعية فوقع ومات لم يحجب صمائه  
 وان ننى حائطاً فى ملكه قال الى الطريف فلم ينعصه حتى  
 وقع على انسان فعلمه لم يصم على ظاهر المذهب وقيل  
 يصم وان وضع حَرَّةً على طرف سطح فومها الریح مات بها  
 انسان لم يصم وان أَخْرَجَ رَؤُسًا الى الطريق فوقع على  
 انسان مات صَبِيحٌ نصف دية وان بعصف من حَسَبِهِ الخارج  
 سى فهلك به انسان صَبِيحٌ حَمِيعُ الدية وان نصب ميثراً  
 فوقع على انسان فَنَلَعَهُ فهو كالروسى وقيل لا يصم وان كان  
 معه دابة فَنَلَعَتْ انساناً بئدها او رَحَلَهَا وحب (594) عليه  
 صمائه فان لم يكن معه فان كان بالبحار لم يصم ما نلعه  
 وان كان بالليل صَبِيحٌ ما نلعه وان انلعت بالليل وانلعت فان كان  
 بتعريض منه فى حائطها صَبِيحٌ وان لم يكن بتعريضه لم يصم  
 وان كان له كلبٌ عَقُورٌ ولم يجعظه فعلم انساناً صَمِيحَةً وان  
 قعد فى طريق صَبِيحٍ فعثره به انسان ومات وحب على كل  
 واحد منهما دية الاخر وان اضلعا وحب على كل واحد  
 منهما نصف الدية للاخر فان اضلعا امرأتان حاملان فماتتا  
 ومات جنيناهما وحب على كل واحدة منهما نصف دية الاخرى  
 ونصف دية جنينها ونصف دية جنين الاخرى وادا ارُكِبَ

a) Cod. O. فعلمه. b) Cod. O. addit صاحبها c) Cod. L. omittat

d) Cod. O. addit به e) Cod. O. جمعاً f) Cod. O. addit



صَتْنِ مَنْ لَا وَلَانَةَ لَهُ عَلَيْهِمَا فَاصْطَدَمَا وَمَاذَا وَجِبَ عَلَى الْإِدَى  
 أَرَكَيْهَمَا صِمَانٌ مَا حَمَاهُ كُلُّ وَاحِدٍ مَتَيْهَمَا عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى  
 صَاحِبِهِ وَإِنْ اصْطَدَمَا سَعِيمَانِ تَهْلِكَا وَمَا فِيهِمَا فَإِنْ كَانَ دَسَكَا  
 بَعْرِيطَةً مِنَ الْعَتَمَيْنِ فِيهِمَا كَرَجَلَيْنِ إِذَا تَصَالَمَا وَإِنْ كَانَ لَعَمْرُ  
 ٥ مَعْرُودَةً فَعِنْدَ فَوَلَانٍ أَحَدُهُمَا أَتَيْهَمَا كَالرَّحْلَيْنِ \* وَالْمَالِي أَنَّهُ (398)  
 لَا صِمَانٌ عَلَى وَاحِدٍ مِثْلَ وَاحِدٍ وَفِيهِمَا أَتَوَلَانِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِثْلُ  
 مَعْرُودَةٍ قَاتَا إِذَا سَرَّ أَنْشَقَّ سَمٌ اصْطَدَمَا وَحِبُّ الصِّمَانِ فَوَلَانٌ  
 وَاحِدًا وَفِيهِمَا الْعَوَلَانُ فِي الْخَمْعِ وَإِنْ رَمَى عَسْرَةً أَنْفَسَ حَاجِبًا  
 بِالْمُحَاسِنِ مَرَجَحَ لِحَاظِهِ عَلَيْهِمَا فَعَلَّ أَحَدَهُمَا سَقَطَ مِمَّنْ دُونَهُ  
 ١٠ لَعَسَرٌ وَحِبُّ نَسْعَةٍ أَعْسَارَتَا عَلَى الْبَيْضَيْنِ وَإِنْ وَفَعَ رَحْلٌ فِي نَثْرِ  
 وَحِبِّهِ دَنَانًا وَإِسْدَانِي دَنَانًا وَالدَّلْتُ رَانَعًا وَمَانُوا وَحِبُّ الدَّلَاةِ  
 ثَلَاثُ الدِّيَةِ عَلَى الْإِدَى وَالثَّلَاثُ عَلَى الْإِنْسَانِ وَبِهَدَرٍ اثْنَتَانِ  
 وَبِحَبِّ الثَّانِي دَلْتُ الدِّيَةِ عَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثُ عَلَى الثَّلَاثِ  
 وَبِهَدَرٍ الثَّلَاثُ وَبِحَبِّ الثَّلَاثِ نَصَفُ الدِّيَةِ عَلَى الثَّلَاثِي وَبِهَدَرٍ  
 ١٥ النِّصْفُ وَفِيهِمَا نَسَقَطَ ثَلَاثُ الدِّيَةِ وَبِحَبِّ اثْنَتَيْنِ وَبِحَبِّ الرَّابِعِ  
 الدِّيَةُ عَلَى الثَّلَاثِ وَفِيهِمَا نَحِبُّ عَلَى أَمْلَةٍ أَثَلَاثًا وَإِنْ حَارَجَ  
 رَجُلَانِ فَمَاتَا وَحِبُّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِثْلُ دَنَى الْآخَرِ فَإِنْ ادَّعَى  
 كُلُّ وَاحِدٍ مِثْلَ أَنَّهُ جَرَحَ لِلدَّفْعِ لَمْ يُقْبَلْ \*

### بَابُ الدِّيَاتِ

٢٠ وَدِيَةُ الْخَوْرِ الْمُسْلِمِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ فَإِنْ كَانَ الْعَمَلُ عَمْدًا أَوْ نِسْئَةً

a) Cod. O. addit: تَصَالَمَا

عبد وحيث (596) الدية اثلاثا ثلثون حقة وثلثون خدعة  
واربعون خدعة وان كان خطا وحيث احماسا عسرون بنت  
مخاض وعشرون بنت ثوب وعسرون امس لبون وعسرون حقة  
وعسرون خدعة وان قتل في الاسير الحرم وفي ذر انقعه وذو  
الحاجة والمحرّم ورحب او في الحرم او قتل ذرا رحم محرّم<sup>٥</sup>  
وحيث الدية اثلاثا خطا كان او عبدا وفي عند انصت  
والمحبون فولان احدهما انه عمد فباحت به دية معطاة  
واندبى انه حضا فان كان للعادل او العيلة ايد وحيث ائديه  
مبها وان لم يكن لهما ايد وحيث في ايد اسلد فان لم يكن  
فمن عالب ايد اقرب البلاد اليهم ولا تؤخذ فيها معب ولا<sup>١٥</sup>  
مريض فان تراضوا على ائد العيص من الادل حار وان اعور  
الادل وجبت فمبها بالية ما تلعت في اصبح العون ومب<sup>٢٥</sup>  
احر انه يجب ائف دينار او اثنا عشر الف درهم وبران  
للعلط قدر ائلت ودية المندوق وامصراي قُلت دية  
المسلم ودية المجوسى وانومى قُلتا عشر دية المسلم ومن لم<sup>٣٥</sup>  
تبلغه الدية او بالمصوص (597) اذ ان كان يهوديا او نصرانيا  
وحيث فيه قُلت الدية وان كان محوسا او وكسا وحيث فيه  
قُلتا عشر ائديه وقل ان كان ممسكا بكتاب لم يبدل وجب  
فيه دية مسلم وان كان ممسكا بكتاب يبدل فيه ثلث الدية  
وان قطع يد نصراني فاسلم ثم مات وحيث عليه دية مسلم<sup>٤٥</sup>  
وان قطع يد حرى ثم اسلم ومات فلا شيء عليه وان قطع

يد مريد فأسلمه وهاه نم يلزمه سىء وفعل يلزمه الدنة وليس  
 سىء. وان أرسل متيما على دمي فأسلم ثم وقع منه السهم  
 فقتله لزمه دية مسلم ودية المرأة على النصف من دية الرجل  
 ودية الحسن عروة عبد أو أمة قيمته نصف عشر دية الأب أو  
 عشر دية الأم تدفع ذلك إلى ورثته وان كان أحد أسوته  
 مسلما والآخر كافرا أو أحدهما مكحوسا والآخر كامنا أعسر  
 ما أكبرهما ندلا وان أخته حيا ثم ماتت فدية كاملة  
 وإن أخيلها في حياته فاعول قول الثاني وإن أخته مضعة وشهدت  
 انعوانل أنه خلق آدمي معه فولاها أحدهما يجب فيه العرة  
 ١٠ والمانى (398) لا يجب ولا تقبل في العرة ما له دون سبع  
 سنه ولا كده. ضعيفه ويقل لا تقبل للزانية بعد عشرين  
 سنة ولا العبد بعد الخمس عشرة سنة ولا يقبل حصي ولا  
 معبث فان عذب العرة فخمسة من الأصل في أصح القولين  
 وفيه العرة في الأحرار والشحاح في الرأس عشر للزانية والدامية  
 ١١ والماصة والمتلاحمة والسحاح والموصحة والهائسة والمتقانة  
 والمأمومة والدامية فالزانية ما نسف الحبلن والدامية ما  
 نسف الحبلن ونذمي والماصة ما تقطع اللحم والملاحمة ما  
 تترك في اللحم والسحاح ما ينفى منها ودى العظم جلده

اى نسفه من expheatur. In commentario Ibn-Qaymى. a) In Cod. L. كان deest. b) In Cod. O in margine. c) Cod. O in margine. d) Cod. O in margine. e) Cod. O. in margine: ذلك بعد بعض. f) Cod. O. وجب خمس.

رصعة<sup>٥</sup> ونحب في هذه الخمس حكومة ولا تتلع بحكومتها أرس  
 الموصحة والموصحة ما توصح العظم في الراس أو النوحه<sup>٦</sup> وفيها خمس  
 من الأبل فان عتب الراس وتولت الى الوجه فقد قيل بلرمه خمس  
 وقيل قسّر فان أوصح موصحتن<sup>٧</sup> نسهما حاجر<sup>٨</sup> فعله عشر من  
 الأبل فان حرق نسهما رجعت الى خمس وان حرق نسهما<sup>٩</sup>  
 غيرة<sup>١٠</sup> وحب على الأول عشر وعلى أساني خمس وان أوصح موصحتن<sup>١١</sup>  
 وحرق بهما في الساطن فقد قيل يحجب أرس موصحتن (399)  
 وقيل أرس موصحة وان سحج في جميع راسه سحجة دون الموصحة  
 وأوصح في بعضها ولم تفصل بعضها من بعض وحب عليه أرس  
 موصحة والهائسة ما بهشم العظم فحجب فيها عشر من الأبل<sup>١٢</sup>  
 فان صرته بمنقل فهشم العظم ولم يخرج وحب خمس من  
 الأبل وقيل بلرمه حكومة والمقلدة ما لا تقرأ ألا ينقل العظم فحجب  
 فيها خمس عشرة من الأبل والمأمومة ما تصل الى الأجلدة التي  
 يلي الدماغ وفيها ثلث الدنة والدائمة ما وصلت الى الدماغ  
 فحجب فيها ما فحجب في المأمومة وفي الحائفة ثلث الدنة وفي<sup>١٣</sup>  
 الحائدة التي تصل الى جوف البدن من ظهر أو ثلبي أو صدر  
 أو نقرة نحر فان طعته في ثلثه فخرحت الطعنة في طهره فيها  
 حائفة وقيل في حائفة<sup>١٤</sup> والأول أصح وان أحاف حائفة فحجب  
 آخر<sup>١٥</sup> ووسعها وحب على الباقي أرس حائفة وان طعن وحنه  
 فهشم العظم ووصلت الجراحة الى انعم فعنه فولان احدهما أنها<sup>١٦</sup>  
 حائفة والثاني أنه بلرمه أرس هائسة ويحب في الأذنبى ادا

a) Cod. L. والوجه. b) Cod. L. وسعها.

فَطَعْنِمَا مِنْ أَصْلِهِمَا أَلْدَنُ وَفِي أَحَدَيْهِمَا نَصْفُهَا وَفِي بَعْضِهَا بَعْضُهَا  
 (400) وَأَنْ صَرَبَ الْأَدْنَ سَلَّتْ وَحَسَتِ أَلْدَنُ فِي أَحَدِ الْعَوْنِ  
 وَالْحَكِيمَةُ فِي الْآخَرِ وَأَنْ فَطَحَ أَذْنَا سَلَّاهُ فَعَمَهُ فَوَلَّانَ أَحَدَهُمَا نَحَبَ  
 أَلْدَنَ وَالْآخَرَ لِلْحَكِيمَةِ وَنَحَبَ فِي السَّمْعِ أَلْدِيَّةُ وَأَنْ فَطَحَ الْأَدْنِ  
 ٨ وَفَدَحَبَ أَسْمَعَ وَحَسَتِ لَمَانِ وَأَنْ أَخْلَعَا فِي ذَهَابِ السَّمْعِ نُسَعِ  
 فِي أَوَّلِ الْعَقْلِ ثَانِ ظَهَرَ مِنْهُ أَرْطَاجٌ سَقَطَ دَعَوَاهُ وَأَنْ لَمْ يَظْهَرْ  
 فَالْعَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ نَمْسَةٍ وَأَنْ أَدَّيْ نَقْصَارَ السَّمْعِ فَالْعَوْلُ قَوْلُهُ وَنَحَبَ  
 دَمًا بَعْضَ نَقْدَرَةٍ وَفِي أَعْقَلِ أَلْدَنُ ثَانِ نَقْصَ مَا يُعْرَفُ فَدَرَةٍ  
 ثَانِ نَخْشُ ثَوْمًا وَنُعِيفُ ثَوْمًا وَجَبَتْ بَعْضُهَا وَأَنْ لَمْ تُعْرَفْ فَدَرَةٍ  
 ١٠ وَجَبَتْ فِيهَا حَكِيمَةٌ \* وَأَنْ ذَهَبَ الْعَقْلُ بِحِكْمَانِهِ لَا أَرَسَ لَهَا مَقْدَرٌ  
 دَخَلَ أَرْضَ الْحِكْمَانَةِ فِي دِيَةِ الْعَقْلِ وَأَنْ ذَهَبَ بِحِكْمَانِهِ لَهَا أَرَسَ  
 مَقْدَرٌ كَلِّوَصَاحِبِهِ وَفَضَحَ الرَّحْلُ وَالْمَدَّ فَعَمَهُ فَوَلَّانَ أَصْلُكُمَا أَنَّهُ لَا  
 مَدْحَلَةَ وَنَحَبَ فِي الْعَيْنِ أَلْدَنُ وَفِي أَحَدَيْهِمَا نَصْفُهَا وَأَنْ  
 جَتَّى عَلَيْهِ حِمَايَةً طَلَعَتْ مِنْهَا ذَهَابَ الْبَصَرِ وَسَهَدَ بِذَلِكَ شَاهِدَانِ  
 ١٥ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَحَسَتِ أَلْدَنُ وَأَنْ كَلَّا ذَهَبَ وَلَكِنْ فُرَّجِي  
 (401) عَرَدَهُ إِلَى مُدَّةٍ انْقَطَرَ أَنْبَاهَا ثَانِ مَاتَ قَبْلَ انْعِصَابِهَا وَحَسَتِ  
 أَلْدِيَّةُ وَأَنْ نَقْصَ أَنْصَوَهُ وَحَسَتِ لِلْحَكِيمَةِ وَأَنْ أَدَّيْ بَعْضَتَهُ فَالْعَوْلُ  
 قَوْلُهُ وَفِي الْعَيْنِ انْقِطَبَةُ لِلْحَكِيمَةِ وَفِي الْأَجْفَانِ أَلْدَنُ وَفِي كُلِّ  
 وَاحِدٍ رَنْعُهَا وَفِي الْأَعْدَابِ لِلْحَكِيمَةِ ثَانِ فَطَحَ الْأَعْدَابَ مَعَ الْأَجْفَانِ  
 ٢٠ لَرْمَةٍ دِيَّةً وَفِي الْمَارِّينِ دِيَّةً وَحَكِيمَةٌ وَفِي الْمَارِّينِ أَلْدِيَّةُ وَفِي بَعْضِ  
 بِحِكْمَانِهِ وَأَنْ فَطَحَ الْمَارِّينَ وَبَعْضَ أَقْصَبِهِ لَرْمَةِ أَلْدَنُ وَحَكِيمَةٌ

أَرْضُ الْحِكْمَانَةِ a) Haec in Cod. O. desunt. b) Cod. O. addit. عِي دِيَةِ الْعَقْلِ

وان صرب الالف فسَلَّ المارُّ فعنه فولان كالأثن وان عوَّحه  
لرمة حكومه وفي احدى ائمتجرتي نصف الدنه وعمل نُسَبُ  
الدنه وفي السَّم الدنه فان قطع االف ودعب انسم نرمة ديمان  
فان ادعى دهاب السَّم نَتَعَ في حال افعله بالروائح الطيبه  
والحمينه فان لم يظهر منه احساس خُلف وفي السعس اندنه وفي  
احدتهما نصفها وفي بعضها يعسطه وان ختى عليها فسَلَّت  
وحبب الدنه وفي اللسان الدنه وان حى عليه وتجرس فعليه  
الدنه فان ذهب بعض الكلام وحب يعسطه نَقَسَم (403) على  
الخروف وان خصلت نه نَمَمَة او عَاحَلَة وحبب حكومه وان  
قطع نصف اللسان وذهب نصف الكلام وحب نصف الدنه  
وان قطع الرنَّع وذهب نصف الكلام وحب نصف الدنه وان  
قطع النصف وذهب ربع الكلام وحب نصف الدنه وان قطع  
اللسان فأخذ الدنه ثم قَبَت رَدَّ الدنه في احد اعوين وفي  
الدنوب الدنه وفي كل سبي خمس من الابل فان كسر ما ظهر  
وحب عليه خمس من الابل وفي بعضه يعسطه وفي السنخ حكومه  
فان فلع السن مع السنخ دخل السنخ في السن وان ختى  
على ستة ايمان فاحتلعا في العدر فالقول قول المتجتي عليه  
وان فلع سن كبير قصص ثم بيت فعنه فولان احدهما نرد ما  
احد والباقي لا نرد وان فلع سن صغير لم يُتَعَم انبطر فان وقع  
البأس منها وحب رأسها وان حى على سبي فَمَغِيرَة او اصطَرَّهت  
وحبت عليه حكومه وان فلع جميع الأسنان في دعبه او

مُتَوَالِيًا مَعْدُ قَبْلَ فَحِجِبُ دَعَا نَفْسَ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ فَحِجِبُ فِي  
 كَلَّ سَبْعَ خُمُسٍ مِّنَ الْإِدْلِ وَفِي الْتَلْحُصَنِ الدُّنَى وَفِي أَحَدَيْهِمَا  
 (405) نَصْفُهَا وَإِنْ قُلِعَ الْمَحْصَنُ مَعَ الْأَسَانِ وَحِجِبُ دَعَا كَلَّ  
 وَاحِدٌ مِّمَّهَا وَفِي كَلَّ أَصْبَحَ عَشْرٌ مِّنَ الْإِدْلِ وَفِي كَلَّ أَثْنَاةٌ فَلَيْدُ  
 ٥ أَجْعَرَةٍ وَنُلْتُ إِلَّا الْإِيهَامَ فَتَنَّهُ فَحِجِبُ فِي كَلَّ أَمَلَةٍ مِّمَّهَا حُمُسٌ  
 مِّنَ الْإِدْلِ وَفِي الْكُفْقُصِ وَالْأَصَابِيعِ الدِّيَّةُ وَإِنْ قُطِعَ مَا زَادَ عَلَى  
 الْكُفِّ وَحِجِبُ الدُّنَى فِي الْكُفِّ وَالْحُكُومَةُ فَمَا رَادَ وَإِنْ خَتَّى  
 عَلَيْهَا دَسَلْتُ وَحِجِبُ الدُّنَى وَفِي الْيَدِ السَّلَاةُ لِلْحُكُومَةِ وَفِي الْيَدِ  
 الرَّائِدَةِ وَالْأَصْبَحَ الرَّائِدَةُ لِلْحُكُومَةِ وَفِي أَنْ لَمْ يَحْصَلْ بِهَا سَبْعٌ  
 ١٥ لَمْ فَحِجِبُ فِي الرَّائِدَةِ سَبْعٌ وَفِي الرَّجْلَيْنِ الدُّنَى وَفِي أَحَدَيْهِمَا  
 نَصْفُهَا وَفِي كَلَّ أَصْبَحَ عَشْرٌ مِّنَ الْإِدْلِ وَفِي الْإِلْتِبَتَنِ الدُّنَى وَفِي  
 أَحَدَيْهِمَا نَصْفُهَا وَإِنْ كَسَرَ صَلْبُهُ فَلَمْ يُنْفِ الْمَشَى لِرُمِهِ الدُّنَى  
 وَإِنْ نَفِصَ مَشْيُهُ وَاحْتَاجَ إِلَى عَضَى لِرُمِهِ حُكُومَةٌ وَإِنْ انْكَسَرَ  
 صَلْبُهُ فَعَاوَزَ عَنِ الْوُطْئِ لِرُمِهِ الدِّيَّةُ وَإِنْ أَحْدَلَهَا فِي ذَلِكَ  
 ٢٥ فَانْعَوَلَ قَوْلُ الْمُجَنِّي عَلَيْهِ وَإِنْ بَطَلَ الْمَشَى وَالْوُطْئُ وَجِسَتْ ذَهَبَانِ  
 عَلَى طَاهِرِ الْمَذْهَبِ وَفِي دَعَا وَاحِدَةً وَإِنْ قُطِعَ اللَّحْمُ السَّائِي  
 عَلَى الظُّهْرِ لِرُمِهِ الدُّنَى وَفِي أَحَدَيْهِمَا نَصْفُهَا وَفِي بَعْضِهِ بِحَسَابِهِ  
 (404) وَفِي خَلْمَتِي الْمَرَاةِ الدُّنَى وَفِي أَحَدَيْهِمَا نَصْفُهَا وَإِنْ جَتَّى  
 عَلَى فَخْذَيْهَا فَسَلْتُ وَحِجِبُ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ وَإِنْ انْعَطَقَ لِسْنُهَا لِرُمِهِ  
 ٣٥ لِلْحُكُومَةِ وَفِي خَلْمَتِي الرَّجُلِ حُكُومَةٌ وَفِي قَوْلٍ آخَرَ أَنَّهُ فَحِجِبُ  
 فِيهِمَا الدِّيَّةُ وَفِي حَمِيعِ الدَّاكِرِ الدِّيَّةُ وَفِي الْخَسَعَةِ الدِّيَّةُ وَإِنْ

فُطِعَ بَعْضُ الشَّعْبِ وَجِبَ بَيْسَطُهُ مِنَ الشَّعْبِ فِي اصْبَحِ الْفُولِ  
 وَيَسْطُهُ مِىَ حَمِيعِ الدَّكْرِ مِىَ الْاَحْمَرِ اِنْ خَتَى عَلَيْهِ فَسَلَّ  
 وَجِبَتْ عَلَيْهِ الدِّنَةُ اِنْ دُطِعَ دَكْرًا فَسَلَّ وَجِبَتْ عَلَيْهِ لِلْحُكُومَةِ  
 وَفِى الْاُنْسَانِ الدِّنَةُ وَفِى اَحَدِنِهُمَا نَصْفُهَا وَفِى اَسْكَبِ الْمَرَاةِ الدِّنَةُ  
 وَفِى اَحَدِنِهُمَا نَصْفُهَا اِنْ خَتَى عَلَيْهَا فَسَلَّتْ وَجِبَتْ الدِّنَةُ  
 وَفِى الْاِنْعَاءِ الدِّنَةُ وَهُوَ اِنْ يَجْعَلُ سَبْلَ الْخَصِّ وَالْعَائِطِ وَاحِدًا  
 وَفِى اِنْ يَجْعَلُ سَبْلَ الْخَصِّ وَالْبَوْلِ وَاحِدًا وَفِى اِنْ هَابِ الْعَذْرَةِ  
 لِلْحُكُومَةِ وَفِى الشُّعُورِ كُلِّهَا حُكُومَةٌ وَفِى حَمِيعِ الْجَرَاحِ سَوَى  
 مَا دَكْرًا لِلْحُكُومَةِ وَفِى دَعْوِجِ الرَّقِيبَةِ وَتَضَعِيرِ الْوَحِيدِ وَتَسْوِيبِهِ  
 لِلْحُكُومَةِ ۝ وَالْحُكُومَةُ اِنْ نَقُومَ بِهَا حِسَابُهُ وَنَقُومَ بَعْدَ الْاِنْدِمَالِ مَعَ  
 الْاِحْدَانَةِ بِمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ وَجِبَتْ بَيْسَطُهُ مِنَ الدِّنَةِ اِنْ كَانَتْ  
 الْاِحْدَانَةُ مِمَّا لَا يَنْقُصُ (405) مِىَ سِوَا بَعْدِ الْاِنْدِمَالِ وَنَحَافِ  
 مِمَّا يَنْقُصُ مِنَ الْاِحْدَانَةِ كَالْاَصْبَعِ الرَّائِدَةِ وَدَكْرِ الْعَبْدِ فِيمَ حَالِ  
 الْاِحْدَانَةِ بِمَا نَقَصَ وَجِبَ اِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَنْقُصُ مِنَ الْاِحْدَانَةِ  
 الْمَرَاةِ نَقُومَ لَوْ كَانَ عَلَامًا وَلَهُ لَعْنُهُ وَنَقُومَ وَلَا لَحْمَهُ لَهُ فَجَابَتْ  
 مَا بَيْنَهُمَا ۝ وَمَا اَحْلَفَ فِيهِ لِخَطَا وَالْعَبْدُ فِي النِّعْسِ اَحْلَفَ  
 فِيهِمَا دِينَ النِّعْسِ ۝ وَنَحَبَ فِي قَبْلِ الْعَبْدِ وَالْاَمَةِ فِيمَتُهُمَا بِالْعَةِ  
 مَا بَلَغَتْ وَمَا ضَيَّقَتْ مِنَ الْعَتْرِ بِالْاَمَةِ ضَيَّقَتْ مِنَ الْعَبْدِ وَالْاَمَةِ  
 بِالْعَمَةِ وَمَا ضَيَّقَتْ مِنَ الْعَتْرِ بِالْحُكُومَةِ ضَيَّقَتْ مِنَ الْعَبْدِ وَالْاَمَةِ مَا  
 نَقَصَ وَلَا يَخْتَلِفُ الْعَبْدُ وَالْخَطَا فِي صِلَانِ الْعَبْدِ وَالْاَمَةِ ۝ اِنْ  
 20 فُطِعَ بَدَ عَبْدٌ ثُمَّ اُعْتِفَ ثُمَّ مَاتَ وَجِبَتْ فِيهِ دِنَةٌ خَيْرٌ وَالْبَوْلُ

a) Cod. L. العَذْرَةُ.



منه أَقْلُ الْأَمْرِئِ مِنْ نَصْفِ الدِّنَةِ أَوْ نَصْفِ الْعَيْنَةِ وَيَحِبُّ فِي  
حِينَ الْأَمْرِ عُسْرُ مِمَّةِ الْأُمِّ حَتَّى أَنْصِرِبَ لَا حَالَ الْأَسْفَاطِ عَلَى  
صِرْبٍ بِطَرَى أَمَةٍ سَمِ أُنْعِيقَتْ سَمِ أَلْقَتْ حَنْبًا وَحَبَّتْ مِمَّةِ دُنَى  
جَسَنِ خَيْرَةٍ ٥

### باب العاقلة وما يحمله

إِذَا جِيَ النَّخْرُ عَلَى نَفْسِ خَيْرٍ حَطًّا أَوْ عَمْدًا حَطًّا وَحَبَّتِ  
الدِّنَةُ عَلَى عَاقِلَةٍ وَأَنْ حَيَّ (406) عَلَى أَضْرَافِهِ فَعَمِدَ فَوَلَّانَ  
أَصْحَبُهَا أَتَمَّهَا عَلَى عَاقِلَةٍ وَأَنْ حَيَّ عَلَى عَمْدٍ فَعَمِدَ فَوَلَّانَ  
أَصْحَبُهَا أَنْ أَنْعَمَتْ فِي مَالِهِ وَأَنْ حَيَّ عَمْدًا عَلَى خَيْرٍ أَوْ عَمْدٍ  
١٥ وَحَبَّ الْمَالُ فِي رَمْسِهِ وَمَوْلَاهُ بِالْخِصَارِ بَيْنَ أَنْ يَسْلَمَهُ فَيَسَاعَ فِي  
الْجَمَانَةِ وَبَيْنَ أَنْ يَمُدَّه وَأَنْ أَرَادَ الْعَدَاءُ قَتْلَهُ فِي أَحَدِ الْعَوَلَيْنِ  
بِأَقْلِ الْأَمْرِئِ مِنْ مِمَّةِ أَوْ أَرَسَ لِلْجَمَانَةِ وَتَأَرَّسَ لِلْجَمَانَةِ بِالْعَمَا مَا  
يَلْعُ فِي الْآخِرِ وَأَنْ حَنْتَ أُمَّ وَلَدَ قَتْلَاهَا أُنْوِلِي بِقَتْلِ الْأَمْرِئِ وَأَنْ  
حَيَّ مَكَتَبٌ كَانَ كَانَ عَلَى أَحْسَنِ قَدَى نَفْسِهِ بِأَقْلِ الْأَمْرِئِ  
٢٥ وَأَنْ كَانَ عَلَى مَوْلَاهُ قَدَى بِقَتْلِ الْأَمْرِئِ فِي أَحَدِ الْعَوَلَيْنِ وَالْأَرَسَ  
فِي الْآخِرِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ بِبَعْضٍ فِي الْخَنِينَةِ وَانْعَسَخَتْ الْكَلِمَةُ وَمَا حَبَّ  
مِنَ الدِّينِ بِخَطِّهِ الْأَمَامَ فَهُوَ فِي مَتِّ الْمَالِ فِي أَحَدِ الْعَوَلَيْنِ وَعَلَى  
عَاقِلَةٍ فِي الْآخِرِ وَمَا حَبَّ مِنَ الدِّينِ بِالْخَطِّ أَوْ عَمْدًا بِالْخَطِّ فَهُوَ  
مَوْجَلٌّ فَإِنْ كَانَتْ دُنَى نَفْسٍ كَامِلَةٍ فَهُوَ مَوْجَلٌّ فِي ثَلَاثِ سَمَنِ فِي  
٣٥ كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثًا وَانْتِدَاءُهَا مِنْ وَقْتِ الْعَمَلِ وَأَنْ كَانَ أَرَسَ أَطْرَافَ  
فَانْ كَانَ قَدَرُ الدِّينِ فَهُوَ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ وَأَنْ كَانَ الثُّلُبُ مَا  
دُونَهُ فَقَى سَبْعَ وَأَنْ كَانَ الثُّلُبَانِ أَوْ أَقْلُ وَجِبَ الثُّلُبُ (407)

فِي سَمِعَ وَمَا رَأَى فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ وَإِنْ كَانَ فَتَرُ الدَّعَى أَوْ أَقْلُ  
 وَحَسَبُ الثَّانِيَانِ فِي سَنَتَيْنِ وَمَا رَأَى فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ وَإِنْ كَانَ  
 أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَحِبْ فِي كُلِّ سَمِعٍ أَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثِ وَأَبْدَاءُهَا  
 مِنْ وَجْهِ الْإِنْدَمَالِ وَإِنْ كَانَ فِي ذِيهِ نَعْسٍ نَافِصَةٍ كَذَبَهُ لِلنَّعْسِ  
 وَالْمَرَاةِ وَالذِّمَّتَيْنِ فَهَذَا فَعِلٌ فِي كَذَبِهِ أَنْعَسَ فِي ذَلِكَ سَبْعِينَ وَفَعِلٌ  
 فِي كَأْسِ الطَّرِيفِ إِذَا نَعَسَ عَنِ الدَّعَى، وَالْعَاقِلَةُ الْعَصِيْبَةُ مَا  
 عَصَا الْأَتَّ وَالْأَتَّ وَالْأَتَّ وَالْأَتَّ وَالْأَتَّ وَالْأَتَّ وَلَا تَعْمَلُ تَمَوَّابٍ وَهِيَ  
 مَن هُوَ أَزْبُ مَسَدٌ أَنْ أَحْبَبَ مَن نَذَلِي نَالَابٍ وَالْأَتَّ وَمَن  
 نَذَلِي نَالَابٍ فَعَدَّ فَوَلَانِ أَصْحَبَهُمَا أَنَّهُ يَعْتَمِدُ مَن يَذَلِي نَالَابٍ وَالْأَتَّ  
 وَأَسَاقِي أَتَيْهَا سَوَاةً وَإِنْ أَجْمَعَ مِنْهُمْ حَمَاعَةٌ فِي دَرْجَةٍ وَاحِدَةٍ  
 وَنَعَصَتْهُمْ عُنْتُ فَعَدَّ فَوَلَانِ أَصْحَبَهُمَا أَنَّهُمْ سَوَاةً وَأَسَاقِي أَنَّهُ يَعْتَمِدُ  
 الْخَصْمُ وَإِنْ عُدِمَ أَنْعَصَتْ وَهَذَاكَ مَوْلَى مَن أَسْعَلَ فَعَدَّ فَوَلَانِ  
 أَصْحَبَهُمَا أَنَّهُ لَا تَعْمَلُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَن يَعْمَلُ وَحِبْ فِي نَسَبِ  
 الْمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَدَّ فَعِلٌ عَلَى الْحَاكِي وَفَعِلٌ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ  
 وَلَا يَعْمَلُ فَعَدَّ وَلَا صَبِيٍّ وَلَا مَعْمُومَةٍ وَلَا كَافِرٍ عَنِ مُسْلِمٍ (408) وَلَا  
 مُسْلِمٍ عَنِ كَافِرٍ وَإِنْ أَرْسَلَ الْكَافِرُ سَهْمًا ثُمَّ أَسْلَمَ ثُمَّ رَفَعَ سَهْمَهُ  
 فَعَمِلَ أَوْ رَمَى مُسْلِمٌ ثُمَّ أَرَادَ ثُمَّ رَفَعَ سَهْمَهُ فَعَمِلَ كَانَتْ الدَّعَى  
 فِي مَالِهِ وَيَحِبُّ عَلَى الْغَنَى نَصْفُ دِينَارٍ وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ رُبْعٌ  
 دِينَارٍ فِي كُلِّ سَمِعٍ وَفَعِلٌ لَا يَحِبُّ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ وَالرُّبْعِ فِي  
 ثَلَاثِ سَمِينٍ وَتَعْنِيْبُ حَالَهُ فِي السَّعَةِ وَالْعِلَّةِ عَمْدُ الْكَوْلِ فَإِنْ قَبِضَتْ

a) Cod. O addit يعقل مسمى b) Cod. O مسلم c) Cod. L. من.

d) In Cod. L. defect.

عليهم منقضى شيءٌ أُحْدِثَ مِنْ نَسَبِ الْمَالِ وَإِنْ رَأَى عَدُوَّهُمْ عَلَى وَدَرِ  
الْثَلَاثِ مَغْنَمَةٍ فَوَلَّانَ أَحَدَهُمَا يَعْشَطُ عَلَيْهِمْ وَيَعْصِ كُلُّ وَاحِدٍ  
عَنِ النِّصْفِ وَالرُّبْعِ وَالنَّائِي نَقَسْتُ الْإِمَامُ عَلَى مَنْ تَرَى مِنْهُمْ وَمَنْ  
مَرَّ مِنَ الْعَادِلَةِ فَبَلَ مَحِلِّ النَّحْمِ سَقَطَ مَا عَلَيْهِ،

### بَابُ كَفَّارَةِ الْعَمَلِ

أَدَا قَتْلَ مَنْ بِجِسْمِ مَلَكٍ لَخَفَ اللَّهُ بَعَالِي عَمْدًا أَوْ حَطًّا أَوْ  
فَعَلَ بِهِ سَمًّا مَا بِهِ أَوْ صَرَبَ بِطَيْئِ امْرَأَةٍ دَأَّغَتْ جَنِينًا  
وَحَبَسَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ وَإِنْ اسْمُكَ حِمَاةً فِي فَيْلٍ وَاحِدٍ وَحَبَسَ  
عَلَيْكَ كَلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَفَّارَةٌ وَفَعَلَ بِهِ قَوْلَ آخَرٍ أَنْتَ كَتَبَ عَلَيْهِ  
١٠ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ وَالْكَفَّارَةُ عَشْرُ رَقَبَةٍ (409) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَمَصَامُ  
سَهْرَتِي مِمَّا نَعْتَنِي فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَبْدُ فَوَلَّانَ أَحَدَهُمَا نَطْعِمُ  
سِتِينَ مَسْكِينًا كُلَّ مَسْكِينٍ مُدًّا مِنْ نَعِيمٍ وَأَمَّا نِي لَا نَطْعِمُ،

### بَابُ فَيْلِ أَهْلِ النُّعَى

أَدَا حَرْجٌ عَلَى الْإِمَامِ طَائِعَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَأَتْ خَلْعَةً أَوْ مَنَعَتْ  
١٥ الرُّكُوعَ أَوْ حَقًّا نَوَحَةً عَلَيْهَا وَامْتَعُوا بِالْحَرْبِ بَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولًا  
مَا يَتَقَرَّبُونَ فَإِنْ دَكَّرُوا شَتَّاهُ أَرَالَهَا وَإِنْ دَكَّرُوا عَلِمَتْ لِمَكْنِ إِرَاحَتِهَا  
إِرَاحَتُهَا وَإِنْ أَتَوْا وَعَظَّمُوا وَحَوَّلُوا مَا لَقَيْنَا فَإِنْ أَسَاوَا قَاتِلَهُمْ وَإِنْ  
اسْتَظَرُّوا مُدَّةً لِيَسْظَرُّوا أَنْظَرَهُمْ إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنْ يَعْصِدِينَ  
الْإِحْتِمَاعَ عَلَى حَرِّهِ فَلَا يُظَرِّمُ وَيَعَالِيهِمْ إِلَى أَنْ يَفِيضُوا إِلَى أَمْرِ اللَّهِ

a) Cod. O. addit مَتَبَا. b) In Cod. L. debet (laoune).

نَعَالِي وَلَا تَتَّبِعْ فِي الْحَرْبِ مُذْمَرًا وَلَا سَدَقَةً عَلَى خَرِيصَةٍ  
 وَبِاجْتِنَابِ قِتْلِ دِي رَحِمِهِ وَإِنْ أَسْرَ مِنْكُمْ رَحْلًا حَسَبَهُ إِلَى أَنْ  
 يَمُوتَ فِي الْحَرْبِ ثُمَّ حَلَاةٌ وَبِأَحَدٍ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَى مَالِهِ وَإِنْ  
 أَسْرَ صَبًا أَوْ امْرَأَةً حَلَاةٌ عَلَى الْمَبْصُورِ وَقِتْلُ يَحْيِيٍّ وَلَا يَقْتُلُهُمْ  
 بِنَا نَعْمُ كَالْمَحْسُوفِ وَانْبَارِ إِلَّا لِنَصْرِهِ وَلَا يَسْمَعِينَ (410) عَلَيْهِمْ  
 بِالْكَفَّارِ وَلَا يَمَسُّ بَرِيٍّ قَتْلَهُمْ مُذْمَرٌ وَإِنْ أُلْفِيَ عَلَيْهِمْ أَهْلٌ  
 الْعَدْلُ شِمًا فِي حَالِ الْحَرْبِ لَمْ يَصْبُوا وَإِنْ أُلْفِيَ أَهْلُ النَّعْيِ  
 عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ نَعْمَ فَوَلَانِ أَصْحَابُهُمَا أَنَّهُمْ لَا يَضْمُونَ وَإِنْ  
 وَثَرُوا قَاتِلًا نَعْدَ مَنْ حُكِمَ مَا نَعْدَ مَنْ حُكِمَ الْجَمَاعَةُ وَإِنْ  
 أَحْدَرُوا الرُّكُوءَ وَالْخِرَاجَ وَالْجَرْنَ أَعْدَدَ لَهُ فَإِنْ أَدْعَى مَنْ عَلَيْهِ 40  
 رُكُوءٌ أَنَّهُ دَفَعَ الرُّكُوءَ إِلَيْهِمْ قُبِلَ قَوْلُهُ مَعَ نَسَبٍ وَقِتْلُ يَحْيِيٍّ  
 مَسْحُوبٌ وَقِتْلُ يَحْيِيٍّ وَاحِدًا وَإِنْ أَدْعَى مَنْ عَلَيْهِ حَرْبَةٌ أَنَّهُ  
 دَفَعَهَا إِلَيْهِمْ لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بِتَبَعٍ وَإِنْ أَدْعَى مَنْ عَلَيْهِ خِرَاجٌ أَنَّهُ  
 دَفَعَ إِلَيْهِمْ نَعْدَ قِتْلِ يُقْبَلُ وَقِتْلُ لَا يَعْدُ وَإِنْ أَطْهَرَ قَوْمٌ رَأَى  
 الْخَوَارِجَ وَلَمْ يُطْهِرُوا ذَلِكَ يَحْرِبُ لَمْ يَعْزُزْ لَهُمْ وَكَانَ حُكْمُهُمْ 45  
 حُكْمُ الْجَمَاعَةِ مِمَّا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ وَإِنْ صَرَّحُوا بِسَبِّ الْأَمَامِ عَزَّوَجَلَّ  
 فَإِنْ مَرَّصُوا نَسَبَهُ لَمْ يَعْزُزْ لَهُمْ وَإِنْ أَمْسَلَ طَائِفَتَانِ فِي طَلَبِ  
 رِقَاسَةٍ أَوْ نَهَبَ مَالًا أَوْ عَصَصَتْهُمَا طَائِفَتَانِ وَعَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ  
 مِنْهُمَا صَبَانٌ مَا يُبْلَغُ عَلَى الْأُخْرَى مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ وَمَنْ قَصَدَ  
 قِتْلَ رَجُلٍ حَارٍ (411) لِلْمَقْصُودِ دَفَعَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَهَلْ يَحْبِبُ 50  
 قِتْلَ يَحْيِيٍّ وَفِيهِ لَا يَحْبِبُ وَإِنْ قَصَدَ مَالَهُ طَلَبَ أَنْ يَدْفَعَهُ عَنْهُ

العرض فَعَبْنُ عَلَيْهِ وَنُسَحِبُ الْاَكْبَارُ مِنَ الْعُرُو وَأَقْلُ مَا يَحْرَى  
 فِي كُلِّ سَبْعَةِ مَرَّةٍ فَإِنْ دَعَيْتَ لِلْحَاجَةِ إِلَى أَكْثَرِ مِمَّا وَحِبْ وَإِنْ  
 دَعَيْتَ لِلْحَاجَةِ إِلَى بَاطِلَةٍ يَضْعِفُ الْمُسْلِمِينَ<sup>٥</sup> أُخْرَى وَلَا يَحِبُّ لِلْجِهَادِ  
 إِلَّا عَلَى ذِكْرِ خَيْرٍ بَانِعٍ عَاقِلٍ مُسْتَطِيعٍ طَامًا الْمَرَأُ وَانْعِيذُ وَالصَّبِي  
 ٥ وَلَا جِهَادَ عَلَيْهِمْ فَإِنْ حَصَرُوا حَارَ وَلَا يَحِبُّ لِلْجِهَادِ عَلَى مَعْبُورٍ  
 وَلَا عَلَى عِبَرٍ مُسْتَطِيعٍ وَهُوَ الْأَقْمَى وَالْأَعْرَجُ وَالْمَرْبُضُ الَّذِي لَا يَعْدُرُ  
 عَلَى أَعْمَالٍ وَانْعَقِرُ الَّذِي لَا يَحْدُ مَا يُنْفَعُ عَلَى نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ  
 وَلَا يَحْدُ مِمَّا حَمَلَهُ وَهُوَ عَلَى مَسَاحَةٍ نَقَصَ فِيهَا الصَّلَاةُ وَلَا  
 يَحْأَمِدُ مَنْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ إِلَّا بِدَنٍ عَرَبِيٍّ وَفِي دُخُورٍ فِي الدِّسِ  
 ١٥ الْمُوَحِّلُ أَنْ يَجْهَدَ بِعِزِّهِ<sup>٦</sup> وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَحَدُ آبَتِهِ  
 مُسْلِمٌ أَنْ يُعْرُوَ مِنْ عِزِّهِ فَإِنْ أَدَسَ لَهُ الْغَرِيمُ مِمَّ نَدَا لَهُ  
 قَبْلَ أَنْ يَحْصُرَ النِّصْفَ أَوْ اسْلَمَ أَحَدُ ابْنَيْهِ فَيَلْ أَنْ يَحْصُرَ النِّصْفَ  
 لَمْ يَعْرِ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ وَإِنْ كَانَ وَدَّ حَصْرَ النِّصْفِ ثَمَنَهُ فَوَلَانْ وَإِنْ  
 أَحَاطَ الْعَدُوُّ بِهِمْ (٤١٥) وَنَعْنُ لِلْجِهَادِ حَارَ مِنْ غَيْرِ إِنْهُمْ وَلَا  
 ٢٥ يَجْهَدُ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ وَتُكْرَهُ أَنْ يُعْرُوَ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ  
 وَيَسَاعَدُ الْإِمَامُ الْيَحْتَدِلُ وَالْيَحَالُ مَا لَا يَصْلُحُ مِنْهَا لِلْحَرْبِ مَنَعُ  
 مِنْ دُخُولِ دَارِ الْحَرْبِ وَلَا دَنْسٍ لِيَحْتَدِلَ وَلَا يَمَسُ نَرْجَفُ بِالْمُسْلِمِينَ  
 وَلَا يَسْعَى نُسْرِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْمُسْلِمِينَ قِتْلَةٌ وَالَّذِي  
 يَسْعَى بِهِ خَشَى الرَّأْيَ فِي الْمُسْلِمِينَ وَيَبْدَأُ بِقِتَالِ مَنْ يَلْتَمِسُ  
 ٣٥ لِنُكْفَارِ يَبْدَأُ بِالْأَقَمِّ طَاهِمٌ وَلَا يُقَاتِلُ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ الدَّعْوَةَ حَتَّى  
 نَعْرِضَ عَلَيْهِ الدِّسَ وَيَعْدِلُ أَهْلَ الْكِمَاتَيْنِ وَالْمَاحُوسِ إِلَى أَنْ

٥) Cod. O. يَضْعِفُ فِي الْمُسْلِمِينَ.

نُسِلِمُوا او يَمْدَلُوا الْجَوْدَ وَيَعَانِل مَنْ سِوَانِ اِي ان نَسْلِمُوا  
وَيَجُور نَمَانِهِمْ وَتَصُبُّ الْمُنْكَحِف عَلَيْهِمْ وَرَمَقُ الْمَذَار وَنَحْتَب  
فَمَلْ اَمْنَهُ او اَمْنَهُ اَلَا ان نَسْمَع مِنْهُ مَا لَا نَصِرُ عَلَيْهِ مِنْ دِكْرِ  
اللَّهِ نَعْلَى او دِكْرِ رَسُوْلِهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا نَقْتُلُ الْمَسَاءَ  
وَانْصَسَانُ اَلَا ان نَعَانِلُوا وَفِي فَمَلِ الشُّوْحِ اَنْلَمْنِ لَا رَأَى نَهْمٌ  
وَلَا فَمَلْ نَهْمٌ وَاعْتَابِ الصَّوَامِجِ فَوَلَانِ اصْحَبْهُمَا اَتُهُمْ يُقْتَلُونَ  
وَانْ نَمْرُسُوا بِالْمَسَاءِ وَالْصَّبَانِ فِي اَنْعَمَالٍ لَمْ نَمْنَعْ مِنْ (416)  
فَمَالِهِمْ وَاِنْ كَانْ مَعَهُمْ فَمَلْ مِنْ اُسَارَى الْمُسْلِمِينَ لَمْ نَمْنَعْ مِنْ  
رَمِيهِمْ وَاِنْ كَانْ مَعَهُمْ كَسِرٌ مِنْهُمْ لَمْ يَرِمِهِمْ اَلَا اِذَا خَافَ سَرْمٌ  
كَانْ نَمْرُسُوا نَهْمٌ فِي حَالِ اَنْقِمَالٍ لَمْ نَمْنَعْ مِنْ فَمَالِهِمْ غَيْبَرٌ اَذْنَهُ 10  
نَحْتَبُ اِنْ نَصَبْنَاهُمْ وَمَنْ اَمْنَهُ مُسْلِمٌ نَائِعٌ فَمَلْ مَخْمَارٌ حَرْمٌ  
فَمَلْ وَاِنْ اَمْنَهُ صَبِيٌّ لَمْ نَقْتُلْ عَنْهُ اَنَّهُ نَعْرِفُ اَنَّهُ لَا اِمَانَ لَهُ  
لِنَرْجِعَ اِلَى مَمَاتِهِ وَمَنْ اَمْنَهُ اَسْرٌ قَدْ اُطْلِفَ بِاحْصَارِهِ حَرْمٌ  
فَمَلْ وَمَنْ اَسْلَمَ مِنْهُمْ فِي الْحَرْبِ او فِي حَصَارٍ او مُصِيفٍ حَقٌّ  
كَمَّةٌ وَمَالُهُ وَصَلَانٌ صِبْعَارٌ اَوْلَادُهُ عَنِ السَّبَبِ وَمَنْ عَرَفَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ 15  
مِنْ نَفْسِهِ ثَلَاثَةً فِي الْحَرْبِ حَارَ لَهُ اِنْ مَارَرَ طَانِ مَارَزَ كَافِرٌ اَسْحَبْتُ  
لَمْ يَنْ عَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ ثَلَاثَةً اِنْ يَخْرُجُ اِلَيْهِ طَانِ سَرَطٌ اِنْ لَا نَعَانِلُهُ  
عَبْرُهُ وَفِي لَمْ بِالْسَرَطِ اَلَا اِنْ نُنْخِصُ الْمُسْلِمَ وَيَسْهَرُ مِنْهُ فَيَجُور  
فَمَالُهُ طَانِ سَرَطٌ اِنْ لَا يَتَعَرَّضُ لَهُ حَتَّى يَرْجِعَ اِلَى الصِّفِّ وَفِي  
لَهُ فَمَالُهُ وَلَمْ يَسْلَمْ اِنْ نَمْنَعُ عَنْ اَمْنَتِنِ اَلَا مَحْرُوقًا 20  
لَعَالٍ او مَحْبُورًا اِلَى قَتْلِهِ طَانِ حَافٍ اِنْ نَقْتُلُ فَقَدْ فَمَلْ لَهُ اِنْ  
نُؤَلِّسُ وَالْمَذَهَبُ اَنَّهُ لَمْ يَسْلَمْ لَمْ يَكُنْ وَاِنْ كَانْ بَارَاقَتُهُ اَكْبَرُ مِنْ  
اَمْنَتِنِ وَغَلِبَ عَلَيَّ طَمَّةٌ (417) اَنَّهُ لَا يَهْلِكُ تَالَوِي اِنْ يَثْبُتَ

وإن غلب على طمعه أنه بذلك فلولي أن يصرف ومثل يحكم  
 عليه وإن عثر من له سهم بنفسه في فعل كافر مبيع في حال  
 العمل استحق سَلَمَةً وإن كان لا سهم له وله رَضِجٌ بعد فعل  
 مسح ومثل لا مسح وإن لم يعثر بنفسه بأن رماه من  
 الصنف فعليه أو عمله وهو أسر أو مُنْخَضٌ لم يمسح وإن فعله  
 وقد ترك القتال أو انهم لم يمسح سَلَمَةً وإن استترك أمان  
 في فعله أسركا في سلمه وإن قطع أحدهما يَدَهُ ورجله وفعله  
 الآخر بالسلب للقدح وإن قطع أحدهما أحدى يده وأحدى  
 رجله فعليه الآخر معه فولان أحدهما أن السلب للأول والثاني  
 ١٥ أنه للثاني وإن فعل امرأة أو صبياً فإن كان لا يعادل لم يمسح  
 سلمه وإن فعله وهو على العمل استحق سَلَمَةً والسلب ما  
 نسبت يده عليه في حال العمل من فمائه وحلته وحقه وسلاحه  
 وجريته ومثل لا يمسح للميت والممثلة والمفقدة والأول أصح  
 وإن أسر صبياً رق فإن كان وحده تبع السابى في الإسلام وإن  
 ٢٥ كان معه أحد أبوته تبعه في الدين وإن سبى امرأة رقت  
 بالآسر (418) فإن كان لها زوج انفصح نكاحها وإن أسر خيراً  
 فلامم أن يحكم به ما يرى المصلحة من العمل والاسترقاق  
 والميت والمفاداة نكاح أو مئة أسير من المسلمين فإن أسرقه  
 وكان له زوجة انفصح نكاحها وإن أسلم في الأسر سقط فئله  
 ٣٥ ونفى الخبر في أساق في أحد انفولين ونفى في القول الآخر  
 وإن عثر بنفسه في أسره فعليه الإمام أو من عليه في سلمه

فولان أحدهما أنه لمن أسره، والباقي أنه لمن له، وإن أسرقه  
أو فاداه بمال، فهل يسحق من أسره، رقبته أو المال المعادى  
به منه فولان <sup>٥</sup> وإن حاصر قلعة فبرل أهلها على حكم حاكم حار  
ويحب أن يكون للحاكم حرًا مسلمًا نعة من أهل الاحبياد  
ولا حكم للحاكم إلا بما فيه الخط للمسلم من العذل والاسترقاق  
والتب والعداء وإن حكم بقتل الذمة لم يلزم وقبل يلزم وإن  
حكم بقتل الرجل ورأى الإمام أن يمن عليهم حار فإن بولوا  
على حكم الحاكم فأسلموا قتل أن حكم نسي <sup>٦</sup> عصمت نفهم ومأثم  
وحرم سنهم وإن أسلموا بعد الحكم سقط العذل وبقي الباقي  
وإن مات الحاكم قبل الحكم (419) رُدُّوا إلى القلعة وبحوز لأمر <sup>١٥</sup>  
الحبس أن يشترط للمداه والرجعة ما رأى على قدر عيولهم من  
خمس الخمس وبحوز أن يُسَرِّط لمن دَّته على قلعة خُفلاً فإن  
كان المَجْعُول له كافرًا حارًا أن يجعل له خُفلاً ما جُهِولًا وإن  
قاله من دَّتَى على القلعة القلائد مله منها جارية فذلته عليها  
ولم يُقْتَضَ لم يسحق شيئاً وقبل يُرَضَّح له وليس نسي <sup>١٥</sup> وإن  
فُيَحَّتْ صَلَاحًا طَمِنَعَ صاحب القلعة من مسلم الخارية وامنع  
المَجْعُول له من نصر <sup>٦</sup> فبيها فُسِّخ الصلح وإن فُيَحَّتْ عتوة  
وقد أسلمت الخارية قبل الصلح دُفِعَ إليه فميتها وإن ماتت  
قبل الصلح نعه فولان أحدهما يُدْفَعُ إليه فميتها والباقي لا  
سوى له وبحوز قطع أسحارهم وتخریب ديارهم فإن غلب على <sup>٢٥</sup>  
الطَّنَّ أنه يحصل لهم ثلاثون إن لا يفعل ذلك ولا يحوز قبل



المهائم ألا إذا فأنلوا عليها وتقتل للمارر وتراى الخمور وتكسر  
 الملايق وتغلف ما فى أديهم من المورنة والاحسل وبحور اكل  
 ما أصب فى النار من انطعم وتغلف منه الدواث وبحور  
 دبح ما موكل للاكل من عمر صمان وممل يحب صمان (420)  
 ٥ ما تذبج وليس نسيء وان خرجوا الى دار الاسلام ومعلم سى  
 من الدعام فعنه فولان احدثما يجب رثه الى المقتم والنسنى  
 لا يجب وما سوى ذلك من الاموال لا يجوز لأحد منهم ان  
 يستد به فمن احدث منهم سباً وحب عليه رثه الى المقتم  
 وله قول اخر اذا قال الامر من احدث سباً فهو له صبح ومن  
 ١٥ احدث سباً ملكه والأول اصح ومن قتل من الكفار كره بقل راسه  
 من بلد الى بلد وان عاب الكفار المسلمين على اموالهم لم  
 يملكوها فان استرجعت وحب رثها على اهلها فان لم يعلم  
 حتى فيسبم غيرون صاحبها من خمس الخمس ولا تقسح  
 انفسه

### باب قسم القى وانعسبه

١٥

العبية ما أخذ من الكفار ما قتل وابحرف الجبل والركاب ومى  
 تملك ذلك منه فولان احدثما بالقضاء للحرب وابدى بالقضاء  
 للحرب وحاربه المال وأول ما يتدأ منه تسلب المعنول فيذبح الى  
 العدل ثم تقسم البلى على خمسة ثم تقسم الخمس على  
 ١٥ خمسة أسهم سهم لرسول الله (421) صلى الله عليه وسلم  
 نصرف فى المصالح وأهملها سد الثغور ثم الأهم فالأهم من ارأى  
 القصة وانوذين وعبر ذلك من المصالح وسهم لذوى القربى

وَمِنْهُمْ هَاسِمٌ وَبَنُو الْمُطَلَبِ الذَّكَرُ مِنْهُمْ مِنْذُ حَظِّ الْإِسْتِثْنَى  
نُذِقَ إِلَى الْغَضَى وَالذَّائِي « مِنْهُمْ وَعِلُّ نُذِقَ مَا حَصَلَ مِنْهُ فِي  
كُلِّ أَهْلِهِ إِلَى مَنْ مِنْهُمْ وَسَهْمٌ لِلْمَتَامَى الْغَوَاةِ وَعِلُّ بَشَرِكِ  
مِنْهُ الْغَوَاةِ وَالْأَعْمَاءِ وَنَسَبُ نَشَى « وَسَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ وَسَهْمٌ لِبَنِي  
السَّبِيلِ فَلَا تُعْطَى الْكَلْبَارُ مِنْهُ شَيْئًا « وَتُقَسَّمُ الْبَاقِي وَهُوَ أَرْبَعَةٌ  
الْأَحْمَاسُ بَيْنَ أَعْدَمِينَ لِلرَّاحِلِ سَهْمٌ وَلِلْعَارِسِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ وَلَا  
نُسْهُمُ إِلَّا لِقَرْنٍ وَاحِدٍ فَإِنْ دَخَلَ رَجُلًا نُسْهُمٌ حَصَلَ لَهُ ثَلَاثُ  
وَحَصْرُهُ لِلْحَرْبِ إِلَى أَنْ يَنْقَضِيَ الْحَرْبُ أَشْهُمٌ لَهُ وَإِنْ عَابَ فَرَسَهُ  
فَلَمْ يَحْدِهِ إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ لَمْ يُسْهِمْ وَعِلُّ نُسْهُمٍ وَلَيْسَ  
بِشَيْءٍ « وَإِنْ عَصَرَ فَرَسًا وَطَلَّ عَلَيْهِ أَشْهُمٌ فِي أَظْهَرِ الْعَوَالِمِ  
وَلِصَاحِبِ الْفَرَسِ فِي الْآخِرِ وَإِنْ حَصَرَ فَرَسٌ صَعِيفٌ أَوْ أَعْمَقَ  
أَشْهُمٌ لَهُ فِي أَحَدِ الْعَوَالِمِ دِينَ الْآخِرِ وَمِنْ مَبِّ أَوْ خَرَجَ عَنْ  
أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْعَيْلِ بَرِيءٌ قَبْلَ أَنْ يَعْصِيَ الْحَرْبَ (422)  
لَمْ نُسْهِمْ لَهُ « وَتُرْضَخُ الْعَبْدُ وَالْمَرْأَةُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَتَادِرُ إِنْ حَصَرَ يَدَانِ  
الْأَمَامِ « وَفِي الْأَحْمَرِ ثَلَاثَةُ أَهْوَالٍ أَحَدُهَا نُسْهُمٌ لَهُ وَالْبَاقِي تُرْضَخُ لَهُ «  
وَالْمَالُ يُحْبَرُ فَإِنْ أَحْبَرَ السَّهْمُ فُسِّخَتْ الْأَحَارَةُ وَسُغِطَتِ الْأَحْرَةُ  
وَإِنْ أَحْبَرَ الْأَحْرَةُ سَغِطَ السَّهْمُ « وَفِي تَنْجَارِ الْعَسْكَرِ فَوَلَانِ أَحَدُهَا  
نُسْهُمٌ لَهُمْ وَالْبَاقِي تُرْضَخُ وَعِلُّ أَنْ تَأْكُلُوا أَشْهُمَ لَهُمْ وَإِنْ لَمْ  
تَعْمَلُوا عَلَى فَوَلَانِ « وَمِنْ أَتَيْنَ يَكُونُ الرِّضْخُ مِنْهُ لِبَنِيهِ أَهْوَالٍ  
أَحَدُهَا مِنْ أَصْلِ الْعِصْمَةِ كَالسَّلْبِ وَالْبَقِي مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْمَاسِهَا «

a) Cod. L. habet. الْغَضَى وَالسَّنْجَى. b) Cod. O. عَارِ فَرَسَهُ.

c) In Cod. L. deest.

وَالثَّالِثُ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ وَإِنْ خَرَجَ سَرِيحًا إِلَى حَيْهٍ فَعَيْمٌ  
 أَحَدُهُمَا سَهْمًا فُسِّمَ بَيْنَ الْجَمْعِ وَإِنْ بَعَثَ أَمْرًا لِخَمْسٍ سَرِيحَتَيْنِ  
 إِلَى مَوْصِعَيْنِ فَغَنِمَتِ أَحَدُهُمَا اسْتَرْكُوا فِيهِ وَفِي مَا نَعِمَهُ لَخْمِسٍ  
 مَشْتَرَكٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّرِيحَتَيْنِ وَمَا نَعِمَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ السَّرِيحَتَيْنِ  
 ٥ يَكُونُ بَيْنَ السَّرِيحَةِ الْعَانِيَةِ وَبَيْنَ لَخْمِسٍ لَا يَسَارِكُهَا فِيهِ السَّرِيحَةُ  
 الْآخَرَى وَأَمَّا أَنْفَى فَهُوَ كُلُّ مَالٍ أَحَدٌ مِنَ الْفُقَرَاءِ مِنْ غَيْرِ مَالٍ  
 كَالْمَالِ الَّذِي تَرَكَهُ قَرَعًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْحَرِيِّ وَالْخَرَجِ وَالْأَمْوَالِ  
 الَّتِي نَمَتَ عَلَيْهَا صَاحِبُهَا وَلَا وَارِثَ لَهُ (423) مِنَ أَهْلِ الدِّمَةِ  
 وَفِيهَا فُلَانٌ أَحَدُهُمَا أَتَاهَا نَخْمِسُ فَنُصِرَ خُمُسُهَا إِلَى أَهْلِ الْخُمُسِ  
 ١٥ وَالثَّانِي لَا نَخْمِسُ إِلَّا مَا عَرَبُوا عَنْهُ قَرَعًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَفِي  
 أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِهَا فُلَانٌ أَحَدُهُمَا أَتَاهَا لِأَجْنَادِ الْمُسْلِمِينَ نَقَسَمَ بَيْنَهُمْ  
 عَلَى قَدَرِ كِفَايَتِهِمْ وَالثَّانِي أَتَاهَا لِلْمَصَالِحِ وَأَهْمُهَا أَجْنَادُ الْإِسْلَامِ  
 فَيُعْطَوْنَ مِنْ ذَلِكَ قَدَرُ كِفَايَتِهِمْ وَالباقى لِلْمَصَالِحِ وَنَجْدًا فِيهِ  
 لِلْمُهَاجِرِينَ وَيَقْدَمُ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 ٢٥ وَسَلَّمَ وَيُسَوِّهُ نَسَبِي هُنَّ وَبِى الْمُطْلَبُ طَنْ أَسْوَى بَطْنَانِ فِي  
 الْقُرْبِ قَدِمَ مَنْ فِيهِ أَفْهَارُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ  
 بِالْإِقْتِصَارِ ثُمَّ بِسَاقِرِ الْمَاسِ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ دُفِعَ إِلَى وَرَثَتِهِ وَرُوحِيهِ  
 الْكَفَايَةُ وَإِنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ وَاحْتَارَ أَنْ يُعْرَضَ لَهُ فُرْصٌ لَهُ وَإِنْ لَمْ  
 يَخْتَرْ تَرِكَهُ وَمَنْ خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْمَعَالِ سَقَطَ  
 ٣٥ حَقُّهُ وَإِنْ كَانَ نَسَبِي مَالِ الْعِيَّةِ أَرَامٍ وَفُلَانٌ أَتَاهَا لِلْمَصَالِحِ  
 صَارَتْ وَفَعًا يُنْصَرَفُ غَنَمُهَا فِيهَا وَإِنْ فُلَانٌ لِلْمَصَالِحِ

أُتَاهَا. Cod. O. addit. حَيْه. Cod. O. addit. كمال. Cod. L. a)

فَسَيَتُ بِسَنَنِهِمْ وَهَمَلُ نَصْبِهِمْ وَهَفَا وَنَفَسَ عَلَيْهَا (424)  
بَيْنَهُمْ ٥

### باب عهد الذمة وضرب الجزية

لا يصح عهد الذمة إلا من الإمام أو ممن فوض إليه الإمام  
ولا يُعقد الذمة لمن لا كتاب له ولا شبهه كتاب كعبيد الأوثان  
والمُرندة ومن دخل في دين اليهود والنصارى بعد النسخ  
والتمثيل ويجوز أن يُعقد لليهود والنصارى والمجوس ومن  
دخل في دين اليهود والنصارى ولم يُعلم هل دخل قبل النسخ  
والتمثيل أو بعدها وأما السامرة وأصباثه فقد صل ناجور أن  
يُعقد لهم وصل لا يجوز ومن يشك في ديني أرحمهم وسبب  
وعمرهما من الانشاء صلى الله عليهم أجمعين فقد صل يُعقد  
لهم وصل لا يُعقد ولا يُعقد لمن ولد من ديني وكنائسهم وعبيد  
وأند من كناني ودينه فولد أصحهما أنه يُعقد له ولا يصح  
عهد الذمة إلا بمرطبي أنيرام أحكام الملوك وسدب الجزية  
والأبلى أن يُقسَم الجزية على الطغاة فتجعل على العفر المغنيل  
دسار وعلى المتوسط دساران وعلى العنق أرمعة دسار أمداء  
نأمر المؤمنين عمر (425) رضى الله عنه وأقل ما يُؤخذ دسار  
وأكثره ما وقع الرابعي عليه ويجوز أن تُضرب الجزية على  
الرقب ويجوز أن تُضرب على الأرم وناجور أن تُضرب على  
مواشيهم كما فعل أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه في نصارى  
العرب ولا يجوز أن ينقص ما تؤخذ من أراضيهم ومواشيهم  
من دسار ويجوز أن تُسمرط عليهم بعد الدينار صيفاً من

مَرُّهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَيَتَمَسَّكُ أَتَمُّ الصَّاعِدَةِ فِي كَيْدِ سِنِّهِ وَتَذَكَّرُ  
 مَدْرُ مَنْ نَصَافٍ مِنَ الْقُرْسَانِ وَالرَّحَالَةِ وَمَقْدَارُ الصَّاعِدَةِ مِنَ نَوْمٍ  
 أَوْ يَوْمٍ أَوْ نَلِثَةٍ وَلَا يَرَادُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَتَمِّ وَيَتَمَسَّكُ مَقْدَارُ الطَّعَامِ  
 وَالْأَتَمِّ وَالْعَلَبِ وَأَصَابِهَا وَيَنْقَسِمُ ذَلِكَ عَلَى عِدَّتِهِ وَعَلَى مَدْرٍ  
 ٥ حَرَائِمِهِمْ وَعَلَيْهِمْ أَنْ نَسْكُنُوهُمْ فِي فُصُولِ مَسَاكِينِهِمْ وَكَمَا تَسِيهِمْ وَمَنْ  
 بَلَغَ مِنَ أَوْلَادِهِمْ اسْتَوْفَى لَهُ عَقْدُ الدَّمَةِ عَلَى طَاهِرِ النَّصِّ وَعَمِلَ  
 تَوَحُّدًا مِنْ حَرَبَةٍ أَمَّا وَتَوَحُّدُ الْحَرَبَةِ فِي أَحَرِ الْحَوْلِ وَتَوَحُّدُ  
 ذَلِكَ مِنْهُمْ بِرَفِيعٍ كَمَا تَوَحُّدُ سَائِرُ الدُّنْيَا وَلَا تَوَحُّدُ مِنْ أَمْرَاهِ  
 وَلَا عِبْدٍ وَلَا صَبِيٍّ وَلَا مَكْنُونٍ (٤٢٦) وَفِي النِّسْبِ الْعَالِي وَالرَّاعِبِ  
 ١٥ فَوَلَانُ وَفِي الْعَقْرِ أَتَمُّ لَا كَسَبَ لَهُ فَوَلَانُ أَحَدُهُمَا لَا حَبَّ  
 عَلَيْهِ وَالْبَانِي حَبَّ وَيَطَالِبُ بِهَا إِذَا أَتَسَّرَ وَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ نُحِشُ  
 بِيَمَانٍ وَيُعْمَقُ بِيَمَانٍ فَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ تَوَحُّدُ مِنْهُ الْحَرَبَةُ فِي أَحَرِ  
 الْحَوْلِ وَفِيهِ بَلْعُ أَتَمِّ الْإِثَافَةِ فَإِذَا بَلَغَ مَدْرُهَا حَوْلًا رَجَعَتْ عَلَيْهِ  
 الْحَرَبَةُ وَهُوَ الْأَطْهَرُ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَوْ اسْلَمَ نَعْدَ الْحَوْلِ أُحْدِثَ مِنْهُ  
 ٢٥ حَرَبَةٌ مَا مَضَى وَمَنْ مَاتَ أَوْ اسْلَمَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ نَعْدَ مَدْرٍ  
 تَوَحُّدًا مِنْهُ لِمَا مَضَى وَعَمِلَ مِنْهُ فَوَلَانُ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا حَبَّ  
 عَلَيْهِ سِوَا الْبَانِي حَبَّ لِمَا مَضَى بِقِسْطِهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَإِنْ  
 مَاتَ الْإِمَامُ أَوْ عُرِلَ وَوَلَّى عَمْرُوهُ وَلَمْ يَعْرِفْ مَقْدَارَ الْحَرَبَةِ رَجَعَ إِلَى  
 فَوَلِهِمْ وَبِأَحَدِهِمْ الْإِمَامُ نَحْكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ صِلَانِ أَثْمَالٍ وَالنَّعِيسِ  
 ٣٥ وَالْعَرِيسِ وَإِنْ أَتَوْا مَا تَوَحُّدَ الْحَدِّ مِمَّا نَعْبُدُونَ حَرَبَتَهُ كَانُوا  
 وَالسَّرِقَةِ أَتَمَّ عَلَيْهِمْ الْحَدُّ وَإِنْ لَمْ يَعْقِدُوا مَحَرَّمَتَهُ كَسَرَبَ لِلْحَمِي  
 لَمْ يُقَمَّ عَلَيْهِمْ الْحَدُّ وَيُلْزَمُهُمْ أَنْ يَمْتَرُوا عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي اللَّيَاسِ  
 فَإِنْ لَبَسُوا فَلَانَسَ (٤٢٧) مَتَرُهَا مِنْ فَلَانَسِ الْمُسْلِمِينَ مَا نَخْرِقُ

وَيُسْأَلُونَ الرِّبَاةَ عَلَى أَوْسَاطِهِمْ فِي رَهَابِهِمْ حَتَّىٰ مِنْ رَضَائِهِمْ  
 أَوْ يُكْسِوْنَ أَوْ حَرَثَ مَدْحَلٍ مَعَهُمْ لِحَتَمِ وَلَهُمْ أَنْ يَلْبِسُوا أَلْعِيَانَهُمْ  
 وَأَنْضِلْسَانِ وَيُسْأَلُ الْمَرْأَةُ الرِّبَاةَ بِحَتِّ الْإِرَارِ وَيُسْأَلُ دَوَى الْإِرَارِ  
 وَيَكُونُ فِي عَمَلِهَا حَتَمٌ مَدْحَلٍ مَعَهَا لِحَتَمِ وَيَكُونُ أَحَدُ حَقِّهَا  
 أَسْوَدٌ وَالْآخَرُ أَمْصَرٌ وَلَا يَرْكَبُونَ الْحِمْلَ وَيَرْكَبُونَ الْمَعَالِ وَالْحِمَارَ  
 بِالْأَكْفِ عَرَضًا وَلَا يَصْطَرِّفُونَ فِي الْمَحَالِسِ وَلَا يَنْتَهِيْنَ بِالسَّلَامِ  
 وَيَلْحَقُونَ إِلَى أَصْنَقِ الطَّرِيقِ وَيُتَمَعُونَ أَنْ تَعْلَوْا عَلَى الْمُسْلِمِينَ  
 فِي السَّيْرِ وَلَا تُتَمَعُونَ مِنَ الْمَسَاوِي وَفِي تَمَعُونَ وَأَنْ يَمْلِكُوا  
 دَارًا عَائِلَةً أَفْرُوا عَلَيْهَا وَيُتَمَعُونَ مِنَ أَطْهَارِ الْمُنْكَرِ وَالْمُفْرِ وَالْمُفْرِ  
 وَالْمَافُوسِ وَالْحَقِيرِ بِالسُّورَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَيُتَمَعُونَ مِنَ أَحْدَابِ بَيْعِ ١٥  
 وَكَفَاتِسَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَلَا يُتَمَعُونَ مِنَ أَطْعَمَةٍ مَا أُسْتَهْدِمَ مِنْهَا  
 يَفْعَلُ يُتَمَعُونَ وَأَنْ ضُولُكُوا فِي بِلَادِكُمْ عَلَى الْخُرْبَةِ لَمْ يُتَمَعُوا مِنَ  
 أَطْهَارِ الْمُنْكَرِ وَالْمُفْرِ وَالْمَافُوسِ وَالْمُفْرِ وَالْمُفْرِ وَالْإِنْجِيلِ  
 وَأَحْدَابِ الْبَيْعِ وَالْكَفَاتِسِ (٤٢٨) وَيُتَمَعُونَ مِنَ الْمَقَامِ بِالْحِجَارِ وَفِي  
 مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَالْمَمَامَةَ وَمَحَالِبِهَا فَإِنْ أَذِنَ لَهُمْ فِي الدُّخُولِ ٢٥  
 لِدُجَارِهِ أَوْ رَسَالِهِ لَمْ يُتَمَعُوا أَكْثَرَ مِنْ بِلَادِهِ أَتَمَّ وَعَدَ أَنْ كَانُوا  
 مِنَ أَهْلِ الدِّمَةِ أَحَدٌ مِنْهُمْ لِدُخُولِ الْحِجَارِ تَصِفُ الْعُسْرَ مِنَ  
 مَحَارِبِهِمْ وَإِنْ كَانَ مِنَ أَهْلِ الْحَرْبِ أَحَدٌ مِنْهُمْ الْعُسْرَ وَلَيْسَ  
 نَسِيءٌ وَلَا مَكِّيٌّ مُسَرِّفٌ مِنْ دُخُولِ الْحَرَمِ بِحَالٍ فَإِنْ دَخَلَ  
 بَابَ وَفِيهِ نَيْسٌ وَأُخْرِجَ وَلَا يَدْخُلُونَ سَائِرَ الْمَسَاحِدِ إِلَّا بِالْإِذْنِ ٣٥  
 وَإِنْ كَانَ حَتَمًا فَهَذَا فَعَلٌ لَا مَكِّيٌّ مِنَ اللَّيْلِ وَعَدَ مَكِّيٌّ وَيَجْعَلُ  
 الْأَمَامَ عَلَى كُلِّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ رَحْلًا بِكُتُبِ أَسْمَاءٍ وَجِلَاءٍ وَيَسْتَوِي  
 عَلَيْهِمْ مَا يُؤْخَذُونَ بِهِ وَعَلَى الْأَمَامِ حَقُّ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي دَارِ

الاسلام وَدَفَعَ مَنْ قَصَدَهُ بِالْأَثَرِ وَاسْتَعَاذَ مَنْ أَسَرَ مِنْهُمْ وَأَنْ لَمْ  
 يَفْعَلْ ذَلِكَ حَتَّى مَضَى الْحَوْلُ لَمْ يَجِبِ الْحَرَبُ وَأَنْ يَحْكُمُوا  
 أَلَمًا مَعَ الْمُسْلِمِينَ وَحَبَّ الْحُكْمُ بِهِمْ وَأَنْ يَحْكُمُوا بَعْضُهُمْ  
 فِي بَعْضٍ فَفُلَانٌ أَحَدُهُمَا دَحِبٌ لِلْحُكْمِ بِهِمْ وَالثَانِي لَا  
 ٥ حَبٌّ وَأَنْ يَسْلَعُوا نُمُوعًا فَاسِدَةً (429) وَيَعَانِضُوا بَعْضُهُمْ يَحْكُمُوا  
 لَمْ يَنْقُصْ مَا تَعَلَّوْا وَأَنْ لَمْ يَسْلَعُوا بَعْضٌ عَلَيْهِمْ وَأَنْ يَحْكُمُوا  
 إِلَى حَاكِمٍ لَهُمْ فَأَتَرْتَهُمُ الْمَعَانِضَ فَمَضَوْا بَعْضُهُمْ يَرْتَعُوا إِلَى حَاكِمِ  
 الْمُسْلِمِينَ أَمْضَى ذَلِكَ فِي أَحَدِ الْعَوْلَيْنِ وَلَا يُصْبِحُ فِي الْآخَرِ  
 وَأَنْ أَسْلَمَ صَبِيٌّ مِنْهُمْ مِمَّنْ لَمْ يَصْبَحْ أَسْلَامُهُ وَفِيْلٌ يَصْبَحُ أَسْلَامُهُ  
 ١٥ فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ وَأَنْ أَسْمَعُوا عَلَى أَدَاءِ الْحَرَبِ أَوْ الْغَرَامِ  
 أَحْكَامَ الْمَلِكِ أَسْعَفَ عَهْدُهُمْ وَأَنْ رَأَى أَحَدُهُمْ بِمُسْلِمٍ أَوْ أَصَابَهَا  
 سِكَاحٌ أَوْ آوَى عَدُوًّا لِلْكَفَّارِ أَوْ ذَلَّ عَلَى عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فَسَدَ  
 مُسْلِمًا عَلَى دِينِهِ أَوْ فَنَلَهُ أَوْ فَضَعَ عَلَيْهِ الطَّرِيفَ يُطَرِّقُ فَإِنْ لَمْ  
 يَكُنْ مَدَّ شُرْطَ ذَلِكَ فِي عَهْدِ الدَّعَا لَمْ يَسْعَفْ عَهْدُهُ وَأَنْ  
 ٢٥ شُرْطَ عَلَيْهِمْ فَقَدْ فُيْلٌ يَنْقُصُ وَفِيْلٌ لَا يَسْعَفُ وَأَنْ ذَكَرَ اللَّهُ  
 عَزَّ وَجَلَّ أَوْ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ دِينُهُ لَمْ يَحْزَرْ  
 فَقَدْ فُيْلٌ يَنْقُصُ عَهْدُهُ وَفِيْلٌ أَنْ لَمْ يُسَدِّطْ لَمْ يَسْعَفْ وَأَنْ  
 شُرْطَ فَعَلَى الْوَحْشِ وَأَنْ فَعَلَ مَا مُنِعَ مِنْهُ مِمَّا لَا صَرَرَ فِيهِ  
 كَذَرَكِ الْعِبَارِ وَأُظْهِرَ الْخَمَرُ وَمَا أَسْبَهَهَا غَيْرَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَنْقُصْ  
 ٣٥ الْعَهْدُ وَأَنْ جَنَفَ مِنْهُمْ بَعْضُ الْعَهْدِ (430) لَمْ يُتَسَدَّ إِلَيْهِمْ  
 عَهْدُهُمْ وَمَنْ فَعَلَ مَا يُوجِبُ تَقْصُصَ الْعَهْدِ رَدًّا إِلَى مَا أَنَسَ فِي أَحَدِ  
 الْعَوْلَيْنِ وَفِيْلٌ فِي الْحَالِ فِي الْعَوْلِ الْآخَرِ

## باب عقد الهدنة

لا دحور عقد الهدنة ألا للامان او لمن قوص اليه الامان وادا  
 راي في عدها مصلحة حار ان يعقد ثم يسطر فان كان  
 مسطهرا فله ان يعقد اربعة اسهر ولا دحور سنة ومما بينهما  
 قولان وان لم يكن مسطهرا او كان مسطهرا ولكن لمرة في  
 عرو مسقة لنعدهم حار ان يهذبهم عشر سنين وان هادن على  
 أن الخيار اليه في العسخ متى شاء جاز وعلى الامان ان يدع  
 عنهم الاذنة من جهة المسلمين ولا يلزمه دفع الاذنة عنهم من  
 جهة أهل الحرب وان جاء منهم مسلم لم يجب ردة انتم فان  
 جاء مسلم لم يحتر ردها وان جاء روحها بطلب ما دفع  
 اليها من الصداق فعليه قولان احدهما يجب ردة والباقي لا  
 يجب وان حاكموا اليها لم يجب الحكم بينهم وان جف  
 منهم بعض العهد حار ان يبذل اليهم (431) عهدهم وان نحل  
 منهم حربى الى دار الاسلام من غير امان حار قبله واسرفه  
 وكان مائة مائة وان استأذن في الدحول وراى الامان المصلحة  
 في الاذن بأن يدخل في حارة يمنع بها المسلمون او في  
 اذاه رسالته او بأحد من محاربتهم ساء حار ان يأذن له فاذا  
 دخل حار ان يقدم اليوم والعشرة وان طلب ان يقسم مدة  
 جاز ان يأذن له متى المقام اربعة اسهر ولا يجوز سنة ومما  
 بينهما قولان وادا افام لمرة الترام احكام المسلمين فتعصى المال  
 والنفس ويجب عليه حد الذنوب ولا يجب حد الربا والشرب  
 ومنى حد السرقة والمخاربة قولان ويجب دفع الاذنة عنه كما



يحبب على الذمّي فان رجع الى دار الحرب يدين الامام في حاربه  
 اورساله يهوياني على الأمان في نفسه وماله وان رجع للاستيطان  
 انبعض الأمان في نفسه وما معه من المال فان أَدْنَعَ مَالاً في دار  
 الاسلام لم ينقص الأمان فيه ويحبب رُدُّه اليه فان قُيِّلَ او مات  
 في دار الحرب فعلى ماله فولان احدهما انه نُردُّ الى ورثته والباقي  
 انه نَعَمَ (432) ويصير مسلماً وان أُسِرَ واسْتَرْقِيَ صار ماله مسلماً  
 وان قُيِّلَ او مات في الأسر فعلى ماله فولان وان مات في دار  
 الاسلام قُيِّلَ ان يرجع الى دار الحرب رُدُّ ماله الى ورثته على المصوص  
 وقيل في انصاف على فولان،

### باب خراج السَّوَادِ

40

أَرْضُ السَّوَادِ مَا مِمَّنْ حَدَسَهُ التَّوَصُّلُ إِلَى عَيْنَانِ طَوَّلاً وَمَا مِمَّنْ  
 انْعَدَسَتْهُ إِلَى خُلْوَانٍ مَرَضًا وَفِي وَفَقَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْمَصْصِ  
 لَا يَكْجُورُ نَعْمُهَا وَلَا رَقْنُهَا وَلَا هِنُّهَا وَمَا تُؤْخَذُ مِنْهَا بِاسْمِ الْخَرَجِ  
 أُحْرَةً وَقِيلَ أَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ يَكْجُورُ نَعْمُهَا وَرَقْنُهَا وَهِنُّهَا وَمَا تُؤْخَذُ  
 15 مِنْهَا بِاسْمِ الْخَرَجِ نَعْمٌ وَالْوَاجِبُ أَنْ تُؤْخَذَ مَا صَرَفَهُ امْرُؤُ الْمُؤْمِنِينَ  
 عَنِ رَضَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَهُوَ مِنْ كُلِّ حَبِّ كَرِيمٍ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ وَمِنْ  
 كُلِّ حَرْبٍ تَخْلُفُ بَعْدَهُ دِرَاهِمٌ وَمِنْ كُلِّ حَرْبٍ رَطْبَةٍ أَوْ شَجَرٍ  
 سِتَّةَ دِرَاهِمٍ وَمِنْ كُلِّ حَرْبٍ حِنْطَةٍ أَرْبَعَةَ دِرَاهِمٍ وَمِنْ كُلِّ حَرْبٍ  
 سَعِيرٍ دِرَاهِمًا وَقِيلَ عَلَى الْحَرْبِ مِنَ الْكُرْمِ وَالسَّجَرِ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ  
 20 وَمِنْ الْبَخْلِ ثَمَانِيَّةٌ وَمِنْ قَصَبِ الشُّكْرِ سِتَّةٌ (433) وَمِنْ الرُّطْبَةِ  
 حَمْسَةٌ وَمِنْ التِّرِّ أَرْبَعَةٌ وَمِنْ السَّعِيرِ دِرَاهِمَانِ

a) In Codice L. distinet. العارسية.

## باب خَدِّ الرِّبَا

اذا ربي المائع انعاض المبحار وهو مسلم او دمي او مريد وحب  
 عليه النخذ فان كان مخصصا فحده الرحم وانمخصص من  
 وطى في نكاح صحيح وهو حر مائع عاض فان وطى وهو عبد ثم  
 عيب او صبي ثم بيع او مكيون ثم اوى فليس بمخصص<sup>٥</sup>  
 وميل هو مخصص والمذهب الاول وان كان عمر مخصص نظر فان  
 كان حرا فحده جلد مائة وعرب عام الى مساهة تقصر منها  
 الصلوة وان كان عبدا فحده جلد خمس وفي تعريه ثلثة  
 احوال احدها لا يحب والباقي يحب تعري عام واثالث يحب  
 تعري نصف عام ومن لاظ وهو من اهل خَدِّ الرِّبَا فعنه فولان<sup>١٥</sup>  
 احدهما يحب عليه الرحم والباقي يحب عليه الرحم ان كان  
 مخصصا والجلد والعرب ان لم يكن مخصصا وان اى بهيمة فعنه  
 فولان كاللواط وميل منه قول ثالث انه يعزر فان كانت البهيمة  
 مما يؤكل (٤٣٤) وحب ذبحها واكلت وميل لا يؤكل وان كانت  
 مما لا يؤكل بعد ميل يذبح وميل لا يذبح وان وطى احبته<sup>٢٥</sup>  
 منه بعد ميل نخد وميل لا يجد وان وطى احبته فمسا  
 دون العرج عزر وان اسمى بده عزر وان آتت المرأة امرأة  
 عزرها وان وطى حارة مسركة بده ومن عره او حارة انده  
 عزر وان وطى أخته بملك المسمى فعنه فولان احدهما نخد

a) In Codice O. adnotatum est: او امراء

b) Pro امراء عورتا in Cod. L. tantummodo عورت c) Cod. O.

والنابى عرّز وهو الاصح وان وصى امرأة في نكاح مُخْتَفِع على  
نُظْلَانِه وهو بعدد محرّمته كمنكاح دواب المَحَارِمِ او اسْمَاخَر  
امرأة للربا فوطئها حُدٌّ وان وصى امرأة في نكاح محبيل في  
اُباحه كالنكاح بلا ونيّة ولا سهو ونكاح الممعة لم يحدّ وقبل ان  
وُصِيَ في النكاح بلا ونيّة وهو بعدد محرّمته حُدٌّ وليس يسمى  
وان وحد امرأة في فرائسه تظنّها روحته فوطئها لم يُحدّ وان ربا  
لأمرأة وادّعى أنّه جهل بمحرّم الربا فان كان يحور ان يحصى  
عليه نسأَن كان قريب العهد بالاسلام او نَسَأَ في نائبة بعدة لم  
يُحدّ ومن وصى امرأته في الموضع المكروه عرّز وان ووطئها وفي  
40 حائض عرّز وقال في القدم ان كان في اقسام (435) الدم وحب  
عليه دمبار وان كان في انبار وحب عليه نصف دمبار ولا نعم  
للحدّ على الخمر الاّ الامام او من قوص اليه الامام ويجوز للمولى  
ان نعم للحدّ على عبده وامره وقبل ان يب بالافرار حار وان  
نسب بالنسبة لم يحر والذهب الاول وان كان المولى فاسقاً او  
15 امرأة بعد قبل لا يُعصم وقبل بعصم وهو الاصح وان كان مكاننا  
بعد قبل بعصم وقبل لا يعصم وهو الاصح ولا يُقام الحدّ على  
المسجد ولا يُجلّد في حرّ شديد ولا تَرْدٌ شديد ولا في مَرَضٍ  
يُزَحِي تَرْدُهُ حتّى يبرأ فان جلد في هذه الاحوال فاب والمبصّ  
انه لا يصح وهيل منه قولان ولا نُحدّ المرأة في حال الحمل  
20 حتّى تصع ويبرأ من ألم الولادة ولا نُجلّد بسوط جديد ولا  
ببيل ولا نمدّ ولا يُشدّ يده ولا يعجز بل يكون عليه قميص

ولا يَمْلَعُ فِي الصَّرْبِ مُنْبَهَرُ الدَّمِ وَيَقْرُبُ الصَّرْبُ عَلَى أَغْصَانِهِ  
وَيَنْتَوِقِي<sup>a</sup> الْوَحْدَ وَالرَّأْسَ وَالْعِرْجَ وَالْخَاصِرَةَ وَسَائِرَ الْمَوَاضِعِ الْمَكُونَةِ وَأَنْ  
يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَوْضِعٍ ضَرِبَ (456) عَمْرُوهُ وَنَضْرَبَ الرَّجُلُ فَاتَّسَمَاءُ  
وَالْمَرْأَةُ حَائِضَةً فِي سَبْعٍ يَسِرُّ عَلَيْهَا وَيَمْسِكُ عَلَيْهَا امْرَأَةٌ كَمَا تَبْهَاهَا  
فَإِنْ كَانَ يَصْنُو الْخَلْفَ أَوْ مَرِيضًا لَا تَرْخِي نَفْسُهُ حِلْدَ نَاطِرَافٍ<sup>b</sup>  
السَّابِ وَأَيْكُلُ أَنْتَحِلُ<sup>c</sup> وَإِنْ كَانَ لَحْدُ الرَّحِمِ طَانَ كَانَ فَدَ مَسَبٍ  
بِالْأَفْوَارِ فَالْمُسَبَّحَةُ أَنْ يَسُدَّ الْأَمَامَ وَإِنْ نَبَتَ بَالْتِمَةِ فَالْمُسَبَّحَةُ  
أَنْ يَسُدَّ السَّهْوُونَ طَانَ وَحِبَ الرَّحِمِ فِي الْخَرِّ أَوْ الْبَرْدِ أَوْ الْمَرَضِ  
فَإِنْ كَانَ فَدَ مَسَبٍ بَالْتِمَةِ رُجِمَ وَإِنْ كَانَ فَدَ مَسَبٍ بِالْأَفْوَارِ  
فَالْمَبْصُورُ أَنَّهُ نَوَّحَرَ إِلَى أَنْ يَسِرَّ أَوْ يَسُدَّ الْهَوَاءَ وَفِي نَفْسِهِ<sup>d</sup>  
عَلَيْهِ وَأَنْ وَحِبَ الرَّحِمِ فِي خُلْيَ<sup>e</sup> لَمْ تَرْجَمْ حَتَّى يَضَعُ وَيَسْعَى  
الْوَلَدُ بِلَبِّي عَمْرُهَا وَإِنْ مَسَبَ لَحْدُ بَالْتِمَةِ اسْتَبَحَّتْ أَنْ تُخْفَرُ  
لَهُ خُفْرَةٌ وَإِنْ بَسَبَ بِالْأَفْوَارِ لَمْ تُخْفَرْ عَلَى رُجْمٍ فَهَرَبَ لَمْ تُنْتَعِ<sup>f</sup>،

### بَابُ حَدِّ الْعَدَى

أَدَى فَذَى الْمَالِ عَاقِلٌ مُخْمَرٌ وَهُوَ مُسْلِمٌ أَوْ دَمِيٌّ أَوْ مُسْتَمِينٌ<sup>g</sup> أَوْ  
مَرْمَدٌ مُخَصَّنًا لَيْسَ بِمَوْلُودٍ لَهُ وَحِبَ عَلَيْهِ لَحْدٌ<sup>h</sup> فَإِنْ كَانَ خُرًّا  
حُلْدَتَ بِنَائِينَ وَإِنْ كَانَ عَمْدًا حُلْدَ أَرْبَعِينَ وَالْمُخَصَّنُ هُوَ الْمَالِغُ  
الْعَاقِلُ الْخَيْرُ الْمُسْلِمُ الْعَقِيفُ (457) طَانَ فَذَى صَعِيرًا أَوْ مَحْمُومًا  
أَوْ عَمْدًا أَوْ كَادِرًا أَوْ طَاحِرًا أَوْ مَسْنٍ وَضَى وَطَنًا حَرَامًا لَا سُنْهَةً

a) Cod. L. وَيَنْتَوِقِي. b) Cod. L. مَعَادِي. c) Cod. O. حَامِل. d) Cod. O. لَهَا. e) Cod. L. خُلْيَ. f) Cod. O. نَتَعِ. g) Cod. L. مُسْتَمِينٌ. h) Cod. L. لَحْدٌ.

فَمَعِ عُرَّرَ وَأَنْ وَضَى بِسَمِيحٍ نَعْدَ فَمِل نَحَدُّ وَمِل نَعْرَرُ وَأَنْ فَمِلْ  
 وَلَدَهُ أَوْ وَلَدَ وَلَدَهُ عُرَّرَ وَأَنْ فَمِلْ مَحْبُولًا فَعَالٌ هُوَ عَمْدٌ وَقَالَ  
 ائْتَعِدُونِي أَنَا خَرَّ فَنَعُولُ فَمِلْ ائْتَعِدْ وَمِلْ فَمِلْ فَمِلْ وَأَنْ فَمِلْ  
 رَتَّبَتْ وَأَمَتْ بَصْرَانِيَّ فَعَالٌ لَمْ أَرِ وَلَمْ أَكُنْ بَصْرَانِيًّا وَلَمْ نَعْرِفْ  
 ٤ حاله فَعَمِلَ فَمِلْ أَنْ أَحَدُنَا نَحَدُّ وَأَمَّا نَعْرَرُ وَأَنْ فَمِلْ فَعَمِلَ  
 فَمِلْ هُوَ مَجْمُوعٌ ثُمَّ قَالَ بَلْ فَمِلْ وَأَنَا عَاقِلٌ وَعُرِفَ لَهُ حَالُ  
 خُتُونٍ فَاعْمَلْ فَمِلْ الْعَادِي فِي أَضْرَ ائْتَعِلْ وَالْعَوْلُ فَمِلْ ائْتَعِدْ  
 فِي الْآخِرِ وَأَنْ فَمِلْ عَمِلًا فَلَمْ نَحَدُّ حَتَّى رَتَّى أَوْ وَضَى وَطُنًا  
 حَرَامًا لَمْ نَحَدُّ وَلَا نَحْبَ لَحْدًا إِلَّا أَنْ نَعْدَهُ بَصْرِيحَ الرِّبَا أَوْ  
 ١٥ اللُّوْطِ أَوْ بَانِكَمَانَهُ مَعَ السَّمَةِ وَأَنْضَرِيحُ أَنْ نَقُولَ رَسَبَ أَوْ بَا رَانِي  
 أَوْ لَطَطَّ أَوْ بَا لُوتُنِي أَوْ رَنَى عَرُحَكَ وَمَا اسْمُهُ وَالْكَمَانَةُ أَنْ  
 نَعُولُ بَا فَاحِرَ بَا حَسَبَ أَوْ حَلَالًا أَيْ لِلْخَلَالِ وَهِيَ فِي الْخُصُومَةِ  
 فَإِنْ تَوَى نَعِ الْعَدَى وَحَبَ لَحْدًا وَأَنْ لَمْ يَمُورْ لَمْ يَحِبْ وَأَنْ  
 اخْمَلَا فِي السَّمَةِ فَاعْمَلْ فَمِلْ الْعَادِي (438) وَأَنْ قَالَ رَتَّتْ فِي  
 ٢٥ التَّحْنَلِ وَلَمْ يَمُورْ الْعَدَى لَمْ نَحَدُّ وَأَنْ قَالَ رَتَّتْ وَلَمْ تَعْلُ فِي  
 التَّجَبَّلِ نَعْدَ فَمِلْ نَحَدُّ وَمِلْ لَا نَحَدُّ إِلَّا بَانِسَهُ وَهُوَ الْإِصْبَحُ وَأَنْ  
 قَالَ أَيْبَ أَرْنِي الْبَاسَ أَوْ أَرْنِي مِمَّنْ فَلَانَ لَمْ نَحَدُّ مِمَّنْ عَمِرَ شَمَةً  
 وَأَنْ هَلْ غُلَانٌ رَانَ وَأَيْبَ أَرْنِي مِمَّنْ حُدَّ وَأَنْ قَالَ رَنَى مَذَكُ أَوْ  
 رَحْلَكَ لَمْ يَحَدُّ وَمِلْ نَحَدُّ وَأَنْ هَلْ رَنَى مَذَكُ لَمْ يَحَدُّ هَلِي  
 ٣٥ ظَاهِرُ ائْتَعِلْ وَمِلْ حُدَّ وَهُوَ الْإِظْهَرُ وَأَنْ قَالَ وَطَنِكَ فَلَانَ وَأَيْبَ  
 مَكْرَمَةً نَعْدَ فَمِلْ نَعْرَرُ وَمِلْ لَا نَعْرَرُ وَأَنْ فَمِلْ حَمَاعَةً لَا حُكُورَ

ان يكون كلهم رُناة كاعل نَعْدِيٍّ اَنِّي وَيَحْيِيٍّ اَعَزَّزَ وان ودفى جماعة  
 يحور ان يكون كلهم رُناة فان كان تكليماب وحب لكل واحد  
 منهم حدٌّ وان كان بكلمة واحدة فعمة فولان اصحبهما اَنَّهُ  
 يجب لكل واحد منهم حدٌّ وان قال لامرأته نا راسمة بنت  
 الراسمة وحب خذنان فان حصريا وطائفا بُدِيَّ نَعْدَ الاَمِّ ودفى  
 مبدأ نَعْدَ السبت والاَوَّلُ اصحَّ وان خُذَّ لاخذتهما ثم كحدَّ  
 للآخرى حتى يبرأ ظَهْرُهُ ودفى ان كان انعاف عَمْدًا حار ان يوالى  
 عليه من الخدس وان ودفى رجلًا مَرَّتْ بِرَبِّنا واحد لرمه حدٌّ  
 واحدٌ وان ودفى برئاس (439) فالمتصوص اَنَّهُ لرمه حدٌّ واحدٌ  
 وقال في العدم ولو ودفى نَعْدَ خدسٍ كان مَذْهَبًا فَخَعَلَ بِلِكَا 10  
 مَوْلَا احر وان ودفى نَعْدَ ثُمَّ ودفى نابيًا بِلِكَا الربا عَزَّزَ وان  
 ودفى برئنا احر بعد ودفى نَعْدَ ودفى بعزَّزَ وان ودفى احببته  
 ثم بَرَّوحها ثم ودفى نابيًا فان نَدَاتٍ وَطَائِبَتٍ بِالْعَدَى الاَوَّلِ  
 ولم يُعَمَّ السَّنةَ خُذَّ وان طائِبَتٍ بِالْبَانِي فلم يلاعٍ خُذَّ خَذَا احر  
 وان نَدَاتٍ وَطَائِبَتٍ بِالْبَانِي ثم بالاول فلم يلاعٍ ولم يُعَمَّ البتة 15  
 فعلى القولين احدهما نَعْدَ خَذَا وَالْبَانِي كحدَّ خدسٍ ولا  
 نُسبوتى خُذَّ العلى الا بتحصيره السلطان ولا نُسبوتى الا  
 بمطائنه المعذوب فان عفى سقط وان قال لرجل اَفْدَيْتَنِي فهدمه  
 بعد ودفى يحجب الخُذَّ ودفى لا يحب وان وحب له الخُذَّ فاب  
 اسفل الخُذَّ الى جميع الورود ودفى يسفل الى مَنْ يرب بَسَبَ 20  
 دون سبب ودفى يسفل الى العصا حاصَّةً وَالْمَذْعَبُ الاَوَّلُ وان  
 كان للمعذوب اسنان فعلى احدهما كان للاخر ان يسبوق  
 بجميع الخُذَّ ودفى يستوق المصف ودفى يسقط الساق والمذهب

الْأَوَّلُ (440) وَإِنْ فَدَى عَبْدًا تَبَّ لَهُ الْعَبْرُ فَإِنْ مَاتَ فَفَدَى  
فَدَلَ يَسْعَطُ وَيَمِلُ يَسْعَلُ إِلَى السَّبَدِ وَهُوَ الْأَصْحَى

### بَابُ خَدِّ السَّرْفَةِ

أَدَا سَرَى بِأَلْعِ عَدْلٌ مُحَارٌّ وَهُوَ مُسْلَمٌ أَوْ دَمِيٌّ أَوْ مَرْدٌ بِصَانًا  
٥ مِّنَ الْمَالِ مِّنْ جِرٍّ مِّثْلَهُ لَا سَهْوَةَ لَهُ فِيهِ وَحُبُّ عَلَيْهِ الْعَنْعُ فَإِنْ  
سَرَى دِينَ النَّصَابِ لَمْ يُقْطَعْ وَالنَّصَابُ رُبْعٌ دِمَارٍ أَوْ مَا فِيهِ  
رُبْعُ دِمَارٍ فَإِنْ سَرَى مَا يَسَاوِي بَصَانًا ثُمَّ بَعَضَتْ فِيهِ بَعْدَ  
ذَلِكَ لَمْ يَسْعَطِ الْعَنْعُ وَإِنْ سَرَى طُنُورًا أَوْ مِرْمَارًا يَسَاوِي  
مَقْعُصُهُ بَصَانًا فُبْنِعَ وَيَمِلُ لَا يُقْطَعُ فِيهِ بِحَالٍ وَإِنْ اسْتَرْكَ إِمَانًا  
١٥ فِي سَرْفَةٍ نَّصَبَ لَمْ يُقْطَعْ وَاحِدٌ مِّبْهَامٍ وَإِنْ اسْتَرْكَ فِي الرَّقَبِ  
وَاحِدٌ أَحَدُهُمَا نَصَبٌ وَلَمْ يَأْخُذْ الْآخَرُ فُطِيعٌ إِذَا جُدَّ وَحْدَهُ وَمَنْ  
سَرَى مِّنْ عَمْرِ جِرٍّ لَمْ يُقْطَعْ وَيُخْتَلَفُ الْأَخْرَارُ بِأَحْصَاءِ الْأَمْوَالِ  
وَابِلَادٍ وَعَدْلُ السُّلْطَانِ وَخَوْرٌ وَقُوْبَةٌ وَصَعْبَةٌ فَإِنْ سَرَى النَّسَابَ  
وَالْخَوَارِجَ وَدِيْنَهَا أَفْعَالٌ فِي الْعُمَرَاءِ وَحُبُّ الْعَطْعِ (441) وَإِنْ سَرَى  
٢٥ الْمِسْبَاحَ مِّنَ الدِّكَائِ وَمَنْ السُّوَى حَارِسٌ أَوْ سَرَى النَّسَابَ مِّنَ  
الْحِمَامِ وَهَمَاكَ حَاطِطٌ أَوْ الْحِمَالُ مِّنَ الرِّمَى وَمَعَهَا رَاغٍ أَوْ انْشَقَّ  
مِّنَ السُّطِّ وَفِي مَسْدِيحَةٍ أَوْ الْكَلْبِ مِّنَ الْعَمْرِ وَحُبُّ الْعَطْعِ وَإِنْ  
كَانَ أَتَالُ مُتَحَرِّرًا تَبَّ فِي دَارٍ فَاحْرَجَهُ مِنْهُ إِلَى الدَّارِ وَهُوَ  
مُسْمَرَكَةٌ مِّنْ سُنَّانٍ فُطِيعٌ وَإِنْ كَانَ لِلْمِسْخِ لِوَاحِدٍ وَبَاتَ الدَّارَ  
٣٥ مَعْمُورٌ فُطِيعٌ وَإِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا فَعَدَلَ فَمِلَ يُقْطَعُ وَيَمِلُ لَا يُقْطَعُ وَإِنْ

نعب رجلان فدخل احدهما فأخرج المبلغ ووضعته في وسط  
 النعب واخذه للخارج فعينه فولان احدهما تقطعان وانسابي لا  
 تقطعان فان نعب احدهما ودخل الآخر فأخرج المبلغ لم تقطع  
 واحداً منهما وفيل فيه فولان كالمسلّة قتلها وان نعب واحداً  
 وانصرف وحاء آخر فسرقه لم تقطع واحداً منهما وان نعب  
 الحرّ واحداً واحد من المصاب وانصرف ثم عاد واحداً تمام  
 المصاب بعد فعل تقطع وفيل لا تقطع وفيل ان اسهر خراب  
 الحر لم تقطع وان لم يسهر فُطِعَ وان ترك المال على يمينه  
 ولم تسفها فمحرحت المهمة (442) للمال او تركه في ماء راكداً  
 فتعجّر وحرى مع الماء الى خارج الحر بعد فعل تقطع وفيل  
 لا تقطع وان نعب الحرّ وقال لصعبي لا تفعل فأخرج المال فأخرجه  
 او طرّ جنبه فوقع منه المال وحب القطع وان ابلع حويرة في  
 الحرّ وخرج من الحرّ بعد فعل تقطع وفيل لا تقطع وان سرق  
 خراً صغيراً وعليه خلقي يساوي نصاباً بعد فعل تقطع وفيل لا  
 يقطع وان سرق الثعب مال المسعور من الحرّ المعاري فالمقصود  
 انه تقطع وفيل لا تقطع وان سرق المعصوب منه مال العاصب  
 من الحرّ المعصوب بعد فعل تقطع وفيل لا تقطع وان سرق  
 الاحشي المال المعصوب من العاصب او المسروق من السارق  
 بعد فعل تقطع وفيل لا تقطع وان سرق ما له فيه شبهة كمال  
 بيت المال والعبد اذا سرق من مولاة والاب اذا سرق من ابنة  
 والانس اذا سرق من اسبه والعاري اذا سرق من العييمه وفيل  
 العسمه والشرىك اذا سرق من المال المسترك لم تقطع فان  
 سرق أحد الزوجين من الآخر بعد فعل تقطع وفيل فيه ثلثه



أموال أحدها تُقَطَّع والسامى (445) لا يُعْطَى والمالك يُعْطَى  
 الرُّوجُ دون الرُّوجِ وإن سُرِ رِجْلُ رِجْلِهِ فُتِنَ وإن سُرِ ثَوْبُهُ  
 الْمَسْحَدُ أو ثَوْبُهُ فُتِنَ وإن سُرِ الْعَمَلُ أو الْخَصْرُ هَدَّ  
 نَقَطَ وَفِي لَا يُعْطَى وإن سُرِ طَعْلَمَ عَامِ السِّمَةِ وَالطَّعْلَمُ مَعْرُودٌ  
 ٩ لَمْ يُفْتَنَ وإن كَانَ مَوْجُودًا فُتِنَ وإن سُرِ سَبْعًا مَوْفِقًا هَدَّ  
 فِي لَا يُعْطَى وَفِي لَا يُعْطَى وَمَنْ سُرِيَ عَيْنًا وَأَذَى أَثَرُهَا لَهُ أَوْ أَنْ  
 مَالُهَا أَثَرُ لَهُ فِي أَحَدٍ فَالْمَصْرُوفُ لَهُ لَا يُعْطَى وَفِي لَا يُعْطَى  
 وَإِنْ أَقْرَأَ الْمَسْرُوفُ مِنْهُ مَالَهُ لَمْ يُعْطَى وَإِنْ وَهَبَ مِنْهُ فُتِنَ  
 وَلَا يُعْطَى عَلَى مَنْ انْتَهَبَ أَوْ احْتَلَسَ أَوْ حَانَ أَوْ حَجَدَ وَلَا يُعْطَى  
 ١٠ السَّارِقُ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ مَنْ تَوَصَّلَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ إِنْ كَانَ السَّارِقُ  
 عَمْدًا حَارًّا لِلْمَوْتِ إِنْ نَقَطَهُ وَفِي لَا يُعْطَى وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَلَا يُعْطَى  
 إِلَّا بِمُطَابَقَةِ الْمَسْرُوفِ مِنْهُ مَالَهُ إِنْ أَقْرَأَ أَنَّهُ سُرِيَ نَصَانًا لَا  
 سُمِّيَتْ لَهُ مِنْهُ مِنْ جِرِّ مِثْلِهِ مِنْ عَائِبٍ فَقَدْ هَدَّ فِي لَا يُعْطَى وَالْمَدْهَبُ  
 أَنَّهُ لَا يُعْطَى وَإِنْ قَامَ الشَّكُّ عَلَيْهِ مِنْ عَمَلٍ مُطَابِقٍ هَدَّ فِي  
 ١١ يُعْطَى وَهُوَ الْمَصْرُوفُ وَفِي لَا يُعْطَى وَفِي ثَوْبٍ وَإِنْ وَجَبَ  
 الْقَطْعُ قُطِعَتْ يَدُهُ السَّامِي إِنْ عُدَّ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْمَسْرُوفُ إِنْ  
 عُدَّ قُطِعَتْ يَدُهُ الْمَسْرُوفُ (444) إِنْ عُدَّ قُطِعَتْ رِجْلُهُ السَّامِي  
 وَإِنْ قُطِعَ حُسَمُ الْمَارِ إِنْ عُدَّ قُطِعَ الْمَدْعَى وَالرَّجُلَيْنِ  
 وَسُرِيَ عَزْرٌ وَمَنْ سُرِيَ وَلَا يَمْنَعُ لَهُ أَوْ كَانَتْ فِي سَلَاةٍ قُضِعَتْ  
 ١٢ رِجْلُهُ الْمَسْرُوفُ إِنْ كَانَتْ لَهُ يَمِينٌ بِلَا أَصَابِعٍ قُطِعَ الْكَفُّ وَفِي  
 يُعْطَى رِجْلُهُ وَلِلمَصْرُوفِ هُوَ الْأَوَّلُ وَمَنْ سُرِيَ وَلَهُ يَمِينٌ قَلَمَ يُعْطَى

حَتَّى دَهْنَتْ<sup>٥</sup> سَعَطَ الْعَطْعُ<sup>٤</sup> وَإِنْ وَجِبَ قَطْعُ الْبَيْتِ فُطِعَ الْمَسَارُ  
عَمْدًا فُطِعَ بَيْتُهُ وَأُفِيدَ مِنَ الْعَاطِعِ مِنْ مَسَارِهِ وَإِنْ قُطِعَ سَهْوًا  
عَرِمَ الدِّمَةُ وَبِى مِنَ السَّارِ فَوَلَانَ أَحَدُهُمَا نَقَطَعَ وَالسَّارِ لَا  
نُقَطِعُ<sup>٥</sup>،

### باب حَدِّ طَاعِطِ الطَّرِيفِ ٥

مَنْ شَهِرَ السِّلَاحَ وَأَحَابَ السُّنْدَةَ فِي مَضَرَّةٍ أَوْ عِمْرَةٍ وَجَبَ عَلَى  
الْإِمَامِ طَلَبُهُ طَنْ وَفِعَ قَتْلُ إِنْ أَحَادَ الْمَالُ وَتَقَدَّرَ<sup>١٠</sup> قَرَرٌ وَإِنْ أَحَادَ  
نَصَانًا لَا سَهْوَةً لَهُ فَهُوَ مَتْنٌ نُقَطِعُ فِي السَّرَفَةِ فُطِعَ بَيْتُهُ  
الْمَتْنِ وَرَحَلَهُ السَّرَى وَإِنْ أَحَادَ دُونَ الْمَصَابِ لَمْ نَقْضَعْ وَفِعِلَ  
فَهُوَ قَوْلٌ مُخْتَرَجٌ أَنَّهُ نُقَطِعُ وَلَيْسَ بِسَيٍّ<sup>١٠</sup> وَإِنْ فِعِلَ أُنْكِحَ فَعَلَهُ  
وَإِنْ أَحَادَ الْمَدَى وَفِعِلَ فَعِلَ دَمٌ ضَلَبَ وَفِعِلَ نَضَلَبَ حَتَّى وَتَبْتَعِ  
الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ حَتَّى يَمُوتَ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَلَا نَضَلَبَ أَكْثَرَ مِنْ  
عَلَمِهِ أَيَّامَ وَفِعِلَ نَضَلَبَ حَتَّى تَسِيلَ (445) صَدِيدُهُ وَلَيْسَ بِسَيٍّ<sup>١٠</sup>  
وَإِنْ حَسَى طَاعُطُ الطَّرِيفِ حَمَانَةً نُوْجِبُ الْقَصَاصَ مِمَّا دُونَ  
النَّفْسِ نَعْمَ فَوَلَانَ أَحَدُهُمَا يَكْتُمُ الْعَصَاصُ وَالسَّارِ لَا يَكْتُمُ<sup>١٥</sup> وَإِنْ  
وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَلَمْ يَفْعَ ضَلَبَ أَمْدًا إِلَى أَنْ يَقَعَ فَمَقَامُ عَلَيْهِ  
فَإِنْ تَابَ قَتْلُ إِنْ تَقَدَّرَ عَلَيْهِ سَعَطُ أَحْبَابِ الْقَتْلِ وَالصَّلْبِ وَطَعِ  
الْبَرْحَلِ وَفِعِلَ نَسَقَطُ فُطِعَ الْيَدِ وَفِعِلَ لَا نَسَعَطُ<sup>١٥</sup>،

١٠) Cod. L. دَعَمَتْ et Cod. O. رَحِمَتْ ١١) Cod. O. السَّيْلُ  
et ibi explicatur ١٢) Cod. L. مَضَرَّةٌ ١٣) Cod. L.  
مَاتَ ١٤) Cod. O. مَاتَ ١٥) وَتَقَدَّرَ

## باب حَدِّ الخمر

كُلُّ سَرَابٍ أَشْكُرَ كَسْرُهُ حُرْمٌ فَلَيْلُهُ وَكَسْرُهُ وَمَنْ شَرِبَ الْمُسْكِرَ وَهُوَ  
 نَالِعٌ عَادِلٌ مُسْلِمٌ مُحْتَارٌ وَحَبَّ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَإِنْ كَانَ حُرّاً جُلِدَ  
 أَرْبَعِينَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا خُلِدَ عِشْرِينَ وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ أَنْ يَبَاعَ  
 ٥ نَالِحٌ فِي الْخُرِّ مَمْلُوكٌ فِي الْعَبْدِ أَرْبَعِينَ حَارٌّ وَإِنْ شَرِبَ الْخُرُّ  
 أَحَدًا وَأَرْبَعِينَ فَإِنَّ تَعْسَهُ فَوَلَانِ أَحَدَهَا نِصْفِي نِصْفِ الدِّنْه  
 وَالْبَاقِي نِصْفِي حُرّاً مِنْ أَحَدٍ وَأَرْبَعِينَ حُرّاً مِنْ دَمِهِ وَنُصِرَ  
 فِي حَدِّ الشَّرْبِ بِالْأَيْدِي وَالْأَعْيَالِ وَأَطْرَافِ السَّابِ وَفِي تَجْوِزِ  
 النَّسُوطِ وَالْمَبْصُورِ هُوَ الْأَوَّلُ فَإِنْ شَرِبَهُ نَالِسُوطٌ فَإِنَّ تَعْسَهُ  
 ١٥ نِصْفِي تَعْدِيرٍ مَا رَأَى عَلَى أَلَمِ الْعَالِ وَفِي نِصْفِي جَمِيعِ الدِّنْه  
 وَمَنْ رَأَى دَعَابَ (446) أَوْ سَرَى دَعَابَ أَوْ سَرِبَ الْمُسْكِرَ دَعَابًا  
 وَلَمْ يُنَحِّدْ آخَرَاهُ عَنْ كُلِّ حِسِّ حَدٍّ وَاحِدٌ وَإِنْ رَأَى وَهُوَ  
 بِكَوْنِهِ فَلَمْ يُنَحِّدْ حَتَّى رَتَى وَهُوَ مُخَصَّنٌ جُلِدَ وَرُجِمَ وَحُكِمَ أَنْ يُقْتَصَرَ  
 عَلَى رَحْمَةٍ وَإِنْ رَتَى وَسَرَى وَسَرِبَ الْخَمْرَ وَحَبَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا  
 ٢٥ حَدٌّ مُبْدَأٌ بِحَدِّ الشَّرْبِ ثُمَّ تَخَلَّدَ فِي الرُّبَا ثُمَّ يُقَطَّعُ فِي  
 السَّرَفِ فَإِنْ كَانَ مَعَهَا حَدٌّ قَدْ بَدَأَ فَعَلَّ مُبْدَأً بِهِ فَعَلَّ حَدَّ  
 الشَّرْبِ وَفَعَلَّ مُبْدَأً بِحَدِّ الشَّرْبِ ثُمَّ حَدَّ الْعَدْوِ وَإِنْ أَصْبَحَ  
 فَعَلَّ فِصَاصَ وَفَعَلَّ فِي الْمُحَارَبَةِ قُدِّمَ السَّابِقُ مِنْهُمَا وَإِنْ أَصْبَحَ  
 حَدَّانِ فَأُفِيَمَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَمِ الْآخَرُ حَتَّى يَمُرَّ مِنَ الْأَوَّلِ وَإِنْ  
 ٣٥ أَصْبَحَ قُطِعَ السَّرَفُ وَقُطِعَ الْمُحَارَبَةُ قُطِعَ بَدَأَ الْمَمَى لِلْسَّرَفِ

والمحاربة وهل نَقْطَع الرِّحْلَ معها فهل نَقْطَع وهل لا نَقْطَع  
 وإن كان مع الحدود قَتْلٌ في المحاربة بعد فعل نَوَالٍ من  
 الحدود وهل لا نَوَالٍ وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدُّ الرِّبَا والسَّرْفِ أو  
 السَّرْبِ ونَابَ وَأَصْلَحَ ومضى عليه سنة سقط عنه الحدُّ في أحد  
 القولين ولا يسقط في الآخر،

### باب المعزب

(447) وَمَنْ أَتَى مَعْصِيَةً لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كُفَّارَةً كَالْمُنَاسَرَةِ لِلْحَرَمِ  
 فَمَا دُونَ الْفَرْجِ وَالسَّرْفِ مَا دُونَ الْمَصَابِ وَالْعَدِيّ بَعِيرِ الرِّبَا  
 وَالْخَمَانَةِ نَمًا لَا تُوجِبُ الْعَصَاصَ وَالسَّهَابَةَ بِأَرْوَرٍ وَمَا اسْتَهْمَ مِنَ  
 الْمُعَاصِي مُؤَرَّرٌ عَلَى خَشَبٍ مَا دَرَاهِ انْسِلَاطٌ عِزَّ أَنَّهُ لَا يَبْلُغُ 10  
 أَذْنَى الْخُدُودِ ثَانِ رَأَى تَرْكَهُ الْمَعْرُوبَ حَارَةً

### باب ادب السلطان

الامامة فرضٌ على الكفاية ثَانِ لَمْ يَكُنْ مَنْ يَصْلُحُ إِلَّا وَاحِدٌ  
 تَعَيَّنَ عَلَيْهِ وَلِسَمَةِ طَلَبُهَا وَإِنْ امْتَسَحَ أُخْبِرَ عَلَيْهَا وَلَا يَتَعَدَّى  
 الْإِمَامَةُ إِلَّا بِتَوَلِيَّةِ الْإِمَامِ فَتِلْهُ أَوْ بِإِجْمَاعِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْإِحْتِهَادِ 15  
 عَلَى التَّوَلِيَّةِ وَلَا يَكُوزُ أَنْ تَعْقُدَ لَانْتِسَافٍ فِي وَفَاتِ وَاحِدٍ ثَانِ  
 عَقْدٌ لَانْتِسَافٍ ظِلَامُهُ هُوَ الْأَوَّلُ وَإِنْ عَقِدَ لِيَمَا مَعَا أَوْ لَمْ نَعْلَمْ  
 الْأَوَّلَ مِنْهُمَا اسْتَوْثِقَ التَّوَلِيَّةُ وَيَمْبَغَى أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ ذَكَرًا  
 بَانِعًا عَاقِلًا عَدْلًا عَالِمًا بِالْأَحْكَامِ كَاتِبًا لِمَا يَمُوتُ مِنْ أُمُورِ الرِّعَايَةِ

وَأَعْيَاهُ الْأَمَّةُ وَأَنْ يَكُونَ (448) مِنْ قَرَيْشٍ فَإِنْ أَحْدَثَ سِرْطٌ مِنْ ذَلِكَ نَمَ نَصَحَ مَوْلَانَهُ وَإِنْ رَأَى سِرْطًا مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْلَةِ بَطَلَتْ وَلَانَهُ وَالْأَيْلُ أَنْ يَكُونَ سِدْعًا مِنْ عَمْرِ عَيْفٍ لَنَا مِنْ عَمْرِ ضَعْفٍ وَلَا حَمْدٍ عَنِ الرَّعِيَّةِ وَلَا يَنْحَدُ نَوَانًا وَلَا حَاجِنًا ٨ فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ اتَّحَدَ أَمْنًا سَلَسًا وَلَا يَكُونُ خَشَارًا سَرَسًا وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَسِيرَ أَحَدُ الْعِلْمِ فِي الْأَحْكَامِ وَأَحَدُ الرَأْيِ فِي النِّقْصِ وَالْإِمْرَامِ وَيُلْزِمُهُ الْمَطَرُ فِي مَصَالِحِ الرَّعِيَّةِ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ وَالْأَيْمَةِ وَأَمْرِ الصَّوْمِ وَالْأَهْلَةِ وَأَمْرِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَأَمْرِ الْقَضَاءِ وَالْحُسْبَةِ وَأَمْرِ الْأَحْيَادِ وَالْأَمْرِ وَلَا يُؤْتَى ذَلِكَ إِلَّا بِقَدِّ مَأْمُونٍ عَارِفًا نَمًا ١٠ مَوْلَاهُ كَانَا لَمَّا بَعَلَدَهُ فِي الْأَعْمَالِ وَلَا يَتَخَّ الشُّوَالُ عَنْ أَحْصَارِهِمُ وَالنَّحْتِ عَنْ أَحْكَامِهِمْ وَيَنْظُرُ فِي أَمْوَالِ الْعَمَلِ وَاللَّحَاجِ وَالْحَرَبِ وَيَنْصَرِفُ ذَلِكَ فِي الْأَقَمِّ فَلَا هُمْ فِي الْمَصَالِحِ مِنْ سِدِّ الشُّعُورِ وَأَرْزَائِ الْأَجْنَادِ وَسِدِّ الْبُنُوبِ وَحَصْرِ الْأَنْهَارِ وَأَرْزَائِ الْقُصَاةِ وَالْمُؤْتَنِينَ وَعَمْرُ ذَلِكَ مِنْ الْمَصَالِحِ وَيَنْظُرُ فِي الصَّدَقَاتِ وَمَصَارِفِهَا ١٢ وَيَتَأَمَّلُ أَمْرَ الْمَرَاغِبِ (449) وَالْبُعَادِينَ وَمَنْ يُقْبِلُهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهَا فِي مَوَاضِعِهَا ١٥

## كتاب الأفضية

### باب ولادة العشاء وادب العاصي

وَلَدَةُ الْعِصَاءِ تَرْضَى عَلَى الْكَلْبَانَةِ فَإِنْ نَزَّ بِكِيٍّ مَنِ يَصْلُحُ إِلَّا وَاحِدٌ نَعْتَنَ عَلَيْهِ وَيُلْزِمُهُ طَلَبُهُ فَإِنْ أَمْسَحَ أُجْبِرَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ هَمَامَةً

a) Cod. O addit اموال. b) Cod. O addit اعلم.

عُرِّ كُرِّهَ انْ يَمُوتَ لَهْ اَلَّا اَنْ يَكُونَ مُحْنَاخًا فَلَا تُكْرَهُ لَطْلُبُ الْكَهَانَةِ  
 اَوْ حَامِلًا فَلَا تُكْرَهُ لِيُسْرَ الْعِلْمِ وَيَحْجُورُ اَنْ يَكُونَ فِي الْمَدِينَةِ  
 فَاَصَابَ وَكَثُرَ وَنَظَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مَوْضِعٍ وَلَا يَصْطَحُّ اَعْصَاءُ اَلَّا  
 يَتَوَلَّيْهِ الْاِمَامُ اَوْ مَنِ قُوَّصَ إِلَيْهِ الْاَمَانُ طَلَّ حَاكِمُ رَحْلَانِ اِلَى رَحْلٍ  
 يَصْلُحُ لِلْعَصَاةِ بِحُكْمَاهُ فِي مَالٍ مَعَهُ فَوَلَّانِ اَحَدِيَا اَنَّهُ لَا يَلْزَمُ  
 ذَلِكَ لِلْحُكْمِ اَلَّا اَنْ يَمْرُصَا بِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ \* وَالثَّانِي يَلْزَمُ نَعْسُ الْحُكْمِ  
 اِنْ رَجَعَ فِيهِ اَحَدُهُمَا قَبْلَ اَنْ يَحْكُمَ فَقَدْ فُتِلَ بِحُجُورٍ وَفُتِلَ  
 لَا يَحْجُورُ وَاِنْ حَاكَمَا إِلَيْهِ فِي السَّكَاخِ وَالْعَالِي وَالْعَصَاةِ وَحَدَّ  
 الْقَدَى فَقَدْ فُتِلَ لَا يَحْجُورُ وَفُتِلَ عَلَى فَوَلَّانِ وَيَنْبَغِي اَنْ يَكُونَ  
 الْعَاصِي دُكْرًا حُرًّا نَالِعًا عَاقِلًا عَدْلًا عَالِمًا مُحْبِدًا (450) وَفُتِلَ 10  
 يَحْجُورُ اِنْ يَكُونَ اُتَمًّا وَفُتِلَ لَا يَحْجُورُ وَالْاَفْضَلُ اَنْ يَكُونَ سَدِيدًا  
 مِنْ عَمْرِ عُنْفٍ لَيْسَ مِنْ عَمْرِ ضَعِيفٍ وَاِذَا وَلَّى الْاِمَامُ رَحْلًا كَسَبَ  
 لَهُ الْعَهْدَ وَوَصَّاهُ يَنْقَوِي إِلَيْهِ عَمْرٌ وَحَلَّ وَالْعَمَلُ مِمَّا فِي الْعَهْدِ  
 وَأَسْهَدَ عَلَى الْمُؤَلَّيْهِ سَاهِدَيْنِ وَفُتِلَ اِنْ كَانَ الْمَدِينَةُ مَرْتَبًا نَحْنَتْ  
 يَنْصَلُّ لِلْخَيْرِ لَمْ يَلْزَمَهُ الْاِسْهَادُ وَسَأَلَ الْعَاصِي عَنِ حَالِ الْمَدِينَةِ 15  
 وَمَنْ فِيهِ مِنَ الْعُقَلَاءِ وَالْأُمَمَاءِ قَبْلَ دُخُولِهِ وَيَسْتَحْتُ اَنْ يَدْخُلَ  
 صَنِيعَةً يَوْمَ الْاَتَمْنِ طَلَّ فَانَّهُ دَخَلَ السَّنَتَ وَالْحَمْسَ وَيَنْزِلُ فِي  
 وَسْطِ الْمَدِينَةِ وَيَجْمَعُ النَّاسَ وَيَقْرَأُ عَلَيْهِمُ الْعَهْدَ وَيَسْلِمُ الْمَحَاصِرَ  
 وَالْيَسَاجِلَ مِنَ الْعَاصِي الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ وَاِنْ اَحْتَاجَ اَنْ  
 يَسْتَخْلَفَ فِي أَعْمَالِهِ لِيَكْتُمُهَا اسْتَخْلَفَ مَنْ يَصْلُحُ اَنْ يَكُونَ 20  
 قَاصِمًا وَاِنْ لَمْ يَحْتَجْ فَقَدْ فُتِلَ يَحْجُورُ وَفُتِلَ لَا يَحْجُورُ اَلَّا اَنْ

a) Haec verba in Cod. L. omitta sunt. b) Cod. O. يَحْجُورُ sine لا.  
 c) Illud محبدا in Cod. O. delet

نُوتَن لَه فِي ذَلِكَ وَإِنْ أَحْبَبَ إِلَى كَاتِبِ اسْتَحْبَتْ أَنْ يَكُونَ  
 مُسْلِمًا عَدْلًا عَاقِلًا مُعِيًّا وَلَا يَتَّخِذَ حَاجِبًا أَوْ يَتَوَاتِبًا فَإِنْ أَحْبَبَ  
 اتَّخَذَ حَاجِبًا عَدْلًا أَمِنًا نَعِيدًا مِنْ أَنْظَعَ وَأَمَرَهُ أَنْ لَا يَعْتِمِدَ  
 خُصْمًا عَلَى خُصْمٍ وَلَا يَتَخَصَّصَ فِي الْأَدْنِ فِيمَا دَيْنَ فِيمَ وَلَا  
 يَعْتِمِدَ أَحَدًا (451) عَلَى أَوَّلِ وَنُوصِي الْوَكَلَاءَ عَلَى بَابِهِ نَقَوَى  
 اللَّهُ بَعْلَى وَبُيُورَ يَطْلُبُ الْحَقَّ وَنُوصِي أَعْوَانَهُ نَعَوَى اللَّهُ  
 وَالرَّيْفَ بِالْخُصُومِ وَلَا يَتَّخِذُ شَهِيدًا مَرْتَبِينَ لَا يَعْمَلُ غَيْرَهُمْ وَيَتَّخِذُ  
 فِيمَا مِنْ أَصْحَابِ الْمَسَائِلِ أَمْنَاءَ نَعَابَ نَرَاءَ مِنَ الشَّخِيَاءِ بِسَلَامٍ  
 وَمِنْ الْمَالِ لَتَعْرِفَ حَالَ مَنْ يَجْهَلُ عَدْلَانَهُ مِنَ الشُّهُودِ وَيَجْتَهِدُ  
 10 أَنْ لَا يَعْرِفَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَلَا يَحْكُمُ وَلَا يُؤْتِي وَلَا يَسْمَعُ الْبَيْتَةَ  
 فِي غَيْرِ عَمَلِهِ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يُعَدَّ بِهِ وَلَا يَحْجُورُ أَنْ يَرْتَدِّي  
 وَلَا يَعْجَلُ قَدِيمَةً مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِلَّةٌ بِالْهَدَنَةِ قَبْلَ الْوَلَايَةِ وَلَا  
 مِمَّنْ كَانَتْ لَهُ عِلَّةٌ مَا دَامَتْ لَهُ خُصُومَةٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خُصُومَةٌ  
 جَارٍ أَنْ يَقْبَلَ وَالْأَصْلُ أَنْ لَا يَقْبَلَ وَلَا يَحْكُمُ لِنَفْسِهِ وَلَا لِوَالِدِهِ  
 15 وَلَا لِوَلَدِهِ وَلَا لَعَدِهِ وَأَمِيرِهِ فَإِنْ انْقَضَى لِأَحَدٍ مِنْهُمْ خُصُومَةٌ حَكَمَ  
 فِيهَا بَعْضُ خُلَعَاتِهِ وَمَنْ نَعِيَ عَلَيْهِ الْقِصَاءَ وَهُوَ مُسْتَعْنٍ لَمْ  
 يَحْجُزْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ الرِّفْقُ مِنَ بَيْتِ الْمَالِ وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا  
 حَارَ وَمَنْ لَمْ يَنْعَسْ عَلَيْهِ جَارٌ أَنْ يَأْخُذَ مَا مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ لِنَفْسِهِ  
 وَلِحَاجِبِهِ وَلِكَلْبِيهِ وَالْفِرْطَاسُ الَّذِي يَكْسِبُ فِيهِ (452) الْمَحَاصِرُ  
 20 وَإِنْ أَحْتَسِبَ وَلَمْ يَأْخُذْ فَهُوَ أَصْلُ وَيَجُوزُ أَنْ يَحْصِرَ الْوَلَايَةَ  
 وَيَشْهَدَ مُقَدِّمَ الْعَائِبِ وَيَسْوِي سِتْرَ الْمَالِ فِي ذَلِكَ فَإِنْ كَثُرَتْ

٥) In Cod. O explicatur : أى الرسل الذى يحصرون الخصوم انية

عليه وقطعه عن الحكم امنع في حَقِّ الكَلِّ وبعود التَّوَضُّعِ  
 وبشهاد الخائِثِ فان كُنَّ عليه اَتَى من ذلك ما لا يعطيه عن  
 الحكم ولا تقصِي وهو عَصَاٌ ولا حائِثٌ ولا عطشانٌ ولا مهمومٌ  
 ولا فرحانٌ ولا نَعَصِي والثُّعَاسُ بعله ولا حَكَمٌ والتَّمَرُّسُ نُعْلَقُهُ  
 ولا نَعَصِي وهو حَائِثٌ ولا حَائِثٌ ولا في خَيْرٍ مُرَجِّحٌ ولا بَرْدٌ  
 مُؤَلِّمٌ فان حَكَمَ في هذه الاحوال بعد حُكْمِهِ وَبَسْتَحَبَّ ان  
 يجلس للحكم في موضعٍ مسجٍ يارِبُ يَصِلُ اليه كلُّ احدٍ ولا  
 يحتاج اِلَّا لَعُدِيرٍ ولا يجلس للعشاء في المسجد وان اُتِفِعَ  
 حلوسه منه فاحصره الخَصْمَانِ لَمْ تُكْرَهْ ان حَكَمَ بينهما وَنُسِخَتْ  
 ان يجلس مسجِيعَ العيلة ويجلس وعليه السكينة والوثار من  
 عر حوتيه ولا استكبارٍ ومركب من مدية العِطْرَ محمولاً ويجلس  
 الكائِبُ دُفْرِهِ لِيَسَاعِدَ ما يَكْسِيه وَنُسِخَتْ ان لا يحكم اِلَّا  
 بمَشْهَدٍ من الشُّهُودِ وبِمَخْضَرٍ من العِصَاءِ فان اُتِفِعَ امرٌ مُشْكَلٌ  
 سادِرٌ منه فان اُتِصَحَّ له لُحْفٌ حَكَمَ بِهِ وان لَمْ (453) تَبْصَحْ  
 اُخْرَةً الى ان تَبْصَحَ وَلَا يَعْلَدُ غَيْرُهُ في الحكم ومن ان حصره  
 ما يعونه كالحكم بين المسافرين ولم على الخمرِجِ جَارٍ ان يعلد  
 غَيْرُهُ وحكم وليس بشيء وان حصره حصومٌ تَدَاً بالاول فالاول  
 وان كان مسلم مسافراً فذلهم اِلَّا ان يكدروا فلا يعتد بهم فان  
 استوى جماعة في الغُصُورِ او اُسْكَلُ السانِقِ منهم اُفْرِغَ بَيْنَهُمْ  
 فَمَنْ حَرَجَتْ عَلَيْهِ الْفُرْعَةُ فُذِّمَ وَلَا يَفْتَدِمُ السَّابِقُ في اكثر من  
 حكومه وَنَسِيَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ في الدحول والمجلس والافعال  
 عليهما والاتصاف اليهما فان كان احدهما مسلماً والاخر كافراً  
 فذم المسلم على التاخر في الدحول ورُفِعَ عليه في المجلس ولا



نُصِفَ أَحَدَهُمَا وَلَا نُسَارُهُ وَلَا نَلْقَى أَحَدًا دَعَوَى وَلَا حُجَّةَ وَلَا  
 بَعْلِيَّةَ كَيْفَ نَدْعِي وَفِيهِ مَجُورٌ أَنْ بَعْلِيَّةَ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَلَهُ أَنْ  
 تَبْرَأَ عَنْ أَحَدِهِمَا مَا لَرْمَةٍ وَلَهُ أَنْ يَسْفَعَ لَهُ إِلَى خَصْمِهِ وَأَوَّلُ مَا  
 يَنْظُرُ فِيهِ أَمْرُ الْمُخْتَسِبِينَ<sup>a</sup> وَمَنْ خُبِسَ بِخَفٍ رَدَّهُ إِلَى الْخَبَسِ  
 ٥ وَمَنْ خُبِسَ بِغَيْرِ حَقٍّ حُلَّتْهُ وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ خُبِسَ بِغَيْرِ خَصْمٍ  
 بَادَى عَلَيْهِ ثُمَّ كَلَّفَهُ وَكَلَّفَهُ ثُمَّ يَنْظُرُ فِي أَمْرِ الْإِنْسَانِ (484)  
 وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ثُمَّ فِي أَمْرِ أُمَمَاءِ الْعَاصِي ثُمَّ فِي أَمْرِ الصَّوَالِ وَاللُّقْطَةِ  
 وَأَنْ كَانَ الْعَاصِي قَتْلَهُ لَا يَصْلُحُ لِلْعَصَاةِ نَعَصَ أَحْكَامَهُ كُلُّهَا إَصَابَ  
 فِيهَا أَوْ أَحْطَأَ<sup>b</sup> تَنْ اسْتَعْدَاهُ خَصْمٌ عَلَى الْعَاصِي قَتْلَهُ لَمْ يُحْصِرْهُ  
 ١٠ حَتَّى يَسْأَلَهُ عَمَّا بَيْنَهُمَا فَإِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ مَالًا عَصَمَهُ أَوْ رِسْوَةً  
 أَحَدَهُمَا عَلَى حُكْمٍ أَحْصَرَهُ وَإِنْ قَالَ حُكْمٌ عَلَى بَشَاهِدَةٍ تَأْسِقُ  
 أَوْ عَيْتَسَ مَعْدٍ فَمِنْ يُحْصِرُهُ وَفِيهِ لَا يُحْصِرُهُ حَتَّى نَقِمَ الْمُتَدْعَى  
 نَبِيَّهُ أَنَّهُ حُكْمٌ عَلَيْهِ فَإِنْ حَصَرَ وَقَالَ حُكْمٌ عَلَيْهِ بِبَشَاهِدَةٍ خَرَسَ  
 عِدْلَيْنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ وَفِيهِ انْعَوَلْ قَوْلُهُ مِنْ عَسَرِ بِمَسَمَةٍ  
 ١٥ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَإِنْ قَالَ جَارٌ عَلَى فِي الْحُكْمِ نَظَرَهُ فَإِنْ كَانَ فِي  
 أَمْرٍ لَا يَسُوغُ فِيهِ الْإِحْتِهَادُ نَعَصَهُ وَإِنْ كَانَ يَسُوغُ فِيهِ الْإِحْتِهَادُ  
 وَوَاقِفٌ<sup>c</sup> رَأَتْهُ لَمْ يَنْعَصْهُ وَإِنْ خَالَعَهُ فَعَبَهُ فَوَلَّى أَحَدَهُمَا نَعَصَهُ  
 وَالْمَانِي لَا يَنْعَصُهُ<sup>d</sup>

#### بَابُ صَعَةِ الْعَصَاةِ

٢٠ إِنْ جَلَسَ بَيْنَ بَدَى لِلْحَاكِمِ خَصْمَانِ فَلَهُ أَنْ يَنْعَوِلَ لِهَمَا نَكْلًا

a) Cod. O. al-mukhtasibin et Cod. L. b) In Cod. L.

debet. c) Cod. O. addit للحكم نظره. d) Cod. L. موافق.

وله ان مسكت حتى يبدئاً فان ادعى كل واحد منهما على  
الآخر حقاً وثم السانف منهما بالدعوى (455) فان انقضت  
حصوله سمع دعوى الآخر فان قطع احدهما الكلام على صاحبه  
او ظهر منه اذد او سوء آتب بهاء فان عاد مرة فان عاد مرة  
وان ادعى دعوى غير صحاحه لم يسمعها وان ادعى دعوى  
صححة قال للآخر ما يقول فاما تدعيه عليك وقل لا يقول  
حتى يطالب المدعى ولبس بسى وان اقره لم يحكم عليه  
حتى يطالب المدعى وان انكر فله ان يقول ألك نية وله  
ان مسكت فان قال ما لى نية فالقول قول المدعى عليه مع  
هبة ولا يجلفه حتى يطالب المدعى فان بكل عن اليمين  
رد اليمين على المدعى فان حلف اسحق وان بكل صرفهما  
وان قال المدعى عليه بعد الثكول انا آخلف لم نسمع وان  
قال المدعى بعد الثكول انا آخلف لم نسمع الا ان يعود في  
محلس اخر وتدعى فتكذ المدعى عليه وان قال المدعى  
بعد العاقر عن اقامة البينة لى نية سمعت بنية وان حصر  
البينة لم يطالب باقامتها فان شهدوا وكانوا قسافا قال للمدعى  
رئفى في الشهود وان كانوا عدولا وارتاب بهم استحب ان يعرفهم  
فسالهم (456) كيف تحملوا او مى حملوا او في اى موضع  
حملوا فان انعموا وعظم فان ثبت استحب ان يقول للمدعى  
عليه شهد عليك فلان وفلان وقد فلتت شهادتهما وقد مكنتك  
من خروجهما فان قال لى بينة بالجرح وحب امهاله ثلاثة ايام

والمُدَّعى مُلَاقَمَتُهُ إِلَى أَنْ يَسْبَ الْجَبْرُجَ طَنْ لَمْ تَأْتِ بِالْجَبْرِجِ  
 كَأَنَّ الْمُدَّعى أَنَّ يَضْرِبَ بِالْحَكَمِ وَأَنَّ كَانَ الشَّهْوَ مَحَاضِلَ طَنْ  
 حَيْثُ اسْلَمْتُمْ رَجَعَ فِيهِ إِلَى قَوْلِهِمْ وَأَنَّ حَيْثُ خَرَّتْكُمْ لَمْ يَعْدِلْ  
 إِلَّا بَيْنَهُ وَأَنَّ حَيْثُ عَدَالَتُهُمْ سَأَلَ عَنْ اسْمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ  
 ٥ وَعَنْ كُنْيَتِهِ وَعَنْ صَنْعَتِهِ وَسُورَتِهِ وَمُتَلَّاهُ وَاسْمَ الْمَسْهُودِ لَهُ  
 وَالْمَسْهُودِ عَلَيْهِ وَفَدِيرِ الدَّنَى وَكَمَبِ ذَلِكَ فِي رِفَاحٍ وَيَدْعُهَا إِلَى  
 أَصْحَابِ الْمَسَائِلِ وَلَا يَعْلَمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَأَقْلَمُ أَسْمَانِ وَفِيهِ «بَجُورٍ  
 وَاحِدًا طَنْ عَادُوا بِالْمَعْدِلِ أَمْرَ مَنْ عَدْلُهُمْ فِي السِّرِّ أَنْ يَعْدِلَهُمْ  
 عَلَانَةً كَمَا عَدْلُهُمْ سِرًّا وَيَكْفَى فِي الْمَعْدِلِ أَنْ يَقُولَ هُوَ عَدْلٌ  
 ١٥ وَيَعْدِلْ لَا يَحْزُزُ حَتَّى يَقُولَ عَدْلٌ عَلَى وَلِيٍّ وَلَا يَقْبَلُ الْمَعْدِلُ  
 إِلَّا مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ (487) الْبَاطِنَةِ وَأَنَّ عَادُوا بِالْحَرْجِ  
 سَعَطَتْ سِهَانُهُمْ طَنْ عَادَ أَحَدُهُمَا بِالْمَعْدِلِ وَالْآخَرُ خَارِجُ الْبَغْدِ  
 أَحَرَّتْ طَنْ عَدْلُهُ أَسْمَانِ وَجَرَحَهُ أَسْمَانِ فُتِمَ أَنْ يَجْرُجَ عَلَى الْمَعْدِلِ  
 وَلَا يَقْبَلُ الْجَبْرُجَ إِلَّا مُقَسَّرًا طَنْ سَأَلَ الْمُدَّعى أَنَّ كَيْسَهُ حَتَّى  
 ٢٥ نَبِيتَ عَدَالَتُهُمْ حَيْسَ وَأَنَّ قَالَ الْمُدَّعى لِي بَيْتُهُ عَائِثَةٌ هِيَ  
 بِالْحِمَارِ أَنَّ سَاءَ حَلَفَ الْمُدَّعى عَلَيْهِ وَأَنَّ سَاءَ صَرَ حَتَّى تَخْصُرَ  
 السَّنَةَ وَأَنَّ أَسْمَ سَاهَذَا وَاحِدًا وَسَأَلَ أَنَّ كَيْسَهُ حَتَّى سَأَلَ  
 بِنَاسِ دَعْبِهِ فَوَلَانِ وَيَعْدِلُ أَنْ كَانَ فِي الْمَالِ حَيْسَ فَوَلًا وَاحِدًا وَأَنَّ  
 عِلْمَ لِلْمَاكُمُ وَحُوبَ الْحَقِّ فَهَذَا أَنْ يَحْكُمَ بِعَلِيهِ فِيهِ نَلْبَةُ  
 ٣٠ أَمْوَالِ أَحَدِهَا يَحْكُمُ وَالنَّاسِ لَا يَحْكُمُ وَالنَّاسِ يَحْكُمُ فِي غَسْرِ  
 حُدُودِ اللَّهِ عَرَّ وَحَدَّ وَلَا يَحْكُمُ فِي حُدُودِهِ وَهِيَ حَدُّ الرُّبَا

والسرفه والمخاربه والشرب وان سكنت المدعى عليه فلم يقر  
ولم ينكر فقال له الحاكم ان اُحببت والا جعلتك ناكلاً ويسحب  
ان يكرر عليه ذلك فلما فان احاب والا جعله ناكلاً وان قال  
(458) لى حساك وأريد ان أنظر فيه لم يلزم المدعى انظاره  
وان قال تركت اليه مما تدعى او قصصه بعد آقر بالحق ولا  
نقل قوله فى البراءة والعصاء الا ننته وان قال لى نته فريه  
بالعصاء والا يراه أمهل ثلاثة اشهر والمدعى ملزمته حتى نعم  
البنته وان لم يكن له نته حلف المدعى انه ما يرى اليه ولا  
قصاه واسحق وان ادعى على متبت او عائب او صبي او  
مستبر فى البلد وله نته سمعها الحاكم وحكم بها واحلف  
10 المدعى انه لم تنراً اليه ولا من سواه منه فاذا قدم العائب  
او بلغ الصبي فهو على حاجته وان ادعى على طاهر فى البلد  
عائب عن المجلس بعد قبل يسمع التمه عليه وحكمة وفيل  
لا يسمع وان استغنى الحاكم على خصم فى البلد احصره فان  
امنع اسهد عليه ساعدى آته مبيع ثم يعقد الى صاحب  
15 الشرطه لئلا يحصره وان اسعدى على عائب عن البلد فى  
موضع لا حاكم فيه كتب الى رجل من اهل السمر ليوسط  
بينهما (459) وان لم يكن احد لم يحصره حتى يحلف المدعى  
بعواه فاذا حلف الدعوى احصره وان اسعدى على خيرة غير  
تريه لم تكلف الحضور بل نوكل فان وجب عليها السمين  
20 اعد اليها من حلفها واذا حكم على عائب تسأله المدعى ان

تكتب الى فاعصى ائبلد ائدى فم الخضم بما حكم به لتبفذه  
 كتب انه وان سب عنده ونم حكم مسأله المدعى ان تكتب  
 اذ فحصى ائبلد ائدى فم الخضم بما سب عنده ليحكم عليه  
 نطّر ان كان بينهما مسافة لا تقصر فيها الصلوة لم تكتب وان  
 ٥ كان بينهما مسافة تقصر فيها الصلوة كتب وادا كتب الكتاب  
 احصر ساعدين مثنى كحرج الى ذلك ائبلد وقرأ الكتاب  
 عليهما او يقرأان عليه وهو يسمع ثم يقول لهما أشهدا على  
 آتني كسب ان فلان بن فلان بما سمعته في هذا الكتاب  
 وادا وصلا قرأ الكتاب على المكتوب اليه فلا تشهد أن هذا الكتاب  
 10 قرأه عليه (460) فلا بن فلان وسمعناه وأشهدناه أنه كتب  
 انك بما فيه وان فلا تشهد أنه كتب انك بهذا ولم يقرأ  
 لم يحجر وان مات انعصى الكتاب او عرل\* او مات المكتوب اليه  
 او عرل\* وتيسى عمره حبل الكتاب انه وعمل به وان وصف  
 الكاتب ان كان سما\* كتب به اليه لم حكم به بطل كمانه  
 15 وان كان حكم به لم يطل وادا وصل الكتاب وحصر الخضم  
 فعال تسب فلان بن فلان فانقول قوله مع نسيه وادا اقام  
 المدعى البينة أنه فلان بن فلان فعال ألا آتني عمر المحكوم  
 عليه لم تقبل قوله حتى نعلم بینه أن له من ساركه في  
 جميع ما وصف به في هذا الكتاب فان حكم عليه فعال

a) Cod. O. تروح. b) Cod. L. سمعت ما. c) Cod. O. addit  
 المدعى. d) Haec in Cod. O. desunt. e) Pro his verbis in  
 Cod. O. minus recte ولم حكم عليه. f) Cod. O. addit  
 سما.

اَكْذَبَ اِلَى الْحَاكِمِ الْكَائِبِ اَنَّكَ حَكَمْتَ عَلَيَّ حَتَّى لَا يَدْعِيَ  
 ذَلِكُمْ مَرَّةً أُخْرَى فَعَدَّ فَعَلْ يَلُمُهُ وَفَعَلْ لَا يَلُمُهُ اِلَّا اِذَا ادَّعَى  
 ذَلِكُمْ عَلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى وَاِذَا دَعَا عِنْدَ الْحَاكِمِ حَقًّا فَسَأَلَ صَاحِبُ  
 الْحَقِّ اَنْ يَكْتَبَ لَهُ مَخْصَرًا لِمَا حَرَى كَيْفَهُ وَوَقَعَ فَمِنْهُ وَدَعَا  
 اِلَيْهِ وَيَكْتَبُ نُسْخَتَهُ وَيُودِعُهَا فِي فِمْطَرَةٍ فَانْ لَمْ يَكُنْ لِلْحَاكِمِ  
 فِمْطَرَةٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ كَانَ ذَلِكَ عَلَى صَاحِبِ الْحَقِّ (461) فَانْ  
 ارَادَ اَنْ يَسْتَخْلِفَ لَهُ كَتَبَ لَهُ سَائِحًا وَحَكَمَ فِيهِ الْمَخْصَرُ وَاسْتَدَ  
 عَلَى نَفْسِهِ بِالْاِنْعَادِ وَسَلَّمَهُ الْمَدَّةَ وَكَتَبَ نُسْخَتَهُ وَبَرَكَهَا فِي فِمْطَرَةٍ  
 وَمَا يَحْتَسِبُ مِنَ الْمَخَاصِرِ فِي كَذِّ شَهْرِ اَوْ فِي كَذِّ اُسُوعِ اَوْ فِي  
 كَذِّ يَوْمٍ عَلَى فِدَرٍ فَلَيْسَ وَكَبِيرُهُ نَصَمٌ بَعْضُهَا اِلَى بَعْضٍ وَيَكْتَبُ 10  
 عَلَيْهِ مَخَاصِرَ وَقَفَتْ كَذًّا مِنْ شَهْرِ كَذًّا فِي سَنَةٍ كَذًّا فَانْ لَمْ  
 يَسْتَخْلِفْ لَهُ الْحَاكِمُ جَارًا وَانْ ادَّعَى رَحْلًا عَلَى رَحْلٍ حَقًّا وَادَّعَى  
 اَنْ لَهُ حُجَّةً فِي دِيْوَانِ الْحَكَمِ فَوَحْدَهَا كَمَا ادَّعَى فَانْ كَانَ ذَلِكَ  
 حُكْمًا حَكَمَ بِهِ هَذَا الْحَاكِمُ لَمْ يَرْجِعْ اِلَيْهِ حَتَّى يَذْكُرَ وَانْ كَانَ  
 حُكْمًا حَكَمَ بِهِ غَيْرُهُ لَمْ يَرْجِعْ اِلَيْهِ حَتَّى يَشْهَدَ بِهِ سَاعِدَانِ 15  
 وَانْ لَمْ يَعْرِفْ الْحَاكِمُ لِسَانَ الْقَصَمِ رَجَعَ فِيهِ اِلَى مَنْ يَعْرِفُ وَلَا  
 يَعْمَلُ فِيهِ اِلَّا قَوْلُ مَنْ يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ وَلَا يَقْبَلُ اِلَّا مِنْ قَدَرٍ  
 يَنْسَبُ بِهِ لِلشَّيْءِ الْمُدَّعَى فَانْ كَانَ الدَّعْوَى فِي رَأْيَا فَمِنْهُ فَوَلَّانِ  
 احَدَهُمَا يَقْبَلُ فِي التَّرْخِيمَةِ اَثْنَانِ وَالسَّابِقُ لَا يَقْبَلُ اِلَّا اَرْبَعَةً 20  
 حَكَمَ الْحَاكِمُ بِحُكْمِ فَوَحْدِ النَّصِّ اَوْ الْاِجْمَاعِ اَوْ الْعِيَالِ الْعَجَلِيِّ 25  
 كَمَا لَفَهُ نَقَضَ حُكْمَهُ وَاِذَا اخْتَلَفَ رَحْلَانِ فَعَالَ احَدُهُمَا فَدَّ حَكَمَ  
 لِي الْحَاكِمُ بِكَذَا وَانْكَرَ الْاُخَرُ فَقَالَ الْحَاكِمُ حَكَمْتُ فَيَنْبَغِي فَوَلَّاهُ (462)

وَحَدَّثَنَا

## باب العسمة

يَجُوزُ فِيسْمُهُ الْأَمْلاكُ طَانِ كَانَ فِيهَا رَدٌّ فَهُوَ بَيْعٌ بَا لَا يَجُوزُ فِي  
 التَّبَعِ لَا يَكُوزُ فِي الْعَسْمَةِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَدٌّ فَعَبْدٌ فَوَلَانِ  
 أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَمْسُورُ لِلْحَقِيقِيِّ بَا أَمْكِي فِيهِ الْعَسْمَةُ جَارَتْ فِيسْمُهُ  
 وَمَا لَمْ يُمْكِنْ فِيهِ الْعَسْمَةُ كَالْأَرْضِ مَعَ النَّدْرِ وَالْأَرْضِ مَعَ السَّائِلِ  
 لَا يَجُوزُ فِيسْمُهُ وَانْقُولُ الْبَائِي أَنَّهُ بَيْعٌ بَا حَارٌّ تَبَعٌ بَعْضُهُ بَعْضٍ  
 جَارَتْ فِيسْمُهُ كَالْأَرْضِ وَأَنْخُوبِ وَالْأَدْعَانِ وَغَيْرِهَا وَمَا لَا يَجُوزُ  
 بَيْعٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ كَالْعَسَلِ الَّذِي عُقِدَ أَخْزَاهُ بِالنَّارِ وَحَدِّ الثَّمَرِ  
 لَا يَجُوزُ فِيسْمُهُ وَيَكُوزُ لِلشُّرَكَاءِ أَنْ يَمْقَاسُوا بِأَنفُسِهِمْ وَيَجُوزُ أَنْ  
 10 يَمْضُوا مِنْ يَقْسَمُ بَيْنَهُمْ وَيَكُوزُ أَنْ تَمْرَاقُوا إِلَى الْحَاكِمِ لِتُنْصَبَ  
 مِنْ يَقْسَمُ بَيْنَهُمْ طَانِ تَمْرَاقُوا إِلَيْهِ فِي فِيسْمِهِ مِلْكٌ مِنْ غَيْرِ بَيْنِهِ  
 فَعَبْدٌ فَوَلَانِ أَحَدُهُمَا لَا تَقْسَمُ بَيْنَهُمُ وَالْبَائِي يَقْسَمُ إِلَّا أَنَّهُ يَكْتَبُ  
 أَنَّهُ قَسَمَ بَيْنَهُمَا بِذَوَاتِهِمْ طَانِ كَانَ فِي الْقِسْمَةِ رَدٌّ أَعْبَرُ التَّمْرَاضِي  
 فِي أَبْدَاءِ الْعَسْمَةِ وَبَعْدَ الْغَرَاغِ مِنْهَا عَلَى الْمَذْهَبِ وَهَلْ لَا يُعْتَمَرُ  
 15 التَّمْرَاضِي بَعْدَ خُرُوجِ الْفُرْعَةِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَدٌّ طَانِ تَقَاسَمُوا  
 (463) بِأَنفُسِهِمْ لَوْمْ بِإِخْرَاجِ الْفُرْعَةِ وَأَنْ نَصَبُوا مِنْ يَعْصَمُ نَسَامُ  
 أَعْتَمَرُ التَّمْرَاضِي بَعْدَ خُرُوجِ الْفُرْعَةِ عَلَى الْمَنْصُوصِ وَفِيهِ قَوْلٌ مُخَرَّجٌ  
 مِنَ الْمُحْكِمِينَ أَنَّهُ لَا يُعْبَرُ التَّمْرَاضِي وَأَنْ تَمْرَاقُوا إِلَى الْحَاكِمِ فَيُنْصَبَ  
 مِنْ يَعْصَمُ لَوْمْ ذَلِكَ بِإِخْرَاجِ الْفُرْعَةِ وَلَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَنْصَبَ  
 20 الْقِسْمَةَ إِلَّا خَرًّا بِالتَّعَا عَلَا عَلَا بِالْعَسْمَةِ طَانِ لَمْ يَكُنْ فِي  
 الْعَسْمَةِ تَعْوِيْمٌ جَازٌ فَسَمٌ وَاحِدٌ وَأَنْ كَانَ فِيهَا تَقْوِيمٌ لَمْ يَجَزِ  
 إِلَّا فَا سَمَانِ وَأَنْ كَانَ فِيهَا خَرَصٌ فَعَبْدٌ فَوَلَانِ أَحَدُهُمَا يَجُوزُ

واحدٌ والثنائي لا يحور إلا اثنان وأحره العاسم في سب المال  
وان لم يكن على السركاء نُقَسَمَ عليهم على قدر أملككم فان  
طلب العسمة احدى الشريكتين وامتنع الآخر دُطِرَ فان لم يكن  
على واحد منهما صرر كالخجوب والأدهان والسباب انغليطه  
والاراضي والثور أخير المبيع وان كان عليهما صرر كالخواهر  
والسباب المربعة والرخا والنثر والحمام الصغير لم يحجر المبيع  
وان كان على احدى صرر فان كان على الطالب لم يحجر  
المبيع وان كان على المبيع تعد فصل لا يُخْتَر (464) وفصل  
يحجر وهو الاصمغ وان كان بينهما دُور ودكاكس واراض في بعضها  
سحر وفي بعضها ساس فطلب احدى ان يقسم بينهما أعباتا  
بالقيمة وطلب الآخر فسمه كذا عبي قسم كذا عبي وان كان  
بينهما عصائده صغاراً متلاصقة فطلب احدى فسمها اعباتا  
وامتنع الآخر تعد قبل نُخْتَر وفصل لا يحجر وان كان بينهما  
عبيد او ماسنة او ثياب او أخشاب وطلب احدى فسمها  
اعباتا وامتنع الآخر فلذهب أنه نُخْتَر المبيع وفصل لا يحجر  
وان كان بينهما دار وطلب احدى ان يقسم فباعتل العلو  
لأحدهما والتسفل للآخر وامتنع سركته لم يُخْتَر المبيع وان  
كان بين ملكيهما عَرْضَةٌ حائط طراك احدى ان يقسمه طولاً  
فباعتل لكل واحد منهما نصف الطول في كمال العرض وامنع  
الآخر أخير عليه وان اراد ان يقسم عرضاً فباعتل لكل واحد  
منهما نصف العرض في كمال الطول وامنع الآخر تعد قبل

a) In Cod. O. ad عصائد adnotatur اي دكاكس quae tamen  
notio suspecta mihi videtur.



نُخَبِّرَ وَفِيهِ لَا نَجْبِرُ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَاقِظٌ يَطْلُبُ أَحَدُهُمَا  
 أَنْ يَقْسِمَ عَرْضًا فِي كِمَالِ الطَّوِيلِ وَامْتِنَعِ الْآخَرُ (466) لَمْ نُخَبِّرَ  
 وَإِنْ طَلَبَهُ أَحَدُهُمَا أَنْ يَقْسِمَ طَوِيلًا فِي كِمَالِ الْعَرِصِ وَامْتِنَعِ الْآخَرُ  
 عَدَّ مَبْدِلَ نَجْبِرَ وَفِيهِ لَا نَجْبِرُ وَالْأَوَّلُ اصْبَحُ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ رَحْلَيْنِ  
 مَمَاجِعُ وَمَارَادَا فَسَمَّيَاهَا بَيْنَهُمَا نَالْمُهْلِيَّةُ جَارُ وَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا  
 ذَلِكَ وَامْتِنَعِ الْآخَرُ لَمْ يَحْصُرِ الْمَمَاجِعُ وَمَنْ أَرَادَ الْقَاسِمُ أَنْ يَقْسِمَ  
 عَدْلَ السَّهَامِ أَمَّا بِالْقِسْمَةِ إِنْ كَانَتْ مَخْتَلِفَةً أَوْ بِالْأَحْزَاءِ إِنْ كَانَتْ  
 غَيْرَ مَخْتَلِفَةٍ أَوْ بِالرَّدِّ إِنْ كَانَتْ الْقِسْمَةُ نَعْنَصِي الرَّدِّ إِنْ كَانَتْ  
 الْإِنصَاءُ مَتَسَاوِيَةً كَالْأَرْضِ مِنْ بِلَاكِهِ أَوْ أَمَّا أَلْفَانًا أَوْ عَشْرَ بَيْنَهُمَا إِنْ  
 10 سَاءَ كَتَبَ الْأَسْمَاءُ الثَّلَاثُ فِي رِفَاعٍ مَتَسَاوِيَةٍ وَجَعَلَهَا فِي بَمَادَى  
 مَتَسَاوِيَةٍ وَجَعَلَهَا فِي حَاجِرٍ رَجُلٍ لَمْ يَحْصُرِ ذَلِكَ لِنُخْرِجَ عَلَى  
 السَّهَامِ وَإِنْ سَاءَ كَتَبَ السَّهَامُ لِنُخْرِجَهَا عَلَى الْأَسْمَاءِ وَإِنْ كَانَتْ  
 الْإِنصَاءُ مَخْتَلِفَةً مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لِوَاحِدٍ الشُّدُسُ وَلِلثَانِي الثُّلُثُ  
 وَلِلثَالِثِ النِّصْفُ فَسَمَّيَاهَا عَلَى أَقَلِّ الْأَحْزَاءِ وَفِي سِتَّةِ أَشْهُمٍ وَكَتَبَ  
 20 أَسْمَاءَ السَّرَكَاهِ فِي سِتِّ رِفَاعٍ لِمُصَاحِبِ الشُّدُسِ رُقْعَةً وَلِمُصَاحِبِ  
 الثُّلُثِ رُقْعَتَانِ وَلِمُصَاحِبِ النِّصْفِ (466) ثَلَاثُ رِفَاعٍ وَيُخْرِجُ عَلَى  
 السَّهَامِ إِنْ خَرَجَ اسْمُ مُصَاحِبِ الشُّدُسِ أُعْطِيَ الشَّهْمَ الْأَوَّلُ ثُمَّ  
 يُقَرَّعُ بَيْنَ الْآخَرَيْنِ إِنْ خَرَجَ اسْمُ مُصَاحِبِ الثُّلُثِ أُعْطِيَ السَّهْمَ  
 الثَّانِي وَالثَّلَاثُ بِلَا فُرْعَةٍ وَالسَّابِقُ لِمُصَاحِبِ النِّصْفِ وَإِنْ خَرَجَ  
 30 أَوَّلًا اسْمُ مُصَاحِبِ النِّصْفِ أُعْطِيَ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ ثُمَّ يُقَرَّعُ بَيْنَ  
 الْآخَرَتَيْنِ عَلَى تَخْوِ مَا بَعْدَهُمْ وَلَا نُخْرِجُ السَّهَامَ عَلَى الْأَسْمَاءِ فِي

a) Cod. L. hoc loco طَالِبَ b) Quod in Cod. O. sic explicatur.

أَوْ يَجْعَلُ أَعْيُنَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا وَمَا وَعَى الْآخَرُ مِثْلَهُ

هذا القسم وحيد يعصر على كلاب رُلج كَلَد واحد رُفَعَة وإذا  
نَقَسُوا ثم ادَّعى بعضهم على بعض عَظْمًا فإن كان فيما نَقَسُوا  
بأنفسهم لم يُقْبَل دعواه وإن قسمه قاسم من جهة الحاكم فالقول  
قول المدعى عليه مع يمينه وعلى المدعى البينة وإن تصان من  
نفس منبها فإن قلنا نُعتبر المراسى بعد خروج الفرعة لم  
نُقْتَل قوله وإن قلنا لا يعتبر فهو كالحاكم وإن كان ذلك في  
قسمه فيها ردٌ وعلما نُعتبر المراسى بعد الفرعة لم نُقْتَل دعواه  
وإن قلنا لا يعتبر فهو كقسمه للحاكم وإن نَقَسُوا ثم استحق  
من حصه أحدهما شيءٌ معينٌ لم يستحق منهُ من حصه  
(467) الآخر بطلت القسمة وإن استحق منهُ من حصه الآخر  
لم تبطل وإن استحق من الجميع جزءٌ مُشاعٌ بطلت القسمة وتبطل  
تبطل في المستحق وفي الباقي قولان وإن تعاسم الورثة الزركة  
ثم ظهر قسٌ يُحْبِط بالزركة فإن قلنا القسمة بمنزلة الحقيقين لم  
تبطل القسمة فإن لم نقص الدين بطلت القسمة وإن قلنا  
أنها بيعٌ دفعي بيع الزركة قبل قضاء الدين قولان وفي قسمها  
قولان وإن كان بينهما قهرٌ أو مائة أو عينٌ فبيع فيها الماء فالماء  
بينهم على قدر ما شرطوا من المساوي والنفاضيل وقيل إن الماء  
لا يملك والمدحوب الأول فإن أرادوا سقاية أراضيهم من ذلك الماء  
فإنها بائنة حار وإن أرادوا القسمة جاز فنصب قتل أن يبلع  
إلى أراضيهم خشبة مستوية ونقش فيها كوى على قدر حقوقهم  
ويجوز فيها الماء إلى أراضيهم فإن أراد أحدهم أن يأخذ قدر

حقه فَمَنْ لَمْ يَنْزِلْ إِلَى الْبَيْتِ وَنَجَّيْنَاهُ فِي سَاعَةٍ لَهُ إِلَى أَرْضِهِ  
 أَوْ يُدِيرَ بِهِ رَحْمَتِي لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ وَأَنْ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ  
 (468) وَتَسْقِي بِهِ أَرْضًا لَيْسَ لَهَا رَسْمٌ يَرْبِي مِنْ هَذَا النَّهْرِ لَمْ  
 يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ<sup>a</sup> وَأَنْ كَانَ مَاءٌ مَسَاحٌ فِي نَهْرٍ غَيْرِ مَمْلُوكٍ سَعَى الْأَوَّلُ  
 أَرْضَهُ حَتَّى يَسْلُجَ الْكَعْبَ ثُمَّ يُرْسِلُهُ إِلَى الْمَاءِ طَنْ أَحْمَاجِ الْأَوَّلُ  
 إِلَى سَعَى أَرْضِهِ نَعْدَةً أُخْرَى فَبَدَّلَ أَنْ يَسْعَى الثَّلَاثُ سَقَى ثُمَّ  
 يُرْسِلُ إِلَى الثَّلَاثِ فَإِنْ كَانَ لِرَجُلٍ أَرْضٌ عَالِيَةٌ وَنَجَّيْنَاهُ أَرْضَ  
 مَسْفِلَةٍ فَلَا يَسْلُجُ الْمَاءَ فِي الْعَالِيَةِ إِلَى الْكَعْبِ حَتَّى يَسْلُجَ فِي  
 الْمَسْفِلَةِ إِلَى الْوَسْطِ سَعَى الْمَسْفِلَةَ حَتَّى يَسْلُجَ الْكَعْبَ ثُمَّ  
 يَسْقِيهَا بِسَقَايِ الْعَالِيَةِ فَإِنْ أَرَادَ بَعْضُهُمْ أَنْ يُحْبِسَ أَرْضًا  
 وَيَسْقِيَهَا مِنْ هَذَا النَّهْرِ فَإِنْ كَانَ لَا نُصْرَةَ بِأَهْلِ الْأَرْضِ لَمْ  
 يُنْتَفِعْ وَأَنْ كَانَ يُصْرُهُ بِهِمْ مُنْعٌ<sup>b</sup>

### باب الدَّعْوَى وَالنِّبَاتِ

لَا يَصِحُّ الدَّعْوَى إِلَّا مِنْ مُظَلِّي الصَّرْفِ مِمَّا يَدْعُوهُ وَلَا يَصِحُّ  
 ١٥ دَعْوَى مَجْهُولٍ إِلَّا فِي الْوَصِيَّةِ فَلَمَّا مِمَّا سِوَاهَا فَلَا بُدَّ مِنْ  
 أَعْلَامِهَا فَإِنْ كَانَ الْمَدْعَى تَنَنَّا ذَكَرَ الْجَمَسَ وَالصَّعَةَ وَالْعَدْرَ وَأَنْ  
 كَانَ عَسَا تُمْكِنُ نَعْبَتُهَا كَالدَّارِ وَالْعَيْنِ الْخَاصِرَةِ عَيْنِهَا وَأَنْ لَمْ  
 يَكُنْ نَعْبَتُهَا ذَكَرَ صَعَانِهَا (469) وَأَنْ ذَكَرَ الْعَصَةَ فَهُوَ آكُذٌّ وَأَنْ  
 كَانَتْ تَالِفَةً وَلَهَا مِثْلٌ ذَكَرَ حَسَبَهَا وَصَعَتَهَا وَفَدْرَهَا وَأَنْ ذَكَرَ  
 ٢٠ الْقَبْمَةَ فَهُوَ آكُذٌّ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مِثْلٌ ذَكَرَ فَمَنْهَا وَأَنْ ادَّعَى

a) Cod. L. omisit ذلك. b) Cod. L. نصرة.

نكح امرأه فالتذهب أنه مذكر أنه تزوجها<sup>a</sup> بولي مريد وشاهدني  
 عدل ورصاها ان كان رصاها شرطاً وحمل أن ذلك مستحب  
 وقيل ان كان الدعوى لانهاء العقد وجب دكرها وان كان  
 لاسدائمه لم يجب دكرها وان ادعى بيعاً او اجارة او غيرها  
 من العقود لم يعسر الى ذكر الشروط وحمل يعسر وقيل في بيع  
 التجارية يعسر وفي غيرها لا يعسر وان ادعى ملاً ذكر العاقل  
 وأنه انعد بقتله او ساركة فيه عمره وذكر أنه عمد او خطأ  
 او شبهه عمد وبصف كل واحد من ذلك وان ادعى أنه وارث  
 بين جهة الأثر وان لم يذكر سأل الحاكم عنه فان انكر المدعى  
 عليه ما ادّعى صحّ للجواب وان لم يعرض لما ادّعى عليه بل  
 قال لا نستحق على شيئاً صحّ للجواب فان كان المدعى شيئاً  
 فالقول قوله مع يمينه فان اقام المدعى سنة (470) فصلى له  
 وان كان المدعى عبناً ولا يتنه فان كان في يد احدهما فالقول  
 قوله مع يمينه وان كان في أيديهما او لم يكن في يد احدهما  
 حلماً ويأخذ بهما بصفتين وان كان في يد ثالث رجع اليه<sup>10</sup>  
 فان ادّعى لنفسه فالقول قوله مع يمينه وان أقر به لغيره وصدقه  
 المقر له انعمت للخصومة اليه وحل يحلف للمدعى فيه فولان  
 وان كذبه المقر له احده الحاكم وحفظه الى ان يجيء صاحبه  
 وقيل يسلم الى المدعى فان أقر به لعائبة انقضت الخصومة  
 اليه وان أقر لمجهول قبل له أما ان نقر به لمعروف او نجعلك<sup>20</sup>  
 ناكلاً وقيل نعال له أما ان نقر به لمعروف او لنفسك او جعلك

<sup>a</sup> Cod. I. تزوجها.

ناكلاً وان تداعيا حائظا فان كان مَبْنِيًّا على قَمَرٍ نَمَعَ اخَذَى  
 الدائرَينِ او مُتَبَصِّلًا باحدهما اتصالا لا يُمكن احداثه فالقول قول  
 صاحب الدار مع يمينه وان كان بين ملكيهما تحالفا وجعل  
 بينهما وان كان لاحدهما عليه اَرْج (471) فالقول قول صاحب  
 ٥ الارج وان كان لاحدهما عليه جُدُوع لم يقدم صاحب الجُدُوع  
 وان تداعيا عَرَضَةً لاحدهما عليها يَمَلَا او سَجَرٌ فان كان قد  
 دبت له البناء والسحرُ بالبينة فالقول قوله في العَرَضَةِ مع يمينه  
 وان دبت له ذلك بالافرار فقد قبل القول قوله وجعل هو بينهما  
 وان كان السَّغْلُ لاحدهما والعلو للآخر وسارعا الشَّقَقُ حلعا  
 ١٥ وجعل بينهما وان تداعيا سَلَمًا مبصوتا حلف صاحب العلو  
 وقضى له وان تداعيا درجة فان كان تحتها مَسْكَنٌ حلعا  
 وجعل بينهما وان كان كنهها موضع خُبٍ وما اسببه فهو  
 لصاحب العلو وجعل هو بينهما والاول اصح وان تبارعا عَرَضَةً  
 الدار ولصاحب العلو مَمَرٌ في بعضها دون بعض فالقول قولهما  
 ٢٥ فيما يشتركان فيه من المَمَرِ وما لا مَمَرٌ فيه لصاحب العلو  
 فالقول فيه قول صاحب السَّغْلِ مع يمينه وجعل جلفان ونَجَعَل  
 بينهما وان سارع المَكْبَرُ والمَكْتَرَى في الرُّبُوفِ الْمُتَعَصِّلَةِ حلعا  
 وجعل بينهما وان اتَّخَذَ رجلان مَسْنَفًا بين ارض احدهما  
 ونهر الاخر (472) حلعا وجعلت بينهما وان تداعيا بغير  
 ٣٥ ولاحدهما عليه جَمَلٌ فالقول قول صاحب الجَمَلِ مع يمينه وان  
 تداعيا دَابَّةً واحدهما راكِبُها والاخر سائِقُها فالقول قول الراكب

مع يمينه وقيل في يمينهما \* مع يمينهما وان كان في يدهما  
 صبي لا يفعل لأدعى كل واحد منهما أنه مملوكه خلقاً وجعل  
 بينهما وان كان يائناً فالقول قوله مع يمينه وان كان مبتدئاً فعقل  
 فهو كالنصية وقيل هو كالبائع وان قطع مملوكاً لأدعى الولي  
 أنه فعله وأدعى الصارب أنه كان متباً فعنه فولان أصحهما أن  
 القول قول الصارب وان فداعيا عبثاً ولا أحدهما بتة فصى له  
 وان كان كل واحد منهما بتة فان كان في يد أحدهما  
 فصى به لصاحب السد وقيل لا نقضى له ألا ان حلف  
 والمنصوص هو الأول وان كان في يدهما او في يد غيره او  
 لا تد لأحد عليها فقد تعارضت الشتان على أحد القولين ١٠  
 بسعطان فكونان كالمنداعثن بلا شبهة وفي الآخر نستعمل  
 الشتان وفي الاستعمال ثلثة احوال أحدها توقف والثاني بقسم  
 بينهما (٤٧٥) والثالث نقرع بينهما فمن خرجت له القرعة  
 فصى له وحل حلف مع القرعة فيه فولان وان كان بتة أحدهما  
 شاهدثن وبينة الآخر شاهداً ويمناً فعنه فولان أحدهما نقضى ١١  
 به لصاحب الشاهدثن والثاني أنهما سوا فيبعارضان وفيهما  
 فولان فان شهدت ببتة أحدهما بالملك من شبهة وبنتة الآخر  
 بالملك من شبهة فعنه فولان أحدهما أنهما بعارضان وفيهما فولان  
 والناسي وهو الصحيح أن الذي شهد به بالملك القديم أولى على  
 هذا ان كان مع أحدهما ببتة بالملك القديم ومع الآخر تد تعدد  
 قبل صاحب البد أولى وقيل صاحب البينة بالملك القديم أولى

a) In Cod. O. doest. b) Cod. O. كالصغير. c) In Cod. L. doest.

d) Cod. O. شهدت ببينة.

وان شهدت نبتة احدهما بالملك والبنلج في ملكه ونبتة الاخر  
 بالملك وخذه فقد فعل نبتة البنلج اولي وصل على قولين كالمسئلة  
 قبلها وان ادعى رحلان كل واحد منهما انه ابناع هذه الدار  
 من زيد وفي ملكه واقم كل واحد منهما بنبته على ما يدعيه  
 فان كان ناربخهما مخلصا في السابف منهما وان كان ناربخهما  
 واحدا ولم يعرف السابف (474) منهما فعارصت التيمان وفيهما  
 فولان احدهما بسقطان والثاني نستمعلان اما بالفرعة او بالعممة  
 ولا يحى الوصف وان ادعى احدهما انه اسراها من زيد وفي  
 ملكه وادعى الاخر انه اسراها من عمرو وفي ملكه واقم كل  
 واحد منهما على ما يدعيه بنبته فعارصت التيمان وفيه فولان  
 وان كان في يد زيد دار وادعى كل واحد منهما انه باعها منه  
 بألف واقم كل واحد منهما بنبته على عهده فان كان ناربخهما  
 واحدا فعارصت التيمان وفيه فولان وان كان ناربخهما مخلصا  
 لورمة التيمان وان كانا مطلقين او احدهما مطلقا والاخرى  
 موروخة فقد قيل لورمة التيمان وصل يلزمه نعم واحدا وان  
 ادعى رجله ملك عبده واقام عليه نبتة وادعى الاخر انه  
 باعه او دفعه او اصعبه واقام عليه نبتة فصبي بالبيع والوصف  
 والعنف وان مال لعبده ان قبلت فانت حر فاقام العبد نبتة  
 انه قبل واقام الورثة نبتة انه مات دفعه فولان احدهما بعارصان  
 وورث العبد (475) والثاني دعتم بنبته الفحل وان قال ان مت  
 في رمضان فعبدى حر وان مت في شوال فجارى حره وان

a) Cod. O. واما. b) Cod. O. مقعدة c) In Cod. L. debet

d) Cod. L. عن.

فافام العبد سنة بالموت في رمضان والحارة سنة بالحيوة في شوال  
 فعنه فولان احدهما معارضان وبرقان والباقي يعقلم سنة ومضان  
 وان قال لاحدهما ان مئت من مرضى فانت حر وقال للاحر  
 ان يريئت من مرضى فانت حر ثم ما وافام كل واحد منهما  
 بينة على ما نوحب عنقه معارضب التمسان وسعظما ورق  
 العبدان وان شهد ساهدان انه اععب سالما وهو ثلث ماله  
 وسهد احران انه اععب عابنا وهو ثلث ماله ولم يعلم الاول  
 منهما فعنه فولان احدهما انه يععب من كل واحد منهما  
 نصفه والباقي يقرع منهما وان ادعى عينا في يد ربد وافام  
 سنة بملك معقلم فان شهد البينة انه ملكه آمن له حكم  
 به حتى تشهد البينة انه احدها ربد منه وقيل به فولان  
 اصحهما انه لا يحكم له وانما في حكم وان ادعى مملوكا وافام  
 بينة انه ولدته آمنه في ملكه او ممة فافام سنة (476) انها  
 امرتها فحلته في ملكه حكم له وقيل في كالبينة بملك معقلم  
 وان ادعى ان هذا العبد كان له فاعنه وعصبه منه فلان  
 وافام عليه بينة فقد قيل يقضى بها وقيل في كالبينة بملك  
 معقلم وان ادعى عينا في يد غيره وافام بينة انه ابتاعها من  
 رجل لم يقص له حتى تشهد البينة انه ابتاعها منه وفي في  
 ملكه او ابتاعها ونسلها من يده وان ادعى مملوكا فافام بينة  
 انه ولدته جاريته او ممة فافام سنة انها امرته فحلته لم  
 يقص له حتى تشهد انها ولدته جاريته في ملكه او امرته



في ملكه وان ادعى صُتْرًا او عَوَّلًا او آجْرًا فاعلم بيّنة ان الطُّبْر  
 من تنصه والعَوَّل من قُطْطِه والآخر من طنبه فُصِي له وان مات  
 نصراني وحلف ابدًا مسلمًا وابنا نصرانيًا فاعلم المسلم بيّنة ان  
 اياه مات مسلمًا واعلم النصراني بيّنة انه مات نصرانيًا ولم يورثها  
 ٥ نَدَمَت بيّنة المسلم وان شهدت بيّنة المسلم ان اخر كلامه  
 عند الموت الاسلام وشهدت بيّنة النصراني ان اخر كلامه كان  
 النصرانية (477) تعارضت البيّتان وفيهما قولان احدهما تسعطان  
 وبحكم ثأته مات نصرانيًا والباقي نُسَمِعَلا بالوقف او الفرعة او  
 القسبة وقيل لا يَجِيءُ القسبة وان كان الميت لا نَعْرِفُ أَصْلُ  
 10 دِينَهُ تعارضت البيّتان وفيهما قولان احدهما تسعطان ويُرْوَعُ  
 اَنْ مَسَنَ فِي يَدِهِ التُّرْكَةُ وَاِسْمُنِي نُسَمِعَلا على ما ذكرناه  
 وَنُعَسَلُ الْمِتُّ وَنُصَلِّيَ عَلَيْهِ فِي الْمَسَائِلِ كُلِّهَا وان مات رجل  
 وحلف انتمن وانعقا على اسلام الاب واسلام احدهما قبل موت  
 الاب واحلعا في اسلام الآخر هل كان قبل موت الاب او بعد  
 15 مَرَدَهُ فَاَنْقُولُ قَوْلَ الْاَبِ الْمُتَّعِفِ عَلَى اسْلَامِهِ وان انعقا ان احدهما  
 اسلم في سبعان والآخر في رمضان واحلعا في موت الاب  
 فقال احدهما مات قبل اسلام اَخِي وقال الآخر بل مات بعد  
 اسلامنا فالقول قول الثاني فيشركان وان مات رجل وحلف  
 اَنْتَوْنِ كَافِرَتَيْنِ وَاَنْتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ فَالْاَبَوَانِ مَاتَ كَافِرًا وقال  
 20 الْاَبْنَانِ مَاتَ مُسْلِمًا فَعَبْدُ قَوْلَانِ اصْحَقُّهُمَا اَنَّ الْقَوْلَ قَوْلَ الْاَبَيْنِ  
 وَالثَّانِي اَنَّهُ (478) نُوَقِفُ حَتَّى \* يَنْكَسِفَ او يَصْطَلِحَا وان

بُكَسَفَ او يَصْطَلِحَا. b) Cod. O. جى. a) In Cod. L. debet

ماتت امرأة وابنها فقال زوجها ماتت أولًا فوريها الابن ثم مات الابن  
 فوريها وقال أحوها بل مات الابن أولًا وورثته الأم ثم ماتت فوريها  
 له سورب ميت من ميت بل يجعل مال الابن للزوج ومال  
 للمرأة للزوج والآخر وان ادعى رجل ان امه مات عنه وعن اخ  
 له غائب وله مال عند رجل حاضر واقام سنة بذلك سلم المدة  
 نصف المال واحد الحاكم نصيب الغائب متى هو عنده وحفظه  
 عليه وقبل ان كان دتمًا له يأخذ نصيبه بل يتركه في دمه  
 العريم حتى يعدم وان مات رجل فادعى رجل انه وارثه لا وارث  
 له غيره فشهد شاهدان من اهل الحيرة بحال الميت انه  
 وارثه لا وارث له غيره سلم اليه الميراث وان لم يعول لا تعلم  
 وارثا غيره او قالا ذلك ولم يكونا من اهل الحيرة فان كان ممن  
 له فرض ذبح اليه العرض عتلا وان كان انفا او احًا لم يذبح  
 اليه شيء ثم سأل الحاكم عن حاله في الملاد التي سافر اليها  
 فان لم يظهر وارث احمر (470) فان كان ممن له فرض اكبل  
 فرضه وان كان انما سلم المال اليه وان كان احًا بعد قبل لا  
 يسلم اليه المال وقبل يسلم وهو الاصح ونسحب ان يوحّد  
 منه كقبل وقبل يجب وقبل ان كان بقعة استحب وان كان  
 غير بقعة وجب والاول اصح ومن وجب له حقه على رجل وهو  
 مقبر لم يحد من ماله الا باذنه وان كان منكرا وله سنة فقد  
 قبل يوحّد وقبل لا يوحّد وان كان منكرا ولا سنة له فله ان  
 يأخذ فان كان من غير جنس حقه له بعد بنفسه وقبل مواطي

مَنْ يَقْرَأَ لَهُ بِحَقِّ عَدَدِ الْحَاكِمِ وَأَنَّهُ مُسْتَعْتَبٌ لِنَسَبِ الْحَاكِمِ عَلَيْهِ  
وَالأَوَّلُ أَصَحُّ طَان بَلَغَتِ الْعُسُ فِي تَدَةِ بَلَدٍ مِنْ صَمَانِهِ وَقَبْلَ مِنْ  
صَمَانِ الْعَرَبِ

### بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّعْوَى

إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ حَقًّا فَانْكُرُوهُ وَلَمْ تَكُنْ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ  
طَان كَانَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْبَلَدِ حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ طَان تَكَلَّمَ عَنْ  
الْيَمِينِ طَان كَانَ لِلْحَفِّ لَعْنٌ مَعْنَى كَالْمُسْلِمِينَ وَالْعُقَرَاءَ حَبَسَ  
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَتَّى يَحْلِفَ أَوْ يَدْفَعَ الْحَقَّ وَفَسَلَ نَقَضَى عَلَيْهِ  
بِالتَّكْرِيلِ وَان كَانَ الْحَقُّ لِمُعْتَبَرٍ رَدَّتْ الْيَمِينُ عَلَيْهِ طَان حَلَفَ  
اسْتَحَقَّ (480) وَان أُخْرِيَ لَعْدُ لَمْ يَسْعَ حَقُّهُ مِنَ الْيَمِينِ وَان  
١٠ كَانَ الدَّعْوَى فِي دَمٍ طَان كَانَ هُنَاكَ لَوْتُ حَلَفَ الْمُدَّعَى  
خَمْسِينَ مَرَّةً وَنَقَضَى لَهُ بِالْأَمْرِ وَان كَانَ الدَّعْوَى فِي فِئَةٍ  
فَعَدَّ فِي الْقَيْدِ فَوَلَانِ أَصْحَبُهَا أَنَّهُ لَا حُجْبَ طَان كَانَ الْمُدَّعَى  
جَمَاعَةً نَعِيَهُ فَوَلَانِ أَحَدُهُمَا يَحْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ خَمْسِينَ يَمِينًا  
وَالثَّانِي يَعْطِ عَلَيْهِمُ الْخَمْسُونَ عَلَى فِدَى مَوَارِيثِهِمْ وَنَجَبَةِ الْكُفْرِ  
١٥ طَان تَكَلَّمَ الْمُدَّعَى عَلَى الْيَمِينِ رَدَّتْ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ  
فَيَحْلِفُ خَمْسِينَ يَمِينًا طَان كَانُوا جَمَاعَةً نَعِيَهُ فَوَلَانِ أَحَدُهُمَا  
يَحْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ خَمْسِينَ يَمِينًا وَانْفَاقَ يُقَسَّمُ عَلَيْهِمُ الْخَمْسُونَ  
عَلَى عَدَدِ رُؤُسِهِمْ وَان لَمْ تَكُنْ لَوْتُ حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَمِينًا  
وَاحِدَةً فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَخَمْسِينَ يَمِينًا فِي الْآخَرِ وَان كَانَ  
٢٠ الدَّعْوَى عَلَى اثْنَيْنِ وَعَلَى أَحَدِهِمَا لَوْتُ دُونَ الْآخَرِ حَلَفَ  
الْمُدَّعَى عَلَى صَاحِبِ اللُّوْتِ وَحَلَفَ الَّذِي لَا لَوْتَ عَلَيْهِ وَاللُّوْتُ  
هُوَ أَنْ يُوجَدَ انْقِذِيلٌ فِي مَخْلَا أَعْدَانِهِ وَلَا يَحْلُطُهُمْ غَيْرُهُمْ أَوْ

تَرْدِجِمَ حِمَاعَةً فَيُؤَخِّدُ بِهِمْ فَيُؤَخِّدُ أَوْ تَعْرِقُ حِمَاعَةً عَنْ فَنِيلٍ  
 فِي دَارٍ أَوْ تُرَى الْعَسَلُ فِي مَوْصِعٍ لَا عَمَنَ فِيهِ (481) وَلَا آثَرُ وَهْمَاكَ  
 رَحْلٌ مَخْصَبٌ بِالْدمِ أَوْ بِشَهْدٍ عَدْلٍ أَنَّهُ قَبْلَهُ فَلَانٌ أَوْ يَسْهَدُ  
 حِمَاعَةً مِنَ الْمَسَاءِ أَوْ الْعَبْدُ بِذَلِكَ فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ أَنَّهُ قَبْلَهُ  
 دَلَالٌ بِالسَّبْعِ وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ قَبْلَهُ بِالْعَصَا يَحْدُ قَبْلَ هُوَ لَوْثٌ  
 وَقَبْلَ لَيْسَ يَلُوثُ وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ أَنَّهُ قَبْلَهُ زَيْدٌ وَشَهِدَ آخَرُ  
 أَنَّهُ أَقَرُّهُ بِالْعَمَلِ نُسِتَ اللَّوْثُ وَلَوْ شَهِدَ إِبْرَاهِيمُ أَنَّهُ قَبْلَهُ أَحَدُ هَذَيْنِ  
 رَجُلَيْنِ وَلَمْ يَعْثُرَا نُسِتَ اللَّوْثُ عَلَى أَحَدِهِمَا وَلَوْ شَهِدَ شَاهِدٌ  
 عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ قَبْلَ أَحَدِ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ لَمْ يَنْسِتِ اللَّوْثُ وَإِنْ  
 ادَّعَى أَحَدُ الْوَارِثَيْنِ الْقَتْلَ عَلَى وَاحِدٍ فِي مَوْصِعِ اللَّوْثِ وَكَتَبَهُ ١٥  
 الْآخَرُ سَقَطَ اللَّوْثُ فِي أَحَدِ الْفَوَاقِ وَلَمْ يَسْعَطْ فِي الْآخَرِ فَيُحْلِفُ  
 الْمُدَّعِيُ وَيَسْحَقُ بَصَفِ الدَّيْبِ وَإِنْ ادَّعَى الْقَتْلَ عَلَى رَجُلٍ  
 مَعَ اللَّوْثِ وَأَقَرَّ آخَرُ أَنَّهُ قَبْلَهُ لَمْ يَسْعَطْ حَقُّ الْوَلِيِّ مِنَ الْقِسَامَةِ  
 وَإِنْ كَانَ الدَّعْوَى فِي طَرَفِ الْمُسَيِّمِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَفِي  
 التَّعْلِيظِ بِالْعَدَدِ فَوَلَانٌ وَمِنْ لَوْمَةٍ يَمْنُ فِي عَمْرٍ مَالٍ أَوْ فِي مَالٍ ٢٥  
 وَدَرَةُ الصَّبَابِ عُلِظَ عَلَيْهِ السَّمْنُ بِالرِّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالنَّقْطُ (482)  
 قَامًا الرِّمَانُ وَالْمَكَانُ يَحْدُ بِنَاءً شَى الْعَالِ وَأَمَّا اللَّعْظُ فَهُوَ أَنْ  
 يَقُولَ وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ  
 الرَّحِيمُ عَالِمُ حَائِثَةِ الْأَعْيُنِ وَمَا نَحْفِي الصُّدُورَ فَإِنْ كَانَ يَهُودِيًّا  
 حَلَفَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى \* بِنِ عِمْرَانَ \* وَنَحْنُ ٣٥

a) Cod. L. محضب Cod. O. مُخْصَبٌ b) Cod. O. آمَرٌ c) Pro

hiscie verbis Cod. O. habet عَلَيْهِ وَسَلَّمَ Sic quoque pag.  
 seq. lin. 2.

من العَرَفِ وان كان نصرانياً حَلَفَ بِاللَّهِ الَّذِي انزل الاحبارَ  
 على عيسى عليه السلام وان كان محوسباً او وثناً حَلَفَ  
 بِاللَّهِ الَّذِي خلعه وصوره وان اقتص على الاسم وحده حار ومن  
 حلف على فعل نفسه بعباً كان او انساناً حلف على انقطع  
 وان حلف على فعل غيره فان كان على ابيات حلف على القطع  
 وان كان على نفي حلف على نفي العلم ومن توخه عليه  
 البس لجماعه حلف لكل واحد منهم فان اكنعوا منه ببس  
 واحده فقد فعل باحور وفعل لا يحور وهو الاصح ومن ادعى  
 عليه غصب او بيع فأجاب بالله لا حلف عليه لم يحلف الا  
 على ما احاب وان احاب بنفي ما ادعى عليه حلف على ما  
 اجاب (485) وفعل يحلف انه لا حلف عليه ومن حلف على  
 شيء ثم فاضت البيعة على كذبه قضى بالبيعه وسقط الممين

## كتاب الشهادات

باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل

نَحْتَلُ الشهادة وأداؤها قرص على اقلعه فان كان في موضع  
 ليس منه غيره تعين عليه ولا يحوز لمن يعين عليه ان  
 يأخذ عليه أجرة ويحوز لمن لم يعس وفعل لا يحوز ولا  
 يقبل الشهادة الا من خير بالبيع مسقط حسن الديانة ظاهر

a) In Codice L. repetuntur verba او نغبا كان b) In Cod. L.

desat عليه c) Cod. L. البيعة d) Cod. O. addit عليه.

المروءة ولا تقتل من عبد ولا صبي ولا معبوه ولا معقل ولا تقتل  
 من صاحب كسرة ولا مضمي على صعيبة ولا تقبل مئس لا مروءة  
 له كالكناس والتحال والعتام والقتم في الحمام والذي يلعب  
 بالحمام والقوال والرقاص والمشعود ومن نأكل في الاسواق وتمد  
 رجليه عند الناس ولعب بالسوط على الطريق وأما أصحاب  
 المكاسب الدينية كالحارس والحاتك والحجام (484) فقد قيل تقتل  
 شهادتهم إذا حسبت طريقهم في الدين وقيل لا تقبل والأول  
 أصح وتقبل شهادة الآخرس وقيل لا تقبل والأول أصح وتقبل  
 شهادة الأعشى فيما نتحل فيه قبل العنى ولا تقبل فيما حبل  
 بعد العنى إلا في موضعين أحدهما أن يقول في أذنه سمًا  
 فمعلقه وحمله إلى العاصي وشهد بما قاله في أذنه والماني فيما  
 يشهد فيه بالاستغاضة ولا تقبل شهادة الوالد لولده وإن سئل  
 ولا شهادة الولد لوالده وإن علا ومن شهد على أبيه أنه طلع  
 ضرّة أمه أو مدحها \* فعليه قولان أحدهما تقبل والثاني لا  
 تقبل ولا تقبل شهادة الخمار إلى نفسه نفعًا كشهادة الوارب للمورث  
 بالجرّاحة قبل الاندمال وشهادة الغرماء للغير بالمال وشهادة  
 الوصيّ التيسيم والوكيل للموكل فإن شهد الوارب للمورث في  
 المرض ثم تبرّأ لم تقبل وقيل تقبل ولا تقبل شهادة الدافع  
 عن نفسه ضررًا كشهادة العاقلة على شهود العبل بالعسف ولا  
 شهادة العدو على عدوه ولا شهادة الزوج على زوجته بالزنا وتقبل  
 شهادة الصديق (485) لصديقه وشهادة الزوج لزوجته ولا تقبل

a) In Cod. L. وما. b) Haec in Cod. L. desunt.

شهادة الانسان على فعل دعسة كالفرصة على الرضاع وانعاسم على  
العسمة بعد الفراغ وللحاكم على الحكم بعد العزل وقبل نقتل  
شهادة العاسم وللحاكم ومن جمع في الشهادة من ما يقتل ومن  
ما لا يقتل دعسة فولان احدهما نرد في الجمع والباقي نقتل  
في احدهما دين الاخر وان اعتق عديين ثم شهدا على النعيف  
انه عصهما لم يقتل سهادتهما ومن رد سهادته بمقصده غير  
الكفر او لنقصان مروة مات لم يقتل سهادته حتى تستمر على  
النوبة سنة واذا شهد الكافر او الصبي او العبد في حق فرد سهادته  
سهادتهم ثم اسلم الكافر وبلغ الصبي وصعب العبد واعادوا ملك  
الشهادة قبلت ولو شهد العاسف او من لا مروة له فرد سهادته  
ثم ناب وحسنت طريقتة واعاد ملك الشهادة لم يقتل وان  
شهد الوارث لمورثة بالاجراحة قبل الاندمل فرد سهادته ثم  
اندمل التجرح واعاد الشهادة فقد قتل ويحل لا يقتل  
وتقبل في المال وما يقصد (486) به المال كالبيع والاجارة والرقن  
والاقرار والعصب وقتل الخطأ رجلا او رجلا وامرأتين او ساهداً  
ومسئ المدعى وأما الوفاء بعد قتل مع ما يقتل في المال  
وقبل ان قلنا انه ينقل الى الأدنى قبل وان قلنا يستقل الى  
الله تعالى لم يقتل وما لا يقصد به المال كالبيع والطلاق والعصى  
والنكاح والولاية والوكالة والوصية البه وقيل العمد وسائر الحدود  
غير حد الربا لا يقتل فيه الا ساهداً ذكران وان شهد في  
قتل العمد ساهداً وامرأتين لم يثبت القصاص ولا الدية ولو

شَهِدَ فِي السَّرْعَةِ سَاهِدًا وَامْرَأَتَانِ لَمْ يَنْتِ اعْطَعُ وَنَسَبَ الْمَالُ  
 وَإِنْ كَانَ فِي يَدِ رَجُلٍ حَارِبَةً لَهَا وَلَدٌ طَلَعَى رَجُلٌ أَنَّهَا أُمُّ  
 وَلَدِهِ وَوَلَدَهَا مِنْهُ وَأَقَامَ سَاهِدًا وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ سَاهِدًا وَحَلَفَ مَعَهُ  
 فَصَيَّ لَهَا بِهَا وَنَسَبَ الْوَلَدَ وَحُرِّمَهُ فَوَلَانٌ وَلَا يُقْتَلُ فِي  
 حَدِّ الرِّبَا وَاللَّوْاطِ وَأَيُّهَا السَّهْمَةُ إِلَّا أَرْبَعَةً مِنَ الرِّجَالِ وَفِي أَنْ  
 فَلَمَّا إِنَّ الْوَاحِدَ فِي أَسَانِ السَّهْمَةِ الْمَعْرُوفِ قُبِلَ مِنْهُ سَاهِدَانِ  
 (487) وَلِبَسَ نَشِيًّا وَإِنْ سَهِدَ ثَلَاثَةً بِالرِّبَا وَحَلَفَ عَلَى أَنْ يَشْهَدَ  
 حَدًّا أَنْعَدَ فِي أَحَدِ الْعَوَالِ وَإِنْ سَهِدَ أَرْبَعَةً أَحَدًا الرُّجُحِ  
 فَقَدْ قُبِلَ نَحْدُ الرُّجُحِ فَوَلًا وَاحِدًا وَفِي الثَّلَاثَةِ فَوَلَانٌ وَفِي  
 الْخَمْسَةِ فَوَلَانٌ وَفِي الْأَفْرَارِ بِالرِّبَا فَوَلَانٌ نَسَبَ سَاهِدَتَيْنِ<sup>10</sup>  
 وَالنَّاسِي لَا نَسَبَ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ وَيُقْتَلُ مِمَّا لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ  
 كَالرِّصَالِ وَالْوَلَادَةِ وَالْعُنُوبِ نَحْتِ الْمَنَابِ سَهْلَةً رَحْلًا أَوْ رَحِيلًا  
 وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ

### بَابُ تَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ وَإِدَائَتِهَا وَالسَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ

وَلَا يَصِحُّ التَّحْمِيلُ إِلَّا مَا تَقَعَّ بِهِ الْعِلْمُ بَلْ كَانَ فِعْلًا كَالرِّبَا<sup>11</sup>  
 وَالْعَصَبِ لَمْ يَصِحَّ التَّحْمِيلُ مَعَ إِلَّا بِالسَّاهِدَةِ بَلْ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْعِدَ  
 الْمَطْرَ إِلَى مَا نَحْتِ الثَّنَابِ لِتَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ حَارَ عَلَى ظَاهِرِ  
 الْقَصِّ وَفِيهِ لَا يَحْجُورُ وَفِيهِ لَا يَحْجُورُ فِي غَيْرِ الرِّبَا وَفِي حُجُورِ  
 الرِّبَا وَفِيهِ لَا يَحْجُورُ فِي غَيْرِ الرِّبَا وَلَا يَحْجُورُ فِي الرِّبَا وَإِنْ كَانَ  
 تَعَدًّا أَوْ إِفْرَارًا فَلَا نَدَّ مِنْ مُسَاهِدَةِ الْعَبْدِ وَالْمُعْرِ وَتَسْمَاعِ كَلَامِهِمَا<sup>12</sup>

11) In Cod. L. ولا يعبل حد.



وَأَنْ كَانَ تَسَنَّا أَوْ مَلَكًا مُتَنَلِّقًا أَوْ مَوْنًا (488) حَارٌّ أَنْ يَشْهَدَ  
 بِالْإِسْعَافَةِ مِنْ عَمْرِ مُعَارَضَةٍ وَأَمَّا الْكَلَجُ وَالْوَفَى وَالْعَتَقُ وَالْوَلَاءُ  
 هَذَا فَمِنْ شَهْدٍ فِيهَا نَالِاسْعَافَةِ وَفِيهَا لَا يَشْهَدُ وَأَقْدَلُ مَا يَنْسَبُ  
 بِهِ الْإِسْعَافَةُ أَيْمَانٍ وَأَنْ رَأَى رَجُلًا مُصْرَفٌ فِي دَارٍ مُدَّةً طَوِيلَةً  
 ٥ مِنْ عَمْرِ مُعَارَضَةٍ حَارٌّ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِالْمَدِّ وَالْمَلَكِ وَفِيهَا يَشْهَدُ  
 لَهُ بِالْمَدِّ دُونَ الْمَلَكِ وَهُوَ الْأَصْبَحُ وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ سَهْلَةٌ لِأَنَّمِي  
 لَمْ يَشْهَدْ بِهَا حَتَّى يَطَالِبَ بِهَا صَاحِبُ الْحَقِّ وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ  
 سَهْلَةٌ فِي حَدِّ مِنْ حَدِيدٍ أَلَّهَ عَمْرٌ وَجَدَّ ثَانٍ رَأَى الْمَصْلَحَةَ  
 فِي السَّهَادَةِ سَهَدَ ثَانٍ رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي السَّيْمِ اسْتَحَبَّ أَنْ  
 ١٥ لَا يَشْهَدَ وَمَنْ شَهِدَ بِالْكَلَجِ ذَكَرَ سِرْوَةً وَمَنْ شَهِدَ بِالرِّصَاعِ  
 ذَكَرَ أَنَّهُ ارْتَضَعَ مِنْ نَدْبِهَا أَوْ مِنْ تَسْبِي خَلْبٍ مِمَّا وَدَكَرَ فَذَكَرَ  
 الرِّصَاعَ وَوَقَّتَهُ وَأَنْ شَهِدَ بِالْعَمَلِ ذَكَرَ صَعَةَ الْقَبْلِ وَأَنْ قَالَ صِرْبَهُ  
 بِالسَّيْفِ جَابَ لَمْ يُحْكَمْ بِهِ حَتَّى يَقُولَ مَا مِنْهُ أَوْ يَقُولَ صِرْبَهُ  
 بِالسَّيْفِ مَعْلَمُهُ وَأَنْ شَهِدَ بِالرُّوَا ذَكَرَ الزَّائِي وَكَبَفَ رَمِي وَفِي  
 ٢٥ أَيْ مَوْصِيعٍ زَتَى وَأَنْ لَمْ يَبَيِّنِ الشَّاهِدُ ذَلِكَ سَأَلَهُ لِلْحَاكِمِ وَيَجُورُ  
 الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي حُقُوبِ الْأَدَمَسِ (489) وَمِنْ حَدُودِ  
 أَلَّهَ عَمْرٌ وَجَدَّ فَوَلَانَ أَصْحَبُهَا أَنَّهُ نَحْوَرٌ وَلَا يَجُورُ أَنْ نَمَحْمَلُ  
 الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ إِلَّا أَنْ يَسْرِعِمَهُ الشَّاهِدُ بَأَنَّ يَقُولُ  
 أَشْهَدُ أَنَّ لَعْلَانَ عَلَى فَلَانٍ كَذَا تَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَوْ نَسْمَعُ  
 ٣٠ رَجُلًا يَشْهَدُ عِنْدَ الْحَاكِمِ بِحَقِّ \* أَوْ نَسْمَعُ رَجُلًا  
 يَشْهَدُ عَلَى رَجُلٍ بِحَقِّ مُضَابٍ إِلَى سَبَبٍ نَحَبُ بِهِ

لِلْف كَالْبَيْع وَالْقَرْض وَلَا يَحْجُور الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ إِلَّا أَنْ  
يَعْتَدِرْ خُصُورُ سَهْوٍ الْأَصْلِ بِالْمَوْبِ أَوْ الْمَرَضِ أَوْ الْعَمَةِ فِي مَسَاعِدِ  
تَقْصُرُ فِيهَا الصَّلَاةُ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُؤْتِيَ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ فَإِنْ  
حَكَمَ بِالْإِسْرَاعِ فَلَا أَشْهَدُ أَنْ فُلَانٌ مِّنْ فُلَانٍ يَسْهَدُ عَلَى فُلَانٍ  
أَبِي فُلَانٍ نَكْذَا وَأَشْهَدُنِي عَلَى سَهَادَتِهِ بِذَلِكَ وَإِنْ رَأَى سَهْدَ  
عَدَدٍ لِلْحَاكِمِ قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا مِّنْ فُلَانٍ يَسْهَدُ نَكْذَا عَدَدُ  
الْحَاكِمِ وَإِنْ رَأَى سَهْدًا بِتَحْقِيقِ مُصَافٍ إِلَى سَبَبِهِ ذَكَرَ يَحْوِي مَا  
ذَكَرَاهُ وَلَا يَقْبَلُ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ مِنَ الْمَسَاءِ وَلَا نَبَيْتِ  
سَهَادَةٍ كَلَّ وَاحِدٍ مِّنْ سَاهِدَيِ الْأَصْلِ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ فَإِنْ سَهَدَ  
إِنْسَانٌ عَلَى أَحَدِ الشَّاهِدَيْنِ ثُمَّ سَهَدَا عَلَى الْآخَرِ فَقَدْ قَوْلَانِ 10  
أَحَدُهُمَا يَحْجُورُ وَالْآخَرُ لَا يَحْجُورُ وَلَا حَكَمَ (490) بِالشَّهَادَةِ عَلَى  
الشَّهَادَةِ حَتَّى يَبَيِّنَ عِنْدَهُ عِدَالَةُ سَهْوٍ الْأَصْلِ وَالْقَرَعِ وَإِنْ  
سَهَدَ سَهْوٌ الْقَرَعِ ثُمَّ حَصَرَ سَهْوٌ الْأَصْلَ قَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ لَهُ  
حَكَمٌ حَتَّى يَسْمَعَ سَهْوٌ الْأَصْلَ 11

#### بَابُ اخْتِلَافِ الشُّهُودِ وَالرَّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ

إِذَا سَهَدَ سَاهِدٌ أَنَّهُ أَقْرَبُ نَأْيًا وَسَهَدَ الْآخَرُ أَنَّهُ أَمْرٌ نَأْيَيْنِ 15  
وَحَسِبَ لَهُ الْآلِفُ وَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ وَيُسْنَعِفَ الْآلِفَ الْمَالِيَّ وَأَنْ  
يَسْهَدَ الشَّاهِدَانِ أَنَّهُ رَأَى بَيْنَهُمَا فِي زَاوِيَةٍ وَسَهَدَ آخَرَانِ أَنَّهُ رَأَى  
بَيْنَهُمَا فِي زَاوِيَةٍ أُخْرَى لَهُ نَبَيْتُ الرُّبَا وَإِنْ سَهَدَ ائْتَنَانِ أَنَّهُ رَأَى  
بَيْنَهُمَا فِي مُطَاوَعَةٍ وَسَهَدَ آخَرَانِ أَنَّهُ رَأَى بَيْنَهُمَا فِي مُكَرَّفَةٍ لَمْ  
يَبْيَتِ الرُّبَا وَقِيلَ نَبَيْتُ الرُّبَا فِي حَقِّ الرُّجُلِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ 20  
وَأَنْ سَهَدَ سَاهِدٌ أَنَّهُ فَذَذَهُ بِالْعَاجِمَةِ وَسَهَدَ الْآخَرُ أَنَّهُ فَذَذَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ  
أَوْ سَهَدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ فَذَذَهُ نَوْمَ الشَّمْتِ وَسَهَدَ الْآخَرُ أَنَّهُ فَذَذَهُ

يَوْمَ الْأَخْدِ لَمْ يَسْتَ الْعَدُوَّ وَأَنْ سَهَدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَقَرُّ بِالْعَدُوِّ  
 بِالْعَاجِمَةِ وَسَهَدَ الْآخَرُ أَنَّهُ أَقَرُّ بِالْعَدُوِّ بِالْعَرَبَةِ أَوْ سَهَدَ أَحَدُهُمَا  
 أَنَّهُ أَقَرُّ بِالْعَدُوِّ يَوْمَ السَّبِّ (491) وَالْآخَرُ أَنَّهُ أَقَرُّ يَوْمَ الْإِحْدِ  
 وَحِبِّ الْحَدِّ وَأَنْ سَهَدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سَرَى كَيْسًا أَنْتَضَ وَسَهَدَ  
 ١٥ الْآخَرُ أَنَّهُ سَرَى كَيْسًا أَسْوَدَ لَمْ يَجِبَ لِلْحَدِّ أَنْ حَلَفَ الْمَسْرُوفُ  
 مِنْهُ مَعَ السَّاهِدِ فَصَيَّ لَهُ وَأَنْ سَهَدَ سَاهِدَانِ أَنَّهُ سَرَى دُونَمَا  
 مِنْهُ عَسْرَةَ دَرَاهِمَ وَسَهَدَ آخَرَانِ أَنْ فَمِتَهُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا لِرَمَةِ  
 أَقْلُ الْعَمِيَّتَى وَأَنْ سَهَدَ سَاهِدَانِ عَلَى رَحْلَتَى أَتَاهُمَا فِتْلًا فَلَانَا  
 وَسَهَدَ الْآخَرَانِ عَلَى السَّاهِدَتَيْنِ أَتَاهُمَا فِتْلَةٌ رُجِعَ إِلَى الْوَلِيِّ فَإِنْ  
 ٢٥ صَدَّقَ الْأَوَّلَيْنِ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِمَا وَأَنْ كَذَّبَ الْأَوَّلَى وَصَدَّقَ  
 الْآخَرَتَى أَوْ صَدَّقَ الْجَمْعَ أَوْ كَذَّبَ الْجَمْعَ سَعَطَتِ الشَّهَادَتَانِ  
 وَأَنْ سَهَدُوا بِتَحْقِيقِ نَمٍّ رَجَعُوا فِي الشَّهَادَةِ فَإِنْ كَانَ مِنْ الْحُكْمِ  
 لَمْ يُحْكَمْ وَأَنْ كَانَ بَعْدَ الْحُكْمِ فَإِنْ كَانَ فِي حَدٍّ أَوْ فِصَالٍ لَمْ  
 يُسْتَوْفَ وَأَنْ كَانَ فِي مَالٍ أَوْ عَقْدٍ اسْتَوْفِيَ عَلَى الْمُدَّعِبِ وَفِي لَا  
 ٣٥ تُسْتَوْفَى وَمَنْ رَجَعَ شَهَدُ الْمَالِ بَعْدَ الْحُكْمِ لِرَمَمِ الصَّالِحِ فِي أَصَحِّ  
 الْقَوْلِ وَلَا لِرَمَمِ فِي الْآخَرِ وَأَنْ رَجَعَ شَهَدُ الْعَتِفِ لِرَمَمِ  
 الصَّالِحِ وَأَنْ رَجَعَ شَهَدُ الطَّلَايِ بَعْدَ الْحُكْمِ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ  
 الدَّخُولِ لِرَمَمِ مَهْرُ الْمَثَلِ لِلرَّوْحِ وَأَنْ كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ فَعِيهِ  
 فَوَلَانِ (492) أَحَدُهُمَا يَلْزَمُ نَصْفَ مَهْرِ الْمَثَلِ وَالْآخَرُ يَلْزَمُ  
 ٤٥ جَمِيعَهُ وَأَنْ رَجَعَ شَهَدُ الْقَبْلِ بَعْدَ انْقِطَاعِ طَرَفٍ لَمْ يَلْزَمْ  
 انْقِصَاصُ وَأَنْ أَحْطَأُوا لِرَمَمِ الدِّينِ وَأَنْ سَهَدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ بِالرَّبَا  
 فَرَجَحَ بَيْنَهُمْ رَجَعَ أَحَدُهُمْ وَذَكَرَ أَنَّهُ أَحْطَأَ فِي الشَّهَادَةِ لِرَمَةِ رَنْعِ  
 الدِّينِ وَأَنْ سَهَدَ سِتَّةٌ فَرَجَعَ اثْنَانِ هَدَّ قَبْلَ لَا يَلْزَمُهُمَا سِيٌّ

وقيل يلزمهما ثلث الدية وان شهد أربعة فالربا وامان بالاخصان  
ثم رجعوا بعد قتل لا يلزم سهون الاحصان وقيل ان  
شهدوا بالاخصان قتل الربا لم يلزمهم وان شهدوا بعد الربا  
لزمهم وانما حكم الحاكم بسهولة شاهدين ثم بان انهما كانا  
عندى او كافرين بعض الحكم وان كانا انهما كانا فاسقين  
عند الحكم بعض الحكم في اصح القولين ولا بعض في الآخر  
ومى بعض الحكم فان كان للحكوم به انلافا كالقسط والعبد صبي  
الامام وان كان مالا فان كان ناعما رثة وان كان تالفا صبي  
للحكوم له فان كان مغسرا صبي للحاكم ثم يرجع به على  
للحكوم له اذا آيسره

10

### باب الاقرار

من لم يحجر عليه نجور اقراره ومن حاجر عليه لصغر او  
خمين لا يصح اقراره (493) فان اقر ثم ادعى انه غير بالغ  
فالقول قوله من غير عيب وعلى المدعى البينة انه بالغ ومن  
حاجر عليه لتسعة لم يحجر اقراره في المال ونجور في الطلاق  
والحد وانعصاص ومن حاجر عليه لقليل نجور اقراره في الحد  
والعصاص وفي المال قولان احدهما يحجور والثاني لا نجور في  
المال ومن حاجر عليه ليرق نجوز اقراره بالحد وانعصاص والطلاق  
وان اقر على ابيع به اذا عيب فان اقر بسرفه مال في يده  
فقطع وفي المال قولان احدهما يستلم والثاني لا يستلم وان

30

تلف المال ببيع منه بقدر المال في أحد العولس ولا يُباع في  
 الآخر ولا يجوز إقرار المولى عليه بما نوجب للحد والعصاص  
 ويجوز إقراره عليه بحاييه للخطأ ومن حاجر عليه لمصر يجوز  
 إقراره بالحد والعصاص ويجوز إقراره بالنال للأجنبي وفي إقراره  
 ٥ بالمال للوارث قولان وفيل يجوز قولاً واحداً ويجوز الإقرار كذا  
 من سبب له الخلف المقر له فان أقر لعبيد مال بنت المال لمولاه  
 وان أقر لغيره لم يثبت المال لصاحبها وان أقر لتحصيل وعراه  
 إلى إرب أو وصية صنع الإقرار (494) وان أطلق مائة دنانير  
 أصحهما أنه يصح فان أقره متناً بطل الإقرار وان ألفت حثاً  
 ١٥ ومتناً جعل المال للحي ومن أقر بخلف لأنمي لم يفد رجوعه  
 وان أقر بخلف لله تعالى وهو حد الزنا والسرفه والمكازنه  
 وسوب الحمر قبل رجوعه ونسحب للإمام ان يلقه الرجوع  
 عن ذلك وان أقر العربي بالعجمية وأنهي أنه لم يعرف قبل  
 فوله مع اليمين وان أقر بمال أو بهية وأصاب من ادعى أنه  
 ٢٥ أقر بالمال على وعد ولم يقص \* أو وهب ولم يقص وطلب  
 يمين المقر له خلف على المصوص ومن وكل غيره في ان  
 يقر عنه مال لغيره المال وان لم يقر الوكيل ومن أقر لرجل  
 بمال وكذبه المقر له نزع المال منه وحط وفيل يترك في  
 يده ومن ادعى على رجل حقاً فعلى أنا مقر أو أقر أو لا  
 ٣٥ أنكروا لم يلزمه وان قال أنا مقر بما تدعيه أو لا أنكروا ما تدعيه  
 يلزمه وان قال أنا أقر بما تدعيه لم يلزمه وان قال نلى أو نعلم

a) In Cod. L. عليه على العبد b) Cod. O. ليستبد c) Haec  
 in Cod. L. omnia sunt

او اُحْدَل لِرْمِه وان قال له على ذلك<sup>a</sup> ان شاء الله او ان سئلت  
 له لِرْمِه وان قال اذا جاء رأس الشهر فله على ألف لم لِرْمِه  
 وان قال له على ألف اذا جاء رأس الشهر (495) بعد فعل  
 لِرْمِه وفعل لا لِرْمِه \* وان قال كان له على ألف بعد فعل  
 لِرْمِه وفعل لا لِرْمِه وان قال ان شهد ساهداً فعلى ألف<sup>b</sup>  
 لم لِرْمِه وان قال ان شهد ساهداً بألف على فلهما صلحان  
 لِرْمِه في الحال وان قال له على سبعمائة<sup>c</sup> فله لا بمول كفسر  
 فُسَيْقِه او حَوْرِه لم يُقْتَل وان قسره نكأب او سِرْجِي او جِلْد  
 مَتَبِه لم يُدْتَع بعد فعل نُقِل وفعل لا وفعل وان قسره حَبْرِي  
 او مَبِه لم يُقْتَل وان قسره بِحَدِّ حَدِّ فَيَل وفعل لا نُقِل<sup>d</sup>  
 وان قسره بِحَقِّ سَقْعِه فَيَل وان قال عَصَبُ مَه سَبَأُ ثم قال  
 أَرَدْتُ نَفْسَه لم يُقْتَل وان أَمَّ مَالٍ او مَالٍ عَظِيمٍ او خَطْبٍ او  
 كَسْبٍ فَيَل بَعْسَرِه بِالْعَلِيلِ<sup>e</sup> وَالْكَسْبِ وان أَدَّرَ بَدْرَامٍ او بَدْرَامٍ  
 كَبِيرِه لِرْمِه ثَلَاثَه وان قال له على درهمٍ ثم اطلعه في وقتٍ اخر  
 لِرْمِه درهمٍ واحداً وان قال له على درهمٍ مِثْلَ سَوْبٍ ثم<sup>f</sup>  
 قال له على درهمٍ مِثْلَ عَيْنٍ لِرْمِه درهمان وان قال له على  
 درهمٍ ودرهمٍ لِرْمِه درهمان وان قال له على درهمٍ ودرهمٍ لِرْمِه  
 درهمٌ على المصوص (496) وفعل منه فَوَلَانِ أَحَدُهُمَا دَرَهْمٌ وَالْبَاقِ  
 دَرَهْمَانِ وان قال له على درهمٍ حَتَّ دَرَهْمٍ او حَوْبٍ دَرَهْمٍ او مَعَ

a) Cod. O. om. ذلك. b) Haec in Cod. O. hoc loco desunt.

c) Cod. O. addit hoc loco verba supra omissa: له وان قال كان له

d) Cod. O. في. على ألف بعد فعل لِرْمِه وفعل لا لِرْمِه

e) In Cod. L. deest. تفسيره العليل

درجۃ او قبل درجۃ او بعد درجۃ فعنه قولان احدهما درهم والندی  
 درهمان وقل ان قال قوی درجۃ او تحت درجۃ او مع درجۃ لزمه  
 درهم وان قال قبل درجۃ او بعد درجۃ لزمه درهمان وان قال له  
 علی درهم فی دينار لزمه درهم الا ان نريد مع دينار مملو  
 درهم ودينار وان قال له علی درهم فی عشرة لزمه درهم الا  
 ان نريد الحساب مملو عشرة وان قال له علی درهم او  
 دينار لزمه احدهما واخذت نغسه وان قال درهم بل درهم  
 لزمه درهم وان قال درهم بل درهمان لزمه درهمان وان قال  
 درهم لا بل دينار لزمه درهم ودينار وان قال له علی درهمان  
 بل درهم لزمه درهمان وان قال له علی ما بين درجۃ والعشرة  
 لزمه مائة وان قال له علی من درجۃ الى عشرة بعد قبل لزمه  
 مائة وقل سعة وقل عشرة وان قال له علی کذا فهو کما  
 قال له علی سی (497) وان قال له علی کذا درهما او کذا  
 کذا درهما لزمه درهم وان قال علی کذا وکذا درهما بعد  
 48 قبل لزمه درهمان وقل فیه قولان احدهما درهم والثانی  
 درهمان وان قال کذا درجۃ بالغص لزمه دون الدرهم وقل لزمه  
 درهم وان قال له علی ألف ودرهم او ألف وحب لزمه الدرهم  
 والحب ورجع فی تعبير الالف السه وان قال له علی مائة  
 وعشرة دراهم کان المجموع دراهم وقل لزمه عشرة دراهم ورجع فی  
 90 تعبير المائة الیه وان قال له علی عشرة الا عشرة لزمه العشرة  
 وان قال له علی درهم ودرهم الا درهما لزمه درهمان علی

المنصوص وحمل يلزمه درهم<sup>١</sup> وإن قال له عليّ ألف درهم<sup>٢</sup> ألا  
 نونا وصية السوب دون الألف قيل منه وإن قال له عليّ  
 ألف ألا ديناراً رجع في تفسير الألف اليه وأسقط منه ديناراً  
 وإن قال له هؤلاء العبد العشرة<sup>٣</sup> ألا واحداً يلزمه تسليم تسعة  
 وإن ماتوا<sup>٤</sup> ألا واحداً تذكر أنه هو المستثنى قيل منه عليّ  
 المذهب وحمل لا يقتل وإن قال له هذه الدار (498) ألا هذا  
 البيت أو هذه الدار له وهذا البيت لي قيل منه وإن قال  
 له هذه الدار عاتقك<sup>٥</sup> أنه إن مرجع فيها متى شاء وإن قال له  
 هذه الدار حبة<sup>٦</sup> ماله أن يمنع من التسليم وإن قال له  
 ألف موجه<sup>٧</sup> يلزمه ما أقر به وحمل فيه قولان أحدهما يلزمه ما  
 أقر به والباقي يلزمه ألف حاله وإن قال له عليّ ألف من  
 قمح حمير أو ألف فصينها تسعة قولان أحدهما يلزمه والثاني  
 لا يلزمه وإن قال له ألف من ثمن مبيع لم يلزمه حتى يغير  
 بعض المبيع وإن قال له ألف درهم بعض يلزمه باقصة الورن  
 وإن قال ألف درهم وهو في بلد أورانم باقصة يلزمه من دراهم<sup>٨</sup>  
 البلد على المنصوص وحمل يلزمه ألف وأزنته وإن قال له درهم  
 صغير وهو في بلد أورانم وأحبه<sup>٩</sup> يلزمه صغيرة وأرن<sup>١٠</sup> وإن قال درهم  
 كبير وفي البلد دراهم كبار العديد يلزمه درهم وأزن منها وإن  
 قال له ألف درهم زبف<sup>١١</sup> ففسرها بما لا فصنة فيها لم يقبل وإن  
 فسرها بمغشوش قيل على المذهب وحمل لا يقبل ألا أن يكون

a) In Cod. L. debet. b) In Cod. L. ألف sine articulo c) Sic  
 in Cod. O, in Cod. L. distingui nequit. d) In Cod. O. in plu-  
 rali numero مرفع





قال له دأبه عليها سرج لم يلزمه السرج، وإن ادعى رحلان ملكا في يد رجل بينهما نصعين فأور لاحدما نصعة وجحد الآخر فإن كان قد عرنا إلى جهة واحدة من ارب او اسلج ودكروا انهما ثم نعصا وجب على المقر له أن يدفع نصف ما احدث الى سريكة وإن لم نعزبا إلى جهة او اقر فالفص لم يلزمه ان يدع اليه سنا، وإن اقر رجل فقال هذه الدار لزيد لا بل لعمر او عصبتها من زيد لا بل من عمرو لزوم الاقرار الأول وهل نعزم للاخر منه قولان وهل ان سلمها لحاكم بإقراره دفعه قولان وإن سلمها المقر نفسه لزمه الغرم قولًا واحدًا والصحيح أنه لا فرق بين المسكتين، وإن بلغ سنا واحدًا<sup>10</sup> البس ثم اقر بأن المبيع لعمره بعد فعل بلزمة الغرم قولًا واحدًا وهل على قولين وإن قال عصبت من احدهما أحد بنفسه فإن قال لا أعرفه وصدقه استبرع منه وكذا حصن فيه وإن كذبه فالقول قوله مع بيمته وإن قال هو لعلي سلم اليه ولا نعزم للاخر سنا، وإن قال عصبت هذه الدار من زيد وملكها<sup>15</sup> لعمره لزومه أن يستلم إلى زيد ولا يلزمه لعمره سنا، وإن قال هذه الدار ملكها لزيد وقد غصبها من عمرو فقد حصل في كائني قتلها وحصل تسلم إلى الأول وهل يعزم للباقي على قولين، ومن اقر بنسب صغير مجهول النسب ثبت نسبه فإن كان ميتًا ورثته وإن اقر بنسب كبير لم يثبت حتى يصدقه فإن كان ميتًا<sup>20</sup> لم يثبت نسبه وإن اقر من علمه ولا ينجح أو أب لم يقبل وإن اقر بنسب أبي بعد فعل نقل وحصل لا يعمل، وإن اقر الورثة بنسب فإن كان المقر به حاكم ثبت النسب دون الارب

وقيل سميت الارث ولمس بنسب وان لم يحكيهم دبت النسب والارث وان اقر بعضكم وانكر البعض لم يثبت النسب ولا الارث وان اقر الورثة\* (500) فتوحيه امرأه الموروث دبت لها الميراث وان اقر بعضكم وانكر البعض فقد قيل يثبت لها الارث بحضه وقيل لا يثبت وان اقر الورثة تدفن على موروثهم ثمائم فصاؤه من التركة فان اقر بعضكم بالنسب وانكر البعض فعليه قولان احدهما يلزم الميراث جميعه في حصته والمال يلزم بعسقه وان كان لرحل أمه دافر بولد منها ولم يثبت نسبي سبب وطئها صارت الامه أم ولد له وقيل لا تصير

a) Cod. L. لومه. b) In Cod. L. detest له.

Finis Codicis Lugd. Bat. sic audit

ثم اكتبنا بحمد الله وحمده والصلوة والسلام على نبيه محمد وآله وحترته

اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات برحمتك . . . . .

سنة سبع وتسعين وستمائة

In Codice O. haec est subscriptio.

ثم كتاب المسبية في العقدة على مذهب الامام الشافعي رحمه الله فرغ منه بهادر بن عبد الله مولى القصر الى الله تعالى بهاء الدين ابو محمد عبد الرحمن بن محمد بن المصبي في رابع وعشرين من شهر رمضان المعظم من سنة احدى عشر وسبع مائة عر الله لمواليه وله ولجميع المسلمين





Pag		Pag	
٢٠٧, 15 leg	عندها	٢١٥, 6 leg	اليهود
٢٠٨, 19 leg.	نظرهما على انعمل الأول	٢١٧, 8 leg	المساواة
	وسيعطع	٣٠٥, 3 leg	واحدة
٢١٥, 1 leg.	ربحك	٣٠٦, 10 leg.	التقّب
٢١٦, 6 et 11 leg	طلعه	٣١٢, 7 leg	النظر
٢١٦, 17 leg.	متنا	٣١٢, 5 leg	السائل
٢١٦, 18 leg	طلعت et صعبا	٣٣٠, 4 leg	تعبه
٢١٦, 4 leg.	نله	٣٣٨, 17 leg.	الآنمي
٢١٦, 9 leg	الطلاق	٣٤٠, 6 leg.	لآدمي
٢١٦, 20 leg	يحمل	٣٤٠, 15 et 18 leg.	الساهد
٢٢٤, 6 leg	يحت	٣٤٠, 16 leg	حدود
٢٢٩, 12 leg.	ذلك	٣٤٠, 18 et ٣٤١, 1 leg.	على
٢٢٩, a pro	نعرفه log. نعرفه		الساهه
٢٥٥, 19 leg.	مربع	٣٤٠, 19 leg.	سهادني et اسهد
٢٥٩, 13. Cum Odd. leg.	اعاده	٣٤٢, 10 leg.	يسهادنيها
٣١١, 20 leg	المعام	٣٤٤, 6 leg	لعبد
٣١٤, 2 leg.	يسهادنه	٣٤٤, 10 leg.	لآدمي
٣١٩, 8 leg.	لآدمي	٣٤٤, 14 leg.	ادعي
٣٦١, 6 leg.	سهما	٣٤٤, 19 leg	نده
٣٧٤, 10 leg.	العشر	٣٤٤, 21 leg.	تعبه
٣٧١, 7 leg.	الغنه	٣٤٩, 5. 6 7 et ٣٤٧, 15 leg.	درم
٣٧٧, 21 leg.	الانين	٣٤٩, 7 leg	نبار
٣٧١, 2 leg.	المكرين	٣٤٩, 22 leg.	ام

Pag  
 ٥٢, 10 leg. صحیح.  
 ٥٣, 18 leg. الرئی. Conf. LAMM,  
*Lex.*, sub رت, I pag. 1006<sup>a</sup>  
 in fina.  
 ٥٣, 21 leg. potius العراج.  
 ٥٤, 3 leg. نركتان.  
 ٥٤, 7 leg. الآدميين.  
 ٦١, 9 leg. آدابها.  
 ٧٤, 12 leg. بلارب.  
 ٧٧, 13. Asteriscus \* delenda.  
 ٧٨, 17 leg. كذل.  
 ٨٩, 6 leg. آخر.  
 ٨٧, 9 leg. بحر.  
 ٩٤, 15 leg. آدمي.  
 ٩٨, 1 leg. مسرط.  
 ١٠١, 1 leg. أنها.  
 ١٣٣, 7 leg. عباده.  
 ١٣٣, 22 leg. نص.  
 ١٣٤, 3 leg. خنص.  
 ١٣٤, 5 leg. نبع.  
 ٢٨, 13. Cum Cod. O. leg. نعى.  
 رحم محرم  
 ١٢٨, ٤ leg. الانعاع.

Pag  
 ١٣٩, 3 leg. فصلاً.  
 ١٣٩, 9 leg. قلع ولم.  
 ١٣٩, 19 leg. ونراضيا et بالسيرج.  
 ١٣٩ in nota d leg. وللجل الأتلف.  
 ut apparet ex loco parallelo  
*Ibn Kdsimi*, p. v..  
 ١٤٧, 13 leg. حالاً محلاً.  
 ١٤٧, 17 leg. بالمعروف.  
 ١٥٠, 12 et ١٥١, 3 leg. السبف.  
 ١٥٠, 14 leg. سبفهما.  
 ١٥٠, 15 leg. سنف.  
 ١٥٠, 16 leg. سنى.  
 ١٥٤, 5 leg. بنثراً.  
 ١٥٩, 20 leg. منى.  
 ١٦٢, 6 leg. نعبل sive نعبل.  
 ١٦٣, 13 pro بن leg. كان.  
 ١٧١, 8 leg. المصوص.  
 ١٧١, 16 leg. فنجبل.  
 ١٧١, 4. Post بنصر add. ا.  
 ١٧١, 15 leg. وان حى عليه لرمه ارس.  
 ١٨٠, nota 1 leg. للدكر.  
 ١٩١, 16 leg. أنهما.  
 ١٩١, 22 leg. حار ان يكون.

# E M E N D A N D A



Pag

VI, lin. ult leg. نَعِبَ

IX, 7 ab inf leg. للآخر

XI, 4 del. ١٣٧, 9—11

XIII, lin. penult. leg. المرب

XIX, 16 leg. حدّ لّه

XXI, 13 leg. آدمي.

XXIX, 1 pro ومبانه leg. ومبائه.

XXIX, 15 leg. طان اسباحه الوطاء

XXXII, 12 leg. البرج الكريهه.

XXXVII, 4 ab inf. pro للحدث

leg. للحادب

XLII, 6 pro الصاب leg. الصاب.

XLV, 16 leg. De الواء

vid. ٢٢٨, 14—٢٢٩, 13 et ٢٥٠, 14

XLVIII, 2 pro وهو leg. وفي

LI, 6 del. verba: conf. ٢٢, 10

LIII, 9 ab inf. pro ٢٢, 8—9 leg.

٢٢٢; conf. p. XXIII sub حرج

LIV, 4 ab inf. leg. حق للعبر

على الغبر

Pag

LV, 6 pro ٢٦٨, 17 leg. ٢٦٨, 7.

LVI, 11 leg. النوع sine و.

LVII, 17 leg. ٢١, 20 21.

LVII, 18 del. ٨٣, 20, ٨٤, 7.

LXI, 4 ab inf leg. ١٢٠, 20—١٢١, 5.

LXVII, 7 leg. ١٧٠, 7.

LXVIII, 17 leg. الاسباحه

LXXI, 3 leg. بالخارج

٣, 17 leg. او لصلوة

٦, 3 Asteriscus \* delendus.

٨, 15 et ١٣, 3 leg. وفراة

١١, 2 leg. أن

١٢, 1 l. لحمة

١٥, 7 leg. نَقِيل بَرَك

١٥, 13 leg. كَبَل

٢٥, 15 leg. دحاة الاصباح. Conf.

pag. LI.

٢٨, 1 leg. وفي اربع عشرة

٢٢, 16 leg. ومبانت

٢٢, 17 leg. عَتَا



## LIBRI ET LOCI CITATI

### ~~~~~ a) الشاعري

- |  |                 |
|--|-----------------|
| p. ٣٠, 17, ١١٣٣, 18  | الحمد           |
| p. ٢, 12; ٥, 2, ١١, 7, ٣, 17, ٥٤, 10, ٦٨, 16, ١١٣٣, 17, ٢٥٧, 6, ٢١٠, 18, ٣٠٢, 10, ٣٠٥, 10. | العدم           |
| p. ٣٠, 20; ٦١, 5   | وكل في موضع آخر |

### b) أبو عبدة

- |           |              |
|-----------|--------------|
| p. ٦١, 10 | قول أبي عبدة |
|-----------|--------------|

### c) in notis

- |  |              |
|--|--------------|
| p. ١٨٨, a 1 4 et 5                                 | ادكر البيهقي |
| p. ٥٩, a   | الانوار      |
| p. ٢٥٣, b  | النسب        |
| p. ٦٧, a, ٦٥, c, ١٠١, a, ١١٣٩, a; ٢٠٨, b, ١١٣٦, a  | المهذب       |
| p. ٣٩, c   | شرح الانكار  |
| p. ٢٥١, a  | شرح اللباب   |
| p. ٦١, a   | قبلي الفعالي |
| p. ٦٥, b   | القنسي       |
| p. ٦, b  | المجمل       |
| p. ١١٣٩, c; ١٧٤, a; ١٧١, c; ١٦١, a, ٢٠١, a; ٢٠٨, b | المختار      |
| p. ٢٥٣, b  | المهذب       |

٦٣, 18	نمو هاسم ونمو المطّلب	٨٠, 7 8, ٨١, 14, ٨٢, 3. 15;	منا
—20, ٢٩٣, 1, ٢١٤, 15		٨٣, 7 10, ٨٥, 2. 5.	
٣٥, a	الهوارن	٧١, 20, ٨٠, 1	الميل الاخصر
٨١, 13	وادي محسر	٤٨, 20	الحكاسي
٧٢, 7	نلملم	٧٢, 8	حد
٢٧, 15	السمامة	٨٨, 3, ٢٩٥, 21	نصاري العرب
٧٢, 7	النس	٨٠, 10	فهر
		١٧٨, a 1 4	المروى

٨, 8	انارمان	٧, 8	اتسم
٩, 6, ٣٤, 5-10, ٣٤	محمد استى	Conf. sub	سب
9, ٣٣, 8, ٢٢, 4, ٢٢, 14; ٢٨,		٢٥, 9	الصائفة
19, ٥٨, 18, ٩٢, 6; ٦٧, 14;		٣٣٩, 2	انصخرة بيت المقدس
٧٨, 15. a, ٨, 17; ١٥٩, 9,		٨٠, 14	الصكراب يعرفه
٣٦٢, 20, ٣٦٤, 14.		٧١, 12. 20; ٨٠, 3-5; ٨٥, 5	انصفا
٧٢, 7, ٧٧, 19; ٣٣٣, 1, ٢٦٧, 15	المدينة	٣٠٠, 11	عبادان
٨٠, 2, 5	المروة	٨٠, 2,	انعتاس (من عند المطلب)
٨, 8, ٨٥, 1	المردغة	٨٣, 6 9	
٩١, 19	المسجد الأقصى	٩٩, 10	ابو عبده
٧١, 19. 21, ٩, 17	المسجد الحرام	٧٢, 9	انعران
٨٢, 17	مسجد الحنف	1, 16, ٩١, 6; ٨٠, 20, ٨,	عرفه
٩١, 18	مسجد رسول الله	11, ٨٢, 21; ٨٥, 5. 11	
٨, 8, ٨٥, 6	المسعر الحرام	٨١, 15; ٨٢, 19	العقبة
٧٢, 8, ١٤٥, 1; ١٧٢, 10	مصر	٧٢, 9	العصف
Conf	نمو المطلب	٣٦٥, 17. 20, ٣٠٠, 15	عربى الخطاب
١٨٥, a 1. 4	معاد بن حبل	٣٠٠, 12	العادسة
٧١, 9; ٣٣٥, 21	المعلم	٩٥, ٥	انعيسى
1, 16, ٣١, 7; ٩٩, 16, ٧٠,	مكة	٧٢, 8	فهر
12, ٧٨, 3. 4, ٨٠, 7; ٨٢, 3,		٨١, 8	فرح
٨٢, 15, ٩١, 15, ٣٣, 1; ٣٣٥,		٩٩, a	الفعال
21; ٣٦٧, 15.		٢٠, 13, ٩١, 15, ٣٣٩, 7,	الكعبة
٨٢, 4	الملبرم	٣٠٨, 2.	

## INDEX NOMINUM PROPRIORUM

٧١, 6	الحجر	١٢, 7. 8	ابرهيم وآل ابرهيم
٣٠٠, 11	حدنة الموصل	٣١٥, 10	دنن ابرهيم وسنت
٧١, 21; ٧٢, 11, ٧٧, 9—22,	الحرم	٧١, 12	باب الصفا بمكة
٩٣, 1. 4; ١٥٩, 12, ١٥٧, 10;		٨٢, 4	باب الكعبة
٢٧٥, 5; ٣٦٧, 19.		١٢٢, 21	البصرة
٣٠٠, 12	حلوان	٧٨, 5. 11; ٧١, 18;	بيت الله بمكة
٨٠, 2	دار العباس بمكة	٨٣, 17. 19, ٨٢, 4. 8—10; ٩١, 16.	
٧٢, 9	باب عري	٣٣٩, 2	نصب المعتمس
٧٢, 7	دو الخليفة	٨٢, 16	المنعم
٧١, 11; ٨٢, 4, ٣٣٥, 21	الركن العراقي	٨٠, 10	ذخير
٧٨, 12. 17	الركن المملوك	٧٨, 3	كسنة كداء
٨٣, 18	رمزم	٧٨, 4	كسنة كدا
٣١٥, 9	السامرة	١٢٢, 21	الحليل
٣٠٠	السواد	٧٢, 8	لخخه
٧١, 6	شاذروان الكعبة	٣٦٧, 14—18	الحجاز
١, 8; ٩١, 5; ١٣٣, ٤	الساحي	٧٨, 10. 16. 18	الحجر الاسود

أكل. De أكل مأل النسم vid in hoc glossario sub أكل, ubi non indicavi conferendum esse Qorán 4, 2. 5 11.

يدى. صاحب المد — يدى ٣٣٩, 8 et 21 de eo in cujus manu res est, et lin. 10 لَا نَدَّ لِأَحَدٍ عَلَيْهَا significat nemo hanc rem in manu habet.

نم II, c. c. a pers, *Pulvere purgare mortuum*, vid. ٢٩, 8. 21 Conf. infra sub النسم, et vid porro in hoc glossario, sub وصاً II, et sub نعى II.

De أنسّم vid. ٩—١١, conf vi, 19

نمى. De النسم, 1 e de *jurejurando*, vid ٣٣٨—٣٤١, et ٣٣٤—٣٣٩. — *Ibn Kásim*, p ١٣٣ وَأَصْلُهَا لَعْنَةُ أُنْدِ الْمَيِّتِ نَمَّ أَتْلَعْتُ عَلَى الْخَلْفِ وَسرْعًا مَحْفُوسٍ مَا حَبِلَ الْمَكَالِفَةُ أَوْ مَا كُنْدَهُ بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ أَوْ صَعْدَ مِنْ صَعَابٍ دَانِدَهُ

De نمى الحرة vid. ٣٣٩, 19—21.

De النمى العموس vid. ٣٣٩, 8.

De quinquaginta juramentis, vid. ٣٣٤, 11—19. — Conf etiam sub نعى, نذر, لعو, لعى, كفر, علط, حبت, حلف, الو.

نوم De نَوْمُ السَّكِّ sermo est ٩٥, 2 et ٩٨, 11 — *Ibn Kásim*, p. ٢٩ ونوم السكّ هو نوم البلاس من شعبان إذا لم سر الهلال ليلتها مع الصبحو ويحدث الناس برؤيته ولم يعلم عدل رآه أو شهد برؤيته صبايا أو عبيد أو مسعة

De نوم العطر vid ٢٢, ٥٨, 17, ٩٨, 14; ٩٢, 21.

De الأتام المعلومات vid ٢٣, 1—2 Sic enim Shíráz decem priores dies mensis ultimi nuncupavit memor Qoráni 22, 29

وَأَلَى بِهِ 10, ٣١٣. — *para.* ب. c. et c. a. rei et c. III, ولى

الصَّبْرِ. *sine intermissione cum verberavi* Conf ٣٠٥, 7. V, c. c. a. rei *Se charger de faire, prendre soin de*, vid. v. c. ٢٩, 3, ٢٩, 11; ١٣٣, 19, ١٢, 1, 2, ١٩٧, 20, ١٩٢, 12, ١٢٢, 19. Conf. Dozy, *Dict des noms des Vét*, pag. 29, nota 10, QUATREM, *Hist. des Mong*, pag. CLXXXIII, nota 247, et БОУТОВ, *Dict. in voce charger*.

De وَلَاءٍ vid. ١٨١—١٨٢. — *Ibn Kásim*, p. ١٣٣: وهو لعة مستوف من الموالاة وسرعاً عصيته سبها روال الملك عن رصف معبوف و وَلِيّ, in plurali أَوْلِيَاءُ, *Tutor, curator*; pluralis forma non notata; vid. v. c. ١٩٢, 3. 14. 20; ٢٠٩, 16.

De وَلِيّ المَجْتَمِ vid. ١١٢, 19; ١١٥, 10, ١٩٠, 20 seqq; ١٩١, 10. 21; ١٩٢, 7. 13, ٢٠٣, 13—14, sed etiam ٢٠٩, 15. Conf ١٩٠, 14—17.

De وَلِيّ الْمَرْسِدِ vid. in hoc glossario, sub مَرْسِد.

De وَلِيّ الصَّبِيّ وَالْمَحْمُونِ vid. ١١٢, 17—١١٥, 12 et ١٩٠, 8—13

De وَلِيّ الْمَرْأَةِ qui eam in matrimonium collocat, vid. ١٩١, 7—١٩٢, 15, ١٩٧, 8—13; ٢٠٣, 12—14.

وَلِيَّة, *Pupilla*, vid. ١٩٥, 18

وَلِيَّة, *Tutela et curatela*, vid. ٩٢, 19, ١٩٢, 3. 5. 11, ٣١٥, 1, ٢٧٢, 1.

وَلِيّ est qui curat exsequias; vid. ٢٧, 17

مَوْلِيّ عَلَيْهِ, *Pupillus*; vid. ١٧٥, 20, ١٩٧, 9.

وَهَب. De الْهَبَةِ vid. ١٩٥—١٩٧. — De renumeratione donationis, الْمَوَابِ dicta, vid. in hoc glossario, sub مَوَاب.

مَوْهَب, *Quod dono datum est*, et interdum *servus dono datus*, vid. v. c. ١٩٩, 18 seqq., et مَوْهَبَةٌ *serva dono data*, vid. v. c. ١٩٩, 15; ١٩٧, 1.

مَوْهَب لَه, *Is cui quid dono datum est*, vid. ١٩٩, 17.

موقوف dicitur de المبيع quando nondum ratus est contractus; tum enim seponitur Vid. ٩٣, 15. Conf. ١٠٣, 17; ١٩١, 5. 19 cet. — Sic etiam de re in testamento legata; vid ١٩٨, 16, — de servo nondum libero; vid ١٦٥, 6, ١٧١, 6, ١٨١, 16  
 وقف est nomen ejus qui fruitur re ei tamquam data, vid. ١٩٤.

II. De الموكل vid ١٣٢, a De المكاح vid. ١٩٠, 5—7 et ١٩٢, 6—11 Conf. ٢٠٨, 15 seqq; ٢١١, 12—20, ٢١٣, 3—5.  
 V, c. c. في rei, *Procuratori esse in emtione, in venditione*; vid. ١٣٩, 16.

De الوكالة vid. ١٣٢—١٣٩ — *Ibn Kásim*, p. ٩٩ de eo haec dicit:  
 في ألفة العفوص وفي أسرع عفوص شخص سناً له فعلة مباحة  
 يعبل ألسانه إلى غيره ليعمله حال حياته وحرج بهذا العبد  
 إلا نكاحه

Dicitur الموكل de eo quocum agendum alium quis mandavit, vid. ١٣٣, 17

IV, c. c. a. pera., *Gravidam facere*; vid ٩٨, 8; ١٨٠, 12—14 et 16, ١٧٧, in notis lin. 1.

X. *Servam suam gravidam facere*, ita ut ipsa fiat ejus liberiorum mater, sive *servam suam ولد أم facere*, vid. ١١٢, 6, ١٧١, 10—13, ١٨١, 14

De illa أم ولد vid. ١٨٠—١٨١.

De الوليمة, nempe de *convivio nuptiali*, vid. ٢٠٥—٢٠٩.  
 — *Ibn Kásim*, p. ٨٨ de hoc epulo dicit طعم  
 يتخذ للعرس وهل الساعتي بصدق الوليمة على كل دهنه  
 لحادب سرور وأقلها للمكبر ساء وللمقل ما يمسر وأنواعها كثيرة  
 مذكورة في المطولات

وضع IV, c c a pers, etiam significat *Vulnerare* aliquem *vulneratione* الموضحة dicta: vid. v. c. ١٤٥, 13 20, ٢٧, 4 6. 9

De hac الموضحة vid. ٢٧, 2

وضاً III dicitur de *consensione clandestina* partium, vid. l. ٥, 9, ٢٢٣, 21.

وقت. De مواقيت الصلوة vid. ١٥—١٦; conf. ٣١, 2—7, — de مواقيت الحج vid. ٧٢.  
Pluralis forma مواقيت adnotanda est; vid. ١٥, 10; ٧٢, 6. 10 et 12, et Qorán 2, 185.

وَقَصَّ، pluralis أولُص، وُقَصَّ — وقص. I. Constructio الاسم وقع occursit ٩٢, 8, ٩٣, 1; ١٧, 17, et ٢٣٩, 15.  
II, c c 3 rei, *Obsignare* sive *signo imprimere*; vid. ٣٢١, 4.

وقع IV, c c a pers et على rei, *Significare* alicui aliquid, vid. l. ٣, 13. Conf. DE SAOY, *Chrest. Arabe*, I, v. l. 4, et DOZY, *Ibn Badrun*, pag. ١٧١.

De الوقف vid. ١٦٢—١٦٥. — *Ibn Kásim*, p. ٧٤: وهو لغة الخبيس وسراً حبس مال معتن فابل للعل يمكن الانعلاع نه مع بعاء عنه وقطع البصق فبه على ان تصرف في حبه حبر بقربا الى الله تعالى وشروط الوافف صالحة عبارته وأخذه السرع

De variis formulis ad الوقف indicandum, conf. in hoc glossario, sub اند حبس, حرم, سبل et لعط.

وقع est qui bona sua *dedicat modo* وقف; conf. ١٦٢—١٦٥.

الوقوف, *Stare* in monte Arafat, tempore peregrinationis sacrae, nempe die nono Dsu'l-Hiddjah, vid. v. c. v., 7 et impr. ٨, 8—١٤, 2. Conf. ٨, 8; ٨٤, 3—13; ٨٥, 11. 14.



et c ب rei, vid. v c ١٩٨—١٧٣ Conf ENGER, *Mawardi*, Gloss.  
 II<sup>b</sup> Testamento tutorem vel curatorem constituere aliquem; c.  
 c الى pers, vid. v c. ١٩٧, 15—19, ١٩٨, 1 Conf. QUATREM.,  
*Hist des Sult. Maml*, II, 2 pag. 110.

IV<sup>a</sup>. Idem significat quod II<sup>a</sup>, et eodem modo constructur;  
 vid. v c ١٩٩, 5, ١٧١, 4 10. 12 13. 15, ١٧٥, 20

IV<sup>b</sup>. Idem significat quod II<sup>b</sup>, et eodem modo constructur,  
 vid. v. c. ١٩٧, 17. 20, ١٩٨, 1, et in hoc glossario, sub وكل in  
 loco *Ibn Kásim* ibi allato. Conf QUATREM., l. l.

Verba (ل. e. للخطيب 3) ونوصي ببقية آله فيها pag. ٤٠, 5  
 apud *Ibn Kásim*, p. ٣٥ sic. دتم الوصية بالنعوى.

وصي, pluralis أوصياء, Qui testamento constitutus est tutor vel  
 curator, vid. ١١٢, 17, ١١٥, 18, ١٩٧, 19, ١٩٨, 3 Conf QUATREM.,  
*Hist des Sult Maml*, I, 1 pag. 237 et II, 2 pag 109.

De الوصية vid. ١٩٧—١٧٢. — *Ibn Kásim*, p. ٧١ وصيته من  
 وصيت السيء بالسوء اذا وصلته به والوصية سرعا شرع بحق  
 مصاف لما بعد الموت

Pluralis forma وصانا vid. ١٧٠, 6; ١٨٣, 1.

الوصية الـ, Tutela sive curatio legataria, vid. ١٩٧, 14; ١٩٨,  
 2. 4; ٣٣٨, 19

الموصى الـ, Testamento constitutus tutor vel curator; vid.  
 ١٩٨, a

الموصى له, Legatarius, vid. ١٩٩, 1; ١٧٠, 14. 17; ١٧٢, 5. 6; ١٧٣,  
 8, ١٧١, 9 Conf. Востокъ, sub légataire.

وصا II, c. c. a. pers., Lotionem الوضوء perficere ad cada-  
 ver; vid. ٢٩, 13. 20. Conf. II et تم II in hoc glossario.  
 De hac lotionem الوضوء vid. ٣—٤.

VI, *Sibi invicem haeredes esse*, vid. ١٨٣, 15. Conf. VALETON, *Spec.*, pag 12, nota 9.

Pluralis forma وراث, *haeredes*, vid. ١٨٣, 1.

Omnes *haereditatis socii et socias* enumerantur ١٨٣, 2—9, ubi etiam significantur ii qui ab omni *haereditatis parte secluduntur*. ١٨٣, 9—16 et ١٨٥, 9—١٨٦, 4. Conf. etiam ١٨٦, 10—14.

De ميراث الخد والاحوة vid. ١٨٣—١٨٦, — de ميراث اهل العرس vid. ١٨٦, — de ميراث العصبة vid. ١٨٧—١٨٦; — de ميراث المسلمين vid. ١٨٨, 10.

Formula *وَالْوَرَعُ* vid. ١٣٣, 8. 9, ١٣٤, 22; ١٣٥, 2.

Forma comparativa *أَوْرَعُ* occurrit ١٣٣, 8.

ورق, *Nummi argentes*, vid. ٥٥, 20. — *Ibn Kâsim*, p ٢٥: الورق وهو العصد. Conf. De Jonge, *Latâif*, pag xl.

ورك V. De المورك in precatone, vid. ١٣٣, 17—21. — *Ibn Kâsim*, p. ٢٨: المورك يخرج نساره على هاتهما في الامراض الا ان المصلى يخرج نساره على هاتهما في الامراض من جهة نميه وياصو وركه بالارض ووسط V. *Modicum*, i. e. non divitem nec pauperem, *attribui*;

inde المتوسط dicitur homo qui pecuniam modice erogat, i. e. qui ponitur inter موسر et معسر; vid. v. c. ٢٥٥, 13; ٢٥٦, 13; ٢٥٨, 7; ٢٨٣, 18; ٢٦٥, 16. — *Ibn Kâsim*, p ١٠٠:

ونعبر توسطه بطلوع فاجر كل يوم مع ليله المأخرة عنه

وصف De الوصف vid. of, 13. Pluralis forma أَوْصَفُ vid. of, 13. 15, ٢١, 21; ١٠٠, 1.

وصى I. Loco ١٩٢, 3 et 5 الكفر وصف significat *profiteri se non esse Moslem*.

وصى II. Testamento legare alicui aliquid, c. c. ل pers.

*posita*, dum credito emere conentur, nulla data securitate solvendi D. G].

وجه وجهان, *Hac de re duo exstant judicia*; passim, vid. v c 1<sup>re</sup>, 10, 51, 18. — Sic أوجه, *Hac de re varia exstant judicia*; vid. v. c 1<sup>re</sup>, 16 Conf. tamen DE SLANE, *Ibn Khallikan's biographical dictionary*, Vol. II, pag. 608, nota 1, qui dixit. »The وجوه are undoubtedly the particular channels through which certain decisions on points of law passed down to posterity by oral transmission »

وجه. — واحد<sup>ة</sup> est formula qua انطلاق enunciari potest; vid. 114, 5 et 110, 5.

ودج Pluralis أوداج, *Venas jugulares*; vid 11, 9  
ودع. De الودعة, quod depositum significat, vid. 111—118.  
— Ibn Kásim, p. 78 dicit لعد على السىء  
المودع عند غير صاحبه للخط وطلب سرء على الاعد  
المعصى للاسقاط

المودع est *depositor*, et المودع, qui in *deposito habet*, vid. v. c. 117, 21.

ودى. De arbore الودى vid. 112, c.

De الدعة vid. 111—112, impr. 114—115; 119, 3—5, et 112, 17—113, 6 et 18—114, 4. — Ibn Kásim, p. 113: وهى المال

الواحب بالجبانه على حرّ في نفس او طرف

De الدعة المعطاة vid. 110, 1—2. 7 et 14

De دة اليهودى والبصرانى vid. 110, 14—17; — de دة

الحوسى والودى vid. 110, 15 et 17—18.

ورب IV. — المررب est *testator*, sive *legator qui haeredem facit*, vid. 11, 18; 113, 10; 117, 15. 17, 118, 12.

هَلْ De اَعْيَارِ السَّنَةِ بِالْأَعْلَى vid. ٣٣١, a.

هَلَمْ Formula هَلَمْ حَرًّا occurrit ١٨٨, nota lin. 3

هَمْ Forma comparativa أَهْمٌ; vid. v. c. ٢٨٨, 20, ٢١٢, 21; ٢١٤, 12; ٣١٢, 12.

هَوَاءٌ Aer territorii alterius; vid. 11v, 7.

هَئِلا III De التَّهْلَاةِ vid. ٣٣٢, b, conf. 10v, 17, ٣٢٥, 19.

De هَيْئَةِ الْجَمْعِ, i. e. de *agendi modo* in cultu diei Veneris, vid. f.—fi. Conf. de hac significatione vocis هَيْئَةٍ Dozy, *Dict. des noms des Vét.*, pag. 9, n. 1 et pag. 435.

وَنِر De صَلَوةِ الْوَنِرِ vid. ٢٧, 5—9.

وَنِرٌ etiam significat *impar*, vid. v. c. ٢٩١, 17; ٢٩١, 12, ٧٨, 17.

Conf. Востров, sub *impar*. Inde وَنِرًا, *Invicem, unus post alterum*; ٣, 13.

وَنِعٌ Dicitur عَلَى نَعِيٍّ; vid. ١٠, 17; cui opponitur lin.

seq. وَأَنْ كَانَ نَحْوِ: 19, ubi: كَانَ عَلَى أَنْسٍ مِنْ.

وَنِي Quae ad عَبْدِ الْأَوَّلِ pertinet, vid. ١٩٥, 2; ١٩١, 8, ٢٧٥, 15. 17; ٢٩٥, 12 13, ٣٣٣, 2; conf. ٨٨, 3 et ٢٩٥, 5.

وَجِب De الْإِجْبَالِ in contractu, vid. ١١٣, 6.

وَجِد V. De formula الْوَجِدِ vid. in hoc glossario sub وَجِدَ.

Interpretatio vocabuli الْوَجِدِ, *facies*, occurrit f, 3—4.

[شِرْكَةُ الْوَجِدِ (conf. sub شِرْكٌ) est societas inter duos inopes, qua commercium lucri causa instituitur rebus credito emtis Vario modo nomen explicatur. Maxime autem placet haec Motarrifi. وَشِرْكَةُ الْوَجِدِ شِرْكَةُ الْمُعَالِمِ وَأَمَّا أَصْبَعَتْ إِلَى الْوَجِدِ لِأَنَّهَا يَبْدُلُ فِيهَا لَعْدَمُ الْمَالِ وَالْإِصَابَةِ فِيهِ بِمَعْنَى الْبَاءِ كَمَا فِي شِرْكَةِ الْإِنْدَانِ وَفِي ذَلِكَ أَنَّهُمَا اسْمِرْكَا فِي السَّرَاءِ وَالْبَيْعِ بَوُجُوهِهِمَا وَأَبْدَلَا لَهَا لَا نَسِيءَ آخَرَ. Significat igitur ١١٢, 13 *dignitatem suam personalem ex-*

De *procuratione saciae peregrinationis* vid. v, 1—6, ٨٢, 20; ١٣٣, 8, ١٢٢, 16 18, ١٢٥, 4, ١٢٧, 7—11; ١٩٨, 5; ١٧٢, 16—20.

نور — *etiam significare videtur hircum*; vid. ١٨,

8. Conf. DE GORE, *Fragm. hist.*, Gloss. pag. 8, de نور et صبحه.

نور VI *Tradere de manu in manum res mobiles*, vid. ١٢,

8 Conf. VAN DEN BERG, *Diss.*, pag. 45.

I نور — *est formula qua ائضى enunciari potest*; vid. ٢١٢, 10.

Vocis notissimae النة veram significationem dedit *Ibn Kâsim*,

وحيثما سرعا قصد السىء معبرنا بعله فان براحي . v sic.  
عنه ستي عرما

V. De النة vid. ٢٧.

أهداب *Pluralis alia*, vid. ٢٧٨, 19.

X. *Corruere*, vid. ١١٨, 1, ٢١٧, 11. Conf. *Mardâd*, IV, p. 443, *Baldâsorî*, ٢٥ l. 10.

De النة, i. e. de *inducens*, vid. ٣٩١—٣٩٠.

De النة *Ibn Kâsim*, p. ٥٧ haec dicit: وأعلم أن الهنى على فسين احدهما ما كان عن احصار وهذا لا يحب نعمة الى الحرم بل يندج في موضع الاحصار والنانى الهنى الواجب بسبب ترك واجب او فعل حرام ويختص دعه بالحرم — De primo genere agit *Shîrâsî* in *Tanbîh*, ٧٨, 1 et ٨٥, 16—18; de secundo autem ٧٢, 3, ٧٧, 22, ٨١, 19, ٧٢, 4—7 et 11. Conf. sub نعى et كعر.

De vulnere النة vid. ٢٧٧, 10

رطل بالنغدانى ٣٥, 10, (sic of, 14: *conf* ٥٨, 19), ubi *Ibn Kâsim*, p. ٣٣, loco parallelo scripsit.

والمثل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام et addit الامثال الهاسمة

نعم. Loco ٢٨, 9 vocabulum *يَعْمِدُ* opponitur *يَعْمِدُ* Significatur ibi ergo *fortuna adversa*, vel *res ingrata*

نكاح De النكاح, i. e. de *jure matrimonii* et de rebus quae Icti Moslimi in hoc capite tractant, vid ١٩.—٣٣٨ —

*Ibn Kásim*, p ٨٢ والعقد والوطء والصم على النكاح ويطلق سرا على عقد مسجل على الأركان والسروط

De النكاح sensu strictiore, vid ٧٤, 4—5. — De iis quae in matrimonio non licent, vid ١٩٤—١٩٩.

De نكاح المختل vid. ١٩٥, 21—22 et ٣٣٩, 9—18, — de نكاح المسرك vid ١٩٥, 17—19, — de نكاح المتعة vid ١٩٥, 20—21 et ٢٠٠, 18

نكل De الناكل, sive نكل عن اليمين ut etiam dicitur, i. e. *qui subterfugit iuramentum*, vid ١٣٨, 11, ٣٣٧, 10—14, ٣٣٩, 2 3, ٣٣٧, 21, ٣٣٨, 1, ٣٣٤, 5 — *Ibn Kásim*, p ١٣٠.

والقول ان يقول المتعص عليه بعد عرض التعاصي عليه اليمين أنا ناكل عنها أو يقول له التعاصي أحلف فعول لا أحلف

نهر — Fossa, canals, aqueductio, vid v. c. ١٤٣, 4, ٢٢١, 18, ٢٢٢, 13. Jam adnotavit BUCKINGHAM, *Travels in Mesopotamia*, Vol II, pag 244, nota 1. «In Syria the term Nahr still means a river, but in Babylonia it is applied chiefly to signify a creek or canal»

نهم IV. *Mordcre*, vid. ٣٩٣, 16, ut forma III Conf Dozy, *Recherches*, II pag LXXXVII, nota 1.

ندأ VIII De discipulo المنهى vid sub نهي

نوبه — *Officiis functio a vicario sive procuratore;*

vid. v. c. vi, 5, ٩٤, 20

De أنساعس vid 113, 6—10 — *Ibn Kásim*, p 11, et p. 19 de hujus vocabuli significatione dicit وهو الدم الخارج ععب

أنولاده فالخارج مع الولد أو قبله لا يستى بعلسا

العسس in jure talionis significat vitam, quasi totum hominis corpus, contra طرف corporis pars, vid. v. c. 115, 4 cet; 110, 2, 111, 6. 7; et conf in hoc glossario, sub ونى

نعم Forma comparativa أنفع, utilior, commodior, vid. of, 18.

نعم IV, c c على pers, Victum praebere alicui, vid. v. c. 113, 8, 108, 1, 109, 4 12, 118, 6, 118, 7.

نَقَفَة, Victus, de cujus in Islámo significatione vid impr. 100—110, conf v. c. 4 et v. c. 21 Nempe de نعمة الروح vid. 100—108, et de نعمة الاربع والرفيع والنهائم vid 108—110.

I Formula على نعى العلم نعى, quae 113, 6 occurrit, ab *Ibn Kásim*, p. 11. sic expheatur. وهو أنه لا يعلم أن عيرة فعل كذا

III, c c. a rei, Repugnare contra usum sive necessitatem, adversari debito, vid. 11, 19, 111, 11; 110, 17 .

نَقَدًا — نَقَدًا, Praesente pecuniâ, vid 11, 5, opponitur نَعْدًا. — *Ibn Kásim*, p 08. نَعْدًا أى حالًا نَدًا نَد. et نَعْدًا أى حالًا معبوضا قبل أنفقى 01

I. Rescindere, irritare, vid v. c. 1, 2. Sic *Ibn Kásim*, p. 11 بطل أى يبطال

VIII. Rescindi, irritari, vid v. c. 1, 4. 6

De vulnere المَنْعَلَة (non ut apud FREYTAG, Lex, forma activa), vid. 11, 12

المبغولات, Res mobiles, vid. 110, 8 Conf. VAN DEN BERG, Diss, pag 45.

٧ c ٣٣١, 20 Et ظاهرُ النّصّ dicitur ٢٢٢, 5, etiam النّصّ خلاف  
occurrit ١٠٠, 15, ١١١, 22, — sic ظاهرُ النّصّ vid. ١٩١, 7,  
٢٠٥, 18, — et saepius ظاهرُ النّصّ ٧ c ١٢١, 14, ٢١٥, 11,  
٢٢٥, 15. Conf in praefatione de hisce variis locutionibus

نصب I. *Munus mandare, designare* aliquem qui faciat,  
vid ٧ c ٣٣٢, 10 16 18 19, ٣٢٥, 4

نص I. *Solvere pecuniā*, vid. ٥٩, 17 19, ١٢١, 10, ١٧٠, 15,  
et sic etiam ١٢٣, 22 ubi pro نصّ legendum est نصّ, et ١٢٤,  
3 ubi pro نصّ leg. نصّ.

De ركوة النّاصّ vid in hoc glossario sub ركوة.

نصيح De النّواصيح vid ٥٥, ٥

نصل. De المّناصله in telorum conjectu, vid ١٥٢, 9—13.

نظر — الناظر في امره est *curator, tutor* alienus, vid. ١٣١,  
15, ١٧٥, 21. Sic in ١٩٤, 19 sermo est de الوقف.

نعيج I. *Mussare*, vid ٢١, 9. — نعيج منه الرّوح dicitur ٢٩,  
3 et 4 de foetu.

نعد I. *Ratum esse*; dicitur ٧ c de بصرفه; vid. ٩٣, 19.  
20; ١١٣, 7; ١٢٣, 15; ١٣٩, 5, ٢٨٧, 12, et sub حجر, pag. xix.  
Sic de الوصيه dicitur ١٧٠, 18 19; et eodem fere modo نعد  
حكمة dicitur ٢٨٥, 9 et ٣١٥, 6.

منعدّ, plur مّناعدّ الوجه — مّناعدّ sunt foramina capitis  
(praecipue *nases*); vid ٢٧, 9.

نعمس I. In passivo dicitur de puerpera quae nondum con-  
valuit; vid ١٢, 8, ٩٥, 19.



6 *Conoratio ad preceationem publicam enim المبدأ dicitur, vid ٣٨, 17*

نذر على وجه التلحاح *De nāzr vid ٩١—٩٣. — De التلحاح نذر*  
*vid ٩١, 8—9 — Conf Ibn Kásim, p ١٣٤ نذر التلحاح نصح*  
 أوتيه وهو المبادئ في الخصومة والمراد بهذا النذر أن يخرج محرج  
 النفس بأن يعصد النذر مع نفسه من شيء ولا يعصد العبد  
 وجه كفارة نفس أو ما أنعمه بالنذر

*memoratur ٨٨, 17 مذهب أهل السربل — II نزل*

*(vid v c ٩٧, 2, ut alibi تَسَاءٌ dicitur — نسأ*

5) *solutione dilata Sic أنسأ est solutio dilata, vid. ٩٨, 15.*

17 19 *Conf oppositum بعد*

*De أنسب ejusque computatione, vid ٣٣٣—٣٣٨ نسب*

*De أنسك ١ e de ritibus in sacra peregrinatione, نسك*  
*Sic Ibn ميس ترك وأحنأ: 8, ٨٥. Conf ٨٥, 8: ٧, 15—17. vid v c. ٧, 15—17.*  
*Ibn Kásim quoque p ٥٥ dicit ترك نسك أي ترك مأمور به كترك*  
*الأحرام من المنع*

*De أنسأ نسأ in jure matrimonii, vid. ٢٠٨, 4—19 نسأ*  
*ويعنى نسورها أربعها: ٨٨, p ٨٨. — Ibn Kásim, 8—10. et ٢٥٧, 8—10.*  
*(in Ed. 2<sup>a</sup> أنسأ على أداء الخف الواجب عليها).*

*II. Abstergere; vid. ٢, 19 et ٢٩, 19. أنسب*

*أنسأ est auctoritas sancta, sive in Qoráno in-*  
*scripta, sive in traditione servata, sive in libro aliquo, prae-*  
*sertim juridico vel theologico Hinc v c titulus libri أنسأ*  
*Eadem significatio vocis أنسأ tribuenda esse*  
*Hujus significationis vocabuli أنسأ exemplum vid.*

muliere, vid v e ١٢, 7 9 10 Conf in hoc glossario sub حصن et قسم, et ENGER, *Mawādi*, Gloss

نسى IV *Colere*, de hominibus dictum, vid v. e. ٥٢, 8 et ١٧, 12. Conf DE GOEJE, *Beládsori*, Gloss

نبد I, c. e. الى pers et عَهْدَهُم, *Hosti pactum propicere, pactum cum eo solvere*, vid ٢٩, 20 et ٢٩, 13 Conf DE GOEJE, *Beládsori*, Gloss

III. De النكاح vid supra in hoc glossario, sub نكح

I De النِّسَاء ad nuptias, vid ٢٨, 20

VI. *Sensim defluere*, dicitur de fructuum floribus, v e de pruno armeniaco et de malo, ١٠, 19, — et de corporis membris, vid in hoc glossario, sub حدم

نكس De النكاسات, 1 e de rebus impuris, vid ١٣, 17—١٢, 3; conf. ١٧, 3—4

نكس De النكس in emtione venditione, vid ١٥, 10—11

نكح II — نَكْحَى الْمَيِّتَ, *Partes posteriores cadaveris mundavit*, vid ٢٩, 12 Conf in hoc glossario sub X الاستسجاء, et sub وصا II, et sub تم II

X De lotione quae dicitur الاستسجاء vid v, 8—٨

نخل — نَخْلٌ, *Quisquisiarum scrutator*, vid. ٣٣٧, 3. Conf Mohl, in voce نخل

نفل — فوس نَفْلٌ est arcuballista, vid ١٧, 15, ubi opponitur رمى فوس 1 e arcus

نفل III, et infinitivus نَفْلٌ *Sub hasta vendere*, vid. ١١٣, 11. Conf DE GOEJE, *Fragn hist*, Gloss, et DOZY, *Gloss. Esp*, pag. 173

De صلوة العبدنى ٢١, 5, ut de صلوة الكسوف pag. ٢٣,

وهو كما قال اترافعى في اسسرح انصعبر ارض لا مالكة ٧٣٠  
 Opponitur انعامر *terra culta*. — لها ولا يسمع بها احد

De المتب vid. ٢٥—٥٠, et in hoc glossario sub دعى  
 ابن كالبه est formula qua انضلاق enunciarı potest; vid.  
 ٢١٤, 3

موج V. *Undas jactare*, dicitur de mari, ut forma I. Vid.  
 v. c., 1 Conf. BOOTHOR, sub *ondoyer*, MARCEL, sub *agitation*  
*des eaux de la mer*, HUMBERT, *Guide*, pag. 176, et WRIGHT,  
*Ibn Jubair*, in Gloss

مزل V. *Aliquid ملا habere*, 1 e *aliquid rem judicare*;  
 vid ٣٢٥, 7. Conf. VAN DEN BERG, *Diss*, pag 28, nota 3  
 — Sic *Ibn Kásim*, p ٢٧. اذل ممول, p ١٢٤. مآ  
 اذل شيء مآ, p ٩٧. ممول نكّل ما ممول, p ٩٨, ممول  
 ولو فسر المجھول بما لا ممول

De رأس المال vid. sub رأس.

De مال مملّى et مال مملّى vid sub ممل.

De الاموال انماطه in capite الركة vid. ٩٠, 14, — de الاموال  
 الظاهرة vid ٩٠, 19.

مالي. Conf VAN DEN BERG, *Diss*, l. 1; et *Ibn Kásim* locus  
 in hoc glossario sub بيع et sub دعى.

ماء De aqua ad purificandum, vid ١—١١ et ٢٤. De aqua  
 ad irrigandum ٣٢٥, 16—٣٣١, 12; conf. ١٢٣, 5 et ١٢٤, 20 seq.  
 De الماء المطلق vid. ١, 11—٢, 1.

مر II *Recte judicare; judicio res agere*, de puero dictum  
 quum jam aliquo modo hominis officia peragere potest. Vid.  
 v. c. v., 2. 3, ١٢٣, 2, ١٢٧, 13; ١٧١, 6, ٢١٣, 20; ٢١٨, 9 De

مسك IV, *Se continere a cibo et potu*, vid. ٩٥, 2; ٩٦, 5.  
13 et ٢١, 18, ubi opponitur نَمَسَكٌ et نَأْكُل. Conf. *Ibn Kâsim*, p. ٢٨

V, o c ب r *Nisus est, fiduciam posuit in, sectari*, vid. ٢٥, 18. 19, ٢٥, 10 Conf. DE GORJE, *Fragm hist*, Gloss

مصمص II idem significat quod forma I. Vid. ٣, 21 et ٩٦, 16, conf. ٥, 4

مصى I, a. c. 3 rel. *Pergere, continuare*, vid. v. c. ١٣, 14 et ٥, 19.

IV. — أَحْتَرِبَا أَمْعَهُ الْبَيْعَ أَوْ فَسَدَهُ, dicitur ٩٣, 9, i. e. *praeferimus contractum ratum facere aut eum irritum facere*.  
Conf. ٩٢, 6, ٩٦, 15, ١٧, 18

مَظَل — مَحْلٌ est *mora, retardatio*, vid. ٢٩, 12. Conf. VALETON, *Spec*, pag. 16 nota 3, et *Meidant*, II, 669, n. 285 et III, 496, n. 2973 et 2974

مَلٌّ. Vocabuli مَلَّةٌ forma pluralis مَلَلٌ, notissima quidem (v. c. ١٨٣, 13), in Lexicis adhuc deest.

II. مَلَكٌ — مَلَّكَكَ est formula contractus الْبَيْع, vid. ٩٣, 6.  
De مَلَّكَكَ الْمَبَاحَاتِ vid. ١٨٣, 5 et ١٥٩, 16—10٩, 10.

Formula لَا مَلَّكَ لِي عَلَيْكَ vid. ١٥٩, 7.  
De مَلَّكَكَ الْمَبَاحَاتِ sermo est ١٨٩, 14 20, ٢٥, 5. 16, ٣٣٩, 15 et ٣٥١, 19.

De الْمَهْرِ conf. sub حَبَار. مَهْرٌ. *Male VAN DEN BERG, Diss*, pag. 133 et 144 scripsit الْمَهْلُ (Male VAN DEN BERG, *Diss*, pag. 133 et 144 scripsit الْمَهْلُ)

مَوْب. De الْمَوَابِ, *terra inculta*, vid. ١٥٩—١٥٣. — *Ibn Kâsim*,

De الْمُنْعَد in jure matrimonii, vid. ٢.٣, 19, ٢.٥, impi. lin. 14—16, et conf in hoc glossario, sub كاح

تَمَى الْمِل — مِل est *pretium asquum*, si enim rei pretium non pactum est, adaequatur cum pretio rei similis, vid. v. c. ١٣١, 8, vel cum pretio conveniente ad rem in tali casu; vid. v. c. v., 10. Sic quoque dicitur مَهْرُ الْمِل, i. e. tale pretium uxori debitum, quoad in pactione nuptiali non est constitutum, de cujus accommodatione conf. infra sub مَهْر.

المِلَات (vid. in hoc glossario, sub مِسْم) sunt *res pro quibus substituere licet alias res ejusdem generis ejusdemque pretii*, quae alibi مَال مِلّی dicuntur, de quibus dicit VAN DEN BERG, *Diss*, pag 47 quod «pondere, numero mensurae constant, quaeque rebus ejusdem generis compensantur» Opponuntur مِلّی فَمِی, ubi, ut VAN DEN BERG, l. l. addit: «non tam genus quam species vel etiam individuum spectatur; quae si perierunt, non aliis rebus ejusdem generis compensari possunt, sed quarum pretium (فَمِی) tunc solvendum est» — In nostro *Tanbikh*, ٣٣٤, 7—8 eodem modo haec عبر حملته مِلّات dicuntur محملة

مَح I, dictum de puerpera, vid. ١٣, 6

مَحْس — مَحْسِی dicitur *infidelis qui ad المَحْسِی pertinet* De Moshimorum ab us distinctione vid. v. c. ٨, 8, ١٨٩, d, ١٩٥, 2. 3, ١٩١, 8, ٢٥٢, 3, ٢٧٥, 15. 17, ٢٨٨, 21, ٢٩٥, 7, ٣٣٩, 2, et in hoc glossario, sub سِلو et عِلو

مَد De mensura الْمَد vid. ١٣٣, 6.

مَر De الْمَرّ, in telorum conjectu, vid. ١٥٢, 19.

مَسح De الْمَسح علی الْحَقّس vid. c

ignoratur, vid. ٥٨, 1, ١٥٩—١٥٩, ٣٩, 7 — *Ibn Kâsim*, p. ٧١:  
وفي نعيه العاف اسم للسبيء الملبط ومعاها سرا مل صاع من  
مالكه يسقوط او عله وبكوهما

De الملبط, i. e. de infante exposito, vid. ١٥٩—١٦٢ — *Ibn*  
*Kâsim*, p. ٧٨. وهو صبي منود لا كافل له من أب أو حدّ أو  
ما يقوم مقامهما ويلحق بالصبي كما قال بعضهم المجنون  
الباع

II *Formulam islâmi in aures mortui insurrare*;  
vid. fo, 16. — Sed etiam significat. in aures alicujus insu-  
surare aliquid, e. o a pers. et o a rei, vid. ٣٣٩, 1 et ٣٣٤, 12.

IV. *Abortum pati*, vid. ٢٧٢, 7, ٢٧٩, 7. 8, ٢٨٢, 8;  
٢٨٤, 7, ٣٣٤, 9.

V. De تلقى الرُكبان vid. ١٥, 20.

III De الملاسة vid. sub نَس

لَوْنٌ — *لَوْنٌ* est *Suspicio criminis, species culpaе*; vid.  
٣٣٣, 21—٣٣٥, 18 — *Ibn Kâsim*, p. ١٩: وهو لعد الصعب  
وسرعا فربيه بدلّ على صدين المدعى بأن يوقع ملك ألفربيه في  
العلب صدحه

*لُرَر* est *Casus recentis genus*, vid. ٢٢٣, 10; ejus descrip-  
tionem dedit VULLEN, *Lex. Pers.*, in voce

لِيل. De العدر vid. ٩٧, 15—19.

مَنْ — *مَنْ* plur. *مَنْ* *Impensa*, vid. of, 20; ٥٥, 1,  
٥٧, 15. 16, ١١٢, 12; ١٣٠, 6, ١٢٧, 22, ١٥٩, 8, ١٨٣, 1.

V. De تمنع اللحم بالعمرة vid. ٧١, 18.

X, e. c. پ mulieris, dicitur de corporis voluptate; vid. v. c.  
١٣, 1 et ١٩٣, 10. 18 19.

formula uxorem repudiat conjux; vid. ۳۳۴, 20—۳۳۹, ۱, — et tali formula, statim post, uxor repudiare potest conjugis formulam, vid. ۳۳۰, 7—10

Inde VI dicitur quando, post tale uxoris repudium, ipsa etiam suam formulam enuntiat, ne puniatur Ergo adhibetur haec forma VI quando conjux uxorque formulam لعان pronuntiant Vid. v. c. ۳۳۰, 15, ۳۳۹, 6 — Conf EXCEB, *Mauoardé*, Gloss.

De اللعان vid. ۳۳۳—۳۳۹.

الملاعنة dicitur *mulier per لعان a conjuge repudiata*, vid. v. c. ۱۹۰, 12.

لَعُو De لَعُو السِّن, i. e. *temore datum jusjurandum*, vid. ۳۳۸, 20.

لَعَف — لعاف est *linteum cadaueris*, vid. fv, 6. 7

ملعوف est *linteratus*, vid. ۳۳۹, 4.

لَعَط De لَعَطُ الاجارة vid. ۱۴۴, 11, ۱۴۸, 19, — de لَعَطُ الانلاء vid. ۳۲۷—۳۲۸, 13, — de لَعَطُ السبع vid. ۹۳, 6—8, ۱۰۷, 7, ۱۴۴, 12, — de لَعَطُ الحظنة vid. ۱۴۳, 3—4; — de لَعَطُ اللع vid. ۲۰۹, 18—۲۱۰, 10 et 19—۲۱۱, 8 et 10—11; — de لَعَطُ الرجعة vid. ۲۲۰, 19—20, de لَعَطُ الروع vid. ۱۴۳, 5—7; — de لَعَطُ المساءة vid. ۱۴۴, 8, — de لَعَطُ السلم vid. ۱۰۷, 8; ۱۴۸, 17 18, — de لَعَطُ الطلاق vid. ۲۰۹, 18, ۲۱۳, 18—۲۱۰, 1. 4—6, 12—۲۱۷, 13, ۲۱۸—۲۲۳, 6; — de لَعَطُ الطهارة vid. ۳۳۰, 1—14, — de لَعَطُ العبيد vid. ۱۴۴, 6—10, — de لَعَطُ الكنانة vid. ۱۰۷, 16, — de لَعَطُ اللعان vid. ۳۳۴, 20—23; ۳۳۰, 8—10 et 11—14; — de لَعَطُ الكالج vid. ۱۴۳, 5—7, — de لَعَطُ الوبع vid. ۱۴۳, 20—23

لَعَط. De اللَعْنَة, i. e. *de rebus inventis quarum possessor*

كعى. — كَاب, c c ك\_rei, significat idoneus rei, vid ٣١١, 19, ٣١٢, 10 Eodem sensu كَعِي occurrit lc., 13, et كعانه idoneitas, sollicitia, vid ٣١٣, 1 Conf De Goetz, *Fragm. hist*, Gloss, et Boethius sub *capable*

كعانه etiam significat sustentatio, victus, v. c. ٦١, 21 et ٦٢, 4 — De حرص كعانه sive حرص الكعانه vid. sub حرص

كَم. — كَمَام est cortex nucum aliorumque fructuum, vid. l., 16 Conf Qorán 41, 47 et 55, 10, ubi pluralis أَكْمَام.

كى De الكعانه vid in hoc glossario sub كى.

كَل. — مَكِيلَة est mensura, vid ١٣٢, 15. 16 Conf Dozy, *Gloss Esp*, pag 300.

لى II De البلبه formula in sacra peregrinatione, vid. ٧٣, 8—14.

لَح. De نذر اللحاج vid. infra, in voce نذر.

لَحَى IV. — أَلْحَى بِأَهْلِكَ est formula qua الطلاق enunciari potest; vid. ١١٢, 4

لَحْم De vulnere الملاحمه vid. ١٧١, 17—18.

لَحَى. — لَحْنَانٍ sunt maxillae, vid. f, 4; f, 18. Conf De Jonge, *Latâf*, pag. xxxvi. — Ibn Kâsim, p. v وهما العظمان اللذان نبت عليهما الأسنان السعلى باجمع معدهما فى الدعى ومخرهما فى الأنس.

Formula لَحْنَانِ لَحْنَانِ سَدَ vid f, 18, et *Latâf*, ٨٧, 4 et 6

لَص. VI. Inter sese cohaerent, sive contiguae sunt arbores; vid. ٣١٣, 12.

لى III. Enuntiare formulam لِعَان; vid v c f, 12. Hac



كِرْم. — كِرْم non *uvam* sed *vitem* esse, jam indicavit FLEISCHER, in *Mardcid* VI, 66, et etiam ex nostro *Tanblih* satis apparet, v c ١١, 21, ١٢, 9, ٣٠, 16 19

كسف Si sermo est de الْكُسُوفِ, ut ١, 14 coll ٢٣, 15, intelligitur كسوف الشمس وحسوف القمر, ut dixit *Ibn Kásim*, p ١٣

كسك. Inter caseorum genera, ٢٢٣, 11 nominatur كَسَك, quod vocabulum, secundum VULLERS, *Lar pers* in voce, significat *lac acidum siccatum*, sive *oxygalam siccata*

كعب De hominis الْكَعْبَان definitio data est f, 15

كَف. — الْكَف *manum exceptis digitis* indicat, vid ٣.٨, 20, et conf *Istakhrí*, ٩٣, 2, quem locum editor amicus mihi suppeditavit.

كَمَا. Quid الْكَعَاء est in jure matrimonii, apparet ١٢, 15—19, inde etiam intelligendum quid كَمُو est ١٩, 20.

كمر II. Aliquem كَمَر *judicare*, vid. ١٥, 5, ٥١, 13, ٩٤, 16. De الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ, i. e. *qui Káfir natus est*, vid. ١٥, 1; ٥٠, 19, ٩٤, 8, ٩١, 19 Opponitur الْمُرْتَدُّ

De كَقَارِ الْإِبْلَاءِ vid ٢٢١, — de كَقَارِ إِحْرَامِ الْحَجِّ vid. v., 4, ٧٤—٧٧, — de كَقَارِ الصُّومِ vid. ٩٧, 4—7; — de كَقَارِ الطَّهَارِ vid. ٢٣١, 12—٢٣٣, 19, — de كَقَارِ الْعَمَلِ vid. ٢٨٤; — de كَقَارِ الْمَسِي vid. ٢٢٦—٢٢٧, impr. ٢٢٩, 10—20.

كَعَل. De الْكَعَالَةِ vid. ١٢٠, 19—١٢١, 11. — De كَعَالَةِ الْبَدَنِ vid. ١٢٠, 20—١٢١, 2

*Homo in cujus gratiam quis se sponsorem constituit nuncupatur* بِالْمَكْعُولِ; vid. ١٢١, 7.

كَعِي De الْكَعِي vid. ٢٧, ٢٨, 21 et ٢٩, 3—5.

فِد — <sup>5</sup> interdum significat quandam *mensuram*. Dicitur ٣١, 3 de sole. حَتَّىٰ نَرْفَعَ فِدَ رُمَحٍ, i. e., ut explicat DE SACY, *Chrest Ar* I, 162 «jusqu'à ce qu'il soit élevé au-dessus de l'horizon de la hauteur d'une lance,» quod sic Ibn Kásim, p ٣١ حَتَّىٰ مِكْمَلُ وَيَرْفَعُ فِدْرُمَحٍ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ  
II. Formula الكِبَرِ vid. ٢١, 5—8 Conf Ibn Kásim, p ٣١

III. *Servo suo decernere libertatem postquam satisfecerit officio ei imposito ex pacto* Talis servus مَكْنَابٌ dicitur, et pactum nominatur كِبَانَةٌ. Vid de hoc pacto ١٧—١٨. — Ibn Kásim, p ١٣٤ الكِبَانَةُ نَكْسَرُ الْكَافِ فِي الْأَسْهَرِ وَفِيْلُ نَعَاكُهَا  
كَالْعِنَانَةِ وَفِي لَعْدٍ مَّأْخُودَةٍ مِنَ الْكَبَرِ وَهُوَ مَعْنَى الصَّمِّ وَتَلَجَّ لِأَنَّ فِيهَا صَمَّ حَمَّ إِلَى نَجْمٍ وَسَرْعًا عَنَى مَعْلُوقٌ عَلَى مَالٍ مَسْتَحَقٍّ يَوْفَىٰ مَعْلُومِينَ فَأَكْبَرُ

أَهْلُ كِبَانَتِي est infidelis monotheista, i. e qui pertinet ad أَهْلَ كِبَانَتِي  
أَهْلُ الْكِبَانَتَيْنِ sive الْكِبَانَتَيْنِ, ut ٢٨, 21 exstat, quo nomine intelliguntur *Judaei et Christiani* Conf. ٢٩. — De eorum jurejurando vid sub حَلْفٍ, de eorum نَدَمٍ sub نَدَى  
كَسْبِيهِ saepius dicitur de الصَّلَاةِ, quo nomine indicantur praecationes lege, quasi Qoráno, praescriptae Vid. v. c. ١., 13, ١٥, 11; seqq. — Distinguuntur v. c. ab صَلَاةٍ سُنَّةٍ et صَلَاةٍ نَبَلَةٍ; vid. ٢١, 3

III, c. c. ب. ر. I, *Multum aquae adhibere*, (non tantum ad bibendum, ut FREYTAG, *Lex.* in voce addidit) Vid. ١٢, 12.

De الْأَكْثَرِيَّةِ in jure haereditario, vid ١٩, 15—20.

فيطر in ١٣٥, 11 et ١٣٦, 5 et 8 significat *judicis tabularium*.

Conf. in hoc glossario, in voce محصر.

عَب. De العُيُوب hominis precantis, vid. ٢٥, 1—4, conf. ١٢, 21, ٢٥, 6 et ١٧, 9.

عَب. De نَقَعِي est formula qua الطَّلَان enunciarı potest; vid. ١١٢, 8.

عَب. De فَرْقِي, *Ipso jure*, vid. in hoc glossario, sub سَع; et conf. VAN DEN BERG, *Diss.*, pag. 66, coll. pag. 39.

عَب. De وَثَع, plur. وَثَع, vid. impr. ١٣٨, 10—12.

عَب. Passim in hoc libro variae sententiae distinguuntur وق في أحد القولين et وق العلي الآخر; وق العلي الآخر et وق العلي الآخر, val multa alia ejusmodi verba, de quibus vid. in praefatione, pag. VII.

عَب. I, c. a. ا. الى الصلوة, *Consistere ad preces*, vid. ٢١, 1. Sic الصلوة الى العمام vid. ٣, 10. — Etiam العمام est precantis habitus quidam, ut الركيع, السكود, الععود, est Vid. ٢٥, 8, ٢١, 5; ٣٠, 6, ٢٣, 7 et 8. Describitur habitus ille العمام pag. ٢١, 8—10.

I, c. a. ا. على p et a. ب pretii, v. c. ١.٢, 19: *vestis mihi constet XII drachmis*, vid. ١٥, 1 Conf. DE JONGE, *Latinf.*, pag. XXXIII. —

IV Ante الصلوة (in templo) *pronuntiare formulam* الالامة dictam, vid. ١٥, 16, ١٧, 14; ١٨, 5—8; ٨٠, 13.

De العمام in precatione, vid. supra, sub I.

De الالامة formula, vid. ١٧, 10—13; conf. ١٨, 3, et supra, sub IV.

عَب. قَم السعينة, *Nauta*, vid. ١٧٢, 4.

De مَل فيمى vid. in hoc glossario, sub مَل.

mulieris menstrualis, ۱۲, 6. 21; ۱۳, 5 13, ۲۴۸, 2, de lacte mulieris, ۲۰۶, 12, ۲۸, 19, de aqua in terra, ۴۴, 4, ۱۴۴, 21 et ۱۴۷, 1.

نُطْرُ اَنْطَع حَبْرٌ ۱۳۱, 9, ۳۳۲, 7 et ۲۴۱, 1.

De الطَّرِيف, i. e. de *latrone*, vid. ۳۰۱. Conf. etiam sub

وَسَمِيَّ بَدَنِكَ لَامِيعِ النَّاسِ م. — *Ibn Kásim*, p. ۱۰۱. حَدِّ

سَلُوكِ الطَّرِيفِ حَوْطًا مِنْهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ لَهُ شَوْكَةٌ فَلَا يَنْسِرُطُ

مِنْهُ دَكُورَةٌ وَلَا عَدَدٌ فَحَرَجَ بِعَاطِعِ الطَّرِيفِ الْمُخْتَلِسِ الَّذِي

يَعْرِضُ لِأَحَدِ الْعَاقِلَةِ وَيَعْبُدُ الْهَيْبَ \*

نُطْرُ لَاحِدِ الْعَاقِلَةِ وَيَعْبُدُ الْهَيْبَ — *قطي*. *est tegumen, involucrem, lodex*, vid. ۲۰۹,

1. 17. Conf. DOZY, *Dict. des Vet.*, pag. 232, nota, et DOZY, *Gloss. Esp.*, pag. 88.

نُطْرُ. De الْعُطْبَةِ vid. ۲۰۶, 8.

أَفْعَدِي — I. *formula est qua الطَّلَى enunciari potest;*

vid. ۲۱۴, 16

أَفْعَدِي نَطْنَهُ عَنْ فَحْدَتِهِ — IV. *dictur de homine pre-*  
*canti qui in السَّجُود ventrem retrahit de femore;* vid. ۳۳, 6;

وَيَعْلَى أَي رَفَعِ نَطْنَهُ: *Ibn Kásim*, p. ۴۱, 1, sive, ut dicit

فُلْكُهُ *est ampulla notae formae, et inde mensura*, vid. ۲, 5

10. 14. Conf. LANGE, *Mod. Eg.*, Chapt. V, qui descripsit et  
*depinxit collam*; et conf. *Ibn Kásim*, p. ۹.

أَفْعَدِي II, c. c. a. pers, *Agere secundum auctoritatem ali-*  
*cujus*, vid. ۱۶, 5, ۲, 18. Opponitur ibi الْأَحْبَاهُ, i. e. *sua*  
*auctoritate scrutari quomodo agendum sit, quando aliunde id*  
*non satis apparet*. Conf. FREYTAG, *Lex*, in voce.

قَبْمٌ — قَبْمٌ, *Cujus munus est domum verrere*, vid. ۳۳۷, 3.

دندار فاساني — فسي, vid l., 5 6.

De العصاص, 1 e de jure talionis, vid. ٣٣—٢٧.

مسافة تَعَصَّرَ I Formulae الصلوة سَعَر تَعَصَّرَ فيه, et مسافة تَعَصَّرَ فيه, saepe in hoc libro occurrunt, v. c. ٩, 22; ٩, 13, v., 12, ٧, 21, oet, conf. etiam in hoc glossario, sub رَع — Distantia illa indicata est ٣٥—٣٦

VIII, ut I, etiam significat abbreviare, deminueri, breves facere officium, c. c. على r., vid. v. c. ٥, 18. 19; v, 12. 13; 11, 1; ١٨, 16.

I Ut c. c. دَنَى, notans debitum solvere, sic etiam debitum erga Deum solvere, sive officio, ab quo discedit aliquis, vel quod eum effugit, postea satisfecit Conf. De Gouze, Beldsorf, Gloss — Sic in hoc libro قضاء الصلوة vid. ١٩, 9. 16—19, ٢٧, 13, ٣٩, 6, ٣٢, 11, ٣٦, 2. 3, ٢١, 12 17, ٢٣, 5, — قضاء الركوة vid. ٩, 1, — قضاء ركوة العطر vid. ٥٨, 18, — قضاء الصوم vid. ٩٥, 2. 13—16 19. 20, ٢٩, 1. 13 18—20, ٢٧, 2. 19 20, ٩٨, 1. 10; ٢٢, 15 16. 20 21, — قضاء الحج vid. ٩٨, 11, ٧, 1; ٧٥, 19—21, ٧١, 8, ٨٣, 20; ٨٤, 7, ٨٥, 13 15; ٨٦, 5. 6. — Sic etiam occurrit: قضاء حق النساء, vid ٢٧—٢٨ — Conf. etiam in hoc glossario, pag XLVII, l 1, ubi sermo est de tali debito, adhuc solvendo, in genere.

De العاصي vid. ٣١—٣٢, et ٢٨٥. Conf. sub ابي et عن

I قطع قطع I قطع موضع قطع significat v, 16: corporis pars qua exonerat quis alvum.

IV. De اقطع المولى vid. 1٥٢, 15—16; 1٥٥, 1—3. 9—11, 1٥٤, 1—5.

VII. Effluere desut, dictum de urma, v, 2, de sanguine

في Pers. *Pio :ata parte distribuere*, c o على pers Vid  
v o. ٩٩, 1; ٩٧, 2, ١.٥, 3, ٩٠, 2, ١٣٣٤, 14 Conf. Dozy,  
*Bay*, Gloss

قسم. De القسم لقسمة ١ e. de *aqua jurnum distributione*  
*inter uxores*, vid ٢.٩, 16—٢.٨, 4, impr ٢.٧, 7—8

De القسم vid ٣٣٣—٣٣٩. — *Ibn Kásim*, p. ١٢٨. وفي بكسر

الغاف الاسم من قسم السىء فما يعرج الغاف وشرا نمبر  
Et paullo post dicit. بعض الانصبة من بعض بالطريق الآتى  
واعلم ان القسمة على ثلاثة انواع احدها القسمة بالاحراء  
ونسمى قسم المساهيات كقسم التلثات من حطب وغيرها  
والموع السابى القسمة بالمعدل cet. — Tunc p ١٣٩ pergit  
للسهام وفي الانصبة بالقسمة لأرض يحلّف فيه احرائها بقوة  
انبات او قرب ماء وتكون الارض بينهما نصفين ويساوى ذلك  
الارض مثلا لحودته فليسا فيجعل الثلث سهما والثلثان سهما  
وتكفى في هذا النوع والذي فيه قسم واحد النوع الثالث  
القسمة بالردّ بأن يكون في احد حائقي الارض المشتركة ثمر أو  
شجر مثلا لا يمكن قسمه فردّ من تأخذه بالقسمة التي  
احرجها الفرعة فسط فيه الثمر او السحرج في المال المذكور  
فلو كانت فيه كلّ من البئر او السحرج ألّقا وله النصف من  
الارض ردّ الآحد ما فيه ذلك خمسمائة — In nostro libro  
*Tanbih*, ٣٣٤, 7—8 haec tria genera sic distinguuntur أما  
بالقسمة ان كانت محلّعة او بالاحراء ان كانت غير محلّعة او  
Ibi igitur primo loco بالردّ ان كانت القسمة بنصفى الردّ  
affert *Shirāzī*, quod *Ibn Kásim* secundum genus posuit, et  
secundo loco quod ille primum nominavit, tertium genus uter-  
que idem posuit.

قرأ. De *العرائع* precantis, vid. ٢١, 10—٢٢, 11.

Forma comparativa أقرأ, vid. ٣٢, 22 et ٢١, 21

قرب V, c. c. إلى الله significat *Opus fecit Deo gratum*.  
Conf. in hoc glossario in voce عىف et sub عىف.

De *دوو العرتى* vid. ٢٢, 22—٢٣, conf. ٩١, 18

قرب, *Opus Deo gratum*, vid. ٩١, 3, ٢٢, 16; ٢٨, 17; ١٧, 5,  
١٧, 5, ١٧, 9

قرص De *القَرَص*, ١ e de *mutuo*, vid. ١٠—١١, et ٣٣, 8.  
De *العِرَاص*, ١ e. de *societate commendatoria*, vid. ٣٨—٤١ —  
*Ibn Kásim*, p. v. وهو لعد مسبق من القرص وهو القطع  
وسرعاً دفع المالك مالا لعاقل يعمل فيه ويربح المال بينهما  
*المسقرص*. *Is cui mutuum datum est, debitor*; vid. ١١, 8,  
conf. ١٩, 1.

قُرْطَم sive قُرْطَم; vid. of, 10 et a

قرع De *الْقَرَع* vid. ١٥, 18, ١٥, 7.

قَرَع الطرِيف dicitur v, 6 et ٢, 1, pro quo in loco paral-  
lelo apud *Ibn Kásim*, p. ١٠, exstat: *السلوك للناس*  
Igitur vertendum videtur *via publica*. (Conf. *Z d D M G*  
VIII, 354) Aliam interpretationem dedit Dozy, *Abbad.* III,  
153, conf. *Edrisi*, Gloss.

قر III. c. c. ل rei *Conjungi cum*, vid. ٢١, 4.

De *القران من الخمر والعمره* vid. ١٦, 14.

De *الْقَرَن*, mulieris vitio quodam corporali, sermo est ٢٢, 17,  
de quo *Ibn Kásim*, p. ٨٩ hanc descriptionem dedit: وهو  
رتن Conf. supra in hoc glossario sub *رتن*.

قرع De *الْقَرَع* vid. ٣, 14.

فِيْلٌ عَلَى عَدْلٍ pro فِيْلٌ عَدْلٌ — I فِيْل ٩٤, 20 et ٩٥, 1, conf v. c. ٩٢, 2, ١٥, 8, ١٩, 12, ١١٢, 9, ٢١٥, 18, ٢١٧, 11. 13. Sic etiam فِيْلٌ مِمَّه dicitur, v. c. ٢١٥, 16, ٢٢٣, 1. —

De loco ٢٢٥, 7 conf. in hoc glossario, sub نَحَى II.

X. *Incipere*, vid. ٢٥, 19 20, ٢٥١, 1 Conf. DE GORJE, *Be-lâdsoré*, Gloss.

De العَدْلِ اسْمِعَالُ in precatone, vid. ٢.

مَسْعِيْلٌ, *Futurus*, sed اللَّيْلَةُ الْمَسْعِيْلَةُ significat ٩٤, 19 *noctem proximam*

De الْعَمَلِ contractum, vid. ٩٣, 7

I. De الْمَرْبَدِّ فِيْلٌ vid. ٢٨٩—٢٨٧.

III, dicitur in hoc libro nonnumquam de bello sacro, i. e. de bello contra Islâmi hostes. Vid. ١٥٩, 6, et conf v. c. ١٧, 1; ٢١, 10, ٢١, 15 et — Sic de فَيْلِ الْمَرْكَبِ vid. ٢٨٧—٢٩٢ — De فَيْلِ أَهْلِ الْعَمَى vid. ٢٨٤—٢٨٩.

II, *Rei pretium aestimare*, vid. v. c. ١٢٥, 8. 9, ٢٥, 14. 15, ٢١, 13 19, et passivum ٢٩٦, 1, ٢٧٨, 10 12; — eujus loco etiam forma V scripta est, v. c. ١٢٥, 4—6

II praeterea significat *desinere tempus*, vid. v. c. ٢٥, 7.

فَيْلٌ. De الْعَدْلِ vid. ٣٠٣—٣٠٥. — *Ibn Kdsim*, p. ١٠٨. وهو لَعْدُ الرَّمَى وَسَرْعَا الرَّمَى بِالرَّيْطِ عَلَى جِهَةِ الْمَعْبَرِ لِتُخْرِجَ الشَّهَادَةَ بِالرَّيْطِ

IV. De الْأَصْرَارِ vid. ٣٤٣—٣٥٠. — *Ibn Kdsim*, p. ٩٧: وهو لَعْدُ الْأَنْبَاءِ وَسَرْعَا أَخْبَارِ حَقِّ عَلَى الْغَيْرِ فَكُرِّحَتْ الشَّهَادَةُ لِأَنَّهَا أَخْبَارُ حَقِّ الْعَبْرِ عَلَى الْعَبْرِ

X. c. c. عَلَى pers; v. c. اسْمَعْرَ عَلَيْهِ الْمَعْنَى, ut ٩٤, 4 dicitur de eo qui obligatur ad pretium solvendum. Sic اسْمَعْرَ عَلَيْهِ dicitur ١٣٥, 17 de eo qui pacto obligatus est.



فقد V. *Investigare, examinare, curam habere*, vid. ٣١٨, 17 Conf DE GORJE, *Flagm hist*, Gloss, et LANE, *Lex*

فالعقر De العقرء vid. ٩١, 16 — *Ibn Kásim*, p. ٢٧. فالعقر في الزكاة هو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته أما فعر العرانا فهو من لا بعد نده Idem, p. ٩٩, de parentibus exhaustis loquens quibus victum praeberere debent pueri, وهو عدم قدرتهم على مل أو كسب فعر لهم de

Forma comparativa أَفْعُ lexicis addenda, vid v c. ٣٣, 22, ٣٣, 1.

فَكَكَكَ est formula qua العقب pronuntiari potest, vid. ١٧٤, 9.

De السبلس II vid ١١٢—١١٤. — *Ibn Kásim*, p. ٩٢ وهو لغة من صار ماله فلسا ثم كفى به عن السبلس فله المال أو عدمه وسرعا السخص الذي أركبته الدمن ولا يعى ماله بدعنه أو دونه

Dicitur على العقر statim. Vid. v. c. ٩٩, 18. 19 Conf. in hoc glossario sub رحي

De المعاوضة III. De سرکه المعاوضة vid. in hoc glossario sub سرکه

De القىء in jure belli, vid ٩٤, 8—9.

De القعد in jure matrimonii, vid. ٣٣٨, 20, et de معدور قعد vid. ٣٣٨, 22

مقبره مبنوسه — *Sepulcrum refossum*; vid. ٩٩, 18. 14. Conf. DOZY, *Gloss. Esp.*, p. 168.

I. De القبض in contractu, vid. ٩٤, 8—9.

VI *Uterque, alter ab altero, apprehendit rem venditam* Vid v. c. ٩٨, 15. 17. 19; ٩٩, 5, ٣٣٨, 5—7. Conf. VAN DEN BERG, *Diss.*, p. 41, in nota 2, et DOZY, *Bay.*, Gloss.

العيسى العارسته - vid. ٧٤, 1; الرحان العارستى - فرس.  
vid. ١٥٣, 11. 12.

VIII. De الامراس in precatone, vid. ٣٣, 11-12. —  
والامراس أن يجلس السخص على كعب ٢٨. *Ibn-Kásim*, p  
البسرى حاعلا طهرها للارض ونصب قدمه انمى ونصب بالارض  
أطراف أصابعها لجهه العله

De. أعل العرس in haereditatis jure, vid. ١٨٣, 18—  
١٨٤, 4

والعرائص vid. ١٨٤—١٨٩. — *Ibn Kásim*, p. ٧١: والعرائص  
جمع فريضة بمعنى معروضة من العرس بمعنى العنبر والعرص  
سرا اسم نصب معتبر لمسحق

in hoc libro idem est quod aliter dicitur  
فرص على الكعنه  
فرص كفايه, de quo LAMM, *Lex.* «That whereof the obser-  
vance is obligatory on the collective body of the Muslims,  
and, in consequence of the observance thereof by some, be-  
comes of no force in respect of the rest » Quod in hoc libro,  
٢٧, 21, hoc modo dicitur. اذا قام به من هذه الكعنه سقط  
Vid. porro ١٧, 1, ٣٩, 9, ٤١, 14; ٤٩, 3;  
٢٧, 2. 14, ٤١, 11, ١٥١, 6; ٢٠٥, 21; ٣١١, 13; ٣١٢, 19; ٣٣٣, 15.  
Conf. etiam HERN, *Mawardi*, adnotationes, pag. 1.

III. العراى formula est qua الطلاق enunciari po-  
test; vid. ٢١٣, 18. Etiam dicitur طارنك, vel معارفه,  
vid. ٢١٣, 19 et 20.

V. — سَد منفرد ١٧, 3.

IV. De vulneratione vid. ٢٨١, 6—7.

العبارة أى بكسر العين المعجمة وهو يعتر *Kāsim*, p 11v: اللباس بأن يحيط التمتى على وجه سنا بحالف لون دونه ويكون ذلك على الكنف والأولى باليهودى الأصغر وبالنصرانى الأزرى وبالحوسى الأسود والأحمر

فيج *X* الاسفنج *in* precatone est ritus enuntiandi formulam دعاء الاسفنج dictam, vid. ٣٣, 17 et ٢٢, 6, conf. ٢٢, 10. Alio loco eadem formula nuncupatur دعاء الاسفنج, nempe ٢٥, 15, sed fortasse potius ibi legendum est دعاء الاسفنج. Formula illa non semper eadem est, sed vulgo constat verbis formulae الموجة dictae, quae plene indicata est ٣١, 10—13. Conf. *Ibn Kāsim*, p ٢v, sub أنبوجه.

فَحَاةٌ — فَحَاةٌ, *Subito*, vid. ٢٩, 1.

De العكر البانى vid ١٥, 20, ١٩, 1, ٨٠, 19; ٨١, 5 — *Ibn Kāsim*, p ٢٢٠ وهو المنبر صوة معبرضا بالألف أما العكر الكلاب فطلع قبل ذلك لا معبرضا بل مسبطلا داعيا في السماء ثم يرول ونعنه طلبه De خدمته الخيانة *servorum*, vid. ١٧٩, 16—20, ١٨, 5—9 et ٢٨٢, 11—16

De خدمة إحرام الحج vid ٧٣, 15—20; ٧٢, 2—4; ٧٥, 2, ٧٩, 13 15.

De خدمة الصوم vid. ٧٤, 14, ٧٥, 16—18, ٧٨, 1—3.

III. — الخلع dicitur etiam de الخلع, conf ٢٩, 19.

IV. De العمرة عن الخلع ١ a. *Perfloeere peregrinationem sacram simplicem sine visitatione illa dicta*, vid. ٧١, 10—12.

فتنه بن طائفة في غسل لم يظهر فائدة فتحل دعيا بسبب  
ذلك فمضى دعه من سهم العار من عتبا كان او مضره  
الغسل Description lotionis vid. ٨-٩; — de الغسل  
عسل vid. ٩.

De غسل المتب vid. ٢٩.

Notum est غسل lotorem significare, vid. v. c. ١٢٩, 15. Conf.  
LANE, Lex., BOOTHOR, MARCEL, alii, sub *laveur*, *blanchisseur*.

De العصب vid. ١٣٠-١٣١, definitio ejus vid. ١٣٠, b.  
— *Ibn Kásim*, p. ٩١ tamen meliorem dedit hanc definitionem.  
وهو لغة احد السوء طلبا محاهرة وسرا الاسلاء على حق  
العبر عدوانا ويرجع في الاسلاء للعرف ودخل في حق العبر  
ما يصح عصبه مما ليس بمال كحلد منه وجرح بعدوان  
الاسلاء بعدد

X. In precatioe اسعفاء صلوة الاسعفاء formula  
occurrit (vid. p. ٢٢) quam plenam sic descripsit *Ibn Kásim*,  
وصبغة الاسعفاء اسعف الله العظيم الذي لا اله الا : ٣٨, p.  
هو التي القبح وأنوب الله

I, c. c. a. rei. *Perfide surripere*, vid. ٥٩, 15

II. De غلبت النفس vid. ١٣٥, 20-١٣٦, 5, et ١٣٥,  
16-١٣٦, 8, et conf. DE GORE, *Fragm. hist.*, Gloss. — De  
الده المعطاة vid. infra in voce جدى.

De العانة vid. ١٨, a, et conf. DE SLANE, *Ibn Khal-  
likan's biographical dictionary*, Vol II, p. 468, nota 10

De العنبة, *praeda*, vid. ٢٢, 16-٢٢, 6

De العبار vid. ٢٨, 19, coll. ٢٩, 22-٢٧, 5. — *Ibn*

a constable and messenger attached to the tribunal of a *kādī* — Conf. QUATREM, *Hist. des Sult Maml.*, II, 1, pag 136, note 24.

العيب. Definitio تَرَدُّدٍ الذي تَرَدَّدَ، datur l. 3, 20, seq.

De تَرَدُّدٍ بالعيب vid. enim l. 2—l. 4.

العِطْ. De الْعِطْ، significatione venditionis lucrosae, vid llo, 3. 8. Conf. DE GOUJE, *Fragm. hist.*, Gloss.

العِش. De العِش في البيع vid. l. 4, 1

عَر. De بَيْعُ الْعَرَرِ vid. lll, 6; conf. 44, 23. — *Ibn Kdsim*, p 510 لا يجوز بيع العرر كبيع عبد من عبدى أو طبر في 510  
عِطْ Conf etiam in hoc glossario sub الهِطْ

De الْعَرَّةِ vid. l. 4, a. 4—7 et 10—14.

عَرَبِي. formula est qua الطَّلَاق enunciarī potest, vid. l. 4, 4.

De وَتُ الْمَغْرِبِ vid. lo, 14—17.

عَرِم Bene distinguenda sunt vocabula, in lexicis inter se permutata, عَارِم, qui est *debitor*, vid. v. c. 44, 16—20; et عَرِم, *creditor*, vid. v. c. 44, 20, l. 28, 9. Hujus posterioris substanti forma pluralis est عَرِمَاء, vid. e. g. lll, 6. 10. 18, quae forma in hoc saltem libro non occurrit sensu *debitoris*. Idem igitur exstat discrimen inter عَارِم active et عَرِم passive, quod exstat v. c. inter قَاتِل *occisorem* et قَاتِل *occisum*. Sic لَعِط semper passivo sensu, cet

De الْعَارِمِينَ in capite الرُّكُوءِ vid. 44, 16—21. — De صَرَبُ  
عَرِم الْعَارِمِينَ عَرِمٌ لِاصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ  
من اسندان دنيا لمسكن *Ibn Kdsim*, p. fv dicit.

etiam العُتَّة nominatur, de qua *Ibn Kásim*, p. ٨٧ sic loquitur. وهو صتم العن عاجز الروح عن الوطاء في العمل لسعوط. العوة الباسرة تصعب في قلبه أو آتته

De العنان سركه العنان vid. supra, in hoc glossario, sub سرك.

عود De الطهارة العود vid. ١٣٠, 22—١٣١, 12

X. *Commodum habere*, dicitur de eo cui quis commodavit rem. Vid. ١٢٨—١٣٠.

De العارضة vid. ١٢٨—١٣٠, definitio ejus vid. ١٢٨, d, et apud

*Ibn Kásim*, p. ٩٨ qui dicit: وحصلها الترخية أياها الانعاع من أجل أنشراح بما يحل الانعاع به مع بقاء عهده لمرته على المنع. — *Commodator* nuncupatur المسعير et is cui *commodatum* est المسعير; conf. v. c. ١٣١, 20, ١٣٠, 16

Quid habendum est العورة viri, quid mulieris liberae, quid servae, docetur ١٨, 13. 14. Hoc vocabulum non tantum significare *puđendum*, apparet etiam ex *Ibn-Kásim*, p. ١٢٢, ubi: والعورة لعن العنص ويطلق شرجا على ما يجب سره. Conf. id. p. ٣١.

De العورة سرّ hominis precantis, vid. ١٨—١٩.

III. — معاوضة est inter partes *pactum bilaterale*; vid. ١٢٢, 21, ١٣٠, 14, ٢٠٢, 6; et in hoc glossario sub بيع et sub صلح. Opponitur *pactum unilaterale* ما لا عوّض عنه, vid. v. c. ١١, 16

I et IV. De العريضة عوّض vid. ١٨٩, 5—9 et ١٨٩, 17.

Qui أعوان العاصي dicuntur, vid. ١٣٤, a. Sic etiam De SLAM, *Ibn Khallikan's biographical dictionary*, Vol. III, pag. 678, nota 3 dixit „The aün (aid, helper), is a sort of

معصية هو شامل للواح كعصاة وللمندوب كصلة الرحم واللباح  
كسعر محاره أما سعر المعصية كالسعر لقطع الطريق est.

عصده Pluralis forma عصائد a singul عصيدة, *palmas parvae genus significans*, vid ٣٣٣, 12.

عطر De العطر vid. l.v, b

عق De sacrificio العقيقة vid. ٨٧.

عقل De العاقل in talionis jure, vid. ٢٨٣, 6—16

عكف VIII. De الاعتكاف jejunatoris, vid. ٩٨—٩٩.

المُعَكَّف, «A man's place of اعتكاف», vid. ٩٩, 9. Conf. LANE, *Lex*, in voce.

علس De العَلَس, quod est tritici genus, vid of, 14.

عبد De العَبْد in jure poenali, vid ٣٣٣, 3; — de عَبْدُ  
الْحَطَا vid. ٣٣٣, 4.

عبر IV Explicatio formulae هذا الدار أعبرك هذا vid. ١٩٥,  
18—١٩٩, 6.

عَامِرٌ, *Terra culta*; vid. v c. ١٥٣, 20, ١٥٣, 16; opponitur  
المَوَات *terra inculta*.

De العُمرَة Meccana, vid ٩٩, 15, describitur ٨٤—٨٥, — de  
عِمْرَة نَطُوع vid. ٩٨, 10.

عامل De الرَكُوع vid. ٩١. — *Ibn Kásim*, p. fv dicit:

وَالْعَامِلُ مَنْ اسْتَعْلَمَ الْإِمَامَ عَلَى أَحَدِ الصَّلَاةِ  
المَعْمُولُ له, *Locator*; vid. ١٤٩, 14; est idem qui lm. 10 nuncu-  
patur صاحب العمل

عن II. — العِنس est conditio viri qui عَيْنين dicitur, vid.

١٧, 14—16. Conf. ١١٩, 18, ١٧, 11; ٢٥٧, 1 Haec conditio

definitionem dedit وهي لغة المتوسط وسرعا ملكه في النفس  
بمعناها من افراف الكفاية والردائل المباحة

لا يتوصل est, ut loo, 3—4 dicitur معدن باطن — عدن  
الى نيله ألا نالعمل كمعدن الذهب والعصه والحديد وغيرها  
سويحل الى ما منه dicitur معدن ضرر loo, 12—18  
est, يعبر عمل كالغار والمعط

De cameli genere, Arabice العرب dicto, vid. ٥٣, a  
De العربون sive العربان, araha sive arrhabone, vid. ١٥, b.

De contractu العربا vid. ٩١, 19—21.

II. De العرب in jure poenali, vid. ٣٩١

II De variis formulis quibus العرب, consolatio, per-  
ficiatur, vid. ٥٠, 10—15

III De العاسرة, mutua consuetudine conjugum secun-  
dum jus matrimonii, etiam العسرة النساء dicta, vid. ٢٠٩—٢٠٨

De العشاء وقت العسو vid. ١٥, 17—20

De العَصَبَة, agnatis, vid. ١٧, 2—6, conf. ١٨٥, 5—  
7; ١٨٩, 1—3; ١٧, 10—14, ١٨٩, 4—6.

عَصِيَّة, Studium partium; vid. ٢٨٥, 18. Conf. De Gouje,  
Belâdsort, Gloss.

De وقت العَصْرِ vid. ١٥, 12—14.

مَعَاصِي, plur. مَعَاصِي, Facinus, consilium sive  
propositum, Moslimo indignum Vid. ff, 5, ٩٣, 20, ١٦٨, 6;  
٢٠٩, 5; ٣٣٩, 10; ٣١١, 7. 10, ٣٣٨, 6.

السعر في غير مَعَصِيَة vid. ٣٥, 10; ٩٣, 3, et supra in hoc  
glossario, sub سئل — Ibn Kâsim, p. ٣٣ sic: سعر في غير



De **عَنْوُ الثَّلَثِ** vid. lvj, a, conf. lv., 17—20, lvf, 18—lv., 8; lv., 6—10

De **العِينِ** plurimum, si in testamento jubeatur praeter modum licitum, 1 e praeter haereditatis partem tertiam, vid. lv., 10—13

De variis formulis ad **العِب** indicandum, conf. in hoc glossario, sub **حِل**, **حَر**, **حَرَم**, **دَنَر**, **سِل**, **سِلَط**, **طَلَع**, **مَلَك**, **مَلِك** et **لَط**, **كَب**

**عَاكِر** IV idem significare videtur ac forma II, nempe *indicare aliquem non posse facere*, conf. lvj, 19, ubi Cod. L. formam IV, tamen Cod. O. formam II habet, uterque Codex formam II v. c. lvj, 16.

**عَدَّ** VIII. — **أَعْتَبَى** formula est qua **الطَلَا** enunciari potest; vid. lxf, 3.

De **عَدَّة** mulieris vid. lfv—fol, et quidem de **الطَلَا** vid. lfv—lfa, 14; et de **عَدَّة** **الْوَلَدِ** vid. lfa, 14—fol.

**عَدْل** I. — **عَدْل** **عَنْ** **الْعَوْنِ** **الْوَاكِفِ** **إِلَى** 8, 8 dicitur: *si ex libidine dedit alimentum melius quam debitum*, et deinde. **وَإِنْ** **عَدْل** **إِلَى** **مَا** **دُونَهُ**, 1 e. *si tamen dederit quod minus sit alimentum*.

II. De **العَدْلِ**, 1 e. *declarare aliquem esse عَدْل*, aive: *donner le rang de عَدْل*, ut dixit QUATEM., *Hist. des Sult. Maml.*, II, 2, pag. 112 seq., vid. lfa, 9.

VIII. — **الْعَدَالُ** est *corporis habitus rectus* in precatione, post inflexionem; vid. fo, 9. Describitur habitus ille lf, 18—lf, 1.

De **الْعَدَالَةِ** saepe in hoc libro sermo est; vid. v. c. lfo, 20; lf, 9, lfa, 12 et lfa. — *Ibi Kāsim*, p. 43. hanc hujus vocis

X. De المستطع بعينه, i. e. *quis facultatem faciendi habet per se*, vid. v., 9—16, et de المستطع بغيره, i. e. *quis hanc facultatem habet per alium*, vid. v., 17—19. Ibi sermo est de peregrinatione sacra. — Porro ٢٨, 6 dicitur qui in belli jure judicatur esse مستطع

طواف De الطَّوَّافٍ circa Kaabam, et quidem de طَوَّافٍ vid. vii., 8—v1, 12; — de طَوَّافِ الرِّبَاةِ vid. ٨٢, 4—6; — et de طَوَّافِ الْوُدَاعِ vid. ٨٢, 1—3.

X De purificatione dicta الاسطابة vid. ٩—٨.

طعن — الطَّاعِنُ est peregrinator, viator, vid. ٩٠, 6.

طهر De وَحْتِ الطَّهْرِ vid. ١٥, 11

أَمْتِي عَلَى كَطْهَرِ أُمْتِي est formula qua الطَّلَاقُ enunciarī potest; vid. ٢١٤, 18, hoc repudium nuncupatur الطَّهَارُ, de quo vid. ٢٣١—٢٣٣, impr ٢٣١, 20—٢٣٠, 7. — De الطَّهَارِ الْمَوْقُوتِ vid. ٢٣٠, 20—21 et ٢٣١, 11.

Forma comparativa أَطْهَرُ lexicis addenda; vid. v c. ٢, 14. 19; ١٥, 16.

عبد De الْعَبْدِ الْآتَقِ vid. ٨٣, 11; ٩٢, 23, ١٣١, 17; ١٧٠, 22; — de الْعَبْدِ الْمَأْدُونِ vid. ١٢١—١٢٢; — de الْعَبْدِ الْحَالِيِ vid. ٩٢, 16; ١١٣, 16; — de الْعَبْدِ الْعَيْنِيِّ vid. ١١١, 16, ١٢٧, 9

عوى De الْعِيبِ, manumissione, vid. ١٧٢—١٧١. — Ibn Késsim, p. ١٣٢. طار إذا طار وهو لعه مأخوذ من قولهم عوى العرغ إذا طار. واسعدّ وشربا أزاله ملك عن آدمي لا إلى ملك بقربا إلى الله تعالى وحرّج بآدمي الطمر والمهمة فلا يصحّ عصفها

De عَيْفِ أَمِّ الْوَلَدِ vid. ١٧١—١٧٠.



libro dicatur de pecore amisso et errabundo; vid. ol, 4; lo<sup>a</sup>, 6, 319, 7. Conf. LANE, *Lex*, et ENGER, *Mawardi*, Gloss.

De الصمان *sponsione, fidejussione*, vid. 119—120, 18.  
— *Ibn Kâsim*, p. 90 sic الصمان explicat. وهو مصدر صمت. النسيء صمانا إذا كعله وسرا الترام ما في نفعه العبر من المال وسط الصمان أن يكون فيه أهلة المنصرف

De الدرك *صمان* vid. in hoc glossario, sub درك.

مصين est is cui spondetur, vid. 119, 17 et 120, 5.

مصين est is pro quo spondetur, vid. 120, 6. 15. 17. — *Ibn Kâsim*, l. 10 وهو من عليه الدس.

I De metallis dictum, vid. ov, 17.

طرف — طَرَفٌ, plur أطراف in talionis jure significatur corporis pars, membrum, contra العيس vita, quasi totum hominis corpus. Sic v. o. 120, 4 est, 120, 2, 121, 6 7. Conf. etiam in hoc glossario sub ودی

لا تُدْرِكُ الأبصارُ وهو تُدْرِكُها الطُّرُفُ 1, 6 7, et 11, 19. Conf. Qorán 6, 103.

X. *Sibi viam dare*. Vid. 124, 16 (ubi in nota d. explicatur Persice آمد سد); 117, 13 et 14. Conf. De GORJE, *Moshm*, Gloss., LANE, *Lex*, et ENGER, *Mawardi*, Gloss.

De الاطعمة vid. 121—122; et conf. supra, sub طعم.

II. طَلَفٌ est formula qua الطلاق enunciaripotest; vid. 114, 12.

أنت طَلَفٌ formula est qua الطلاق enunciaripotest; vid. 113, 19, sed etiam qua العيب pronunciat, vid. 114, 8.

تَدْرِكُ طَلَفٌ et سَعَرٌ et رَفَكٌ et دَمَعٌ et نَعَصٌ طَلَفٌ sunt

صلوة العبدن vid. ٢١—٢٣, — de الصلوة العريضة vid. ١٤—٢٦;  
 ٢٨—٢٩ et ٣١; — de صلوة العطر vid ٢١, 17; — de صلوة  
 الكسوف vid. ٢٣—٢٤, — de صلوة المريض vid. ٣٢—٣٥, de صلوة  
 المتب vid. ٢٧—٢٩, — de صلوة المنهك vid. infra, sub  
 وكر, — de صلوة الوبر vid. infra, sub وكر.

صوم De صاع رسول الله<sup>ص</sup> vid ٥٨, 18—19.

صوم De أنصم الواحد vid. ٩٤—٩٨, — de الصمطوع  
 vid ٩٨, — de صوم يوم عرفة vid ٩٨, 6.

صد De الصد vid ٧١, 8 seqq, ٧١, 9; ٨٨, 11—٨٩; ٩٢,  
 11 et ١٢٣, 5

صع VIII. De الاصطباع in circumsuendo Kaabam, vid. ٧٨,  
 8—9.

صحي De صلوة الصّحّي et de صلوة الاصّحي vid. supra,  
 sub صلوة.

De sacrificio in sacra peregrinatione offerendo الأصحبه vid.  
 ٨٩—٨٧.

X c. c. ب rei *Dammum sive detrimentum accipere de*  
*re*, vid ١١٩, 18, ١٢٢, 8 Conf. *Engel, Maswardi, Gloss.*

L صرب — صرّب مع العرمة est dictio decurtata, ١١٣, 18,  
 ١١٤, 12, sic v c. ١١٢, 1 exstat صرب مع العرمة بعدد ارض  
 Conf. *LANE, Lex.*, in voce.

III. De societate commendatoria المصاربه vid. ١٢٠, ١٢١, 3, ١٧٨, 15.

صعف — صَعَفَ النّس in ٢١, 20, ubi *صعف* est plur. vocis  
 صَعِف, significantur *infirmi*.

صعّع Forma صَعَّع sic, in utroque Codice, ١, 9.

صوّال — صالّ, et fem صالّة, ejusque plur. صَوَال, in hoc

porro de hoc contractus nomine dixit l. 1.: وهو نوعان أبراء  
ومعاوضة (ومعاوضة l.) فالأبراء أى صلحة اقبصاره من حقه أى  
دفعه على بعضه فاداء صلحته من الألف الذى له فى دمه  
شخص على خمسائه منها فكانه قال له اعطى خمسائه  
Unde apparet, in nostro *Tanbith* de hoc  
generis agi 111, 10—12.

Et *Ibn Kásim* porro de genere secundo dicit: والمعاوضة أى  
صلحتها عدولة من حقه الى غيره كان اتى عليه دارا او  
سعضا منها واقتر له بذلك وصالحة منها على معنى كىوب  
Conf. *Tanbith* ergo 111, 1 seqq.

Deinde *Ibn Kásim* tertium nomen, nempe صلح الخطبة at-  
tulit, quod sic explicat: ولو صلحته على بعض العين المتكلمة  
فهذه منه لبعضها المبروك منها تسببت فى هذه الهبة أحكامها التى  
Hoc igitur aliquo modo  
tantum differt ab illo genere secundo, quod ante المعاوضة صلح  
nominavit. — Aliiter rem explicuit VAN DEN BERG, *Diss.*, pag.  
114. Conf. *Dozy*, *Suppl.*

Forma comparativa أَصْلَحَ lexicis addenda. الأصْلَحُ للناس  
dicitur 1, 8. Conf. *Dozy*, *Suppl.*

Descriptio precus الصلوة dictae, vid. 11—10.  
De صلوة الجمعة vid 11—11 et 11, 1; — de صلوة الجمعة vid.  
— de صلوة الخوف vid. 11—11; — de صلوة رابعة vid.  
vid. supra, sub ربيع; — de صلوة المبرورين vid. supra, sub  
— de صلوة الأسبوع vid. 11—11; — de صلوة المسافر vid. 11—11; — de صلوة الأضحية vid. 11—11; — de صلوة التمتع vid. 11—11 et 11, 9; — de

in hoc glossario sub فَر. — De testimoniorum repugnantia, et de testimonius revocatis, vid. ٣٤١, 15—٣٤٣.

De الشهادة على الشهادة vid. ٣٤٠, 17—٣٤١, 18.

De الشهادة على النكاح vid. ٧٤, 5.

De سهود الأصل والعرع vid. ٣٤١, 2. 9, et de ساهِدُ الأصل vid. ٣٤١, 12 et 13.

De أشهر العَجَّ vid. ٧١, 8.

De الأشهر الحرم vid. ٢٧٠, 4—5.

De وَهَبُ الصَّنِجِ vid. ١٩, 1—2. — الصَّنِجِ nomen precis esse, in lexicis addatur. Conf. Dozy, *Suppl.*

Forma comparativa أَصَحُّ, notissima quidem, lexicis addenda, vid. v. c. ٩٢, 17 21. 22, ١.٢, 11. et. Conf. Dozy, *Suppl.*

De الصداق vid. ٢٠١—٢٠٢. — *Ibn Kásim*, p. ٧٧ de hoc vocabulo dicit. وهو نعيم الصاد أفصح من كسرهما منسَق. من الصدين نعيم الصاد وهو اسم لشدة الصلب وسرعا اسم لئال واجب على الرجل نكاح أو وطء سهوة أو موهبة.

الصريح, *claritas, perspicuitas verborum*, opponitur الكناية, vid. ١٧٤, 6 10, ٢٣٣, 18, ٢٣٤, 13, ٣٠٤, 9. 10.

De collybo الصَّرَف vid. ٩٣, 13.

De المَصْرَاءِ II. vid. ١٠٢, 12—17.

صَعَر nomen est quo significatur vectigal ab infidelibus tributum, الحَرَب dictum, vid. ٩١, 11.

صَغِيرَة significat ٣٣٧, 2 *peccatum parvum*, ut كَبِيرَة saepe *peccatum magnum*, conf. *LANGE, Lex.*, et *Qorán* 18, 47.

De الصَّلَاحِ, *transactio*, vid. ١١٩—١١٨. — *Ibn Kásim*, p. ٩٣. وهو لغة قطع المارعة وشرعا عهد حصل به قطعها. Et

سل. De السل vid ۳۳۱, b — *Ibn Kásim*, p ۱۰۳ de بد  
وهى التى لا عمل لها loquens dicit او رجل سلاء.  
سلو IV. *Incitare canem venaticum*, et

X, de cane venatico dictum, significat *excitare feram*, vid.  
۸, 12. — *Ibn Kásim*, p ۱۱۸, in loco parallelo de eo loquens  
dicit: اذا ارسلها صاحبها اسرسلت واذا رحرها  
۱. e. si a domino mittitur canis, incedit,  
et si a domino revocatur, obedit [اسلى] est fere  
synonymum verbi اعزى, nisi quod hoc significet *incitavit ad  
persequendam feram*, illud *incitavit ad arripiendam feram*  
Verborum اسلى et اسسلى hinc significatio est *arripuit,  
prehendit*, quod Lexico est addendum *Açma't* docet نعال  
(*Fâik*, I, p. 623). Exemplum est *Aghânî*, VI, p f ed. Bul. فى رانت  
البارحة كان لدى التى اصبت نكابل انحطت من السماء  
فاسسلى فلما كان العد فاتل الى الليل ثم عك فعل يومئذ  
Similiter in *Fâik* 1 1) اللص اذا قطعت نده سبعت الى البار  
طان باب اسلاها اى اسسلاها et in his *Motarrifi* verbis (ib)  
فل وحده العبد من الله ونسب الشيطان فان اسلا رته نجبا  
Verbi اسلى notionem revera esse *incitavit*, jam patet ex his verbis *ex الانصاح*  
apud *Motarrifi* (quoque in opere *Mohit*) كلبه  
quando Moslimus canem mittit, Magnus eum primum revocat, deinde ipse incitat in  
feram. D. G.]

V. De الشهد in precatone, vid. ۳۳, 21—۳۴, 5.  
De الشهادة juridicia, vid. ۳۳۱—۳۴۱, ejus vocis definitio vid.



potius être chargé de surveiller la conduite de. Formula الصم ألمه  
 10-19. Conf. porro ENGEL, *Mawardi*, Gloss. — *Ibn Kâsim*,  
 p. ٧١, in loco parallelo dicit. نصم العاصي ألمه رفعا عدلا  
 منعه من الخيانة فيها

ذور. De السرك دار السرك conf. supra in hoc glossario, in voce  
 De السركه, 1 e de societate lucri et damni rerum permuta-  
 tarum, vid. ١٢١-١٢٢. — *Ibn Kâsim*, p. ٩٥. وهى لعد الاحيلاط  
 وشرعاً منون الحف على جهه السنج في شىء واحد لانسب  
 فأكبر

De سرکه العيان vid. ١٢١, 6-7; — de سرکه المدن vid. ١٢٢, 5, et conf. LANGE, *Lex.*, sub عى; — de سرکه المعاوضه  
 vid. ١٢٢, 7-12, et conf. LANGE, *Lex.*, sub فوض; — de سرکه  
 المحوه vid. ١٢٢, 12-15.

De العريضة المسرکه in jure hereditario, sive المنسركه, vid.  
 ١٨٨, 2-4.

De نكاح الشغار vid. ١٥٥, 17-19.

VIII c. c. عن rei Anim intentionem advocans ab  
 aliqua re, cogitare de alia re, quae c. c. ب Vid. ١٣٣, 18.

De الشفعة vid. ١٣٥-١٣٨. — *Ibn Kâsim*, p. ٩١ de  
 وفي يسكون العاء ونعص العفاء نصتها  
 ومعناها لعد الصم وشرعاً حق نملك فهورق ننب للسرك  
 العديم على الشريك الخدعت بسبب الشركه بالعوض الذى ملك  
 به وشرعت لدفع الضرر

De الشقوى conf. ١٥, 17 et 18 cum his quae LANGE,  
*Lex.* adnotavit in voce.

سوج De ligno الساج vid. ١٣١, a. Conf. Dozy, *Suppl.*

سوك. Revera السواك infinitivum esse (conf. LANE, *Lex in voce*) apparet ٣. Conf. Dozy, *Suppl.*

سوم De احبة على الدحول vid. in hoc glossario sub دخل.

سوى VIII — الاسواء est, ut dixit DE SAOY, *Chrest. Ar* I, 163. *L'heure précise de midi*; vid. ٣١, 7 et lin 4, ubi additur نزل حتى نزل, nempe sol, i. e., ut dixit Ibn Kâsim, p. ٣١: حتى نزل عن وسط السماء.

سبح De السبح vid. of, a. — Ibn Kâsim, p. ٢٥٠ وهو الماء الجاري على الارض بسبب سد نهر فصعد الماء على وجه الارض فبسبحها.

سبه — بسبه, i. e. *errore deceptus*, sive *per errorem*; saepius dicitur in hoc libro, ubi sermo est de viro qui mulierem alienam colivit; v. c. ١٨, 16 et ٢٢, 28; conf. ٣٢, 6. Quod Ibn Kâsim, p. ١٣١, sic explicavit. بسبه مسبه للماعل كطها أمة او زوجة الحرة Conf. Dozy, *Suppl.*

سج De desem الرأس السجج generibus, vid. ٢١, 14—٢٧, 15.

سج VI. *Se disputer une chose*, c. o. سج rei; conf. Dozy, *Suppl.* — Vid. ١١, 13, ١٢, 4; ١١, 22, ١٢, 12, ١٢, 6; ١٥, 15; ١٦, 13; ١٦, 18, ٢٢, 11; ١٣٢, 17 et ١٢٧, 16.

سرب De شرب الخمر vid. ١, 19—20; et conf. in hoc glossario sub حد.

شرف IV c. a. على para. *Diligenter observare aliquem*, vel

والمسكين vid. ٩١, 19. — *Ibn Kâsim*, p. ٢٧ من قدر على مل أو كسب نفع كل منهما موقعا من كفايته ولا نكعه كمن يجنح لعسرة ذراهم وعنده سبعة ٥٠  
 ٢٩, Quid in belli jure السلب nominatur, dicitur ٢٩,  
 11—13.

سلط De السلطان vid. ٣٩١—٣٩٢.  
 عليك لا est formula qua pronounciari potest;  
 vid. ١٧٢, 7.

سلم De contractu السلم vid. ١.٧—١.٩. — *Ibn Kâsim*, p. السلم وهو والسلف لعد معنى واحد وشرا مع شيء موصوف : ٩.  
 Res tali modo emta فيه مُسلم dicitur; vid. v. c. في الدعة  
 ١.٩, 7. 8 Venditor dicitur الد مُسلم, vid. ١.٩, 15. 16.  
 De السلبيمان in precatone, vid. ٢٢٢, 13—15.

سميح Forma comparativa أَشْمَحُ lexicois addenda; vid. ٢١٨, 3.  
 سمح De vulnere السميح vid. ٢٧١, 18.  
 II سمي — المسمي dicitur ١٢٩, 13, pro الأحره المسماء;  
 conf. ١٢٩, 15 et ١٥١, 4. Sic alibi plus semel dicitur pro المهر  
 المسمي, vid. ١٢٩, 5, ١٢٧, 6. 7, ١٢٩, 3. 4, ٢.٣, 16; ٢.٢, 20;  
 ٢١, 15. 17. Conf. ٢.٥, 5 et ٢.٢, 8.

سن<sup>٢</sup> — سن<sup>٢</sup> etiam aetatem significat; sic ٥٢, 14 et ٢.٢, 13. De pecore dicitur ٥٢, 13 سن<sup>٢</sup> aetatis cujusdam singularis  
 ad سن<sup>٢</sup> أسفل منه ٥٢, 13 et 14 سن<sup>٢</sup> necessary camelus, sic ٥٢, 13 et 14 سن<sup>٢</sup> أعلى منه  
 et سن<sup>٢</sup> أعلى منه de pecore aetate minus et aetate prius.  
 De vitula المسة vid. ٥٢, 20.

LANE, *Lex.* interpretatur: *the upper part of the anus*, sub  
مَسْرَحَة.

II سَرَحَ — أنت مَسْرَحَة vel سَرَحَنَكَ سَرَحَ  
الطلاق enunciari potest, vid. ۲۱۳, 20. — السَّرَاحُ dicitur eodem  
sensu; vid. ۲۱۳, 19. Conf. Dozy, *Suppl.*

سَرَى De furto السرقة vid. ۳۰۹—۳۰۹. — Ibn Kásim, p.  
وفي لغة أخذ المال حفيّة وسرعا أحده خفيّة طلبا من :  
حرز ماله

II سَرَى Concupinam vel pellicem dare alicui. سَرَى  
dicitur ۱۱, 13.

V Pellicem sibi sumere; c. c. على pers, nempe praeter  
uxorem; vid. ۱۹۱, 4, ۲۴۴, 8, ۳۹, 1

II De السعير vid. ۱۰۹, 3—4 Conf. QUATREM, *Hist.*  
*des Sult Maml.* I, 1 pag. 232, nota.

سَعَى De السعى in peregrinatione Meccana, vid. v  
12—۸, 6.

سَقَى De سقى الارض vid. ۳۳۵, 18—۳۳۹, 12.  
De الاسسعاء vid. sub صلوة.

De سعادة العباس vid. ۸۳, 6. 9. 12; et conf. *Asraqi* pag.  
۳۳۷, seqq.

De contractu المساقاة vid. ۱۴۲—۱۴۴ — Ibn Kásim, p. vi: وفي  
لغة منسقة من السعى ونسقا دفع الشخص دخلا او ساجر  
منب لمن يبعثه بسعى ونسقه على ان له قدرا معلوما من  
كمرة

III سكن; c. c. a pers. *Habitare in eodem loco cum aliquo*,  
vid. ۲۴۱, 10. Conf. De GONJE, *Fragm. hist.*, Gloss. p. 39. —  
Apud LANE, *Lex.* in voce indicatur. *habitare in propinquo.*

Forma comparativa أَرْتَى lexiens addatur; vid. ٣٠٤, 17. 18.

زور I. De العبر رتارة العبر, *pélérinage aux tombeaux*, vid. ٥٠, 4—8. Conf. Dozy, *Suppl.*

سبح — السابح, *Natandi artis magister*; vid. ١٧٦, 1. 2.

سبر — سبار سباري; vid. ١٠٠, 5. 6.

سبو I. De السبو في الليل والابل vid. ١٥١, 5—8.

III. De المساعة vid. ١٤٩—١٥٣. — De الرمي في المساعة vid. ١٥١, 11—١٥٣.

سبل II. — سَبَلٌ est formula qua الوقف indicari potest; vid. ١٩٣, 21.

سبل في علمك لا سبل في علمك est formula qua العفو indicari potest, vid. ١٧٤, 7.

سبل في العلمك لا سبل في علمك vid. ٩٣, 2. — *Ibn Kāsim*, p. ٢٧: فهو من

يسنى سفا من بلد الركة او يكون محاربا ببلدها وسنفا فيه الحاجة وعدم المعصية

De سبل الله vid. ٩٣, 21; conf. ١٧١, 15. — *Ibn Kāsim*,

p. ٢٧: اما سبل الله فهم العراة الذين لا سهم لهم في دنوان: ٢٧

المرتقة بل في مستوعون بالجهاد

De سبل الخمر vid. ٩٣, 2. 19.

De سبل الانسان hominis, vid. ٩, 3 et conf. ١٧١, 6—7. Conf. *Ibn Kāsim*, v. c. p. ٢٨; et Dozy, *Suppl.*

سبر I. De العورة سبر vid. ١٨—٢١.

VIII. — اسنري formula est qua الطلاق enunciari potest; vid. ١١٤, 3.

سكود De السكود in precatatione, vid. ٣٣, 1—10; — de سكود السكود vid. ٢٨, 1—14, — de سكود السكود vid. ٣٠; — de سكود السكود vid. ٢٨, 7—10.

سرب — مسربة, ut Cod. L. ٨, 4 habet, est idem quod

رمى Dicitur etiam الرَّمَى de lapillorum jaculatione illa quae tempore peregrinationis sacrae fit in valle Minae. Vid. v. c. ٩, 16, ٨٢, 3, ٨٤, 21. Conf. ٨١, 14—18, ٨٢, 15—٨٣, 4 et 14—16.

رهن De الرهن, *pignore*, vid. ١١.—١١٢. — *Ibn Kâsim*, p. ٩١:

وهو لغة النوب وسرعا جعل على مائة وبنه ندى نسوى  
منها عدد بعد الوطاء

est *pignerator*, الراهى *qui pignus dat*, المرهن *quod pignori datur*, et sic etiam *homo qui pignori datur*; vid. ١١٢, 7 et ٩٤, 16.

روح De الاسراحه in precatone, vid. ١٣, 14 et ٢١, 2.  
De صلوة الراويh vid. ٢٧.

راحه ut ٢٠, 16 dicitur, explicat *Ibn Kâsim*, p. ٣٠:

اراله الربح الكره منه كصان فبعاطى ما تربله من مرثك  
ونكوه

III. De contractu المرآعه vid. ١٢٤, 4—9 — *Ibn Kâsim*, p. ٧٣ منها ما حرج منها ٣. والمدر من الملك  
Conf. *supra*, sub حمر.

ركو De الركوه vid. ٥٠—٩٣; de ejus distributione vid. ٩١—٩٣;  
et de ejus exactione, vid. ٥٩—٩١.

De ركوه المعدن والركار vid. ٩٠, 8. 11. 18, — de ركوه العظم vid. ٥٧—٥٩, — de ركوه العروس vid. ٥٧—٥٨,

— de ركوه الموائى vid. ٥٤—٥١, — de ركوه المائى vid. ٥٤—٥٥; — de ركوه المائى vid. ٥٥—٥٩.

مرمر significare in hoc libro *instrumentum musicum*, apparet ex ١٧٢, 13 et ٣٠٩, 8, quod instrumentum Judaens et Christianis proprium esse, apparet ex ١٣٠, 3. Conf. etiam ١٢٤, 15 et ٢٠٩, 5 ubi dicitur tale instrumentum canere (nempe مَرْمَر) opus esse Moslimis indignum.

زى De الرها vid. ٣٠١.

indicat propinquitatis vincula inter nutricem, collactaneos et utriusque familiam. Sic ١٩٢, 18 occurrit cum النسب, et ٣٣٠, 4 cum المصاهرة. Hujus propinquitatis jura describuntur ٢٥٣—٢٥٥. — *Ibn Kásim*, p. ١٨ sic. الرضاع يبيع الرء وكسرها وهو لعد اسم لمص اللبن وشرب لبنه وشرا وصل اللبن آدمته حصصه ليجوز آدمته حصص على وجه مخصوص وأما سبب الرضاع فلبن امرأة حثت تلعت تسع سن فمرت بكرا كانت أو متا خلته كانت أو مروحته

رفع. I. *Leniter rem agere*, vid. ٢, 3. Opponitur بلغ III. ونؤخذ ذلك منهم يرفون dicitur ٣٩١, 8.

IV. Ex loco ١٩٩, 4 seq., lucide apparet significationem non esse *dare per emphyteusim*, sed contra *proprium tradere alicui ipsi*, ita ut post possessoris mortem non ejus heredes id accipiant, sed dominus prior ejusque heredes post eum id recuperent Conf. Dozy, *Suppl*

الرفعة, *Dominum*; vid. v. c. ١٧٢, 1. 2. 5. 7; ١٩٥, 20; ٣٩١, 2. — الملك في الرفعة, c. c. ب rei, *Dominum peculiare*, vid.

١٩٢, 5. Conf. VAN DEN BERG, *Diss*, pag. 35, nota 3 et pag. 88, lin 4.

De الوقف in capite الركوة dicitur ٩٣, 12٠. Conf. وهم المكاتبون كانه محمد ١٧٢, 14—15 — *Ibn Kásim*, p. ٢٧ اما المكاتب كانه سده فلا يعطى من سهم المكاتب

ركب. In certamine, quo equos currere faciunt, *equus* dicitur مركوب, et vir, qui equum suum in certamen induxit راکب; conf. ١٥١, 8 et 9, ubi non significari *equitem* apparet.

ركع. De الركوع in precatone, vid. ٣٣, 11—18.

الركعة الاولى describitur ٣١, 1—٣٣, 16, الركعة الثانية describitur ٣٣, 16—٣٤, 16

De ركعنا العاجر vid. ٢٧, 2. 3.

hoc glossario sub قسم, nempe in *Ibn Kásim* interpretatione vocis العسمة, in parte tertia.

De الرِّدَّة, *apostasias*, vid. ٢٨٩, 12—٢٨٧. — *Ibn Kásim*, p. ١١١.

وفي أحسن أنواع الكفر ومعناها لغة الرجوع عن الشيء إلى عبادة وسرعة قطع الاسلام سنة كفر أو قول كفر أو فعل كفر كسكود لصم سواء كان على جهة الاسهراء أو العناد أو الاعناد كمن اعبد حديث الصانع

ردى Forma comparativa أرْنَى, idem quod أرْنَا, vid. ١٧, 17, ١٣٣, 17.

روى I. Significat ١٨, 9. *Salarium dare*; est igitur ibi verbum denom. a subst. رَوَّى *salarium*; vid. ٣٩٤, 17; ejus pluralis أرْوَى *salaria* significat ٣٩٤, 21 et ٣٩٤, 13, in ultimo loco etiam *stipendia militum* intelliguntur.

رشد De أناس الرُّشد vid. ١١٥, 15 et 18

رُسِدَ est qui *conditione* الرُّشد *frustratur*, vid. ١٤١, 14; ١٥٩, 12; ١١١, 9.

De الولي الرُّشد vid. ٣٣٧, 1.

رُسن De إخراج الروس vid. ٢٧٣, 7. 10; et conf. in hoc glossario, sub. جنح.

رُصِج De الرُصِج in belli jure, vid. ٢٩١, 3 et ٢٩٣, 19; conf. ٢٩١, 15; ٢٩٣, 14. 15. 18. — *Ibn Kásim*, p. ١١٥: والرُصِج لغة العطاء القليل وسرعة شيء دون سهم يعطى للرجل ويجهد الامم في قدر الرُصِج بحسب رأيه فبريد المعادل على غيره والاكثر فعلا على الأقل فعلا ومحل الرُصِج الاخماس الاربعة في الاظهر والناس محله أصل العسمة

رَضَعَ non tantum est infinitivus *lactare*, sed etiam



فَصِرَ الصَّلَاةُ الرَّابِعَةُ لَا عَرَفَا مِنْ ثَلَاثَةٍ وَهَمَانَةِ p. ٣٩٣ dixit.

De الرِّبَا sive الربا vid ١٨-١٠٠. *Usurae definitionem* hanc dedit *Ibn Kásim*, p. ٥٨ لَعْنَةُ الرِّبَا وَسُرْعَا مَعَالِدَةِ عَوَصٍ  
تَأَخَّرَ مَجْهُولُ الْمَبَادِلِ فِي مَعْيَارِ السَّرْعِ حَالَتُهُ الْعَدَدِ أَوْ مَعَ تَأَخُّرٍ  
فِي الْعَوَصِ أَوْ أَحَدَهُمَا ۞

De mulieris الرَّفْعُ sermo est ١٢٩, 17, conf ٢٠٩, 18  
et ٢٥٩, 21. — *Ibn Kásim*, p. ٨٩ sic interpretatur وهو انسداد  
فِي مَحَلِّ الْجَمَاعِ بلعهم. Conf infra, sub ۞.

الرَّحُوحُ — رَجْعُ *Recuperatio* ab aliquo, c. c. عَلَى پِرسِ et  
p. r., vid ٧ c. ٩٤, 6 — *Revocatio*, gallice *rappel*, vid ٧  
c. ١٧٣; ١٧٤, ٣٤١, 14, cet

De الرَّجْعَةِ in jure matrimonii, vid. ٣٢٥-٣٣٩. — *Ibn Kásim*,  
p. ٩٢. وَفِي لَعْنَةِ الْمَرْءِ مِنَ الرَّحْحِ وَسُرْعَا رَدِّ الْمَرْأَةِ إِلَى الْمَكَلَجِ فِي ٩٢.  
عَدَّةٌ طَلَقٌ عَمْرٍ نَائِي عَلَى وَجْهِ مَحْصُوصٍ وَحَرْجٌ بِطَلَقٍ وَطَاءُ  
السَّبِيحَةِ وَأَنْظَهَارٌ قَالِ اسْبَاحَةُ الطَّوَاءِ فِيهِمَا نَعْدُ رَوَالِ الْمَانِعِ لَا  
نَسْتِي رَجْعَةً ۞

طَلَقٌ رَجْعِيٌّ *Repudium post quod uxor revocare potest*, vid.  
١٨, 17, ٢١, 3, ٢١١, 19, ٣٣٠, 8; ٣٣٩, 18. Et رَجْعَتُهُ  
vid. ٣٣٨, 19, ٣٤٩, 12, ٢٥٧, 15. Unde الرَّجْعَتَةُ est uxor repu-  
diata quam conjux revocare potest, vid. ٢٤٨, 12, ٣٤٩, 5.

De الْأَرْحَامِ ۞. ١. c. de cognatis, vid. ١٨, 14-16.

Formulæ عَلَى الْفَوْرِ وَعَلَى التَّوَجُّهِ رَجْعِيٌّ. ۞  
Formula عَلَى الْفَوْرِ وَعَلَى التَّوَجُّهِ رَجْعِيٌّ. ۞  
*statim et* postea, occurrit ١١٣, 13 et ٢١, 6.

De الرِّقِّ in portionum divisione, sermo est ٧. c. ٣٣٢,  
2. 13, ٣٣٢, 8, ٣٣٥, 7, hujus vocis significatio explicatur in

locis Abū Ishāki ٨, 7 seq coll ٥٧, 3; ١١, 8, ١٣, 19 seq;  
١١, 6 seq., ١٢, 17. D. G.]

I. — *أَنقِي* formula est qua *الطلان* enunciari  
potest, vid. ١١٢, 4.

*المذهب* schola est, et ejusdam scholae doctrina, in hoc libro  
igitur doctrina *Shafitica* Conf v c. ١٣, 2, ١٣, 16, cet.

*طاهر المذهب* dicitur ١٥٧, 2, et saepius *طاهر المذهب* ut  
١١, 3, ١٢, 3, ١٥, 6, cet, et *على المذهب* ut ١٨, 17, ٣٢٧, 6  
20, et *طاهر المذهب* saepius, v. c. ٥, 19; ٩, 8, ١٨, 16,  
cet. Conf. quae de huius locutionibus dixi in praefatione.

*رأس السهم* Verba *رأس السهم* occurrunt ١١٣, 2; ١٢٥, 6, ٣٢٥, 2, signi-  
ficient *initium mensis* Conf DE SACY, *Chrest.* II, 417 l 8 ab inf  
et 418, ult., LANGE, *Lex.* in voce, et passim v c I, 40°, BOETHIUS  
et MARONI, sub *commencement*, HUMBERT, *Guide*, pag. 250 le  
premier jour de l'an, ut 1001 Maen I, ١١, 5 ab inf. *رأس*  
*السنة الجديدة* *initium novi anni*. Sic conf Hebr *ראש* et  
*ראשית*, cet. (DOZY, *Suppl.* : « En parlant du temps et des choses  
qui ont de la durée, la fin, le terme »)

*رأس المال*, *Pretium emptionis* significat ٥٩, 11 12. 17, ١.٢,  
14—17, ١.٧, 9; ١٢٥, 22 Conf. DOZY, *Suppl.* — *Pecuniae com-*  
*missae summa* vel *caput* significat ١٢, 21, ١٢١, 1. 6. 11 —  
Sed significat *possessionis totius summa* vel *caput* (ut quoque  
Latine dicitur) ١٢٢, 1, ١٢٢, 17, ١٢٧, 9, ١٨, 5, ٢١, 21, ٢١٢, 1.  
Conf. LANGE, *Lex.*

III. De *بَعُ الْمَرَاة* vid. ١.٢, 12—١.٥, 10.

II. Formula *الربيع في حمل الخبارة*, quod *funere effe-*  
*runt mortuum viri quatuor*, occurrit ٢١, 8.

De *سَرْمُونِ مَبْنِيٍّ عَلَى نَرْبِيعٍ إِحْدَى الدَّارَيْنِ* sermo est ٣٣٨, 1.  
*صلوة ركعات أربع* est *صلوة ركعات أربع*, vid. ٣٧, 7. Sic *Ibn Kāsim*,

Moslimi non sunt, sed دار الحرب اهل الذمة nuncupantur, 3<sup>a</sup> terrae pars quae non subjecta est Moslimis, quam igitur nec Moslimi nec Daimmi habitant Conf VAN DEN BERG, *Diss* pag 98, not. 2 — In nostro *Tanbih* foli<sup>o</sup>, 19 et 22 de دار السيف sermo est, quo nomine دار الحرب intelligendum est, conf foli<sup>o</sup>, 18 et 21, ubi opponitur دار الاسلام De hac terrae distinctione inter دار الاسلام et دار الحرب vid. v. c. 3<sup>o</sup>, 1—8.

دوغ est lactis genus quod germanice *Buttermilch* nominatur, vid. ۱۴۳, 10, ubi دوغ cum vocali scriptum est in Codd, ut habet FREYTAG, *Lex*, non دَوغ, conf. DOZY, *Suppl.*

1; ١٢٤, ١٢٥ occurrit **نَتَى** فيما بينه وبين الله II. **دعى**  
٣٣٢, 23, ٣٣٤, 9 et ٣٣٧, 9. **Tantum نَتَى** effertur, eodem tamen  
sensu. ٣٣٧, 12. Eodem fere sensu adhibetur formula quae ٣٣٨,  
7 occurrit: **فَبَلَّ** فيما بينه وبين الله, ubi **فَبَلَّ** dicitur pro **فَبَلَّ**.  
هو الله. Conf. infra, sub **فَبَلَّ** I.

De الدعاء vid. ٨٨. ذبح

ذَكَرٌ. — ذَكَرٌ. Plur. الذَكَارُ occurrit ١٣, 7; ٨٥, 6 et ١٧٨, in  
nota a, in 4 et 5. Conf. Dozy, *Suppl.*

نَم. De عِدَّة النِّمَّة vid ١٩٥—١٩٦. Conf supra sub دور.  
[نَمَّة] est obligatio, e. g. p. ١١٢, 12 seq et quoque, ut jam  
observavit VAN DEN BERG „de contractu do ut des“, p 40,  
instrumentum obligationis e. g. l.v, 10 et l.i ult. Saepe autem  
est, observante Nawāwio, الذَّات والعَس, ut si dicitur وجب  
نَمَنَة في ذَات نَعَسه significet نَمَنَة في ذَات نَعَسه. Opp.  
العَيْن معنًى in specie, e. g. عبد معنًى est certus quidam  
servus, عِدَّة في النِّمَّة est servus generaliter. Patet hoc e

دحو. Memorantur رسول الله pag. ٢٤, 10—13, ٢٤, 14—٢٥, 4; ٩٧, 14—15. — De variis precibus in sacra peregrinatione, conf. ٧٨—٨٢.

De الدماء للميت vid. ٢٨, 2—12.

De الدحوى vid. ٢٢٦—٢٢٧.

دحن. De دحن الميت vid. ٢٩—٥٠, et conf. ١٣٠, 5.

دحنُ sunt pretiosa quae sunt abscondita ante Islami tempus; ut دحن الاسلام quae tempore Islami abscondita sunt. Vid. ٥٧, 18 et 20.

دَل I. — دَل في البيع, ut ١٣٩, 14 dicitur, significat proventum esse, verbum denomin. enim est a subst. دَلال, proventu. Conf. VAN DEN BERG, Diss. pag. 84.

دمع De vulnere الدامع vid. ٢٧٧, 14

دمى — دمٌ etiam significat sacrificium sive piaculi genus, quo quis errores in ritibus peregrinationis sacrae commissos corrigat; conf. Ibn Kásim, p. ٥٥—٥٧, qui quinque الدماء genera discernit, nempe 1<sup>o</sup> الدم الواجب بترك نكاح, 2<sup>o</sup> الدم الواجب بترك دماء, 3<sup>o</sup> الدم الواجب بالاحصار, 4<sup>o</sup> الدم الواجب بالتحلف والبرقة, 5<sup>o</sup> الدم الواجب بالوطء. Conf. quae de primo genere dicit cum us quae hac de re in nostro *Tandikh* exstant. ٧١, 18; ٧٢, 16. 17, ١١, 2. 7; ٨٣, 2—5, ٨٤, 2. 3. 18; ٨٥, 9. 13; ٩١, 11. 14; ٩٧, 9; et descriptio ejus. ٧١, 22—٧٢, 5, — de genere secundo conf. ٧٥, 9—14, de genere tertio ٨٥, 16—20; — de genere quarto ٧١, 8—٧٧, 11; — et de genere quinto ٧٥, 17—٧١, 8.

De vulnere الدامع vid. ٢٧١, 16—17.

دور. Moslimi distinguere solent terrae partes tres: 1<sup>a</sup> دار الاسلام cujus incolae Moslimi sunt et inter quos igitur Islám valet, 2<sup>a</sup> دار الحليج cujus incolae Moslimis subjecti, ipsi

خبت De العُتَيّ المُشْكَل vid. ١٢٢, 2—4, conf. ١٨٨, 7.

خبر VI De الحَاثِر ١. e. *in vicem optionis jure uti*, vid. ٩٣, 9. Conf. Dozy, *Suppl.*

VIII. — ما أَحْتَرَبَ إِخْبَارِي, ut etiam أَحْتَرَبَ إِتْلَاقِي enunciarī potest, vid. ١٢٢, 6 et 10.

De الحَاثِر إِلَى تِلْهِه أَنَام vid. ٩٣, 12—14; ١٣١, 2; ١٦٨, 16, quoque dicitur حَاثِر التَّلْت, vid. v. c. ٩٧, 15, ٢٠٠, 20.

De حَاثِر الرُّوْبَة vid. ٩٥, 8, ١٢٥, 2.

De حَاثِر السَّرَط vid. v. c. ١٠٧, 8; ١١٩, 7, ١١٨, 12, ١٢٠, 3; ١٢٥, 17, ١٢٩, 20.

De حَاثِر الْعَب vid. v. c. ١٠٢; ١٠٤; ١١٩, 7.

De حَاثِر الْعَسْم vid. v. c. ٩٢, 6, ٩١, 14, ٩٧, 18; ٩٩, 9; ١٠٥, 6, 12, ١٢١, 21; ١٢٧, 2; ٢٠٠, 18.

De حَاثِر الْمَحْلَس vid. ٩٣, 9, 11, ١٠٧, 8; ١١٩, 7, ١١٨, 12; ١٢٠, 3; ١٣٨, 7, ١٢٥, 15, 17, ١٢٩, 20, ٢١٢, 7.

De الحَاثِر فِي الْمَهَر vid. ٢٠٣, 6—9.

De الحَاثِر فِي النِّكَاح vid. ١٢٩—١٣١.

الحَاثِر etiam dicitur pro مُتَّة الحَاثِر, i. e. *tempus quamdiu integrum manet jus optionis*, vid. v. c. ٩٣, 15.

دبر II De manumissione الدَّبَر vid. ١٧١—١٧٧, impr. ١٧٩, وهو لغة البَطَر فِي مَوَاقِف الْأَمْرِ: ١٣٢ — Ibn Kâsim, p. ١٣٢  
وَشَرَطَ عَيْفَ دَبَرِ الْكَلَامَةِ

دخل De سَمِعَ أَخِي عَلَى الدَّخُولِ, i. e. *aliquo licente contra liceri*, vid. ١٠٥, 14—16.

درك De صَمَانُ الدَّرَكِ, i. e. *sequelas sponsione*, vid. ١٢٠, a.  
— Ibn Kâsim, p. ٩٥ dicit. صَمَانُ دَرَكِ الْمَبْعِ بَأَنْ يَبْصِي  
لِلْمَشْرُوعِ الْمَبْعِ أَوْ خَرَجَ الْمَبْعِ مَسْحَقًا أَوْ يَبْصِي لِلْبَائِعِ الْمَبْعِ  
أَنْ يَخْرُجَ الْمَبْعُ مَسْحَقًا

De حطه على حطه احد, vid. 144, 10—13. — *Ibn Kāsim*,  
p. 100 dicit: الحطه وفي المماس الحطه من المحطه الكماح.

De الخطب in cultu publico, vid. f., 2—10, ff, 4. 5; ff, 9—12, ff, 16, ff, 11, fo, 4.

De الخطب tempore sacrae peregrinationis, vid. ٨, 6 11  
12, ٨٢, 2, ٨٣, 12

De الاحطار dicitur ١٧٤, ٥. Conf in hoc  
glossario sub عهر [Contextus docet voce احطار h l significari  
conditiones incerti eventus, qualibus venditio prohibita est (نهي)  
(عني مع العهر), manumissio licet D G.]

de scopo oppositur الاختصاص في الأرض VII حصص  
dictum, vid. ibi, 5.

De forma comparativa أَحْقَصُ conf Dozy, *Suppl.* — ويكسر  
 أحقَصَ صوتًا من الآلات v, 14, vid. etiam 3<sup>o</sup>, 3.

الحلع De الحُلْع، in jure matrimonii, vid. ٢٠٨—٢١٢ — Op-  
timum Ibn Kásim, p. ٩. وهو نصم الحاء الموحدة مسبق من  
الحلع نكحها وهو البرع وسطاً فرفع دعوى معصود محرّج للحلع  
على دم وحوه ٥

على اى صعد كان من اصل 1, 2 de aqua حلف  
 1. o qualiscunque proprie ejus sit conditio naturalis. الخلع

est formula qua الطلاق enunciari potest; vid. ۲۴, 2.

di-نَحْمَسْ مُصْطَفَى حُسْبَهَا إِلَى أَهْلِ الْخُمْسِ - II خمس  
citur ٣١٤, 9. Conf. Doxr, Suppl.

De خُمْسُ الْخُمْسِ, in belli jure, vid. ٢١٢, 19—٢١٣, 5.

De تحية المسجد, i. e. de salutatione templi, vid. Iv, 19 et ٢١, 3—4

De الحصى vid. ١١—١٣ De المسحاضة vid. ١٣, 11—15.

وهي عمل III. De المحارة Ibn Kâsim, p. v<sup>3</sup> dicit. العامل في أرض المالك ببعض ما حرج منها والبذر من العامل. Igitur differt tantum de المزارعة quod ibi البذر, i. e. semen, datur ab agri domine, sive quod est المالك من, ut Ibn Kâsim dicit, conf in hoc glossario sub ررع

De circumcisione الحسان vid. ٣, 15

III. De العبد المكارج vid. Iv, 6—7

IV — أخرج سبعا significat ٥., 11 seqq., in certamine prae-mium proponere.

De tributo الخراج vid. ٣., et si quis, locum ٣١٢, 11 inspi-ciens, putaret hoc tributum non pertinere ad القىء, respiciat locum ٣١٢, 7.

خرق, plur. جرق, pannus, vid. ٢٩, 13, ٣٩, 23.

Conf in hoc glossario, in voce عمار, De Gomer, *Fragm hist*, Gloss. pag. 21, et *Latinf*, Iv, 6.

De الحرم, in telorum conjectu, vid. ١٥٢, 20—21.

De الحرق, in telorum conjectu, vid. ١٥٢, 18; ١٥٣, 8.

De الحسف, in telorum conjectu, vid. ١٥٢, 19; ١٥٣, 2. 3. 8.

Pluralis أحساب ligna; vid. Iv, 14 et ٣٣٣, 14. Conf. Dozy, *Suppl*

De الخطأ vid. ٣٣٣, 2

De الخطبة, i. e. de petitione connubii, vid. v<sup>٢</sup>,

5; ١٨٣, 3—4; ١٩١, 7—12.

De الْمُخْلَل in certamine, vid. ١٥, 13—16, — de الْمُخْلَل in jure matrimonii, vid. ١٥, 21—22 et ٣٣١, 9—18

حلف. De حلف المحسبي أو الوصبي vid ٣٣٣, 2. De حلف البصراني vid. ٣٣٣, 1 De حلف اليهودي vid. ٣٣٥, 20. للحلف عليها, *Res in quam quis juravit*, vid ٣٣٥, 2 — Conf porro infra, sub من

حلي plur جلي, significat ٣١٧, 22 *descriptionem aliquis quod ad signa externa et notas attinet, nostrum signalement.*

حَم. Ad verba بالحمام in ٣٣٧, 3, conf. De Gozre, *Fragm. hist.*, Gloss. pag 17

حَم V. *Sponte suscept faciendum aut solvendum* Vid ٣١٧, 18; ٣٣١, 15; ٣٣٧, 9; ٣٣١, 14—17, ٣٤٠, 1. 17, ٣٣١, 4. Conf. Dozy, *Suppl*

VIII. *Ferre posse*. Vid. ٣٣٥, 7 et ١٧١, 20 Conf. Dozy, *Suppl*.

حَمِي. De حَمِي, plur أَحماء, vid. ١٥٩, 5—10 (ubi significat *agrum compascuum*), et ٣٣١, 20.

حَنَت. De الحَنَت, *perjurio*, vid. ٢٠١, 4—5; ٣٣١, 5—6, sed impr. ٣٣١, 8—٢٤٧, 9.

حول X. *الاسحالة* dicitur etiam de *conversione* qua quae immundae fuerunt res purae fiunt Vid. ١٤, 4—6.

De الحَوَالَة, *translatione debitorum*, vid. ١١٨—١١٩ — *Ibn Kâsim*,

وفي لغة الكل أي الانعزال وسرعا فعل ٩٤ sic explicat: الحَق من نَمَّة الحبل الى نَمَّة الحبل عليه

IV. De أَحْياء المَوَات, i. e. *regionem incultam in arborum formam redigere*, vid. ١٥٣—١٥٩, impr. ١٥٤, 1—5.



مَخْضَر, plur محاصر sunt in causa commentarii actorum, sed سَحْلٌ est iudicium sive decretum iudicis literis consignatum Conf. ٣٣٣, 18; ٣٣٤, 19, ٣٣١, 4 7 9 11.

حصص. De الحصاة vid ٣١٠—٣١١. — Ibn Kásim, p ١.: وفي لغة مأخوذة من الحصى بكسر الحاء وهو اللبب لصبه للخاصة انطعل المة وسرا حط من لا يسعل تأمر نعمة عما تؤدنه لعدم مسرة كطعل وكسر مكيون

III. De المُحَاطَّة, in telorum conjectu, vid ١٥٢, 6—8. De صَلَحُ الطَّبَطْبَة vid. infra in hoc glossario, sub صلح

VII. Custodari Vid. ١٢٣, 10. Conf. Dozy, Suppl

X. Sensu: ius est sive oportet, vid. ١٠٨, 16; ١٣٣, 6; ١٣٥, 15 16. Conf. Dozy, Suppl.

حَفْ أَدْمِي est officium erga hominem quemdam, conf ٩٢, 15. Plur. حَفِىنِ الأَدْمِيَن, vid. ١٢٣, 3 et ٣٢٤, 16. — Oppositum est اللِّه حَفْ; vid. ٢٨٤, 6, plur. ١٢٣, 7.

De camela الحَقَّة vid. ٥٢, 6.

حَب. Ad formulam وَلا حَافِىٍّ وَلا حَافِىٍّ vid. ٣١٥, 5. Conf. LANGE, Lex. sub حفن

VIII. De الاحتمار في الافوان vid. ١٠٩, 3—4.

حَكَم. De الحَكَمَة vid. ٢٨١, 10—٢٨٢, 4.

V. De الحَلَلِ الاول in sacra peregrinatione, vid. vo, 18; ٧١, 6, ٨١, 19—٨٢, 2 et 7—14; ٨٥, 12. 17. 20 et b, ٨١, 2, — de الحَلَلِ الباقى vid. ٨٢, 9—14.

يَمِي nominatur Conf. ١١٣, 3, ١١٨, 11, ١٨٣, 14, ٢٠٠, 22, ٢٧١,  
5. 6, ٢٧٥, 21, ٢٩٩, 14 Conf. infra in voce دور.

حَرَص. De vulnere الحارِصه vid. ٢٧١, 16.

حَرَمٌ II — حَرَمْتُ etiam est formula ad الودى indicandum, vid. ١١٣, 21

IV. De إِحْرَامِ الْعَبْرَةِ et إِحْرَامِ الْحَجِّ vid. ٩٩, 17—v., 3;  
٧١, 7—9, ٧٦—٧٥.

عِ حَرَامٌ formula est qua الْعَبْرَةُ indicari potest, vid. ١٧٢,  
8; — sed etiam الطَّلَاق; vid. ٣١٢, 3

Quae sunt mulieres الْمُحْرَمَاتُ in jure matrimonii, vid. ١٩٢, 4—١٩٥, 15.

مَحْرَمَةٌ est affinitas inter دَوْرَ رَحِمٍ تَحْرِمُ دَوْرَ سِوَاةٍ sive دَوْرَ الْمَحَارِمِ,  
vid. ٢٨٩, 4.

V. حَرَى. Operam dare ut invenias. Vid. ٣, 5 6. 7, ٩٥,  
5; ٧٣, 6.

حَسْرَ De اَمْوَالِ الْخَسْرَةِ vid. ١٥٩, 6 et ibi in nota a  
Conf. Dozy, Suppl.

حَصْرَ De اِحْصَارِ الْحَاجِّ vid. ٨٥—٨٩.

حَصَى. De اَلْمَحْصَى فِي حَدِّ الرِّبَا vid. ٣٠١, 3—6, de اَلْمَحْصَى  
فِي حَدِّ الْعَدَى vid. ٣٠٣, 17—18.

I. Saepe significat domi residere, et opponitur سَاقِرَ,  
i. e. peregrinari. Sic etiam v. a. ١١, 5 et 10; ٣٣, 6 et 7 حَاصِرَ  
est habitator et مسافرَ peregrinator. Vid. etiam in hoc glos-  
sario sub جَع.

De حَاصِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ vid. ١, 20.

ficere debet quando potest, vid. v., 8, v, 8. 5; ٨٦, 5. De

حَمَّ نَطُوع vid. ٩٨, 10; v, 6.

حَرَّ V — lof, 10 16 „He made it to be peculiar to himself, exclusively of others” LANE, *Lex* De agro dictum ergo significat occupavit, ut dixit REXER, *Mawardi*, Gloss

De الْحَاكِر, i. e. de interdictione bona sua disponendi, vid. ١١٤—١١٩, et ٣٤٣, 12—٣٤٤, 5 — *Ibn Kásim*, p ٩٢: وَالْحَاكِر

لَعَهُ اُتِيَ وَسِرًا مَعَ الْمُصْرُوفِ فِي الْمَالِ حَلَالِ الْمَصْرُوفِ فِي عَمْرٍ كَالطَّلَاقِ فَيُعَدُّ مِنَ السَّعَةِ

حَدَّ De الْحَمْر vid. ٣٩, etiam حَدَّ السَّرْب dicitur; conf. infra. — De حَدَّ الرِّبَا vid. ٣٠١—٣٠٣. — De السَّرْف vid. ٣٠٩—٣٠٩ — De حَدَّ نَاطِع الطَّرِيف vid. ٣٠٩; etiam حَدَّ الْحَارِب dicitur, conf. infra. — De حَدَّ الْعَدَى vid. ٣٠٣—٣٠٩.

De حَدَّ الرِّبَا وَالسَّرْف ٣٠٨, 21: وَهِيَ حَدَّ الرِّبَا وَالسَّرْف. Conf. ٣٤٤, 11—12. Ex ١٢١, 2 quoque apparet حَدَّ الْعَدَى non esse اللَّه

De combinatione plurium حدود vid. ٣٠, 11—٣١.

De الِاحْدَاد viduae, vid. ١٤٩, 5—10.

حَرَّ = الْحَرَّة etiam formula qua العَبْد indicari potest, vid. ١٧٢, 6.

III. حَرْب — الْمَحَارَبَة, *Latrocinatio*, vid. ٢٩١, 22, ٣٠, 18; ٣٩١, 1. 2; ٣٩١, 1, ٣٤٤, 11. Conf. DOZY, *Suppl*

حَرْبِي in hoc libro significat eum qui infidelis, sive barbarus, i. e. non moslim est nec in terra moslimica, sed in دار الْحَرْب habitat, igitur incola terrae non ad Islámum pertinentis. (Eodem sensu dicitur اَعْلَ الْحَرْب, vid. ٢٦٧, 18 et ٢٩١, 9) Infidelis autem qui in terra moslimica habitat, semper

*Ibn Kdsiri*, p ٩٣. رَسَعَ أَي كَرَحَ وَرَسَا وَرَسَتَى أَنْصَا. Conf LANGE, *Lex* sub  
سرع I, qui hoc vocabulum explicat *projecting roof*.

حِر De الحائِر vid ٢٥٥.

حَى De الحَال vid. ٢٧٢—٢٧٢ De tribus ejus generibus  
vid. ٢٧٣, 2—4.

النَّحْيِي عَلَيْهِ, *Homo erga quem alius peccavit*, vid. v. c.  
١١٣, 17, ١٨, 8 9, ٢١٢, 13 18, ٢١٧, 6, ٢٧٠, 4 5; ٢٨٠, 15

جِهْد De الجِهَاد, i. e. de bello sacro, vid. ٢٨٧—٢٩٢.

جَهْل — مَجْهُولٌ, plur مَجْهُولٌ, *incogniti*, vid. ٣١٨, 2.

جَوَى De vulneratione الْجَائِعَة vid ٢٧٧, 15—17.

حَبَّ X. مَسَحَتْ saepius in hoc libro significat. *ce qui  
est devenu une coutume générale, ce qui a été adopté généra-  
lement, sans avoir été commandé par une loi*, v c ٣, 4. 11.  
12, ٢, 5 10 16, ٧, 20, ١, 1. 5 Conf. Dozy, *Suppl. Conf*  
quoque ٥٩, 17. 18. اسْتَحْبَلْنَا

حَسْبُ II حَسْبُ est formula qua الوقف indicari potest;  
vid. ١٩٣, 21

حَبَل IV *Gravidam facere*. Vid. ١١٢, 5 6, ١٧١, 17, ١٧١, 3. 11.

De حَبْلُ الْجَنَابَةِ vid. supra sub بَع

حَنْكُكَ عَلَى عَارِيكَ formula est qua العِفْ indicatur ١٧٢,  
8; tamen ٢١٢, 4 formula est qua الطَّلَانُ enunciatur.

حَمَّ De الْحَمِّ vid. ٢١—٨٧, et conf. infra sub حَصْر et حَوْب

Ejus descriptio ٧٨—٨٥ De حَجَّهِ الْإِسْلَام, i. e. de peregrina-  
tione obligata, quam quisque Moslim pro se ipse semel per-

DE GORJE, *Belâdsort*, Gloss., nempe «*don que se promets en la guerra,*» occurrit in hoc libro ۳۱, 12. 13.

De locatione conductione لَعَالَة vid ۱۴۱, ejusque definitio vid ibi l. 6—7 — *Ibn Kâsim*, p. ۷۳. وفي سلب اللحم ومعناها. لَعْد ما جعل لسخص على شيء نعله وسرا السرّام مطلق الصوّف عوضا معلوما على عمل معن أو مجهولا ولا لمعن أو غير. De significatione vocis السلب jam dixit VERTH, *Suppl. Lob. allob*, p. 150. «Notetur usus hujus verbi, quo significatur litterae alicui tres linguae Arabicae vocales pro lubitu tribui posse.» Conf. LIANE, *Lex* sub مُنَلَّب De libris titulo مُنَلَّب instructis DE SLANE, *Ibn Khallikan's biographical dictionary*, Vol II, pag. 63, nota 1, dicit «The works called by the generic title of *Muthallath*, or *Ternary*, treat of those words which bear three different significations accordingly as the first syllable is pronounced with an *a*, an *e*, or an *u*» Vid. v. c. idem, Vol. III, p. 30.

حَلِي المَجْلِي in certamine est *quis secundus pervenit ad terminum*, vid. ۱۰۱, 1, ubi primus السانف, et tertius المَصَلِي dicitur.

حِمْر De الجَمْرَة الأولى in sacra Meccana peregrinatione, vid. ۸۲, 16—18, de الجَمْرَة الوسطى vid. ۸۲, 18, de الجَمْرَة العَبْدَة vid. ۸۲, 14—18.

حَبْعَة etiam idem significari posse quod صَلْوَة jam adnotavit LIANE, *Lex.* in voce. Vid. in hoc libro ۳۸—۴۰.

أَحْسَنِي *Ahemus*, qui extra utramque partem, tertius, est. Conf. DOZY, *Suppl.* — Vid. v. c. ۱۶, 4. 6. 7, ۱۱۹, 13, ۱۷۸, 11. 12, ۲۰۵, 9.

حَاجَ quid significet ۱۱۹, 17, apparet ex hoc loco

حَتّ De الْحَتّ sermo est ٣٣٩, 21; conf. ١٩٧, 19; et participium المحبوب vid ١٩٩, 18; ١٩٧, 10, ٣٣٩, 11—12. — *Ibn*

*Kâsim*, p. ٨٧ وهو صنغ الذكر كَلَّة أو نعصه والباقى  
منه دون التسعة

حَتّ II — حَتّ اللبن, *Lac congelatur*, vid. ٢٥٢, 4. Conf.

Dozy, *Suppl.*, et *Ibn Kâsim*, p. ٩٠, ubi dicit. كور بمع  
نعص اللبن نعص قبل حسنة

حَلَع — حُلَع, pluralis حُلُج, sunt *irabes*, vid ١١٧, 2  
et α, ١٣, 2 3, ٣٣٨, 5 Conf LANGE, *Lex.*, ENGEL, *Manwardt*,  
Gloss (ubi احداع), et GOLLIX *Lexicon*, pag 2785 (ubi sing. حلع).

De camela الحلعة vid ٥٢, 7

De الحلع من الصان vid. ٥٢, 1, et de الصان الحلع  
vid ٨٩, 14.

حَلَم De الحُدَام, i. e. de *elephantiasis*, sermo est ١٠٣, 21,  
١٩٩, 15; ١٩٧, 11, ٣٣٩, 3. — *Ibn Kâsim*, p. ٨٩ sic descripsit

وهو علة حمر منها العصور ثم يسود ثم يقطع ثم يسادر

حرج VI *Alter alterum vulneravit*. Vid ١٧٢, 16.

الحرج est ١١, 12 *pars corporis vulnerata*, opponitur ibi  
الصحيح i. e. *pars corporis sana*.

حَرَج V — نَحْرَجِي formula est qua الطلای enunciari po-  
test; vid. ٢١٢, 4

حَرَى I *Valere*, vid v a. ١٢٠, 2. ما حَرَب العادة. Conf.  
Dozy, *Suppl.*, et VAN DEN BERG, *Diss.* p 96, nota 1, lin. 1.

حَرَى De tributo الحَرْتَة vid. ٣٦٥, 15—22 et ٣٣٩, 7—19,  
conf. ٩١, 10—11 et ١٥٩, 6.

حَجَل Exemplum significationis vocis جَعَل indicatae apud

De علامة من البيع vid. ١٥, 9—10.

Conf porro in hoc glossario sub ربح, صرى, عسى et غرّ  
 IV. *Uxorem repudiare in perpetuum*. Vid. ٣٣٤, 13;  
 ٣٣٩, 20

formula est qua الطلاق enunciari potest; vid.  
 ٣١٤, 3.

De البتابة in jurisdictione, vid. ٣٣١, 10—٣٣٣.

VIII Formula أُنْعِمَ دَا الْعَبْدُ اذَا عَنَفَ saepius oc-  
 currit, vid. ١١١, 12; ١١١, 16, ٢٠٢, 2, ٢٥٨, ١٤, ٣٤٣, 19 Conf  
 LANGE, *Lex.*: «I sued the man for my due.»

De vitulo dicto السبع vid. ٥٢, 20

X. De المريد استناده sermo est ١٥, 8, quocum conf.  
 impr ٢٨١, 15 seqq.

IV *Probare*. Vid. ١٣٣, 4. 9, ٣٣٩, 4. 5. Conf. Dozy,  
*Suppl.*

*Intestinae*. Vid. ٢٢٢, 19. Conf. Dozy, *Suppl*  
 — ررب — ررب

II De اليلت literae ejusdam, vid. infra in hoc  
 glossario sub جعل

De المعري من المعري vid ٥٢, 2, coll ٨١, 15.

De منته من الابل et de منته من البقر vid ٨١, 18

De النيب من رالب ٨٥٠ p. *Ibn Kdsim*,  
 نكازنها بوطء حلال او حرام والنكر عكسها

est *status mulieris* نكاز dictae; opponitur نكازة.  
 Vid. ٢٠٤, 13.

De الوباب 1. e remuneratione donationis, vid. ١٩٧, 2—10,  
 conf. ١٣٥, 15.

*sessionis rei emtae computat tempus possessionis pretii*, نب  
 العدة 10, et absol. ١٩, 4 et ٣٨, 1 (ubi e contextu  
 suppl على صلونه ١٢٩, 15, ٢٥, 8 et 11 (ubi suppl على  
 العدة) d G]

De أنى آوى vid ٩, a.

سبل أنى السبل vid. sub

أنى عرس vid. ٨٩, a

أنى لبنون vid. ٥٢, 5.

De نب مخاص vid. ٥٢, 3.

نب وردان, tinea (F), vid ٨٩, 18.

De مسألة المناهله, in jure haereditario, vid. ٨٩, 6—9

De أنىع in genere vid. ٣٣—١٨ — *Ibn Kāsim*, p  
 وهو لغة معانله سوء بسىء فدخل ما ليس بمال كحجر ٥٧—٥٨  
 وأما سرها فأحسن ما قيل فى معرفة أنه ملك عن ملته  
 معاوضة بادن شرعى أو ملك منعده مباحه على التأنيد  
 نبى مالى

De نبغ الاصول والعمار vid. ١٠—١٢.

De نبغ حبل الخبله فى قول الساعى vid. ٩١, 5—7, et idem  
 فى قول أنى عبدة vid. ٩١, 10—12.

De نبغ حاصب لباد vid. ١٠٥, 17—19.

De نبغ الطعام بالطعام vid. ٣٣, 13, ١٨, 13—١٠٠.

De نبغ أخيه على نبغ أخيه vid. ١٠٥, 11—14.

De نبغ الملامه vid. ٩١, 9.

De نبغ الملبنة vid. ٩١, 8.



الطَّلَايُ alia ejusmodi generis est formula ad  
enunciandum, vid. 11f, 2

III, *Attingere* Vid 𐎠𐎢, 2 4, 𐎠𐎢, 11, 𐎠𐎢, 10; 𐎠𐎢, 6,  
𐎠𐎢, 9, 𐎠𐎢, 10, 𐎠𐎢, 17, 𐎠𐎢, 7. Conf Dozy, *Suppl*

De المسرة vid 9, b

IV نصع De الانصاع in societate commendatoria, conf 139, 7.

De vulnere الباصع vid. IV, 17.

الطى السابق ١٥، ٢، et الطى الأول — من  
priori et de altera generatione hominum quibus res  
traditur. Conf DE GOEJE, *Bibl Geogr*, in Glossario mox edendo

formula est qua الطلای enunciari potest;  
vid. pif. 4

نكح - نکح etiam de viro dicitur; vid. v c 1<sup>ra</sup>, 13.

Conf. LANE, Lee

III (رفع) oppoanto significat *exaggerare* vel *plus quam debitum facere*, vid. f. 2, 49, 17, 33, 1 Conf Dozy, *Suppl.*  
De pubertate, البلوغ في الغلام, vid. 110, 15-16, de بلوغ  
الغلام vid. 110, 17

occurrit ٥, 12, ٣١, 10, ٣.,  
— نَتَى عَلَى — 4;  
eodem sensu ١٦, 4, ٣٨, 1, ٣٩,  
Conf. Doxy, Suppl. [Sensu dyudicavit,  
addito s omisso الامر occurrit ٥, 12, ١, 11 et 12,  
Alibi vero habet significationem con-  
tinuavit (opp اسابى de novo incepit) ut in  
على حول الموروث, ٣٩, 18, ٢٨, 17, ١٥, 5 et 9 tempore pos-

ponitur المبهى l. e. *qui studia perfecti*. Conf. Dozy, *Suppl.*, et *Ibn Kâsim*, p. ٢ et ٢.

المبدأة, *Quae prima menstrua habet*, vid. ١٢, 10. 18

III. De المبادرة, in telorum conjectu, vid. ١٥٢, 8—9

De سركد المدن vid. in hoc glossario sub سركد

II. De المندر لاله, l. e. de *homine prodigo*, vid. ١١٩, 1, ١٩٧, 13; ١٧٩, 6. — *Ibn Kâsim*, p. ٩٢ أى نصرده في عصر مصارده

X. Conf. infra sub نرى — De الاسبراء servarum, vid. ٢٥١—٢٥٣. — *Ibn Kâsim*, p. ٩٧ وهو لعه طلب النراة وشوعا  
نرتص المرأة مته نسب حدوث الملك فيها او رواله عنها  
نعتدا او لنراة رجهها من الخمل

III. *In certamen singulare descendere*, vid. ٢٨٩, 16  
Conf. Dozy, *Suppl.*

Morbi اليرسام definitio datur ١٩٩, c.

De الترس, l. e. *lepra*, sermo est ١٠٣, 21, ١٩٩, 15, ١٧, 11. — *Ibn Kâsim*, p. ٨٩ eam sic descripsit.  
في الجلد نذهب دم الجلد وما حبه من اللحم فخرج البهف  
وهو ما يعبر الجلد من عبر انهاب دمه

III. برك الله عليك est formula qua الظلاني enunciaripotest; vid. ٢٢٤, 17.

Sic ١٥٥, 18 in Ms. L. legitur; non *barām* nec *borām*.  
Conf. Dozy, *Suppl.*, et *Marâcid*, *Lex. Geogr.* VI, pag. 155

X. idem quod نرى X. — اِسْتَبْرَى formula est qua  
الظلاني enunciaripotest, vid. ٢٢٤, 8.

*facit* Vid. ٢١, 17, 19, ٢٥, 5; ٣٠, 15, ٣١, 11, ٣٢, 3. 7; ٣٣—  
٣٤, ٣٧, 9. Conf Dozy, *Supplément*

De المأموم، vulneris genere, vid. ٢٧, 13

امس — امس، *Judicis adjutor*, vid. ١١٤, 17, ١٢٧, 9—11,  
٣٣٣, 16, ٣٣٦, 7. DE SLANE, *Ibn Khallikan's biographical dic-*  
*tionary*, Vol I, pag 268, nota 7, sic vocabulum interpre-  
*tatur* «Anglice *trustee* or *confidant* It is the name of an  
*officer in the kâdi's court, in the manner of a register. It*  
*also signifies an inquisitor* — (Hamilton's *Hedaya*, Vol II  
p 618) — They were entrusted with the care of the do-  
cuments in the kâdi's office, and of all property confided  
to him »

انف X In hoc libro significat *Iterum aggredi rem*; vid.  
v. c. ٦, 1, ١٣, 13 14, ١٩, 4, ٣١, 19, ٢٥, 2 8 11.

انى. De الانه vid. ٢—٣.

اهله. — اهله، *Facultas se obligandi*, ut recte observavit  
VAN DEN BEEG, *Diss*, p 31, vid. in hoc glossario locus *Ibn*  
*Kâsim*, sub وصى et sub وقف Sic etiam *Ibn Kâsim*, p ٨٥,  
de avo qui patris locum occupat علم او علم التكاچ نعمة  
وسرط المرحوع ان لم يكن محرم اهله ٩٢ اهله، et idem, p ٩٢

انس De formula على ابيس في vid in hoc glossario  
sub ونس.

انت ته formula est qua الطلاق enunciari potest;  
vid. ١١٤, 2.

انل ته formula est qua الطلاق enunciari potest;  
vid. ١١٤, 2.

المبتدئ، *Discipulus mchoator, tiro*, vid. ١, 4; op-

نَارِبُو الْمَسْحَد — ارر, *Temple parietis pars inferior tabulis septa*, vid ٣٠٨, 2 Conf. Dozy, *Supplément aux dictionnaires arabes*, in voce

اصل. — الكَعْلُ <sup>١</sup>اَصْلُ opponitur <sup>٢</sup>اَصْلُ; vid. ١٢٠, 7, intelligitur enim ipse debitor, dicitur ibi. *sponsor debiti immunitatem habet, si ipse debitori debitum remisisti.*

De سَاعِدُ الْاَصْلُ vid in hoc glossario sub سَهْد.

اَكْد. Forma comparativa آكَدُ, i. e. *majoris momenti, sive magis urgens*, in Lexicis deest Vid ff, 2; ٣٣٦, 18 et 20

اَكْل I Locutio اَكْلَ كَسَبَ الْحَتَامَ vid ١, 21; significat *tondendo victum quaerere* Conf ad hunc locum ٣٣٧, 6

De locutione اَكْلَ مَالِ الْيَسَمِ, اكل, ut dicitur de tutore p. ١٥, 18, vid. LANE, *Lexicon*, in voce Conf etiam ١٥٨, 13

Formula اَطْلَى كَلِي وَاسْرِي interdum adhibetur ad اَطْلَى enuntiandum; vid. ٢١٢, 15

الف Quatuor genera et quasi diversae significationes vocis الْمَوْلَعُ, («die, deren Herzen gewonnen sind» ut dixit NÖLDEKE, *Geschichte des Korāns*, pag. 124) vid ١٢, 2—12

الو De اِلْاِئَاء in jure matrimonii, vid ٢٢٦—٢٢٩, impr. ٢٢٧  
اِلْاِئَاء وهو لَعْدٌ مَصْدَرٌ آتَى نَوِي: ١٢: — Ibn Kāsīm, p. ١٢: 1—3.  
اِلْاِئَاء اِذَا حَلَفَ وَسَوَّاهُ حَلَفَ رُوِيَ نَصَحَ طَلَاغَ لَمَسَعِ مِ وَطَهَ زَوْجِهِ فِي قَبْلِهَا مَطْلَعًا اَوْ قَبْلَ اَرْبَعَةِ اَسْهُرٍ

اَم De اَمِّ الْوَلَدِ vid ١٨, 12—13. Conf. in hoc glossario sub عَمٌّ et وَلَدٌ

De اَلْاِمَامَةِ, i. e. de summo imperio, vid. ٣١١, 13—٣١٢.

اَلْاِمَامُ est Is qui in sacra congregatione duce preces

## GLOSSARIUM



انْدُ II. انْدُ interdum dicitur ad formulam الرفع indi-  
candum; vid. ١٩٣, 21

على السَّيْدِ, *Semper, in perpetuum*, vid. ١٣٩, 2; ١٩٤, 9;  
٢٠٠, 5, ١٣٥, 3. 7; et conf. in hoc glossario sub جمع.

أَيْدًا, *Aliquando post*. Vid. ٢٨, 17.

وعلى هذا أَيْدًا, *Et sic porro*. Vid. ٥٢, 21.

امر Vocabulum الْأَمْرُ explicatur ١٦٥, 8 in nota a: وفي  
الانْعِرَانِ i. e. proventum esse *alicui solo destinatum*, ita ut alii  
eo non fruantur.

أحر. De الإحارة, *locatione conductione*, vid. ١٤٤—١٤٩. — *Ibn*

Kāsim, p. ٧٢. الاجارة وفي تكسر الهمزة في المشهور وحكى صحتها.  
وفي لغة اسم للإحارة وسرعا عقد على مفعلة معلومة معصودة  
قليلة للبذل والآنحة بعوض معلوم \*

أدب. De السلطان vid. ٣١١—٣١٢.

De العاصي vid. ٣١٣, 12—٣١٩.

أدن. De الزواج أدن in nuptus, vid. v. o. ١٦, 20—١٩, 7.

De العبد المأثور vid. ١٤١—١٤٢.

Formula أدان الصلوة plena vid. ١٧; conf. ١٨, 1—2.



Utium Shīrāzī fontes adhuc indicari possint, anne ejusmodi vestigia supersint in verbis ظاهر، المذهب، المذهب، ظاهر، النص، في ظاهر المذهب، على ظاهر المذهب، المذهب، المصنوع، في ظاهر النص، على ظاهر النص، خلاف النص، النص، عنه فولان، vel ut loc. 19 dicitur عنه فولان، وفيل وجهان — qualia v c PERRON significavit in opere praestantissimo *Précis de Jurisprudence musulmane ou principes de législation musulmane civile et religieuse selon le rite Malékite par Khalil Ibn-Is'hâk*, traduit de l'arabe, tom. I, pag 4—6, — fortasse facile elucere potest ex tantis commentariis quales Bibliothecis Oxoniensi et Berolimeni quidem adsunt, quorum tamen nullum ad manum habui.

Addidi ab omni parte quidem imperfectum, quod tamen nunc non aliter exponere possum, glossarium, tum ut hujus libri lectoribus commentarii locum aliquo saltem modo expleat, tum ut studiosis aliorum operum jurisconsultorum arabicorum multa verba explicet quorum significationes alibi nondum satis explicatae sint. Quae ibi excerpta attuli, parte maxima desumpta ex *Ibn Kâsim* commentariis in compendio *Abu Shadyâs*, quia liber ille, his jam editus, magno usui est omnibus qui Islâmum Shafiticum cognoscere student.

Quae praeterea in hoc glossario litteris DG. indicavi, debeo viro clarissimo DE GORJE, qui etiam plagulas prelo subjectas mecum perlustrare non recusavit, et plus semel recta in textu restituit, pro quo auxilio publice ei gratias ago quam maximas.

A. W. T. JUYNBOLL

---

alter tamen abunde, mihi saltem, non notus est

يا طالب العلم بائير الورع وأقيل من اليوم وأتحب السعيا  
وأقيل على الدرس لا تعارف فاعلم بالدرس ثم وارفعاً

---

valde mihi aruit, quum in Islâmi cognitionem studia impendenti mihi etiam munus Delphis sit impositum maxime de jure Shafitico certiores facere juvenes qui posthac magistratus dignitatem in India Orientali sibi acquirere studeant. Islâmi in India Orientali conditionem ex hoc libro cognoscendam esse equidem vero minime opinor, neque tali consilio hanc editionem profero Sed in jure Shafitico regionis temporisque discrepantiam bene observare nequit qui non accurate juris illius principia attendit Atque hoc principiorum studium saltem a me postulatur et ab iis qui eodem alibi officio funguntur. Tum hunc librum edere opus non modo exoptatum sed profecto necessarium existimo

Multo ante jam, ad meum usum excripsi codicem Leidensem, anno H 697 (1297) scriptum, quod tamen exemplum typis mandare diu haesitavi, putans hunc codicem non sufficere ad bonam editionem talis operis parandam Sed benevolentia sua curaverunt amici W. WRIGHT, vii clarissimus Cantabrigius, et M. J. DE GOEJE, vir clarissimus Lugduni Batavorum, me perficere posse collationem codicis Oxoniensis (Uri, 260), anno H 711 (1312) scripti, quo facto nunc tandem hanc editionem profero <sup>1)</sup>

1) Codicem Leidensem indicavi literâ L, codicem Oxoniensem literâ O — Codex L titulum sic legi كِتَابُ اَنْشِيهِ فِي الْعَقْدِ عَلَى مَذْهَبِ الْاِمَامِ — In Cod O post auctoris nomen duo hi sequuntur versus, quorum alter notus (v o exstat in *Nawawu kutûbi tahdidi 'l-asmâs*, edit WRIGHTFIELD, pag 449).

وَمَا اَسَدٌ فِيهِ  
سَقَاتِي لَيْتِي صَفَّ الْمِسْبَةِ تَحْصَرًا  
الْعَاطَةُ الدَّرُّ وَاسْتَقْصَى مَعَانِيهِ  
اِنَّ الْاِمَامَ اَنَا اَسْخَفَ صَبَقَهُ  
لِلَّهِ وَالْبَيْتِ لَا لِلْكَثْرِ وَالْبَيْتِ  
رَأَى عُلُومًا عَيْنِ الْاَقْهَامِ سَارِدَةً  
مَحَارَهَا اَنْنُ عَلَيَّ كُلِّهَا فِيهِ  
نَعَيْتَ لِلشَّرْعِ اِنْهَاهُمْ مُمْتَصِرًا  
نَذَوْتُ عَمَّ اَعَادِيهِ وَبَاخِيهِ



## PRAEFATIO

Hujus libri lectoribus non multa narrabo de hoc eximio juris compendio nec de ejus auctore celeberrimo Satis jam constat (vid. v. c. Haji Khalfa, II-pag. 430, n. 3639) *Shirâzi* hunc librum composuisse brevi temporis spatio, a mensi Ramadân anni H. 452 usque ad Shabân anni 453 (i. e. ab Octobr 1060 usque ad August 1061) Opus illud nihilominus perfectissimum judicatum fuisse, hujus rei gnari sciunt.

Nostro tempore autem nullum paene invenitur hujus *tanbîh* exemplar, quod inde quidem intelligendum, quod per multa alia opera minoris majorisve voluminis, ac ejusdem fere semper argumenti, postea ab aliis viris doctis sunt composita Tum quae praecedebant opera ab recentioribus suo loco movebantur Quum igitur de *Shirâzi tanbîh* in dies magis desperati sunt jurisconsulti moshimi, alia potius compendia sibi parabant, quo factum est ut sensum hujus *tanbîh* exemplaria magis magisque rariora invenirentur In Europa non nisi in Bibliotheca Oxoniensi, Berolinensi et Leidensi talia exemplaria occurrunt, de quibus videatur in *Catalogo Codicum Orientalium Bibliothecae Academiae Lugduno Batavae*, tomo IV, pag 110

Juris secundum scholam Shafiticam codex praestantior quam *Shirâzi tanbîh* tamen non exstat. Editionem ergo hujus libri fere deperditi parare gratum fuit etiamnunc officium quod



# JUS SHAFIITICUM

---

At-Tanbîh

AUCTORE

Abu Ishâk As-Shîrâzî

QUAM

EX CODICE LEIDENSI ET CODICE OXONIENSI

EDIDIT

A. W. J. JUYNBOLL

---

Hic unus est quinque librorum, qui inter Shafîitas  
‘claruerunt et sanctus legantur’

(HAFI KHAYFA, *Lex bibliogr.*, tom II, p 480)

---

